TEXT BOOK

DATE LABEL

Call No..........

Account No..........

Date............ ....

J. & K. UNIVERSITY LIBRARY

This book should be returned on or before the last stamped above. An overdue charges of 6 nP. will be levied for each day. The book is kept beyond that day.

TEXT BOOK

297.14

٢٩٨

شرح مراح الارواح

ST 01
Ro
Molvi

شرح

مراح الارواح للفاضل أحمد المعروف بديكقوز رحمه الله تعالى فى فن الصرف

JAMMU & KASHMIR UNIVERSITY
LIBRARY
No. 10272
Date 12-4-55
SRINAGAR

1782

ALLAMA IQBAL LIBRARY
10272

﴿ وبهامشه الفلاح شرح المراح للعلامة الامام شمس ﴾
﴿ الدين أحمد بن سليمان المشهور بابن كمال باشا ﴾

طبع بمطبعة
مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر

رمضان سنة ١٣٤٦ هـ

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ نحمدك يا من بيده الخير والجود و بقدرته تصرف في كل موجود وخص الانسان منه بخاصة أمر السجود فمن أطاعه فصحيح سالم مسعود ومن عصاه فمعتل ناقص مردود فسمعا وطاعة لا إله إلا الله المعبود ونصلى على رسولك محمد خاتم الانبياء ومبلغ مبلغ الانبياء وعلى آله وأصحابه الاتقياء الكرام البررة الاصفياء ما نسخت الشمس باجر الظلماء وفجر عيون الارض الماء ﴿و بعد﴾ لما رأيت المختصر فى الصرف الذى صنفه الفاضل المحقق والعالم المدقق علامة الورى شمس الملة والدين أحمد بن على بن مسعود جعلهم الله قرينا للنبيه فى مقام محمود مع صغر حجمه ووجازة نظامه مشتملا على غرر الفرائد ودرر الفوائد محتويا على دقائق الاسرار العربية ونكات العلوم الادبية ولم يقع له شرح يكشف القناع عن مخدراته و يزيل الاستار عن مستراته فلم يبرز هن شارح الى هذا الآن لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان بل هم يحومون حول مطالبه ولم يبينوا شيأ منها لطالبيه ولم يهتدوا الى موارده سبيلا والى مشارع ما ر به دليلا فأردت أن أشرحه شرحا يزيل صعابه و يخرج من قشره لبابه فابتدأت بنبذة منه وعرضتها الى محط رحال الافاضل ومحط رجال الفضائل حضرة مولاى الهمام ملجأ كافة الانام ممهد قواعد المنقول والمعقول مشيد أركان الفروع والاصول مبين الاحكام الدينية مزين الشرائع النبوية أسوة العلماء المتقدمين قدوة الفضلاء المتأخرين برهان الحق والدين ينبوع الفضل واليقين أستاذى المحقق والحبر المدقق لا زالت رياض العلوم بلطائف بيانه زاهرة وحيض الحكم بعواطف تبيانه باهرة فلحظ اليها بعين القبول مشيرا الى باتمام هذا المسئول فرفرف على جناح الاشبال بارشاد الحق عند السؤال عن غوامض لا يظفر فيها البال فجد جدى فى فتق رتق مبانيه وجهد جهدى فى حل حلو معانيه حتى ظفرت الى محض اللباب من مستودعات الفصول والابواب ولم أقتصر على تحقيق ما فى الكتاب بل أضفت اليه فوائد لطيفة من هذا الباب وقواعد شريفة لا يستغنى عنها شيخ ولا شاب مما فزته من نكت مؤلفات المتقدمين ونخب مصنفات المتأخرين فافتلذت الاسى من عيونها واختلست النفائس من كنوز متونها ومما استخرجته بفكرى الفاتر ونظرى القاصر بعون الله القادر واقتصدت بين طرفى الاطناب والاقتصار والايجاز المخل والاكثار الان عوائق الزمان ور بائث الحدثان عاقتنى عن تنقيحه وثبطتنى عن ترشيحه فتركته بعره وطو يته على غره مع انى بالنقصان لمعترف وللخطايا لمقترف فكل ما وقع فيه سهو فمن اخترامى واذا اتفق منى شئ فمن رمية من غير رامى على ان من شأن نوع الانسان السهو والخلل والنسيان ولهذا قال ابن عباس أول ناس أول الناس فالمرجو من أكابر الفضلاء وأماثل العلماء أن يصلحوا ما عثروا عليه من زلتى ولم يعتبونى على فرط خطيئتى ومزلتى ﴿وسميته بالفلاح فى شرح المراح﴾ وأسأل الله تعالى أن يهدينى الى سبيل الرشاد و يوفقنى لما يرتضيه من مسلك السداد انه ولى الاجابة والتوفيق و بتحقيق الامنية حقيق وهو حسبى ونعم المعين (قال المفتقر) ترك المصنف دأب سائر المصنفين من افتتاح كتابهم بالحمد لله اقتداء بسيد المرسلين عليه السلام فى اظهار عجزه فى مقام الحمد حيث قال صدر

وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يا مصرف القلوب صرف قلوبنا نحو رضائك * وصل على من أوتى جوامع الكلم من بين أنبيائك * وعلى الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر من آله وأصحابه وأزواجه وأحبائه * وعلى المقتفين بهم فى مصادرهم وموارده‍م * ر بنا لا تؤاخذنا بالفرطات الماضية وسدد أمورنا فى الحال والاستقبال * واحفظنا من الاعتلال والاختلال فى الاقوال والافعال * وارزقنا صحيحات النيات فى أبواب الخيرات * قال المصنف رحمه الله تعالى عملا بالحديث المشهور والخبر المأثور واقتداء بالكتاب الكريم (بسم الله الرحمن الرحيم) وتخصيص كتابه بأول القرينين بل ذكره من باب الاكتفاء كقوله تعالى فى النحل سرابيل تقيكم الحر أى والبرد ولما وقع التصنيف فى العلم الاسلامى أغنى عن كتب الصلاة على النبى عليه الصلاة والسلام لان المقصود به التنبيه على أن المصنف من المسلمين اذ الظاهر أن لا يصنف أحد الا فيما ينتمى اليه من الدين * وأما كون المصنف من المصنفات الاسلامية فيعلم من خصوص العلم الذى فيه التصنيف ثم أظهر عبوديته واحتياجه فى بدء أمره فقال (قال) العبد (المفتقر) أى ذو الاحتياج الكثير واختار هذا اللفظ تبركا بما ورد فى كلام الله تعالى حيث قال والله الغنى وأنتم الفقراء وتيمنا بما

عليه السلام لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك واتبع على ترك الحمد ترك الصلاة على النبى عليه السلام وعلى آله وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين ويمكن أن يقال ان مثل ترك الحمد لاظهار عجزه فى مقام الحمد بناء على أن عظمته تعالى ليست فى حد يمكن ان تعبر عنها النفوس الناطقة البشرية القاصرة حمد بناء على ان معنى الحمد فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما وان هذا الترك فعل كذلك بل هو أبلغ وأولى من مثل الحمد لله لان دلائل الالفاظ وضعية قد يتخلف مدلولاتها عنها بخلاف دلالة الافعال فانها عقلية وبهذا المعنى قيل أولى الحمد ترك الحمد ويمكن أن يقال أيضا ان قوله المفتقر الى الله الودود حمد بناء على ان هذا القول يشعر بالتعظيم وكل ما يشعر حمد تدبر وانما ابتدأ بالماضى لدلالته على التحقق والوقوع ولقصد الموافقة بين قوله تعالى والله الغنى وأنتم الفقراء وبين كلامه اختار المفتقر على المحتاج ونحوه فان قلت لم يقل قال الفقير مع انه أصل قلنا لان فى المفتقر زيادة حرف تدل على زيادة المعنى ولما كان لفظة الله اسما للذات المستجمع لجميع الصفات فكان ذكره بهاذكره بجميع صفاته قال (الى الله الودود) دون الى الغنى وغيره من الصفات مع ان فى الاول رعاية التضاد مع المفتقر وموافقة كلامه لكلام الله تعالى فى ذكر الغنى أيضا ولما التزم الودود لرعاية السجع مع مسعود وكان طول الكلام الاول قبيحا فى السجع لم يقل الى الله الغنى الودود وهو فعول من وديود أى أحب يحب وهو قد يجىء بمعنى الفاعل كالصبور بمعنى الصابر وقد يجىء بمعنى المفعول كالحلوب بمعنى المحلوب فعلى الاول يكون المعنى الى الله المحب أنبياءه وأولياءه وعلى الثانى الى الله المحبوب فى قلوب أنبيائه وأوليائه فههنا يسوغ كلا معنييه لكن الثانى أنسب لان اطلاق المحب على الله تعالى بتأويل وان كان شائعا كالأمير بخلاف المحبوب (أحمد) مرفوع على انه عطف بيان للمفتقر (ابن على) أصله عليو من العلو قلبت الواو ياء لاجتماعهما وسبق احداهما بالسكون ثم أدغمت (ابن مسعود غفر الله له) أى لاحمد دعاء فى صورة الاخبار بمعنى ليغفر والسر فى التعبير بالماضى فى موقع الدعاء التفاؤل فى القبول فكأن المدعو قد وقع والداعى أخبر عنه بالمضى أو اظهار الحرص فى وقوعه (ولوالديه) أى أبوى أحمد قدم نفسه فى الغفران على أبويه ليكون مستجاب الدعوة فى حقهما وقيل لمتابعة ابراهيم عليه السلام حيث قال رب اغفر لى ولوالدى وقدم أبويه فى قوله (وأحسن) أى الله (اليهما) أى الى والدى أحمد (واليه) أى الى أحمد حفظا للأدب أو قدم نفسه فى الغفران وأخرها فى الاحسان لرعاية السجع (اعلم) أيها الطالب لتحصيل العلوم وقوله اعلم الى قوله أرواح بل الى آخر الكتاب مقول القول (أن الصرف) وهو فى الاصل مصدر صرف من باب ضرب ومعناه التبديل والتغيير يقال صرفت الدراهم بالدنانير وبين الدرهمين صرف أى فضل لجودة فضة احدهما ومنه الصيرفى والتصريف مشتق منه للمبالغة والكثرة ثم جعل الصرف والتصريف علمين لهذا العلم المعرف بانه علم باصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التى ليست باعراب فان قلت لما كانا علمين وكان فى التصريف مبالغة وكثرة كان الاولى أن يقول المصنف ان التصريف لكثرة تصرفات هذا العلم قلت لما كان الصرف أخف من التصريف وأصلاله وأوفق لما بعده من النحو فى الوزن وعدد الحروف اختار الصرف (أم العلوم) أى أصلها ومبدؤها لانها يبدأ منها العلوم يقال للفاتحة أم القرآن وأم الكتاب لانها أصل القرآن منها يبدأ القرآن وانما شبه الصرف بالام فى التولد يعنى كما ان الام تلد الولد كذلك الصرف يلد الكلمة اشعارا بشدة احتياج العلوم اليها لان الام لا يكاد يستغنى الولد عنها فان قلت فعلى هذا يكون علم الصرف أم الكلمة لا أم العلوم والمقصود هو الثانى قلت لما كان استفادة العلوم من الكلمات والالفاظ صارت أما لها أيضا فان قيل يلزم أن يكون الصرف أما لنفسه لانه علم مستفاد من الكلمات والالفاظ أيضا أجيب بان المراد من العلوم ما عدا الصرف كما أن المنطق آلة لما عداه (والنحو) وهو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء (أبوها) أى أبو العلوم شبه النحو بالاب فى

صدر عن صدر النبوة حيث قال الفقر فخرى وقوله (الى الله الودود) أى المحبوب وهو المناسب للافتقار اليه متعلق بالمفتقر واختار صيغة الماضى حيث قال قال لضرورة تأخر الحكاية عن المحكى فى الواقع وان كانت متقدمة فى الذكر لتقدم العامل على المعمول وانما لم يقل قلت هضما لنفسه ولتمكن التوصيف واجراء الاسم عليه واختار الفرع على الاصل اظهار الزيادة احتياجه ثم ذكر اسمه واسمى أبويه لئلا يظن أن كتابه قبل التأمل فيه من تأليفات الاوباش من مرور الايام وكرور الاعوام فليتخذ ظهريا وليدعو لهم فعطفه على المفتقر عطف بيان فقال (أحمد بن على بن مسعود) ثم دعا لنفسه ولوالديه بالغفران والاحسان كما هو اللائق باهل الايمان فقال (غفر الله له ولوالديه وأحسن اليهما واليه) أى الى أحمد مقدما نفسه أولا ومؤخرا ثانيا رعاية للسجع ثم حرض على العلم الذى وقع التأليف فيه فقال مخاطبا خطاب العام (اعلم أن الصرف) اختار هذا على التصريف مع أنهما علمان على علم يعرف به أحوال أبنية الكلم التى ليست باعراب لكونه أخف وموافقا للنحو وأصلا لانه ثلاثى وفى قوله (أم العلوم) أى أصلها تسمية للدال باسم المدلول شبهه بالام من حيث الولادة فكما أن الام تلد الاولاد كذلك هذا العلم يلد الكلمات التى هى دوال العلوم وقوالبها ولما اختلج فى صدر السامع ماذا أبوها بينه بقوله (والنحو) وهو علم يعرف به أحوال أواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء (أبوها) أى مصلح العلوم

الاصلاح يعني كما ان الاب يصلح أولاده كذلك علم النحو يصلح الكلمات والالفاظ وفيه مافي التشبيه الاول وجوابه جوابه (و يقوى) من القوة وهي ضد الضعف وأصله يقوو من باب يعلم فأبدلت من الواو الاخيرة ياء لوقوعها رابعة أوحملا على ماضيه وهو قوى اصله قوو و قلبت الواو الاخيرة ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فصار قوى ثم قلبت ياء يقوى ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها و يكتب على صورة الياء لانقلابها منها وان كانت في الاصل واوا (في الدرايات) وهي جمع دراية مصدر درى يدري من باب رمى يرمي معناه علم يعلم فمعنى الدرايات أنواع العلوم مطلقا لكن لما وقعت في مقابلة الروايات خصت بأنواع العلوم العقلية ولهذا جاز جمعها (داروها) أي عالموها وهو فاعل يقوى واسم فاعل يدري والضمير للصرف باعتبار الام ولهذا أنث وأصله داريون بضم الياء فاستثقلت الضمة عليها فأسكنت فاجتمع ساكنان الياء والواو ثم حذفت الياء لان الواو علامة ثم ضم الراء لاجل الواو فصار دارون ثم أضيف الى الضمير فحذف النون لئلا يلزم (٤) اجتماع المتنافيين لان النون لقيامه مقام التنوين يدل على تمام الكلمة وانفصالها عن غيرها والاضافة تدل على عدم تمام الكلمة واتصالها بغيرها فصار مدلولاهما متنافيين والمتنافيان لايجتمعان فكذا مايدل عليهما (و يطغى) أي يضل ولا يهتدي الى الصواب (في الروايات) جمع رواية وهي مصدر روى من باب ضرب معناه نقل الحديث وههنا بمعنى المرويات أي في المنقولات ولهذا جاز جمعها (عاروها) أي جاهلوها وهو فاعل يطغى والكلام في أصله واعلاله واضافته وضميره كالكلام في داروها اعلم ان المقصود من قوله اعلم أن الصرف الى ههنا ترغيب في الصرف و بيان سبب تأليف هذا الكتاب فتشبيه لكون النحو بالاب بالتبع لابالأصالة فلا يتوجه أن يقال لم أفرد الضمير في قوله عاروها وداروها ولم يثن ليرجع الى الصرف والنحو كليهما مع ان العالم بالنحو يقوى والجاهل له يطغى أيضا والفاء في (فجمعت) جواب للشرط المحذوف تقديره اذا كان الصرف على هذه الصفات المذكورة فجمعت (فيه) أي في الصرف (كتابا موسوما) مسمى (بمراح الارواح) المراح اسم مكان من الروح بفتح الراء من الاستراحة والارواح جمع روح وهي النفس الناطقة فمعناه في الاصل موضع راحة النفوس الناطقة وانما سمي به لان النفس الناطقة لما كانت طالبة للكمالات العلمية وهي لاتحصل الابآلة لانها تألمت واضطربت الى أن تجد تلك الآلة كالمرضى تألمت الى أن تجد دواء شافيا ولما كان هذا الكتاب مشتملا على ماهي آلة لتلك العلوم تتلذذ به النفوس وتصير راحة (وهو) أي كتاب مراح الارواح هذا شروع في ترغيب الكتاب ببيان شرفه وفائدته (للصبي) أي لغير البالغ وانما خص به بناء على الغالب اذ الغالب ان قارئ الصرف الصبيان أو لكل من يميل اليه لان الصبي فعيل من الصباوة بمعنى الميل أصله صبيو كعليو فأعل اعلاله (جناح النجاح) جناح الطائر يده والجمع أجنحة والنجاح

شبهه بالأب من حيث الاصلاح فكما ان الأب يصلح الأولاد كذلك هذا العلم يصلح الالفاظ التي هي أوعية العلوم وقوله (و يقوى) عطف على أم العلوم لكونه بمعنى يلد العلوم مثل قوله تعالى على قراءة الكوفيين فالق الاصباح وجعل الليل سكنا عطف قوله جعل على فالق لكونه بمعنى فلق (في الدرايات) جمع دراية وهي التعقل مصدر بمعنى المفعول كضرب الامير بمعنى مضروبه أي في المدريات أي المعقولات (داروها) أي عاقلو الصرف وعالموها وتأنيث الضمير باعتبار الام (و يطغى) أي يضل (في الروايات) جمع رواية وهي النقل بمعنى المروي أي في المرويات أي المنقولات (عاروها) أي العريانون من ثيابها العري كناية عن الجهل ولذلك عداه بنفسه وانما قال في الدرايات يقوى وفي الروايات يطغى لان تحصيل العلوم العقلية ممكن بدون الالفاظ وان كان متعسرا الا أنه لاشك في أنه يقوى بها بخلاف تحصيل العلوم النقلية فانه بدونها متعذر قال الزمخشري لايجدون علما من العلوم الاسلامية فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها وأخبارها الا وافتقاره الى العربية بين لايدفع ومكشوف لايتقنع فاذا لاشك محصلها العاري منها يضل في سلوكه ولايهتدي الى مطلوبه فافتقار الروايات اليه أشد من افتقار الدرايات واذا كان الحال على هذا المنوال (فجمعت) أي فقد جمعت لانه ماض بمعناه وقع جزاء لشرط محذوف كما قدرناه فلا يصح بدون قد اذ ليس في اللفظ فلا بد من التقدير وهذا كثير في كلامه وعليك بالتنبه له في مقامه ويحتمل أن يكون الجزاء محذوفا بقرينة المقام و يكون تقدير الكلام هكذا واذا كان كذلك أردت جمع كتاب فيه فجمعت الى الخ فيكون قوله جمعت معطوفا على الجزاء المقدر (فيه) أي في الصرف (كتابا موسوما) أي معلما فان الاسم علامة للمسمى (بمراح) أي محل راحة (الارواح) وهي جمع روح بمعنى النفس وقوله (وهو) أي ذلك الكتاب مبتدأ وقوله (للصبي) خصصه بالذكر بناء على الاغلب ومراعاة لمراعاة النظير حال من خبر المبتدا وهو قوله (جناح النجاح) أي الفوز بالمطلوب قدم عليه للسجع والجملة أعني المبتدأ والخبر حال من كتابا استعار الجناح للكتاب

الظفر والخلاص شبه الصبي بالطير فى النجاة وهذا الكتاب بالجناح فى السببية يعنى كما أن الطير ينجو من مهلكة العدو بسبب الجناح كذلك الصبي ينجو من مهلكة الجهل و يظفر بالمقاصد العلمية بسبب هذا الكتاب قوله وهو مبتدأ وجناح النجاح خبره وللصبي يتعلق بمحذوف اذ هو حال من الخبر لانه مفعول فى المعنى اذ تقدير الكلام أشبه هذا الكتاب بجناح النجاح ولم يلزم ذكر أداة التشبيه فى كونه مفعولا معنى فيكون من قبيل زيد عمرو راكبا أى زيد كعمرو راكبا قوله (وراح) أى طريق عطف على جناح (رحراح) أى واسع يعنى كما أن الطريق الواسع يوصل سالكه الى مقاصده كذلك هذا الكتاب يوصل الصبي الى مطالبه العلمية (وفى معدته) أى فى ذهن الصبي (حين راح) أى بات ذلك الصبي (مثل تفاح أوراح) أى خمر شبه هذا الكتاب

بهما فى النفع والقوة يعنى كما أن التفاح والراح اذا استعملا ينفعان البدن و يقويانه كذلك هذا الكتاب اذ تقرر مسائله فى ذهن الصبي ينفعه فكأنه حصل له المطالب العلمية قوله وفى معدته متعلق بمحذوف اذ هو حال من التفاح لانه مفعول معنى كما فى جناح النجاح لكن أداة التشبيه مذكورة ههنا وهو مثل وهو معطوف على الخبر فتقدير الكلام وهذا الكتاب مثل تفاح أوراح كائنين فى ذهن الصبي حين النوم وعليه حكاية بعض الحكماء من تجبه ممن مات وفى بطنه تفاح أو خمر (و) قوله (بالله) يتعلق بقوله (اعتصم عما) أصله عن ما فادغم النون فى الميم بعد قلب النون ميما لقربهما فى المخرج (يصم) أى يعيب والمستكن فيه عائد الى ما وأصله يوصم كيوعد فأعل كما علاله قوله (وأستعين) عطف على أعتصم أى و بالله أستعين أى أطلب الاعانة فى كل مطلوب (وهو) أى الله تعالى (نعم) وهو فعل مدح منقول من قولك نعم فلان اذا أصابت نعمه الى المدح فأزيل عن موضوعه فشابه الحروف فلم يتصرف و بيان النقل انه كسر النون اتباعا للعين فصار نعم بكسرتين ثم حذفت كسرة العين تخفيفا فصار نعم كذا قيل (المولى) أى الناصر (وهو نعم المعين اعلم) أيها الطالب لهذا الفن والشارع فيه (أسعدك الله) دعاء للمخاطب بقوله اعلم (أن الصراف) أى الشارع فى الصرف وانما عبر عنه به اما بتأويل الارادة أى أن من أراد أن يكون صرافا واما تفاؤلا كأنه حين شرع صار صرافا واما باعتبار ما يؤل اليه كما فى قوله تعالى انى أرانى أعصر خمرا والمعصور العنب وانما قال (يحتاج) دون محتاج ليدل على التجدد (فى معرفة الاوزان) أى الصيغ مثل نصر وردو أخذ ووعد وقال ورمى وطوى (الى) معرفة (سبعة أبواب)

لكون كل منهما سببا للنجح واضافته الى النجاح من قبيل اضافة السبب الى المسبب وليس فى الصبي استعارة مصرحة اذ المراد به معناه الحقيقى بل مكنية شبهه بالطير فى طلب النجاح واثبات الجناح له قرينتها والجناح مع كونه استعارة تحقيقية كما عرفت قرينة للمكنية اذ لا يجب أن يكون قرينة المكنية استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كما يفهم من كلام صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى ـ ينقضون عهد الله ـ وفى استعارة الجناح غير فائدتها العامة تجنيس قلب البعض بالنجاح وقوله (وراح) أى كف (رحراح) أى واسع عطف على قوله جناح النجاح وسعة الكف كناية عن الشمول والاحاطة وعدم فوت شئ منه مثل طول الذراع و بسط الباع أى هذا الكتاب للصبي مثل الكف الواسع اذ جعل وسيلة لاخذ العلوم واحاطتها لا يفوته شئ منها كما أن ذا الكف الواسع يحيط بما لم يحط به غيره بسببه والواو فى قوله (وفى معدته) أى فى ذهن الصبي استعار المعدة للذهن لكون كل منهما محلا للغذاء فان الذهن محل غذاء الارواح كما أن المعدة محل غذاء الاشباح للعطف والجار والمجرور متعلق براح فى قوله (حين راح) أى حصل هذا الكتاب قدم عليه للسجع استعار الراح وهو البيتوته للحصول تشبيها له بها فى التمكن والتقرر وفى هذه الاستعارة فائدة التجنيس التام وعامل الظرف أعنى حين ما يدل عليه لفظ المثل فى قوله (مثل تفاح أوراح) عطفه تنبيها على استقلال كل واحد منهما فى كونه مشبها به مثل قوله ـ ولا تطع منهم آثما أو كفورا ـ يعنى أن ذلك الكتاب جناح النجاح وراح رحراح ومثل تفاح أوراح أى شبههما فى المنفعة وقت حصوله فى ذهنه وخاطره وقوله (و بالله) لا بغيره متعلق بقوله (أعتصم) قدم عليه للتخصيص كما أشرنا اليه وقوله (عما يصم) أى يعيب متعلق باعتصم (وأستعين) اليه فى جميع المهمات (و) قوله (هو) أى الله تعالى مخصوص بالمدح الذى فى قوله (نعم المولى) أى الناصر (و) هو (نعم المعين) لما ختم كلامه فى ديباجة كتابه و بين مقوله شرع يبين أن الكتاب المجموع فى الصرف الموسوم بمراح الارواح فقال (اعلم) احضارا لذهن المخاطب وترغيبا له فى استماع ما يعقبه ثم دعا له (أسعدك الله) تنشيطا له وليتفاءل بالاسعاد فى مطلع الكلام ولا محل للجملة الدعائية من الاعراب ومفعول اعلم قوله (أن الصراف) أى المريد لتحصيل علم الصرف ولا شك أنه حال ارادته لتحصيله محتاج ففى الكلام ترغيب له على تحصيل الابواب السبعة حيث أوهم ان العالم بالصرف على وجه المبالغة (يحتاج) على الاستمرار التجددى (فى معرفة الاوزان) أى الموزونات الجزئية التى هى الغاية والغرض من تحصيل الصرف (الى) معرفة أحكام (سبعة أبواب) أى أنواع من أنواع الموزونات فما ظنك بغيره وما يقال من أن العالم

وانما انحصرت الابواب فى السبعة لان الكلمة لايخلو من أن يوجد فى حروفها الاصلية حرف علة أوملحق حرف علة أولا يوجد شئ منهما الثالث (الصحيح) والثانى وهو مايوجد فيها ملحق حرف علة ان كان كونه ملحقا لها باعتبار التكرر فهو (المضاعف) وان كان باعتبار الانفراد سواء كان فى الفاء أوالعين أواللام فهو (المهموز) وانما قلنا ان حرف التضعيف والهمزة ملحق حرف علة لانهما قد يقلبان حرف علة فى مثل تقضى البازى أصله تقضض فقلبت الضاد الثانية ياء وفى مثل ايمان أصله إءمان بهمزتين قلبت الثانية ياء والاول وهو مايوجد فيها حرف علة لايخلو من أن يكون ذلك الحرف واحدا أوأكثر فان كان واحدا فان كان فى الفاء فهو (المثال) وان كان فى العين فهو (الاجوف) وان كان فى اللام فهو (الناقص) وان كان أكثر من واحد فهو (اللفيف) المفروق ان كان فى الفاء واللام والمقرون ان كان فى العين واللام ولم يعتبر المصنف بما كان فاؤه وعينه حرف علة نحو ويل و يوم وما كان فاؤه وعينه ولامه حرف علة مثل واو و ياء فى اسمى حرفين كما اعتبرهما الزنجانى وغيره حتى جعلوا أقسام المعتلات سبعة لاخمسة لعدم بناء الفعل منهما فمقصود المصنف بيان أوزان المشتقات و يؤيده عطف قوله (واشتقاق تسعة أشياء) على قوله سبعة أبواب ومعناه الى معرفة اشتقاق تسعة أشياء (من كل مصدر) فان قلت يرد عليه المصادر التى لايشتق منها شئ كويل وويح قلت المراد من اشتقاق تسعة أشياء اشتقاقها منه ان وجدت ويحتمل أن يكون بناء على الغالب وانما انحصر الاشتقاق فى التسعة لان مايشتق (٦) من المصدر اما أن يكون فعلا أواسما فان كان فعلا فلا يخلو من أن يكون اخباريا أو انشائيا فان كان اخباريا فان لم يتعاقب فى أوله الزوائد الاربع وهى حروف أتين فهو (الماضى) وان تعاقب فهو (المستقبل) وان كان انشائيا فان دل على طلب الفعل فهو (الامر) وان دل على ترك الفعل فهو (النهى) وان كان اسما فان دل على ذات من قام به الفعل فهو (اسم الفاعل) وان دل على ذات من وقع عليه الفعل فهو (اسم المفعول) وان دل على ماوقع فيه الفعل فان كان مكانه فهو (اسم المكان) وان كان زمانا فهو (اسم الزمان) وان دل على ماوقع الفعل بسببه فهو (اسم الآلة) ولم يذكر النفى والجحد لمشابهة النفى صورة والجحد معنى للنهى فان قلت الصفة المشبهة وأفعل التفضيل من المشتقات ولم يذكرهما المصنف قلت هما داخلان فى اسم الفاعل فان قلت التصغير مشتق من المصدر بزيادة الياء مثل نصر ونصير قلت لانسلم انه مشتق منه وزيادة الياء من قبيل الزيادة لافادة المعنى لا الاشتقاق كما صرحوا به و يدل عليه عدم اختصاصه بالمشتقات بل يجرى أيضا فى الجوامد رجل ورجيل فان قلت هذا الكلام يدل على أن اسم الفاعل والمفعول مشتقان من المصدر وكذا الزمان والمكان والآلة وكذا الامر والنهى وقد صرح فيما سيأتى انها مشتقات من المضارع أجيب بانها مشتقات من المصدر بالتوسط لانها مشتقات من الفعل وهو مشتق من المصدر فتكون هى مشتقة من المصدر كما هو مذهب السيرافى والفاء فى قوله (فكسرته) جواب للشرط المحذوف تقديره اذا احتاج الصراف فى معرفة الاوزان الى سبعة أبواب فكسرت هذا الكتاب (على سبعة) بيان (أبواب) مذكورة اجمالا أى طويته مستعار من كسر الطائر جناحيه اذا ضمهما للوقوع وانقض (الباب الاول) من تلك الابواب السبعة (فى) بيان بناء (الصحيح) قدمه على سائر الابواب اما لسهولة حفظه عند المبتدى والتعليم من الاسهل الى الاصعب واما لكونه مقيسا عليه للمعتلات واما لكون مفهومه عدميا ومفهوم ماسواه وجوديا وكون العدمى مقدما على الوجودى لاصالته و بعضهم قدم المعتلات على الصحيح نظرا الى أن مفهومه عدمى ومفهومها وجودى والوجودى لشرفه مقدم

بالفعل يحتاج اليها أيضا لامتناع حصول الشئ بدون شرائطه ومايتوقف عليه فليس مما يعتد به عرفا اذ لايقال فى متعارف اللغة لمن حصل المطلوب انه يحتاج الى شرائطه بل يقال كان محتاجا حين لم يكن حاصلا * ثم شرع فى تعداد تلك الابواب فقال (الصحيح والمضاعف والمهموز والمثال والاجوف والناقص واللفيف) ولايخفى وجه الضبط على من تصور مفهومها وستطلع عليها ان شاء الله تعالى فى تضاعيف مباحثها (و) كما أن الصراف يحتاج فى معرفة الاوزان الى معرفة سبعة أبواب كذلك يحتاج فيها الى معرفة (اشتقاق) أى اخراج (تسعة أشياء من كل مصدر) إما بواسطة أو بدونها وتلك الاشياء التسعة المشتقة منه (وهى الماضى والمستقبل والامر والنهى واسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة) واذا كان الصراف يحتاج الى الانواع السبعة (فكسرته) أى الكتاب وجعلته مشتملا (على سبعة أبواب) كل باب منها فى بيان نوع من تلك الانواع وكان المناسب لسياق كلامه أن يقول على ثمانية أبواب أحدها فى الاشتقاق لكن لما كان معرفة هيآت المفردات انما تتم بمعرفة نسب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية حتى قال بعضهم الاشتقاق جزء من الصرف بلا شبهة وان كان الحق انه ليس بجزء منه حقيقة بل هو علم على حدة ولاشك أن أبواب الصرف سبعة أدرجه فى تلك الابواب ولم يجعله بابا على حدة وذكره فى أول تلك الابواب اشارة الى ماذكرنا (الباب الاول) من تلك الابواب المكسور عليها الكتاب (فى) بيان البناء (الصحيح) ولما كان المقصود الاصلى البحث عن أحوال الابنية وكانت أبنية الصحيح تستحق التقديم لسلامتها عن التغيرات الكثيرة وكونها مقيسا عليها لسائرها

على العدمى ولكل وجهة هو موليها ولعدم الفرق بين الصحيح والسالم عند المصنف عرف الصحيح بقوله (الصحيح هو الذى ليس فى مقابلة الفاء والعين واللام حرف علة ولا تضعيف ولاهمزة) وانما اعتبر أن لايكون فيه تضعيف ولاهمزة لترتيب بعض أحكام حرف العلة عليهما من الحذف والقلب كما سيأتى و بعضهم جعل هذا التعريف للسالم وعرف الصحيح بما ليس فى مقابلة الفاء والعين واللام حرف علة فيكون بينهما عموم وخصوص مطلقا فكل سالم صحيح من غير عكس والتعريف المذكور يصدق على مالايوجد فيه حرف علة أصلا (نحو ضرب) وعلى مايوجد فيه لكن ليس فى مقابلة الفاء والعين واللام نحو حوقل وعشير فان الواو والياء فيهما ليسا فى مقابلة شئ منهما وانما قال (واختص الفاء والعين واللام للوزن) ولم يقل واختص فعل ليمكن جعله وزنا للمتحركات المختلفة (حتى يكون فيه) أى فى الوزن (من حروف الشفة) وهو الفاء (والوسط) وهو اللام (والحلق) وهو العين (شئ) أى حرف فان قلت هذا الدليل منقوض بمثل عمل لوجود حروف المخارج الثلاثة المعتبرة فيه قلت نعم لكن لما كان المركب من تلك الحروف وهو فعل شاملا لجميع أفراد الفعل من القولى والفعلى مع الفائدة المذكورة اختصت للوزن وانما اختار الثلاثى للوزن دون الرباعى والخماسى لانه لو كان رباعيا أو خماسيا يكون وزن الثلاث بحذف حرف أو حرفين ولو كان ثلاثيا يكون وزن الرباعى والخماسى بزيادة حرف أو حرفين والزيادة أسهل من الحذف عندهم قوله (فقولنا) مبتدأ وقوله (الضرب) مقول القول باعتبار لفظه لاباعتبار معناه ولهذا لم يجب كونه جملة وقوله (مصدر) خبره وقوله (يتولد منه) أى من ذلك المصدر بطريق الاشتقاق (الاشياء التسعة) المذكورة صفة مصدر (وهو) أى المصدر معلوما كان أو مجهولا (أصل) للفعل معلوما كان أو مجهولا فالمصدر المعلوم أصل للفعل المعلوم والمصدر المجهول أصل للفعل المجهول (فى الاشتقاق) لافى العمل (عند) أصحابنا (البصريين) لاعند الكوفيين (لان مفهومه) أى مفهوم المصدر (واحد) وهو الحدث فقط (ومفهوم الفعل متعدد) لاواحد (لدلالته على الحدث و) على (الزمان) ماضيا كان أو مضارعا (و) لاشبهة أن (الواحد قبل

لسائرها قدم باب الصحيح ولما توقف البحث عنه على تصوره عرفه فقال (الصحيح) واضعا المظهر موضع الضمير اشارة الى أن المراد به غير الاول فان المراد بالاول ماصدق عليه الصحيح و بالثانى مفهومه ومايقال ان المعرفة اذا أعيدت فهى عين الاول فليس على الاطلاق أى الصحيح فى اصطلاح أهل الصرف (هو) البناء (الذى ليس) فيه (فى مقابلة الفاء والعين واللام) من فعل (حرف علة) هى الواو والياء والألف وليس فى تلك المقابلة أيضا (تضعيف) أى حرفان من جنس واحد (و) ليس فيها أيضا (همزة) فيدخل (نحو ضرب) اذ ليس فيه فى مقابلة فاء فعل الا الضاد وفى مقابلة عينه الا الراء وفى مقابلة لامه الا الباء وليس شئ من الضاد والراء والباء حرف علة ولاهمزة وليس فيه أيضا حرفان من جنس واحد فيصدق التعريف عليه فيصح التمثيل به و يدخل فيه أيضا نحو حوقل وضارب و يضرب ومضروب واقعنسس (واختص الفاء والعين واللام) من بين الحروف الباقية (للوزن) والمعيار (حتى يكون فيه) أى فى الوزن (من حروف الشفة والوسط والحلق) التى هى المخارج الكلية (شئ) أى حرف وهذا وجه مستقل لاختصاص فعل للوزن ولاينافيه وجود هذه الحروف فى غيره كما أن كونه شاملا للافعال وجه آخر له مستقل ولاينافيه شمول غيره اياها لكن اذا طلب لهذا الوجه مرجح على نحو علم جعل الوجه الآخر مرجحا كعكسه على نحو جعل واذا طلب المرجح على عمل فيجعل كثرة الاستعمال وفتح العين مرجحا لان فعل من باب فتح وعمل من باب علم وانما لم يقل واختص فعل للوزن واحتاج الى تفصيل حروفه ليمكن كونه وزنا للمتحركات بالحركات المختلفة من نحو ضرب وعلم وحسن اذ لو قال فعل لما صلح لكونه وزنا لعلم وحسن و يزاد فى الرباعى لام ثانية نحو فعلل فى نحو جعفر ولام ثالثة فى الخماسى نحو فعلل فى نحو جحمرش وانما يزاد اللام دون غيره لان الزيادة بالآخر أولى فالاولى أن يزاد من جنس الآخر ولما فرغ من تعريف الصحيح ومايتعلق به شرع فى بحث الاشتقاق ومايتعلق به فقال اذا عرفت هذا (فقولنا) أى مقولنا وملفوظنا الذى هو (الضرب مصدر) فى اصطلاح هذا الفن أى فرد مما يصدق عليه المصدر والجملة أعنى (يتولد منه الاشياء التسعة) المذكورة إما خبر بعد خبر أو حال من الضرب (وهو) أى المصدر المصطلح كضرب (أصل) للفعل المصطلح كضرب معروفه لمعروفه ومجهوله لمجهوله الا أن صيغة بناء المعروف والمجهول من المصدر متحدة اكتفاء بصيغ الآفعال فاذا قيل ضرب ضربا علم أن المصدر معلوم فاذا قيل ضرب ضربا علم أن المصدر مجهول واذا لم يذكر الفعل علم بالقرائن (فى) جنس (الاشتقاق) لا فى جنس آخر من العمل وغيره وستعرف مفهوم الاشتقاق عن قريب إن شاء الله تعالى (عند البصريين) من الصرفيين وانما قلنا ان المصدر أصل للفعل فى الاشتقاق (لان مفهومه) أى معنى المصدر (واحد) وجزء (ومفهوم الفعل) أى المعنى الذى يفهم منه بحسب الوضع (متعدد) وكل وأما تسمع بالمعيدى فليس بحسبه (لدلالته) أى لدلالة الفعل بحسب الوضع (على الحدث والزمان) أى زمان ذلك الحدث من الازمنة الثلاثة (والواحد قبل

المتعدد)أو صل له فكذا مايدل على الواحد قبل مايدل على المتعدد وأصل له ولما توجه أن يقال ان الدليل المذكور لايدل على كون المصدر
أصلا لغير الافعال من الاشياء التسعة لعدم دلالته على الزمان أجاب بقوله (واذا كان أصلا للافعال يكون أصلا لمتعلقاتها) أى من غير
نظر الى جريان الدليل المذكور فيها بل بمجرد كونها متعلقات الافعال فحاصل معنى كلامه انه اذا كانت الافعال أصلا لمتعلقاتها عندهم ودل
الدليل على أن المصدر أصل للافعال ثبت أن المصدر أصل لمتعلقاتها بالواسطة هذا هو الحق ومن الشارحين من اعترض بانه لايلزم من كون
المصدر أصلا للافعال من حيث التعدد المذكور كون المصدر أصلا لمتعلقات الافعال لان التعدد المذكور ليس بموجود فى بعضها كاسم الفاعل
فانه لايدل على الزمان وأجاب عنه بعض آخر بقوله نعم ان التعدد المذكور ليس بثابت الا أن التعدد ثابت فيه باعتبار آخر لانه يدل على
الحدث والذات وكل ذلك ظلمات بعضها فوق بعض (أولانه) أى المصدر (اسم والاسم مستغن عن الفعل) أى فى الافادة ينتج أن المصدر
مستغن عن الفعل ثم نجعلها صغرى لقولنا فكل مستغن عن الفعل فهو أصل له فنقول المصدر مستغن عن الفعل وكل مستغن عن الفعل
فهو أصل له ينتج ان المصدر أصل له (٨) وهو المطلوب فان قلت مجرد اثبات استغناء المصدر عن الفعل لايكفى فى اصالة المصدر
لجواز الاستغناء من الطرفين
بل لابد من اثبات احتياج
الفعل الى المصدر ليتم
المطلوب قلت احتياج
الفعل الى الاسم فى الافادة
معلوم معهود ولهذا لم يذكره
ولقائل أن يقول ان اصالة
المصدر فى الافادة لاتدل
على اصالته فى الاشتقاق
لان الاشتقاق ليس هو
الافادة ولا لازمها فتأمل
* اعلم أن هذا الدليل لو تم
لدل على اصالة المصدر
بطريق الالتزام وكذا
الدليل الاول وأما الدليل
الثالث فمبنى على التحقيق
ولهذا فصله عما قبله فقال
(وأيضا) ولم يقل أو لانه
(انما يقال له مصدر) أى
انما سمى المصدر مصدرا (لان هذه الاشياء القسعة) المذكورة (تصدر عنه) لان معنى المصدر
لغة موضع يصدر عنه الابل فان قلت هذا القول بيان لتسمية المصدر مصدرا لصدور الاشياء التسعة عنه وذا لايمكن الا بعد ثبوت كون
المصدر أصلا فيلزم المصادرة قلت معنى الاستدلال به أنهم جعلوا سبب تسمية المصدر مصدر الصدور الاشياء التسعة عنه فلو لم يكن المصدر أصلا
عندهم لما جعلوا سبب التسمية ذلك هذا وكل ماذكره المصنف من الاستدلالات كلام ظاهرى والتحقيق ماذكره الفاضل الرضى حيث قال
قال البصريون كل فرع يصاغ عن أصل ينبغى أن يكون فيه مافى الاصل وزيادة هى الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة
وهذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الازمنة التى هى الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل من نحو قولك لزيد ضرب مقصود
نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه آخر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر و بوزنه على الزمان
و لماذكر أن المصدر أصل فى الاشتقاق عند البصريين وجب عليه أمران بيان ماهية الاشتقاق والاستدلال على اصالة المصدر فيه والاصل
أن يقدم التعريف على الاستدلال لكنه قدم الاستدلال لئلا يقع الفصل بين الدعوى ودليلها مع أن معنى الاشتقاق معلوم بوجه ما * ثم لما
فرغ من الاستدلال بادر الى بيان ماهية الاشتقاق قبل ذكر متمسكات الكوفيين ليتضح المقصود لكنه قدم تعريف مطلق اشتقاق على

المتعدّد) ولاشك أن مايدل على الواحد أعنى المصدر أيضا يكون قبل مايدل على المتعدد أعنى الفعل وفيه
نظر لانه يجوز أن يكون المصدر باعتبار مفهومه متقدما و باعتبار وضعه متأخرا (واذا كان) المصدر (أصلا
للافعال) فى الاشتقاق (يكون أصلا) أيضا (لمتعلقاتها) أى لمتعلقات الافعال من اسمى الفاعل والمفعول
وغيرهما من حيث تعلقها بها وان لم تكن تلك العلة موجودة فيها (أو) نقول المصدر أصل (لانه)
أى المصدر (اسم) لصدق التعريف عليه (والاسم مستغن عن الفعل) أى غير محتاج اليه فى الافادة التى
هى الغرض من وضع الالفاظ لان التركيب من اسمين يفيد والفعل محتاج فيها الى الاسم لان التركيب
من فعلين بدون الاسم لايفيد ولاشك أن المحتاج اليه أصل للمحتاج وفيه أيضا نظر لان الأصالة فى الافادة
عند التركيب لاتستلزم التقدم فى الوضع والكلام فيه (و) نقول (أيضا) كالدليلين الاولين فى الاستدلال
على اصالة المصدر فى الاشتقاق انه (يقال له) أى يطلق على ماصدق عليه الاسم الذى هو المصدر كضرب
(مصدرا) أى هذا الاسم (لان هذه الاشياء) السبعة المذكورة (تصدر عنه) أى عما صدق عليه المصدر
فان معنى المصدر موضع الصدور فضرب مثلا انما سمى باسم المصدر لكونه موضع صدور ضرب وغيره
من الاشياء الثمانية وفيه أيضا نظر لان باب المجاز مفتوح فلم لايجوز أن يكون لفظ المصدر مصدرا ميميا
بمعنى الصدور أو يكون بمعنى الصادر كالمجاز بمعنى الجائز أو يكون بمعنى مصدرية كضرب الامير ومع هذا
الاحتمال لاحجة للبصريين فيه والحجة القوية لهم أن يقولوا كل فرع يصاغ من أصل ينبغى أن يكون فيه ما
فى الاصل مع زيادة هى الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه
معنى المصدر مع زيادة أحد الازمنة الثلاثة التى هى الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل فى نحو قولك
لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصر فوضعوا الفعل الدال
بجوهر حروفه على المصدر أى على الحدث و بوزنه على الزمان ولما وقع ذكر الاشتقاق على أنه قيد فى
الحكم

تعريف الاشتقاق المتنازع فيه لفائدة نذكرها ان شاء الله تعالى فقال (الاشتقاق هو أن تجد بين اللفظين) أى المتغايرين وذلك التغاير قد يكون بزيادة حرف كزيادة الالف فى مثل الضارب فانه مشتق من الضرب وقد يكون بزيادة الحركة كزيادة فتحة الراء فى ضرب فانه مشتق من الضرب وقد يكون بنقص حرف كنقص الواو من قل فانه مشتق من القول كذا قيل (تناسبا فى اللفظ) وهو يتناول التناسب فى نفس حروف اللفظ نحو ضرب وضارب والتناسب فى مخرج حروف اللفظ نحو نعق ونهق (والمعنى) فان قلت هذا التعريف غير مستقيم لان الاشتقاق وصف اللفظ والوجدان المذكور وصف المخاطب فلا يكون أحدهما هو الآخر قلت معنى كلامه الاشتقاق التناسب الموجود بين اللفظين فى اللفظ والمعنى لكنه تسامح فقدم الوجدان عليه تنبيها على ان ذلك التناسب من الموجودات فى نفس الامر لامن الاعتبارات المحضة ونظيره ماقيل فى تعريف الوحدة انها تعقل عدم الانقسام تنبيها على انها من المعانى العقلية لامن الامور العينية فالتناسب بين اللفظين جنس شامل للتناسب فى اللفظ والمعنى معا والتناسب فى اللفظ فقط والتناسب فى المعنى فقط وقوله فى اللفظ والمعنى فصل يخرج التناسب فى اللفظ فقط كما فى ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى الذهاب فان فعل أحدهما لا يكون مشتقا من الآخر والتناسب فى المعنى فقط كما فى القعود

الحكم باصالة المصدر أو الفعل واثباتها الذى هو المقصود الاصلى من الكلام فى هذا المقام وكان المراد منه فى محل النزاع قسما منه عرفه أوّلا وقسمه الى أقسامه ثانيا و بين ماهو المراد منه فى محل النزاع ثالثا على ماهو مقتضى الترتيب الا انه أخر عن أدلة أحد المتخاصمين ولم يبادر اليها عقيب ذكر ذلك الحكم لكونه غير مقصود أصلى كما أشرنا اليه لا لأنه قدمها على ذكر مذهب الآخر وأدلته اشارة الى حقية مذهب الفريق الاول كما نبه عليها بقوله واشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر وسينبه عليه أيضا بقوله الأفعال التى تشتق من المصدر فكانه جعله حكما متفقا عليه لاخلاف فيه لأحد فذكر جميع مايتعلق به ثم لما فرغ منه استشعر خلافا فذكره (الاشتقاق) فى اللغة أخذ شق الشئ فهو متعدّ وفى الاصطلاح يحد تارة باعتبار العلم وتارة باعتبار العمل فان اعتبرناه من حيث انه صادر عن الواضع احتجنا الى العلم به لا الى عمله فاحتجنا الى تحديده بحسب العلم وان اعتبرناه من حيث يحتاج أحدنا الى عمله عرفناه باعتبار العمل أما تعريفه باعتبار العمل فهو أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه فى التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب معناه وأما تعريفه بحسب العلم ف(هو) كما قال (ان تجد) أنت أى علمك على أن تجد من أفعال القلوب لا بمعنى المصادفة (بين اللفظين) مفعول ثان لتجد ومفعوله الاول قوله (تناسبا) وهو أعم من الموافقة (فى اللفظ) أى فى تركيب حروفه الاصول فان حروف الزيادة كما فى الاستعجال والاستباق لاعبرة بها احترز به عن نحو قعد وجلس (والمعنى) احترز به عن نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى ذهب وهذا تعريف لمطلق الاشتقاق المتناول لانواعه الثلاثة وقدم التناسب فى اللفظ لان الاخذ المعتبر فى الاشتقاق باعتبار العمل الذى هو المقصود من الاشتقاق بحسب العلم انما يتحقق فى اللفظ وللتنبيه على ذلك المقصود اهتم بتقديم بين اللفظين على تناسبا وكذا انقسامه على أقسامه انما هو باعتبار اللفظ ولذا لم يتعرض فيها للتناسب المعنوى مع أنه معتبر فيها على ماسنشير اليه ان شاء الله تعالى ومن قدم التناسب فى المعنى كالميدانى نظر الى أن هذا الأخذ انما هو المعنى فلكل وجهة الا أن نظر المصنف أنسب للنص * والحاصل من التعريف العلم بالاشتقاق بقرينة حمل الوجدان عليه فكانه قيل العلم بالاشتقاق هو أن تجد بين اللفظين تناسبا فى التركيب والمعنى فتعرف ارتداد أحدهما الى الآخر وأخذه منه فأشار بذكر اللفظين وذكر التناسب فى اللفظ والمعنى الى أنه لابد بين المشتق والمشتق منه من مغايرة بوجه واتحاد بوجه بحسب المعنى وكذا من مغايرة من جهة ولو تقديرا واتحاد من جهة بحسب اللفظ لان معنى التناسب يقتضى ذلك فيخرج نحو المقتل مصدرا والقتل اذ لا تغاير بينهما فى المعنى و يخرج أيضا نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى الذهاب اذ لا اتحاد بينهما بوجه فى المعنى وكذلك يخرج نحو ضرب بمعنى المضروب وضرب بمعنى الحدث اذ لا تغاير بينهما فى اللفظ و يخرج أيضا ذئب وسرحان اذ لا اتحاد بينهما بوجه فى اللفظ و يدخل فيه ضرب ٧ وضرب وجذب وجبذ ونهق ونعق لان التناسب أعم من الموافقة كما ذكرنا ولا شك أن بين الاولين و بين الاوسطين و بين الأخيرين مناسبة كما سنذكره ان شاء الله تعالى وانما قلنا فى المغايرة اللفظية ولو تقديرا ليدخل فيه نحو الطلب وطلب فان حركة آخر الفعل بنائية وحركة آخر المصدر اعرابية والاولى كالجزء من الكلمة لثباتها و بناء الكلمة عليها وان كان أصلها السكون الا أنها لم تستعمل على الاصل فى غيرها حال الوقف والثانية عارضة لا اعتداد بها لانتفائها عند عمل العامل وتحقق استعمال الاسم ساكنا فى غير حال الوقف أيضا و بهذا سقط ماقيل ان عنيت بالحركة الحركة الشخصية من الرفع وغيره سلمنا انها غير لازمة فى الاسمى ولكن لم قلت ان مطلق حركة الاعراب غير لازمة ونظير الاشتقاق ليس فى حركة معينة بل فى مطلق الحركة وان عنيت بها مطلق الحركة منعنا

والجلوس فان فعل أحدهما الا يكون مشتقا من الآخر (وهو) أى الاشتقاق المطلق المعرف (ثلاثة أنواع) عند أصحاب هذا الفن اما بالاستقراء أو بالحصر العقلى لانه اما بالتقديم والتأخير واما بالتبديل واما بغيرهما الثالث (اشتقاق صغير وهو أن يكون بينهما) أى بين اللفظين (تناسب فى الحروف والترتيب) أى فى ترتيب تلك الحروف فان قلت المطلق انما يتحصل نوعا بانضمام قيد زائد وههنا ليس كذلك لان معنى مطلق الاشتقاق كما حققته تناسب اللفظين فى اللفظ والمعنى جميعا ومعنى هذا النوع منه على ماذكرته تناسب اللفظين فى اللفظ فقط لان التناسب فى الحروف والترتيب تناسب لفظى فلا يكون تحصيل النوع بانضمام قيد بل بانتقاص قيد وهو فى المعنى وهو غير جائز بالاتفاق قلت قيد فى المعنى محذوف مقدر فى هذا التعريف وفى تعريفى النوعين الآخرين أيضا بناء على فهم المبتدى مع انه لا يتعلق به غرض تحصيل نوع فان قلت فعلى هذا لم يبق بين المطلق و بين النوع منه فرق وهو غير جائز أيضا قلت معنى المطلق تناسب اللفظين مطلقا أعم من أن يكون التناسب فى الحروف والترتيب جميعا وأن يكون فى الحروف فقط أو أن يكون فى مخرج الحروف وكل من هذا التناسب الثلاثة تناسب خاص فافترقا ثم ان تحقق ذلك المطلق فى ضمن الخاص

الاول صار نوعا من الاشتقاق المطلق يسمى صغيرا لكونه معلوما بادنى تأمل بسبب اشتراكهما فى الحروف وترتيبها (نحو) اشتقاق (ضرب من الضرب) وان تحقق فى ضمن الثانى صار نوعا آخر منه يسمى كبيرا لكونه معلوما بتأمل قوى لعدم اشتراكهما فى الترتيب وان تحقق فى الثالث صار نوعا ثالثا منه يسمى أكبر لكونه معلوما بتأمل أقوى لعدم اشتراكهما فى نفس الحروف * اعلم أنهم عرفوا الاشتقاق الصغير بانقطاع فرع من أصل يدور فى تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى (و) الاول وهو ما يكون بالتقديم والتأخير اشتقاق (كبير وهو أن يكون بينهما تناسب فى اللفظ والمعنى) حق العبارة أن يقول فى الحروف (دون الترتيب) كما يعرفه الذوق السليم من سياق الكلام لكنه تسامح بناء على ظهور المراد (نحو) اشتقاق (جبذ) بتقديم الباء (من الجذب) بتأخيره وفى تعريف هذا النوع وفى النوع الاخير أيضا مافى تعريف النوع المتقدم من السؤال والجواب تدبر * قيل الكبير أن يكون بين كلمتين تناسب فى اللفظ والمعنى فهو أعم من أن يكون اسمين أو فعلين أو أحدهما اسما والآخر فعلا أو مجردين أو مزيدين أو أحدهما مجردا والآخر مزيدا وأن يزيد معنى المشتق أولا وأن يترتب الحروف أولا (و) الثانى وهو ما يكون بالتبديل اشتقاق (أكبر وهو أن يكون بينهما تناسب فى المخرج) دون نفس حروف اللفظ (نحو) اشتقاق (نعق من النهق) بابدال العين من الهاء (والمراد من الاشتقاق) المتنازع فيه بين الفريقين (المذكور) فى قولنا وهو أصل فى الاشتقاق (ههنا اشتقاق صغير) قيل وأما غيره فيجوز أن يجعل كل منها أصلا بالاتفاق فان قلت فما الفائدة حينئذ فى تعريف مطلق الاشتقاق ثم تقسيمه الى ثلاثة أنواع قلت الفائدة زيادة اتضاح المراد عند المبتدى وتميزه فضل تميز اذ معرفة حقيقة النوع انما هى بمعرفة جنسه وفصله ويمكن أن يقال المراد من الاشتقاق المطلق المذكور المعرف اشتقاق صغير على معنى أن الغرض من تعريف الاشتقاق المطلق معرفة الاشتقاق الصغير على حذف المضاف فى الموضعين

عدم اللزوم * ولما فرغ من تعريف الاشتقاق شرع فى تقسيمه فقال (وهو) أى الاشتقاق المعرّف (على ثلاثة أنواع) أحدها اشتقاق (صغير وهو) علم (أن يكون بينهما) أى بين اللفظين (تناسب) أى توافق (فى الحروف والترتيب) أى ترتيب تلك الحروف وفى المعنى أيضا (نحو) اشتقاق (ضرب) ماضيا (من الضرب) مصدر (و) ثانيها اشتقاق (كبير وهو) علم (أن يكون بينهما تناسب فى اللفظ والمعنى دون الترتيب) سواء كان مع الموافقة فى المعنى (نحو) اشتقاق (جبذ من الجذب) وهما متوافقان فى المعنى أو مع المناسبة فيه بدون الموافقة نحو ثلم من الثلب والاول الاخلال بالحائط والثانى الاخلال بالعرض فهما متناسبان فى المعنى (و) ثالثها اشتقاق (أكبر وهو أن يكون بينهما تناسب فى المخرج والمعنى) فان التناسب فى المخرج تناسب فى الحروف باعتبار المخرج (نحو) اشتقاق (نعق من النهق) والاول صوت الغراب والثانى صوت الحمار فهما متناسبان فى المعنى وتناسبهما فى المخرج ظاهر اذ العين والهاء كلاهما من الحلق ويعلم من تعريفاتها وجه الحصر فيها لانه ان اعتبر الموافقة فى الحروف مع الترتيب فهو صغير سمى به لكفاية تأمل قليل فى العلم بالاشتقاق فيه بسبب قلة العمل وان اعتبر الموافقة فى الحروف بدون الترتيب فهو كبير لاحتياجه الى تأمل كثير فى العلم بالاشتقاق بسبب كثرة العمل فيه وان اعتبر عدم تناسب الحروف فهو أكبر لاحتياجه الى تأمل أكثر فى العلم بالاشتقاق بسبب تبدل الحروف فيه * ولما فرغ من تعريف الاشتقاق وتقسيمه الى أقسامه وتعريف كل قسم منها شرع يبين المراد منه فى محل النزاع فقال (فالمراد بالاشتقاق المذكور ههنا) أى فى قوله وهو أصل فى الاشتقاق وفى قوله واشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر (هو اشتقاق صغير) فانه الكامل والمتبادر عند الاطلاق وانما كان هو المراد لان النزاع انما هو فى الاصالة فى هذا الاشتقاق * ولما فرغ من بيان مذهب الفريق الاول وتقرير أدلتهم وما يتعلق به من بحث الاشتقاق شرع فى بيان مذهب الفريق الثانى فقال

قال

لكن الاول أوفق * ولمافرغ من استدلالات البصريين على اصالة المصدرو بيان ماهية الاشتقاق شرع فى استدلالات الكوفيين على اصالة الفعل فيه بطريق المعارضة لكن لما كان فى أدلتهم ضعف لم يقل استدل بل قال (قال الكوفيون ينبغى) أى يجب (أن يكون الفعل أصلا) فى الاشتقاق (لان اعلاله) وهو تغيير حرف العلة للتخفيف وهو قديكون بالقلب كمافى قال وقديكون بالحذف كمافى قلت وقديكون بالاسكان كمافى يقول (مدار) أى سبب يثبت الاثر بثبوته و ينتفى بانتفائه وهو مصدر ميمى من دار يدور أصله مدور بفتح الواو فأعل بالنقل والقلب (لاعلال المصدروجودا وعدما) ومايكون اعلاله مدار الاعلال شئ كذلك يكون أصلاله ينتج أن الفعل أصل أماالكبرى فظاهرة وأماالصغرى فقدأثبتها المصنف بتمثيل مثالى مثال ومثالى أجوف بقوله (اماوجودافنى) مثل (يعد) أصله يوعد بوزن يضرب فحذفت الواولوقوعها بين ياء وكسرة أصلية (عدة) مصدر بوزن هبة أصله وعدة فأعل بشرطين أحدهما أن يعل فعله والثانى أن يكون على وزن فعلة بكسر الفاء وسكون العين واذاكان اعلال فعله شرطا لاعلاله كان مدارا له وكيفية اعلاله انه نقلت حركة الواوالى مابعدها ثم حذفت ساكنة اتباعا للفعل واستثقالا للكسرة على الواو أوحذفت متحركة وحرك مابعدها بجنس حركتها ولزم تاء التأنيث كالعوض منها فلوانتفى أحد الشرطين لايجوزحذفها فلاتحذف من نحو الولدة لانه اسم فانتفى الشرط الاول ولامن نحو الوعدة والوعد بفتح الواوفيهما لانتفاء الشرط الثانى (و) مثل (قام) أصله قوم فقلبت الواوألفالتحركها وانفتاح ماقبلها فصارقام (قياما) أصله قواما فقصد بقلب الواوتبعا لفعله لالوجود موجب الاعلال لكن لما كان ماقبلها مكسورة قبلت ياء لاألفا فيكون المصدرتابعا لفعله فى مطلق الاعلال (واماعدما ففى) مثل (يوجل) معناه و بابه يخاف يعنى لم يعل الواوفيه لعدم موجب الاعلال امابالحذف فلعدم وقوعها بين ياء وكسرة وأمابالقلب ألفا أو بنقل الحركة فلسكونها وأمابالقلب ياء فلعدم انكسار ماقبلها (وجلا) مصدر بوزن وعدا لم يعل اتباعا لفعله كما يعل عدة لذلك (و) فى مثل (قاوم) يعنى لم يعل قاوم اما لوجود مانع الاعلال لانه لوحذفت الواو اما ابتداء أو بعد قلبها ألفا التبس بقام واما لعدم موجبه لانها لا يمكن قلبهاياء لعدم انكسار ماقبلها (قواما) مصدرلم يعل اتباعا لفعله وهوقاوم مع أن هذا اللفظ يعل اذاوقع مصدر القام اتباعا له فيقال قياما كمامر (ومداريته) أى مدارية اعلال الفعل وجوداوعدما لاعلال المصدر (تدل على اصالته) أى الفعل لكون المدارمتبوعا وأنت تعلم ان الاصالة فى الاعلال لاتدل على الاصالة فى الاشتقاق وأيضا ان قوله ففى يعدعدة و يوجل وجلا يدل على أن المضارع أصل والمصدرمشتق منه بالذات وقوله وفى قام قياماوقاوم قواما يدل على أن الماضى أصل والمصدرمشتق منه بالذات فاضطربت مقالتهم وأيضاان هذا الاستدلال من قبيل اثبات القاعدة بالامثلة وهوغيرجائز نعم تثبت القاعدة بها اذاكان بالاستقراء التام وههنا ممنوع وأيضا ان مثل عدة لا يكون اعلاله بمجرداتباع الفعل بل بشرطين حتى لايعل الوعدة والوعد بفتح الواوفيهما مع أن فعلهما وهو يعديعل كماحققته وأيضاان رمى فعل يعل بقلب الياء ألفا ورميامصدر لايعل وان اعشوشب فعل لا يعل واعشيشابامصدر يعل بقلب الواوياء فانتفت دلالة مدارية اعلال الفعل لاعلال المصدر وجوداوعدما (وأيضا) ينبغى أن يكون الفعل أصلا لانه (يؤكد الفعل به) أى بالمصدر (نحوضربت ضربا) فضربا يؤكد ضربت تأكيدا اسميا لاصناعيا لانه لم يعهد فى العربية ان المصدر تأكيد لفظى أومعنوى وأيضا التأكيد الصناعى من التوابع وهى معرفة بانها الكلمات التى لايمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها واعراب المصدر ليس على سبيل التبع للغيرلانه من المفاعيل واعرابها أصلى لاتبعى وأيضا الواقع فى محل المعرب الجملة الفعلية لاالفعل المؤكد بالمصدر وحده وكل ذلك ظاهر ولمالم يكن ضربا فى ضربت ضربا من التواكيد الصناعية كان فى تأكيد الفعل نوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان فشبهوا بالتأكيد اللفظى الصناعى توضيحا فقالوا

(قال الكوفيون ينبغى أن يكون الفعل أصلا) والمصدر فرعاله (لانّ اعلاله) أى اعلال الفعل (مدار) وسبب (لاعلال المصدروجودا) أى من جهة الوجود أى ان وجد اعلال الفعل وجد اعلال المصدر (و) مدار (عدما) أى ان عدم اعلال الفعل عدم اعلال المصدر والدوران ترتب الشئ على ماله صلوح العلية وسمى الشئ الاول المترتب الدائر والشئ الثانى المترتب عليه المدار (أما) كون اعلال الفعل مدار الاعلال المصدر (وجودافنى) مثل (يعد) أصله يوعد (عدة) هى مصدر يعد أصله وعدة ولماحذف الواومن يوعد لعلة توجب الحذف حذف من وعدة وان لم توجد فيها تلك العلة تبعاله (و) مثل (قام قياما) أصلهما قوم قواما فلما أعل الاوّل أعل الثانى وان انتفى موجب الاعلال فيه تبعا للاوّل (وأما) كون اعلال الفعل مدار اعلال المصدر (عدمافنى يوجل وجلا وقاوم قواما) فلما لم يعل الفعلان لم يعل المصدران تبعالهما (ومداريته) أى مدارية الفعل من جهة الاعلال للمصدر لاشك فى أنها (تدل على اصالته) أى على اصالة الفعل للمصدر (وأيضا) أى كما أن الفعل مدار من جهة الاعلال للمصدر كذلك (يؤكد الفعل به) أى بالمصدر (نحو ضربت ضربا) فان ضربا مصدر مؤكد للفعل أعنى ضربت وكيف لا يكون مؤكدا له

(وهو بمنزلة ضربت ضربت) أي في مجرد كون الثاني تاكيدا للاوّل (والمؤكد) بفتح الكاف (أصل) لكون معناه مقصودا بالذات في الكلام (دون المؤكد) بكسر الكاف لكون معناه مقصودا لاجل المؤكد فيكون الفعل أصلا هذا الذي قررناه ما أراده الكوفيون لكن المصنف غفل عن مرادهم حيث قال في الجواب بل في الاعراب وتبعه الشراح فحملوا التأكيد على اللفظي فلن يفيد بعضهم بعضا الاغرورا (وأيضا يقال له مصدر لكونه مصدورا به عن الفعل) فيكون الفعل مصدرا والمصدر مفعولا فيكون الفعل أصلا (كما قالوا مشرب عذب) أي ماء طيب لذيذ (ومركب فاره) أي جيد السير لا يتعب راكبه (أي مشروب) عذب (ومركوب) فاره وأيضا قالوا المصدر مفعل بمعنى المصدور نحو قعدت مقعدا أي قعودا والمصدر بمعنى الفاعل أي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل وجوابه المنع وأيضا استدلوا عليها بعمل الفعل في المصدر نحو قعدت قعودا لان العامل قبل المعمول وهو مغالطة لان العامل قبل المعمول بمعنى أن الاصل في وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في أن وضعه غير مقدم على وضع الفعل فاين أحد التقدمين من الآخر واذ قد علمت مذهبي الفريقين في الاصالة في الاشتقاق فاعلم أن الحد التام للمصدر عند البصريين هو اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل وعند الكوفيين اسم الحدث الذي يشتق من الفعل (قلنا في جوابهم) عن أدلتهم بأسرها أما عن الاول فهو أن (اعلال المصدر) أي عند اعلال الفعل هذا القول الى قوله سال الميزاب مقول قلنا فليتقابل الجعان (للمشاكلة) وهي الموافقة أي ليكون المصدر موافقا ومطردا لفعله في الحذف والاعلال (لا للمدارية) حتى تدل على الاصالة (كحذف الواو في تعد) بنقطتين من فوق وباقي صيغ المضارع التي لا يقع الواو فيها بين ياء وكسرة موافقة ليعد أي لئلا يختلف بناء المضارع بل يجري على وتيرة واحدة وان لم يوجد موجب الحذف (و) كحذف (الهمزة في يكرم) بنقطتين من تحت وباقي صيغ المضارع سوى اكرم وسائر متصرفاتها من الفاعل والمفعول وغيرهما وان لم يوجد فيها علة الحذف وهي اجتماع الهمزتين موافقة لاكرم أي ليطرد الباب * اعلم أن حاصل هذا الجواب منع مدارية اعلال الفعل لاعلال المصدر وجودا فكانه قال انا لا نسلم ان اعلال الفعل للمدارية لم لا يجوز أن يكون للمشاكلة كحذف الواو في تعد فلا يتوجه أن يقال ان قوله اعلال المصدر للمشاكلة لا للمدارية دعوى بلا دليل ولما كان مدار الاستدلال على المدارية وجودا وعدما معا اكتفى بمنع الاول ولم يتعرض لمنع الشق الثاني وقد منعناه أيضا فتذكر (و) أما عن الثاني فهو أن (المؤكدية) بفتح الكاف (لا تدل على الاصالة في الاشتقاق) والكلام فيه (بل) تدل على الاصالة (في الاعراب كما في جاءني زيد زيد) يعني كما أن زيدا الاول مؤكد وأصل في الاعراب بالنسبة الى زيد الثاني لا في الاشتقاق لانه من الجوامد كذلك الفعل في مثل ضربت ضربا أصل بالنسبة الى المصدر في الاعراب لا في الاشتقاق وأنت تعلم ان هذا الجواب انما يصح أن لو حمل التأكيد على اللفظي الصناعي وقد عرفت فساده مما قررناه سابقا من الادلة الدالة على أن مراد الكوفيين من التأكيد هو الاسمي لا الصناعي فلا يلزم من كون اللفظ الاول أصلا بالنسبة الى الثاني في الاعراب كونه كذلك في الاول وأيضا انا لا نجد في ضربت اعرابا أصليا يتبعه اعراب ضربا هذا * ونحن نستعين بالله ونقول باستعانة الله الجواب الصحيح أن يقال المؤكدية بالمعنى الذي أرادوه لا تدل على الاصالة في الاشتقاق بل في غرض

(وهو) أي هذا التركيب (بمنزلة ضربت ضربت) بتكرير الفعل لان معنى التركيبين واحد فيكون ضربا مؤكدا لضربت تأكيدا لفظيا كما كان ضربت الثاني مؤكدا له كذلك (والمؤكد) بفتح الكاف (أصل) لانه متبوع (دون المؤكد) بكسر الكاف لانه تابع (وأيضا يقال له) أي للمصدر اسم هو (مصدر لكونه) أي المصدر (مصدورا به) ومخرجا (عن الفعل) وله نظائر في كلامهم (كما قالوا) في الماء (مشرب عذب) أي لذيذ (و) في الفرس (مركب فاره) أي حاذق في المشي لا يتعب راكبه (أي) مرادهم بمشرب (مشروب ومركوب قلنا) معاشر البصريين (في جوابهم) أي في الجواب عن متمسك الكوفيين الاول الذي هو العمدة (اعلال المصدر) اذا أعل فعله انما هو (للمشاكلة) أي الموافقة والاطراد في الاعلال بسبب المناسبة بينهما في اللفظ والمعنى (لا للمدارية) ولهذا قد يعل كل منهما بدون إعلال الآخر نحو رمى رميا واعشوشب اعشيشابا فلا تدل الاصالة في الاعلال على الاصالة في الاشتقاق (كحذف الواو في تعد) أصله توعد فانه لمشاكلة يعد (و) حذف (الهمزة في يكرم) فانه لمشاكلة أكرم فكما أن الحذف للمشاكلة لا يدل على الاصالة في الاشتقاق فكذا الاعلال للمشاكلة لا يدل على الاصالة فيه وقلنا أيضا في الجواب عن متمسكهم الثاني لا نسلم أن ضربت ضربا بمنزلة ضربت ضربت بل هو بمنزلة أحدثت ضربا ضربا لان المراد بتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف أو عدد وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى أحدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك أحدثت ضربا ضربا فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل فلم يقع المصدر تأكيدا للفعل (و) لئن سلمنا أنه بمنزلة ضربت ضربت وأن المصدر وقع تأكيدا للفعل فنقول (المؤكدية) بفتح الكاف لا تدل على الاصالة في الاشتقاق بل (تدل عليها) في الاعراب (كما في جاءني زيد زيد) فان الاول أصل للثاني في الاعراب مع أنه

ليس

المتكلم فى نظم الكلام فهو أمر قد يتبدل عن تبدل الاغراض كما اذا قلت زيد قائم لا قاعد كان قائم مؤكدا وأصلا ولا قاعد مؤكدا وفرعا فاذا عكست وقلت زيد لا قاعد بل قائم صار الاصل فرعا والفرع أصلا وأمثال ذلك كثيرة والاصالة فى الاشتقاق أمر لا يتبدل وكل ذلك ظاهر بصواب التأمل وأيضا نقول ضربا فى ضربت ضربا لا يؤكد الفعل بل المصدر الذى فى ضمن الفعل قال الفاضل الرضى وهو يعنى ضربا فى ضربت ضربا فى الحقيقة تأكيد للمصدر المضمون لكنهم سموها تأكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى أحدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك أحدثت ضربا ضربا فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل اه واذا لم يكن الفعل مؤكدا بالمصدر فى الحقيقة لم يكن له اصالة بالنسبة الى المصدر أصلا فضلا عن الاصالة فى الاشتقاق

(و) أما عن الثالث فهو أن (قولهم مشرب عذب ومركب فاره من باب جرى النهر وسال الميزاب) أى من باب المجاز الذى هو ذكر المحل وارادة الحال لا من قبيل ذكر المصدر وارادة المفعول كما ذكرتم يعنى أن مشربا ومركبا اسما مكان يراد بهما ما حل فى ذلك المكان فيراد من مشرب ماء حل فيه ومن مركب فرس حل فيه فمعنى مشرب عذب ماء عذب ومعنى مركب فاره فرس فاره كما ان النهر موضع يراد به ما حل فيه وهو الماء فيكون معنى جرى النهر جرى الماء فيه * فحاصل الجواب انا لا نسلم أن مشربا ومركبا مصدران بمعنى مشروب ومركوب حتى يكون لفظ المصدر بمعنى المصدور وأيضا لم لا يجوز أن يكونا من قبيل ذكر المحل وارادة الحال كما فى جرى النهر وسال الميزاب باعتبار كونهما اسمى مكان * وأقول المشرب يكون مصدرا ميميا واسم مكان فكلا المعنيين سائغ لكن ماقاله الكوفيون شائع وأما المركب فهو لا يكون الا مصدرا بمعنى المفعول حتى كان كأنه اسم لما يركب فلا يكون من باب جرى النهر * والاولى فى الجواب ان يقال لا يلزم من كون المشرب والمركب بمعنى المشروب والمركوب كون لفظ المصدر بمعنى المصدور بمجرد كونه موازنا لهما وهو ظاهر بل لا يلزم كونهما بمعنى المفعول فى هذين الاستعمالين لجواز أن يقال هو ماء سهل المشرب بمعنى الشرب مع انا لا نسلم ذلك فى هذين الاستعمالين وأيضا يجوز أن يكونا من باب جرى النهر * ولما ذكر المصنف ان الصراف يحتاج فى معرفة الاوزان الى معرفة اشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر وجب عليه أمران بيان اصالة المصدر فى الاشتقاق وبيان صيغ المصادر وأقسامها فلما فرغ من الاوّل شرع فى الثانى فقال

ليس بمشتق منه والالزم اشتقاق الشئ من نفسه وكلامنا فى الاصالة فى الاشتقاق ولا محذور فى أن يكون الشئ متقدما على شئ فى الاشتقاق وأصلا له فيه ومتأخرا عنه فى الاعلال وفرعا عليه فيه للمشاكلة كما أن الاسم أصل فى الاعراب للفعل وفرع عليه فى العمل كما يجئ ان شاء الله تعالى (و) قلنا فى الجواب عن متمسكهم الثالث (قولهم مشرب عذب ومركب فاره) ليس بحقيقة فى معنى المشروب والمركوب اتفاقا بان وضع لفظ المشرب بمعنى المشروب ولفظ المركب بمعنى المركوب فيكون لفظ المشرب مرادفا للفظ المشروب ولفظ المركب مرادفا للفظ المركوب حتى يكون لفظ المصدر أيضا حقيقة فى معنى المصدور ومرادفا للفظ المصدور به بل يكون ذلك (من باب جرى النهر وسال الميزاب) فكما أن هذا من المجاز اما من المجاز اللغوى بان أطلق اسم المحل الذى هو النهر والميزاب على الحال الذى هو الماء لان الجارى والسائل هو الماء لا النهر والميزاب أو من المجاز العقلى بان أريد بالنهر والميزاب معناهما الحقيقى وأسند اليهما الجريان والسيلان مجازا للابستهما لما هماله أعنى الماء كذلك قولهم مشرب عذب ومركب فاره من المجاز أيضا اما فى المفرد بان يطلق اسم المحل الذى هو المشرب والمركب على الحال الذى هو الماء والفرس واما فى النسبة بأن يراد بالمشرب والمركب معناهما الحقيقى وينسب اليهما العذوبة والفراهة مجازا للابستهما لما هماله أعنى الماء والفرس * وحاصل الجواب أن قياسهم لفظ المصدر على لفظ المشرب والمركب فاسد أما على تقدير كون المجاز فى النسبة فلان المشرب والمركب حينئذ على معناهما الحقيقى الذى هو محل الشرب ومحل الركوب فيكون معنى لفظ المصدر قياسا عليهما محل الصدور وهو عليهم لا لهم وأما على تقدير كون المجاز فى المفرد فلانه لا يلزم من كون اللفظ مستعملا فى معنى مجازى على سبيل القطع كون لفظ آخر موازن له مستعملا فى مثل ذلك المعنى على سبيل القطع بل غايته أن يحتمل استعماله فيه فبمجرد احتمال أن يكون لفظ المصدر مستعملا فى معنى المصدور به مجازا مع قيام احتمال أن لا يكون مستعملا فيه بل مستعملا فى معناه الحقيقى الذى هو محل الصدور مع أن الحقيقة أصل والمجاز خلافه لا حجة فيه للكوفيين على أن تشبيه كون المصدر بمعنى المصدور به يكون المشرب بمعنى المشروب والمركب بمعنى المركوب تشبيه بغير جامع اذ الشرب والركوب متعديان فيمكن أن يذكر المشرب والمركب ويراد به المشروب والمركوب لدلالة المشرب على المشروب والمركب على المركوب والمصدر لازم فلا يمكن أن يذكر لفظ المصدر ويراد به المصدور به اذ لا دلالة للمصدر على المصدور به بل على الصادر ولذلك تكلفوا وقالوا فى الاستدلال على أصالة الفعل أن المصدر مفعل بمعنى المصدر أى الصدور نحو قعدت مقعدا حسنا أى قعودا والمصدر الذى هو لفظ المصدر بمعنى الفاعل أى صادر عن الفاعل كالعدل بمعنى العادل واستدلوا أيضا بعمل الفعل فى المصدر نحو قعدت قعودا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل فى وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول

(ومصدر الثلاثی) أی المجرد (كثير) أی سماعی لاضبط له واما مصدر غير الثلاثی المجرد فله ضبط وقياس سنبينه ان شاء الله تعالى وقوله (وعند سيبويه يرتقی) ذلك المصدر (الى اثنين وثلاثين بابا) أی وزنا مستثنى فی المعنى من قوله كثير فكأنه قال ومصدر الثلاثی المجرد سماعی لاضبط له ولاترتقی أوزانه الى عدد معين عند جميع الصرفيين الا عند سيبويه فان ماذكره نوع من الضبط قيل ان المصادر الثلاثية عند سيبويه أربعة وثلاثون بابا المذكورة و بغاية وكراهية لكن تركهما المصنف لقلتهما ووجه الضبط ان المصدر عينه اما ساكن أو متحرك والساكن اما أن لايزاد فيه شئ أو يزاد تاء التأنيث أو ألف التأنيث أو الالف والنون المشبهتان بهما وعلى التقادير الاربعة اما مفتوح الفاء أو مكسوره أو مضمومه فما حصل من ضرب الاربعة فی الثلاثة الذی هو اثنا عشر مذكور على الترتيب المذكور (نحو قتل) من باب الاول (وفسق) من باب الاول (وشغل) من باب الثالث (ورحمة) من باب الرابع (ونشدة) من باب الاول يقال نشد الضاله أی طلبها (وكدرة) من باب الرابع الكدرة ضد الصفو (ودعوى) من باب الاول (وذكری) من باب الاول وهو ضد النسيان (وبشری) من باب الاول وهی البشارة (وليان) من باب الثانی مصدر لوی يلوی أصله لويان قلبت الواو ياء وأدغم لاجتماعهما وسبق احداهما بالسكون يقال لوی الحبل أی فتله (وحرمان) مصدر بمعنى منع (وغفران) وهما من باب الثانی وأردف ذلك بقوله (ونزوان) من باب الأول بفتحات مصدر نزا بمعنى وثب لان المصدر المتحرك العين زيد فی آخره ألف ونون لم يجئ الا هذا البناء فذكره هنا للمناسبة مع ليان هذا اذا كان العين ساكنا (و) أما اذا كان متحركا فهو اما مفتوح ولايزاد فيه شئ فهو اما مفتوح الفاء نحو (طلب) من باب الاول (و) اما مكسوره نحو (صغر) من باب الخامس (و) اما مضمومه نحو (هدی) من باب الثانی (و) اما مكسوره ولايزاد فيه شئ ولم يجئ منه غير مفتوح الفاء نحو (خنق) من باب الاول والمصنف قدمه على صغر وهدی لقلة وقوعهما واما مضموم ولايزاد فيه شئ ولم يجئ منه شئ هذا اذا كان العين متحركا ولم يزد فيه شئ (و) أما اذا كان متحركا وزيد فيه شئ فالعين فيه حينئذ اما مفتوح ويزاد فيه التاء ولم يجئ منه أيضا غير مفتوح الفاء نحو (غلبة) من باب الثانی (و) اما مكسور ويزاد فيه التاء ولم يجئ منه غير مفتوح الفاء نحو (سرقة) من باب الثانی (و) اما مفتوح يزاد فيه الالف فهو اما مفتوح الفاء نحو (ذهاب) من باب الثالث (و) اما مكسوره نحو (صراف) من باب الثانی (و) اما مضمومه نحو (سؤال) من باب الثالث (و) اما مفتوح ويزاد فيه الالف والتاء وهو أيضا اما مفتوح الفاء نحو (زهادة) من باب الرابع وهو الزهد وهو ضد الرغبة (و) اما مكسوره نحو (دراية) من باب الثانی ولم يجئ مضمومه وان

والنزاع فی أن وضعه غير مقدم على وضع الفعل فأين أحد المتقدمين من الآخر وأيضا ينتقض نحو ضربت زيدا و بزيد ولم يضرب فانه لادليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول ولما بين اصالة المصدر وزيف أدلة المخالف جرى فی ذكر الاوزان على تقديم الاصل فقال (ومصدر الثلاثی كثير) مختلف فيه (وعند سيبويه) أی ماذكره سيبويه منه (يرتقی الى اثنين وثلاثين بابا) أی بناء وضبطه أن تقول عينه اما ساكن أو متحرك فان كان ساكنا فاما أن يكون بزيادة شئ أولم يكن فان لم يكن بزيادة شئ فالفاء منه اما مفتوح أو مكسور أو مضموم (نحو قتل وفسق وشغل) وان كان بزيادة شئ فتلك الزيادة اما تاء أو ألف أو ألف ونون وعلى التقادير فالفاء اما مفتوح أو مكسور أو مضموم فالحاصل من ضرب الثلاثة فی الثلاثة تسعة وهی نحو (رحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكری و بشری وليان وحرمان وغفران و) أدرف ذلك بقوله (نزوان) لان المصدر المتحرك العين مزيدا فی آخره ألف ونون لم يجئ الا على هذا البناء فذكره هنا للمناسبة مع ليان فی فتح الفاء وزيادة الالف والنون هذا اذا كان العين ساكنا وان كان متحركا فاما أن يكون بزيادة شئ أولا فان كان الثانی فالفاء اما مفتوح أو مكسور أو مضموم فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح (و) ذلك نحو (طلب) ومكسور (و) ذلك نحو (خنق) ولم يجئ مضموم العين منه بالاستقراء (و) ان كان مكسورا فهو مفتوح العين ليس الا لكراهة توالی الكسرتين أو لكراهة الانتقال من الكسرة الى الضمة نحو (صغر و) ان كان مضموما فهو مفتوح العين أيضا ليس الا لكراهة توالی الضمتين أو لكراهة الانتقال من الضمة الى الكسرة نحو (هدی) وان كان الاوّل فالزيادة فيه اما أن تكون تاء التأنيث فقط أولا فعلى الاوّل فالفاء اما مفتوح أو مكسور أو مضموم بحسب القسمة لكن لم يجئ منه الا مفتوح الفاء بالاستقراء (و) عينه اما مفتوح نحو (غلبة) أو مكسور (و) ذلك نحو (سرقة) ولم يجئ منه مضموم العين بالاستقراء وعلى الثانی فاما فيه مدة أو ميم زائدة بالاستقراء أولا فان كان فيه مدة فهی اما ألف أو واو أو ياء فان كان الالف فاما معها زيادة أخرى أولا فان لم تكن فالفاء اما مفتوح (و) ذلك نحو (ذهاب) أو مكسور (و) ذلك نحو (صراف) أو مضموم (و) ذلك نحو (سؤال) وان كان معها زيادة أخرى فتلك الزيادة اما تاء فقط أو التاء والياء فان كانت التاء فقط فالفاء اما مفتوح (و) ذلك نحو (زهادة) أو مكسور (و) ذلك نحو (دراية) أو مضموم كبغاية ودعابة ولم يذكره سيبويه لقلته

(و) امامضموم و يزادفيه الواو اوهو أيضا امامضموم الفاء نحو (دخول) من باب الاول (و) امامفتوح الفاء نحو (قبول) من باب الرابع أخره لقلته ولم يجئ منه مكسوره (و) اما مكسوره و يزادفيه الياء ولم يجئ منه غير مفتوح الفاء نحو وجيف من باب الثانى مصدر ووجف بمعنى اضطرب (و) امامضموم يزادفيه الواو والتاء ولم يجئ منه غير مضموم الفاء نحو (صهوبة) من باب الخامس وهى الحمرة فى شعر الرأس (و) اما مفتوح و يزادفيه الميم ولم يجئ منه أيضا غير مفتوح الميم نحو (مدخل) من باب الاول (و) اما مكسور و يزادفيه الميم ولم يجئ منه أيضا غير مفتوح الميم نحو (مرجع) من باب الثانى (و) اما مكسور و يزاد فيه الميم

والتاء ولم يجئ منه غير مفتوح الميم نحو (مسعاة) من باب الثالث من السعى أصله مسعية قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها قال فى مختار الصحاح المسعاة واحدة المساعى فى الكرم والجود (و) اما مكسور و يزادفيه الميم والتاء ولم يجئ منه غير مفتوح الميم نحو (محمدة) من باب الرابع (و يجىء المصدر) من الثلاثى المجرد (على وزن اسم الفاعل و) على وزن اسم (المفعول) أى يتحد وزنه ووزنهما وان كان مصدرا حقيقة (نحو قمت قائما) فقائما مصدر بمعنى قيام وان كان وزنه وزن اسم الفاعل لأنه فاعل حقيقة يراد به معنى المصدر كما يذكر المصدر و يراد به الفاعل نحو رجل عدل أى عادل (ونحو قوله تعالى بأيكم المفتون) فالمفتون مصدر بمعنى الفتنة على تقدير عدم زيادة التاء وان كان وزنه وزن المفعول لأنه مفعول حقيقة يراد به معنى المصدر كما يذكر و يراد به المفعول نحو قوله تعالى هذا خلق الله أى مخلوقه هذا عند غير سيبويه وأما هو فلم يجوز مجىء المصدر بوزن المفعول قال فى مختار الصحاح المفتون الفتنة وهو مصدر كالمعقول والمخلوق وقال المعقول مصدر عقل وقال سيبويه هو صفة وقال ان المصدر لا يأتى على وزن مفعول ألبتة اهـ ومنهم من ظن و بعض الظن إثم أن معنى قوله و يجئ المصدر على وزن اسم الفاعل والمفعول ان الفاعل والمفعول يذكران و يراد بهما المصدر كما يذكر و يراد به الفاعل والمفعول كما فى رجل عدل أى عادل وهذا خلق الله أى مخلوقه وأنت خبير بان هذا المعنى لا يفهم من عبارة الكتاب وانه لا يناسب المقام مع أن المثال المذكور خلاف ماثبت فى اللغة على ظنهم و يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت

وان كانت التاء والياء فالفاء مفتوح لاغير بالاستقراء نحو كراهية ولم يذكره أيضا لقلته هذا اذا كانت المدة الالف وان كانت الواو فاما معها زيادة أخرى أولا فان لم يكن فالفاء اما مضموم (و) ذلك نحو (دخول) أومفتوح (و) ذلك نحو (قبول) وأخر مفتوح الفاء لقلته حتى لم يسمع له ثان ولم يجئ منه مكسور الفاء لثقل الانتقال من الكسرة الى الضمة وان كانت معها زيادة فتلك الزيادة هى التاء بالاستقراء ولم يجئ منه الامضموم العين كصهوبة وان كانت المدة الياء فلم يجئ مما يقتضيه القسمة الامفتوح الفاء من غير زيادة شئ آخر (و) ذلك نحو (وجيف) وانما أخر نحو (صهوبة) مع أن المناسب ذكره مع دخول اذ هو مما فيه المدة واو نظرا الى قلته بالنسبة الى المتقدم ونظرا الى أن معه زيادة أخرى * والحاصل ان لوجيف مناسبة لدخول من جهة عدم الزيادة على المدة وان لصهوبة مناسبة له من حيث أن المدة واو ورجح وجيف بالكسرة بالنسبة الى صهوبة وقدم (و) ان كان فيه ميم زائدة ولا تكون الامفتوحة بحكم الاستقراء فاما مع زيادة شئ آخر أولا وعلى الثانى فالعين اما مفتوح أو مكسور نحو (مدخل ومرجع) على الشذوذ وأما مضموم العين منه نحو مكرم ومعون فنادر ولذا لم يذكره حتى جعلهما الفراء جمعين لمكرمة ومعونة اسمين على حد تمرة وتمر استبعادا لمجىء المصدر على هذا الوزن وعلى الاول فتلك الزيادة هى التاء لاغير بحكم الاستقراء (و) العين اما مفتوح نحو (مسعاة) أو مكسور (و) ذلك نحو (محمدة) وهو شاذ وانما ذكر المصدر الميمى مع غير الميمى مع ان الاول قياسى والثانى سماعى نظرا الى أن الميمى أيضا مرتبة من مراتب الاختلاف وان كان قياسيا فى نفسه اذ المقصود بيان اختلاف أبنية مصادر الثلاثى المجرد كما أشرنا اليه مع أنه لم يترك الاشارة الى أنه ليس مثله حيث ذكره بعده ولم يخلط به (و يجىء) المصدر (على وزن اسمى الفاعل والمفعول) الا أن مجيئه على وزن اسم الفاعل أقل من مجيئه على وزن اسم المفعول فالاول (نحو قمت قائما) أى قياما وقوله ولا خارجا من فى زور كلام أى خروجا وقوله * كفى بالنأى من أسماء كاف * أى كفاية ومنه أفضل فاضلة أى افضالا وعافاه الله عافية أى معافاة وعقب فلان مكان أبيه عاقبة أى عقبا وقوله تعالى فهل ترى لهم من باقية أى بقاء وقوله تعالى ليس لوقعتها كاذبة اى كذب والدالة أى الدلال بمعنى الغنج (و) الثانى (نحو قوله تعالى بأيكم المفتون) أى الفتنة اذا كان الباء غير زائد وأما اذا كان زائدا فهو بمعنى المفعول ونحو قولهم دعه الى ميسوره أوالى معسوره أى الى يسره والى عسره والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود بمعنى الرفع والوضع والعقل والجلادة ومنه المكروهة والمصدوقة والمحلوف أى الكراهة والصدق والحلف * واعلم ان استعمال وزنى اسم الفاعل والمفعول فى معنى المصدر بالاشتراك فهما فيه حقيقة كما يفصح عنه قوله و يجىء على وزن الخ والا فالواجب أن يقول و يستعمل فى معنى اسم الفاعل الخ ولذلك قصر على السماع بخلاف استعمال وزن المصدر فى معنى الفاعل والمفعول فى نحو رجل عدل بمعنى عادل ونسج اليمن بمعنى منسوجه فانه مجاز ولذلك لا يقصر على

(ويجىء) المصدر (للمبالغة) فى الفعل والكثرة فيه على وزن التفعال بفتح الاول وسكون الثانى (نحو التهذار) مبالغة الهذر وهو الهذيان (والتلعاب) أى اللعب الكثير وكذا الترداد والتجوال بمعنى الرد والجولان وكذا التعداد والتذكار والتكرار وأما التبيان والتلقاء بكسر التاء فيهما فشاذان من هذا الوزن كما صرحوا به (و) على وزن فعيلى بكسرتين وتشديد العين (نحو الحثيثى) بكسرتين أى الحث الكثير من الجانبين (والدليلى) مبالغة الدليل وكذا الرميا تقول كان بينهم رميا أى الترامى الكثير من الجانبين (والخليفا) قال عمر رضى الله تعالى عنه زمن خلافتـه لولا الخليفا لأذنت أى لولا كثرة الاشتغال بامر الخلافة والذهول بسببها عن تفقد أوقات الاذان لاذنت قيل سئل الزمخشرى أهو قياسى أم سماعى فقال هذا الباب كثير الاستعمال فينبغى أن يكون قياسيا قال سيبويه أوزان المبالغة لا تجىء الا من ثلاثى وأما جمهور الصرفيين فقد جوزوا ذلك مطلقا قيل ان ذكر المصدر للمبالغة استطراد لان المراد بيان مصدر يشتق منه فعل مشتمل على معناه وزيادة كما يدل عليه السباق والسياق وهو ليس كذلك لانه ليس فى فعله دلالة على هذا التكثير والمبالغة فافهم (ومصدر غير الثلاثى) المجرد (يجىء على سنن) أى طريق (واحد) يعنى يجىء قياسا فلكل باب قياس على حدة فتقول مثلا كل ما كان ماضيه على فعلل فمصدره على فعللة وكل ما كان ماضيه على أفعل فافعال وكل ما كان ماضيه على فعل فتفعيل وكل ما كان ماضيه على فاعل ففاعلة وفعال وكل ما كان ماضيه افتعل فافتعال وكل ما كان ماضيه افعل فافعلال وكل ما كان ماضيه تفعل فتفعل وكل ما كان ماضيه تفاعل فتفاعل وكل ما كان ماضيه استفعل فاستفعال وكل ما كان ماضيه افعوعل فافعيعال وكل ما كان ماضيه افعوّل فافعوّال وكل ما كان ماضيه افعنلل فافعنلال قيدنا

وكل ما كان ماضيه افعنلى فافعنلاء وكل ما كان ماضيه تفعلل فتفعلل وكل ما كان ماضيه افعلل فافعلال وفيه قياس واحد لجميع الرباعى والمزيد لكن لا يليق بيانه بهذا المختصر (الا فى كلم) فانه لا يجىء مصدره قياسا وهو تكليما بل يجىء (كلاما) بكسر الكاف وتشديد اللام (و) كذا (فى قاتل قتالا وقيتالا) والقياس المشهور المقاتلة والمفهوم من عبارة الرضى انهما قياسان أيضا حيث قال وأما فعال فى مصدر فاعل كقتال فهو مخفف القياس اذ أصله قيتالا (و) كذا (فى تحمل تحمالا) بكسرتين وتشديد الميم والقياس تحملا (و) كذا (فى زلزل زلزالا) بفتح الاوّل والقياس بكسره الا أنهم جوزوا الفتح لثقل المضاعف * ولما بين ان المصدر أصل فى الاشتقاق وأن المصدر قسمان سماعى وقياسى و بين السماعى والقياسى منه شرع فى المقصود فقال (الافعال التى تشتق من المصدر) كما هو المذهب

السماع بل يجوز استعمال كل مصدر فى معنى اسم الفاعل واسم المفعول اذا قصد فائدة المجاز (ويجىء) المصدر أيضا (للمبالغة) فى الفعل والتكثير فيه قياسا مطردا عند سيبويه من الثلاثى المجرد وعند الزمخشرى قياسا مطردا فى الثلاثى وغيره لانه قال حين سئل عنه هذا الباب كثير الاستعمال فينبغى أن يكون قياسا ولذلك ذكر فى الامثلة الرميا وقال هى الرمى الكثير وهو على ضربين أحدهما التفعال بفتح التاء وسكون الفاء (نحو التهذار) بمعنى الهذر الكثير (والتلعاب) بمعنى اللعب الكثير والترداد والتجوال والتقتال والتسيار للمبالغة للرد والجولان والقتل والسير وثانيهما الفعيلى بكسر الفاء والعين و بتشديده وفتح اللام نحو الحثيثى بمعنى الحث الكثير (والدليلى) بمعنى كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها والقتيتى بمعنى كثرة النميمة * ولما فرغ من المصدر الثلاثى شرع فى مصدر غير الثلاثى فقال (ومصدر) كل واحد من أبواب (غير الثلاثى) رباعيا مجردا كان أو مزيدا فيه أو ثلاثيا مزيدا فيه وسواء كان المصدر ميميا أو غير ميمى (يجىء على سنن) أى طريق (واحد) على حدة ولم يبين أبنية مصادر تلك الابواب اعتمادا على أسامها فى غير الرباعى المجرد وأما فيه فطرد الباب (الا فى كلم) يجىء المصدر (كلاما) على وزن فعالا بكسر الفاء و بتشديد العين على لغة أهل اليمن فانه قياس لغتهم ولذلك شاع واطرد فعال بمعنى التفعيل فى كلام الفصحاء وفى التنزيل وكذبوا بآياتنا كذابا (و) الا (فى قاتل) يجىء (قتالا) بكسر القاف وتخفيف العين (وقيتالا) بالياء على لغة من قال فى كلم كلاما فانه أيضا قياس لغتهم قال سيبويه فى قتال كأنهم حذفوا الياء التى جاء به أولئك فى قيتال ولذلك قيل ان قتالا فرع قيتالا من حيث ان حروف الفعل ثابتة فيه الا أن الالف قلبت ياء لانكسار ماقبلها وعكس السكاكى حيث جعل الياء اشباع كسرة الفاء (و) الا يجىء (فى تحمل تحمالا) بكسر التاء والحاء وتشديد الميم فيمن قال كلاما فانه قياس لغتهم أيضا لانه كسر الاوّل وزيد قبل الآخر ألف (و) الا (فى زلزل) يجىء (زلزالا) بفتح الاوّل فانه يجوز فى مصدر مضاعف الرباعى المجرد فتح الاول وكسره قياسا مطردا لثقل المضاعف بخلاف صحيحه فانه بالكسر لا غير الا أن الكسر أفصح لانه أصل * ولما فرغ من بيان أبنية الاصل الذى هو المصدر شرع فى بيان أبنية الفرع الذى هو الفعل فقال (الافعال التى تشتق) على صيغة المبنى للمفعول أى تؤخذ (من المصدر) وتستعمل مبنية للفاعل ومبنية للمفعول امابنفسها أو بزيادة حرف الجر وانما لم يقل على مذهب البصريين اشارة الى أنه الحق فكأنه لا خلاف فيه كما ذكرنا وانما

(خمسة وثلاثون بابا) باتفاق منهم بالاستقراء (ستة منها للثلاثى المجرد) والمراد من الثلاثى المجرد ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف أصول ووجه تقديمه على ماعداه ظاهر ووجه الضبط فيها أنهم فتحوا أوّل الماضى للخفة ولامتناع الابتداء بالساكن ولا يشكل بالمجهول ولا بفعل مكسور الاوّل كشهد لعروض الضم والكسر فيهما ولان الضم فى المجهول للفرق واعتبروا فى العين ثلاث حركات اذ لوكان ساكنا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع مثل ضربت ولم يعتبر واحركة اللام لكونها محل التغيير فكانت للماضى ثلاثة أبنية والتزموا سكون الفاء فى المضارع فرارا عن توالى الحركات الاربع كما سيأتى فى فصله واعتبروا فى عينه أيضا ثلاثة حركات لانه لوكان ساكنا يلزم التقاء الساكنين عند دخول الجوازم عليه مثل لم يضرب فضربوا الثلاثة فى الثلاثة فيحصل تسعة ثلاثة منها بفتح الاوّل مع الحركات الثلاث فى الثانى وثلاثة بكسر الاول مع الحركات الثلاث فى الثانى لكن لم يعتبروا الكسر مع الضم لان الكسر مع الضم ثقيل فبقى اثنان وثلاثة بضم الاول مع الحركات الثلاث فى الثانى لكنهم لم يعتبروا الضم مع الكسر وكذا مع الفتح لان الضم معهما ثقيل فبقى واحد وهو الضم مع الضم فبقى من التسعة الستة فان قلت الكسر مع الكسر وكذا الضم مع الضم ثقيل أيضا قلت لما كان الكسر مع الكسر من جنس واحد وكذا الضم مع الضم لم يكن ثقيلا اذ الثقل فى اختلافهما فتدبر (نحو ضرب يضرب) على وزن فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر وهو الباب الثانى لكن قدمه فى الذكر لزيادة الاختلاف بين الفتح والكسر لان الاوّل علوى والثانى سفلى والضم متوسط وانما استحق التقديم بزيادة اختلاف حركتها لانها تدل على زيادة اختلاف معناهما فيصير عريقا فى كونه من الدعائم (وقتل يقتل) على وزن فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر وهو الباب الاوّل (وعلم يعلم) على وزن فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر وهو الباب الرابع (و) لكن قدمه على (فتح يفتح) على وزن فعل يفعل بفتح العين فيهما وهو الباب الثالث لدخوله فى الدعائم (وكرم يكرم) على وزن فعل يفعل بضم العين فيهما وهو الباب الخامس (وحسب يحسب) على وزن فعل يفعل بكسر العين فيهما وهو الباب السادس (وسمى الثلاثة الاول) وهو الباب الثانى والاول والرابع دعائم (الابواب) أى أصولها وهى جمع دعامة بالكسر وهى عمود البيت (لاختلاف حركاتهن فى عين الماضى والمستقبل) فان قلت لم اشترط اختلاف حركة الماضى حركة المضارع فى دعائم الابواب قلت لان معنى الماضى لما كان مخالفا لمعنى المستقبل اقتضى ذلك أن يكون لفظ الماضى مخالفا للفظ المستقبل ليطابق اللفظ المعنى على ما هو الاصل فى كلامهم (وكثرتهن) أى فى الاستعمال فبهذين الشرطين معا يدخل الباب فى الدعائم لا بواحد منهما

قيدنا بقولنا تستعمل احترازا عن باب فعل يفعل على صيغة المبنى للمفعول فيهما لان المقصود من ذكر الافعال بيان أحكامها * ولما لم يختلف حكم هذا الباب بالمعلومية والمجهولية بل كان مبنيا للمفعول أبدا للعلم بفاعلها فى غالب العادة انه هو الله تعالى تركه المصنف وأيضا لما كان المبنى للمفعول فرعا للمبنى للفاعل لان الاول معلول للثانى معنى والغرض ذكر الاصول تركه وقال (خمسة وثلاثون بابا ستة منها) كائنة (للثلاثى المجرد) والافله سبعة قدم الثلاثى على الرباعى لتقدمه الطبيعى ووجه ضبطه أن لماضيه ثلاثة ابنية أحدها فعل يفعل لان أوله لا يكون الا مفتوحا لامتناع الابتداء بالسكون واستثقال الضمة والكسرة عليه والثانى منه لا يكون الا متحركا لاستلزام سكونه اختلاط الابنية وما قيل ولالتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك بالفعل فلا يخلو عن دور وحركاته لا تزيد على ثلاثة فان كانت فتحة فلا يخلو من أن يكسر عين مضارعه أو يضم أو يفتح وان كانت كسرة فاما أن يفتح عين مضارعه أو يكسر وان كانت ضمة فعين مضارعه لا يكون الا مضموما فالحصر بحسب الوقوع فى ستة وهى (نحو ضرب يضرب) بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر (وقتل يقتل) بفتح العين فى الماضى وضم عين المضارع (وعلم يعلم) بكسر العين فى الماضى وفتحه فى المستقبل (وفتح يفتح) بفتحة فيهما (وكرم يكرم) بضمه فيهما (وحسب يحسب) بكسره فيهما (وتسمى الثلاثة الاول دعائم الابواب) جمع دعامة وهى عمود البيت أى أصولها (لاختلاف حركاتهن فى عين الماضى والمستقبل) فكما أن معنى الماضى مخالف لمعنى المستقبل كذلك ينبغى أن يكون لفظه مخالفا للفظه ليطابق اللفظ والمعنى فى الاختلاف فلاشك ان ما وقع فيه المخالفة أصل بالنسبة الى غيره (وكثرتهن) أى ولكثرة استعمالهن فانها سبب لفصاحة الكلمة فيكون سببا لاصالتها ولذلك قدمها على الثلاثة الآخر وأما تقديم بعض الاول على بعضها فلان الاختلاف فى الاوّل أكثر لان مخالفة الفتح للكسر أكثر من مخالفة الفتح للضم لان الفتح علوى والكسر سفلى والضم بينهما يشهد به الوجدان وأما تقديم الثانى على الثالث فلفتح عين ماضيه ومن قدم الثانى على الاول نظر الى أن الضم علوى وانه أقوى أو قصد التدريج فى النزول من العلوى الى السفلى الذى هو الاصل بخفته فهو أحق بالتقديم وأما تقديم بعض الاخر على بعضها فلفتح عين الأول فى الماضى والمضارع ولكثرة استعماله بالنسبة الى الثانى وأما تقديم الثانى فللنظر الى أن الضم فوق

(وفتح يفتح لايدخل فى الدعائم) وكذا سائر مايجىء من الباب الثالث (لانعدام اختلاف الحركات فى الماضى والمستقبل وانعدام) كثرة الاستعمال لانعدام (مجيئه بغير حرف الحلق) امافى عينه أو فى لامه فيصير مقيدا والمقيد أقل وجودا من المطلق فانتفى الشرطان معا وعدم دخوله فى الدعائم وان كان معلوما بالالتزام عما قبلهما من الشرطين لكنه صرح به تقريرا وتوضيحا وليترتب عليه قوله وأما ركن يركن الخ وحروف الحلق الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والخاء وانما فتحوا عين المضارع اذا كان عينه أو لامه حرفا من هذه الحروف لانها ثقيلة فأعطوها وماقبلها الفتحة للخفة لامتناع السكون فى عين المضارع تأمل وانما قلنا اذا كان عينه أو لامه لانه اذا وقع حرف منها فاء نحو أمر يأمر لم يلزم الفتح فى مضارعه لسكون حرف الحلق فيه والساكن لايجب فتح مابعده لضعفه بالسكوت ولا يشكل بمثل يدخل لان المراد أن شرط الفتح أن يوجد فى العين واللام حرف منها لا ان كل مافيه حرف يكون مفتوحا فان قلت ان الالف من حروف الحلق أيضا باتفاق منهم فلم لم يعدوه ههنا قلت الالف لايخلو اما أن يقع عينا أولاما وأيا كان لايمكن فتح العين لأجله أما أن وقع عينا فللزوم سكونه وأما ان وقع لاما فلانه اما واو أو ياء فى الاصل اذ الالف الاصلى لايقع فى لام الفعل بالاستقراء واذا كان واوا أو ياء فقلبهما ألفا يتوقف على فتح ماقبلها وهو العين فثبت أن فتح العين موجود قبل وجود الالف فلم يكن الفتح لأجل الالف والا يلزم الدور وهو المطلوب ثم ان هذا الفتح فى العين لما وجد من غير شرط وهو وجود حرف الحلق كان شاذا ولهذا حكموا بأن أبى يأبى شاذ كذا حققوه *ولما توجه أن يقال ان عدم مجىء الباب الثالث بغير حرف الحلق مشكل بركن يركن وأبى يأبى لانهما من هذا الباب وليس فيهما حرف الحلق أجاب عنهما بقوله (واما ركن يركن وأبى يأبى فمن اللغات المتداخلة والشواذ) يعنى ان المثال الاول من الى

المتداخل والمثال الثانى من الشواذ ففى الكلام لف ونشر مرتب وقد عرفت آنفا معنى كونه شاذا ومعنى تداخل اللغتين فيه ان ركن يركن أى مال يميل كنصر ينصر لغة وركن يركن كعلم يعلم فيه لغة أيضا فأخذ الماضى من الاول والمضارع من الثانى والمراد بالشاذ فى استعمالهم مايكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود والنادر ماقل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس وماقيل من ان أبى بمعنى امتنع وهو فرع منع وفيه حرف حلق فحمل عليه فضعيف لان وجود حرف الحلق فى لفظ معنى الكلمة لايوجب ثقل تلك الكلمة على اللسان حتى يضطر الى أن يحمل على فرعه ويفتح لأجلهما بعده ولما توجه الاشكال المذكور أيضا بالامثلة التى ذكرها اجاب بقوله (وأما بقى يبقى وفنى يفنى وقلى يقلى فلغات طيىء) يعنى ان بقى يبقى وفنى يفنى من باب علم يعلم فعين ماضيهما مكسورة وقلى يقلى من باب ضرب يضرب فعين مضارعه مكسورة لكن قبيلة طيىء (قد فروا من الكسرة) أى من كسرة عين الماضى فى الاول والثانى ومن كسرة عين المضارع فى الثالث

وقوى والى أن استعماله أكثر بالنسبة الى الثالث وانما لم يجىء من مكسور العين فى الماضى مضموم العين فى المضارع لئلا يتحرك حرف واحد بالاثقل بعد الثقيل ولم يجىء من مضموم العين فى الماضى مفتوح العين فى المضارع لئلا يكون كالطفرة بسبب انتفاء التدريج فى الانتقال من الاثقل الى الأخف ولا مكسور العين فيه لئلا يلزم الجمع بين الضم الثابت والكسر لا للضرورة *ولما كان سبب دخول الابواب الثلاثة الاول فى الدعائم أمرين اختلاف الحركات وكثرة الاستعمال وكان انتفاء أحدهما فقط كافيا فى عدم الدخول فيها أشار الى ان عدم دخول الثلاثة الاخر فيها انما هو لانتفاء الامرين معا فى نفس الامر لا لانتفاء أحدهما فقط اذ لو لم يتعرض لذلك لم يعلم أن عدم الدخول فيها فى نفس الامر لانتفاء أحدهما فقط أو لانتفائهما جميعا ولما كان انتفاء الامر الأول فيها ظاهرا اكتفى بذكره مرة فى أولها وقال (وفتح يفتح لايدخل فى الدعائم لانعدام اختلاف الحركات فى عين الماضى والمستقبل ولعدم مجيئه) أى مجىء باب فتح يفتح (بغير حرف الحلق) عينا أو لاما والتزموا فيه فتح العين فى الماضى والمضارع ليقاوم خفة فتحة العين ثقالة حرف الحلق ولذلك لم يدخلوا الفاء فى الترديد ولم يقولوا أو فاء لزوال ثقل الفاء بسكونه فى المضارع ولا يرد مثل دخل يدخل لانه دليل بعد الوقوع ولما لم يجىء بغير حرف الحلق انعدم كثرة الاستعمال أيضا (وأما ركن يركن وأبى يأبى) بفتح العين فى الماضى والمضارع فيهما من غير حرف الحلق هذا لف وقوله (فمن اللغات المتداخلة والشواذ) نشره على ترتيبه يعنى ان ركن يركن بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر وركن يركن بكسرها فى الماضى وفتحها فى الغابر لغتان فأخذ الماضى من الاولى والمضارع من الثانية فقيل ركن يركن بالفتح فيهما لانه من باب فتح يفتح فلا نقض وعد الزمخشرى ركن يركن من الشواذ وأبى يأبى من الشواذ الثابتة عن المواضع فهى فى حكم المستثناة فكأنه قال القياس كذا الا فى هذه الصورة فلا نقض (وأما بقى يبقى وفنى يفنى وقلى يقلى) بفتح عين الماضى والمضارع فى الكل من غير حرف الحلق (فلغات) قبيلة (طيىء قد فروا) أى فارين (من الكسرة

(الى الفتحة) طلبا للخفة وكذا فروا من كل كسرة قبل ياء مفتوحة فتحة بناء الى الفتحة ثم قلبوا الياء ألفا فقالوا فى بنى على صيغة المجهول بنى قال فى مختار الصحاح بقى الشئ بالكسرة بقاء وكذا بقى الرجل زمانا طويلا أى عاش وطيٌ يقول بقى و بقت مكان بقى و بقيت وكذا أخواتهما من المعتل وقال فنى الشئ بالكسر فناء وقال القلى البغض تقول قلاه يقليه وقلاء بالفتح والمد و يقلاه لغة طيٌ اهـ اذا عرفت ما تلوناه عليك فاعلم ان بعض الشارحين قالوا ان بقى يبقى وفنى يفنى وقلى يقلى بكسر العين فى المضارع فى الكل أماطيٌ فروا الخ و بعضهم قالوا بكسر العين فى الماضى فى الكل أماطيٌ فروا الخ وكل ذلك غلط نشأ من عدم الاهتداء فى علم اللغة الحمد لله الذى هدانا لهذا *اعلم انه استصعب على الشارحين ارتباط قوله قد فروا الخ بما قبله من حيث المعنى والامر هين لانه استئناف ابيان لغة طيٌ فيقع جوابا للسؤال فكأن قائلا يقول ما فعلوا فيها فقال قد فروا الخ (ونحو كرم يكرم لا يدخل فى الدعائم لانه لا يجىء الا من الطبائع) جمع طبيعة وهى القوة الموجودة فى الشئ التى لا شعور لها بما يصدر عنها و يكون الصادر منها أثرا واحدا واقعا على نهج واحد (والنعوت) جمع نعت وهى الصفة أى لا يجىء فعل يفعل بضم العين فيهما الا من الافعال الصادرة عن الطبائع من غير شعور واختيار الدالة على صفاتها اللازمة لها كالحسن فان المراد بالحسن الحسن الطبعى وهو كون الاعضاء متناسبة على ما ينبغى أن يكون لا ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين الملمس فلا يكثر استعمالها لكونها مقيدة ولا يختلف حركاتها فى الماضى والمضارع أيضا لان هذا البناء لما خالف بقية الابنية لكونه خلقة وطبيعة صادرة على نهج واحد من غير اختيار خولف فى الحركة أيضا بان يكونا مضمومين ايذانا بعدم اختلاف معناه فى نفسه كما جعلوا الضم علامة لبناء المجهول ولما كان وضع هذا البناء لمثل هذه الافعال لا يقتضى متعلقا ومفعولا فيكون لازما أبدا فقوله لا يجىء الا من الطبائع دليل على انتفاء كثرة الاستعمال أصالة وعلى عدم اختلاف الحركة اشارة فافهم (وحسب يحسب لا يدخل) أيضا (فى الدعائم) لقلته فى الاستعمال ولعدم اختلاف حركتهما (وقد جاء فعل يفعل) بضم العين فى الماضى وفتحها فى الغابر يعنى اذا كان العين مضموما فى الماضى يجب أن يكون مضموما فى المضارع أيضا قياسا لكن قد جاء (على لغة من قال كدت تكاد) خلاف ذلك وهو ضم العين فى الماضى وكسرها فى الغابر لان أصل كدت كودت بضم الواو فنقلت ضمتها الى ماقبلها بعد سلب حركته لتدل على أن البناء من مضموم العين وأصل تكاد تكود بفتح الواو فأعل بالنقل والقلب فأجاب بقوله (وهى) أى هذه اللغة (شاذة) أى خارجة عن القياس (كفضل) بالكسرة (يفضل) بالضم أى كما يكون هذا شاذا يعنى ان كان العين مكسورا فى الماضى وجب أن يكون اما مفتوحا أو مكسورا فى المضارع قياسا لكن جاء هذا بخلافه فيكون شاذا و بعض المحققين قالوا ان فضل يفضل من تداخل اللغتين وذلك لان العرب تقول فضل بالفتح والكسر ومضارع الفتح بالضم ومضارع الكسر بالفتح فاذا سمع بعد ذلك فضل يفضل علم انه من التداخل و بعض الشارحين حكموا بمخالفة القولين واقول لا مخالفة بينهما لان تداخل اللغتين ليس بقياس اذ القياس عدم التداخل فيكون شاذا لا محالة قال فى مختار الصحاح الفضل والفضالة ما فضل من الشئ وفضل منه شئ من باب نصر وفيه لغة ثانية من باب فهم وفيه لغة ثالثة مركبة منهما فضل بالكسر يفضل بالضم وهو شاذ لا نظير له اهـ فعلى هذا لا يتوجه أن يقال ان الفضل من الافعال الطبيعية كالكرم فلم جاز فيه غير الضم فى الماضى والمضارع لانه من الفضلة لا من الفضل (ودمت تدوم) أى وكما يكون هذا شاذا لان أصله

(الى الفتحة) يعنى أن الاصل فيها كسر العين فى الماضى فقلبوا الكسرة فتحة لان من القياس عندهم أن يقلبوا الكسرة التى قبل الياء فتحة ثم يقلبوا الياء ألفا للتخفيف (و) باب (كرم يكرم لا يدخل فى الدعائم لانعدام اختلاف الحركات و) انعدام (كثرة الاستعمال لانه لا يجىء الا من الطبائع) أى الافعال الطبيعية أى الغريزية التى جبل أى خلق الفاعل عليها من غير اختيار منه كالحسن والكرم (و) الا (من النعوت) أى الصفات اللازمة ولاجل أن هذا الباب للصفات اللازمة اختير للماضى والمضارع منه حركة لا تحصل الا بلزوم احدى الشفتين للاخرى وانضمامها بها أعنى الضم رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها (و) باب (حسب يحسب لا يدخل فى الدعائم) لانعدام الاختلاف و (لقلته) فى الاستعمال فيه اشارة الى أن قلة استعمال هذا الباب لذاته لا بسبب من الاسباب ولا بشرط من الشروط (وقد جاء فعل يفعل) بضم العين فى الماضى وفتحها فى الغابر (على لغة من قال كدت تكاد) أصلهما كودت تكود بضم الماضى وفتح المضارع (وهى شاذة) والقياس كدت تكاد بكسر الكاف فى الماضى من باب علم (كفضل يفضل) بكسر العين فى الماضى وضمها فى المضارع (ودمت) بكسر الدال (تدوم) بضمها يعنى كما أن فضل يفضل ودمت تدوم شاذان والقياس فضل يفضل من باب نصر ودمت تدوم من باب حسن كذلك كدت تكاد شاذ وقال الزمخشرى ثالثها فى المتداخلة فكأن المصنف لم يظفر بكدت تكود بالضم فيهما وفضل يفضل بالكسر فى الماضى والفتح فى الغابر و بدمت تدام بالكسر فى الماضى والفتح فى المضارع فحكم بشذوذها *واعلم أن بعضهم قدم الرباعى المجرد على المنشعبات نظرا الى أن الثلاثى المجرد

دومت تدوم بكسر الواو فى الاول وضمها فى الثانى فأعل الاول بنقل حركة الواو الى ماقبلها بعد سلب حركته ثم حذفها لالتقاء الساكنين والثانى بنقل حركة الواو الى ماقبلها (واثناعشر بابا) منها (لمنشعبة الثلاثى) أى لمزيد الثلاثى المجرد والمنشعبة الابنية المتفرعة من أصل بزيادة حرف أو أكثر ليس من جنس الحروف الاصلية أو بتكرير حرف منهما أو بهن معالقصد زيادة معنى من التعدية والتكثير وغيرهما مثل أخرج وفرح زيد فى الاول همزة للتعدية وتكرر العين فى الثانى للتكثير وهو ثلاثة أقسام الاول مازادفيه حرف واحد وهو ثلاثة أبواب الاول باب الافعال (نحو أكرم اكراما) الهمزة زائدة وكسرت فى مصدره فرقا بينه و بين الجمع على أفعال نحو اعمال واعمال ولم ينعكس لثقل الجمع و بناؤه للتعدية غالبا نحو أجلسته وأكرمته وللصيرورة نحو أجرب الرجل أى صار ذاجرب وللوجدان نحو أبخلته وأحمدته أى وجدته بخيلا ومحمودا وللسلب والازالة نحو أشكيته أى أزلت عنه الشكاية وللتعريض نحو باع الجارية أى عرضها للبيع وللحينونة نحو أحصد الزرع أى حان وقت حصاده وقد يكون بمعنى فعل نحو أقلت البيع فعلته (و) الثانى باب التفعيل (نحو قطع تقطيعا) كررت العين الثانى وهو الزائد عند الجمهور والاول عند الخليل لان الساكن كالمعدوم فالتصرف فيه أولى وكلاهما شائع عند سيبويه وهذا البناء للتكثير غالبا وهو امافى الفعل نحو جولت وطوفت وفى الفاعل نحو موت الابل وفى المفعول نحو غلقت الأبواب وقطعت الثوب فان فقد ذلك لم يجز استعماله فلذلك كان موت الشاة لشاة واحدة خطأ لان هذا الفعل لايستقيم تكثيره بالنسبة الى الشاة اذ لا يمكن تكثير الواحد وليس ثمة مفعول ليكون التكثير له وعدم امكان تكثير الفعل ظاهر كذا قيل وللتعدية نحو فرحته وللسلب نحو

والرباعى المجرد أصلان فراعى مناسبة الاصالة بينهما فلم يفصل بينهما والمصنف قدم منشعبة الثلاثى المجرد على الرباعى المجرد رعاية لمناسبة الاصالة والفرعية بينهما فقال (واثناعشر لمنشعبة الثلاثى) أى المتفرعة عليه امابزيادة حرف أو حرفين أو ثلاثة أحرف ولم يزد الزيادة على الثلاثة لئلا يلزم زيادة الزائد على الاصل ثم قدم مازيدفيه حرف واحد على مازيدفيه حرفان وقدم مازيدفيه حرفان على مازيدفيه ثلاثة أحرف رعاية للترتيب الطبيعى فمازيدفيه حرف واحد فثلاثة أبواب وذلك (نحو أكرم) يكرم (اكراما) بزيادة الهمزة المفتوحة فى أوله وانما كسرت فى المصدر فرقا بينه و بين الجمع على افعال ولم يعكس لثقل الجمع وخفة الفتحة وهذا باب الافعال قدم لان الزيادة فى الاول (و) نحو (قطع) تقطيعا بتضعيف العين قيل الزيادة هى الاولى لان الحكم بزيادة الساكن أولى وقيل الثانية لان الزيادة بالآخر أنسب وسيبويه أجاز الوجهين لتعارض الدليلين وهذا باب التفعيل قدم لان الزيادة فى الاصول (و) نحو (قاتل) مقاتلة بزيادة الألف بين الفاء والعين وهذا باب المفاعلة (و) مازيد فيه حرفان فخمسة أبواب نحو (تفضل) تفضيلا بزيادة التاء فى أوله وتضعيف العين وهذا باب التفعل قدمه لان احدى الزيادتين من جنس الاصول (وتضارب) تضار بابزيادة التاء فى أوله والالف بين الفاء والعين

جلدت البعير أى أزلت جلده (و) الثالث باب المفاعلة نحو (قاتل مقاتلة) الالف زائدة وهذا البناء للمشاركة بين أمرين فى أصل الفعل الذى هو مصدر فعله الثلاثى كالقتل فينسب ذلك الفعل الى أحد الامرين متعلقا بالآخر صريحا ويجيء عكس ذلك ضمنا وهو نسبته الى الامر الآخر متعلقا بالاول مثلا اذا قلت قاتل زيد عمرا فانه يدل صريحا على نسبة القتل الى زيد متعلق بعمرو وضمنا على نسبته الى عمرو متعلق بزيد وقد يجيء للتكثير نحو ضاعفت وهذا بمعنى ضعفت و بمعنى فعل أى لنسبة الفعل الى الفاعل لاغير كقولك سافرت بمعنى نسبة السفر الى المسافر وعافاك الله بمعنى نسبة العفو الى الله

(و) القسم الثانى مازيدفيه حرفان وهو خمسة أبواب الاول باب التفعل (نحو تفضل تفضلا) أصله فضل فزيدت التاء فى أوله وكررت العين و بناؤه لمطاوعة فعل بالتشديد نحو كسرته فتكسر ولهذا يصير لازما اذالمطاوعة تقتضى اللزوم ومعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعد كقولك باعدته فتباعد فقولك تباعد عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو باعدته أى هذا الذى قام به تباعد وقد يتلفظ بالمطاوع وان لم يكن معه مطاوع كقولك انكسر الاناء وقد يجيء للتكلف ومعناه ان الفاعل تكلف ذلك الفعل ليحصل باستعماله كتشجع زيد اذ معناه استعمل الشجاعة وكلف نفسه اياها لتحصل وقد يجيء للعمل أى ليدل على ان أصل الفعل حصل مرة بعد مرة نحو تجرع أى شرب جرعة بعد جرعة وقد يجيء للطلب نحو تكبر أى طلب أن يكون كبيرا وللاتخاذ أى يجعل الفاعل المفعول أصل الفعل نحو توسدت التراب أى اتخذته وسادة وللتجنب أى ليدل على أن الفاعل جانب أصل الفعل نحو تأثم أى جانب الاثم (و) الثانى باب التفاعل (نحو تضارب تضاربا) أصله ضرب فزيد فى أوله تاء و بين العين والفاء ألف و بناؤه لمشاركة أمرين أو أكثر والفرق بين فاعل وتفاعل من حيث اللفظ ان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل متعلقا بغيره مع ان الغير مثل ذلك ووضع تفاعل نسبة الفعل الى أمرين مشتركين فى ذلك الفعل من غير قصد الى تعلقه بغيره ففى الاول يرفع بالفعل ماينسب الفعل اليه صريحا وينصب المتعلق وفى الثانى يرفعان معا بطريق العطف مثل قاتل زيد عمرا وتضارب زيد وعمرو ولهذا جاء الاول زائدا على الثانى بمفعول أبدا ومن حيث المعنى أن بادئ الفعل فى فاعل معلوم دون تفاعل ولذلك يقال

ضارب زيدا عمرا أم ضارب عمرو زيدا بطريق الانكار ولا يقال ذلك في تضارب وقد يجيء لاظهار ماليس فيه نحو تجاهل زيد في كذا أي أظهر الجهل من نفسه وليس عليه في الحقيقة بل هو عالم له وكذلك تمارض زيد وللمطاوعة فاعل نحو باعدته فتباعد و بمعنى فعل نحو توانيت أي ونيت من الوني وهو الضعف (و) الثالث باب الانفعال نحو (انصرف) أصله صرف فزيدت في أوله ألف ونون و بناؤه للمطاوعة فعل نحو قطعته فانقطع فيصير لازما وقد جاء لمطاوعة افعل قليلا نحو ازعجته أي أبعدته فانزعج وهذا البناء مختص بالعلاج والتأثير يعني لا يبنى الا من أفعال الجوارح المعلومة بالحس كالضرب والكسر فلا يقال علمته فانعلم وقال في شرح المفصل عدمته فانعدم ليس بجيد وذلك انهم لما خصوه بالمطاوعة خصوه بالعلاج حتى يكون معنى المطاوعة جليا واضحا (و) الرابع باب الافتعال نحو (احتقر) احتقارا أي صغر أصله حقر فزيدت في أوله همزة و بين الفاء والعين تاء و بناؤه للمطاوعة وقد عرفت معناها وقد يجيء للاتخاذ نحو اشتوى أي أخذ الشواء لنفسه وقد يجيء بمعنى التفاعل نحو اجتوروا واختصموا بمعنى تجاوروا وتخاصموا والخامس باب الافعلال لكن أخر مثاله عن أمثلة السداسي ليجاور ما يناسبه في التكرار فنبينه ثمة (و) القسم الثالث ما زيد فيه ثلاثة أحرف وهو أربعة أبواب الأول الاستفعال نحو (استخرج) استخراجا أصله خرج فزيدت في أوله همزة وسين وتاء و بناؤه للطلب ومعناه طلب مصدر الفعل الثلاثي الذي يتشعب هو منه وذلك قد يكون تحقيقا نحو استكتبته أي طلبت الكتابة منه وقد يكون تقديرا نحو استخرجت الوتد من الحائط فليس هنا طلب صريح بل المعنى لم أزل أتلطف وأتحيل حتى خرج وقد يجيء للتحول نحو استحجر الطين أي تحول الى الحجر وقد يجيء بمعنى فعل بالتخفيف نحو استقر بالمكان أي قر به قال أبو سعيد ومثل هذا يحفظ ولا يقاس عليه (و) الثاني باب الافيعال نحو (اخشوشن) اخشيشانا أصله خشن من الخشونة وهي ضد اللين فزيدت في أوله ألف و بين العين واللام واو وشين و بناؤه للمبالغة يقال اخشوشن الشيء اشتد خشونته واخشوشن الرجل تعود لبس الخشن وهو لازم أبدا (و) الثالث باب الافعوال نحو (اجلوذ) اجلواذا يقال اجلوذ بهم السير اجلواذا أي دام مع السرعة وهو من سير الابل أصله جلذ فزيدت في أوله همزة و بين العين واللام واوان و بناؤه للمبالغة قال في شرح الهادي ان افعول للمبالغة كافعوعل نحو اخروط بهم السير أي امتد واجلوذ بهم السير أي دام مع السرعة واعلوط أي لزم قال الجوهري وانما لم تنقلب الواو ياء في مصدر هذا الباب كما انقلبت في اعشوشب اعشيشابا لانها مشددة (و) الرابع باب الافعيلال نحو (احمار) احميرارا أصله حمر فزيدت في أوله همزة و بين العين واللام الف وكررت اللام والزائد هو الثاني (واحمر) احمرارا هذا هو الموعود بالبيان أصله حمر زيدت في أوله همزة وكررت اللام والزائد هو الثاني أيضا وهما مختصان بالالوان والعيوب و بناؤه للمبالغة لكن الأول ابلغ من الثاني قال في مختار الصحاح تقول شهب الشيء بالكسر شهبا أي صار ذا بياض غالب على السواد ولو قصدت المبالغة قلت أشهب اشهبابا واذا قصدت زيادتها قلت اشهاب اشهيبابا (أصلهما احمارر واحمرر) بفك الادغام فيهما (فأدغمتا للجنسية) لان الجنسية تقتضي الادغام والتقاء الساكنين في الاول على حده وهو جائز (ويدل عليه) أي على كون الادغام للجنسية عدم اعلال (ارعوى) يقال ارعوى عن القبيح أي كف (وهو ناقص) أي والحال ان ارعوى ناقص (من باب افعل) كاحمر

وهذا باب التفاعل قدمه لمشاركته الاول في زيادة التاء في الاول (و) نحو (انصرف) انصرافا بزيادة الهمزة والنون في أوله وهذا باب الانفعال قدمه لان الزيادتين في الأول (و) نحو (احتقر) احتقارا بزيادة الهمزة في الأول والتاء بين الفاء والعين وهذا باب الافتعال وستعرف وجه تقديمه على باب الافعلال إن شاء الله تعالى (و) ما زيد فيه ثلاثة أحرف فأربعة أبواب نحو (استخرج) استخراجا بزيادة الهمزة والسين والتاء في الأول وهذا باب الاستفعال قدم لان الزوائد فيه في الأول (و) نحو (اخشوشن) اخشيشانا بزيادة الهمزة في الأول والواو بين العين واللام و بحرف من جنس العين بعد الواو بالاتفاق لانعدام سكون الأول وهو باب الافيعال قدمه لان احدى الزوائد من جنس الاصول (و) نحو (اجلوذ) اجلواذا بزيادة الهمزة في الأول والواوين بين اللام والعين وهذا باب الافعوال قدمه لان كل الزوائد فيه قبل الآخر وليلزم تأخر احمار اذ له بحث (ونحو احمار) إحميرارا بزيادة الهمزة في أوله والالف بين العين واللام وحرف من جنس اللام في آخره اتفاقا لان سكون الأول هنا للادغام بخلاف سكون فعل وتفعل فانه للفرار عن توالي الحركات الأربع من أول الامر وهذا باب الافعيلال قدمه لانه في قسمه ولكونه أبلغ من احمر في المعنى (ونحو احمر) احمرارا بزيادة الهمزة في أوله وحرف من جنس اللام في الآخر أيضا وهذا باب الافعلال وانما ذكره في القسم الذي زيد فيه ثلاثة أحرف مع أن الزائد فيه حرفان لمناسبة احمار في البحث والمعنى وتكرار اللام بل هو منقوص منه ولهذا (قال أصلها) أي أصل احمار واحمر (احمارر واحمرر فادغما) أي الحرفان المتجانسان أعني الراءين بعد سلب حركة أوليهما في تينك الصيغتين (للجنسية ويدل عليه) أي على أن أصلهما احمارر واحمرر بفك الادغام على ما صرح به صاحب المفتاح وهو الظاهر من كلام المصنف أيضا (ارعوى وهو ناقص من باب افعل) فانه لو كان أصلهما احمار واحمر من الاصل بلا ادغام لوجب أن

(لايدغم لانعدام الجنسية) ولوحذف قيد ناقص وقيل وهو باب أفعل لكفى فى المقصود فافهم وتحقيق انعدام الجنسية ان أصل ارعوى ارعوو بواوين فاجتمع فيه سبب الادغام كما فى احمرر وهو ظاهر وسبب الاعلال بقلب الواو الثانية ياء وهو وقوعها خامسة فى الطرف و بعد الاعلال الثانى لم يجز الاعلال الاول لئلا يلزم الاعلال فى الاعلال فاعل بموجب الاعلال لان الاعلال مقدم على الادغام فلما انقلبت الواو المتطرفة ياء لم يبق سبب الادغام لانعدام الجنسية بين الواو والياء فلم يدغم وانما قلنا الاعلال مقدم لان سبب الاعلال موجب وسبب الادغام ليس بموجب بل مجوز يدل عليه امتناع التصحيح فى باب رمى وجواز الفك فى باب حيي كما سيجيء حققه الجار بردى وماقيل ان الاعلال سابق على الادغام لان الاعلال يجب بمجرد النظر الى الحرف الواحد من حروف العلة بخلاف الادغام فانه لم يجب مالم ينظر اليهما معا فخطأ لان الاعلال أيضا لم يجب بمجرد النظر الى الحرف الواحد من حروف العلة والا لوجب اعلال وعد بل يجب النظر الى ماقبلها فلهذا لم يختلف وجوه الاعلال كالحذف والقلب والاسكان وقد وقع فى بعض النسخ بدل وهو ناقص وهو لفيف وهو جائز أيضا اذ معناه لفيف بالمعنى اللغوى لا بالمعنى المصطلح وهذا أولى من نسبته الى السهو ولما فرغ من بيان المنشعبة للثلاثى المجرد شرع فى الرباعى فقال (وواحد) أى باب واحد منها (للرباعى) المجرد اعلم انهم جوزوا فى الاسم رباعيا وخماسيا أصليين للتوسع ولم يجوزوا سداسيا لثلا يتوهم انه كلمتان اذ الأصل أن يكون على ثلاثة أحرف ولم يجوزوا فى الفعل خماسيا لكثرة تصرفه ولانه يتصل به الضمير المرفوع المتصل وتصير كالجزء منه بدليل اسكان ما قبله مثل دحرجت فالخماسى فيه كالسداسى فى الاسم وقد علمت أنه مرفوض ولم يتصرفوا فيه كما تصرفوا فى الثلاثى المجرد من فتح عينه وكسرها وضمها بل التزموا فيه الفتحات لخفتها وثقل الرباعى لكن لما لم يكن فى كلامهم أربع حركات متوالية فى كلمة واحدة سكنوا الثانى لان اسكانه أولى من اسكان الأول والرابع لامتناع الابتداء بالساكن ووجوب فتح الآخر اذا لم يتصل به الضمير المرفوع ومن اسكان الثالث أيضا لان الرابع قد يسكن لاتصال الضمير فيلزم التقاء الساكنين (نحو دحرج) يقال دحرجته بمعنى دورته والمدحرج المدور وهذا الباب يتعدى ويلزم (وثلاثة للمنشعبة الرباعى) المجرد وهو قسمان القسم الأول ما زيد فيه حرف واحد وهو باب واحد وهو باب لتفعلل (نحو تدحرج) تدحرجا أصله دحرج فزيدت فى أوله تاء (و) القسم الثانى ما زيد فيه حرفان وهو بابان أحدهما باب الافعنلال نحو احرنجم احرنجاما أى اجتمع أصله حرجم فزيدت فى أوله همزة وبين العين واللام الاولى نون (و) ثانيهما باب الافعلال نحو (اقشعر) اقشعرارا أصله قشعر فزيدت فى أوله همزة وكررت اللام والزائد هو الثانى وهذه الابواب الثلاثة كلها لوازم ولما فرغ من الرباعى ومنشعبته شرع فى الملحق بالرباعى المجرد فقال (وستة) أبواب منها (للملحق دحرج)

مزيد

يقال ارعوى لانه من بابهما فلما قيل ارعوى بلا ادغام لمانع منه علم أن أصلهما احمارر واحمرر وفائدة كون أصلهما بالفك تظهر فى تقطيع الشعر اذا وقعا فيه وهذا الدليل مخصوص باحمر وأما احمار فحكمه يعلم بالمقايسة عليه لانه منقوص احمار وأيضا يدل عليه وجود النظائر وهى افعوّل وافعوعل وافعنلل يعنى لوجعلنا الاصل احمارر ثم سير الى الادغام بترك المناسبة بينه وبين نظائره بخلاف مالو جعلناه مدغما من الاصل ويحتمل أن يوجه بأن يقال أى على أن أصلهما احمارر واحمرر بفتح ماقبل الآخر حملا على الاخوات بدليل فتح ماقبل الآخر فيما لم يدغم لمانع نحو ارعوى ويحال معرفة حال ماقبل الآخر فى المضارع على الحمل على الاخوات فيكون قوله فادغمتا للجنسية وقوله (لايدغم لانعدام الجنسية) بيانا للواقع أى لايقع الادغام فى ارعوى لان أصله ارعوو قدم الاعلال على الادغام لان الاعلال قبل الادغام فلم تبق المجانسة وانما قلنا الاعلال قبل الادغام لان سبب الاعلال موجب للاعلال يعنى كلما وجد سبب الاعلال وجد الاعلال وسبب الادغام ليس بموجب الادغام يعنى ليس كلما وجد سبب الادغام وجد الادغام بل يجوزه ويدل عليه امتناع التصحيح فى شئ من باب رضى أى لايجوز أن لايعل كلمة من باب رضى ويقال رضو وقرو وطرو وغيرها مثلا على الأصل وجواز الفك فى باب حيي ولان الاعلال فيه تخفيف بالنسبة الى الادغام ولان الاعلال قد ينظر فيه الى حرف واحد بخلاف الادغام فانه ينظر فيه الى حرفين ألبتة (و) باب (واحد) من تلك الابواب الخمسة والثلاثين (للرباعى المجرد) ولم يضعوا له الا بابا واحدا لانه لما كثر حروفه التزموا فيه الفتحات طلبا للخفة فلم يبق للتعدد فيه مجال اذ التعدد انما يكون باختلاف الحركات ثم لما لم يكن فى كلامهم أربع حركات متوالية سكنوا الثانى اذ فى اسكان غيره مانع لايخفى (نحو دحرج) دحرجة ودحراجا (و) أبواب (ثلاثة) منها (للمنشعبة الرباعى) المجرد ولم يضعوا لها أكثر من ثلاثة أبنية طلبا للتخفيف وزادوا فيها حرفا أو حرفين دون أكثر لئلا تخرج عن الاعتدال وقدم مازيد فيه حرفان لانه اثنان فهما غالبان (نحو احرنجم) احرنجاما بزيادة الهمزة فى الاوّل والنون بين العين واللام الاولى وهذا باب الافعنلال قدمه لتقدم الزيادة فيه (و) نحو (اقشعر) اقشعرارا بزيادة الهمزة فى الاول وتكرار اللام الثانية وهذا باب الافعلال (و) مازيد فيه حرف واحد (نحو تدحرج) تدحرجا بزيادة التاء فى الأول وهذا باب التفعلل (وستة) منها (للملحق دحرج) أى

اعلم ان المراد بالالحاق جعل مثال مساو بالمثال أز يد منه بزيادة حرف أو أكثر ليعامل معاملته فى جميع تصرفاته وذلك قد يكون فى الفعل كما هو
المراد ههنا مثلا بجعل شمل مساويا بدحرج بزيادة حرف وهو اللام فيصير شملل فيعامل معاملة دحرج فى جميع تصرفاته من الماضى والمضارع
وغيرهما فيقال شملل يشملل شمللة كما يقال دحرج يدحرج دحرجة فالمثال الاول الملحق والثانى الملحق به وقد يكون فى الاسم مثلا بجعل قردا
مساويا بجعفر بزيادة حرف وهو الدال فيصير قرددا وهو المكان الغليظ فيعامل معاملة جعفر فى التصغير والتكبير وغيرهما فيقال قردد
وقرادد وقريدد كما يقال جعفر وجعافر وجعيفر هذا هو حقيقة الالحاق فان قلت ما الفرق بين منشعبة الثلاثى و بين الملحق بالرباعى مع
ان أصلهما ثلاثى زيد فيه حرف أو أكثر فان فاعل مثلا ثلاثى زيد فيه الالف وشملل ثلاثى زيد فيه اللام قلت الفرق ان زيادة الحرف فى
المنشعبة لقصد زيادة معنى كما مر وفى الملحق لقصد موافقة لفظ لفظ آخر ليعامل معاملته لا لزيادة معنى وعلى هذا سائر الملحقات وهذه هى
الستة التى هى ملحق دحرج نوع واحد وهو ما زيد فيه حرف واحد (نحو شملل) شمللة أى أى أسرع اللام الثانية زائدة (وحوقل)
حوقلة أى ضعف وهرم الواو زائدة (وبيطر) بيطرة أى عمل البيطرة من البطر وهو الشق الباء زائدة (وجهور)

جهورة أى جهر الواو زائدة (وقلنس) قلنسة أى لبس القلنسوة النون زائدة (وقلسى) قلساة اى لبس القلنسوة أيضا زيدت الياء بعد اللام ثم قلبت ألفا ولم يبطل الالحاق به لانه فى محل التغيير وأصل قلساة قلسية فقلبت الياء ألفا ولما فرغ من ملحق دحرج شرع فى ملحق تدحرج فقال (وخمسة) أبواب منها (للملحق تدحرج) وهو نوع واحد وهو ما زيد فيه حرفان (نحو تجلبب) تجلببا أى لبس الجلباب أى الملحفة التاء والباء الاخيرة زائدتان (وتجورب) تجوربا أى لبس الجورب التاء والواو زائدتان (وتشيطن)
تشيطنا أى فعل فعلا مكروها والتاء والياء زائدتان (وترهوك) ترهوكا أى تبختر التاء والواو زائدتان (وتمسكن) تمسكنا أى أظهر الذل
والحاجة التاء والميم زائدتان و ينبغى أن يعلم ان تحقق الالحاق فى تجلبب انما هو بتكرار الباء وأما التاء انما دخل لمعنى المطاوعة كما كانت
كذلك فى تدحرج لان الالحاق لا يكون من أول الكلمة وفى تجورب وتشيطن وترهوك بالواو والياء لا بالتاء بعين ما ذكرنا وأما تحقق
الالحاق فى تمسكن ففيه اشكال ولذلك قال فى شرح الهادى انه شاذ ولما فرغ من ملحق تدحرج شرع فى ملحق احرنجم فقال (واثنان)
منها (للملحق احرنجم) وهو نوع واحد وهو ما زيد فيه ثلاثة أحرف (نحو اقعنسس) اقعنساسا أى تأخر ورجع الى خلف من القعس وهو
خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدث زيدت فى أوله همزة و بين العين واللام نون وكررت اللام والزائد هو الثانى (واسلنقى) اسلنقاء
أى وقع على القفاء زيدت فى أوله همزة و بين العين واللام نون و بعد اللام ياء فقلبت ألفا ولا يبطل الالحاق به لما مر وقلبت الياء فى مصدره
همزة لوقوعها فى الطرف بعد ألف زائدة وانما حكمنا على اقعنسس بانه ملحق باحرنجم وعلى استخرج بانه غير ملحق به مع انه يوافقه فى
جميع تصرفاته لانا لم نعن بالالحاق مجرد صورة حركات وسكنات بل عنينا به وقوع الفاء والعين واللام فى الفرع موقعها فى الاصل الملحق به واذ
كان ثمة زيادة فلا بد من مماثلته فى الملحق واستخرج بالنسبة الى احرنجم خلاف ما ذكرناه فى الاصلية والزيادة جميعا أما فى الاصلية فلان الخاء

مزيد على الثلاثى المجرد للالحاق بدحرج (نحو شملل) شمللة بزيادة حرف من جنس اللام فى آخره وهذا
باب الفعللة قدم لان الزائد فيه من جنس حروفه الاصول (و) نحو (حوقل) حوقلة بزيادة الواو بين
الفاء والعين وهذا باب الفوعلة قدمه لقوة الواو (و) نحو (بيطر) بيطرة بزيادة الياء بين الفاء والعين
وهذا باب الفيعلة قدمه لتقدم الزائد (ونحو جهور) جهورة بزيادة الواو بين العين واللام وهذا باب
فعولة قدمه لاشتراكه مع حوقل فى نفس الزائد ومع بيطر فى كونه حرف علة وأما تقدمهما على ما تقدم
عليه جهور فلتقدم الزائد فيهما (و) نحو (قلنس) قلنسة بزيادة النون بين العين واللام وهذا باب
الفعنلة قدم لتقدم الزائد (و) نحو (قلسى) قلساة بزيادة الياء فى الاخر ثم القلب ألفا ولا يبطل به الالحاق
لكونه محل التغيير وهذا باب الفعلاة (وخمسة) منها مزيدة على الثلاثى المجرد وهى (للملحق تدحرج نحو
تجلبب) تجلببا بزيادة التاء فى الاول وحرف من جنس اللام فى الآخر وهذا باب التفعلل (و) نحو
(تجورب) تجوربا بزيادة التاء والواو وهذا باب تفوعل (و) نحو (تشيطن) تشيطنا بزيادة التاء والياء
وهذا باب التفيعل وجوه تقديمات هذه الثلاثة كوجوه تقديمات الثلاثة الاول ملحقات دحرج (و) نحو
(ترهوك) ترهوكا بزيادة التاء والواو وهذا باب التفعول قدمه لاشتراكه مع سوابقه فى كون الزيادة فى
الأول وأما تقديم السوابق على ما تقدم عليه ترهوك فلكثرتها (و) نحو (تمسكن) تمسكنا بزيادة التاء
والميم فى الاول وهذا باب التمفعل (واثنان) منها مزيد على الثلاثى المجرد وهما (للملحق احرنجم نحو اقعنسس)
اقعنساسا بزيادة الهمزة فى الاول والنون بين العين واللام وحرف من جنس اللام فى الآخر وهذا باب
الافعنلال قدمه لتقدم الزائد (و) نحو (اسلنقى) اسلنقاء بزيادة الهمزة فى الاول والنون بين العين
واللام والياء فى الآخر ثم القلب ألفا ولا يبطل به الالحاق لما مر وهذا باب الافعنلاء وانما قدم ملحقات
دحرج على ملحقات تدحرج لتقدم دحرج على تدحرج وقدم ملحقات تدحرج على ملحق احرنجم

هوفاء وقعت موقع النون الزائدة فى الاصل وأما فى الزيادة فلان النون واقعة فى الاصل بعد الفاء والعين وليس فى الفرع نون فى موقعها تدبر
(ومصداق الالحاق) أى فى الفعل أى مايصدقه ويدل عليه (اتحاد المصدرين) أى اتحاد مصدر الملحق بمصدر الملحق به وزنا مثل دحرجة وشمللة ووجه دلالته عليه ان اتحاد

المصدرين يستلزم الاتحاد فى جميع التصرفات وليس المراد من الالحاق الا هذا كما مر

فان قلت ان أخرج قد يتحد مصدره لمصدر دحرج فيقال أخرج اخراجا كما يقال دحرج دحراجا فلم لم يقولوا بالحاقه قلت ان الاعتبار انما هو بالفعللة لاطرادها وعمومها فى جميع صور فعلل وأما الفعلال فلا اعتبار به وأيضا ان زيادة الهمزة لقصد معنى التعدية لا لمساواته له فى تصرفاته اللفظية وأيضا حرف الالحاق لا يزيد فى الاول كما مر وقيل ان الشرط اتحاد المصدر اجمع ولما فرغ من تعداد الابواب بانواعها شرع فى تصاريفها فقال

﴿فصل فى﴾ بيان (الماضى) الفصل مصدر فصل بمعنى قطع وههنا بمعنى الفاعل وقع خبرا لمبتدا محذوف تقديره هذا فصل أى فاصل * وعرفوا الماضى بانه مادل على زمان قبل زمانك فقولنا دل على زمان أى بمجرد صيغته ليتناول الماضى و بقولنا قبل زمانك أى قبل زمان تلفظك به خرج منه المضارع وانما قلنا بمجرد صيغته ليخرج منه مثل أمس فانه يدل على زمان قبل زمانك لكن لا بصيغته بل بجوهر حروفه وانما قدم الفعل على الاسم لكثرة تصرفات الفعل بالنسبة الى الاسم وقدم الماضى منه لانه مجرد عن الزوائد ولانه يدل على الزمان الماضى ولهذا سمى بالماضى (وهو يجىء على أربعة عشر وجها نحو ضرب الى ضربنا) أى ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت ضربنا والقياس ثمانية عشر وجها ستة فى الغيبة وستة فى الخطاب وستة فى التكلم لكنه اكتفى بلفظين لعدم الالتباس فبقى أربعة عشر وجها كما سيجىء (وانما بنى الماضى لفوات موجب الاعراب فيه) وهو توارد المعانى المختلفة

لكثرة ملحق تدحرج * ولما ذكر ان فعلا يلحق بفعل أراد بيان مابه يعرف ذلك فقال (ومصداق) حكم (الالحاق) والمصداق اسم آلة أى آلة صدق الحكم بالحاق فعل بفعل أى طريق معرفة صدق ذلك الحكم (اتحاد المصدرين) أى مصدرى ذينك الفعلين فكأنه آلة بين القوة العاقلة وبين صدق الحكم بالالحاق وانما لم يحكم على أخرج بالالحاق بدحرج مع اتحاد مصدريهما لانه كما يقال دحرج دحراجا يقال أخرج اخراجا لان الاعتبار فى دحرج بالفعللة لعمومها واطرادها فى جميع صور فعلل دون الفعلال لعدم مجيئه فى بعض الصور منه فانهم لم يقولوا فى خطب وعربد خطابا وعربادا بل قالوا الخطبة وعربدة ولان الشرط توافق المصادر أجمع * واعلم أن المراد بالالحاق جعل مثال على مثال أزيد منه بزيادة حرف أو أكثر أى جعله موازنا له فى عدد الحروف فى الحركات والسكنات ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا فى الملحق ولا الاعلال فى غير الآخر و بجعل ذلك الحرف الزائد فى المزيد فيه مقابلا للاصل فى الملحق به فيعامل الملحق معاملة الملحق به فى أحكامه من التصغير والتكسير وغيرهما فلابد أن يكون الملحق مماثلا وموازنا للملحق به ومعنى الموازنة وقوع الفاء والعين واللام فى الفرع موقعها فى الاصل الملحق به وان كان ثمة حرف زائد فلا بد من مماثلة فى الملحق لا لمجرد التوافق فى الحركات والسكنات ولذلك حكم على اقعنسس بانه ملحق باحرنجم ولم يحكم على استخرج لان الاستخراج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ماذكر فى الاصلية والزيادة جميعا أما فى الاصلية فلان الخاء وهو فاء وقعت موقع النون الزائدة فى الاصل وأما فى الزيادة فلان النون واقعة فى الاصل بعد الفاء والعين وليس فى الفرع نون فى موضعها والفرق بين الاصل والملحق به أن الملحق يجب أن يكون فيه مازيد للالحاق دون الملحق به مثلا يجب فى باب حوقل بزيادة الواو بين الفاء والعين دون باب دحرج وفى باب اقعنسس وتجلبب وجلبب تكرير اللام دون باب احرنجم وتدحرج ودحرج وعلى هذا القياس ثم اعلم ان أحكام الابواب كلها موكولة على السماع وان المصنف لما لم يتعرض لبيان معانى الابواب اقتفينا أثره وأيضا لما لم يتعلق الغرض من متعلم هذا الفن لمعانى الامثلة لم نذكرها ﴿فصل﴾ أى هذا فصل (فى) بيان أمثلة (الماضى) هو فعل دل وضعا على معنى وجد قبل زمان اخبارك (وهو يجىء على أربعة عشر وجها) لما يجىء وان كان القياس يقتضى أن يكون ثمانية عشر وجها ولم يتعرض لتعريف الماضى والمستقبل لشهرة أمرهما لكونهما أصلى المشتقات من المصدر أو لاغناء اسميهما اللغويين عنه وانما قدم الماضى على المستقبل لانه أصل بالنسبة اليه لان الماضى مزيد عليه والمستقبل مزيد (نحو ضرب) نقول ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت منتهيا (الى ضربنا) وانما بدأ فى اطراد الامثلة بالغائب نظرا الى عدم الزيادة فيه ومن بدأ بالمتكلم نظر الى انه الاصل ولما كان البحث عن أحوال أواخر بعض وجوه الماضى حركة وسكونا مبنيا على بناء الماضى اذا لم يعرف ان الاصل فى آخره ماذا لم يتصور بيان سبب العدول عن هذا الاصل فى بعض وجوه تعرض لبنائه وتعرض أيضا لاعراب المستقبل وبناء الامر على سبيل الاستطراد تأييدا لبناء الماضى والا فليس شئ منهما من وظيفته فقال (وانما بنى الماضى لفوات موجب الاعراب فيه) أى الفاعلية والمفعولية والاضافة لانه فعل والفعل لا يكون عرضة لاعتوار هذه

المعانى

عليه من الفاعلية والمفعولية والاضافية فان الفعل لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه كما بين فى النحو و بهذا الدليل حكموا بان الاصل فى الافعال كلها البناء وأصل البناء السكون وانما أعرب منها ما أعرب كالمضارع لعارض وهو المشابهة التامة للمعرب كما بينه المصنف هذا هو المراد فى هذا المقام وبعض الشارحين قالوا المراد بموجب الاعراب المشابهة التامة لا الفاعلية والمفعولية والاضافة والا يلزم أن يكون المضارع مبنيا أيضا القصور نظرهم عن احاطة المرام فتدبر (وبنى على الحركة) مع ان الاصل فى البناء السكون لانه ضد الاعراب وأصله الحركة وضد الحركة السكون (لمشابهته بالاسم) أى اسم الفاعل (فى وقوعه) موقعه فى كونه (صفة للنكرة) يعنى كما أن اسم الفاعل يقع صفة للنكرة يقع الماضى أيضا صفة لهما (نحو مررت برجل ضرب أو ضارب) وقيل بنى الماضى على الحركة لوقوعه موقع المضارع وهذا الكلام مبنى على أن المضارع معرب بالاصالة لا بالمشابهة كما هو مذهب الكوفيين وستطلع عليه نحو مررت برجل ضرب و يضرب (وعلى الفتح) اذا كان مع غير الضمير المتحرك وغير الواو لانه مع الاول ساكن ومع الثانى مضموم كما يجىء (لانه) أى الفتح (أخو السكون) أى لا يفارقه بل يقارنه و يلازمه وذلك (لان الفتحة جزء الالف) وهو ساكن أبدا وجزء الساكن ساكن وقيل انما خص بالفتح لثقل الفعل لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى لدلالته على المصدر والزمان ولطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا ولما توجه أن يقال ان الفعل اذا شابه الاسم المعرب يكون معربا كما فى المضارع وأنتم قلتم ان الماضى يشبه اسم الفاعل وهو معرب فلم لم يعرب أجاب عنه بقوله (ولم يعرب لان اسم الفاعل لم يأخذ منه العمل) يعنى أن مجرد المشابهة لا يكفى فى كون الفعل معربا بل لا بد فيه من شرط آخر وذلك الشرط اما أن يأخذ الاسم المعرب الذى شابه الفعل العمل منه واما أن تكون تلك المشابهة تامة فان كان الشرط الامر الاول لم يعرب الماضى لانتفائه فيه (بخلاف المستقبل لان اسم الفاعل أخذ منه العمل) فوجد هذا الشرط فيه (فاعطى الاعراب له عوضا عن العمل) الذى أخذه منه وان كان الشرط الثانى لم يعرب الماضى أيضا لانتفائه فيه بخلاف المستقبل واليه أشار بقوله (ولكثرة) وجوه (مشابهته له) أى للاسم من حيث اللفظ والمعنى كما سيجىء فى بابه ولما كان هذا كلاما اجماليا فصله وفسره بقوله (يعنى يعرب المضارع لكثرة مشابهته للاسم) مع قطع النظر عن أخذه العمل منه (و بنى الماضى) على الحركة (لقلة مشابهته له) لانها من جهة وقوعه صفة للنكرة فقط فينتفى الشرط فلم يعرب بل بنى على الحركة قال الفاضل الرضى لمضارع لما شابهه بالمشابهة التامة استحق الاعراب والماضى لمشابهته الناقصة استحق البناء على

المعانى عليه (و بنى على الحركة) مع أن الاصل فى البناء السكون لانه ضد الاعراب كما ان الحركة ضد السكون والاصل فى الاعراب الحركة ليدل كل حركة على معنى من المعانى الموجبة للاعراب فاعطى السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما (لمشابهته بالاسم) فى الجملة يعنى (فى وقوعه صفة للنكرة) وهى ما وضع لشئ لا بعينه كرجل (نحو مررت برجل ضرب أو) مررت برجل (ضارب) قدم ضرب للاهتمام بوقوعه صفة للنكرة وان كان الاصل فيه الاسم (و بنى على الفتح لانه) أى الفتح (أخو السكون لان الفتحة جزء الالف) لما تقرر من أن الالف مركب من الفتحتين (والالف أخو السكون) يعنى ان بين الفتح والسكون مناسبة و بين الالف والسكون مناسبة أيضا لان الالف ملزوم السكون لانه ساكن أبدا فيكون بين الفتح والسكون مناسبة وحيث تعذر السكون صير الى ما يناسبه من الحركات عملا بالاصل بقدر الامكان ولا يرد على هذا نحو ضربوا وضربن ودعا لان أحكامها مذكورة بعد هذا وقوله (ولم يعرب الماضى) اشارة الى سؤال وهو أن المستقبل أعرب مع فوات موجب الاعراب فيه ولم يعرب الماضى ولو كان سبب بناء الفعل انتفاء موجب الاعراب فيه لوجب أن لا يعرب المستقبل لانتفائه فيه أيضا وأجاب بقوله (لان اسم الفاعل لم يأخذ منه) أى من الماضى (العمل) أى لم يعمل اذا كان بمعناه لان عمله مشروط بكونه بمعنى الحال أو الاستقبال بدليل الاستقراء وحكمه أن اسم الفاعل يشبه المستقبل صورة ومعنى لموافقته له فى ذلك واذا كان بمعنى الماضى لم يكن موافقا للمضارع فى المعنى ولا للماضى فى اللفظ يعنى لا يكون موافقا فى المعنى لما كان موافقا له فى اللفظ ولا يكون موافقا فى اللفظ لما كان موافقا له فى المعنى فسقطت قوة المشابهة وضعفت فى كلا الجانبين حاله فلم يعمل ولما لم يأخذ منه العمل لم يعطه الاعراب (بخلاف المستقبل) فانه أعرب وان كان موجب الاعراب فائتا فيه (لان اسم الفاعل أخذ منه العمل) أى يعمل اذا كان بمعناه (فاعطى) اسم الفاعل (الاعراب له) أى للمستقبل واللام فى له زائدة (عوضا) أى لاجل العوض عما أخذ (منه) هو العمل أو من جهة العوض (أو) نقول بنى الماضى وأعرب المستقبل مع فوات موجب الاعراب فيهما (لكثرة مشابهته له) ولما فهم من ظاهر كلامه أن المقصود الاصلى بيان سبب اعراب المضارع وان بيان سبب بناء الماضى استطراد مع ان الحال على العكس كما أشرنا اليه فسر كلامه متدرجا فى التنزل فى شأن المشابهة فقال (يعنى يعرب المضارع) وان كان موجب الاعراب فائتا فيه (لكثرة مشابهته اسم الفاعل) حيث يشابهه فى الحركات والسكنات ووقوعه صفة لنكرة وخبرا للمبتدا ودخول لام الابتداء كما يجىء ان شاء الله تعالى (و) قوله (بنى الماضى على الحركة لقلة مشابهته) أى الماضى (له) أى اسم الفاعل مع فوات موجب الاعراب فيه نظرا الى اعراب المضارع لمشابهته الكثيرة باسم الفاعل وقوله لقلة باعتبار

الحركة (و بنى الامر) بغير اللام (على السكون) كما هو الاصل فى البناء (لعدم مشابهته للاسم) بوجه من الوجوه فبالحرى أن يبقى على أصل البناء هذا هو الحق فلا يلتفت الى ماقيل ان قوله ولم يعرب شروع فى الدليل الثانى على بناء الماضى فافهم اعلم أن اعراب المضارع للمشابهة انما هو عند البصريين وأما عند الكوفيين فبالاصالة لا بالمشابهة فاختار المصنف مذهب البصريين كما اختاره فى الاشتقاق قال الفاضل الرضى المضارع معرب للمشابهة عند البصريين لا لاجل توارد المعانى المختلفة عليه كما فى الاسم وقال الكوفيون أعرب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد أيضا المعانى المختلفة عليه بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك فتعين المضارع تبعا لتعينه وذلك كقولك لا يضرب فان رفعه دليل على كون لا للنفى وجزمه دليل على كونها للنهى قوله (زيدت الألف والواو والنون فى آخره) شروع فى كيفية استعمال الماضى يعنى زيدت الالف فى آخر ضرب مثلا اذا قصدت التثنية مذكرا كان اومؤنثا فصار ضربا وضربتا والواو اذا قصد الجمع للمذكر فصار ضربوا والنون اذا قصد الجمع للمؤنث فصار ضربن (حتى يدللن على هما

وهمو وهن) يعنى يدل الالف على هما والواو على همو والنون على هن ففى الكلام لف ونشر على الترتيب فان قلت ان كل واحد من الحروف المذكورة ضمير بارز وفاعل للفعل كما سيجىء فاذا كان هما وهموا وهن فاعلا لذلك الفعل أيضا كما يدل عليه ظاهر العبارة يلزم أن يكون لفعل واحد فاعلان وهو غير جائز قلت معنى قوله حتى يدللن على هما وهمو الخ يدل عليه هما وهمو وهن من التثنية والجمع فلا محذور لكن تسامح بناء على ظهور المراد قال صاحب النجاح وانما اختصت هذه الحروف بالزيادة لان الاصل أن يزاد فى الفعل حروف اللين لان فى الزيادة ثقلا وهى أخف الحروف لاعتياد الالسنة لها واستئناس السامع بها لكثرة دورها فى الكلام فخصت الالف للتثنية والواو للجمع لان الالف من أوّل المخارج والواو من آخرها والاثنان قبل الجماعة فاختص المقدم بالمقدم والمؤخر بالمؤخر واحترزوا عن زيادة الياء فى جمع النساء لئلا يلزم دخول الكسرة التى هى أخت الجر على الفعل لان الياء الساكنة تستدعى كسرة ماقبلها فزادوا فيه حرفا شبيها بحروف المد واللين من حيث الخفاء واللين وهى النون وحركوها لما فيها من قوة الاسمية (وضم الباء فى ضربوا) أى وضم ماقبل الواو فى مثل ضربوا مع أن الاصل فى الماضى البناء على الفتح (لاجل الواو) أى ليكون الواو التى هى مدة محفوظة على مدتها بسبب مجانسة حركة ماقبلها لها (بخلاف رموا) أى الحال بخلاف ذلك فى رموا فان ماقبل الواو فيه مفتوح لا مضموم (لان الميم فيه) وان كانت ماقبلها صورة لكنها (ليست بماقبلها) حقيقة لان أصله رميوا بضم الياء فقبلت ألفا فالتقى الساكنان فحذفت الالف لان الواو علامة الفاعل فبقى رموا وكذا الحال فى كل ناقص عين ماضيه مفتوح فافهم ولما توجه أن يقال أن الضاد فى رضوا ليست بماقبل الواو حقيقة فلم ضمت أجاب عنه بقوله (وضم) ماقبل الواو الذى هو الضاد صورة (فى رضوا وان لم تكن) تلك (الضاد ماقبلها) حقيقة لان أصله رضيوا بكسر الضاد وضم الياء

اضافته الى المشابهة نظر الى البناء وقوله مشابهته لا من حيث أنه مضاف اليه لقلة نظرا الى البناء على الحركة فتدبر (و بنى الامر) بالصيغة فانه المتبادر عند الاطلاق (على السكون لعدم) بقاء (مشابهته له) بوجه ما بحذف حرف المضارعة (وزيدت الالف) فى آخر الماضى للتثنية مطلقا نحو ضربا وضربتا وضربتما (و) وزيدت (الواو) فى آخر الجمع المذكر الغائب (و) زيدت (النون) فى آخر الجمع المؤنث الغائبة والمخاطبة (حتى يدللن) أى الحروف المذكورة (على هما وهمو وهنّ) أى يدل الألف على هما والواو على همو والنون على هن * واعلم أن أولى الحروف بالزيادة حروف المد لخفتها ولذلك كثر دورها وخص الألف بالمثنى والواو بالجمع لان الألف قبل الواو لانها من أوّل المخارج أعنى الحلق والواو من آخرها أعنى الشفة كما أن المثنى قبل الجمع فاختير الاوّل للاوّل والآخر للآخر ولان المثنى أكثر استعمالا من الجمع فاختير له ماهو أخف أعنى الالف فتعين الواو للجمع اذ لا يمكن زيادة الياء له صونا للفعل عن أخى الجر الذى هو الياء ولما لم يبق من حروف المد شئ يمكن زيادته زاد والجمع المؤنث النون التى هى شبيهة بحروف المد فى اللين والمد والخفاء ولذلك أى ولان فى حروف المد خفاء يمكن مدها اذا لقيت بعدها همزة مخافة أن لا يظهر فى جنب شدة الهمزة لانهم لما قالوا ان الفاعل فى زيد ضرب هو هو لضيق العبارة عليهم كما سيجىء تحقيقه ان شاء الله تعالى فكأنهم قالوا ان الفاعل فى زيدان ضربا هو هما وفى زيدون ضربوا هو همو وفى الهندات ضربن هو هن فبنى المصنف الكلام على هذا فقال زيدت الالف فى ضربا ليدل على أن تحته هما وزيدت الواو فى ضربوا ليدل على أن تحته همو وزيدت النون فى ضربن ليدل على أن تحته هن و يدل على ماذكرنا قوله فيما سيأتى وخصت الميم فى ضربتما لان تحته أنتما مضمر مع أن فاعل ضربتما بارز لا مستكن (وضم الباء فى) مثل (ضربوا) وان كان مقتضى القياس المذكور أن يفتح (لاجل الواو) لان الضمة جنس الواو والجنس الى الجنس أنسب (بخلاف رموا) أى لم يضم ماقبل الواو (لان الميم ليست ماقبلها) حقيقة وان كانت ماقبلها صورة لان أصله رميوا فماقبله مضموم تقديرا (وضم) ماقبل الواو (فى رضوا وان لم يكن الضاد ماقبلها)

حقيقة

فاستثقلت الضمة عليها فاسكنت فحذفت لالتقاء الساكنين فبقي رضوا بكسر الضاد ثم ضمت (لئلا يلزم الخروج من الكسرة) الحقيقية (الى الضمة) التقديرية ولم تفتح لتناسب الواو ولتدل على الضمة المحذوفة للياء (وكتبت الالف بعد واو الجمع في) مثل (ضربوا) ولم يضربوا الا في مثل ضربوه ولم يضربوه لعدم الالتباس اذ واو العطف لا يدخل على الضمير المتصل فيعلم أنها واو الجمع (للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل حضروا وتكلم زيد) وفي مثل لم يحضروا ويتكلم زيد يعني اذا لم يكتب الالف بعد الواو لم يعلم ان حضر مفرد عطف عليه تكلم أو جمع لم يعطف عليه تكلم وأما اذا كتبت زال هذا الالتباس لان الالف لا تزيد بعد واو العطف وهذا الالتباس وان لم يلزم في ضربوا تكلم زيد ولم يضربوا تكلم زيد لان واو العطف لا تتصل بما قبلها الا أنهم حملوهما عليهما طردا للباب فان قلت لم يحملوا مثل ضربوه ولم يضربوه عليهما أيضا طردا للباب مع أنهما من هذا الباب قلت لانه يلزم ادخال الفاصل بين الضمير المتصل و بين ما يتصل به من غير ضرورة وهو غير جائز هذا هو المراد لكن في عبارته نوع قصور لعدم تناوله للمضارع (وقيل) كتبت الالف بعد واو الجمع (للفرق بين واو الجمع وواو الواحد في مثل لم يدعوا) اذا كان جمعا (ولم يدعو) اذا كان واحدا على لغة من قال أن الجازم لا يسقط الحروف في الناقص بل يسقط الحركة فقط كما في الصحيح وعليه قول الشاعر ﴿هجوت زبان ثم جئت معتذرا * من هجو زبان لم تهجو ولم تدع﴾ باثبات الواو في تهجو مع أنه واحد يعني اذا قيل لم يدعو بغير ألف لم يعلم أنه جمع حذف نونه للجزم أو مفرد لم يحذف واوه على هذه اللغة بل أسقطت حركته فاذا كتبت الالف زال الالتباس فان قلت ان الواو في يدعو ساكن قبل دخول الجازم عليه فكيف يمكن اسقاط الحركة منه على هذه اللغة قلت قال ابن جني انه قدر أن يكون في الرفع هو يدعو و يهجو باثبات الضمة على الواو كما تقول هو يضربك فجاء الجازم وأسقط الحركة و بقيت الواو ساكنة وقال ابن الحاجب وأما قول قيس بن زهير ﴿ألم يأتيك والانباء تنمى * بما لاقت لبون بني زياد﴾ باثبات الياء مع الجازم فيه وجهان * أحدهما أن الياء إشباع كأن الكسرة أشبعت فنشأت عنها الياء والآخر أنه أجرى الفعل المعتل مجرى الصحيح كأنه قال هو يأتيك بضم الياء كما يقول هو يضربك لان من لغة تحريك الياء في الرفع واسكانه في الجزم حملا للمعتل على الصحيح وأنت تعلم أن هذا الدليل لا يدل على كتابة الالف بعد الواو في مثل ضربوا أي في الماضي مطلقا ولا في مثل لم يضربوا أي في المضارع الصحيح ولا في مثل لم يرموا أي في الناقص اليائي لعدم جريانه فيها اللهم الا أن يحمل على الاطراد لكن ضعفه ظاهر ولهذا عبر المصنف عن هذا الدليل بقوله قيل (جعلت التاء علامة للمؤنث في مثل ضربت) دون سائر الحروف (لان التاء من المخرج الثاني) وهو الوسط (والمؤنث أيضا) أي كالتاء (ثان في التخليق) لما روى أن الله تعالى خلق آدم عليه السلام أولا من طين ثم خلق حواء رضي الله عنها من ضلعه الأيسر فبهذه المناسبة جعلت علامة له ليحصل الفرق بين فعل المذكر والمؤنث نحو ضرب وضربت كما جعلت علامة له في الاسم نحو قائم وقائمة ولم يعكس الامر كما لا يعكس في الاسم لان المجرد اصل وذو الزيادة فرع وكذا المذكر أصل والمؤنث فرع فعين الاصل للاصل والفرع للفرع وأسكنت في

حقيقة كالميم في رموا (لئلا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية الى الضمة التقديرية) أعني الواو وهو صعب لانه صعود أي يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير عدم ضم الضاد لان أصله رضيوا فبعد اسكان الياء لثقل الضمة عليها وحذفها لالتقاء الساكنين يلزم ذلك الخروج فضمت الضاد لئلا يلزم ذلك الخروج لا لأنها ماقبل الواو حقيقة واختير الضمة للمناسبة وان كان ذلك الخروج يندفع بالفتحة بخلاف رموا فلا لأن الفتحة فيه أصلية (وكتب الألف) بعد واو الجمع (في مثل ضربوا) أي فيما لم يتصل به الضمير وأما اذا اتصل به الضمير فلا يكتب لعدم الالتباس حينئذ (للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل حضروا وتكلم زيد) ولولا قاعدة كتابة الالف بعد واو الجمع لم يعلم أنه حضروا وتكلم زيد بضم الراء وسكون الواو ومده والواو للجمع أو حضر وتكلم زيد بفتح الراء وفتح الواو والواو للعطف وكتبت فيما لا يلتبس نحو ضربوا اذ واو العطف لا يتصل لاطراد الباب ومنهم من يحذف الالف ويلتزم الالتباس لندوره ولزواله بالقرائن (وقيل) كتبت الألف بعدها (للفرق بين واو الجمع و) بين (واو الواحد في مثل لم يدعو ولم يدعوا) على لغة من لا يسقط الجازم عنده حرف العلة وكتبت في غيره طردا للباب وجاء على هذا قول الشاعر

هجوت زبان ثم جئت معتذرا * من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

حيث أثبت الواو لم تهجو هجوت وجئت بفتح التاء على الخطاب وزبان اسم رجل ومعتذرا حال من ضمير جئت لم تهجو أي كأنك لم تهج حيث اعتذرت منه ولم تدع أي لم تترك الهجو اذ قد هجوته في الواقع (جعلت التاء علامة للمؤنث في مثل ضربت) فرقا بين المذكر والمؤنث كما جعلت علامة له في ضاربة الا أنهم خصوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلا بينهما اذ الفعل أثقل بحسب المعنى كما عرفت (لان التاء من المخرج الثاني) من المخارج الكلية وهو الوسط (والمؤنث أيضا) أي كالتاء (ثان في التخليق) مصدر

لفعل فرقا بينه و بين ما كان فى الاسم ولم يعكس لثقل الفعل وخفة الاسم (وهذه التاء) التى جعلت علامة للمؤنث فى ضربت (ليست بضمير) كما كانت الالف والواو والنون فيما مر بل هى حرف جىء به للفرق بين المذكر والمؤنث قيل ولهذا أسكنت لان الاصل فى الحروف البناء والاصل فى البناء السكون (كما يجىء) عدم كونه ضميرا مع دليله فى آخر بحث الضمائر (وأسكنت الباء) مع أن الاصل البناء على الفتح (فى مثل ضربت وضربن) أى عند الحاق الضمائر المتحركة للماضى وهى تسعة أوجه ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت ضربنا (حتى لا يجتمع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة) يعنى كما لا يجوز أن يجتمع أربع حركات متواليات فى كلمة واحدة فعلا كان أو اسما لثقلها على اللسان كذلك لا يجوز فيما هو بمنزلة

كلمة واحدة لتلك العلة أيضا والفعل مع ضمير الفاعل كذلك لانه متصل بالفعل لفظا ومعنى وحكما فيصير كالجزء أما لفظا فظاهر وأما معنى فمن حيث أنه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه وأما حكما فبدليل وقوعه بين الكلمة المعربة و بين ما قام مقام حركتها الاعرابية من الحروف وهو النون فى يفعلان و يفعلون وتفعلين (ومن ثم) بالفتح والتشديد وقد يكتب بالهاء فرقا بينه و بين ثم العاطفة ولم يعكس لان العاطفة مضمومة وأكثر استعمالا فالخفة فيها بترك الهاء أولى أى ومن أجل أن الفعل مع تلك الضمائر كالكلمة الواحدة (لا يجوز العطف على ضميره) أى ضمير مثل ضربن وضربت (بغير التأكيد) أى بمنفصل مرفوع آخر فيقال ضربن هن وزيد وضربت أنت وزيد (لا يقال ضربت وزيد) يعنى كما لا يجوز العطف على بعض حروف الكلمة كذلك لا يجوز على ما هو بمنزلتها من غير تأكيد بمنفصل لانه لو أكد به يظهر بذلك أن ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يظن أن يكون هذا العطف على هذا التأكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم أن يكون هذا المعطوف أيضا تأكيدا للمتصل وهو محال كذا حققه الرضى فظهر بطلان ما ذهب اليه الشارحون من أنه لو عطف عليه بلا تأكيد يلزم عطف الاسم على الفعل وهو غير جائز (بخلاف ضربنا) أى الحال فى ضربنا بخلاف ما ذكرنا فى مثل ضربن من اسكان الباء فرارا عن اجتماع أربع حركات متواليات وان وجد فيه ذلك الاجتماع صورة

من المبنى للمفعول أى المخلوقية لان الله تعالى خلق آدم أوّلا ثم خلق حوّاء على نبينا وعليهما الصلاة والسلام من ضلع من أضلاعه كما قال الله تعالى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها فناسب التاء المؤنث ولو جعل زيادة العلامة للمذكر يحصل الفرق أيضا الا أنهم راعوا مناسبة الفرعية بين الزيادة والمؤنث (وهذه التاء) التى فى ضربت (ليست بضمير كما سيجىء) فى آخر بحث المضمرات (وأسكنت الباء) أى اللام (فى مثل ضربن) بفتح النون (وضربت) بحركات التاء أى اذا اتصل بالفعل ضمير مرفوع متحرك فى الثلاثى المجرد وانما أورد مثالين اشارة الى أن حركة ذلك الضمير قد تكون للضرورة نحو ضربت لما يجىء ان شاء الله تعالى وقد تكون للتبعية نحو ضربن فانه لا ضرورة فى تحريكه اذ لو قيل ضربن بسكون النون وفتح الباء على الاصل لصح الا أنهم حركوها طردا على مثل ضربت مع قابليتها للحركة من غير ضعف واختاروا الفتح لخفتها وانما أسكنت لام الكلمة فى مثل ما ذكر ولم تترك على حركتها (حتى لا يجتمع أربع حركات متواليات) فانه مستهجن (فيما هو كالكلمة الواحدة) نحو ضربت فان التاء فيه كلمة على حدة لانه ضمير فاعل للفعل الا أن الفاعل من الفعل بمنزلة الجزء خصوصا اذا كان ضميرا متصلا لشدة اتصاله به لفظا ومعنى فلو لم يسكن الباء بل أبقى على الحركة لزم ذلك الاجتماع وأسكن اللام فى الرباعى أيضا نحو دحرجت وان لم يلزم ذلك الاجتماع على تقدير بقائها على الحركة طردا للباب (ومن ثمة) أى ومن أجل أن مثل ضربن كالكلمة الواحدة (لا يجوز العطف على ضميره) أى على ضمير مثل ضربن أى على الضمير المرفوع المتصل (بغير التوكيد) أى بغير تأكيد ذلك الضمير بضمير منفصل لئلا يلزم عطف الاسم على جزء الفعل (لا يقال ضربت وزيد) بغير التأكيد (بل يقال ضربت أنا وزيد) بتأكيد التاء بأنا لان العطف كأنه على المنفصل ولما اشترك التأكيد والفصل بغيره فى أن العطف فيهما على غير الضمير المذكور صورة اكتفى المصنف بذكر التأكيد وانما خصه بالذكر ولم يقل بغير الفصل مع أنه أشمل لان التأكيد فصل أيضا أشعارا بأن التأكيد هو الاصل فى جواز العطف اذ بذلك يظهر أن ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بتأكيده فيحصل له نوع الاستقلال ولذلك قال ابن الحاجب الا أن يقع فصل فيجوز تركه ولا يحصل بالفصل نوع استقلاله اذ لا يظهر بذلك أن ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة وانما يجوز ترك التأكيد مع الفصل لان طول الكلام يغنى عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضى امرأة والحافظ عورة العشيرة بالنصب ولذلك لم يذكر الزمخشرى فى جواز العطف عليه الفصل (بخلاف ضربنا) أى لم يلزم فيه بعدم اسكان التاء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المحظور

لان

(لان التاء فيه في حكم السكون) أي الساكن فلا يلزم اجتماع الحركات حكما (ومن ثمة) أي ومن أجل أن التاء في حكم السكون (سقط الالف)
المنقلبة من الياء (في رمتا) أصله رميتا قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار رماتا (لسكون الحركة) أي حركة التاء (عارضة فيه)
لان هذه التاء هي تاء رمت وقد عرفت انها ساكنة فاذا اتصل به ضمير التثنية وهي الالف الساكنة حركت تلك التاء لاجل ذلك الالف اذ
الحاق الساكن بالساكن محال فيكون حركتها عارضة والعارض كالمعدوم فان قلت فعلى هذا يلزم التقاء الساكنين أيضا وهما التاء وألف
الضمير قلت لحركة التاء اعتباران اعتبار عدمها حكما واعتبار وجودها لفظا فاعتبر عدمها مع ماقبلها لعدم الاحتياج اليها اذ يجوز حذف
ماقبلها واعتبر وجودها مع ما بعدها للاحتياج اليها لامتناع حذف احدهما اذ التاء علامة والالف فاعل (الا في لغة ردية) أي غير فصيحة
فعية من ردأ بمعنى فسد قلبت همزته ياء فادغمت كما في خطية (يقول أهلها رماتا) باثبات الالف اعتبارا بوجود الحركة
في التاء لفظا ولا يعتبر هذا
لان كلامنا في كلام البلغاء
لا في المولدين (وبخلاف
مثل ضربك) أي لم يلزم فيه
على تقدير عدم اسكان الباء
وابقائها على الحركة ذلك
الاجتماع المستهجن (لانه)
أي في مثل ضربك (ليس
كالكلمة الواحدة) واستهجان
ذلك الاجتماع لا يكون الا
فيما هو كالكلمة الواحدة
وانما قلنا انه ليس كالكلمة
الواحدة (لان ضميره) أي
الكاف في ضربك ليس
ضمير فاعل بل هو (ضمير
منصوب) هذا دليل على
عدم استقباح ذلك الاجتماع
في مثل ضربك لان الضمير
المنصوب ليس كالجزء من
الفعل لعدم شدة اتصاله به
لانه مفعول والمفعول فضلة
في الكلام يتم الكلام بدونه
بخلاف الفاعل (وبخلاف
هدبد) وهو اللبن الغليظ (وعلبط أصلهما هدابد وعلابط ثم قصرا) للتخفيف بحذف ألفه تخفيفا وتوسعة (كما) قصر (في مخيط أصله
مخياط) المخيط بالقصر الابرة القصيرة وبالمد الابرة الكبيرة ﴿قاعدة﴾ اذا اجتمع علامتا التأنيث في كلمة فان كانتا من جنس واحد تحذف
احداهما سواء كانتا في فعل أو في اسم وان كانتا من جنسين تحذف احداهما أيضا اذا كانتا في فعل ولم تحذف اذا كانتا في اسم لثقل الفعل وخفة
الاسم قوله (وحذفت التاء في ضربن) جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال اذا جعلت التاء علامة للمؤنث فلم حذفت في ضربن فأجاب عنه به
يعني حذفت التاء في ضربن (حتى لا يجتمع علامتا التأنيث) من جنسين في الفعل فان أصل ضربن ضربتن بسكون التاء فاجتمع علامتا
التأنيث احداهما التاء والاخرى النون فهي وان كانت ضمير الفاعل لكنها تفيد التأنيث أيضا فحذفت التاء لانها للتأنيث فقط (كما) حذفت
احدى العلامتين من الاسم (في مسلمات) أصله مسلمتات لان مفرده مسلمة فجمعت بالالف والتاء فاجتمع علامتان من جنس واحد وهما
التاءان فحذفت الاولى لان الثانية علامة الجمع أيضا (وان لم تكونا) أي وحذفت التاء في مثل ضربن وان لم تكن العلامتان فيه

(لأن التاء فيه) في حكم الساكن لان حركته (في حكم السكون) لانها كانت ساكنة فحركت لالف
التثنية فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم فتكون في حكم السكون فلم يلزم ذلك المحذور (ومن ثمة)
أي ومن أجل أن حركة التاء في ضربتا في حكم السكون (تسقط الالف) في كل اللغات (في مثل رمتا)
أصله رميتا قلبت الياء ألفا ثم حذف لسكونها وسكون التاء (لسكون الحركة فيه عارضة) بسبب ألف
التثنية كما مر ولا اعتبار للعارض الا في الضرورة وكذلك اعتبر حركة التاء في رمتا اذ لا يجوز حذف أحد
الساكنين أما التاء فلانه علامة التأنيث وأما الالف فلانه علامة التثنية فاعتبر صورة الحركة ضرورة
(الا في لغة ردية) أصله رديئة قلبت الهمزة ياء وأدغمت مثل خطية من ردؤ بالضم ضد جاد من الجيد
فان الالف لا تسقط فيها (اذ يقول أهلها رماتا) باثبات الألف نظرا الى الحركة الصورية (وبخلاف)
مثل (ضربك) أي لم يلزم فيه على تقدير عدم اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المستهجن
(لانه) أي مثل ضربك (ليس كالكلمة الواحدة) واستهجان ذلك الاجتماع انما هو فيما هو كالكلمة
الواحدة وانما قلنا انه ليس كالكلمة الواحدة (لان ضميره) أي كاف الخطاب في ضربك ليس ضمير
فاعل بل (هو ضمير منصوب) والضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل لانه مفعول والمفعول فضلة
في الكلام يتم الكلام بدونه بخلاف الفاعل (وبخلاف هدبد) وهو اللبن الغليظ (وعلبط) وهو قطيع
من الغنم أي لم يلزم من عدم اسكان أحد حروفهما وابقائهما على الحركة ذلك الاجتماع الممنوع (لان
أصلهما هدابد وعلابط) بالالف (ثم قصرا) أي حذف الالف منهما للتخفيف والتوسعة في الكلام
يعني أن ذلك الاجتماع وان كان ثابتا في الصورة الا أنه منتف في التقدير فكانه لم يكن ثابتا وللقصر نظير
(كما في مخيط أصله مخياط) بالالف قصر للتخفيف والتوسعة والمقصور القصيرة من الابرة وخلافه
خلافها (وحذفت التاء في ضربن) أصله ضربتن فلما حذفت التاء أسكنت الباء لما مر (حتى
لا يجتمع علامتا التأنيث) احداهما التاء والاخرى النون فان النون وان كان ضميرا الا انه ضمير
جمع المؤنث (كما حذف التاء في مسلمات) أصله مسلمتات حذفت التاء الاولى لئلا يجتمع علامتا
التأنيث من جنس واحد وخصت الاولى بالحذف فيهما لان في الثانية زيادة معنى وهي الدلالة على
الجمعية فكان حذف الاولى أولى وانما حذفت في ضربن (وان لم تكونا) أي العلامتان فيه

(من جنس واحد) كما كانتا من جنس واحد فى مسلمات لان احداهما التاء والثانية النون (لثقل الفعل بخلاف حبليات) فان احدى العلامتين لم تحذف فيها لخفة الاسم ولعدم الجنسية فان احدى العلامتين فيها الياء المنقلبة من الالف وانما انقلبت لانه لولم تقلب يلزم الحذف لالتقاء الساكنين ولم تقلب واوا لثقلها والثانية التاء (وسوى) أى لم يفرق لفظا (بين تثنيتى المخاطب والمخاطبة) حيث يقال فيهما ضربتما (و) سوى أيضا (بين الاخبارات) أى نفس المتكلم صيغ الاخبارات على مقتضى القياس ستة ثلاثة للمذكر مفردا ومثنى ومجموعا وثلاثة للمؤنث كذلك لكن سوى بين مفردى المذكر والمؤنث فقيل فيهما ضربت وسوى بين الاربعة الباقية فقيل فيهما ضربنا (لقلة الاستعمال فى التثنية) أى تثنيتى المخاطب والمخاطبة بالنسبة الى المفرد فان قلت لما سوى بينهما فى التثنية وجب أن يسوى بينهما فى الجمع بعين ماذكرت قلت انما لم يسو بينهما فى الجمع ليكون اختلاف الصيغة دليلا على تفاوت معنى الجمع باعتبار قلة الافراد وكثرتها بخلاف التثنية فان مفهومها لايتفاوت بالقلة والكثرة بل هو نص فى فردين كذا قيل (ووضع الضمائر للايجاز) يعنى انهم وضعوا لتثنية المذكر وتثنية المؤنث ضميرا واحدا وهو أنتما للايجاز فلما كان ضمير التثنيتين واحدا وجب أن يكون لفظهما الظاهر واحدا وهو ضربتما لان الضمير قائم مقام الظاهر وكذا انهم وضعوا للمفرد المذكر والمفرد المؤنث فى الاخبار ضميرا واحدا وهو أنا ولتثنيتهما وجمعهما ضميرا واحدا آخر وهو نحن للايجاز والاقتصار فلما كان ضمير الاخبارات منحصرا فيهما يلزم أن ينحصر الظاهر فى لفظين وهما ضربت وضربنا لان الضمير قائم مقام الظاهر فافهم فقوله ووضع الضمائر للايجاز دليل لتسوية التثنيتين ولتسوية الاخبارات معا وان كان المتبادر من ظاهر سوق العبارات كونه دليلا للاخبارات فقط (وعدم الالتباس) عند السامع فى الاغلب (فى الاخبارات) لان المخبر المتكلم يرى فى أكثر الاحوال فيعلم انه مذكر أومؤنث أومثنى أومجموع أو يعلم بصوته كذلك أو بغيرهما من القرائن

(من جنس واحد) لان التاء ليست من جنس النون ولم يوجد ثقل التكرار اللفظى كما كانتا من جنس واحد فى مسلمتات لانهما تاآن فيه ووجد ثقل التكرار اللفظى فيه كالمعنوى (لثقل الفعل) فكرهوا اجتماعهما فيه مطلقا (بخلاف حبليات لعدم الجنسية) أى لم يحذف احدى العلامتين الالف والياء المنقلبة من ألف التأنيث بل جوّزوا اجتماعهما فيه لعدم كونهما من جنس واحد وخفة الاسم وانما وجب قلب ألف حبلى ياء فى الجمع لئلا يجتمع الساكنان ولم يجز حذف أحدهما لان الثانية للجمع والاولى لمعنى فى الكلمة وهو لزوم تأنيثها وليست مثل فاء يعد وعين قل ولام غزيت فانها ليست لمعنى زائد على كونها أجزاء من الكلمة فافهم ولا مثل تاء مسلمة فان الكلمة لم توضع معها بل هى عارضة على مسلم اذ لم يكن حبل حتى زيد عليه ألف التأنيث بل وضعت هكذا بالالف فلو حذفت الالف لفات الغرض ولما جاء الياء للتأنيث فى هذى وكانت بالنسبة الى الواو خفيفة بخلاف الواو قلبت ياء (وسوى بين تثنيتى المخاطب والمخاطبة) لانك تقول ضربت ضربتما وضربت ضربتما ولا ينافى هذا قوله فى صدر الفصل يجىء على أربعة عشر وجها لان ضربتما باعتبار كونه تثنية ضربت بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه تثنية ضربت بكسر التاء صيغة أخرى تقديرا وأما نحن فهو تثنية أنا أو جمعه مذكرا أومؤنثا فلا فرق فى التقدير فلذلك يقال ضربت ضربت ضربتم ضربت ضربتما ضربتن بذكر ضربتما مرتين وهو هما هم هى هما هنّ أنت أنتما أنتم أنت أنتما أنتن بذكر التثنيتين بخلاف أنا نحن اذ لا يقال أنا نحن يذكر نحن مرتين (و) سوى (بين الاخبارات) أى كما سوى بين تثنيتى المخاطب والمخاطبة أيضا أى نفس المتكلم وحده مذكرا كان أومؤنثا حيث يقال فيهما ضربت ومعه غيره مذكرا أومؤنثا وتثنية وجمعا اذ يقال فى كلها ضربنا (لقلة الاستعمال فى التثنية) بالنسبة الى المفرد وحكمها احتياجها فى حصولها الى ضم أحد المثلين الى الآخر بخلاف المفرد وبالنسبة الى الجمع أيضا لعدم الاتساع فيها اذ لا تستعمل حقيقة الا فى الاثنين فقط بخلاف الجمع فان صيغة قلته تستعمل فى الثلاثة وفى الاربعة وفى الخمسة وفى الستة وفى السبعة الى العشرة وصيغة كثرته تستعمل فيما فوق العشرة بالغا ما بلغ فلا تعيين فيما يستعمل فيه الجمع ففيه اتساع وكثرة استعمال بخلاف التثنية * والحاصل ان فى صيغة التثنية نوع حرج ليس فى الجمع ذلك وهو حصر المراد على فردين وفيه كلفة بينة بخلاف الجمع فان فيه ارسال المراد ولما كان استعمال التثنية قليلا لم يبال بالالتباس فيها بخلاف المفرد والجمع فانه لما كثر استعمالهما بالنسبة اليها لم يستحسن الالتباس فيهما (و) سوى أيضا بين تثنيتهما لكون (وضع الضمائر للايجاز) فان هما مثلا أخصر من زيدان فالتسوية بين الشيئين أن لا يجعل لكل واحد منهما صيغة على حدة تناسب غرض الايجاز (و) سوى بين الاخبارات لحصول (عدم الالتباس فى الاخبارات) لان المتكلم يرى فى أكثر الاحوال أو يسمع صوته فيعلم انه مذكر أومؤنث واحد أوجمع كما يجىء ولم يذكر التسوية بين تثنيتى الغائب والغائبة اكتفاء بذكر التسوية بين تثنيتى المخاطب والمخاطبة أو اكتفاء بذكرها فى بحث المضمرات لعدم بحث لهما وأما تثنيتا المخاطب والمخاطبة والاخبارات فلما كان لهما بحث استوفى أحكامهما ههنا من التسوية وغيرها ولم يكتف بذكرها على سبيل الاستطراد فى

بحث

وان وقع الالتباس فى بعض المواضع قليلا (زيدت الميم فى ضربتما) قبل الف التثنية (حتى لايلتبس) اى المثنى بالمفرد (بالف الاشباع) أى بسبب ألفه يعنى اذا قيل ضربتا بسكون الباء لم يعلم انه مثنى ألفه لاجل التثنية أو مفرد أشبع فتحه للاطلاق كما أشبع (فى مثل قول الشاعر * أخوك أخو مكاشرة وضحك) المكاشرة السرور والفرح وأخو المكاشرة صاحب السرور (وحياك الاله) دعاء للمخاطب بالحياء الالهى (فكيف أنتا) تعميم للدعاء لجميع أحوال المخاطب أصله أنت فاشبع الفتحة فتولد الألف ويحتمل أن يعود ضمير يلتبس الى الالف لانه مذكر حكما فيكون المعنى حتى لايلتبس ألف التثنية بالف الاشباع والمآل واحد (وخصت الميم) بالزيادة لدفع الالتباس (فى ضربتما) مع أن الاصل فى الزيادة حروف العلة (لان تحته أنتما مضمر) فزيدت الميم ليناسب لما تحته ومعنى كونه تحته أن يدل على مايدل عليه ضمير ضربتما من معنى التثنية وكأنه تحته وانما قلنا كذلك لان التاء فى ضربتما ضمير بارز فلو استتر تحته أنتما يلزم اجتماع الفاعلين وهو غير جائز وقدس مثله هذا وفيه تكلف لايخفى مع أنه مخالف لما فى شرح الرضى من أنه خصت الميم بالزياد فى ضربتما لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف والميم أقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو شفوية (وأدخلت الميم فى أنتما لقرب الميم الى التاء فى المخرج) لان الميم شفوية والتاء من المخرج الثانى من مخارج الفم وهو طرف اللسان وأصول الثنايا (وقيل) الميم فى أنتما (تبعا لهما) بكسر اللام أى لضمير تثنية الغائب (لما يجىء) فى المضمرات ماذكرههنا علة لتعيين الميم للزيادة وماسيجىء فى بحث المضمرات علة لزيادة الميم فافهم (وضمت التاء فى ضربتما) مع أن الضم أثقل (لانها ضمير الفاعل) والضمة تناسب حركة الفاعل فعلى هذا الالف للفرق بينه و بين المتكلم الواحد والميم زيدت بعد الالف وقيل التاء مع الالف ضمير جزؤه الأوّل متحرك بالضم وقيل الالف ضمير والتاء للفرق بينه و بين تثنية المذكر الغائب والميم زيدت بعد التاء وضم التاء حينئذ لانه فارق للفاعل (وفتحت) تلك التاء (فى الواحد المخاطب) نحو ضربت (خوفا من الالتباس) بنفس المتكلم الواحد ولو كسر يلتبس بالواحدة والمخاطبة وتفصيله أن أوّل مايبدأ بوضعه من أنواع الضمائر الضمير المرفوع

بحث المضمرات واعلم أن وضع صيغ متعددة لمعان متعددة لما كان للتحرز عن الالتباس على تقدير اشتراك صيغة واحدة بين معنيين كصيغة ضربتما بين المذكور تانيثه أو أكثر واستغنى عنه فيما لايقع فيه الالتباس ولم يحتج الى الاعتذار فيه فى التسوية بقلة الاستعمال والايجاز وغيرهما وجب صرف قوله ووضع الضمائر للايجاز الى التسوية بين التثنيتين كما هو مقتضى سوق كلامه وأن لايجعل شاملا للتسوية بين الاخبارات لان الالتباس لما لم يقع فى الاخبارات بالتسوية لم يحتج فيها الى عذر من الايجاز وغيره فليتأمل والا فالواجب أن يقدم أو يؤخر (وزيدت الميم فى ضربتما) أى فى تثنيتى المخاطب والمخاطبة مع أن قياسهما على سائر التثانى يقتضى أن يقال ضربتا (حتى لايلتبس) ألف ضربتا (بألف الاشباع) وهو الالف المتولد من الفتحة باشباعها فاذا أشبعت فتحة ضربت وقيل ضربت لم يعلم انه مفرد والالف للاشباع أو للتثنية فيحصل الالتباس فى الوقف ولاشك ان الالتباس واقع فى كلامهم (كما فى قول الشاعر * أخوك اخو مكاشرة) أى ملازم تبسم (و) أخو (ضحك * وحياك الاله فكيف أنتا) أصله أنت أشبعت فتحة التاء فى الوقف فتولد منها الالف أى على أى حال أنت يمنعك تلك الحال عن المكاشرة والانبساط مع أهلك تعير زوجها باخيه وكان زوجها قبل هذا (وخصت الميم فى ضربتما) للزيادة لدفع الالتباس مع أنه مندفع بزيادة غيرها (لان تحتة أنتما مضمر) فزيدت الميم فيه لموافقة أنتما وقد سبق توجيه هذا التسامح فقوله أنتما مبتدأ وقوله مضمر خبره وقوله تحته ظرف للخبر قدم للاهتمام (وأدخلت الميم فى أنتما) دفعا لذلك الالتباس لعدم امكان زيادة حروف العلة لانها مستثقلة قبل الالف وخصت الميم بالزيادة (لقرب الميم من التاء فى المخرج) فالتاء مما بين الثنايا وطرف اللسان والميم مما بين الشفتين ولاشك فى قرب الثانى من الاوّل مع انها أقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لانها غنة فى الخيشوم كما أنها مدة فى الحلق وانها من مخرج الواو ولذلك ضم ماقبلهما كما يضم ماقبل الواو (وقيل) انما خصت الميم بالزيادة فى أنتما (تبعا لهما) أى للفظ هما يعنى انهم لما كانوا أبدلوا من الواو فى هوميما (لما يجىء) فى بحثه التزموا الميم فى جميع الباب طرداله (وضمت التاء فى ضربتما لانها) أى التاء (ضمير الفاعل) وعلامة الفاعل الرفع فى المعرب ولما لم يكن الرفع فى المبنى حركوه بحركة شبيهة به عملا بالاصل بقدر الامكان وهو الضم فانه يشبه الرفع خطا ولفظا واعلم انهم اختلفوا فى ضمير الفاعل فى مثل ضربتما وضربتمو وضربتن فقيل انه التاء وحدها وأما الالف والواو والنون فعلامات للتثنية وجمع المذكر وجمع المؤنث وأشار اليه هنا حيث قال ان التاء ضمير الفاعل وقيل الفاعل هؤلاء الحروف وأما التاء فعلامة الخطاب وأشار اليه فيما يجىء بقوله وضمير الجمع فيه محذوف حيث جعل الواو ضميرا وفاعلا وقيل الفاعل هو مجموع التاء واحد هذه الحروف وأشار الى ضعفه بعدم اشارة اليه اذ يكفى أحدهما للفاعل ولاحاجة الى ضم الآخر اليه مع أن الاصل الاكتفاء بأحدهما (وفتحت التاء فى الواحد) أى لم يضم فيه مع أنه الاصل (خوفا من الالتباس بالمتكلم

المتصل وأول مايبدا بوضعه المرفوع المتصل المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب فنقول انما ضموا التاء فى المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وفتحوا للمخاطب فرقا بينه وبين المتكلم بأخف الحركات وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكس الأمر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذكر أكثر فالخفيف به أولى وأيضا هو مقدم على المؤنث فخص للفرق بالتخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر (ولا التباس فى التثنية) فبقى مضموما على الاصل (وقيل) ضمت التاء فى ضربتما (اتباعا للميم لان الميم شفوية فجعلوا حركة التاء من جنسها) أى من جنس الميم الشفوى (وهو) أى الحركة التى هى من جنس الميم الشفوى (الضم الشفوى) لانه جزء الواو وهى شفوية وجزء الشفوى شفوى وكذا ضمت التاء فى ضربتم اتباعا للميم أيضا بل فى ضربتن بناء على ان أصله ضربتمن (زيدت الميم فى ضربتم حتى يطرد بتثنيته) فى زيادة الميم لا لوجود علة الزيادة فيه وهى الالتباس هذا قال الفاضل الرضى زيدت الميم قبل واو الجمع المخاطب لئلا يلتبس بالمتكلم اذا أشبعت ضمته فانك اذا قلت ضربتو لم يعلم انه متكلم أشبعت ضمته للاطلاق أو جمع المخاطب وخصت الميم بالزيادة لان حروف العلة مستثقلة قبل الواو والميم أقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو أى شفوية ولذلك ضم ماقبلها كما يضم ماقبل الواو انتهى (وضمير الجمع فيه) أى فى الجمع المخاطب وهو مثل ضربتم (محذوف وهو) أى ضمير الجمع (الواو لان أصله ضربتموا) فان قلت فما فائدة التاء اذن قلت فيه قولان قال بعضهم انها للفرق بينه وبين الجمع الغائب لان الميم زيدت بعد زيادة التاء وحاصله زيدت للجمع المخاطب على ضرب مثلا أولا الواو فصار ضربوا فالتبس بالجمع الغائب فزيدت التاء للفرق ثم زيدت الميم ليطرد بتثنيته فصار ضربتموا هذا ما اختاره المصنف أو لئلا يلتبس بالمتكلم اذا أشبعت ضمته وهذا ما اختاره الرضى وقال بعضهم التاء مع الواو ضمير الجمع وجزءه الاوّل متحرك بالضم لانه ضمير الفاعل كما فى التثنية وضعفه ظاهر (فخذفت الواو) وأسكنت الميم تخفيفا لان ضمها لاجل الواو كما ان فتحها فى التثنية لوقوعها لاجل الالف هذا اذا لم يلاق الميم بعد حذف الواو ساكنا بعدها وأما اذا لقى فيضم أيضا ردّا لها الى أصلها نحو ضربتم القوم وقيل قد يكسر (لان الميم) وحدها (بمنزلة الاسم) لانها مستقلة أى ليست بجزء من الفعل ولا من الفاعل فكأنها كلمة برأسها يؤيد ذلك قوله بخلاف ضربوا لان باءه ليست بمنزلة الاسم وما قيل من ان الميم تجعل المضارع اسما اذا دخل فى أوّله كما يقال فى يخرج مخرج فيكون بمنزلة الاسم فضعيف اذ المقصود بيان ان الميم فى ضربتموا بمنزلة الاسم لا مطلق الميم مع أن الميم الذى يجعل المضارع اسما ليس بمنزلة الاسم فتأمل (ولا يوجد فى آخر الاسم واو ماقبلها) حرف (مضموم الا) كلمة (هو) وذلك لثقل الضم قبل الواو المتطرفة واذا كان ثقيلا فى الاسم كان ثقيلا أيضا فيما هو بمنزلته وفى هذا الكلام نوع خزازة والاولى ماذكره صاحب النجاح من ان الميم مع الواو ههنا اسم ولا يوجد فى آخر الاسم واو ماقبلها مضموم الا كلمة هو (ومن ثمة) أى ومن أجل انه لا يوجد فى آخر الاسم واو ماقبلها مضموم (يقال فى جمع دلو أدل) بفتح الهمزة وسكون الدال (أصله أدلو) بضم اللام فاعلت الواو المتطرفة بقلبها ياء ثم أبدلت ضمة اللام كسرة لاجل الياء ثم أعلت اعلال قاض فصار أدل وفيه اعلال آخر وهو انه يكسر اللام

ولا يلزم الالتباس فى التثنية) بواسطة زيادة الميم فبقيت على أصل الحركة والتفصيل انهم زاد واتاء للمخاطب وتاء للمخاطبة وتاء للمتكلم وحركوها فى الجميع خوف اللبس بتاء التأنيث وضموها للمتكلم لان الضم أقوى والمتكلم مقدم فاخذه وفتحوها للمخاطب اذ لم يمكن الضمة للالتباس بالمتكلم والفتح راجح لخفته والمذكر مقدم فاخذه فبقيت الكسرة للياء والمخاطبة فاعطيتها ولان الياء يقع ضميرها فى نحو اضربى والكسرة أخت الياء فناسب اعطاؤها المخاطبة (وقيل) ضمت التاء فى ضربتما (اتباعا للميم) حرف (شفوى فجعلوا حركة التاء) التى هى ماقبل الميم (من جنسها وهو) أى جنس الميم من الحركات (الضم الشفوى) ليناسب الميم حركة ماقبلها (زيدت الميم فى ضربتم حتى يطرد بتثنيته) فى زيادة الميم ولئلا يلتبس بواو الاشباع فى الوقف وأسكنت الميم لانه انما ضموها لاجل الواو ولما حذف الواو بقى على الاصل الذى هو السكون (وضمير الجمع) أى جمع المذكر المخاطب (فيه) أى فى ضربتم (محذوف) وذلك الضمير المحذوف (وهو الواو لان أصله ضربتموا) بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه فان الضمائر مما يرد الاشياء الى أصولها (فخذفت الواو) لانهم لما ثنوا الضمائر وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف لم يأتوا بنون فى المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما أتوا بهما فى هذان واللذان. واللذين فوقع الواو فى الجمع فى الآخر مضموما ماقبلها فخذفت (لان الميم) مع الواو (بمنزلة الاسم) كهو لان الميم يجعل كثيرا من الافعال اسما كمضارعات الزوائد على الثلاثة (ولا يوجد فى آخر) جنس (الاسم) متمكنا وغير متمكن (واو ماقبلها مضموم) فى كلامهم لكونه مستثقلا لحصول الامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع (الا) فى آخر الاسم من الاسماء غير المتمكنة فانه لا يوجد فى المتمكن اسم بهذا الوصف أصلا وفى غير المتمكن لا يوجد غير (هو) ولو لم يحذف الواو كان على خلاف ما عليه كلامهم ولما حذفت الواو لم يبق الاحتياج الى الالف الذى يكتب بعد الواو فخذف أيضا (ومن ثمة) أى ومن أجل انه لا يوجد فى آخر الاسم واو ماقبلها مضموم غير هو (يقال فى جمع دلو أدل أصله أدلو قلبت الواو ياء)

أولا ثم يقلب الواو ياء لكسرة ماقبلها ثم أعل اعلال قاض ففي الاول يكون قلب الواو سببا لتبديل الضمة كسرة وفي الثاني يكون تبديل الضمة كسرة سببا لقلب الواو المتطرفة ياء فكلاهما مما نحن فيه ولا يجوز الاعلال بحذف الواو ابتداء لانه لم يبق حينئذ سبب لتبديل الضمة الثقيلة كسرة مع انه مقصود أيضا (بخلاف ضربوا) أي الحال في ضربوا على خلاف ماذكرنا في ضربتموا فانه لم يحذف الواو منه (لان باءه ليست بمنزلة الاسم) لانها جزء من الفعل فلا يكون له استقلال ما حتى يكون بمنزلة الاسم (و بخلاف ضربتموه) فان الواو لم تحذف منه أيضا مع ان الميم بمنزلة الاسم (لان الواو خرج من الطرف بسبب) اتصال (الضمير) وقد عرفت ان الحذف مشروط بوقوعه في الطرف فانتفى الشرط فلم يحذف يبقى الميم مضموما لاجلها (كما) لم يقلب الياء همزة مع كونه واقعا بعد ألف زائدة (في العظاية) لا نتفاء شرط القلب وهو وقوعها في الطرف بعد ألف زائدة بسبب اتصال التاء له والعظاية دويبة أكبر من الوزغة (وشدد نون ضربتن دون ضربن لان أصله) أي أصل ضربتن (ضربتمن) بالميم بدليل ثبوتها في التثنية نحو ضربتما (فادغم الميم في النون لقرب الميم من النون) لان الميم شفوية والنون من المخرج السابع من مخارج الفم وهو طرف اللسان ومما فوقه من الحنك والاوجه أن يقال زيدت النون مشددة ليكون بازاء الميم والواو في المذكر نحو ضربتموا وانما اختاروا النون لمشابهته بسبب الغنة للميم والواو معا مع كون الثلاثة من حروف الزيادة كذا قرره الرضي وصاحب النجاح (ومن ثمة) أي ومن أجل قرب الميم من النون (تبدل من النون في عمبر) بالميم (لان أصله عنبر) بالنون ولا يجوز

لوقوعها طرفا بعد ضمة ثم كسرت اللام لاجل الياء ثم أعل إعلال قاض ولو حذفت الواو ابتداء يبقى بضم اللام اذ لا وجه لزواله فيبقى أثر من ذلك الاستثقال المحسوس (بخلاف ضربوا) أي لم يحذف الواو منه (لان باءه) مع الواو (ليست بمنزلة الاسم) لان الباء لم يجعل شيأ من الافعال اسما كما جعله الميم (و بخلاف ضربتموه) أي لم يحذف واوه وان كان واوه بعد ميم (لان الواو قد خرج من) كونه في (الطرف بسبب اتصال (الضمير) به فلم يوجد شرط حذفه الذي هو وقوعه في الطرف فلم يحذف (كما) خرج الياء من الطرف بسبب اتصال التاء به (في العظاية) بفتح العين الغير المعجمة والظاء المعجمة ولذلك لم يجب قلبها همزة لانه كما يقال عظاءة بالقلب يقال عظاية بلا قلب مع انها وقعت بعد الالف الزائدة لانها من العظى وهو الشدة (وشدد نون ضربتن) أي جمع المؤنث المخاطبة (دون نون ضربن) أي جمع المؤنث الغائبة (لان أصله) أي أصل ضربتن (ضربتمن) بالميم حملا على تثنيته لانها ضربتما بالميم (فادغم الميم) بعد قلبه نونا (في النون لقرب الميم من النون) في المخرج لان الميم من الشفة والنون مما بين طرف اللسان وقريب الثنايا ولاشك انهما متقاربان (ومن ثمة) أي ومن أجل كون الميم قريبا من النون (يبدل الميم من النون في مثل عمبر) أي في كل نون وقعت ساكنة قبل الباء وعنبر يلفظ بالميم و يكتب بالنون تنبيها على ان أصلها بالنون وكتابتها بالميم في الكتاب لتصوير التلفظ (لان أصله عنبر) وانما أبدلوها ميما لانهم لو تركوها والحال ان الحرف الذي بعدها من حروف الشفة وهو الباء فان أظهرت النون أي تلفظ على حالها على ما هو مصطلح القراء استقبحت و يعرف بالوجدان وان أخفيت على ما هو مصطلحهم أيضا استثقلت كما يشهد به الوجدان أيضا وان أدغمت في الباء مع قلبها باء لتقاربهما في المخرج ذهب ما في النون من الغنة فوجب قلبها ميما ابقاء لغنتها مع عدم منافاة الميم للباء في المخرج (وقيل أصله) أي ضربتن بالتشديد (ضربتن) بتخفيف النون بلا ميم لان العلة التي في التثنية لزيادة الميم لم توجد ههنا والاصل عدم الحمل (فاريد أن يكون ماقبل النون ساكنا ليطرد بجميع نونات النساء) في سكون ماقبلها نحو ضربن لئلا يجتمع أربع حركات متواليات و يضربن وتضربن حملا على ضربن واضربن وليضربن ولا يضربن ولا تضربن للوقف والجزم (ولا يمكن اسكان تاء المخاطبة لاجتماع الساكنين) أي لئلا يلزم اجتماعهما أحدهما الباء والآخر التاء (ولا يمكن حذفها) أي التاء دفعا لاجتماع العلامتين (لانها علامة) الخطاب (والعلامة لا تحذف) الا اذا اجتمعتا لشئ واحد فتحذف احداهما للاستغناء عنها بالاخرى وههنا ليس للخطاب علامة أخرى حتى تحذف التاء فاضطروا الى زيادة حرف ولم تسكن الزيادة من حرف العلة أما الالف والياء فلضمة التاء وأما الواو فلكراهتهم اجتماع علامة جمع المذكر مع علامة جمع المؤنث

الابقاء على أصله لان الحرف التي بعدها وهو الباء شفوية فان أظهر استقبح لعدم توافقهما وان أخفي استثقل وان أدغم النون فيها بعد قلبها باء ذهب ما في النون من الغنة وهو غير جائز فوجب قلبها ميما لتوافقه النون في الغنة ولا ينافي الباء في المخرج فلا يستقبح (وقيل أصله ضربتن) بتخفيف النون (فاريد أن يكون ماقبل النون ساكنا ليطرد بجميع نونات النساء) في اسكان ماقبلها في الماضي والمضارع نحو ضربن و يضربن وتضربن (ولا يمكن اسكان تاء المخاطبة) التي قبل النون (لاجتماع الساكنين) لان ماقبل التاء ساكن أيضا (ولا يمكن حذفها) أي حذف التاء (لأنها علامة) للخطاب (والعلامة لا تحذف) ولا علامة غيرها حتى يجوز حذفها

(فادخل النون) الساكنة قبل النون الضمير ليكون ماقبلها ساكنا أيضا وعينت النون دون غيرها (لقرب النون) الداخلة من النون التى هى ضمير الجمع والتاء ليست بضمير كمافى المفرد بل علامة للخطاب فقط (ثم أدغم النون فى النون) فصار ضربتن (زيدت التاء فى) مثل (ضربت) أى نفس المتكلم وحده مذكرا كان أومؤنثا (لان تحته أنامضمر) يعنى يدل ضمير ضربت على مايدل عليه أنا وقدم مثله غيرمرة واذا كان تحته أنا ناسب أن يراد من حروفه (ولكن لايمكن الزيادة من حروف أنا للالتباس) لانه لوزيدت الالف التبس بتثنية الغائب نحوضربا وانزيدت النون التبس بجمع الغائبة نحوضربن (فاختيرت التاء لوجوده فى اخوانه) المراد باخوات ضربت أمثلة الخطاب لان المتكلم يصاحب المخاطب و يكالم معه فلايتصور أحدهما بدون الآخر فصاركانهما اخوان (وزيدت النون فى) مثل (ضربنا) أى فى نفس المتكلم مع الغير مثنى كان أومجموعا مذكرا كان أومؤنثا (لان تحته نحن مضمر) قدعرفت معنى الاضمار تحته فزيدت النون التى فى نحن أولا ثم زيدت الالف حتى لايلتبس بضربن فصار ضربنا (وقيل تحته انامضمر) فزيدت الالف والنون اللتان فى انامعا ولمافرغ من بيان امثلة الماضى مع مايتصل بهامن الضمائر ناسب أن يبين مطلق الضمائر فقال (فصل وتدخل المضمرات فى الماضى واخواته) المراد من اخوات الماضى ههنا كل مايمكن أن يستتر فيه الضمير من المستقبل والامر والنهى وسائر الصفات المشتقة * اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا لايصلح الا لمعين واحد فقط وهو المتكلم المعين وأنت لايصلح أيضا الا لمعين وحده فقط وهو المخاطب المعين وكذا ضمير الغائب نص فى ان المراد هو المذكور بعينه فى مثل جاءنى زيدواياه ضربت ولايحصل هذا التعيين للاسماء الظاهرة فى قسم من الاقسام الثلاثة فانه لوسمى المتكلم نفسه بعلمه لابلفظة أنا وقال مكان أناقائم زيد قائم ربما التبس عند السامع أهوالمتكلم أم زيد آخر بخلاف أناقائم وهوظاهر وكذالوسمى المتكلم المخاطب بعلمه لابلفظة أنت وقال مكان أنت قائم زيدقائم ربما يحصل الالتباس وكذالوكرر المذكور مكان ضمير الغائب وقيل مكان جاءنى زيد واياه ضربت جاءنى زيد وزيدا ضربت لم يعلم ان زيدا الثانى هو الاول بعينه أوزيد آخر وهذه الفائدة فى الضمائر المنفصلة وأما فى المتصلة فيحصل مع رفع الالتباس المذكور الاختصار فى اللفظ أيضا كذا حققه الفاضل الرضى (وهى) أى المضمرات (ترتقى الى ستين نوعا) أى ستين لفظا التسعين معنى كما ستطلع عليه (لانها) أى المضمرات (فى الاصل ثلاثة) الاول (مرفوع و) الثانى (منصوب و) الثالث (مجرور) لان المضمرات كما أشرنا قائمة مقام الظاهر لدفع الالتباس ان كان منفصلا وللاختصار ان كان متصلا

(فادخل النون لقرب النون) الزائدة (من النون) العلامة فى النونية وفى لفظ القرب اشارة الى ماذكرنا من القيدين (ثم أدغم) احدى النونين فى الاخرى للجنسية ووقع الادغام بان أدرج أولاها فى الثانية وقيل انمازيد حرف فى الجمع المؤنث ليكون بازاء الميم فى جمع المذكر واختير النون لمشابهتها الميم بسبب الغنة (وزيدت التاء) لضمير الشخص المتكلم الواحد مذكرا كان أومؤنثا (فى ضربت) بضم التاء (لان تحته) أى ضربت (انامضمر) وقدم نظيره فى الاعراب والقياس أن يزاد من حروف انا الا أنه (لايمكن الزيادة من حروف انا للالتباس) لانه لوزيدت الهمزة وهى حقيقة ألف تحركت التبس بتثنية الغائب ولوزيدت النون التبس بجمع المؤنث الغائب ولايمكن أيضا أن يزاد من حروف العلة أما الالف فلما مر وأما الواو فللزوم الالتباس بالجمع وأما الياء فلعدم تحمله علامة الفاعل أعنى الضم (فاختير التاء) للزيادة دون غيره من حروف الزيادة (لوجوده) أى التاء (فى أخواته) أى أخوات ضربت وهى ضربت وضربت وضربتما وضربتم وضربتن وأمازيادة التاء فى تلك الاخوات فحكم وضعى ولعل حكمتها انه لما كان المخاطب من يلقى اليه الكلام اختيرله حرف شديد ليتنبه عن سنة الغفلة وألقى سمعه الى مايلقى اليه وهو شهيد والحروف الشديدة هى * أجدك قطبت * ولايمكن زيادة الالف منها للالتباس بالتثنية وغير التاء ممابقى ليس من حروف الزيادة فتعين التاء (وزيدت النون فى ضربنا) لضمير الشخصين المتكلمين مذكرين كانا أومؤنثين ولضمير الاشخاص المتكلمة سواء كانت على صيغة الذكورة أوالانوثة (لان تحته نحن مضمر) وفيه نون فزيدت النون فى ضربنا ليوافق ماأضمر تحته (ثم زيدت الالف حتى لايلتبس بضربن) أى لجمع المؤنث واختص الالف للخفة (وقيل) انمازيدت النون (لان تحته انامضمر) وفيه نون ثم زيد الالف دفعا للالتباس واختص الالف لوجوده فى انا

﴿فصل وتدخل المضمرات﴾ المرفوعة والمنصوبة أى تتصل وانماعبر عن الاتصال بالدخول ليتناول المستكن من المتصل اذ المتبادر من الاتصال اللغوى (فى الماضى وأخواته) من الافعال وأما الصفات فيدخلها المرفوع والمنصوب كالافعال والمجرور أيضا ولايتصل بالحروف الا المنصوب والمجرور والاسماء الا المجرور (وهى) أى جميع المضمرات (ترتقى الى ستين نوعا) وانما انحصر فيها (لانها) أى المضمرات (فى الاصل ثلاثة) أحدها مضمر (مرفوع و) ثانيها مضمر (منصوب و) ثالثها مضمر (مجرور) وانما انحصرت فى الثلاثة لانها كناية عن المظهر وهو امامرفوع أومنصوب أومجرور

* والظاهر اما مرفوع أو منصوب أو مجرور فكذا ما يقوم مقامه من المضمرات (ثم يصير كل واحد منها) أى من هذه الثلاثة (اثنين نظرا الى اتصاله وانفصاله) يعنى ان كل واحد منها اما متصل أو منفصل لانه اما أن يستقل بنفسه أو لا يستقل ومعنى الاستقلال انه لا يحتاج فى التلفظ الى كلمة أخرى قبله فيكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر نحو أنت ومعنى عدم الاستقلال أنه يتصل بعامله الذى قبله فيكون كالتتمة لذلك العامل ولبعض حروفه ولا يمكن التلفظ بدونه نحو ضربت فالاول المنفصل والثانى المتصل كذا قيل (فاضرب) ذينك (الاثنين فى تلك (الثلاثة حتى يصير) الحاصل من الضرب (ستة) قوله (ثم أخرج) عطف على اضرب فيكون أمرا أيضا من باب الافعال (المجرور المتصل) من الستة (حتى لا يلزم تقديم المجرور على الجار) هذا هو الدليل المشهور

لكن فيه نظر اذ الانفصال لا يستلزم التقدم والدليل المطابق القياس على المظهر كما أشار اليه بعض المحققين بقوله المضمر المتصل جار مجرى المظهر فى استقلاله والتلفظ به وحده فيقع مرفوعا ومنصوبا نحو هو فعل واياك أكرمت كما يقع المظهر كذلك ولا يقع مجرورا البتة كما لا يقع المظهر المنفصل مجرورا اذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب واذا أخرجت المجرور المنفصل (فبقى لك) من الستة (خمسة) الاول (مرفوع متصل و) الثانى (مرفوع منفصل و) الثالث (منصوب متصل و) الرابع (منصوب منفصل و) الخامس (مجرور متصل ثم انظر الى) ضمير المرفوع المتصل وهو يحتمل ثمانية عشر نوعا) من أنواع ألفاظ الضمائر (فى العقل) لان المعانى التى عبر عنها بالضمير المرفوع المتصل ثمانية عشر فيعتبر العقل لكل معنى منها ضميرا على حدة بالاصالة (ستة) منها (فى الغيبة) لان الغائب اما مذكر أو مؤنث وعلى التقديرين اما مفرد أو مثنى أو مجموع (وستة) منها (فى الخطاب) لان المخاطب أيضا اما مذكر أو مؤنث وعلى التقديرين اما مفرد أو مثنى أو مجموع (وستة) منها (فى الحكاية) لان المتكلم أيضا اما مذكر أو مؤنث وعلى التقديرين اما مفرد أو مثنى أو مجموع فيصير المجموع ثمانية عشر معنى فاذا عبر عن كل معنى بضمير على حدة يكون ألفاظ الضمائر أيضا ثمانية عشر (و) لكن (اكتفى) فى ستة (من ثمانية عشر معنى بخمسة) من الالفاظ (فى الغيبة باشتراك التثنية) الاولى ان يقال باشتراك التثنيتين (لقلة استعمالها) يعنى يشترك تثنية الغائب والغائبة فى ضمير واحد وهو الالف لا غير اشتراكا لفظيا لقلة استعمال التثنية نحو ضربا وضربتا والتاء ليست بضمير بل حرف التأنيث فقط كذا قرره الفاضل الرضى فظهر بطلان ما قيل من ان المراد من الاشتراك ههنا الاشتراك

(ثم يصير كل واحد منها) أى من تلك الثلاثة (اثنين) متصلا أو منفصلا (نظرا الى اتصاله) فكذا الكناية عنه اما مرفوع أو منصوب أو مجرور أى اتصل كل واحد منها (وانفصاله) لانه ان استقل فى التلفظ فمنفصل والا فمتصل (فاضرب الاثنين) أى المتصل والمنفصل (فى الثلاثة) أى المرفوع والمنصوب والمجرور أى اجعل كل واحد من المتصل والمنفصل مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهذا أى جعل كل واحد من المضروب مثل المضروب فيه هو معنى الضرب فليكن على ذكر منك (حتى يصير) المجموع الحاصل من الضرب (ستة ثم أخرج) أنت من الستة (المجرور المنفصل حتى لا يلزم تقديم المجرور) أى جواز تقديمه (على الجار) فلا يقال زيد به بل يقال بزيد يعنى لما احتيج الى التقديم والتأخير فى الضمائر بحسب المقام وضعوا الضمير المنفصل لهذا اذ هو الصالح له دون المتصل ولما جاز تقديم المرفوع والمنصوب فى المظهر نحو زيد فعل وعمرا أكرمت وضعوا لهما المنفصل من الضمير جريا بالمضمر مجرى المظهر ولما لم يجز تقديم المجرور على الجار فى المظهر لانه كالجزء الاخير من الجار ولذلك لا يجوز الفصل بينهما فى السعة لم يضعوا له المنفصل اذ لو وضعوه له لزم جواز تقديمه على الجار على ما هو شأن المنفصل والغرض من وضعه جواز تقديم الجزء الاخير ضرورى البطلان (فبقى لك) من تلك الستة بعد اخراجك المجرور المنفصل منها (خمسة) أى خمسة أنواع أحدها (مرفوع متصل و) ثانيها (مرفوع منفصل و) ثالثها (منصوب متصل و) رابعها (منصوب منفصل و) خامسها (مجرور متصل ثم انظر الى المرفوع المتصل وهو يحتمل ثمانية عشر وجها) أى صورة ثمانية عشر معنى (فى العقل) بحسب اعتبار المراتب العرفية (ستة) منها (فى) حق (الغائب مع الغائبة) فى مفرد كل منهما وفى تثنية كل منهما وفى جمع كل منهما (وستة) منها (فى) حق (المخاطب مع المخاطبة) كذلك (وستة فى) حق (الحكاية) أى المتكلم والمتكلمة ثلاثة له وثلاثة لها فمجموع الستات ثمانية عشر (واكتفى بخمسة) من الوجوه الستة (فى الغائب والغائبة باشتراك التثنية) فيهما نحو ضربا وضربتا ولا اعتبار للتاء فى التثنية الغائبة لانها ثابتة قبل التثنية بل الضمير هو الالف فقط ولا دخل للتاء فى اختلاف الضمير بخلاف ضربت وضربت وضربت وأنت وأنت وأنتما وأنتم حيث عدت الثلاثة الاول ألفاظا متعددة باعتبار اختلاف الحركات وان كان الضمير فى الكل التاء فقط وكذا عدت الاربعة الاخيرة ألفاظا متعددة وان كان الضمير فى كلها أن فقط لان اقتران الامور الخارجية المتميزة من الحركات والتاء وغيرهما من هذه الالفاظ انما هو بعد وضع الضميرين أعنى التاء وأن فيكون لها دخل فى اختلاف الضمائر (لقلة استعمالها) أى التثنية فلم يبال بالالتباس فيما

المعنوى لااللفظى لعدم اشتراك لفظيهما لان الضمير تثنية المذكر الالف وحده نحوضربا وضمير تثنية المؤنث الالف مع التاء نحوضربتا
فافترق الحال فى اللفظ الان ضمير منفصلهما هما (وكذا) اكتفى فى ستة من المعانى بخمسة من الضمائر (فى الخطاب) باشتراك التثنية
لقلة استعمالها نحوضربتما (و) اكتفى (فى الحكاية بلفظين) من الضمائر فى ستة من المعانى أحدهما للفرد مذكرا كان أومؤنثا نحو
ضربت والآخر للمثنى والمجموع مذكرين كانا أومؤنثين نحوضربنا (لان المتكلم يرى فى أكثر الاحوال) فيعلم انه مذكر أومؤنث
(أو يعلم بصوته أنه مذكر أومؤنث) وان اشتبه فى بعض الصور و يعلم أيضا انه مثنى أومجموع فى أكثر الاحوال فلاحاجة الى كثرة الامثلة
لقلة الالتباس (فبقى لك) بعد اسقاط ستة ألفاظ من ثمانية عشر (اثناعشر نوعا) لثمانية عشر معنى (فاذا صار قسم واحد) حاصل
(من تلك القسمة) وهوالمرفوع
المتصل (اثناعشر) نوعا (فصير كل واحد) حاصل (منها) أى من تلك القسمة
وهو المرفوع المنفصل
والمنصوب المتصل والمنصوب
المنفصل والمجرور المتصل
(مثل ذلك) أى مثل ذلك
القسم الواحد وهوالمرفوع
المتصل أى يصير كل من
الانواع الاربعة الاخرى
اثناعشر أيضا بعين ماذكره
من قلة استعمال التثنية
وعدم الالتباس فى الحكاية
(فيحصل لك بضرب
الخمسة) وهى المرفوع
المتصل والمنفصل والمنصوب
المتصل والمنفصل والمجرور
المتصل (فى اثنى عشر)
خمسة فى الغيبة وخمسة فى
الخطاب ولفظين فى الحكاية
(ستون نوعا) لستين معنى
(اثنا عشر) من تلك
الستين (للمرفوع المتصل
نحوضرب الى ضربنا) أى
ضرب ضربا ضربوا
ضربت ضربنا ضربن
ضربت ضربتما ضربتم
ضربت ضربتما ضربتن ضربت ضربنا الصيغة المذكورة
أربعة عشر لكن الضمير فيها اثناعشر بسبب اشتراك التثنيتين كما عرفت (واثناعشر للمنفصل) المرفوع (نحوهوضرب الى نحن
ضربنا) أى هو ضرب هماضربا هم ضربوا هى ضربت هما ضربتا هن ضربن أنت ضربت أنتما ضربتما أنتم ضربتم أنت ضربت أنتما
ضربتما أنتن ضربتن أنا ضربت نحن ضربنا * اعلم ان أنا للمتكلم المفرد مذكرا كان أومؤنثا وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة
والالف يؤتى بها بعد النون فى الوقف لبيان فتح النون لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فيلتبس بان الحرفية لسكون النون وقال
الكوفيون ان الالف بعد النون من نفس الكلمة فأجاب عنه البصريون بأن سقوطه فى الوصل فى الاغلب مع فتح النون أوسكونه يدل
على زيادته وأما نحن للمتكلم مع الغير وهو كالمرفوع المتصل فى صلاحيته للمثنى والمجموع مذكرين كانا أومؤنثين والدليل عليه مامر فى

وتحريك

قل استعماله (وكذلك) اكتفى بخمسة (فى المخاطب والمخاطبة) باشتراك التثنية كذلك نحوضربتما
فيهما (واكتفى فى الحكاية بلفظين) أى بلفظ المفرد للمتكلم والمتكلمة وحدهما نحوضربت فيهما
و بلفظ الجمع لجماعة المتكلم والمتكلمة مع غيرهما ولاثنين منهما نحوضربنا فى جمعهما وتثنيتهما (لان)
الشخص (المتكلم يرى) أى يبصر (فى أكثر الاحوال) فيعلم حاله من الذكورة والانوثة (أو يعلم
بالصوت انه مذكر أومؤنث) واشتباه الاصوات فى غاية القلة فلااعتداد به فالغى اعتبار التذكير والتأنيث
لقلة الفائدة فيه وأما الغاء اعتبار التثنية والجمع فلعدم وجود شرطهما وهو اتفاق الاسمين والاسماء فى
اللفظ لانه اذا قيل فصل أنتما قلت أنت يازيد وأنت ياعمرو وكذا فى أنتم قلت أنت يازيد وأنت ياعمرو
وأنت ياخالد وأما اذا قلت نحن وأردت المثنى وقيل لك فصل قلت أنا وزيد أوأنا وأنت أوأنا وهو وكذا
اذا أردت المجموع فقيل فصل قلت عمرو وليس كل افراده أنا فلما لم يمكنهم اجراء تثنيته وجمعه على
ما أجرى عليه سائر المثنى والمجموع ارتجلوا للمثنى صيغة لكونه مقدما وشركوا معه الجمع فيها للامن
من اللبس بسبب القرائن (فبقى لك) بعد الاكتفاآت الثلاث وأسقط الستة من ثمانية عشر وجها
فى المرفوع المتصل (اثناعشر نوعا واذا صار قسم واحد) وهوالمرفوع المتصل (من تلك القسمة) أى
الاقسام الخمسة أومن تلك الاقسام الخمسة (اثنى عشر نوعا فيصير) أى فلاشك فى أنه يصير (كل واحد
منها) أى من الاقسام الاربعة الباقية من تلك القسمة وهى المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل
والمنفصل والمجرور المتصل (مثل ذلك) القسم الواحد أعنى المرفوع المتصل (فيحصل لك بضرب
الخمسة) الباقية من الستة الحاصلة من ضرب الاثنين فى الثلاثة (فى اثنى عشر) الباقية من ثمانية عشر
(ستون نوعا) الباقية من تسعين الحاصلة من ضرب ثمانية عشر فى خمسة فمنها (اثناعشر نوعا للمرفوع
المتصل نحوضرب الى ضربنا) كما مر فى أول الفصل وقدم أيضا علة سكون آخر مثل ضربنا وانما
قدم الضمير المرفوع على غيره لان المرفوع مقدم على غيره وقدم المنصوب على المجرور لان المنصوب
مفعول بلاواسطة والمجرور مفعول بواسطة وقدم متصلى المرفوع والمنصوب على منفصليهما لان
المتصل مقدم على المنفصل لكونه أخصر (و) منها (اثنا عشر نوعا للمرفوع المنفصل نحوهو
ضرب) تقول هوضرب هماضربا هم ضربوا هى ضربت هما ضربتا هن ضربن أنت ضربت
أنتماضربتما أنتم ضربتم أنت ضربت أنتماضربتما أنتن ضربتن أنا ضربت منتهيا (الى نحن ضربنا)

المتصل من ان المتكلم يرى فى أكثر الاحوال أو يعلم بصوته انه مذكر أو مؤنث وتحريك النون لالتقاء الساكنين وضمه اما لكونه ضميرا مرفوعا واما لدلالته على المجموع الذى حقه الواو واما أنت الى أنتن فالضمير عند البصريين ان واصله أنا وكان أنا عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدؤا بالمتكلم وكان القياس أن يبينوه بالتاء المضمومة نحو أنت الا أن المتكلم لما كان أصلا جعلوا ترك العلامة له علامة و بينوا المخاطبين بتاء حرفية بعدان ومذهب الفراء ان أنت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة ومذهب بعض الكوفيين وابن كيسان ان الضمير التاء المتصرفة كما كانت عند الاتصال لكنهم لما أرادوا انفصالها دعموها بان لتستقل لفظا (والاصل فى هو ان يقال) فى تثنيته (هوا) وفى جمعه (هووا) كما يقال ضربا ضربوا اعلم أن الواو فى هو والياء فى هى من أصل الكلمة لا للاشباع عند البصريين لان حرف الاشباع لايتحرك وأيضا لايثبت حرف الاشباع الا ضرورة وأما عند الكوفيين هما للاشباع والضمير الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما وأنت تعلم ان ماذكره البصريون من الدليلين حجة على الكوفيين وحذفهما فى التثنية والجمع لاينافى كونهما من أصل الكلمة فالقياس عند البصريين ان يقال فى التثنية والجمع هوا هووا (ولكن جعل الواو ميما فى الجمع لاتحاد مخرجهما) وهو الشفة (واجتماع الواوين) واو الضمير والواو الذى هو جزء الضمير واجتماعهما غير جائز لان الواو أثقل حروف العلة مع أن الاوّل مضموم فاجتماعهما فى غاية الثقل (فصار هموا ثم حذفت الواو لما مر) أى لعلة مذكورة (فى ضربتموا) وهو انه لايوجد اسم آخره واو ماقبلها مضموم وأسكنت الميم لان ضمها لاجل او فصار هم (وحملت التثنية عليه) فى جعل الواو ميما فصارت هما (وقيل) جعلت الواو فى التثنية ميما (حتى يقع الفتحة على الميم القوى) لا على الواو الضعيف هذا بيان لما فى الكتاب * وقال الفاضل الرضى وكان القياس فى المثنى والمجموع على مذهب البصريين هوما وهما وهوم وهين فخفف بحذف الواو والياء والكلام فى زيادة الميم وحذف الواو فى جمع المذكر وزيادة النونين فى جمع المؤنث على ماذكرنا فى المتصل سواء انتهى عبارته يعنى زيدت الميم فى التثنية لدفع التباس ألف التثنية بألف الاشباع وفى الجمع لدفع التباس واو الجمع بواو الاشباع وحذفت واو الجمع فى هموا لانه لايوجد اسم آخره واو ماقبلها مضموم وزيدت فى هن نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو فى المذكر فتبصر (وادخل الميم فى أنتما لما مر فى ضربتما) يعنى ان القياس أيضا فى تثنية أنت وجمعه أنتا وأنتوا لكن لما التبس ألف التثنية بألف الاشباع فى أنتا أدخل الميم فيه لدفع الالتباس كما فى ضربتما فصار أنتما وعلة تعيين الميم بالزيادة لدفع الالتباس قد مرت (وحمل الجمع عليه) فى زيادة الميم فصار أنتموا فحذفت الواو لما مر وأسكنت الميم فصار أنتم (ولايحذف واو هو) مع ان القياس الحذف لانه اسم آخره واو ماقبلها مضموم

وتحريك نون نحن انما هو للساكن وضمه إما لكونه ضميرا مرفوعا واما لدلالته على المجموع الذى حقه الواو (والاصل فى) اطراد أمثلة لفظة (هو أن يقال هو هوا هووا) على ماهو مذهب البصريين لان الواو فى هو والياء فى هى من أصل الكلمة عندهم وأما عند الكوفيين فللاشباع تقوية للاسم والضمير فى هو الهاء وحدها بدليل سقوطها فى الثنية والجمع والاول هو الاوجه لان حرف الاشباع لايتحرك وأيضا حرف الاشباع لايثبت فى آخر الكلمة الا للضرورة وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونهما ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كأنهما للاشباع على ماظن الكوفيون ولهذا اذا أردت عدم استقلالهما أسكنت الواو والياء نحو انه هو وبه هى (لكن جعل الواو ميما فى الجمع) وقوله (لاتحاد مخرجهما) وهو الشفة تعليل للقلب الخاص قدمه على تعليل مطلق القلب أعنى قوله (ولكراهية اجتماع الواوين فى الطرف) فان الواو أثقل حروف العلة فيكون اجتماعهما ثقيلا مع أن اجتماع المجانسين مطلقا ثقيل وخاصة فى الضمير لانه ضعيف بسبب ابهامه نظرا الى ظاهر قوله جعل الواو ميما والا فاللائق تأخيره (فصار) الجمع بعد الجعل المذكور (همو ثم حذفت الواو كما) أى كحذفها الذى (مر فى ضربتمو) فى أنه انما وقع لعدم وجود اسم آخره واو ماقبلها مضموم (وحملت التثنية عليه) أى على الجمع فى الجعل المذكور وان لم يكن علة الجعل موجودة فيها طردا أومشاكلة (وقيل) انما لم يبق الواو على حالها فى التثنية (حتى) لايقع الفتحة على الواو الضعيف وهى وان كانت خفيفة بالنسبة الى أختيها الا أنها فى نفسها حركة وهى ثقيلة وانما جعل ميما دون غيره لاتحاد مخرجهما مع أنه من حروف الزيادة وهو قوى فالاولى أن (يقع الفتحة على الميم القوى) المتحد المخرج بالواو (وأدخل الميم فى أنتما) اذ الاصل أن يقال أنت أنتا أنتوا أنت انتا أنتن بتخفيف النون (كما) أى كالادخال الذى (مر فى ضربتما) فى أنه انما وقع حتى لايلتبس ألفه بألف الاشباع فى الوقف (وحمل الجمع) للخطاب وهو أنتموا أنتمن (عليه) أى على أنتما فى ادخال الميم وان لم يوجد علة الادخال فيه و بقى العمل فيهما كما فى ضربتم وضربتن (ولايحذف واو هو) وان كان فى آخر الاسم واو قبلها ضمة

(لقلة حروفه من القدر الصالح) أى من المقدار الذى يحتاج اليه فى الكلمة وهو ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما (ويحذف) واوهو (اذا تعانق) أى اتصل (بشئ آخر) قبله سواء كان فعلا نحو ضربه أو اسما نحو غلامه أو حرفا نحو به (لحصول كثرة الحروف بالمعانقة مع وقوع الواو على الطرف وتبقى الهاء مضموما على حاله نحوله) بالاتفاق (اذا لم يكن ماقبلها مكسورا أو ياء ساكنة) الا ما حكى أبو على ان ناسا من بكر بن وائل يكسرونها فى الواحد والمثنى والجمعين نحو منه منهما منهم منهن اتباعا لحركة الميم وعدوا الحاجز غير حصين لسكونه (وتكسر الهاء) بعد حذف الواو منه (اذا كان ماقبلها مكسورا أو ياء ساكنة حتى لايلزم الخروج من الكسرة) أى التحقيقية فى الاوّل ومن التقديرية فى الثانى (الى الضمة) التحقيقية (فى) نحو عند (غلامه وفيه) هذا عند غير أهل الحجاز وأما هم فيبقون ضمتهما على أصلها كما يبقون فى غير هذين الصورتين ويقولون بهو واليهو وعليهو بالاشباع و بغيره وعليه قراءة من قرأ (ومن أوفى بما عاهد عليهُ الله وهو) أى حذف الواو من هو اذا تعانق بشئ (مطرد) عند جميع الالفاظ الا فى لام الابتداء والفاء نحو لهو وفهو وتسكين الهاء فيهما للتخفيف جائز كثيرا كما يجوز بعد الواو نحو وهو وان جاز ضمها فى هذه الثلاثة ولعل السر فى عدم حذف الواو فيهما انه لما أسكن الهاء حصل التخفيف فى الكلمة فلم يحتج الى حذف الواو تخفيفا (وتجعل ياء هى ألفا) أى عند التعانق والاتصال لانه لو حذف التبس بضمير المذكر وهو ظاهر ولو بقى على أصله التبس بالمذكر أيضا لان ضميره اذا ولى الكسر قلبت واوه ياء فى بعض اللغة نحو بهى فلاجرم تجعل ألفا لخفته ويفتح الهاء لاجله

(لقلة حروفه من القدر والصالح) أى من المقدار الذى يصلح أن يكون ذلك المقدار كلمة وهو ثلاثة أحرف حرف للابتداء به وحرف للوقف عليه وحرف للتوسط بينهما (وتحذف واو هو) جوازا (اذا تعانق) هو (بشئ آخر) أى اتصل بأوّله شئ آخر اتصال تعانق حتى يكون كجزء منه وعاملا فيه ويوجب كونه ضميرا متصلا من مضاف نحو غلامه أو حرف جر نحوله أو فعل نحو ضربه وانما قال اذا تعانق ولم يقل اذا اتصل لئلا يرد عليه نحو لهو البلاء ولهى الحيوان فان اللام فيهما ليست بمعانقة معهما على ما فسرنا التعانق (لحصول كثرة الحروف بالمعانقة مع وقوع الواو فى الطرف) وقبله ضمة ولذلك لاتحذف ياء هو وان تعانق بشئ آخر بل تقلب ألفا كما يجئ (و) حينئذ (يبقى الهاء مضموما على حاله) قبل حذف الواو ان لم يمنع منه مانع (نحوله) وجاءنى غلامه وضربه واعلم انهم لما أرادوا وضع المتصل الغائب فى الضمير المنصوب اختصروه بفرديه من المرفوع المنفصل الغائب على ماهو مقتضى وضع المتصل فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهى ثم اذا اتصل بشئ فلايخلوا من أن يكون ماقبل الهاء متحركا أو ساكنا فان كان ساكنا فالجمهور على حذف الواو سواء كان الساكن حرف لين كعليه أو غيره كمنه لان الهاء حرف خفى فكأنه التقى ساكنان وابن كثير يثبت الواو والياء المنقلبة منه نحو عليهى ومنهو فكأنه نظر الى وجود الهاء وان كان متحركا يثبت الواو والياء المقلوبة منه نحو بهى ولهو وضربه لان الواو فى حكم المعدوم بسبب اسكانه لان الحرف الذى أسكن كالميت فصار كأنه لم يوجد فى آخر الاسم واو ولا يردوا وضربتمو اذ هو ساكن من الاصل وأما عدم ثبوتهما فى الخط حينئذ فللحمل على ما سكن قبل الهاء فيه و بنو عقيل وكلاب يجوّزون حذف الواو والياء حال الاختيار مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه حملا له على الساكن فقوله ويحذف اذا تعانق الخ اما اشارة الى مذهب الجمهور فى الساكن والى لغة بنى عقيل وكلاب فى المتحرك أو المراد به الحذف من اللفظ فى الكل والواو الثابت فى المتحرك حينئذ يكون من اشباع الحركة لتحسين اللفظ بعد حذف الواو للعلة المذكورة وأما ارادة الحذف من الخط فيأباه سياق الكلام (ويكسر الهاء) بعد حذف الواو من هو (اذا كان ماقبله) أى الهاء (مكسورا أو ياء ساكنة حتى لايلزم الخروج من الكسرة) التحقيقية والتقديرية (الى الضمة) التحقيقية وهو ثقيل بالوجدان (نحو) عبد (غلامه) فيما كان ماقبله مكسورا (وفيه) فيما كان قبله ياء ساكنة وعليه ولديه واشباهها وأما ضم الهاء فى وما أنسانيه وعليهُ الله على قراءة عاصم فى رواية حفص فلعله على لغة أهل الحجاز فانهم يبقون ضمة الهاء على الاصل وان كان ماقبلها ياء أو كسرة نحو بهو ولديهو وأما حذف الواو فيهما فلعله على مذهب الجمهور أو نقول لعل ضم الهاء فيهما للحمل على نحو منه (ويجعل ياء هى ألفا) فيصير هاء مع أن الاصل على ما هو مذهب البصريين أن يقال هى هياهين ويجعل كسرة ماقبلها فتحة للالف اذا تعانق بشئ آخر نحو بها حتى لايلتبس المؤنث بالمذكر لان ضمير المذكر اذا ولى الياء أو الكسرة قلبت واوه ياء لان الهاء حرف خفى فهو اذا حاجز غير حصين وكان الواو الساكنة وليت الكسرة أو الياء فقلبت ياء وكسرت الهاء لاجل الياء بعدها فلو لم تقلب ياء هى ألفا لالتبس المؤنث بالمذكر فى مثل بهى وجعل فى غيره ألفا أيضا طردا للباب نحو لها واذا لم يكن ماقبل الهاء ياء أو كسرة فهو مضموم على ما

نحوبها (كما تجعل) الياء (فی) مثل (یاغلامی) ألفالخفته فیقال (یاغلاما و) تجعل (فی نحو یابادیة) ألفالخفته فیقال (یاباداة وتجعل یاء) هی میمافی التثنیة) یعنی القیاس ان یقال هیالکن أبدلت من الیاء میم (حتی لایقع الفتحة علی الیاء الضعیف مع ضعفها) أی مع ضعف الفتحة وضمت الهاء لاجل المیم فصارت همـا (وشدّد نون هن لمامر فی ضربتن) فیقال ههنا أصـل هن همن فأدغم المیم فی النون لقرب المیم من النون فصارهن ولما فرغ من الضمیر المرفوع متصلا أومنفصلا شرع فی المنصوب فبدأ بمتصله فقال (واثناعشر للمنصوب المتصـل) أی اثناعشر لفظا لثمانیة عشر معنی کمافی المرفوع وانما قدم المنصوب علی المجرور لان النصب علامة المفعول بلاواسطة والجر علامته بواسطة (نحوضربه الی ضربنا) أی ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربنی ضربنا فالصیغة المذکورة أربعة عشر والضمیر اثناعشر بسبب اشتراك التثنیتین کمامر فی المرفوع وقسّ علیه التثنیة نحو ضرباه ضرباهما ضرباهم الخ والجمع نحو ضربوه ضربوهما ضربوهم وقس علی الماضی المضارع نحو یضربه و یضرباه و یضربوه (ولایجوز فیه) أی فی المنصوب المتصل (اجتماع ضمیری الفاعل والمفعول فی) مثل (ضربتك) بفتح الکاف والتاء أو بکسرهما (وضربتنی) بضم التاء یعنی لایجوز أن یکون فاعل الفعل ومفعوله ضمیرین لشخص واحد (حتی لایصیر الشخص الواحد فاعلا ومفعولا فی حالة واحدة) وفی هـذا الدلیل نظر اذ یجوز ان یصیر الشخص الواحـد فاعلا ومفعولا فی حالة واحـدة لجواز أن یقال ضربت نفسـك وضربت نفسی والصواب ماذکره الفاضل الرضی وهو انه لایجـوز اجتماع ضمیری الفاعـل والمفعول لشیٔ واحـد فی غـیر أفعال القـلوب لان أصل الفاعـل أن یکون مؤثرا والمفعول متأثرا منه وأصل المؤثر ان یغایر المتأثر فان اتحدا معنی کره اتفاقهما لفظا فلهذا لایقول ضرب زیدزیدا وأنت ترید ضرب زید نفسه فلم یقولوا ضربتنی ولاضربتك وان تخالفا لفظا الضمیرین لاتحادهما معنی ولاتفاقهما فی کون کل واحد منهما ضمیرا متصلا فقصدوا مع اتحادهما معنی تغایرهما لفظا بقدر الامکان فقالوا ضرب زید نفسه وضربت نفسی وضربت نفسك لانه صار النفس باضافته الی الضمیر فیها کانه غیره لغلبة مغایرة المضاف للمضاف الیه (الافی أفعال القلوب) وهی سبعة بالاستقراء نحو علمت ورأیت ووجدت وظننت وحسبت وخلت وزعمت وانما سمیت بها لان الثلاثة الاول للیقـین والباقی للشك وکل منهما فعل القلب (نحو علمتك) بفتح التاء والـکاف (فاضلا وعلمتنی) بضم التاء (فاضلا) فجاز فیهما اجتماع ضمیری الفاعل والمفعول لشخص واحد (لان المفعول الاوّل) وحده وکذا الثانی وحده (لیس بمفعول فی الحقیقة) وان کان مفعولا فی الظاهر اذ المفعول فی الحقیقة مضمون الجملة لتعلق معـنی الفعل به فانك اذا قلت علمت زیدا فاضلا فمتعلق علمك لیس زیدا وحده ولافاضلا وحده بل هو زید من حیث انه فاضل وهـذا معنی قولهم وضع أفعال القلوب لمعرفة الشیٔ بصفته فلما لم یکن الضمیر الاول وحده ولاالثانی وحده مفعولا حقیقة جاز اتفاقهما فی کون کل واحد منهما ضمیرا متصلا فقوله الا فی أفعال القلوب استثناء متصل من قوله ولایجوز اجتماع ضمیری الفاعل والمفعول بحسب الظاهر لابحسب الحقیقة تدبر ومما حققناه من المفعول فی الحقیقة مضمون الجملة الخ ظهر بطلان ماذکره بعض الشارحین من أن تعلق أفعال القلوب فی الحقیقة بالمفعول الثانی لابالمفعول الاول فکأن الاول غیر موجود لانك اذا قلت ظننت زیدا قائما فالمظنون هو القیام لاذات زید

ما کان علیه نحوله ومنه وغلامه وضربه (کما یجعل الیاء) المتطرفة حقیقة أوحکما المکسور ماقبلهما ألفا للتخفیف (فی یاغـلامی) ویقال (یاغـلاما وفی یابادیة یاباداة) وغیر الاسلوب فی بادیة حیث ذکر لفظة نحو اشارة الی أن الیاء فیـه متطرفة حکما (ویجعل یاء هی میما فی التثنیة) أی فی تثنیة هی ویجعل کسرة الهاء ضمة اتباعا للمیم کمامر فی ضربتما یعنی لم یترك الیاء علی حالها (حتی لاتقع الفتحة علی الیاء الضعیف مع ضعفها) أی مع بقاء ضعف الیاء وعدم عروض القوّة لها بان أسکن ماقبلها کظبی وخصت المیم اتباعا لما ذکره (وشدّد نون هنّ) لان أصله همن (کمامرّ) من أن الأصل (فی ضربتن) ضربتمن (واثناعشر) نوعا من تلك الانواع الستین (للمنصوب المتصل نحو ضربه) تقول ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهنّ ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربنی منتهیا (الی ضربنا) الی آخرها علی الفتحة لانتفاء علة الاسکان لما ذکر فی ضربك (ولایجوز فیه) أی فی الضمیر المتصل (اجتماع ضمیری الفاعل والمفعول) أی ضمیرین متصلین متحدین فی المعنی (فی مثل ضربتك) بفتح التاء (و) فی مثل (ضربتنی) بضم التاء أی لایجوز أن یقال ضربتك وضربتنی (حتی لایصیر الشخص الواحد فاعلا ومفعولا) به (فی حالة واحدة) بل لو أرید ذلك یقال ضربت نفسك وضربت نفسی فان النفس باضافتها الی الضمیر صارت کأنها غیره لغلبة مغایرة المضاف للمضاف الیه بخلاف مثل ضربتك فان الضمیرین فیه متفقان معنی ومن حیث أن کل واحد منهما ضمیر متصل (الا) أی لـکن یجوز ذلك الاجتماع (فی أفعال القلوب نحو علمتك) بفتح التاء (فاضلا وعلمتنی) بضم التاء (فاضلا لان المفعول الاول لیس بمفعول فی الحقیقة) لان المفعول الذی تعلق به العلم فی الواقع هو المفعول الثانی فذکر

(ولهذا) أى ولاجل ان المفعول الاول وكذا الثانى ليس بمفعول فى الحقيقة (قيل فى تقدير) كل واحد من المثالين (علمت) بفتح التاء (فضلك) بجعل المفعولين مفعولا واحدا مضافا أحدهما الى الآخر (و) كذا فى (علمت فضلى) بضم التاء ومن المنصوب المتصل مايتصل بان وسائر الحروف النواصب نحو انه انهما انهم انها انهما انهن انك انكما انكم انك انكما انكن انى اننا (واثنا عشر) لفظا لثمانية عشر معنى (للمنصوب المنفصل نحو اياه ضرب الى ايانا ضربنا) أى اياه ضرب اياهما ضربا اياهم ضربوا اياها ضربت اياهما ضربتا اياهن ضربن اياك ضربت ايا كما ضربتما ايا كم ضربتم اياك ضربت ايا كما ضربتما ايا كن ضربتن اياى ضربت ايانا ضربنا * اعلم أنهم اختلفوا فى الضمير المنصوب المتصل فقال سيبويه ان الضمير هو ايا ومايتصل به بعده حرف يتبدل على حسب أحوال المرفوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب لكون ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين فى التاء التى بعد ان فى أنت وأنت وأنتما وأنتم وأنتن كامر * وقال الزجاج والسيرافى ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات فكان اياك

بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياى أسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس فى الاسماء الظاهرة ولا المضمرات مايختلف آخره كافا وهاء وياء * وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هى اللاحقة من الكاف والهاء والياء كما كانت عند الاتصال لكن لما أرادوا انفصالها دعموها بايا لتستقل لفظا كما قالوا فى أنت ان الضمير التاء المتصرفة ولفظ ان دعامة لها * قال الفاضل الرضى وما أرى هذا القول بعيدا من الصواب فى الموضعين هذا كله بكسر همزة ايا وقد تفتح وقد تبدل هاء مفتوحة ومكسورة نحو هياك و فى الضمير المنصوب المنفصل أقوال أخر غير ماذكرناه تركتها لئلا يطول الكلام ولما فرغ من المنصوب متصلا ومنفصلا شرع فى المجرور فقال (واثناعشر) لفظا لثمانية عشر معنى (للمجرور المتصل نحو ضاربه الى ضاربنا) أى ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما ضاربكم ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربى ضاربنا وقس عليه تثنية المضاف نحو ضارباه ضارباهما ضارباهم الى ضاربانا وجمعه نحو ضاربوه ضاربوهما ضاربوهم الى ضاربونا واعلم أن الضمير المجرور المتصل على ضربين ضرب بالاضافة كماذكره المصنف وضرب بالحروف الجارة نحو به بهما الى بنا وعليه وعليهما واليه واليهما (وفى) مثل (ضاربى) الاصل ضاربون فأضيف الى ياء المتكلم فسقط النون بالاضافة كما هو القاعدة فاجتمع الواو والياء فلذلك (جعل الواو ياء ثم أدغم) الياء فى الياء وكسر ماقبله لاجله فصار ضاربى بكسر الباء وفتحها (كما) جعل الواو ياء فى (مهدى) لتلك العلة (أصله مهدوى) بوزن مضروب ولما فرغ من بيان أبنية الضمائر وتعداد أمثلتها بأنواعها الخمسة التى ترتقى جملتها الى ستين نوعا شرع فيما يستتر منها وفى مواضع استتارها فقال

الاوّل انما هو ليترتب الثانى عليه فلم يؤد الجمع بينهما الى مكروه لانهما ليسا فى نفس الامر فاعلا ومفعولا (ولهذا) أى لاجل أن الاول ليس بمفعول فى الحقيقة (قيل فى تقديره) أى تقدير ماذكر من علمتك فاضلا (علمت فضلك و) من علمتنى فاضلا (علمت فضلى) فيظهر بهذا التقدير ان الاوّل ليس بمفعول حقيقة (واثناعشر) منها (للمنصوب المنفصل نحو اياه ضرب) تقول اياه ضرب اياهما ضربا اياهم ضربوا اياها ضربت اياهما ضربتا اياهنّ ضربن اياك ضربت ايا كما ضربتما ايا كم ضربتم اياك ضربت ايا كما ضربتما ايا كنّ ضربتن اياى ضربت منتهيا (الى ايانا ضربنا و) منها (اثناعشر نوعا للمجرور المتصل نحو ضاربه) تقول ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما ضاربكم ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربى منتهيا (الى ضاربنا) ولفظ المجرور كلفظ المنصوب المتصل وذلك بحمله عليه وانما حمل عليه لان المجرور مفعول أيضا لكن بواسطة وانما حمل على المتصل لان المجرور يجب أن يكون متصلا (وفى مثل ضاربى) أى فى الجمع المذكر السالم اذا أضيف الى ياء المتكلم (جعل الواو ياء) لان الواو والياء اذا اجتمعتا وكانت الاولى ساكنة قلبت الواو ياء لان مخرجى الواو والياء وان تباعدا لكنهما يجريان مجرى المثلين لما فيهما من المد وسعة المخرج فكرهوا اجتماعهما كما كرهوا اجتماع المثلين فقلبوا الواو ياء وأدغموها فى الياء وقيل انما قلبوا الواو ياء لانه لايخلو من أن يكون الواو هى الاخيرة أوهى الاولى فان كانت الاولى فانهم استثقلوا الخروج من واو لازمة الى ياء لازمة لانه أثقل من الخروج من ضم لازم الى كسر لازم وهذا الخروج مستثقل فكيف بالخروج الاوّل وان كانت الاخيرة فانهم استثقلوا الخروج من ياء لازمة الى واو لازمة لانه أثقل من الخروج من كسر لازم الى ضم لازم وهذا ثقيل فكيف بالاوّل وانما اشترط أن تكون الاولى ساكنة ليمكن الادغام وانما جعل الانقلاب الى الياء لانها أخف وقيل لان الادغام فى حروف الفم أقوى لكثرتها والواو من حروف الشفة وهى قليلة والادغام فيها ضعيف (ثم أدغم) الياء المنقلبة فى ياء المتكلم للجنسية ثم كسر ماقبل الياء لاجل الياء (كما) أى كالجعل والادغام الذين وقعا (فى مهدى أصله مهدوى) جعل الواو ياء ثم أدغم وكسر

ما

(والمرفوع المتصل يستتر فى خمسة مواضع) سيجىء علة استتار المرفوع المتصل فى هذه المواضع الخمسة وعلة عدم استتار المنصوب والمجرور أما عدم استتار المرفوع فلمنافاة الاستتار الانفصال ومما يجب أن يعلم أن الاصل فى الضمائر المرفوعة المتصلة الاستتار لانه أخصر ثم الابراز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه أخصر من الانفصال قوله (فى الغائب) مع ما عطف عليه بدل من قوله فى خمسة مواضع أى يستتر الضمير المرفوع المتصل فى الغائب المفرد دون مثناه وجمعه ماضيا كان أو مضارعا مثبتا كان أو منفيا (نحو) زيد (ضرب و يضرب وليضرب ولا يضرب) وكذا لم يضرب ولن يضرب (و) فى (الغائبة) المفردة ماضيا كان أو مضارعا (نحو) هند (ضربت وتضرب ولتضرب و) كذ (لا تضرب) ولم تضرب ولن تضرب (وفى المخاطب) المفرد (الذى فى غير الماضى) مستقبلا كان أو أمرا أو نهيا وانما قال فى غير الماضى لان المخاطب فى الماضى لا يستتر فيه الضمير بل يكون بارزا مفردا أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا (نحو) أنت (تضرب واضرب ولا تضرب) وكذا لم تضرب ولن تضرب (و ياء تضربين علامة الخطاب) فقط لا فاعل (وفاعله مستتر) استتارا

ماقبل الياء لما ذكر (والمرفوع المتصل يستتر فى خمسة مواضع) جوازا فى بعضها ووجوبا فى بعضها وقوله (فى الغائب) بدل من قوله فى خمسة لاغير وكذا المعطوفات أى يستتر الضمير المتصل جوازا فى الغائب المفرد من الماضى (نحو) زيد (ضرب) وفى المضارع نحو زيد (يضرب و) فى الأمر نحو زيد (ليضرب و) فى النهى نحو زيد (لا يضرب و) يستتر جوازا أيضا (فى الغائبة) المفردة ماضيا (نحو) هند (ضربت و) مضارعا نحو هند (تضرب و) أمرا نحو هند (لتضرب و) نهيا نحو هند (لا تضرب و) يستتر وجوبا (فى المخاطب) المفرد (الذى فى غير الماضى) مضارعا (نحو) أنت (تضرب و) نهيا نحو أنت (لا تضرب) وانما قيد بقوله فى غير الماضى لانه لا يستتر فى خطاب الماضى مطلقا كما يجىء وأما فى المخاطبة المفردة من غير الماضى ففيها خلاف فعند بعضهم يستتر فيها واليه الاشارة بقوله (وياء تضربين علامة الخطاب وفاعله مستتر فيه عند) أبى الحسن (الاخفش) اجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا فى عدم ابراز ضميرها أو استنكارا لكون ضمير المفرد أعنى الياء أثقل من ضمير المثنى أعنى الالف مع أن القياس يقتضى أن يكون أخف و يرد على قول الاخفش اجتماع علامتى الخطاب اللهم الا أن يقال ان التاء تجردت للتأنيث كاللام فى يا ألله فانها مجردة للتعويض (وعند العامة) أى الجمهور (هى) أى ياء تضربين (ضمير بارز للفاعل) ولا مستتر فيه (كواو يضربون) فانه ضمير بارز ولا مستتر فيه وعلامة التأنيث والخطاب فيه عندهم هو التاء (وعين الياء) للفاعل (فى تضربين للتأنيث) عندهم مع أن القياس أن يعين التاء له الا ان علامة الخطاب فى أوله أعنى التاء منعت من زيادة تاء أخرى (لمجيئه فى هذى أمة الله للتأنيث) سواء كانت صيغة موضعة للتأنيث أو كانت الياء بدلا عن الهاء فى هذه (ولم يزد فى تضربين) للفاعل بدل الياء (من حروف أنت) بكسر التاء مع أن القياس أن يزاد من حروفه لانه المضمر تحته (للالتباس بالتثنية فى زيادة الالف) منها (واجتماع النونين) بغير فاصل (فى زيادة النون) منها (وتكرار التاءين فى زيادة التاء) منها (وابراز الياء) فى تضربين ولم يستتر (للفرق بينه) أى تضربين (و بين جمعه) وهو تضربن اذ لو استتر الياء وقيل تضربن فى المفردة المخاطبة التبس بتضربن جمعا للمخاطبة (ولم يفرق) بينه و بين جمعه (بحركة ماقبل النون) فى تضربين على تقدير الاستتار وسكونه فى الجمع (حتى لا يلتبس) نونه

لازما (عند الاخفش) اما لاجراء مفردات المضارع مجرى واحد فى عدم ابراز ضميرها واما لئلا يلزم أن يكون ضمير المفرد أثقل من ضمير المثنى مع أن القياس يقتضى أن يكون أخف (وعند العامة) أى جمهور أهل العربية (هى) أى ياء تضربين (ضمير بارز) وفاعل (للفعل كواو يضربون) فالتاء علامة الخطاب عندهم وأما عند الاخفش فيجوز أن يكون علامة التأنيث فقط فلا يلزم اجتماع علامتى الخطاب عنده واعلم ان ما نقله المصنف عن الاخفش غير مطابق لمذهبه اذ الياء فى تضربين عنده علامة التأنيث لا علامة الخطاب اذ علامة الخطاب التاء قال الفاضل الرضى قال الاخفش ان الياء فى تضربين ليس بضمير بل حرف تأنيث كما قيل فى هذى (وعين الياء فى تضربين) عند العامة للفاعل (لمجيئه فى هذى) أى لمجىء الياء فى هذى (أمة الله للتأنيث) أى علامة له فقط فلما احتيج الى ابراز ضمير المؤنث ناسب ابراز ما كان علامة للتأنيث فى الاصل واعترض عليه بان الياء يجوز أن يكون بدلا من الهاء فى هذى فلا يكون حينئذ للتأنيث ورد بأنه لا يضر كونه للتأنيث أن يكون بدلا من الهاء اذ يكفى مجرد كونه علامة التأنيث أصيلا كان أو مبدلا وأقول فى هذا الجواب نظر اذ الياء على تقدير كونه مبدلا من هاء هذه لا يدل على التأنيث بل الدال عليه حينئذ هذى بصيغته كهذه فافهم (ولم يزد فى تضربين من حروف أنت) بكسر التاء مع أن المناسب ان يزاد منه لدلالته على المخاطبة (للالتباس) فى زيادة الالف (بالتثنية واجتماع النونين فى) زيادة (النون وتكرار التاءين فى) زيادة (التاء وأبراز الياء) فى تضربين ولم يستغرق للفرق (بينه وبين جمعه) وهو تضربن (ولم يفرق) بينهما (بحركة ماقبل النون) فى تضربين على تقدير استتار الياء وسكونه فى الجمع (حتى لا يلتبس) أى تضربين

(بالنون الثقيلة) حق العبارة أن يقال بالمخاطبة المؤكدة بالنون الثقيلة لكنه تسامح بناء على ظهور المراد (فى الصورة) اى فى صورة الكتابة لا فى التلفظ لان النون الثقيلة التى تدخل المخاطب مشددة ونون المخاطبة مخففة قوله (ولا بحذف النون) عطف على قوله بحركة ماقبل النون ولفظة لا زائدة لتأكيد النفى أى لم يفرق بينه و بين جمعه على تقدير استتار الياء بحذف النون من المفرد حتى لا يلتبس المخاطبة (بالمذكر) المخاطب فانك اذا قلت تضرب لم يعلم أنه مخاطب مفرد أو مخاطبة مفردة وأيضا يلتبس بالغائبة المفردة لكنه صرح بالمذكر للمناسبة الخطابية بينهما الا لنفى ماعداه مع أن المقصود يتم به (وفى المضارع المتكلم) سواء كان وحده أو مع غيره (نحو) أنا (أضرب و) نحن (نضرب) وكذا لم أضرب ولن أضرب ولا أضرب ولم أضرب ولن تضرب ولا نضرب (وفى الصفة) المراد بالصفة ههنا مايكون اسما مشتقا وهو أربعة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل وانما سميت صفة لدلالتها على اتصاف الذات بالمصدر فان معنى قولك ضارب مثلا ذات متصف بالضرب

يعنى يستتر الضمير فى الصفة مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا كان أو مؤنثا (نحو) زيد (ضارب و) زيدان (ضاربان و) زيدون (ضاربون) وهند ضاربة وهندان ضاربتان وهندات ضاربات وقس عليه سائر الصفات قال بعض المحققين وانما استتر فى الصفات لانها غير عريقة فى اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له لمشابهتها الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وقال بعضهم انما استتر فى الصفات لان الالف والواو فى التثنية والجمع ليسا بضمير كما يجىء فلو برز الالف فى التثنية والواو فى الجمع يلزم اجتماع الالفين والواوين فاستتر الالف فى المثنى والواو فى الجمع المذكرين وكذا استتر النون فى ضاربات ومضروبات تبعا للمذكر اذ هو الاصل فاذا استتر فى المثنى والجمع كان الاستتار فى المفرد أجدر وأولى فيلزم الاستتار فى الكل فلا ترى ضميرا بارزا فى الصفات وهو المطلوب ومما يجب أن يعلم أن الصفات كالجوامد الخالية عن الضمير من حيث انها لا تتغير عند تبديل ضمائرها غيبة وخطابا وتكلما فالمستتر فيه جاز أن يكون غائبا ومخاطبا ومتكلما فيجوز أن يقال زيد ضارب وأنت ضارب وأنا ضارب وكذا فى التثنية والجمع فان قلت لم لم يذكر المصنف الظروف والجار والمجرور وأسماء الأفعال مع أن الضمير المرفوع المتصل يستتر فيها قلت انما لم يذكرها لان نظره مقصور على المشتقات كما أشرنا اليه فى صدر الكتاب وهذه الثلاثة ليست منها (واستتر فى المرفوع) أى وقع الاستتار فى الضمير المرفوع (دون) الضمير (المنصوب والمجرور لانه بمنزلة جزء الفعل) يعنى لا يستتر من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة فى الكلام فانهما مفعولان والمرفوع فاعل والفاعل كالجزء من الفعل كما مر فيكون أشد اتصالا وامتزاجا فاستتر هو دونهما ❊ ولما فرغ من تعداد مواضع استتار المرفوع المتصل شرع فى بيان علة استتاره فى تلك المواضع فقال

الذى هو الاعراب (بالنون الثقيلة) أو هو بالمذكر المؤكد بالنون الثقيلة (فى الصورة) وان لم يلتبس حقيقة اذ أحد النونين مخفف والآخر مشدد أو احدى الكلمتين ملتبسة بالنون المخففة والاخرى بالثقيلة (ولا) يفرق أيضا (بحذف النون) من تضربين (حتى لا يلتبس بالمذكر) المخاطب خصه بالذكر وان كان الالتباس بالمؤنث الغائبة حاصلا لمناسبة المؤنث المخاطبة و بالمذكر المخاطب فى الخطاب ومناسبتها بالمؤنث الغائبة فى التأنيث وان كانت حاصلة الا أن البحث لما كان فى الخطاب اعتبر الالتباس بالمذكر والمخاطبة (و) يستتر الضمير المتصل وجوبا (فى المضارع المتكلم) مطلقا (نحو) أنا (أضرب) فى المتكلم وحده (و) نحن (نضرب) فى المتكلم مع غيره (و) يستتر جوازا (فى الصفة) مطلقا (نحو) أنا أو أنت أو هو (ضارب) أو نحن أو أنتما أو هما (ضاربان) أو نحن أو أنتم أو هم (ضاربون الى آخره) أى أنا أو أنت أو هى ضاربة ونحن أو أنتما أو هما ضاربتان ونحن أو أنتن أو هن ضاربات (واستتر) أى وقع الاستتار (فى) الضمير (المرفوع دون المنصوب والمجرور لانه) أى المرفوع (بمنزلة جزء الفعل) لانه فاعل فجوزوا فى باب الضمائر المتصلة التى وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل كما مر فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف من آخر الكلمة المشتهرة بشئ و يكون فيما أبقى دليل على ما ألقى كما فى الترخيم وليس المراد أن الدال على الفاعل هو الفعل والا لزم أن يكون نحو ضرب فعلا واسما لانه حينئذ كما دل على حدث مقترن بالزمان كذلك دل على ذات الفاعل غير مقترن بالزمان فاشتمل على حقيقة الفعل والاسم وهما متضادان بل المراد أن الدال على الفاعل هو ذلك الضمير الا أنه استتر ولم يتلفظ به اكتفاء عنه فى اللفظ بلفظ الفعل وليس المراد أيضا من قولهم ان الفاعل فى زيد ضرب هو هو أن المقدر ذلك المصرح به لانه لابد أن يكون ضمير المفرد أقل من ضمير المثنى مع أن لفظة هو أكثر من ألف الضمير فى ضربا وأيضا لو كان المنوى هو هو المصرح به لزم أن لا يجوز الفصل بين الفعل و بينه مع أن ذلك جائز نحو ماضرب الا هو وانما قالوا ذلك تجوزا منهم لضيق العبارة عليهم فى ذلك لانه لم يوضع للضمير المستتر لفظ فعبر عنه بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل المقدر

واستتر

(واستتر في الغائب والغائبة) أي استتر المرفوع في الغائب المفرد ماضيا كان أو مضارعا نحو ضرب ويضرب والغائبة المفردة ماضيا كان أو مضارعا نحو ضربت وتضرب (دون التثنية والجمع) منهما (لان الاستتار خفيف) لانه تقدير محض من غير تلفظ الشئ وقد عرفت ان المفرد سابق على المثنى والمجموع (واعطاء الخفيف للمفرد السابق أولى) من عكسه هذا اجمال لا يسمن من جوع وان أردت كلاما مشبعا فاستمع لما نتلو عليك وانما استتر في المرفوع الغائب المفرد والغائبة المفردة في الماضي والمضارع دون تثنيتهما وجمعهما لان الغائب لما كان مفسرا بغائب مظهر متقدم أرادوا أن يكون ضمائر الغيب أخصر فابتدؤا بالغائب والغائبة المفردين بغاية التخفيف وهي التقدير من غير أن يتلفظ بشئ منه ثم جعلوا لمثناهما ولمجموعهما ضمائر بارزة لئلا يلتبس بالمفردين واقتصروا المثنى مذكرا أو مؤنثا على الالف الذي هو علامة التثنية في كل مثنى والجمع المذكر على الواو والجمع المؤنث على نون واحدة في مقابلة الواو الواحدة وقول النحاة الفاعل في نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهي تدريس وتفهيم لضيق العبارة عليهم لانه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لا ان المقدر هو ذلك المصرح به (دون المتكلم) سواء كان وحده أو مع غيره نحو ضربت وضربنا هكذا وجدنا عبارة الكتاب من غير عاطف والحق أن يعطف على قوله دون التثنية فيقال ودون المتكلم ولا يمكن ابداله من دون الاول اذ هو مقصود أيضا والمبدل منه لا يكون مقصودا وقد يتكلف بأن يقال ههنا محذوف فتقدير الكلام واستتر المرفوع في الغائب دون المتكلم لكنه حذف بقرينة سبقه في الكلام أو يقال حرف العاطف محذوف تخفيفا لدلالة الكلام عليه كما يحذف في نحو قولك اشتريت ما بين الموضع الفلاني الى دار زيد الى دار عمرو والى دار بكر أي والى دار عمرو والى دار بكر (والمخاطب) المفرد نحو ضربت (الذين في الماضي لان الاستتار قرينة) للفاعل (ضعيفة) أي خفية لانه تقدير من غير أن يتلفظ بشئ (والابراز قرينة قوية) أي ظاهرة ملفوظة (فاعطاء الابراز القوي للمتكلم القوي والمخاطب أولى) من اعطاء الاستتار الضعيف لهما ولما توجه أن يقال هذا الدليل منقوض بمخاطب المستقبل ومتكلمه لجريانه فيهما مع أنه لا يبرز الضمير فيهما أجاب عنه بقوله (واستتر في مخاطب المستقبل) نحو تضرب (ومتكلمه) وحده أو مع غيره نحو اضرب ونضرب (للفرق) أي بين ما كان في المضارع من المتكلم والمخاطب وهذا الكلام في غاية الضعف اذ لا حاجة للفرق بينهما بالاستتار وعدمه اذ حرف المضارعة يدفع اللبس وهو ظاهر والوجه الصحيح ما حققه الرضي حيث قال واستتر في تفعل مخاطبا اجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها واستتر في أفعل ونفعل لاشعار حرف المضارعة بالفاعل فافعل مشعر بأن فاعله أنا بسبب اشعار همزته بهمزة أنا ونفعل مشعر بأن فاعله نحن بسبب اشعار نونه بنون نحن وقد أشار المصنف اليه نقلا بعيدا بقوله والهمزة في مثل اضرب والنون في مثل نضرب (وقيل يستتر في هذه المواضع) أي المواضع الخمسة

(واستتر في الغائب) المفرد (والغائبة) المفردة (دون التثنية والجمع) منهما لانه لو استتر فيهما أيضا أو لم يستتر في المفردين أيضا يلزم الالتباس ويفهم هذا من بيان رجحان الاستتار في الغائب والغائبة واختص الاستتار بالمفرد (لان الاستتار خفيف) وذلك ظاهر (فاعطاء الخفيف للمفرد السابق) لكثرة الاستعمال (أولى دون المتكلم) وحده أو مع غيره (و) دون (المخاطب اللذين في الماضي لان الاستتار) حالة (قرينة) أي مقرونة بالفاعل ودالة على وجوده فان أحد المقارنين يلزمه الدلالة على وجود الآخر ولذلك سمي الدلالة قرينة وهي من عداد الاسماء ولذلك دخلتها التاء لكنها (ضعيفة والابراز قرينة) دالة عليه (قوية) لان الاصل كون الفاعل ظاهرا والبارز انما هو نائب عنه ودال على وجود الفاعل دلالة قوية لانه قريب من الظاهر من حيث كونه ملفوظا والمستتر نائب عن البارز ودال على الفاعل دلالة ضعيفة اذ لا يشارك الظاهر بوجه (فاعطاء الابراز القوي للمتكلم القوي) لكونه مبدأ الكلام (والمخاطب القوي) لكونه منتهى الكلام (أولى) من اعطائه الغائب الضعيف الذي لا دخل له في تحصيل الكلام قوله في الغائب حاصل المعنيين الافراد والغيبة وقوله دون التثنية والجمع ناظر الى الاول وقوله دون المتكلم والمخاطب ناظر الى الثاني وبدل من دون التثنية والجمع وقيل انما استتر في الغائب والغائبة دون المتكلم والمخاطب اللذين في الماضي لانه لما كان مفسرهما لفظا متقدما في الاصل دون المتكلم والمخاطب أريد أن يكون ضمير الغائب أخصر من ضميرهما بما حذف في اللفظ من المفرد اذ لا أخف من المحذوف (واستتر في مخاطب المستقبل) المفرد المذكر (ومتكلمه) مطلقا وانما ذكر الاستتار فيهما وان كان حكمهما مفهوما مما سبق من القيد بيانا لعلته وهي قوله (للفرق) بينهما أي في الماضي وبينهما أي في المستقبل ولم يعكس لان الماضي أصل والابراز قوي فأخذه ولما ذكر عدم الاستتار في المخاطبة فيما سبق وبين سببه هناك لم يتعرض له هنا ولما ذكر ان وقوع الاستتار في بعضهما هو عريق أي أصل في اقتضاء الفاعل أعني الفعل وبين أن سبب الاستتار فيه ضعيف علم بالطريق الاولى انه يقع الاستتار في الصفة التي هي أضعف من الفعل وانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له انما هو لمشابهتها الفعل فلم يحتج الى بيان سبب الاستتار فيها فلذلك لم يذكره (وقيل يستتر في هذه المواضع)

المذكورة (دون غيرها) من المواضع (لوجود الدليل) للاستتار فيها دون غيرها (وهو عدم الابراز) بعد ان لم يكن مظهرا يعني ان الفعل لابد له من فاعل وهو اما مظهر أو مضمر بارز أو مضمر مستتر فحيث لم يوجد الاول والثاني وجب الحكم بالاستتار لئلا يبقى الفعل بلا فاعل وهذا القدر كاف في الاستدلال في الكل لكنه أراد التفصيل (و) قال (في مثل ضرب) أي الدليل عدم الابراز في مثل ضرب (والتاء في مثل ضربت والياء في مثل يضرب والتاء في مثل تضرب) وأنت تعلم ان التاء في ضربت وفي تضرب والياء في يضرب لايدلان على الاستتار (والهمزة في مثل أضرب والنون في مثل نضرب) أي الهمزة بالهمزة والنون بالنون كما مر (وهي) أي التاء والياء والهمزة والنون (حروف) مضارعة (ليست باسماء) وضمائر اذ لو كانت ضمائر لكانت فاعلة فلا يمكن الاستتار لاجتماع الفاعلين وحينئذ قوله (والصفة في مثل ضارب ضاربان ضاربون) مرفوع عطفا على عدم الابراز

أي دليل الاستتار عدم الابراز والصفة وأنت تعلم ان هذا الكلام لامعنى له يعتد به وقد وقع في بعض النسخ وفي الصفة وهو سهو (ولا يجوز أن يكون تاء ضربت) بسكون التاء ضميرا (كتاء ضربت) بالحركات الثلاث أي كما يكون تاء ضربت ضميرا (لوجود عدم حذفها بالفاعلة الظاهرة نحو ضربت هند) يعني لو كان ضميرا لكان فاعلا فلو لم يحذف مع الفاعل الظاهر يلزم اجتماع الفاعلين وهو غير جائز فهو غير ضمير وهذا ما وعده في صدر الفصل بقوله وهذه التاء ليست بضمير كما يجيء (ولا يجوز ان يكون ألف ضاربان ضميرا) وكذا الواو في ضاربون وكذا الالف والواو في اسم المفعول والصفة المشبهة نحو مضروبان ومضروبون وحسنان وحسنون وبالجملة لايجوز أن يكون الالف والواو في تثنية الصفات وجمعها ضميرا (الا أنه يتغير في حال النصب والجر) أي يقلبان ياء نحو لقيت ضاربين (والضمير) الذي هو الفاعل (لايتغير) بالعوامل الداخلة على عامله (كالف يضربان) فانه لايتغير هو بالحروف الناصبة والجازمة نحو لن يضربا ولم يضربا وأيضا ان الالف والواو في مثنيات الاسماء الجامدة وجموعها كالزيدان والزيدون حروف بلاريب زيدت للمثنى والمجموع فجعلت مثنيات الصفات ومجموعها على نهج مثنيات الجامدة ومجموعها لان الصفات فروع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف والواو فيها علامتى المثنى والجمع فقط لاضميرا لهما (والاستتار واجب) اعلم أن استتار الضمير بمعنى عدم الابراز عند اتصاله واجب في جميع المواضع الخمسة المذكورة وأما استتار الفاعل المضمر بمعنى انه لايجوز اظهار الفاعل ولا ابرازه بل يكون مستترا أبدا ففي أربعة أفعال (في مثل افعل) أي في أمر المخاطب (وتفعل) اى في المخاطب المفرد ولعل النهي يندرج فيه والا لم ينحصر وجوب الاستتار في الاربعة المذكورة (وأفعل ونفعل) أي في المتكلم وحده ومع غيره (لدلالة الصيغة) في الاربعة كلها

الخمسة (دون غيرها لوجود الدليل فيها) دون غيرها (وهو) أي ذلك الدليل (عدم الابراز في مثل) زيد (ضرب) أي عدم ظهور الفاعل اذ لابد أن يكون للفعل من فاعل ظاهر وان لم يكن فضمير بارز فان لم يكن فضمير مستتر فلما لم يكن الفاعل في مثل ضرب في زيد ضرب ظاهرا ولا بارزا علم أن فاعله مستتر فلما كان عدم الابراز دليلا ضروريا أسند الحكم الى دليل آخر فيما وجد فيه دليل آخر وان كان عدم الابراز شاملا للكل فقال (والتاء في مثل) هند (ضربت) فانها تدل على أن فاعله مفرد مؤنث غائبة (والياء في) مثل زيد (يضرب) فانها تدل على أن فاعله مفرد مذكر غائب مع عدم علامة التثنية والجمع (و) عينت التاء (في مثل) هند أو أنت (تضرب) غائبة ومخاطبة فانها تدل على أن الفاعل مفرد مؤنث غائبة أو مفرد مذكر مخاطب بحسب القرائن مع عدم علامة التثنية والجمعين نحو يضربون ويضربن (والهمزة في مثل) أنا (أضرب) فانها تدل على أن الفاعل متكلم وحده (والنون في مثل) نحو (نضرب) فانها تدل على ان الفاعل متكلم مع غيره (وهذه) أي حروف المضارعة (الحروف ليست باسماء) فلا تكون فواعل للافعال المذكورة وانما ذكر هذا وان لم يذهب أحد الى أنها أسماء لانه لما ذكر أن التاء في ضربت بحركات التاء والنون في ضربن والالف في ضربا والواو في ضربوا والياء في تضربين أسماء وكان مظنة أن يتوهم متوهم أن هذه الحروف أيضا أسماء رفع ذلك التوهم (والصفة) نفسها (في مثل) زيد (ضارب و) زيدان (ضاربان و) زيدون (ضاربون) يعني ان في لفظها ما يدل على من هي له فان ضارب للمفرد المذكر وضاربان للمثنى المذكر وضاربون للجمع المذكر وكذا ضاربة وضاربتان وضاربات (ولا يجوز أن يكون تاء ضربت) بسكون التاء (ضميرا كتاء ضربت) بحركات التاء (لوجود عدم حذفها بالفاعل الظاهر نحو ضربت هند) ولو كانت التاء فاعلة لزم حذفها عند وجود الفاعلة الظاهرة اذ لا يجوز أن يكون لفعل واحد فاعلان من غير عطف أو بدل (ولا يجوز أن يكون ألف ضاربان) وواو ضاربون (ضميرا لانه يتغير في حالة النصب) نحو رأيت ضاربين وضاربين (و) في حالة (الجر) أيضا نحو مررت بضاربين وضاربين (والضمير لا يتغير) بتغير العوامل (كالف يضربان وواو يضربون) تقول زيدان يضربان زيدون يضربون في الرفع ولن يضربا ولن يضربوا في النصب ولم يضربا ولم يضربوا في الجزم (والاستتار واجب في افعل) مثل اضرب أمرا للمخاطب (و) في مثل (تفعل) مخاطبا (و) في مثل (افعل) متكلما وحده (و) في مثل (نفعل) متكلما مع غيره (لدلالة الصيغة) أي صيغة الفعل في

كل

(على الاستتار) بسبب دلالة الحروف فى الثلاثة الاخيرة كما عرفت واشتقاق الامر من المخاطب (وقبح) بالواو والاولى بالفاء يعنى لما كان استتار الضمير واجبا فى هذه الاربعة قبح أن تسند الى الفاعل الظاهر و يقال (افعل زيد و تفعل زيد وافعل زيد ونفعل زيدون) وأما ماعدا هذه الاربعة فيجوز أن يسند الى فاعل ظاهر أيضا فلا يقبح أن يقال ضرب زيد وضربت هند ومررت برجل ضارب غلامه
﴿ فصل فى المستقبل ﴾ الاستقبال فى اللغة ضد الاستدبار وهو التوجه فالمستقبل فى اللغة مايتوجه اليه فالقبلة فى قولنا زيد يستقبل القبلة هو المستقبل لانه يتوجه اليه والمستقبل من الزمان هو الآتى منه لانه يتوجه اليه و يتوقع مجيئه وفى الاصطلاح فعل يتعاقب على أوله الزوائد الاربع والمراد من الزوائد الاربع حروف أتين كما يجىء فبقولنا فعل يسقط الاعتراض بمثل يزيد و يشكر علمين و بقولنا يتعاقب على أوله الزوائد خرج مثل أمر ونصر وترك و يسر * واعلم أنه لاشك فى أن زيادة هذه الحروف على الماضى والمستقبل لقصد معنى غير معنى الماضى وهو الزمان الحاضر والزمان الآتى أو هما معا والا لما احتيج الى تلك الزيادة فلا ينتقد الحد بمثل أكرم وتدحرج وتقاعد لان زيادة هذه الحروف فيها لنقل الفعل من باب الى باب اما لقصد التعدية أو للمبالغة أو لغيرهما لا لقصد معنى غير الماضى فتدبر (وهو) أى المستقبل (أيضا) كالماضى (يجىء على أربعة عشر وجها) والقياس ان يجىء على ثمانية عشر وجها أيضا ستة للغيبة وستة للمخاطب وستة للمتكلم لكنه اكتفى بلفظين فى المتكلم لعدم الالتباس كما فى الماضى فبقى أربعة عشر وجها (نحو يضرب الى آخره) أى يضرب يضربان يضربون تضرب تضربان يضربن تضرب تضربان تضربون تضربين تضربان تضربن اضرب نضرب (و يقال له

كل واحد منها (عليه) أى على الفاعل المستتر فان التاء فى تفعل يدل على الفاعل المخاطب وحكم افعل أمرا ولا تفعل نهيا وحكم تفعل مخاطبا لانهما مأخوذان منه وان الهمزة فى أفعل متكلما وحده تشعر بان فاعله أنا والنون فى نفعل تشعر بان فاعله نحن فلا يحتاج فى هذه الصيغ الاربع الى العدول عن الاستتار الخفيف والاتيان بالضمير البارز (و) لما كان الاستتار واجبا فى هذه المواضع الاربع (قبح) ظهور فواعلها مظهرا كان أو مضمرا وان تقول (افعل زيد وتفعل زيد) أو لا تفعل الا أنت (وأفعل زيد) ولا أفعل الا أنا (ونفعل زيدون) أو لا نفعل الا نحن وما ظهر فى نحو اسكن أنت تأكيد للمستتر لا فاعل وأما فى غير هذه الاربعة فالاستتار جائز كما أشرنا اليه نحو زيد ضرب وضرب زيد وزيد ضارب غلامه
﴿فصل فى المستقبل﴾ المشهور فتح الباء بناء على انك تستقبل الفعل الآتى بعد زمانك أو أن الزمان يستقبله الان الصحيح ومقتضى القياس على تسمية الماضى بالماضى كسر الباء (وهو أيضا) أى كالماضى (يجىء على أربعة عشر وجها نحو يضرب الى آخره) أى الى نضرب تقول يضرب يضربان يضربون تضرب يضربان يضربن تضرب تضربان تضربون تضربين تضربان تضربن أضرب نضرب (و يقال له) أى لما صدق عليه المستقبل من نحو يضرب (مستقبل لوجود معنى الاستقبال) على أحد الوجهين المذكورين (فى معناه و يقال له أيضا مضارع) لان معنى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فلما ضارع المستقبل بالاسم قيل له مضارع وانما قلنا انه مضارع بالاسم (لانه مشابه بضارب فى الحركات والسكنات) وفى ترتيبهما فان عدد الحركة والسكون فى يضرب على عدد الحركة والسكون فى ضارب وعلى ترتيبهما فيه وجمع السكنات للمشاكلة (و) مشابه فى (وقوعه صفة للنكرة) فانك كما تقول مررت برجل ضارب تقول مررت برجل يضرب ولم يذكر مثاله اكتفاء بما ذكر فى الماضى (وفى دخول لام الابتداء) عليه (نحو ان زيدا القائم و) ان زيدا (ليقوم أو) لانه مشابه (باسم الجنس فى العموم والخصوص) ولما كان ثبوت وجه التشبيه أعنى العموم والخصوص فى كل من الطرفين أعنى المضارع واسم الجنس غير بين بينه بقوله (يعنى ان اسم الجنس يختص) الواحد (بلام العهد) بعد ان كان

مستقبل لوجود معنى الاستقبال فى معناه) فان يضرب مثلا يدل على الحدث وعلى الزمان الآتى (و يقال له مضارع لانه مشابه) ومعنى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فيكون المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى مرعية (بضارب) يعنى يقال للمستقبل مضارع لانه مشابه باسم الفاعل لفظا واستعمالا أما لفظا فهو (فى الحركات) أى الثلاثة (والسكنات) وأيضا فى عدد الحروف وانما جمع السكنات اما للمشاكلة للحركات واما لاضمحلال معنى الجمعية بدخول الالف واللام كما بين فى الاصول كما اذا حلف لا أشترى العبيد يحنث باشتراء عبد واحد ولا يلزم اعتبار ذلك فى الحركات ولو سلم لا يضر المقصود فافهم وأما استعمالا ففى وجهين عبر عن أولهما بقوله (ووقوعه) موقعه فى كونه (صفة للنكرة) نحو مررت برجل ضارب وضرب وعن ثانيهما بقوله (وفى دخول لام الابتداء) عليه (نحو ان زيدا القائم و) ان زيدا (ليقوم) وأيضا يشبه اسم الفاعل فى مبادرة الفهم فى كل منهما الى الحال عند الاطلاق نحو زيد مصل وزيد يصلى قوله (أو باسم الجنس) عطف على بضارب يعنى يقال للمستقبل مضارع لانه مشابه باسم الجنس معنى (فى العموم والخصوص يعنى ان اسم الجنس يختص بلام العهد) يعنى ان اسم الجنس مثل رجل شائع فى أمته ثم يختص بواحد بعينه بدخول لام العهد

(كما يختص يضرب) بالزمان المستقبل بعد أن كان صالحا للزمان الحاضر والمستقبل (بسوف أو بالسين) أى بسين الاستقبال نحو سيخرج وسوف يخرج لا بسين الاستفعال وغيره فالالف واللام فيه اما عوض عن المضاف اليه أو للعهد الذهنى * واعلم ان السين وسوف قد سماهما سيبويه حرفى التنفيس ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق فى الحال وسوف أكثر تنفيسا من السين وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل * قوله (و بالعين) عطف على قوله بضارب أو باسم الجنس على اختلاف المذهبين (فى الاشتراك بين الحال والاستقبال) يعنى كما ان العين يشترك بين المعانى مثل الذهب والباصرة والجارية كذلك المستقبل يشترك بين الحال والمستقبل فهذه المشابهة فى الاشتراك فقط لا فى الاختصاص بعد الاشتراك كما تفصح عنه عبارته ولانه حينئذ يكون كالتكرار بما قبله فبطل ما ذهب اليه بعض الشارحين من ان معناه كما ان العين مشترك بين المعانى ثم يختص بأحد المعانى بالقرينة كذلك المستقبل مشترك بين الزمانين ثم

يختص لاحد الزمانين بدخول السين أو سوف * اعلم ان المستقبل حقيقة فى أحد الزمانين مجاز فى الآخر فقال بعضهم هو حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال لانه اذا خالف القرائن لم يحمل الا على الحال وهذا شأن الحقيقة والمجاز وقال بعضهم هو حقيقة فى الاستقبال مجاز فى الحال لخفة الحال والاول هو المختار كذا ذكره الرضى وقال ابن الحاجب فى شرح المفصل المضارع يشترك فى الحاضر والمستقبل هذا هو المذهب المشهور ومنهم من زعم انه ظاهر فى الحال مجاز فى المستقبل ومنهم من عكس والصحيح انه مشترك لانه يطلق عليهما اطلاقا واحدا كاطلاق المشترك فوجب القول كسائر المشتركات الى هنا عبارته * ومما يجب أن يعلم ان كون الحال زمانا اصطلاحى عرفى لا حقيقى اذ الماضى ينتهى الى آن هو مبدأ المستقبل فلا يوجد زمان هو حال وأيضا لو كان الحال زمانا لكان التنصيف تثليثا كذا حققه الحكماء فقولك يصلى فى قولنا زيد يصلى حال مع ان بعض أفعالها ماض و بعضها باق مبنى على الاصطلاح فالآن الحاضر مع جنبيه من الزمان حال فى عرفهم * ولما فرغ من بيان سبب تسمية المستقبل مستقبلا ومضارعا شرع فى كيفية مغايرته للماضى فقال (زيدت على الماضى) حرف (من حروف أتين حتى يصير) الماضى (مستقبلا) يعنى لما وجب المخالفة بين لفظى الماضى والمضارع ليدل على مخالفة معناهما وهى لا يمكن بانتقاص حرف من حروف الماضى (لان) الشان (بتقدير الانتقاص) منها (يصير أقل من القدر الصالح) وقد عرفت ان القدر الصالح ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما وأيضا انتقاص حرف واحد منه لا يفيد الوجوه الاربعة من الغيبة والخطاب والتكلم وحده ومع غيره ولو انتقص لكل وجه حرف لم يبق فى الكلمة شئ فتعين أن تكون تلك المخالفة بالزيادة وهذا الدليل المذكور يجرى فى الثلاثى وغيره محمول عليه وأما

(وزيدت)

شائعا فى أمته فانك اذا قلت جاءنى رجل يكون شاملا لكل ذكر من بنى آدم جاوز حد البلوغ على سبيل البدل فاذا قلت فعل الرجل مشيرا الى ذلك الرجل الجائى يختص بواحد منهم (كما يختص يضرب بسوف أو السين) فان يضرب يصلح للحال والاستقبال فاذا دخل عليه أحد الحرفين المذكورين وقيل سوف يضرب أو سيضرب يختص بالاستقبال واذا دخل عليه اللام وقيل ليضرب يختص للحال وانما عرف السين اشارة الى سين الاستقبال لانه يجىء لمعان أخر كالطلب والتحول والاصابة على صفة والوقف بعد كاف المؤنث نحو أكرمتك والظاهر أن يقول يعنى كما أن اسم الجنس يختص بلام العهد يختص يضرب الى آخره بان يدخل أداة التشبيه فى المشبه به كما هو قاعدة التشبيه الا انه عكس ايذانا بان القصد فى هذا التشبيه الى الجمع بين الشيئين فى أمر من غير قصد الى الحاق ناقص بكامل حتى اذا دخل أداة التشبيه فى المشبه به ما ضر ذلك فى المقصود كتشبيه غرة الفرس بالصبح وتشبيه الصبح بغرة الفرس متى أريد ظهور منير فى مظلم أكثر منه من غير قصد الى المبالغة فى وصف غرة الفرس فى الضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شئ من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه أزيد فى ذلك ولما جاز عكسه وأما تقديم المشبه به هنا فهو على قاعدة تقديمه فى بيان تفصيل اتصاف الطرفين بوجه الشبه فانه بصدد ذلك وأما فى نفس التشبيه فالقاعدة تقديم المشبه مثلا اذا أردت تشبيه زيد بالاسد قلت زيد كالاسد بتقديم المشبه لان الغرض من التشبيه يعود اليه واذا قيل لك كيف مشابهة زيد بالاسد قلت كما أن الاسد يتصف بغاية القوة ونهاية الجراءة وكمال البطش والفتك يتصف زيد بها بتقديم المشبه به ليعرف حاله أولا ثم يقاس حال المشبه عليه ويحتمل أن يقال انه لما جعل المشبه به مشبها للايذان المذكور قدمه لكونه مشبها لا لكونه مشبها به (أو) لانه مشابه (بالعين فى) مطلق (الاشتراك) فكما أن لفظة العين تشترك بين الجارية والباصرة وغيرهما ويشترك يضرب (بين الحال والاستقبال) فان المستقبل يشترك بين الحال والاستقبال على الاصح (وزيدت على الماضى من حروف أتين حتى يصير) الماضى (مستقبلا) وانما لم ينقص منه حتى يصير مستقبلا (لان الماضى بتقدير النقصان منه يصير أقل من القدر الصالح) فلا يصلح أن يصير مستقبلا هذا فى الثلاثى وأما فى غير الثلاثى فحمل على الثلاثى فى الزيادة

(وزيدت) تلك الحروف (فى الاوّل) من الماضى (دون الآخر) منه مع أن الآخر أولى بالزيادة (لان المستقبل) اذا كان زيادته (فى الآخر يلتبس بالماضى) أى بتثنيته فى زيادة الالف و بغائبته فى زيادة التاء دون مخاطبته اذلاوجه لاسكان اللام وتحريك التاء لانها ليست بضمير اللهم الا أن يقال فى الضرورة و بجمع مؤنثه صورة بزيادة النون ولم يزد الياء فى الآخر وان لم يلتبس حملا للقليل على الكثير (واشتق) أى أخذ المستقبل (من الماضى) ان زيد عليه ولم يشتق الماضى من المستقبل بأن ينقص منه (لان الماضى يدل على الثبات) والوقوع دون المستقبل ومايدل على الثبات أولى بالاصالة (وزيدت) أى وقعت الزيادة (فى المستقبل دون الماضى) يعنى لم يوضع المزيد للماضى والمجرد للمستقبل بل عكس (لان البناء (المزيد عليه) والظاهر أن يقول المزيد فيه الا أنه لما اتفقت نسخ الكتاب على عليه ووقع أيضا فى عبارة غيره من الثقات وجب توجيهه بان يقال المزيد على معزيادة (بعد) البناء (المجرد و) الزمان (المستقبل) وكذا الزمان الحاضر (بعد زمان الماضى فأعطى السابق) وهو البناء المجرد (للسابق) وهو الزمان الماضى (و) أعطى (اللاحق) وهو البناء المزيد عليه (للاحق) وهو الزمان المستقبل والزمان الحاضر ثم لماوجب المخالفة بين صيغتى الماضى والمضارع وكان الفعل صادرا إما عن المتكلم وحده أوعنه مع غيره أوعن المخاطب أوعن الغائب طلبوا حروفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعانى جريا على سننهم فى طلب الايجاز فوجدوا أولى الحروف بالزيادة حروف المدواللين لجريانها مجرى النفس واستئناس السامع بها لكثرة دورها فى الكلام اذالكلام لايخلوعنها أوعن بعضها أعنى الحركات فقسموا تلك الحروف على تلك الافعال على ماتقتضيه المناسبة فشرع يبين أن أى حروف لاى فعل عينت و بين المناسبة بينهما وقال (وعينت الالف) منها (للمتكلم وحده) أى للشخص الواحد الذى يتكلم مذكرا كان أومؤنثا ثم حركوها ليتأتى الابتداء بها (لان الالف) خارج (من أقصى الحلق وهو) أى أقصى الحلق (مبدأ المخارج) كلها (والمتكلم هو الذى يبدأ الكلام به) فناسبه (وقيل) انما عينت الالف للمتكلم وحده (للموافقة بينه) أى الالف (و بين) أوّل حروف (أنا) الذى هو ضمير المتكلم (وعينت الواو للمخاطب) أصالة أى لجنس الشخص الذى يخاطب مذكرا كان أومؤنثا واحدا كان أواثنين أوجماعة (لكونه) أى الواو خارجا (من منتهى المخارج) كلها (والمخاطب هو الذى ينتهى الكلام به) فناسبه (ثم قلبت الواو تاء) لانها كثيرا ماتبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه (حتى لايجتمع الواوات) الثلاث وان كان فى كلمتين وهو مستكره لانه يشبه نباح الكلب وأما نحو آووا ونصروا فليس فيه ذلك الاجتماع بمستكره لان قطع واو العطف عما قبلها لمالم يتعذر فيه صار كأن الواوات لم يجتمعن فيه ولان الواو الثانية فيه ساكنة فيندفع الثقل بالادغام فى الوصل (فى نحو ووجل) برفع اللام أى فيما وقع فيه الفاء واوا وقلبت فيما لم يقع فيه الفاء واوا أيضا طردا للباب (فى العطف) احدى الواوات الاولى

كون حروف الزيادة حروف أتين فلانهم وجدوا أولى الحروف بها حروف المد واللين لكثرة دورها فى الكلام اذ المتكلم لايخلو عنها أوعن بعضها أعنى الحركات ثم قلبوا الواو تاء لماسيذكره وزادوا النون لماسيأتى أيضا (وزيدت) هذه الحروف (فى الاوّل دون الآخر) مع ان محل التغير والزيادة الآخر (لان) الشان (فى الآخر يلتبس بالماضى) لانه لو زيدت الالف التبس بتثنية الغائب نحو ضربا ولو زيدت التاء التبس بالغائبة المفردة نحو ضربت ولو زيدت النون التبس بجمع المؤنث الغائبة نحو ضربن ولما لزم الالتباس فى هذه الثلاثة حملت الياء عليها وان لم يلتبس بزيادتها فى الآخر (واشتق) المستقبل بالذات (من الماضى) والماضى من المصدر فيكون هو من المصدر بواسطة الماضى على قياس ماعرفت فى اسمى الفاعل والمفعول (لانه) أى الماضى (يدل على الثبات) أى التحقق والوقوع بخلاف المستقبل ومايدل على الثبات فهو جدير بان يكون أصلا فى الاشتقاق (وزيدت) حروف أتين (فى المستقبل دون الماضى لان) اللفظ (المزيد عليه بعد) اللفظ (المجرد و) زمان (المستقبل بعد زمان الماضى فأعطى السابق) من اللفظ (للسابق) من الزمان وهو الماضى (واللاحق للاحق) وهو المستقبل رعاية للتناسب بين اللفظ والمعنى (وعينت الالف) بالزيادة (للمتكلم وحده) (لان الالف من أقصى الحلق وهو) أى أقصى الحلق (مبدأ المخارج والمتكلم هو الذى يبدأ الكلام به) فيكون بينهما مناسبة فى المبدئية فعينت له ثم حركوها ليتأتى الابتداء بها (وقيل) عينت الالف للمتكلم (للموافقة بينه و بين) همزة (أنا) وقيل عينت له لانها أخف فاستؤثر المتكلم بالاخف (وعينت الواو للمخاطب) مذكرا كان أو مؤنثا مفردا كان أومثنى أومجموعا وأيضا للغائبة المفردة والمثناة ولم يذكرهما المصنف لاختلاف فيه اذ عند بعضهم تاء الغائبة ليست منقلبة من الواو كما فى المخاطب بل هى تاء التأنيث فلما زيدت فى الاول لئلا يلتبس بالماضى حركت لتعذر الابتداء بالساكن (لكونه من منتهى المخارج) لانه من خارج الشفة (والمخاطب هو الذى ينتهى الكلام به) فيتحقق المناسبة بينهما فى الانتهاء فعينت له (ثم قلبت الواو تاء حتى لايجتمع الواوات فى ووجل فى العطف) يعنى ان وجل مثال واوى فلو زيدت واو المخاطب ثم أدخل الواو العاطفة يجتمع واوات فكأنه يشبه

نباح الكلب وهو مستكره فوجب قلبها حرفا آخر لدفع الكراهة فابدلت التاء منها لانها كثيرا ماقد تبدل منها نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه واعلم أن اجتماع الواوات مستكره اذا كانت فى كلمة واحدة لا فى كلمتين فلا يرد الاشكال بقوله تعالى آووا ونصروا (ومن ثمة) أى من أجل ان اجتماعات الواوات مستكره (قيل الاول من كل كلمة لايصلح لزيادة الواو) أى لايجوز زيادة الواو فى أول كلمة أصلا خوفا من اجتماعات الواوات أما فى المثال الواوى فظاهر وأما فى غيره فللحمل عليه قبله (وحكى ان واورنتل أصل) جواب سؤال مقدر وهو أن قولكم لايجوز زيادة الواو فى أول كلمة ما منقوض بورنتل لزيادة الواو فى أوله ومعنى الجواب ظاهر والورنتل بالفتحات وسكون النون اسم المدة وقيل الشدة (وعينت الياء للغائب) أى غير المتكلم والمخاطب فيندرج فيه المذكر والمؤنث مفردين ومثنيين ومجموعين لكنه سقطت الغائبة المفردة والمثناة بقرينة الحال في الاربعة فسقط الاعتراض بعدم اندراج جمع المؤنث الغائبة فافهم (لان الياء من وسط الفم والغائب هو الذى يكون فى وسط الكلام بين المتكلم والمخاطب) فيكون بينهما مناسبة فى الوسط فعينت له (وعينت النون للمتكلم اذا كان معه غيره لتعينها لذلك فى ضربنا) أى لتعين النون للمتكلم اذا كان معه غير فى الماضى نحو ضربنا (وقيل زيدت النون) للمتكلم مع الغير (لانه لم يبق من حروف العلة شئ) أى حرف (وهو) أى الحال والنون (قريب من حروف العلة فى خروجها عن هواء الخيشوم) الخيشوم أقصى الانف وهواء الخيشوم الصوت الذى يخرج منه ويسمى غنة أيضا فمعناه ان النون غنة فى الخيشوم كما ان حروف العلة مدة فى الحلق واعلم ان النون انما يكون غنة اذا كانت ساكنة لامطلقا بل انما يكون النون الساكنة غنة فى الخيشوم مع خمسة عشر حرفا من حروف الفم وهى القاف والكاف والجيم والشين والصاد والضاد والسين والراء والطاء والدال والتاء والذال والظاء والياء والفاء فمتى اتصلت النون الساكنة بحرف من هذه الحروف قبله كانت غنة فى الخيشوم ولم يكن للفم فيها علاج البتة ولهذا لو نطق الناطق بمثل عنك ومنك وسد أنفه اختل صوتها ور بما تلاشى واضمحل (وفتحت هذه الحروف) أى حروف أتين التى للمستقبل (للخفة) أى لخفة الفتحة (الافى الرباعى) مجردا كان أو مزيدا فيه للثلاثى (وهو) أر بعة أبنية (فعلل وأفعل وفاعل وفعل) فان حروف المضارعة مضمومة فى هذه الار بعة (لان هذه الار بعة ر باعية والر باعى فرع للثلاثى) اما الرباعى المجرد الاصيل فلان حروفه أكثر عددا من حروفه والكثير بعد القليل وأما الرباعى المزيد فيه للثلاثى فلامتناع بنائه بدون الثلاثى (والضم أيضا) أى كالرباعى (فرع للفتح) لان الضم ثقيل لاحتياجه الى تحريك الشفتين والفتح خفيف لعدم احتياجه اليه والخفيف أصل والثقيل فرع له فأعطى الاصل للاصل والفرع للفرع (وقيل) ضمت حروف المضارعة فى هذه

فاء الكلمة وثانيها حرف المضارعة وثالثها حرف العطف (ومن ثمة) أى ومن أجل استكراههم اجتماع الواوات (قيل الاول من كل كلمة لايصلح لزيادة الواو) اذ قد يكون فاء الكلمة واوا فلو زيدت قبل الفاء واو وعطفت بواو أخرى يجتمع الواوات لامحالة واطرد فى غيره وعطف على قوله قيل قوله (وحكى ان واورنتل أصل) وهو الداهية وزنه فعنلل كجعنفل ثم أتبعوا الغائبة والغائبتين المخاطب لئلا يلتبس بالغائب والغائبين بزيادة الياء كما هو اللائق وان كان يلتبس بزيادة التاء بالمخاطب الا ان هذا أسهل اذ الالتباس بالاقرب أشكل وانما أتبعوها اياه دون غيره لاستوائهما فى الماضى كما يجىء ان شاء الله تعالى ولم يجعل جمع الغائبة بالتاء بل بالياء كما هو مناسب للغائبة لعدم الالتباس بينه و بين جمع المذكر لحصول الفرق بينهما بالواو فى أحدهما والنون فى الآخر نحو يضربون و يضربن (وعينت الياء للغائب) أى لجنس الشخص المذكر الغائب أى لغير جنس المتكلم والمخاطب ليشمل الحاضر الذى ليس بمتكلم ولا مخاطب سواء كان ذلك واحدا أو اثنين أو جماعة الا أنه عدل عن هذا الاصل فى الغائبة والغائبتين لما عرفت (لان الياء من وسط الفم والغائب هو الذى يذكر فى وسط الكلام) الجارى (بين المتكلم والمخاطب) فناسبه (وعينت النون للمتكلم اذا كان معه غيره) مطلقا (لتعينها) أى النون (لذلك) أى للمتكلم مع غيره (فى) الماضى نحو (نصرنا) فاتبعوا المضارع الماضى فى ذلك (وقيل زيدت النون) أى النون (لانه) أى الشان (لم يبق من حروف العلة) التى هى أولى بالزيادة (شئ وهو) أى النون (قريب من حروف العلة فى خروجها) أى النون (من هواء الخيشوم) وهو أقصى الانف وقيل عينت النون له للموافقة بينه و بين نحن على قياس ماقيل فى تعيين الانف للمتكلم وحده ولذلك لم يذكره (وفتحت هذه الحروف) أى حروف المضارعة فى جميع الابواب (للخفة الافى) أبواب (الرباعى) أى رباعى كان (وهو) أى الرباعى (فعلل) وملحقاته (وفاعل وأفعل وفعل) بتشديد العين فانها مضمومة فيهن لان من جملتها الياء والكسر عليه مستكره فحمل الباقى عليه وفى الفتح التباس لما سنذكره إن شاء الله تعالى فتعين الضم و (لان هذه الار بعة رباعية والرباعى فرع الثلاثى) فى الاحتياج وقوله (والضم أيضا فرع الفتح) فى الخفة فناسب الضم الرباعى من حيث الفرعية فاعطى له ليدل على ماقدرناه من قولنا فانها مضمومة فيهن (وقيل) انما ضمت هذه الحروف فى الرباعى

الاربعة (لقلة استعمالهن) أى استعمال الاربعة (ويفتح ماوراءهن) أى يفتح حروف أتين فى غير الاربعة المذكورة خماسيا كان أو سداسيا (لكثرة حروفهن) أى حروف ماوراء الاربعة من الخماسى والسداسى فالاولى أن يقال لكثرة حروفه بتذكير الضمير وافراده لانه يرجع الى ما لكن أراد قصد الموافقة اللفظية لسائر الضمائر المذكورة التى قبلها فجعل لفظ ما عبارة عن الكلمات وتركوا الكسر فى هذه الحروف لان الياء منها والكسر ثقيل عليها قوله (وأما يهريق فاصله يريق) جواب سؤال مقدر وهو أن قولكم حروف المضارعة مفتوحة فى غير الرباعى منقوض بيهريق لانه غير الرباعى مع ان ياءه غير مفتوح * وحاصل الجواب انا لانسلم انه غير الرباعى لان أصله يريق (وهو) أى والحال ان يريق (من الرباعى فزيدت الهاء على خلاف القياس) وكذا اسطاع يسطيع أصله أطاع يطيع فزيدت السين على خلاف القياس (ويكسر حروف المضارعة فى بعض اللغة) ياء كان أو غيره (اذا كان ماضيه مكسور العين) كما فى بعض الثلاثى المجرد (أو مكسور الهمزة) كما فى الخماسى والسداسى (حتى يدل كسر حروف المضارعة على كسرة الماضى) أى على كسرة العين أو الهمزة فى الماضى لان المضارع فرع على الماضى مثال الاول (نحو يعلم وتعلم واعلم ونعلم) وكذلك يحسب وتحسب واحسب ونحسب (و) مثال الثانى (يستنصر وتستنصر وأستنصر ونستنصر) هذا من السداسى وأما الخماسى فنحو يحمر وتحمر واحمر ونحمر واذا كان كسر حروف المضارعة للدلالة على كسر الماضى لم يحتج الى كسرها فيما لا يكون ماضيه مكسورا (وفى بعض اللغة) وهى لغة غير الحجازيين (يكسر الياء) بل يكسر ما عدا الياء من حروف المضارعة للعلة المذكورة (لثقل الكسرة على الياء) لا على غيرها واعلم أن أهل هذه اللغة يكسرون الياء أيضا اذا كانت بعدها ياء أخرى كذا قيل (وعينت حروف المضارعة للدلالة على الكسرة فى) عين (الماضى) أو همزته دون غيرها من حروف الفعل (لانها زائدة) والتصرف فى الزائد أولى (وقيل) عينت حروف المضارعة للدلالة المذكورة دون غيرها (لانه يلزم بكسر الفاء توالى الحركات) الاربع فى كلمة واحدة وهو غير جائز وبتقدير كسر الفاء لا يمكن اسكان غيرها لما سيأتى حتى يلزم المحذور (و) يلزم (بكسر العين الالتباس بين يفعل) بفتح العين (ويفعل) بكسرها فلم يعلم حينئذ أنه مكسور العين فى الاصل أو مفتوح العين لكنه كسرت للدلالة المذكورة (وبكسر اللام) يلزم (ابطال الاعراب) فى المضارع اذ هو قد يكون مجزوما وقد يكون مرفوعا وقد يكون منصوبا فاذا تعين كسرها لم يمكن هذه الوجوه ولما لم يمكن كسر عين حروف المضارعة للدلالة المذكورة تعين كسرها

الرباعى (لقلة استعمالهن) أى الابواب الاربعة وكثرة استعمال الثلاثى فاختص الضم بالاقل استعمالا والفتح بالاكثر استعمالا تعادلا بينهما واعلم أن هذين الوجهين للترجيح بعد الوقوع وأما وجه عدم كون القبيلتين على حركة واحدة هى الاصل أعنى الفتح فهو انه لو فتح فى مثل يكرم وقيل يكوم يلتبس بمضارع الثلاثى ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه على أربعة أحرف ولم يعكس اذ فى العكس يلزم الالتباس ولو فى صورة بخلاف العكس فانه لا التباس فيه أصلا (وتفتح) حروف المضارعة (فيما وراءهن) مما قل استعمالهن (لكثرة حروفهن) فلو ضمت فيهن يلزم زيادة الثقل ولم تكسر لثقل ولما ذكرنا من من جملتها الياء والكسر عليها مستكره (وأما يهريق فاصله يريق) بغير هاء من الاراقة (وهو من الرباعى) فى الاصل (فزيدت الهاء) قبل الفاء (على خلاف القياس) فصار خماسيا بسبب الزائد والاعتبار انما هو بالاصل فلم يوجد ضم حرف المضارعة فى غير الرباعى (وتكسر حروف المضارعة) كلها (فى بعض اللغات اذا كان ماضيه مكسور العين) كما فى بعض الثلاثى المجرد (أو) كان ماضيه (مكسور الهمزة) كما فى السداسى وبعض الخماسى (حتى تدل) كسرة حروف المضارعة (على كسرة عين الماضى) أو همزته (مثاله يعلم وتعلم واعلم ونعلم) فى مكسور العين فان ماضيها علم بكسر عين الفعل (ويستنصر وتستنصر واستنصر ونستنصر) فى مكسور الهمزة فان ماضيها استنصر بكسر الهمزة (وفى بعض اللغات) وهو لغة بنى أسد (لا تكسر الياء) فيما كان ماضيه مكسور العين أو مكسور الهمزة بل يكسر غير الياء وانما لم تكسر الياء (لثقل الكسرة على الياء) الا اذا كان بعدها ياء أخرى فحينئذ يكسر أهل هذه اللغة الياء أيضا لتقوى احدى الياءين بالاخرى نحو ييئس وييجل فانه على لغتهم فيما كان الفاء واوا فى غير ييجل وأما فى ييجل فعلى استثنائهم بالاخرى لا على ان كسر الياء مطلقا فيما يكسر عينه فى لغتهم فانهم لما استثقلوا الواو بعد الياء فى يوجل قلبوا الفتحة كسرة لينقلب الواو ياء ويزول ذلك الثقل فلما صار الواو ياء وتقوى الياء بالياء كسروا الياء لان كسر الياء مطلقا من لغتهم (وعينت حروف المضارعة) فى المضارع دون سائر حروفه (للدلالة على كسرة عين) أو همزة (الماضى) اكتفى بذكر العين عن ذكر الهمزة تعويلا على ما سبق ووجه التخصيص كون العين أصلا فى الاصل (لانها) أى حروف المضارعة (زائدة) والتصرف فى الزائد أولى (وقيل) عينت تلك الحروف لتلك الدلالة اذ لا مجال لغيرها لها (لانه يلزم بكسر الفاء توالى الحركات) الاربع فى غير الوقف وهو مرفوض (وبكسر العين يلزم الالتباس بين يفعل) بفتح العين (ويفعل) بكسر العين نحو يعلم ويضرب (وبكسر اللام يلزم ابطال الاعراب

(وتحذف التاء الثانية) أى يجوز حذفها كما يجوز ابقاؤها على أصلها (فى مثل تتقلد وتتباعد وتتبختر) التبختر فى المشى يقال فلان يمشى التبخترية و بالفارسية خراميدان يعنى اذا اجتمع تا آن فى فعل مضارع وكان مبنيا للفاعل حذفت الثانية تخفيفا وانما قلنا وكان مبنيا للفاعل لانه لو كان مبنيا للمفعول لم يحذف لقلة استعماله (لاجتماع الحرفين من جنس واحد) والتلفظ بهما ثقيل على اللسان (وعدم امكان الادغام) لان الادغام عبارة عن اسكان الاوّل وادراجه فى الثانى فيلزم الابتداء بالساكن ولا يجوز اجتلاب الهمزة فى المضارع كما لا يجوز فى اسم الفاعل للمشابهة بينهما (وعينت الثانية للحذف لان الاوّل علامة) أى علامة المضارع (والعلامة لا تحذف) ولا علامة أخرى حتى يجوز حذفها ولان الاستثقال انما حصل بالثانية فحذفها أولى هذا مذهب سيبويه وذهب الكوفيون الى ان المحذوفة هى الاولى لانها زائدة والزائد أولى بالحذف (وأسكنت الضاد فى يضرب) أى أسكنت الفاء فى المضارع نحو الضاد فى يضرب (فرارا عن توالى الحركات الأربع) فى كلمة واحدة (وعينت الضاد للسكون لان توالى الحركات) الأربع (لزم من) زيادة (الياء فاسكان الحرف الذى هو قريب منه يكون أولى) اذ لا يمكن اسكان الباء نفسه لتعذر الابتداء بالساكن (ومن ثمة) أى ومن أجل ان اسكان الحرف الذى هو قريب من الحرف الذى لزم منه أربع حركات أولى (عينت الباء فى مثل ضربن للاسكان لانه قريب من النون الذى لزم منه توالى الحركات) الأربع ولا يسكن النون فيه مع ان التصرف فى الزائد أولى لئلا يخالف سائر الضمائر القابلة للحركات فى تحركها نحو ضربت بالحركات الثلاث وفتح للخفة (وسوى بين المخاطب) المفرد (والغائبة) المفردة وكذا بين تثنيتهما (فى المستقبل) فى نفس التاء لا فى التاء باعتبار معناها اذ فى الاوّل للخطاب وفى الثانى للتأنيث (لاستوائهما) أى لاستواء المخاطب والغيبة فى نفس التاء (فى الماضى) ضربت وضربت (نحو تضرب نضرب) وقس عليهما تثنيتهما نحو تضربان وتضربان

اذا الكسر ثابت حينئذ على توارد العوامل فلا يظهر أثرها (وتحذف التاء الثانية جوازا فى مثل تتقلد وتتباعد وتتبختر) أى فيما اجتمع فيه تا آن فى أوّل مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل وذلك حال كونه فعل المخاطب أو المخاطبة مفردا أو مثنى أو مجموعا والغائبة المفردة والمثناة دون المجموع احداهما حرف المضارعة والثانية تاء الباب واختلف فى المحذوف فذهب البصريون الى انه هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة وحذفها مخل على ما حكى عن المبرد وذهب الكوفيون الى انه هو الاولى لان الثانية للمطاوعة وحذفها مخل ولانها زائدة وحذفها أهون واختار المصنف مذهب البصريين لان رعاية كونه مضارعا أولى لان الغرض من الاشتقاق انما هو الدلالة على اختلاف المعنى باختلاف الصيغ وأما المطاوعة وسائر معانى الابواب فانما هى بعد هذا الغرض ولان الثقل انما يحصل عند الثانية وأما اثبات التاءين فهو الأصل لدلالة كل واحدة منهما على معنى وفى قوله تتقلد وتتباعد وتتبختر بصيغة المبنى للفاعل اشارة الى أن الحذف لا يجوز فى المبنى للمفعول اتفاقا من الفريقين لانه خلاف الأصل فلا يرتكب الا فى الاقوى وهو المبنى للفاعل ولان المبنى للفاعل من هذه الأبواب الثلاثة أكثر استعمالا من المبنى للمفعول فالتخفيف به أولى وهذان الوجهان يفيدان ترجيح المبنى للفاعل على المبنى للمفعول فى الحذف وأما وجه عدم شمول الحذف لهما فهو انه لو حذفت التاء الاولى المضمومة من المبنى للمفعول لا لتبس بالمبنى للفاعل المحذوف منه التاء لان الفارق هو التاء المضمومة ولو حذفت التاء الثانية لا لتبس بالمبنى للمفعول من مضارع فعل وفاعل وفعلل وذلك ظاهر وانما تحذف التاء الثانية فى مضارع الأبواب الثلاثة (لاجتماع الحرفين من جنس واحد) وهو ثقيل (وعدم امكان الادغام) حتى يزول ذلك الثقل لرفضهم الابتداء بالساكن والحذف للتخفيف أولى من ابقاء المتجانسين وادغامهما والاتيان بالهمزة مع أن همزة الوصل لا تدخل المضارع لانه مشابه باسم الفاعل مشابهة تامة فكما لا تدخل عليه لعدم الاحتياج اليها لا تدخل على المضارع بخلاف الماضى فانه لما قل مشابهته باسم الفاعل جاز دخولها عليه مثل استخرج واثاقل (وعينت التاء الثانية للحذف) مع ان ذلك الاجتماع الثقيل يزول بحذف الاولى أيضا (لان الاولى علامة للمضارع والعلامة لا تحذف وأسكنت الفاء فى يضرب فرارا عن توالى الحركات وعينت الفاء للسكون لان توالى الحركات لزم من زيادة الياء) واذا لم يمكن اسكانه لرفضهم الابتداء بالساكن (فاسكان الحرف الذى هو قريب منه) أى بقرب الياء (يكون أولى) بالاسكان من غيره كأقرب القريتين فى القسامة (ومن ثمة) أى ومن أجل ان اسكان الحرف الذى هو قريب من الحرف الذى لزم منه محذور أولى (عينت الباء فى ضربن للاسكان) لئلا يجتمع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة كما مر (لانه) أى الباء (قريب) أى يقرب (من النون الذى لزم منه) أى من زيادته (توالى الحركات الأربع وسوى بين صيغتى المخاطب والغائبة) مفردين أو مثنيين (فى) المستقبل (نحو) أنت (أو هى تضرب) والمناسب ذكره فى تعيين التاء للمخاطب الا أنه لما كان له بحث طويل أخره الى آخر بحث المستقبل بالنظر الى اخواته (لاستوائهما) أى المخاطب والغائبة (فى الماضى) فى مجرد التاء لا فى حركاتها وسكناتها (نحو) أنت (نصرت) بفتح التاء (وهى نصرت) بسكونها

(ولكن لا يسكن) التاء (في غائبة المستقبل) كما تسكن في غائبة الماضي (لضرورة الابتداء بالساكن) أي لتعذره بخلاف الماضي لان التاء فيه في الآخر (ولا يضم) أي في غائبة المستقبل فرقا بينهما (حتى لا يلتبس بالمجهول في مثل تمدح) يعني لو ضمت التاء يلتبس المعلوم بالمجهول في الأفعال التي عينها مفتوح فلو قيل تمدح أو تعلم بضم التاء لم يعلم انه مجهول أو معلوم غائبة ضمت تاؤها فرقا بينها وبين المخاطب (ولا يكسر أيضا حتى لا يلتبس بلغة تعلم) في الفعل الذي عين ماضيه أو همزته مكسورة واما في غيره فللحمل عليه (فان قيل يلزم الالتباس أيضا بالفتحة فلم اختير (قلنا في الفتحة موافقة بينها وبين اخواتها) يعني وان لزم الالتباس بالفتح أيضا لكن فيه فائدة وهو الموافقة بينها و بين اخواتها في كون كل واحد منها مفتوحا (مع خفة الفتحة) ولما لم يمكن الفرق بينهما لفظا ابقيا على حالهما او اكتفى بالفرق التقديري وذلك ان تاء الغائبة تاء التأنيث في الماضي لكنها قدمت للالتباس فلم تكن مبدلة من شئ بخلاف التاء في المخاطب فانها مبدلة من الواو كما مر وأيضا يفرق بينهما بما تحتهما فان الغائبة يستتر تحتها هي والمخاطب يستتر تحته انت وقس على

مفرديهما تثنيتهما في الوجهين (وأدخل في آخر المستقبل) اذا كان تثنية وجمعا مطلقا ومخاطبة مفردة (نون) بعد ضمير التثنية والجمع نحو يضربان ويضربون وانما قال في آخر المستقبل لان الضمير كالجزء من الفعل وعينت النون بالزيادة مع ان الاصل أن يزاد من حروف المد لعدم امكان زيادتها وهو ظاهر وقرب النون منها في خروجها عن هواء الخيشوم كما مر (علامة للرفع لان آخر الفعل) في الحقيقة صار (باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة) بناء على ان الضمير كالجزء من الفعل وحاصله انه لما كان المستقبل معربا ومرفوعا بعامل معنوي وأصل الاعراب بالحركات ولم يمكن ذلك في آخر التثنية والجمع والمخاطبة المفردة حقيقة بسبب اتصال الضمائر لها لانه صار آخر الفعل حينئذ بمنزلة وسط الكلمة وهو لا يكون متعقب الاعراب ولا الضمائر أوجبت كون ما قبلها على وجه واحد فما قبل الألف مفتوح أبدا وما قبل الواو مضموم أبدا وما قبل الياء مكسور أبدا ولم يمكن أيضا أن يجعل الضمائر حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس الكلمة ولانها يلزم حينئذ سقوطها بالجوازم وسقوط العلامة غير جائز ولم يمكن أيضا الحركة على الضمائر نفسها لانها أسماء فلا يعرب باعراب الفعل اذ لا يجوز جعل كلمة محلا لاعراب كلمة أخرى ولانها مبنية فلم تكن متعقب الاعراب ولان فيها ما لا يقبل الحركة البتة وهو الالف وفيها ما يستثقل وهو الواو والياء لزم زيادة حروف تنوب مناب الحركة في المفرد فأولى الحروف بها النون لما ذكرنا آنفا فهي عوض عن الضمة فحيث ثبت الضمة ثبت النون كما في حال الرفع وحيث سقط الضمة سقط النون أيضا كما في حال الجزم والنصب وانما اختصت النون بحال الرفع لانه أول أحوال الاعراب وكل ذلك مبين في النحو قوله

بسكونها وانما أورد المثال هنا من باب نصر مع ان عادته أن يورد من باب ضرب لكونه أصلا في الدعائم اشارة الى ان باب تصريفه جهة التقديم في الجملة ولهذا قدمه بعضهم على باب ضرب نظرا الى تلك الجهة لما سبق وانه ليس ساقطا عن درجة استحقاق التقديم بالكلية كسائر الأبواب ولذا لم يقدم أحد شيأ منها (ولكن لا يسكن) ما به التسوية أعني (التاء في غائبة المستقبل) كما أسكن في الماضي (لضرورة الابتداء بالساكن) ولهذا قيل ان غائبة المستقبل ليست بمبدلة من الواو كتاء المخاطب بل هي تاء التأنيث الساكنة قدمت تفاديا بذلك من وقوع اللبس فلما قدمت حركت لتعذر الابتداء بالساكن ولا يبعد أن يكون ميل المصنف الى هذا وأن يكون هذا سبب تأخيره ذكر التسوية بين المخاطب والغائبة (ولا يضم) ما به الاستواء في الغائبة ليزول الاستواء (حتى لا يلتبس المعلوم) منها (بالمجهول) منها (في مثل تمدح) أي في باب تفعل بفتح العين (ولا يكسر حتى لا يلتبس بلغة تعلم) فيها بكسر عين ماضيه و بفتح عين مضارعه (فان قيل يلزم الالتباس) بين المخاطب والغائبة (أيضا بالفتحة) أي كما يلزم الالتباس بالضمة والكسرة فلم اختير الفتحة (قلنا في الفتحة موافقة بينها) أي بين الغائبة و بين اخواتها (في اطراد الأمثلة) من المتكلم والمخاطب والغائب فان حروف المضارعة مفتوحة فيها أو بين ما به الاستواء أعني التاء و بين اخواتها من التاء والهمزة والنون فانها مفتوحة فيما زيدت فيه (مع خفة الفتحة) بخلاف أختيها اذ لا موافقة فيهما بين الاخوات ولا خفة أيضا (وأدخل في آخر المستقبل) يعني بعد الألف والواو والياء ويجوز أطلاق الآخر لما بعد هذه الحروف لشدة اتصالها بالفعل لكونها ضمائر الفواعل (نون) في يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين عوضا عن الحركة في يفعل ليكون ذلك النون في كلها (علامة للرفع) لانه أول اخوات الاعراب لكونه علامة الفاعل ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب على الجزم كما حمل النصب على الجر في بعض الاسماء لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم كما سيجئ ان شاء الله تعالى (لان آخر الفعل) حقيقة (صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة) والاعراب لا يكون في وسط الكلمة ولم يمكن أن يجعل الضمائر حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس الكلمة ولم يمكن زيادة حروف المد لمكان الضمائر فزيدت

(الانون يضربن) أى نون جماعة النساء استثناء من قوله نون علامة للرفع فانها ليست بعلامة للرفع لانها لم تسقط حالة الجزم والنصب (وهى علامة للتأنيث) ولا ينافى ذلك كونه ضمير جماعة النساء لجواز اغنائه غناء علامة التأنيث (كما فى فعلن) أى كما لا يكون النون فى فعلن علامة للرفع بل للتأنيث لان الماضى مبنى فلم يكن فيه حروف الاعراب البتة واذا لم يكن نون يضربن علامة للرفع بنى الفعل معها على السكون أما لمشابهته يفعلن من حيث أن كل واحد منهما فعل فى آخره ضمير جماعة النساء وان لم يجتمع فيه أربع حركات متواليات كما هو مذهب سيبويه وأما لان اعراب المضارع بالمشابهة لاسم الفاعل وحين دخل عليه نون جماعة النساء لم يبق بينهما مشابهة وزنا فرجع الى أصل بنائه الذى هو السكون وهذا ما اختاره الزمخشرى ومن العرب من يقول انه معرب لضعف علة البناء واعرابه تقديرى للزوم السكون محل الاعراب ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين (ومن ثم) أى ومن أجل أن النون فى يضربن علامة للتأنيث (يقال) فى الجمع المؤنث الغائبة (يضربن بالياء) بنقطتين من تحت لا بالتاء بنقطتين من فوق (حتى لا يجتمع علامتا التأنيث) اذ التاء للتأنيث أيضا واجتماع علامتى التأنيث فى الفعل وان كانا من جنسين غير جائز كما مر ولا يرد عليه جمع المؤنث المخاطبة نحو يضربن بالتاء اذ التاء فيه علامة للخطاب فقط وعلامة التأنيث نون جماعة النساء وحده (والياء فى تضربين) أى المخاطبة المفردة (ضمير الفاعل) عند العامة ويغنى غناء التأنيث أيضا والتاء علامة الخطاب فقط (كما مر) فى المضمرات (واذا دخل) لفظ (لم على المستقبل ينقل

معناه الى الماضى) و ينفيه فانك اذا قلت لم يضرب زيد فكانك قلت ماضرب فى الزمان الماضى (لانه) أى لفظ لم (مشابه بكلمة الشرط) فى الاختصاص بالفعل يعنى كما أن كلمة الشرط تختص بالفعل وتنقل معناه ان كان ماضيا الى المستقبل وان كان مستقبلا تنقل من احتماله للحال الى محض الاستقبال كذلك كلمة لم تختص بالفعل وتنقل معناه لكنها مختصة بالمستقبل ونقل معناه الى الماضى المنفى (فصل فى الامر والنهى) اخر النهى لانه يعلم بالقياس الى الامر فيكون الامر مقيسا عليه له كما ستطلع عليه واخر الامر عن المستقبل لكونه مأخوذا منه وقدم الغائبة منه لبقاء صيغة المضارع فيه وقيل اخر الامر عن المستقبل لان المستقبل مشترك بين الحال والاستقبال والامر مختص بالمستقبل لان الانسان انما يؤمر بما لم يفعله ليفعله فالترتيب بينهما بحسب ترتيب الزمان والامر فى اللغة يطلق على الفعل والحال يقال أمر فلان مستقيم أى فعله وحاله ومنه قوله تعالى * وما أمر فرعون برشيد * أى فعله وهو بهذا المعنى جامد لا مصدر وجمعه أمور وعلى مصدر أمره بكذا أى قال له افعل كذا وجمعه أوامر وعلى مصدر أمرته بمعنى كثرته وفى الاصطلاح ماذكره المصنف بقوله (الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل) فقوله صيغة بمنزلة الجنس يشمل الافعال كلها وباقى قيوده كالفصل يخرج ماعدا الامر من الماضى والمضارع لانه لا يطلب بهما الفعل من الفاعل ولم يقل من المخاطب ليتناول أمر الغائب والمراد من الفاعل ههنا الاصطلاحى وهو ما أسند اليه عامله مقدما عليه لا ما أحدث الفعل بدلالة اطلاق الامر على الصيغة المأخوذة من قولهم مات زيد وطاب الخير نحو مت وطب فيتناول مرفوع الفعل المبنى للفاعل والمبنى للمفعول أيضا كذا حقق فظهر بطلان ماقيل أن التعريف ليس بجامع لان الامر قد يكون ببناء المجهول فلا يطلب به حينئذ الفعل من الفاعل وبطلان جوابه أيضا بان بناء الامر للمجهول نادر الوجود وهذا الحد بالنظر الى الاكثر فان قلت ان الحد منقوض بمثل اترك لانه أمر مع أنه لا يطلب به الفعل من الفاعل بل يطلب به تركه قلت معنى ترك الضرب مثلا كف النفس عن الضرب وكف النفس فعل من افعالها وهو المطلوب بلفظ اترك كذا قيل

لذلك

حروف شبيهة بها وهو النون لجميع النونات الداخلة على المستقبل علامة للرفع (الانون يضربن وهى علامة للتأنيث) لا علامة الرفع ولهذا لا تسقط فى حالتى الجزم والنصب (كما) أى كما أن النون التى (فى) الماضى نحو (فعلن) فان نونه علامة للتأنيث لا علامة للرفع ولا ينافيه كونه علامة للجمع أيضا (ومن ثمة) أى ومن أجل أن نونه علامة للتأنيث (يقال) يضربن (بالياء) دون التاء (حتى لا يجتمع علامتا التأنيث) وهى التاء والنون ونون ضربن تمحضت ضميرا وعلامة التأنيث تاؤه (والياء فى تضربين ضمير الفاعل) عند الجمهور (كما مر) لا علامة الخطاب كما هو عند الاخفش وعلامة الخطاب هو التاء فلا يلزم اجتماع علامتى الخطاب عندهم فلا يرد نقضا على ماذكرنا من امتناع اجتماع العلامتين مطلقا اذ لا دخل فى امتناع اجتماعهما لما أضيفتا اليه أعنى التانيث * ولما فرغ من البحث الذى تعلق بصيغة المستقبل ولفظه شرع فيما يتعلق بمعناه فقال (واذا دخل لفظ لم على المستقبل ينقل معناه الى الماضى) و ينفيه نحو لم يضرب أى لم يقع الضرب فى الزمان الماضى (لانه) أى لفظ لم (مشابه بكلمة الشرط) أعنى ان لم من حيث اختصاصها بالفعل فكما ان ان اذا دخل على الفعل ماضيا كان أو مضارعا ينقل معناه الى المستقبل كذلك كلمة لم ينقل معناه بتلك المشابهة

* (فصل فى الامر والنهى الامر صيغة يطلب بها الفعل) أى بفتح الفعل (من الفاعل) الغائب أو المخاطب خص المبنى للفاعل بالتعريف لكونه الاغلب كما خصه ابن الحاجب فى تعريف أمر المخاطب

(نحو ليضرب الخ) أى ليضرب ليضربا ليضربوا لتضرب لتضربا ليضربن (وهو) أى الامر المطلق (مشتق بالذات من المضارع) لامن الماضى (لمناسبة بينهما فى الاستقبالية) يعنى ان كل واحد منهما يدل على الاستقبال أما المضارع فظاهر وأما الامر فلان الانسان انما يؤمر بما لم يفعله ليفعله وقيل لايجوز أن يشتق الامر من الماضى لانه يؤدى الى تحصيل الحاصل وهو محال فتعين المضارع اذ الامر لا يؤخذ من الامر (زيدت اللام فى) أوّل (الامر الغائب لانها من حروف الزوائد وأيضا من وسط المخارج) هذا شروع فى بيان كيفية أخذ امر الغائب من المضارع يعنى اذا أريد أخذ أمر الغائب من المضارع زيدت فى أوله اللام ليحصل الفرق بينه وبين المضارع ويجزم آخره بها وخصت اللام بالزيادة من بين حروف الزوائد لانها من وسط المخارج والغائب وسط بين المتكلم والمخاطب فيكون ههنا مناسبة فى التوسط فزيدت هى دون غيرها ولما ذكر أن اللام من حروف الزوائد وجب ان يبينها فقال (وحروف الزوائد) هى الحروف (التى يشتملها قول الشاعر هويت السمان فشيبننى * وقد كنت قدما هويت السمان) قال ابن جنى حكى ان أبا العباس سأل أبا عثمان المازنى عن حروف الزيادة فانشد هويت السمان البيت فقال له الجواب فقال قد أجبتك دفعتين يريد هويت السمان ويجمعها أيضا * قولك يا أوس هل نمت * وأيضا قولك * ولم يأتنا سهو وكذا * اليوم تنساه * وانما اختصت الحروف العشرة بالزيادة دون غيرها لان أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لانها أخف الحروف وأقلها كلفة لكثرة دورها فى الكلام واعتياد الالسنة لها واما قول النحاة الواو والياء ثقيلتان فبالنسبة الى الالف وأما السبعة الباقية فمشبهة بها أو مشبهة بالمشبهة بها فالهمزة تشبه الالف فى المخرج وتنقلب الى حرف اللين عند التخفيف والهاء أيضا تشبه الالف فى المخرج وأبو الحسن يدعى ان مخرجهما واحد والميم من مخرج الواو وهو الشفة والنون تشبه الالف أيضا لان فيها غنة وترنما ويمتد فى الخيشوم امتداد الالف بالحلق والتاء تشبه الواو من جهة مقاربة مخرجهما والسين تشبه التاء فى الهمس وقرب المخرج فتشبه الواو بالواسطة ولهذا لم يكثر زيادتها بل زيدت فى مثل استفعل فقط واللام وان كان مجهورا لكنه يشبه النون فى المخرج ولذلك يدغم فيه النون نحو من لدنه فيشبه الالف بالواسطة ومما يجب ان يعلم انه ليس المراد من كون تلك الحروف حروف الزيادة انها تكون زائدة ابدا لانها قد تركبت الكلمة منها وكلها أصول مثل سأل ونام بل المراد انه اذا زيد حرف لغير الالحاق والتضعيف فلا يكون الا منها ومعنى البيت هويت بمعنى أحببت والسمان بكسر السين جمع سمين بوزن فعيل وهو ضد المهزول وموصوفه محذوف تقديره أحببت النساء السمان فشيبننى واسناد الشيب اليهن كناية عن كثرة مصاحبته لهن فكأنه قال انى مصاحبهن من أول شبابى الى زمان شيبى ويحتمل أن يكون شكاية عن عدم مساعدتهن له وقدما بكسر القاف وسكون الدال اسم من القدم بوزن العنب جعل اسما من أسماء الزمان يقال قدما كان كذا وكذا أى زمانا طويلا وقوله (أى حروف هويت السمان) تفسير للحروف الزوائد لان البيت يشتمل عليها وعلى غيرها فيحتاج الى تفسير المراد

لذلك حيث قال صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب (نحو ليضرب الخ) تقول زيد ليضرب زيدان ليضربا زيدون ليضربوا هند لتضرب هندان لتضربا هندات ليضربن واضرب أنت اضربا أنتما اضربوا أنتم أضربى أنت اضربا انتما أضربن أنتن (وهو مشتق من المضارع) بلا واسطة ولذا أخره عنه وبواسطة المضارع مشتق من المصدر فلا ينافى قوله واشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر لان المراد بالاشتقاق المذكور هناك أعم من أن يكون بالذات أو بالواسطة كما اشرنا هناك وانما كان هو مشتقا من المضارع دون الماضى (لمناسبة بينهما) أى بين الامر والمضارع (فى الاستقبالية) أى فى انتساب معناهما الى الاستقبال وذلك ظاهر فى المضارع وأما فى الامر فلان الطلب انما يكون لما لم يحصل بعد ولا مناسبة بينه وبين الماضى وهذا وجه التخصيص بالنسبة الى الماضى وأما انه لم يشتق من المصدر ابتداء كالماضى فليكن أقرب الى الضبط ولهذا ذهب السيرافى الى ان اسمى الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل (زيدت اللام فى أمر الغائب) لطلب الفعل دون غيرها (لانها من وسط المخارج) كما أن الغائب بين المتكلم والمخاطب فى الكلام فناسبه اللام (و) الحال ان اللام (أيضا) أى كما أنها فى وسط المخارج (من حروف الزوائد) والاضافة بيانية أى من حروف هى الزوائد فتكون خالصة للزيادة (وهى) أى حروف الزوائد الحروف (التى يشملها) قوله * يا أوس هل نمت ولم يأتنا * سهو فقال اليوم تنساه * أو سألتمونيها * أو أتاه سليمون * اوأتاه سليمان * أو آنست موليها * أو أمان وتسهيل (قول الشاعر) أبى عثمان المازنى (هويت) من باب علم أى أحببت وأما مايكون من باب ضرب فهو بمعنى الصعود أو بمعنى السقوط (السمان) جمع سمينة يعنى النساء السمان (فشيبننى *) أى جعلتنى تلك النساء ان أشيب قبل وقت الشيب بمقاساة الشدائد وتحمل الاحزان والمصائب فى مواصلتهن واستمرت محبتى اياهن الى أن شبت ويؤيده قوله (وقد كنت قدما) بكسر القاف وسكون الدال بمعنى الزمان القديم (هويت السمان *) وعين حروف الزيادة من بين حروف البيت بقوله (أى حروف هويت السمان) أى هذه الحروف العشرة التى هى الهاء والواو والياء والتاء

(ولايزاد) فى أول أمر الغائب (من حروف العلة) مع انها أولى الحروف بالزيادة (حتى لايجتمع حرفا علة) احدهما للامر الغائب وثانيهما للمضارعة (وكسرت) تلك (اللام) الزيادة مع ان الاصل فى الحروف الواردة على هجاء واحد الفتح لخفته (لانها مشبهة باللام الجارة) بحسب مشابهة عملها وذلك (لان

الجزم فى الافعال بمنزلة الجر فى الاسماء) واذا كان عامل الجر مكسورا فى الاسماء الظاهرة كذلك عامل ماهو بمنزلته من الجزم يكون مكسورا وأيضا كسرت اللام فرقا بينه و بين لام التأكيد التى يدخل المضارع نحو ان زيدا ليضرب (وأسكنت) لام الامر (بالواو والفاء نحو وليضرب فليضرب) لشدة اتصالهما بما بعدهما لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحرف المضارعة ككلمة واحدة وعلى وزن نخذ فأسكنت اللام تخفيفا (كما أسكن الخاء فى نخذ) تخفيفا أصله نخذ بكسر الخاء وهو عضو مخصوص فهذا نظير الاسكان بالفاء (و) أما (نظيره بالواو) فلفظة (وهو بسكون الهاء) أصله بالضم وكذا أسكنت بثم نحو ثم ليقضوا حملا عليهما ولما فرغ من بيان كيفية أخذ الامر الغائب من المستقبل شرع فى كيفية أخذ الامر الحاضر منه فقال (وحذفت حروف الاستقبال) ليكون أمرا (فى أمر المخاطب) أى الحاضر المعلوم بقرينة مقابلته للمجهول (للفرق) بينه و بين أمر الغائب (وعين الحذف فى المخاطب لكثرته) يعنى لولم يحذف حروف الاستقبال فى امر المخاطب كما لايحذف فى أمر الغائب وجب زيادة اللام أيضا فى أوله لئلا يلتبس بالمستقبل واذا زيدت اللام التبس أحد الامرين بالآخر فى بعض الصور كما اذا قلت لتضرب لم يعلم ان المأمور مخاطب أو غائب فوجب الحذف من أحدهما لدفع هذا الالتباس فوجدوا المخاطب أولى بالحذف لكثرة استعماله لان المأمور المخاطب هو الواقع كثيرا وأما الغائب فقل ان يقع له أمر ولكون الحذف نوعا من الاختصار والتخفيف

استعمال

والهمزة والاعتبار انما هو بالكتابة دون اللفظ ولذلك قالوا وأتاه سليمان يشتملها واللام والسين والميم والالف والنون وحكى ان أباالعباس المبرد سأل أباعثمان المازنى فقال له كيف تجمع حروف الزيادة فانشد البيت فقال له الجواب يرحمك الله قال المازنى قد أجبتك مرتين يريد قوله هويت السمان وليس معنى زيادتها انها تكون زائدة فى كل مكان بل معناها انه اذا أريد زيادة حرف فانما يزاد منها لامن غيرها اذقد تكون أصولا ألا ترى ان حروف هويتها أصول كلها وانما يعرف كونها زائدة من كونها أصلا بان تزن الاصلى بالفاء والعين واللام وتخرج الزائد بلفظه لايقابل فاء وعينا ولاما تقول ضرب وزنه فعل و يضرب وزنه يفعل وضارب وزنه فاعل ومضروب وزنه مفعول ومكرم وزنه مفعل واستخرج وزنه استفعل وقضيب وزنه فعيل وحمار وزنه فعال (و) على هذا (لايزاد) فى أمر الغائب (من حروف العلة) مع أنها أولى الحروف بالزيادة (حتى لايجتمع حرفا علة) احداهما للامر والثانية للمضارع (وكسرت اللام) أى لام الامر مع ان من حق حروف المعانى التى جاءت على حرف واحد ان تبنى على الفتحة التى هى أخت السكون (لانها مشابهة باللام الجارة) فى الصورة وانما شبهت بها (لان الجزم فى الافعال بمنزلة الجر فى الاسماء) أى بمقابلة الجر فيها لان فى الفعل الرفع والنصب فى مقابلة الرفع والنصب فى الاسماء وفى الاسم جر وليس فى الفعل لما عرف فى موضعه بل فيه الجزم فيكون الجزم فى الفعل بمقابلة الجر فى الاسم و بمنزلته فيكون الجازم بمنزلة الجار فجعل صورته مثل صورة الجار وعومل به معاملة الجار فى الاسم (وأسكنت لام الامر بالواو والفاء) يعنى تسكين اللام بعد الواو والفاء أكثر لكون اتصالهما بما بعدهما أشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو واللام بعده وحرف المضارعة وكذا الفاء معهما كلمة واحدة على وزن نخذ وكتف فتخفف باسكان العين وأما ثم فحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما لكن لا يكثر السكون بعده كثرته بعدهما لكون حروفها أكثر من واحد (نحو وليضرب وفليضرب وثم ليضرب كما أسكن العين فى نخذ) للتخفيف أصله نخذ بفتح الفاء وكسر العين و يجوز فيه سكون العين مع فتح الفاء للخفة كما ذكره و يجوز سكون العين مع كسر الفاء بنقل كسرة العين اليها و يجوز كسر العين والفاء لكون حرف الحلق قويا فيتبع ماقبله وكذا يجوز كل ماجاز فى نخذ فى كل ثلاثى عينه حرف حلق مكسور من اسم أوفعل نحو شهد (ونظيره) أى نظير لام الامر فى الاسكان (فى الواو وهو بسكون الهاء) وفى الفاء فهو بسكون الهاء تشبيها له بما ضم عينه من نحو عضد فكما يقال عضد يقال وهو بالسكون (وحذف حرف الاستقبال فى أمر المخاطب) بعد حذف اللام للتخفيف لكثرة استعماله اذ أصل اضرب لتضرب باتفاق الفريقين كما سيجىء ان شاء الله تعالى وكان القياس فى الامر للفاعل المخاطب أن يكون باللام كالامر الغائب لان الطلب فى الامر انما هو بمعنى اللام لان اللام وضعت لذلك فيه وزيدت لاجله كما أشرنا اليه فكان قياس أمر الفاعل المخاطب أيضا أن يكون باللام لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحذف حرف المضارعة أيضا (للفرق بينه وبين مخاطب المستقبل) لا بينه و بين أمر الغائب بدليل قوله فيما سيأتى للفرق بينه و بين المضارع وقوله (وعين الحذف) أى حذف اللام وحذف حرف الاستقبال (فى) أمر (المخاطب) دون أمر الغائب (لكثرة استعماله) أى لكثرة

(ومن ثم) أى ومن أجل ان حذف حرف المضارعة من أمر المخاطب لكثرة استعماله (لاتحذف اللام فى مجهوله) الظاهر ان يقال لاتحذف التاء أو يقال لاتحذف اللام والتاء ولكن لما كان عدم حذف اللام مستلزما لعدم حذف التاء اكتفى بذكره وانما قلنا كذلك لان اللام انما زيدت على تقدير عدم الحذف لدفع التباس الامر بالمضارع كما مر (نحو لتضرب) بضم التاء وفتح الراء (لقلة استعماله) أى استعمال مجهول أمر المخاطب (واجتلبت الهمزة) فى أول أمر المخاطب بعد حذف حرف المضارعة (اذا كان مابعده ساكنا) قيد به لان مابعد حرف المضارعة اذا كان متحركا لم يلزم اجتلاب الهمزة بعد حذفه لامكان الابتداء بما بعده نحو هب وخف ودحرج من تهب (للافتتاح) أى ليمكن الافتتاح والابتداء نحو اعلم وانصر وانطلق واستخرج من تعلم وتنصر وتنطلق وتستخرج وانما تعينت الهمزة لكونها أقوى الحروف والابتداء بالاقوى أولى كذا قيل وقيل انما تعينت الهمزة لاختصاصها بالمبدأ فى المخرج (وكسرت الهمزة) المجتلبة (لان الكسرة أصل فى همزات الوصل) لان همزة الوصل زيدت ساكنة ثم حركت والاصل فى تحريك الساكن الكسر كما يذهب اليه الرضى وابن الحاجب نقلا عن ابن جنى متمسكا بان قاعدتهم اذا زادوا حرفا زادوها ساكنة ثم حركوها ان احتيج بخلاف ما اذا أبدلوها وقد غفل صاحب النجاح عن هذه القاعدة فاعترض عليه بان ماذكره ابن جنى باطل لانه يلزم العود الى المهروب عنه وهو الهرب عن حرف ساكن الى حرف آخر ساكن مثل الاول والحق زيادتها متحركة لئلا يلزم المحذور وتحقيق الكلام فى هذا المقام على ماذكره المصنف ان هذه الهمزة وان كانت ساكنة لكن مجىء بها قبل الساكن فى الابتداء لانه قد علم انه اذا اجتمعت معه فلابد من حذف أحدهما أو حركة أحدهما ولم يجز حذف الثانى ولا حركته لئلا يلزم تغيير البناء ولا حذف الهمزة لانه يفضى الى المهروب عنه وهو الابتداء بالساكن فلم يبق الا حركة الهمزة فحركت وكسرت على ما هو الاصل فى التقاء الساكنين وانما يضم مايضم لعارض وانما كان الكسر أصلا فى تحريك الساكن لان الجزم الذى هو السكون فى الافعال عوض عن الجر فى الاسماء لتعذر الجر فيها فلما ثبت بين السكون الجزمى فى الافعال وبين الكسر المختص بالاسماء تعويض وتبديل واحتيج ههنا الى التعويض عن السكون جعل الكسر عوضه وانما سميت همزة الوصل لانه يتوصل بها الى النطق بالساكن ولهذا سماها الخليل سلم اللسان وقيل لانها تسقط فى الدرج فيتصل ماقبلها لما بعدها ولما توجه ان يقال ان قولكم وكسرت الهمزة منقوض بمثل أكتب لان همزته مضمومة أجاب بقوله (ولم تكسر) الهمزة بل تضم مع ان الاصل الكسر (فى مثل اكتب) أى فى الفعل الذى عين مضارعه مضموم (لان بتقدير الكسرة يلزم الخروج من الكسرة) التحقيقية (الى الضمة) التحقيقية قوله (ولا اعتبار للكاف الساكن) جواب لسؤال مقدر تقديره ظاهر

استعمال هذا الجنس فالتخفيف به أولى ناظر الى قوله وحذفت لا الى قوله للفرق (ومن ثم) أى ومن أجل ان حذف اللام وحرف المضارعة فى أمر المخاطب المعلوم لكثرة الاستعمال (لايحذف) حرف الاستقبال (مع اللام فى مجهوله) أى أمر المخاطب أعنى يقال لتضرب باللام والتاء (لقلة استعماله) أى المجهول (واجتلبت همزة الوصل) وتخصيصها بالاجتلاب لكونها أقوى والابتداء بالاقوى أولى (بعد حذف حرف المضارعة اذا كان مابعده ساكنا للافتتاح) أى ليمكن الابتداء اذ الابتداء بالساكن متعذر وأما اذا كان مابعده متحركا فلا احتياج اليها نحو دحرج من تدحرج (وكسرت الهمزة) المجتلبة (لان الكسر أصل فى) تحريك (همزات الوصل) لانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسرة لانه أصل فى تحريك الساكن لانه أبعد حركات الاعراب عن الاعراب لامتناع دخوله فى قبيلتين من المعربات وهما المضارع ومالا ينصرف ودخول أخويه فى المعربات كلها فلما احتيج الى التحريك حركت بما هو أقل وجودا فى الاعراب وأكثر شبها بالسكون الذى وجد فى بعض المعربات دون بعض ولان السكون والجزم عوض فى الفعل من الكسرة فى الاسم فعوض الكسر من السكون أيضا ولان وقوع اجتماع الساكنين كثير فى الكلام بشهادة الاستقراء وللافعال منه القدح المعلى وناهيك نوعا الاوامر من الافعال المشددة الاواخر ومايجزم منها بانواع الجوازم وعندك ان للاكثر حكم الكل فتقدمت الافعال فى اعتبار اجتماع الساكنين والاحتياج الى التحريك ومعلوم ان لامدخل للجر فى الافعال فافادت الكسر الخلاص من اجتماع الساكنين وذلك ظاهر وكون الكسرة طارئة بحكم المقدمة المعلومة بخلاف أختيها فانهما يفيدان الخلاص فقط والمفيد لفائدتين أولى بان يكون أصلا فالكسرة أصل فى تحريك الساكن وانما سميت المجتلبة للافتتاح همزة وصل لانها اجتلبت للتوصل بها الى النطق بالساكن ولذلك سماها الخليل سلم اللسان (ولم تكسر) الهمزة (فى مثل أكتب) أى فيما كان عين المضارع فيه مضموما مع انها همزة وصل بل ضمت (لانه) أى الهمزة أو الشان والثانى أقوى من جهة المعنى وان كان ضعيفا من جهة اللفظ لان حذف ضمير الشان منصوبا ضعيف الا انه كثير فى عبارات المصنفين (بتقدير الكسر) أى كسرها (يلزم الخروج من الكسرة) اى من كسرتها (الى الضمة) أى الى ضمة العين وهو ثقيل (ولا اعتبار للكاف الساكن) فى المنع عن ذلك

(لان الحرف الساكن) مطلقا (لا يكون حاجزا حصينا) أى مانعا قويا يمنع الخروج المذكور (عندهم ومن ثم) أى ومن أجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا (جعل واو قنوة ياء و يقال قنية) بكسر القاف فيهما وقد يضم فيهما و يبقى الياء على حالها يقال قنوت الغنم وغيرها قنوة وقنيتها قنية اذا أقنيتها أى أمسكتها لنفسك للتجارة فان قلت ان ارموا أمر وعينه مضموم مع أن همزته مكسورة وان اغزى أمر وعينه مكسور مع أن همزته مضمومة قلت حركة العين فيه عارضة لان أصل ارموا ارميوا فاعل بالنقل والحذف وأصل أغزى أغزوى فاعل أيضا بنقل حركة الواو الى ماقبلها ثم حذفها لالتقاء الساكنين (وقيل تضم) الهمزة المجتلبة فى مثل اكتب (للاتباع) أى لاتباع حركة الهمزة بحركة عين الفعل و يكسر فيما يكون عينه مكسورا للاتباع أيضا ولم يتبع فى المفتوح لئلا يلزم الالتباس بينه و بين المضارع الموقوف فاذا قلت مثلا أعلم بفتح الهمزة وسكون الميم لم يعلم انه أمر أو مضارع أسكن آخره للوقف ولما توجه ان يقال ان قولكم الكسر أصل فى همزة الوصل منقوض بقولنا أيمن لان همزته مفتوحة مع انها للوصل أجاب بقوله (وفتح ألف أيمن) بضم الميم سماها ألفا لان الهمزة اذا وقعت أولا تكتب على صورة الالف ولانهما متقاربان فى المخرج ولذلك اذا احتاجوا الى تحريك الالف قلبوها همزة وقال فى الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى ألفا والمتحركة تسمى همزة ولهذا المعنى حكم الفقهاء زاد الله رفعة اعلامهم بان الحروف ثمانية وعشرون (مع كونه للوصل) ومع كون الكسر أصلا فى الوصل (لانه) أى أيمن (جمع يمين) لا يجىء على وزنه واحد فى كلام العرب وأما الآجر والآنك فأعجميان وهو بمعنى القسم سميت بذلك لانهم كانوا اذا تحالفوا ضرب كل امرئ منهم يمينه على يمين صاحبه وان جعلت اليمين ظرفا فلا تجمعه لان الظروف لا تكاد تجمع (وألفه للقطع) أى والحال ان ألف الجمع لا يكون الا للقطع (ثم جعل) ألف أيمن (للوصل) بعد ان كان للقطع فى الاصل أى أجرى مجرى ألف الوصل فى سقوطه فى الدرج لا فى الكسر (لكثرته) استعمالا هذا مذهب الكوفيين وذهب البصريون الى انه مفرد على وزن أفعل اذ قد يجىء فى كلام العرب على وزنه مفرد مثل آجر وآنك وهو الاسرب وهما ليسا بأعجميين والمفرد هو الاصل وهمزته للوصل والا لما سقط فى الدرج وقال سيبويه انه من اليمن بمعنى البركة يقال يمن فلان علينا فهو ميمون قوله (وفتح ألف التعريف لكثرته أيضا) عطف على قوله وفتح ألف أيمن فيكون جوابا للسؤال المقدر * ثم اعلم انهم اختلفوا فى آلة التعريف فذكر المبرد فى كتابه الشافى ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا يشبه ألف التعريف بالف الاستفهام فيكون للقطع وقال سيبويه حرف التعريف اللام وحدها والهمزة زائدة للوصل لكنها فتحت مع أن أصل همزات الوصل الكسر لكثرة استعماله وقال الخليل ال بكمالها آلة التعريف ثنائى نحو هل فيكون همزته للقطع وانما حذفت فى الدرج لكثرة الاستعمال والمذاهب الثلاثة مذكورة فى شرح الرضى مع ادلتها لكنا قررنا المسائل وتركنا الدلائل لئلا يطول الكلام فمن رامها فليطالع ثمة واذا علمت ماقررناه فاعلم ان قوله وفتح ألف التعريف لكثرته انما يستقيم على مذهب سيبويه اذ هو جواب بعد تسليم كونه للوصل وهو ظاهر واضافة الالف الى التعريف لادنى ملابسة فتدبر

الخروج (لان الحرف الساكن لا يكون حاجزا) أى مانعا (حصينا) أى قويا (عندهم) أى عند أهل هذا الفن (ومن ثم) أى ومن أجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا (يجعل واو قنوة ياء ويقال قنية) مع أن ماقبلها ليس بمكسور الا ان النون لما كان ساكنا جعل كانه معدوم وان ماقبل الواو وهو القاف مكسور فقلبت الواو ياء (وقيل) لم تكسر الهمزة فى مثل اكتب بل (تضم للاتباع) أى لاتباعها للعين فى الضم لان خفة الموافقة بين الاثقلين غالبة على ثقل المخالفة بين الثقيل والاثقل (وفتح ألف أيمن) أى همزته و يجوز اطلاق الالف على الهمزة اما حقيقة بالاشتراك على ماقيل وأما مجازا لكونها على صورتها فى بعض المواضع كما سيجىء ان شاء الله تعالى أو لكونهما متحدين ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك شبهوهما بالهواء والريح فكما ان الهواء اذا تحرك صار ريحا والريح اذا سكنت صارت هواء فكذا الالف اذا تحركت صارت همزة والهمزة اذا سكنت ومدت صارت ألفا (مع كونه للوصل) بدليل سقوطه فى الدرج والاصل فى ألف الوصل الكسر لما عرفت (لانه جمع يمين وألفه للقطع) لانه ألف أفعل وألفه مفتوحة (ثم جعل للوصل) أى عومل معاملة ألف الوصل بان أسقطت فى الدرج (لكثرته) أى لكثرة أيمن استعمالا وكثرة الاستعمال تقتضى التخفيف والتخفيف يحصل بالوصل اذ بالوصل تسقط الهمزة فى اللفظ ولا خفة مثل السقوط (وفتح ألف التعريف) مع كونه للوصل بدليل سقوطه فى الدرج (لكثرته) استعمالا (أيضا) أى كأيمن واعلم أن حرف التعريف عند سيبويه هو اللام وحده والهمزة للوصل فتحت مع أن أصلها الكسر لكثرة استعمال اللام وعند الخليل أل كهل علامة للتعريف وانما حذفت عنده همزة القطع فى الوصل لكثرة استعمال أل وعند المبرد حرف التعريف هى الهمزة المفتوحة وحدها وانما زيدت اللام بعدها للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام اذا عرفت هذا فقول المصنف ألف التعريف يحتمل أن يكون اشارة الى مذهب المبرد والظاهر لاضافة ألف فقط الى التعريف

(وفتح ألف أكرم) هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان قولكم واجتلبت الهمزة بعد حذف حرف المضارعة ان كان ما بعدها ساكنا للافتتاح وكسرت الهمزة منقوض بمثل أكرم لان ما بعد حرف المضارعة وهو الكاف ساكن وهمزته مجتلبة مع انها مفتوحة * وحاصل الجواب مع كون الهمزة مجتلبة وذلك (لانه ليس من ألف الامر) أى ليست مجتلبة للافتتاح حتى يكون للوصل فيلزم الكسر (بل ألف قطع) لانه (محذوف من تؤكرم) قوله (حذفت لاجتماع الهمزتين فى أأكرم) استئناف فيقع جوابا لسؤال مقدر فكان قائلا يقول لم حذفت الهمزة من تؤكرم فاجاب حذفت الخ يعنى زيدت همزة مفتوحة فى أول كرم لنقله الى باب آخر فيكون أكرم ومضارعه يؤكرم كيدحرج بالهمزة اذ المضارع هو الماضى مع زيادة حرف المضارعة فيه فاجتمع فى الحكاية همزتان فتشبه نباح الكلب أو صوت السكران فحذفت احداهما وحذفت عن البواقى طرد اللباب وقد ترد فى الضرورة كما فى قول الشاعر * شيخ على كرسيه معمما * فانه أهل لان يؤكرما * ثم لما حذف حرف المضارعة لقصد بناء صيغة الامر أعيدت الهمزة لزوال علة حذفها وهى حرف المضارعة اذ بحذفها زال المضارعة فزال حكم الاطراد فان قلت لم لم تعد الواو فى تعد بعد حذف حرف المضارعة للامر مع أن حذفها للاطراد أيضا وقد زال بزوال علته قلت لو أعيد لأعل بالحذف اعلال فعله تبعا له فيكون سعى الاعادة ضائعا كذا قالوا * واعلم ان همزة استخرج وانطلق وغيرهما مما فى أوله همزة سوى أكرم للوصل لا للقطع وكذا فى مصدره وأمره لان أصل استخرج خرج فزيد السين والتاء فى أوله لنقله الى باب آخر لكن لما زيد الحرف الاول ساكنا تعذر الابتداء فاجتلبت همزة للافتتاح ثم زيدت حرف المضارعة على أصل الماضى وحركت فلم يحتج الى الهمزة فيكون مضارعه يستخرج بلا همزة فلما حذف حرف المضارعة للامر بقى الحرف الاول ساكنا فاجتلبت الهمزة للافتتاح وقس عليه غيره وانما سمى مثل استخرج سداسيا ومثل انطلق خماسيا نظرا الى ثبوت الهمزة فى الظاهر وان لم يكن جزأ من الفعل حقيقة كذا حققه المحققون (ولا يحذف ألف الوصل فى الخط) أى فى الكتابة (حتى لا يلتبس الامر) لمخاطب (من باب علم) بالتخفيف (بامر علم) بالتشديد ولما لم يحذف فى الامر لدفع الالتباس بين هذين الامرين حملوا عليه ما لا التباس فيه من همزات الوصل كما فى الاسماء والافعال والمصادر طرد اللباب (فان قيل يعلم) أى لا يلتبس أحد الامرين بالآخر بل يفرق بينهما (بالاعجام) بكسر الهمزة وهو مصدر ومعناه وضع النقط على الحروف ومنه حروف المعجم أى حروف الخط المعجم ثم استعمل فيما هو الحاصل بالمصدر وعمموه فأرادوا به الحركات والنقط والتشديد وحاصل ماذكره السائل منع الالتباس على تقدير حذف الهمزة فى الكتابة لحصول الفرق بالاعجام لان العين فى الامر من علم بالتخفيف عند الدرج ساكنة واللام يوضع لها فتحة والعين فى الامر من علم بالتشديد يوضع عليها الفتحة واللام يوضع عليها الكسرة والتشديد فلا يلتبس أحدهما بالآخر فى الخط كما لا يلتبس فى اللفظ (قلنا الاعجام يترك) فى الخط (كثيرا) فيلزم الالتباس المذكور

التعريف فعلى هذا معنى كلامه وفتح الف التعريف لكونه للقطع لانه للتعريف لا للوصل الا انه عومل معاملة ألف الوصل بأن أسقط فى الدرج لكثرة هذه الالف استعمالا كما أن ألف ايمن عومل به معاملة ألف الوصل بان سقط فى الدرج لكثرته استعمالا ويحتمل أن يكون اشارة الى المذاهب الثلاثة ويكون اضافة الالف الى التعريف لادنى ملابسة كاضافة كوكب الخرقاء وحينئذ معنى كلامه وفتحت الالف الملابسة للتعريف على تقدير كونها للوصل ولم تكسر مع أن الاصل فيه الكسر لكثرته أى لكثرة استعمال اللام فخفف بالفتحة وفتح أيضا على تقدير كونه وحده للتعريف أو مع اللام لانه للتعريف اما وحده أو مع اللام وليس للوصل حتى يكسر الا انه عومل به معاملة ألف الوصل فاسقط فى الدرج كما أن ألف أيمن عومل به معاملة الوصل فاسقط فى الدرج لكثرة استعمال الالف (وفتح ألف أكرم) مع أن ما بعد حرف المضارعة من تكرم ساكن وعين المضارع ليست بمضمومة (لانه ليس من ألف الامر) أى جنس الالف الذى زيد للامر حتى يكسر (بل ألف قطع محذوف من تؤكرم) طرد اللباب يعنى ليس ما بعد حرف المضارعة من تؤكرم ساكنا بل متحركا فى التقدير اذ أصله تؤكرم بالهمزة لكون ماضيه على أكرم جاؤا بالامر على الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر من الثلاثى المجرد وبينه من المزيد فيه اذ لو قيل اكرم بكسر الهمزة التبس بالثلاثى المجرد أو لان علة حذف الهمزة وهى اجتماع الهمزتين أو الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين لما زالت بحذف حرف المضارعة من تؤكرم اذ سبب الحمل فيه وجود حرف المضارعة ردوها الى فتحها لان الاحتياج الى همزة الوصل انما هو عند الاضطرار وانما (حذفت) الهمزة من تكرم (لاجتماع الهمزتين فى أأكرم) فانه مستكره (ولا تحذف ألف الوصل فى الخط) مع ان الخط تابع للفظ (حتى لا يلتبس الامر من باب علم) بكسر العين وتخفيفه (بامر علم) بفتح العين وتشديده (فان قيل يعلم بالاعجام) وهى الحركات والسكنات والنقطات والتشديدات والمدات جمع عجم كفرس وافراس وهو ما يزول به العجمة وهى الالتباس والاشتباه (قلنا الاعجام تترك) تركا أو حينا (كثيرا) فحينئذ يحصل الالتباس

(ومن ثم) أى ومن أجل أن الاعجام بترك كثيرا (فرقوا بين عمر) بضم الاوّل وفتح الثانى (و) بين (عمرو) بفتح الاوّل وسكون الثانى (بالواو) فى الخط حيث كتبوا حالة الرفع والجر فى الثانى وتركوا فى الاوّل لئلا يلتبس أحدهما بالآخر عند ترك الاعجام وخصوا الزيادة بالثانى لخفته وثقل الزيادة ولم يكتبوا فى حالة النصب للفرق بألف التنوين فى الثانى دون الاوّل اذ هو غير منصرف فلا يدخله ألف التنوين ولما توجه أن يقال قولكم ولا تحذف ألف الوصل فى الخط منقوض ببسم الله الرحمن الرحيم لان همزته للوصل مع انها حذفت فى الخط أجاب بقوله (وحذفت) أى همزة الوصل فى الخط (فى بسم الله) أى ببسم الله الرحمن الرحيم (لكثرة استعماله) أى فى الكتابة وطول الباء عوضا عنها (ولا يحذف من اقرأ باسم ربك) ومن باسم الله (لقلة استعماله) فى الكتابة بالنسبة الى بسم الله الرحمن الرحيم (و ينجزم الامر) اذا كان ذلك الأمر (باللام) سواء كان أمرا غائبا مطلقا أو أمرا (حاضرا) مجهولا (اجماعا) أى اتفاقا بين البصريين والكوفيين (لان اللام مشابهة بكلمة الشرط) مثل ان ولو

(فى النقل) أى فى نقل معنى الفعل فكما ان تنقل الفعل من كونه مجز وما به الى كونه مشكوكا فيه كذلك لام الأمر ينقل معنى المضارع من كونه اخبارا الى كونه انشاء فلما شابه كلمة الشرط فى النقل يعمل عملها وهو الجزم فلا فرق بين آخر المضارع و بين آخر الامر باللام فى صحيحه ومعتله ومذكره ومؤنثه ومفرده ومثناه ومجموعه فتقول ليضرب ليضربا ليضربوا لتضرب لتضربا ليضربن كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا لم تضرب لم تضربا لم يضربن وكذا حال ليخش مع لم يخش الى آخرهما وليرم مع لم يرم الى آخرهما وليغز مع لم يغز الى آخرهما (وكذلك المخاطب) أى كالامر باللام أمر المخاطب فى كونه مجزوما باللام (عند الكوفيين لان أصل اضرب لتضرب) مثلا (عندهم ومن ثم) أى ومن أجل ان أصل اضرب لتضرب (قرأ النبى عليه السلام فبذلك فلتفرحوا) باثبات اللام وحرف المضارعة على الاصل مكان فافرحوا وأيضا قد جاء فى الحديث باللام كقوله عليه السلام لتنهر ولو بشوكة * وقد جاء فى الشعر أيضا كقوله لتقم أنت يا ابن خير قريش * فلتقض حاجة المسلمين وكل ذلك دل على أن أصل أمر المخاطب المعلوم باللام (فحذف اللام تخفيفا لكثرة الاستعمال) فيه بالنسبة الى الامر الغائب فيكون اللام مقدرة (ثم حذف علامة الاستقبال) وهو التاء فتكون مقدرة أيضا (للفرق بينه و بين المضارع فبقى الضاد) فى أول الكلمة (ساكنا) فتعذر الابتداء (فاجتلبت همزة الوصل) للافتتاح (و وضعت) همزة الوصل (موضع علامة الاستقبال وأعطى له) أى لهمزة الوصل وتذكير الضمير اما باعتبار الالف أو اللفظ المذكور (أثر علامة الاستقبال) وهو كون المضارع معربا (كما أعطى لفاء رب) أى للفاء الذى وضع موضع رب الذى هو حرف الجر (عمل رب) وهو الجر

(ومن ثم) أى ومن أجل ان الاعجام تترك كثيرا (فرقوا بين عمر) بضم العين وفتح الميم (وعمرو) بفتح العين وسكون الميم (بالواو) بأن يكتبوه فى الثانى حالتى الرفع والجر دون النصب لان ألف التنوين تخلفه حالة النصب لانه منصرف بخلاف الاوّل ولم يعكس بأن يكتبوه فى الاول لان الثانى خفيف وذلك ظاهر والزيادة فى الخفيف أولى (وحذفت الألف) فى الخط (فى بسم الله) من بسم الله الرحمن الرحيم مع انها ألف الوصل (لكثرة الاستعمال) وهى متداعية التخفيف (ولا تحذف) الألف (فى اقرأ باسم ربك) مع انها فى لفظ الاسم كما فى بسم الله (لقلة استعماله) وان كانت فى لفظ الاسم (و ينجزم آخره) أى آخر الأمر (فى الغائب باللام اجماعا) أى أجمع النحاة من البصريين والكوفيين على انجزامه اجماعا أو حكموا بانجزامه مجمعين (لان اللام مشابهة بكلمة الشرط) أعنى ان لأنها أصل الباب (فى النقل) فكما أن ان ينقل معنى الماضى اذا دخل عليه الى الاستقبال نحو ان ضربت ضربت كذلك اللام اذا دخل على الخبر ينقل معناه الى الانشاء نحو ليضرب زيد فلما شابهتها فيه عملت عملها وهو الجزم (وكذلك المخاطب) أى مثل أمر الغائب أمر المخاطب فى كونه معربا مجزوما (عند الكوفيين لان أصل اضرب لتضرب) بالتاء كما هو القياس لان الدال على طلب الفعل انما هو اللام كما سبق (عندهم) أى عند الصرفيين من البصريين والكوفيين (ومن ثمة) أى ومن أجل ان أصل اضرب لتضرب (قرأ النبى عليه السلام فبذلك فلتفرحوا) بالتاء على الأصل المهجور موضع فافرحوا وقيل ان النبى عليه الصلاة والسلام لما كان مبعوثا الى الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب والتاء للحاضر (فحذفت اللام) من لتضرب أمر المخاطب (لكثرة استعماله) أى لكثرة استعمال جنس الأمر المخاطب بالنسبة الى جنس أمر الغائب (ثم حذفت علامة الاستقبال) وهى التاء (للفرق بينه) أى بين أمر المخاطب (و بين المضارع المخاطب) اذ بعد حذف اللام من لتضرب بقى تضرب (فبقى الضاد ساكنا واجتلبت همزة الوصل) ليمكن الابتداء (ووضعت) الهمزة المجتلبة (موضع علامة الاستقبال) أعنى التاء (فأعطى له) أى للموضوع موضع علامة الاستقبال أعنى الهمزة (أثر) أى حكم (علامة الاستقبال) وهو الاعراب واما اعرابه بالجزم فباللام المقدرة اعطاء (كما) أى مثل ان (أعطى لفاء رب عمل رب

(فى قول الشاعر فمثلك) بكسر الكاف وجر اللام لان الفاء عمل عمل رب فتقديره فرب مثلك أى رب امرأة مثلك (حبلى) وهى امرأة ذات حمل وهو مجرور تقديرا على انه صفة لان المثل لايتعرف بالاضافة لتوغله فى الابهام كما بين فى النحو (قدطرقت) طرق بمعنى جاء ليلا من باب دخل وضمير المفعول محذوف راجع الى حبلى أى طرقتها بمعنى جئت اليها ليلا وهو عامل رب المقدر قوله (ومرضع) عطف على حبلى أى امرأة لها ولد ترضعه فاذا وصفتها بارضاع الولد قلت مرضعة (فألهيتها) أى أشغلتها الضمير يرجع الى حبلى والى مرضع باعتبار كل واحدة منهما (عن ذى تمائم) أى عن صبى ذى تمائم والتمائم جمع تميمة وهى تعاويذ تعلق صدر الانسان وقد نهى عنها النبى عليه السلام حيث قال * من علق تميمة فلااتم الله له * وقيل هى خرزة وأما المعاذات اذا كتب فيه القرآن وأسماء الله تعالى فلا بأس بها (محول) اسم فاعل من أحال أى أتى عليه حول كامل وهو صفة ذى تمائم والبيت للهجاء فحاصل كلامهم ان حرف المضارعة مقدر فى أمر المخاطب فيكون معربا بابه واللام مقدرة أيضا فيكون مجزوما به فهم لا يفرقون بين المقدر والملفوظ وقد أجاب الزمخشري عنه فقال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة وهذا خلف من القول لان حرف المضارعة هو علة الاعراب فانتفى بانتفائه كانتفائه فى الاسم بانتفاء سببه فان زعموا ان حرف المضارعة مقدر فليس بمستقيم لان حرف المضارعة من صيغة الكلمة كالميم فى اسم الفاعل فكما لا يستقيم تقدير الميم فكذا تقدير حرف المضارعة وهذا حاصل ماذكره المصنف بقوله (وعند البصريين) الى آخر الدليل يعنى أمر المخاطب المعلوم عند البصريين (مبنى) على السكون لامعرب مجزوم (لان الاصل فى الافعال البناء) لعدم توارد الفاعلية والمفعولية والاضافة عليها وأصل البناء السكون (وانما أعرب المضارع منها لمشابهة) تامة عارضة (بينه وبين الاسم) كما مر و بنى الماضى على الحركة لقلة المشابهة (ولم يبق المشابهة) أصلا (بين الامر) المخاطب (و بين الاسم و بحذف حركة المضارعة منه) فرجع الى أصل بنائه الذى هو السكون لكنه يعامل معاملة المجزوم فى اسقاط الحرف من المفرد الصحيح نحو اضرب كما يقال لم تضرب وفى اسقاط الحركة من الناقص والاجوف نحو ارم وقل كما يقال لم ترم ولم تقل و فى اسقاط النون فى التثنية والجمع والمفرد المؤنث نحو اضربا اضربوا اضربى كما يقال لم تضربا لم تضربوا لم تضربى قال الفاضل الرضى والذى غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدر معاملة آخره معاملة المجزوم (ومن ثم) أى ومن أجل ان حروف المضارعة سبب الاعراب وجودا وعدما (قيل فلتفرح معرب) مع انه أمر المخاطب (بالاجماع لوجود علة الاعراب وهى حرف المضارعة) ولما فرغ من بيان نفس صيغة الامر وكيفية أخذه من المضارع شرع فيما يتعلق به و بما يناسبه فى كونه طلبا من اتصال نونى التوكيد وكيفية بناء آخره عند اتصالهما فقال (وزيدت فى آخر الامر) مخاطبا كان أو غائبا معلوما كان أو مجهولا (نونا التأكيد) احداهما مثقلة متحركة والاخرى مخففة

رب فى مثل قول الشاعر * فمثلك) أى فرب مثلك فحذف رب وأعطى للفاء عمله وهو الجر وقوله (حبلى) صفة مثل (قدطرقت) أى طرقتها أى أتيتها ليلا قوله (ومرضع *) أى ذات رضيع عطف على حبلى (فألهيتها) أى أشغلتها (عن) صبى لها (ذى تمائم) جمع تميمة وهى التعاويذ التى تعلق فى عنق الصبى حفظا من اصابة العين وقوله (محول) أى أتى عليه حول كامل صفة ذى ولم يقل محولا لئلا يلتبس بما اشتق من الحوالة أعنى المحيل وفى وصف تلك النساء بالحبل والارضاع وفى وصف الصبى بكونه ذى تمائم وذى حول وذى تمائم اشارة الى كمال ميل النساء اليه أما فى الوصف بالحبل والارضاع فظاهر وأما فى وصف الصبى بذى تمائم فلان التميمة انما تجعل فى عنق الصبى اذا كان فى غاية الحسن وخيف عليه من اصابة العين وأما فى جمع التميمة فلان أهله لايرضون ولا يكتفون بتميمة واحدة أو تميمتين لفرط محبتهم وأما فى الوصف بالمحول فلانه فى تلك الحال يظهر منه الكلمات اللطيفة اللذيذة والحركات المرغوبة الشهية مالم يظهر قبلها ولا يظهر بعدها فيكون محبوبا فى القلوب أكثر مما كان قبلها و بعدها (و) أما (عند البصريين فهو) اى أمر المخاطب بغير اللام (مبنى) على السكون (لان الاصل فى الافعال البناء) لان المعانى الموجبة للاعراب أعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة منتفية عنها فوجب أن تبنى وهذا خلاف لا تظهر ثمرته الا فى اطلاق المجزوم على أمر الغائب واطلاق الجزم على سكونه وفى اطلاق الموقوف على أمر المخاطب واطلاق الوقف على سكونه (وانما أعرب المضارع) مع كونه من الفعل (لمشابهة) تامة (بينه وبين الاسم) كما مر فلا ينتقض بالماضى وانما بنى الماضى على الحركة لمشابهة بينه و بين الاسم فى الجملة أعنى وقوعه صفة للنكرة كما مر (و) لما (لم تبق المشابهة) بوجه من الوجوه (بينه) أى بين الاسم (وبين الامر) للمخاطب (بحذف حرف المضارعة) لا فى الحركات ولا فى السكنات وهو ظاهر ولا فى وقوعه صفة للنكرة ولانه صار انشاء والانشاء لا يقع صفة الا بتأويل بنى على السكون الذى هو أصل فى البناء (ومن ثمة) أى ومن أجل ان البناء لامر المخاطب انما هو بعدم بقاء المشابهة بحذف حرف المضارعة حكم بأنه معرب فيما لم يحذف منه حرف المضارعة حتى (قيل فلتفرح معرب بالاجماع) من الفريقين (لوجود علة الاعراب وهى حرف المضارعة وزيدت فى آخر الامر) مطلقا غائبا كان أو مخاطبا معروفا كان أو مجهولا (نونا التأكيد)

ساكنة وفى المثقلة زيادة توكيد قال الخليل اذا أتيت بالنون المؤكدة الخفيفة فأنت مؤكد واذا أتيت بالثقيلة فأنت أشد توكيدا وانما زيدتا فى آخره لئلا يجتمع فى أوله زائدتان ولان الزيادة نوع من التغيير ومحل التغيير آخر الكلمة (لتأكيد الطلب) فمثال زيادة النون الثقيلة فى امر الغائب (نحو ليضربن ليضربان ليضربن لتضربن لتضربان ليضربنان) قدم بالثقيلة لشموله جميع الصيغ ولزيادة التوكيد فيها (وكذلك امر المخاطب نحو (اضربن الى آخره) أى اضربن اضربان اضربن اضربن اضربان اضربنان (وفتح الباء فى) مثل (ليضربن) للغائب معلوما كان أومجهولا ولتضربن للغائبة أيضا وفى أمر المخاطب المجهول بالنون الثقيلة أى حرك بالفتح مع أن الاصل السكون اما علة نفس التحريك فهو ماصرح به المصنف بقوله (فرارا من اجتماع الساكنين) وهما الباء والنون الاولى وأما علة تعيين الفتح فلخفته هذا هو التحقيق لكن المصنف تسامح وعلل الفتح بعلة نفس التحريك باعتبار تضمن الفتح التحريك قصرا للمسافة (وفتح النون المشددة) فى غير التثنية وغير الجمع المؤنث فان فيهما مكسورة كما يجىء (للخفة) أى لخفة الفتحة (وحذفوا واو ليضربوا) أى حذفوا الواو من الجمع المذكر من الامر الغائب عند زيادة نون التأكيد الثقيلة وكذا من الامر المخاطب نحو اضربو للتخفيف (اكتفاء بالضمة) ولانه لو لم يحذف التقى ساكنان مع انه لا التباس بالحذف (وياء اضربى) أى وحذفوا الياء من المفرد المؤنث المخاطبة عند زيادة النون الثقيلة أيضا للتخفيف (اكتفاء بالكسرة) ولا يرد أن يقال ان الواو والياء علامتان والعلامة لا تحذف لان الحركتين اللتين قبلهما تدلان عليهما فكانا كأنهما لم تحذفا ولما توجه أن يقال ان مقتضى القياس أن تحذف الالف من التثنية اكتفاء بالفتحة كما حذفت الواو من الجمع اكتفاء بالضمة فلم لم يحذف أجاب بقوله (ولم يحذف ألف التثنية) مع ان القياس أن يحذف (حتى لا يلتبس) التثنية فى المذكر والمؤنث (بالواحد) فيهما ولا اعتبار بكسرة النون لوقوعها فى الطرف

وأدخل

(وكسر النون الثقيلة) مع ان الاصل الفتح لخفته (بعد ألف التثنية) مطلقا أى مذكرا كان أومؤنثا غائبا كان أومخاطبا معلوما كان أومجهولا فاجتهد أنت فى الامثلة (تشبيها) لها (بنون التثنية) فى وقوعها فى الطرف بعد الالف فحركت بحركتها وحمل عليها جمع المؤنث (وحذف النون التى هى تدل على الرفع فى مثل هل يضربان) بالنون الثقيلة (لان ماقبلها) أى النون الثقيلة مطلقا (يصير مبنيا) فهى علامة البناء فوجب حذف علامة الاعراب اذ لا يجتمع فى كلمة واحدة اعراب و بناء حتى يجتمع علامتاهما وانما كان الفعل مبنيا عند اتصال نون التأكيد لتركبه مع النون والاعراب فى الوسط فبنى على الحركة والنون حرف لا حظ له من الاعراب فيبقى الجزآن مبنيين كبعلبك وقيل انما بنى لان ماقبل النون مشتغل بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والجمع المذكر والواحد المؤنث ففتحوا فى الاوّل وضموا فى الثانى وكسروا فى الثالث لاجل الفرق فلم يمكن الاعراب فرجحوا موجب البناء لذلك مع ضعفه وانما قال فى مثل هل يضربان ولم يقل فى التثنية لان حذف نون الاعراب للعلة التى ذكرها المصنف انما هو اذا لم يحذف قبل دخول النون بالجوازم مثلا اذا قلت لم يضربا فقد حذفت نون الاعراب بالجوازم قبل دخول

احداهما ثقيلة والاخرى خفيفة (لتأكيد معنى الطلب نحو ليضربن) للغائب (وكذلك ليضربن الخ) على صيغة المعلوم أو المجهول وكذلك زيدت فى اضربن اضربان اضربن اضربن اضربان اضربنان للمخاطب وكذلك لتضربن الخ للمجهول أو المعلوم (وفتح الباء) أى حرك بالفتح فى ليضربن مع ان أصله السكون (فرارا من اجتماع الساكنين) هذا علة التحريك وأما تخصيص الفتح فللخفة والصيانة للفعل عن أخى الجر فى الكسر وللاحتراز عن الثقل والالتباس فى الضم (وفتح النون) الثقيلة اذ لا مجال للسكون الذى هو الاصل لمكان اجتماع الساكنين ولا للضم والكسر لمكان الثقل فتعين الفتح (للخفة) والمناسبة للتشديد (وحذف واو ليضربوا) عند اتصال نون التأكيد به فقيل ليضربن (اكتفاء بالضمة) مع استطالة الكلمة بنون التأكيد وان كان اجتماع الساكنين على حده (و) حذف (ياء اضربى) عنده فقيل اضربن (اكتفاء بالكسرة) أيضا كذلك (ولم يحذف ألف التثنية اكتفاء بالفتحة) فى ليضربان (حتى لا يلتبس) المثنى (بالواحد) فى الوقف ولا التباس فى ليضربوا واضربى للفرق بالضم والكسر (وكسر النون الثقيلة بعد ألف التثنية) مع ان أصلها الفتح للخفة (مشابهة) أى لاجل المشابهة (بنون التثنية) فى وقوعها بعد الالف وهذه العلة موجودة فى الالف الفاصلة فيعلم ان حكمها حكم ألف التثنية اذ الاشتراك فى العلة يوجب الاشتراك فى الحكم فلذلك لم يذكر حكم الالف الفاصلة (وحذفت النون التى هى تدل على الرفع فى مثل هل يضربان) أى فى الامثلة الخمسة التى هى يفعلان وتفعلان و يفعلون وتفعلون وتفعلين اذا دخل عليها نون التأكيد وانما أورد كلمة هل ليكون يضربان طلبا و يصير محلا لدخول نون التأكيد (لان ماقبل النون الثقيلة يصير مبنيا) لانه انما اعرب لمشابهته بالاسم ولما اتصل به النون التى لا تتصل الا بالفعل ورجح جانب الفعلية وصار الفعل بمنزلة جزء من كلمة كما فى بعلبك وتعذر الاعراب سواء كان بالحرف أو بالحركة اذ لا اعراب فى وسط الكلمة رد الى ما هو أصل الفعل من البناء فحذفت علامة الاعراب لامتناع الجمع بين الاعراب والبناء ولم يحذف نون التأكيد لئلا يبطل الغرض وهو التأكيد

نون التأكيد بخلاف هل يضربان لان هل لايجزم الفعل لكن اذا أدخلت عليه نون التأكيد حذفت نون الاعراب لما ذكره المصنف (وأدخلت الالف الفاصلة) أى الفارقة بين النونات (فى ليضربنان فرارا عن اجتماع النونات) أحدها نون جماعة المؤنث وثانيها وثالثها نون التأكيد الثقيلة فانهما نونان ساكنة ومتحركة ولايمكن حذف نون جماعة النساء كما حذف الواو من الجمع المذكر لانه علامة ولايدل حركة ماقبله عليه كما يدل الضمة على الواو فى المذكر حتى يجوز حذفه (وحكم) النون (الخفيفة مثل حكم الثقيلة) فى جميع ماذكرنا يعنى فتح الباء فى ليضربن فرارا من اجتماع الساكنين وحذفت الواو والياء فى ليضربو اواضربى اكتفاء بالضمة والكسرة (الا انه) أى النون الخفيفة (لايدخل بعد الالفين) أحدهما ألف التثنية والثانى الفاصلة فلايدخل التثنية مطلقا ولا الجمع المؤنث فبقى المفرد والجمع المذكر

(وأدخلت الالف الفاصلة فى ليضربان) أصله ليضربنن (فرارا من اجتماع النونات) اذ لايمكن حذف نون الجمع لانه ضمير الفاعل ولاحذف نون التأكيد للزوم بطلان الغرض فتعين الفصل بشئ واختص بالالف للخفة (وحكم) النون (الخفيفة) من حركات ماقبلها وحذف الضمير وحذف نون الاعراب معها (كحكم) النون (الثقيلة الا انها) أى النون الخفيفة (لاتدخل بعد الالفين) ألف التثنية والالف التى وجب فرض دخولها قبل الخفيفة فى الجمع المؤنث حملا لها على الشديدة وان لم يجتمع النونات فيها لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل اذ الاصل عدم الزيادة ألاترى أن يونس حين أدخلها فى فعل الجماعة أدخل الالف وقال اضربنان دون اضربن وماقيل ان اصالة الثقيلة انما هى عند الكوفيين ثم المناسبة المعلومة من قوانينهم تقتضى اصالة الخفيفة الا أن التأكيد فى الثقيلة أكثر فالمناسبة أن يعدى من الخفيفة اليها ليس بشئ لان اصالة الثقيلة انما هى فيما وضعت له أعنى التأكيد وهى كذلك الا أن الثقيلة أفادته أكثر مما أفادته الخفيفة ولاشك أن مايفيد معنى أصل فى إفادة ذلك المعنى بالنسبة الى مادونه واصالتها بذلك المعنى متفق عليه ومانقل عن الكوفيين فانما هو بمعنى أن الخفيفة مخففة من الثقيلة لا كلمة برأسها كما هو عند سيبويه وقوله مع ان الفرع لايجب أن يجرى على الاصل فى جميع الاحكام صحيح اذا لم يلزم من عدم الجريان عليه مفسدة وأما اذا لزم من عدم الجريان عليه فساد فلا كلام وههنا كذلك لما عرفته من لزوم مزية الفرع على الاصل وقوله فالمناسبة أن يعدى من الخفيفة اليها مدفوع بما ذكرنا من معنى الاصالة فقوله (لاجتماع الساكنين على غير حده) شامل لفعل الاثنين وجماعة الاناث وذلك لايجوز لان الروابط بين الحروف الحركات فان فقدت فى اثنين منها لايمكن ربط أحدهما بالاخر ولايجوز حذف أحدهما اذ فى حذف الالف من المثنى يلزم الالتباس بالواحد ومن جمع الاناث يلزم بطلان العمل واجتماع النونين وفى حذف النون يلزم بطلان الغرض وتحريك النون خلاف وضعها وحده أى مرتبته فى الجواز التى لايجوز أن يتجاوزها فيه ويجوز فى غيرها وأن يكون الاول حرف لين والثانى مدغما وهذا لايجوز بالاتفاق لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير مشقة والمدغم فيه متحرك فيصير الثانى من الساكنين كلاساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص سكونهما وغير حده خلاف ذلك (وعند يونس) والكوفيين (تدخل) الخفيفة بعد الالفين (قياسا على الثقيلة) باقية على السكون عند يونس اعتبارا بعد الالف حركة كقراءة نافع محياى بسكون ياء الاضافة وصلا ومتحركة بالكسر للساكنين عند غيره وعليه حمل قوله تعالى ولاتتبعان بتخفيف النون وكسره على قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان (وكلاهما) أى كلا نونى التأكيد (تدخلان فى سبعة مواضع لوجود معنى الطلب فيها) فى الجملة ففى بعضها بحسب نفس الامر ودلالته عليه اما

نحو ليضربن ليضربن ليضربن بفتح الباء فى الاول وضمها فى الثانى وكسرها فى الثالث وقس عليه أمر المخاطب (لاجتماع الساكنين فى غير حده) أحدهما الألف والثانى نون التاكيد الساكنة وهو غير جائز ولم يمكن حذف الالف اما فى التثنية فلئلا يلتبس المثنى بالواحد وأما فى الجمع المؤنث فلئلا يلزم اجتماع النونين ولم يمكن أيضا تحريك الالف أما فى التثنية فلانه ضمير وهو لايتغير وأما فى الجمع المؤنث فلانه للفصل وألف الفصل لايقبل الحركة للزوم سكونه ولم يمكن أيضا تحريك نون التأكيد لانه خلاف وضعها

*اعلم ان قوله فى غير حده وهو أن لايكون الحرف الاول مدا والثانى مدغما احتراز عن اجتماع الساكنين فى حده اذ هو جائز عندهم وهو أن يكون الحرف الاول مدا والثانى مدغما فى حرف آخر نحو اضربنان ودابة وانما جاز ذلك لان المد الذى فى حرف المد يقوم مقام الحركة والساكن اذا كان مدغما جرى مجرى المتحرك لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة فكانا كانهما متحركان (وعند يونس تدخل) النون الخفيفة بعد الالفين (قياسا على الثقيلة) فأجاز التقاء الساكنين على غير حده فيما يمكن التلفظ بهما فيه وعليه قراءة من قرأ محياى بسكون ياء الاضافة (وكلاهما) أى كلا نونى التأكيد (تدخلان) على الوجه المشروح (فى سبعة مواضع لوجود معنى الطلب فيها) الضمير يرجع الى السبعة على سبيل التغليب اذ لايوجد فى النفى معنى الطلب أو على سبيل التحقيق لان النفى لما شابه النهى أعطى حكمه فيكون انشاء حكما وفى تعليل المصنف اشعار بان نونى التأكيد لايدخلان فيما ليس فيه معنى الطلب كالماضى والمضارع الذى خلص للحال لعدم امكان تأكيده أما الماضى

فلان مامضى فات وتأكيد الفائت ممتنع واما المضارع فلان التأكيد انما يليق بما لم يحصل كما فى والله لاضربن وأما الحاصل فى الحال فهو وان كان محتملا للتأكيد وذلك بان يخبر المخاطب ان الحاصل فى الحال متصف بالتأكيد لكنه لما كان موجودا وأمكن للمخاطب فى الاغلب أن يطلع على ضعفه أوقوته لم يؤكد كذاذكره الرضى واما المستقبل الذى فيه معنى الطلب فيمكن تأكيده لقصد تحصيل المطلوب على الوجه الابلغ ومايوجد فيه معنى الطلب سبعة أحدها (الامر) غائبا كان أومخاطبا معلوما كان أومجهولا (كمامر) معناه ومثاله (و) الثانى (النهى نحو لاتضربن و) الثالث (الاستفهام) ومعناه السؤال عن حصول الفعل (نحو هل يضربن و) الرابع (التمنى) وهو طلب حصول الشئ (نحو ليتك تضربن و) الخامس (العرض) بفتح العين وسكون الراء ومعناه الحث على الفعل (نحو ألا تضربن) وهو قريب من التمنى لانك اذا عرضت على المخاطب الضرب فقط حثثته عليه ولن تحثه الا على ماتمناه وليس باستفهام لانك لاتقصد بقولك ألا تضربن السؤال عن ترك الضرب (و) السادس (القسم) أى

الفعل المضارع الذى يدخل عليه اللام الموطئة للقسم فيقع جوابا للقسم (نحو والله ليضربن) وقس عليه الاستفهام والتمنى والعرض فمعنى الاوّل الفعل المضارع الذى يدخل عليه حرف الاستفهام ومعنى الثانى يدخل عليه حرف التمنى ومعنى الثالث يدخل عليه حرف التحضيض فهذه الحروف الاربعة تفيد فى المستقبل معنى الطلب والتوقع وتؤكده نوع تأكيد ولهذا جاز دخول نون التأكيد عليه كذا ذكره الرضى حيث قال ان نونى التأكيد لايدخل فى المستقبل الذى هو خبر محض الا بعد أن يدخل على أوّله مايدل على التأكيد أيضا كلام القسم نحو والله ليضربن واما المزيدة نحو اما تفعلن ليكون ذلك توطئة لدخول نون التأكيد وايذانا به (و) السابع (النفى قليلا) أى تدخلان عليه دخولا قليلا لان دخولهما عليه ليس لوجود معنى الطلب بل

وانما

(مشابهة بالنهى فى الصورة نحو لا تضربن والنهى) وهو فى اللغة المنع وفى الاصطلاح فعل يطلب به ترك الفعل من الفاعل فهو ضد الامر بحسب المفهوم لكنه (مثل الامر) بحسب الاحكام فهو يماثله (فى جميع الوجوه) المذكورة فى الامر من كونه مأخوذا من المستقبل وكيفية دخول نونى التأكيد عليه وكيفية حركة ماقبل النون (الا انه) أى النهى غائبا كان أومخاطبا معلوما كان أومجهولا (معرب بالاجماع) لوجود علة الاعراب وهو حرف المضارعة ولما فرغ من أقسام الفعل المبنى للفاعل شرع فى أقسام الفعل المبنى للمفعول وكيفية بنائها له فقال (ويجىء المجهول) وهو فعل غيرعن صيغته بعد حذف فاعله وأقيم المفعول مقامه ويسمى أيضا المبنى للمفعول لكن كثر استعمال المجهول بين أهل الصرف واستعمال المبنى للمفعول بين أهل النحو (من الاشياء المذكورة) فيما سبق (من الماضى نحو ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (الى آخره ومن المستقبل نحو يضرب) بضم الياء وفتح الراء (الى آخره) ولم يذكر الامر والنهى والنفى استغناء بذكر المستقبل لكونها مأخوذة منه فان قيل المفعول

مطابقية وهى الخمس الاول أوالتزام وهو السادس فان القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب الا ان الغالب ان يقسم المتكلم على ماهو مطلوبه فيلزمه الطلب أى طلب جوابه وأما نحو قوله والله لاعاقبن فمحمول على الغالب وفى بعضها لابحسب نفس الامر بل بالمشابهة بما فيه معنى الطلب فى نفس الامر وهو السابع ثم ان الغالب انما يطلب فى العادة وغالب الامر ماهو مراده فكان ذلك مقتضيا التأكيده لانه غرضه فى تحصيله والطلب انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود فالتأكيد لا يكون الا فى المستقبل وقيل الحاصل فى الزمان الماضى لايحتمل التأكيد وأما الحاصل فى الزمان الحاضر وهو وان كان محتملا للتأكيد بان يخبر المتكلم بان الحاصل فى الحال متصف بالمبالغة والتأكيد لكنه لما كان موجودا وأمكن للمخاطب فى الاغلب الاطلاع على ضعفه وقوّته اختص نون التأكيد بغير الموجود والاليق بالتأكيد أعنى المستقبل أحدها (الامر) مطلقا (كمامر) ليضربن واضرب وليضربن واضربن (و) ثانيها (النهى) كذلك (نحو لاتضربن) ولا يضربن ولا يضربن (و) ثالثها (الاستفهام) نحو (هل تضربن و) رابعها (التمنى نحو ليتك تضربن و) خامسها (العرض) بفتح العين وسكون الراء (نحو ألا تضربن) فالهمزة فيه للاستفهام دخلت على الفعل المنفى وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لان المخاطب يعرف عدم الضرب فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بقرينة الحال عرض على المخاطب وطلبه منه (و) سادسها (القسم) أى جوابه (نحو والله لاضربن) والجملة القسمية أعنى أقسم والله انشاء وجواب القسم أعنى لاضربن خبر (و) سابعها (النفى ويدخلها نونا التأكيد دخولا (قليلا مشابهة) أى لاجل المشابهة (بالنهى) فى الصورة وفى أنهما غير موجبين وفى كون حرفيهما لا (نحو لا تضربن والنهى) وهو صيغة يطلب بها الترك عن الفعل (مثل الامر فى جميع الوجوه) التى ذكرت من كونه مشتقا من المضارع وأحكام نونى التأكيد (الا انه) أى لكن النهى مطلقا (معرب بالاجماع) من الفريقين لوجود حرف المضارعة فيه (ويجىء المجهول) وهو ماحذف فاعله وأسند الى مفعوله (من الاشياء المذكورة) قوله (من الماضى) وماعطف عليه بيان الاشياء المذكورة (نحو ضرب) زيد فى ضربت زيدا (الى آخره) ومر بزيد فى مررت بزيد (ومن المستقبل نحو يضرب) زيد فى يضرب خالد زيدا (الى آخره) ومن الامر نحو ليضرب ومن النهى نحو لا يضرب

ضد الفاعل فى المعنى فكيف يجوز أن يقام مقامه و يرتفع ارتفاعه أجيب بان للفعل طرفين طرف الصدر وهو الفاعل وطرف الوقوع وهو المفعول فهما متناسبان من حيث ان كل واحد منهما طرف للفعل و بهذه المناسبة جاز وقوع المفعول مقام الفاعل (والغرض من وضعه) أى المجهول (اما لخساسة الفاعل) حق العبارة أن يقال اما خساسة الفاعل بحذف اللام منه ومما عطف عليه أو يقال وضعه اما لخساسة الفاعل بحذف الغرض واثبات اللام فيه وفيما عطف عليه يعنى قد يكون الفاعل حقيرا بالنسبة الى المفعول فيحذف لتطهير اللسان عن ذكره وأسند الفعل الى مفعوله لئلا يبقى الفعل بلا مسند اليه نحو شتم الخليفة أى شتم الفاسق الخليفة (أو لعظمته) بالنسبة الى المفعول فيحذف لتطهيره عن لسانك نحو عوقب اللص أى عاقب السلطان اللص (أو لشهرته) عند السامع فيكون ذكره عبثا فى الظاهر (أو خوفا عليه) أى على الفاعل نحو قتل عمرو أى قتل زيد عمرا فلو لم يحذف الفاعل يعلم ان زيدا قاتل فيقتص فيحذف ايهاما بأن القاتل غير معلوم ولما فرغ من ذكر علل حذف الفاعل فى المجهول شرع فى ذكر علة العدول من صيغة الى صيغة فقال (واختص)

أى المجهول (بصيغة فعل) بضم الفاء وكسر العين (فى الماضى) من الثلاثى المجرد يعنى لما وجب تغيير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل لئلا يلتبس المفعول الذى أقيم مقام الفاعل بالفاعل اختير هذا الوزن الثقيل فى المجهول دون المعلوم لكون المجهول أقل استعمالا منه للفرق بينهما واختير ذلك الوزن الذى هو فعل دون سائر الاوزان (لان معناه) اى معنى المجهول (غير معقول) أى بعيد فى قسم الافعال قوله (وهو اسناد الفعل الى المفعول) بيان يفيد التعليل فتقدير الكلام أن معنى المجهول بعيد فى الافعال لانه اسناد الفعل الى المفعول واسناد الفعل الى المفعول بعيد لانه خلاف الاصل والظاهر (لجعل صيغته أيضا) أى كمعناه (غير معقول) اى بعيد فى الاسماء وحاصله أن معنى المجهول لما كان معنى بعيدا فى قسم الافعال وهو الاسناد الى المفعول خيف أن يلحق المجهول بقسم الاسماء فجعل صيغته على صيغة لا توجد فى الاسماء لئلا يتوهم انه من قسم الاسماء بسبب بعد معناه عن معنى الفعل واذا كان صيغته مما لا توجد فى الاسماء علم انه من الافعال لا من الاسماء (وهى) أى تلك الصيغة الغير المعقولة (فعل) بضم الفاء وكسر العين فان قلت لو كسر الفاء وضم العين يحصل هذا المقصود اذ لا يوجد فى الاسماء هذا الوزن أيضا قلت نعم الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثانى (ومن ثم) أى ومن أجل أن هذه الصيغة غير معقولة (لا يجىء على هذه الصيغة كلمة) فى كلام العرب (الاوعل) وهو معز الجبل (ودئل) وهو دويبة يشبه ابن العرس (وفى المستقبل) من الثلاثى المجرد (على يفعل) بضم حرف المضارعة وفتح الحروف أى يجىء صيغة المجهول فى المستقبل على يفعل (لان هذه الصيغة مثل فعلل) بضم الفاء وفتح ماقبل الآخر (فى الحركات والسكنات) لا فى الحروف الاصول والزوائد (ولا يجىء عليه) أى والحال انه لا يجىء على وزن فعلل (كلمة) فى كلام العرب الاجندب وهو ضرب من الجراد واسم رجل (أيضا)

وانما لم يذكرهما اكتفاء بذكر المستقبل لان صورتهما لما كانت صورته استغنى بذكره عنهما اذ يعلم من الاشتراك فى الصورة أن مجهولهما مثل مجهوله (والغرض من وضعه) أى من وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل (اما) التبيين (لخساسة الفاعل) واظهار لها فان نفس خساسة الفاعل لا تصح أن تكون غرضا من وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل بل الغرض منها انما هو تبيين لخساسته واظهار لها نحو شتم الامير اذا كان الشاتم شخصا خسيسا غير كفء للامير فيجعل ترك الفاعل تطهير اللسان عنه (أو) تبيين (لعظمته) نحو ضرب اللص فيجعل تركه تطهيرا له عن اللسان (أو) تبيين (لشهرته) خوفا عليه (أو تبيين لجهالته) لذلك الفعل بحيث لا يتصور صدوره الا عنه نحو خلق الانسان (واختص) المجهول (بصيغة فعل) بضم الفاء وكسر العين (فى الماضى لان معناه) أى معنى المجهول (غير معقول وهو اسناد الفعل الى المفعول) والمعقول اسناد الفعل لمن صدر عنه أعنى الفاعل (لجعل صيغته أيضا) أى كمعناه (غير معقولة وهى فعل) ليناسب اللفظ المعنى وقيل انما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبنى للفاعل لكونه أقل استعمالا منه وانما غير الثلاثى فى المجهول الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه قريبا بالافعال اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف أن يلحق فى أول وهلة النظر بقسم الاسماء فيحمل على وزن لا يكون فى الاسماء ولو كسر الاول وضم الثانى يحصل هذا الغرض الا أن الخروج من الكسرة الى الضمة أثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثانى (ومن ثمة) أى ومن أجل أن صيغة فعل غير معقول (لا يجىء على هذه الصيغة كلمة فى الاسماء) أصلا فى كلام العرب (الاوعل) بضم الواو وكسر العين وهو معز الجبل (ودئل) بالضم والكسر أيضا وهو دويبة تشبه ابن العرس ولو كانت هذه الصيغة معقولة لشاعت فى كلامهم (و) يجىء المجهول (فى المستقبل على يفعل) بضم حرف المضارعة وفتح ماقبل الآخر (لان هذه الصيغة غير معقولة أيضا لانها) أعنى يفعل (مثل فعلل) بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الاولى (فى الحركات والسكنات ولا يجىء عليه) أى على فعلل (كلمة) فى كلامهم (أيضا) أى كما لا يجىء على

أى كما لا يجىء كلمة على فعل فيكون هذا الوزن غير معقول وحاصله أن المستقبل لما حذف فاعله وأسند الى مفعوله كان معناه بعيدا فى الافعال فخيف أن يلحق بقسم الاسماء فجعل صيغته على صيغة لا توجد فى قسم الاسماء لئلا يتوهم انه من الاسماء كما جعل كذلك فى الماضى لذلك قيل انما ضم أول المضارع حملا على الماضى وفتح ما قبل آخره ليعدل ضمة الاول بالفتحة فى المضارع الذى هو أثقل من الماضى ولما فرغ من بيان علامة بناء المجهول فى الماضى والمستقبل من الثلاثى المجرد شرع فى علامته فيما عدا الثلاثى المجرد فقال (ويجىء) المجهول (فى الزوائد من الثلاثى المجرد) أراد بالزوائد ما كان ماضيه أكثر من ثلاثة أحرف فيتناول الرباعى المجرد والملحق بالرباعى والمزيد على بالرباعى أيضا وحاصله ما عدا الثلاثى المجرد (بضم الاوّل وكسر ما قبل الآخر فى الماضى) نحو أكرم وفرح وقوتل ودحرج وتدحرج واستخرج وقس عليها ما عداها (وبضم الاوّل وفتح ما قبل الآخر فى المستقبل) نحو يكرم ويفرح ويقابل ويدحرج ويتدحرج ويستخرج وقس عليها ما عداها (تبعا للثلاثى) أى يجىء المجهول من غير الثلاثى على الوجه المذكور فى الماضى والمضارع فقط اتباعا لغير الثلاثى له لكونه أصلا قوله (الا فى سبعة أبواب) استثناء من قوله الماضى فقط يعنى يجىء المجهول من الزوائد على الثلاثى بضم الاوّل وكسر ما قبل الآخر فى جميع الماضى الا فى سبعة أبواب فانه لا يكفى فيها هذا القدر من البيان بل لا بد فيها من قيد زائد وبيانه (انه يجىء) المجهول فى تلك السبعة (بضم أوّل متحرك منه) هذا هو القيد الزائد الذى قصد بيانه فى تلك السبعة ولهذا قدمه على قوله (مع ضم الاول وكسر ما قبل الآخر) وقد عرفت أن هذا عام لجميع الابواب فى الماضى (وهى) أى السبعة المذكورة (تفعل وتفوعل وافتعل وانفعل وافعنلل واستفعل وافعوعل) واعلم أن المراد بأول المتحرك منه الحرف المتحرك أولا من الفعل كالتاء فى افتعل لان الهمزة وان كانت فى أوّل الكلمة لكنها ليست من الفعل لانها للوصل كما سبق فعلم أن قوله الا فى سبعة أبواب بضم أول متحرك منه تغليب اذ لا يمكن أن يقال ان الفاء فى تفعل وتفوعل أول متحرك منه لان التاء فيهما من الفعل ولهذا قال عند تفصيل حكمها (وضم الفاء فى الاولين) ولم يقل وضم أول متحرك منه أيضا كما قال ذلك فى الخمسة الباقية أى بضم الفاء فى تفعل وتفوعل مع ضم الاول وكسر ما قبل الآخر فيهما (حتى لا يلتبسا بمضارعى فعل) بالتشديد (وفاعل) يعنى لو اكتفى فى تقطع مثلا بضم الاول وهو التاء وكسر ما قبل الآخر وهو الطاء وأبقى القاف مفتوحا لم يعلم أنه مجهول الماضى من باب التفعل أو مضارع معلوم من باب التفعيل وكذا لو اكتفى فى تباعد مثلا بضم الاول وهو التاء وكسر ما قبل الآخر وهو العين وأبقى الباء مفتوحا لم يعلم أنه مجهول الماضى من باب التفاعل أو مضارع من باب المفاعلة (وضم أول المتحرك منه فى الخمسة الباقية حتى لا يلتبس) الماضى المجهول من هذه الخمسة (بالامر) المخاطب من هذه الخمسة أيضا (فى) حال (الوقف) ولما كان فى كيفية الالتباس نوع خفاء أراد أن يبينه تفهيما للمبتدى ففسره بقوله (يعنى اذا قلت وافتعل) بفتح التاء (مثلا فى المجهول فى الوقف بوصل الهمزة وافتعل فى الامر أيضا يلزم اللبس) يعنى اذا اكتفى فى اقتصر مثلا بضم الاول وهو الهمزة وكسر ما قبل الآخر وهو الصاد وأبقى التاء مفتوحا وقيل واقتصر بوصل الهمزة واسكان الراء للوقف لم يعلم انه ماض مجهول وصل همزته ووقف آخره أو أمر مخاطب جزم آخره وان بين الالتباس بقيدين أحدهما الوقف والآخر وصل الهمزة اذ لو لم يوقف لم يلتبس أحدهما بالآخر لان آخر الماضى مفتوح وآخر الامر مجزوم وأيضا لو قطع الهمزة لم يلتبس اذ هى فى المجهول مضمومة وفى الامر مكسورة (فضم التاء فى افتعل لازالته) اى لازالة اللبس المذكور

فعل فتكون هذه الصيغة غير معقولة أيضا فيتناسب اللفظ والمعنى (ويجىء) المجهول (فى) الابواب (الزوائد من الثلاثى المجرد) كلها أى ما زادت حروفه على ثلاثة أحرف سواء كان رباعيا مجردا أو مزيدا فيه أو ثلاثيا مزيدا فيه (بضم) الحرف (الاوّل وكسر ما قبل الآخر فى الماضى) نحو دحرج وأكرم (وبضم) الحرف (الاوّل) أصلية كانت الضمة كما فى الرباعيات أو عارضية كما فى غيرها (وفتح ما قبل الآخر) أصلية كانت الفتحة كما فى يتفعل ويتفاعل ويتفعلل أو عارضية كما فى غيرها (فى المستقبل) نحو يدحرج ويكرم ويتدحرج ويستخرج (تبعا للثلاثى) فيهما (الا فى سبعة أبواب فان أوّل المتحرك يضم مع ضم الاول) فيها فى الماضى (ويكسر ما قبل الآخر وهى تفعل وتفوعل) وعلم حكم تفعلل منهما (وافتعل وانفعل وافتعل واستفعل وأفعل) وحكم افعول وافعلل وافنعلل وملحقه علم منها (وضم الفاء فى الاوّلين) أى تفعل وتفوعل ولم يقتصر على ضم الاول فيهما (حتى لا يلتبسا) أى الاوّلان ذكر المتعدد فى هذا اللف على الاجمال كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى (بمضارع فعل) بالتشديد فى تفعل (وتفاعل) فى تفوعل فى الوقف (وضم أول المتحرك منه فى الخمسة الباقية حتى لا يلتبس) الماضى المجهول (والامر) الحاضر (فى الوقف يعنى اذا قلت وافتعل بفتح التاء فى) الماضى المجهول فى الوقف بوصل الهمزة) وقلت (وافتعل فى الامر) الواو ههنا مثله فى وافتعل لا للعطف افتعل على افتعل يعنى اذا قلت وافتعل وافتعل أحدهما فى الماضى والآخر فى الامر ويحتمل أن يكون للعطف فيكون افتعل معطوفا على افتعل لا على وافتعل فيكون تقديره وافتعل (يلزم الالتباس فضم التاء) فى الماضى المجهول (لازالته

فقيس

(فقس الباقی علیه) وقیاسه واضح لااطول الکتاب بذکره وماذکر من البیان فی مجهول الماضی والمضارع اذا لم یکن الفعل معتل العین اما اذا کان معتل العین فلیس صیغة المجهول علی ماذکره ظاهرا اذ یقال فی مجهول قال مثلا قیل وسیأتی حکمه فی موضعه ان شاء الله تعالی * واعلم أن فی تخصیص الابواب السبعة المذکورة بهذا الحکم نظرا اذ کل فعل فی أوله همزة وصل فعلامة بناء المجهول منه أن یضم أول المتحرك منه مع ضم الاول وکسر ماقبل الآخر وذلك أحد عشر بابا الخمسة مثل انطلق وا کتسب واحمر واحمار واستخرج واعشوشب واجلوز واقعنسس واسلنقی واحرنجم واقشعر فاذا ضم الیها تفعل وتفاعل نحو تقطع وتباعد صار عدد الابنیة ثلاثة عشر فالقصر علی السبعة تقصیر فلا تکن من القاصرین (فصل فی اسم الفاعل) لما فرغ من قسم الافعال شرع فی قسم الاسماء المشتقة وقدم منها الفاعل لعدم اختصاصه بفعل دون فعل ولکثرة استعماله بالنسبة الی ماعداه (وهو اسم مشتق من المضارع المعلوم لمن قام به الفعل بمعنی الحدوث) قوله اسم جنس یشمل جمیع الاسماء مشتقة أوغیر مشتقة وقوله مشتق من المضارع یخرج الاسماء الغیر المشتقة کالفاعل الذی أسند الیه الفعل وکالمصدر وغیرهما وقوله لمن قام به الفعل یخرج اسم المفعول والآلة واسمی الزمان والمکان وقیل یخرج أیضا اسم التفضیل ولا یخرج الصفة المشبهة لکن هذا القید لا یشمل بعض أسماء الفاعلین نحو زید مقابل عمرو وأنا مقرب من فلان أومتبعد عنه ومجتمع به فان هذه الاحداث نسب بین الفاعل والمفعول لا یقوم بأحدهما معینا دون الآخر کذا قیل وقوله بمعنی الحدوث یخرج الصفة المشبهة لان وضعها علی الثبوت والدوام لا علی الحدوث ولهذا لو قصد بها الحدوث ردت الی صیغة اسم الفاعل فیقال فی حسن حاسن الآن أو غدا ومنه قوله تعالی فی ضیق وضائق به صدرك وهذا مطرد فی کل صفة مشبهة ولا ینتقض التعریف بمثل دائم وباق بناء علی انهما لیسا بمعنی الحدوث بل بمعنی الاستمرار لان الاستمرار مدلول جوهر الکلمة لا مدلول الصیغة فیدلان بصیغتهما علی الحدوث أیضا کما یدل یدوم ویبقی بحسب الصیغة علی الحدوث اعلم أن قوله بمعنی الحدوث یخرج ماهو علی وزن اسم الفاعل اذا لم یکن بمعنی الحدوث بل بمعنی الاستمرار نحو فرس ضامر أی مهزول خفیف اللحم وشازب بالشین والزای المعجمتین بمعنی الضامر وعذره أن یقال ان قصد الاستمرار فیها عارض ووضعها علی الحدوث کما فی قولك الله عالم أو کائن أبدا کذا قرره الفاضل الرضی (واشتق) اسم الفاعل (منه) أی من المضارع دون غیره من الافعال ومن المصدر (لمناسبتهما) أی لمناسبة بینهما

(فقس الباقی) وهو الاربعة الاخیرة (علیه) أی علی افتعل

﴿ فصل فی اسم الفاعل ﴾ قال ابن الحاجب وبه سمی بلفظ الفاعل الذی هو وزن اسم الفاعل من الثلاثی لکثرة الثلاثی فجعلوا أصل الباب له فلم یقولوا اسم المفعل والمستفعل وفیما قال نظر لانه لیس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصیغة الآتیة علی وزن فاعل بل ایراد اسم ما فعل الشیء وهو الفاعل لا المفعول فانه اسم من وقع علیه الفعل یعنی انما سمی به نحو ضارب لانه اسم ما فعل الشیء وهو الفاعل اللغوی وهذا اسمه وانما لم یقولوا اسم المفعل والمستفعل بمعنی الذی فعل الشیء اذ لم یأت المفعل والمستفعل بمعنی الذی فعل الشیء بخلاف الفاعل فانه جاء بمعنی الذی فعل الشیء وانما أطلقوا اسم الفاعل علی من لم یفعل الفعل کالمنکسر والمتدحرج والجاهل والضامر لان الاغلب فیما بنی له هذه الصیغة أی الصیغة التی تسمی فی الاصطلاح اسم الفاعل أن یفعل فعلا کالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج (وهو اسم) یتناول غیر المقصود وقوله (مشتق) بالذات (من المضارع) یخرج المصادر وأسماء الذوات وانما حکم بکونه مشتقا من المضارع دون غیره لموازنته ایاه فی الحرکات والسکنات والمفهوم من کلام بعضهم انه مشتق من الماضی فکانه نظر الی أن الماضی أصل بالنسبة الی المضارع وأن التصرف فی الاشتقاق من الماضی أقل وقوله (لمن قام به الفعل) فی الجملة فیدخل فیه نحو زید مقابل عمرو أو أنا مقرب من فلان أو متبعد منه أو مجتمع معه فان هذه الاحداث نسبة بین الفاعل والمفعول لا یقوم بأحدهما معینا دون الآخر الا أن قیامه ینسب الی ما ینسب الیه الحدث صریحا ولا یعتبر قیامه بما نسب الیه ضمنا فکانه قام بأحدهما معینا ویخرج أسماء المفعول والموضع والزمان والآلة دون أفعل التفضیل لان زیادة الکرم مثلا کرم فیصدق علیه انه قام به الفعل والاولی أن یقول لما قام وذلك لان المجهول أمره یذکر بلفظ ما واسم الفاعل لم یوضع للشیء باعتبار کونه عاقلا بل وضع لمعنی قائم بذات عاقلة کانت تلك الذات أو غیر عاقلة ولعله قصد تغلیب العاقل علی غیر العاقل وقوله (بمعنی الحدوث) بحسب الوضع فدخل فیه نحو مؤمن وکافر وواجب ودائم وباق وضامر فی فرس ضامر وعالم فی الله عالم یخرج الصفة المشبهة لان وضعها علی الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار فان قصد بها الحدوث ردت الی صیغة اسم الفاعل فیقال فی حسن حاسن الآن أو غدا وکذلك یخرج أفعل التفضیل لان معناه لیس بمقید بأحد الازمنة کالصفة المشبهة فمعنی کریم وأکرم شخص ثبت له الکرم وزیادة لانهما حدثا له (واشتق) اسم الفاعل (منه) أی من المضارع (لمناسبتهما) أی لمناسبة کل واحد من اسم الفاعل والمضارع الآخر

(فى الوقوع) موقعه فى كونه (صفة للنكرة وفى غيره) من المناسبات المذكورة فى صدر فصل المضارع واذا كان مشتقا من المضارع وهو
من الماضى وهو من المصدر كان مشتقا من المصدر بواسطة كما هو مذهب السيرافى وقد سبق منا اشارة اليه فى صدر الكتاب (وصيغته
من الثلاثى المجرد) صحيحا كان أو معتلا (على وزن فاعل) نحو ناصر و بائع قيل ولهذا يسمى به لكثرة الثلاثى أى ولاجل أن اسم
الفاعل من الثلاثى على فاعل سمى بلفظ الفاعل لجميع اسم الفاعل كالمنفعل والمستفعل لكثرة الثلاثى ولم يقولوا اسم المنفعل ولا اسم المستفعل
ورد بانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الذى يجىء على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشئ ولم يأت المنفعل والمستفعل بمعنى
الذى فعل الشئ حتى يقال اسم المنفعل والمستفعل * واعلم انهم أطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والجاهل والضامر والمائت
لان الاغلب فيما بنى له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج وغير ذلك قوله (وحذف) شروع فى بيان كيفية اشتقاق
اسم الفاعل الثلاثى من المضارع المعلوم أى حذف أولا (علامة الاستقبال من يضرب) مثلا ولو قال من يفعل لكان أوفق لما بعده (فادخل
الالف) عقيب الحذف دون سائر حروف المد (لخفتها بين الفاء والعين) نحو الضاد والراء فى يضرب (لان فى الاول) أى لان الشان
لوزيد فى الاول (يصير) اسم
الفاعل (مشابها) أى ملتبسا
(بالمتكلم) وحده لانه لوزيد
فى الاول تحرك بالفتح لتعذر
الابتداء بالساكن وخفة
الفتحة فيلتبس بالمتكلم
الذى عينه مكسور مثل اضرب
ولو كسر الالف يلتبس أيضا
بالامر من مكسور العين
اذ لااعتبار بحركة الآخر
نحو اصبر ولو ضم يلتبس
أيضا بالامر من مضموم
العين نحو انصر ولو زيد فى
الآخر قيل يلتبس بتثنية
الماضى فى مثل فتحا وقيل
يلزم أن يصير اعرابه تقديريا
ولو زيد بين العين واللام
يلتبس بصيغة المبالغة نحو
فتاح وصبار اذ لااعتبار
بالاعجام واذا بطل الاقسام بأسرها تعين أن يزاد بين الفاء والعين (وكسر عينه بعد زيادة الالف) أى
لايجوز غير الكسر فى عين المضارع فان كان مضموما أو مفتوحا فى الاصل كسر نحو ناصر وعالم وان كان مكسورا أبقى عليه نحو ضارب (لان)
الشان (بتقدير الفتحة) وفى بعض النسخ بتقدير النصب والمراد الفتح (يصير مشابها) أى ملتبسا (بماضى المفاعلة) فانك اذا قلت ضارب
بفتح الراء لم يعلم انه اسم الفاعل من يضرب أو فعل ماض من المضاربة (و بتقدير الضمة يثقل) أى يصير ثقيلا وهو ظاهر (و بتقدير الكسرة
أيضا) أى كتقدير الفتحة (يلزم الالتباس بأمر باب المفاعلة) فاذا قلت ضارب بكسر الراء لم يعلم انه اسم الفاعل من يضرب أو أمر من المضاربة
اذ لااعتبار بحركة الطرف (ولكن أبقى) الكسر (مع ذلك) الالتباس (للضرورة) أى لعدم امكان الفتح والضم كما بينا ولعدم امكان السكون
لالتقاء الساكنين واعترض عليه بعض الشارحين بأن هذا الجواب ضعيف لان التزام الثقل أولى من التزام الالتباس فنقول التزام
الالتباس سيما فى قليل الوقوع سيما فيما يمكن دفعه اذ يمكن ههنا دفعه بالتنوين وتركه أولى من التزام الثقل بالضمة سيما بعد ألف المد اذ بذلك يكون
أثقل ويدل على ماذكرنا انهم قلبوا الياء ألفا فى مثل مختار فى الفاعل والمفعول دفعا للثقل مع انه يلتبس أحدهما بالآخر بعد القلب لاقبله واكتفوا
بالفرق التقديرى (وقيل اختيار

(فى الوقوع صفة لنكرة وغيره) من المشابهات التى مر ذكرها وأعمل المصدر المعرف باللام على غير القياس
(وصيغته) أى صيغة اسم الفاعل (من الثلاثى) المجرد صحيحا كان أو غيره (على وزن ضارب) غالبا اذ قد يجىء
على وزن فعول كصبور وفعيل كرحيم (و) انما ترك هذا القيد على انه سيذكر هذين الوزنين (حذف
علامة الاستقبال من يضرب) لئلا يتوهم من أول الامر انه مستقبل (وادخل الالف) للفرق بينه و بين
الماضى وخص الالف بالزيادة من بين سائر حروف المد (لخفتها بين الفاء والعين لانه) أى الادخال (فى
الاول يصير) اسم الفاعل (مشابها للمتكلم) على تقدير فتح الالف الذى هو الاصل لخفته نحو أنصر وأضرب
وأعلم وعلى تقدير الضم مع كونه ثقيلا يلتبس بالامر فى الوقف و بالمتكلم المجهول فى مثل يعلم و يلزم النزول
من الضمة الى الكسرة فى مثل يضرب وعلى تقدير الكسر يلتبس بالامر فى مثل يضرب و يعلم و يلزم
الخروج من الكسرة الى الضمة فى مثل ينصر ولامجال لابقائه على السكون وان الادخال فى الآخر يصير
انه مشابها بتثنية الماضى بعد تحريك الفاء للضرورة (وكسر عينه) أى عين المضارع فيما لم يكن مكسورا
وعلم منه حكم ما كان مكسورا وهو الابقاء على الكسر ولذا لم يذكره (لانه) أى اسم الفاعل (بتقدير
النصب) أى الفتح أطلق حركة الاعراب على حركة البناء على طريق الاستعارة للمشابهة الصورية أى
بتقدير نصب عين المضارع لاستقامته منه فيما لم يكن منصوبا اتباعا لما كان منصوبا حتى يكون كله منصوبا
(يصير مشابها لماضى الفاعلة) وكان التزام الزيادة بعد حذف علامة الاستقبال لدفع الالتباس بالماضى وان
كان من غير هذا الباب فلو اختاروا هذه المشابهة لوقعوا فيما فروا منه (و بتقدير الضم) فيما لم يكن مضموما
اتباعا لما كان مضموما (يثقل) اسم الفاعل (و بتقدير الكسر) فيما لم يكن مكسورا للاتباع (أيضا) أى
كتقدير النصب (يلزم الالتباس بأمر باب المفاعلة ولكن أبقى) اسم الفاعل (مع ذلك) الالتباس
(للضرورة) واختيار الالتباس أولى من اختيار الثقل لان لغتهم سالمة عن كل بشاعة وثقلة (وقيل اختيار

الالتباس

الالتباس) على تقدير الكسر (بالامر) أى بامر باب المفاعلة (أولى) من اختيار الالتباس بماضى المفاعلة (لان الامر مأخوذ من المستقبل والفاعل مشابه به) مشابهة تامة فيكون بين الامر واسم الفاعل مؤاخاة ومناسبة بخلاف الامر وماضى باب المفاعلة فاختيار الالتباس بين الامرين المتناسبين أولى من اختياره بين الامرين المتباينين اذا تعين اختيار أحدهما ولما فرغ من بيان كيفية بناء اسم الفاعل من الثلاثى المجرد شرع فى كيفية بناء الصفة المشبهة فقال (وتجىء الصفة المشبهة) ولم يجعل لها فصلا على حدة بل ذكرها فى ذيل اسم الفاعل من الثلاثى للمشابهة التامة بينهما كما يذكره فكانها منه وقدمها على اسم الفاعل من غير الثلاثى لعدم المناسبة بينهما اذ الصفة المشبهة لا تجىء من غير الثلاثى وعرفوها بانها اسم اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قولنا اسم جنس يشمل جميع الاسماء مشتقة أو غير مشتقة وقولنا اشتق من فعل لازم يخرج غير المشتقات ومشتقات الفعل المتعدى وقولنا لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم المتعدى بحرف الجر كمعدول عنه وممرور به واسم الزمان والمكان والآلة وقولنا على الثبوت أى الاستمرار يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فانه مشتق من فعل لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج ايضا مثل ضامر وشازب وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه فى أصل وضعه للحدوث وذلك لان صيغة الفاعل موضوعة للحدوث كما بيناه فى اسم الفاعل * واعلم أن المشابهة بينها وبين اسم الفاعل من حيث المعنى ومن حيث اللفظ اما الاول فلان الصفة المشبهة ما قام بها الحدث المشتق هى منه فمعنى زيد حسن زيد ذو حسن والحسن حدث أى مصدر قائم بزيد كما أن اسم الفاعل محل للحدث المشتق هو منه فمعنى زيد ضارب بزيد ذو ضرب فلا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدوث فى أحدهما وضعا والثبوت فى الآخر كما عرفت وأما الثانى فلان الصفة المشبهة اسم يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث كما كان اسم الفاعل كذلك فلما كانت مشابهة له سميت مشبهة وعملت عمله ولما كانت صيغة الصفة المشبهة سماعية ومختلفة لا يضبطها قياس بل أمرها يتوقف على المسموع اشار الى الامثلة المسموعة بقوله وتجىء الصفة المشبهة (على هذه الابنية) أى تجىء على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين (نحو فرق) من الباب الرابع بمعنى الجبان (و) على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو (شكس) من باب الرابع أيضا بمعنى سئ الخلق وحكى الفراء رجل شكس بكسر الكاف وهو القياس لان ماضيه بالكسر أيضا والجمع شكس بضم الاول وسكون الفاء (و) على وزن فعل بضم الفاء وسكون العين نحو (صلب) من الباب الخامس بمعنى الشديد وكذا الصليب منه (و) على وزن فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو (ملح) من الباب الاوّل وكذا من الباب الخامس يقال هو ماء ملح ولا يقال مالح الا فى لغة رديئة (و) على وزن فعل بضمتين نحو (جنب) من الباب الخامس من الجنابة سواء فرده وجمعه ومؤنثه ومذكره وربما قالوا فى جمعه أجناب وجنوب (و) على وزن فعل بفتحتين نحو (حسن) من الباب الخامس وهو ضد القبيح والجمع المحاسن غير قياس ومؤنثه حسنة وحسناء أيضا (و) على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو (خشن) من الباب الخامس وهو ضد اللين هذا تكرار لما سبق من المثال الاوّل اذ وزنه هذا الوزن أيضا اجاب عنه بعض الشارحين بأن الاول من الباب الرابع وهذا من الخامس فلا يتكرر فنقول هذا الجواب ضعيف اذ المقصود بيان أوزان الصفة من أى باب كان لا بيان وزن الصفة من كل باب والاولى أن يذكر صفرا مثلا من الباب الرابع بمعنى الخالى بوزن ملح لاختلاف ما بينهما او يؤيد ما ذكرناه اطلاق قوله وتجىء الصفة المشبهة على هذه الابنية الخ وعدم تقييد شئ منها بانه من باب كذا وأما تخصيص احول فلعله يذكرها (و) على وزن فعال بفتح الفاء نحو (جبان) من الباب الخامس من الجبن وهو ضد الشجاعة يقال رجل جبين وأمرأة جبان فهو مؤنث وان جعلته من الباب الاوّل يكون وزن الصفة فعال بكسر الفاء نحو جبان فيكون مذكرا وعبارة المصنف تحتملهما (و) على وزن فعال بضم الفاء نحو (شجاع) من الباب الخامس بمعنى شديد القلب عند البأس وجمعه شجعة وشجعان بكسر

الالتباس بالامر أولى) من اختيار الالتباس بالماضى (لان الامر) مأخوذ (من المستقبل والفاعل مشابه به) بل اسم الفاعل مأخوذ من المستقبل أيضا على ما ذكره المصنف ولهذه المناسبة اختير اتحادهما فى الصيغة * (وتجىء الصفة المشبهة) باسم الفاعل مع انها لمن قام به الفعل ولفظا لانها تثنى وتجمع وتؤنث كما أن اسم الفاعل كذلك وهى اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به فقط على معنى الثبوت وقولنا فقط ليخرج أفعل التفضيل اذ كما يقوم الفعل لمن اشتق له يقوم به الزيادة أيضا وباقى القيود ظاهرة ولم يتعرض لتعريفها وتعريف أفعل التفضيل لقرب تعريفهما من تعريف اسم الفاعل حتى عدا عند أهل هذا الفن من اسم الفاعل ولذلك لم يعدهما فى المشتقات من المصدر وأوردهما فى فصل اسم الفاعل وانما قدمهما على بيان صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثى لانهما مختصان بالثلاثى (على هذه الابنية) اى ليست صيغ الصفة المشبهة قياسية كصيغ اسم الفاعل والمفعول لانهم لم يجروا فيها على قياس يضبط باصل كما فى اسم الفاعل والمفعول بل أنوابها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل فى كثير منها ولم يأت شئ منها على القياس الا الالوان والحلى والعيوب الظاهرة فانها أتى بها على أفعل كابيض وأبلج وأعور (نحو فرق) بفتح الفاء وكسر العين وهذا غالب من فعل بكسر العين (وشكس) بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور العين (وصلب) بضم الفاء وسكون العين (وملح) بكسر الفاء وسكون العين (وجنب) بضمهما (وحسن) بفتحهما (وخشن) بفتح الفاء وكسر العين (وشجاع) بضم الفاء (وجبان) بفتحها وهذه السبعة من فعل مضموم العين ولذلك ذكر خشن

الشين وسكون الجيم فيهما ومؤنثه شجاعة رقال أبو زيد لا توصف به المرأة ولك أن تكسر الشين فتقول شجاع وحينئذ يجيء جمعه شجعة بفتح الشين وسكون الجيم وشجعة بفتحتين (و) على وزن فعلان بفتح الفاء وسكون العين نحو (عطشان) من الباب الرابع معناه ظاهر وجمعه عطشى بفتح العين وسكون الطاء وعطاش بفتح العين وعطاش بالكسر ومؤنثه عطشى أيضا وجمعه عطاش بالكسر فقط قال ابن الحاجب تجيء الصفة المشبهة من جميع الابواب الثلاثية اذا كان بمعنى الجوع والعطش وضدهما على فعلان كجوعان وشبعان وعطشان وريان (و) على وزن افعل بفتح الهمزة وفتح العين نحو (أحول) من الباب الرابع (وهو) أى هذا الوزن (مختص بباب فعل) بكسر العين ولم يجيء من مفتوح العين ومضمومه (الاستة) كلمات فانها تجيء من فعل بضم العين يعنى ان افعل يجيء قياسا من فعل مكسور العين من الالوان والعيوب والحلى الاهذه الكلمات ولا يجيء شئ من الابنية المذكورة سوى افعل قياسا من شئ من الابواب فالهذا صرح بانه مختص بباب فعل ولم يصرح فيما عداه بانه مختص بكذا قال ابن الحاجب فى كافية التصريف ان كان الماضى المجرد من فعل بكسر العين من الالوان والعيوب والحلى فيبنى على افعل قياسا ومثله بعض شارحيه بنحو أسود وأعور وأملح (نحو أحمق) أى قليل العقل (وأخرق) وهو ضد الرفيق (وآدم) فى مختار الصحاح الآدم من الناس الاسم والجمع ادمان والآدم من الابل الشديد البياض وقيل هو الابيض الاسود المقلتين يقال بعير آدم وناقة أدماء (وارعن) وهو الاحمق ومؤنثه رعناء (وأعجف) العجف الهزال والانثى عجفاء والجمع عجاف بالكسر على قياس (وأسمر) وهو لون معروف (وزاد الاصمعى) على هذه الستة (الاعجم) يقال فى لسانه عجمة أى عجز لا يقدر على الكلام أصلا وبهذا سميت البهيمة عجماء لانها لا تتكلم والاعجم أيضا من لا يفصح ولا يبين كلامه والانثى عجماء (وقال الفراء) فى جواب هذه السبعة (أحمق من حمق) بالكسر (وهو لغة فى حمق) بالضم فكان أحمق قياسا وفيه بحث لان حمق اذا كان بالضم يجيء الصفة منه أحمق وأما اذا كان بالكسر يجيء الصفة منه حمق بفتح الحاء وكسر الميم لا أحمق كذا فى مختار الصحاح فلا يغنى فى الجواب كون الكسر لغة فى الضم (وكذلك) أى كما أن حمق بالكسر لغة فى حمق بالضم (يجيء خرق وسمر وعجف) بالكسر فى الكل كما يجيء بالضم فيه فالكسر لغة فى الضم أيضا ثم لما أراد تعميم الحكم للكلمات السبعة بعد ذكر أربعة منها قال (أعنى فعل) بالكسر (لغة فيهن) أى فى السبعة المذكورة كلها فيكون كل واحد من الكلمات السبعة قياسيا واعلم ان أبنية الصفة المشبهة ليست منحصرة فيما ذكره المصنف من الابنية العشرة بل يجيء ايضا على وزن فعيل مثل كريم وعلى وزن فعول بفتح الفاء وتشديد العين نحو غيور وعلى وزن فيعل بفتح الفاء وكسر العين نحو ضيق وعلى وزن فعول بفتح الفاء نحو وقور وعلى وزن فعال بضم الفاء وتخفيف العين نحو ملاح ولما فرغ من بيان أبنية الصفة المشبهة شرع فى اسم التفضيل فقال (ويجيء افعل التفضيل الفاعل) ولم يجعل لها فصلا على حدة أيضا لقوة مشابهته لاسم الفاعل وللصفة المشبهة أيضا وبيان المشابهة لهما يعرف بما ذكرناه فى الصفة المشبهة مع ان اسم الفاعل فى المشابهة بحسب المعنى كذا قيل والاشبه أن يقال لما ذكر ان افعل يجيء للصفة كان مظنة أن يتوهم أن افعل لا يجيء لغير الصفة فلدفع هذا الوهم قال ويجيء افعل لتفضيل الفاعل أى كما يجيء للصفة المشبهة وعرفوه بانه اسم اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فقولنا اسم اشتق من فعل يتناول جميع المشتقات من الافعال وقولنا لموصوف بزيادة على غيره يخرج ماعدا اسم التفضيل قال الفاضل الرضى وهو ينتقض بنحو فاضل وغالب وزائد ولو احترز عن مثله بان قال المراد ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه أى فى الفعل المشتق منه لا نتقض بنحو طائل أى زائد فى الطول على غيره والاولى أن يقال هو المبنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره فى الفعل أى فى الفعل المشتق هو منه ويدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل أخير وأشرر خففتا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس اهـ كلامه

(وعطشان) بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور العين (وأحول) بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء (وهو) أى وزن أحول (مختص بباب فعل) مكسور العين (الاستة) منه فانها (تجيء من فعل) بضم العين (نحو أحمق وأخرق وآدم وأرعن وأعجف وأسمر وزاد الاصمعى) على هذه الستة (الاعجم و) قال انه من فعل بالضم أيضا (قال الفراء الاحمق من حمق) بكسر العين (وهو لغة فى حمق) بضم العين (وكذلك) أى كما أن حمق يجيء بالضم (يجيء خرق وسمر وعجف أعنى فعل) بضم العين (لغة فيهن) أى فى هذه الثلاثة يعنى ان أصلها من فعل بالكسر الا انها لغة من فعل بالضم (ويجيء أفعل) بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء (التفضيل الفاعل) على غيره وهو المبنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره فى المصدر المشتق هو منه فيخرج عنه نحو فاضل وزائد وغالب ويخرج عنه أيضا نحو طائل أى زائد فى الطول على غيره ويدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل أخير وأشرر خففا بالنقل والاستغناء لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس فى لغة ردية وعليها جاء قولها صغراها شراها هذا من قول امرأة قالت لحليلها إنى أتماوت فاذا دفنونى فاتنى ليلا فاخرجنى واذهب بى الى مكان لا يعرفنا أهله ثم فعلت المرأة ماقالت وأخرجها الرجل وانطلق بها أياما الى مكان آخر ثم تحولت الى الحى بعد برهة فبيناهى ذات يوم قاعدة مرت بها بناتها فنظرت اليها الكبرى فقالت أمى والله وقالت لها الوسطى صدقت والله قالت المرأة كذبتما

(من الثلاثي) الذي (غير مزيد فيه) يعني الثلاثي المجرد (مما ليس بلون ولا عيب) لفظة لا زائدة لتأكيد النفي ولما خص أفعل التفضيل بالفاعل وبالثلاثي المجرد بما ليس بلون ولا عيب وجب عليه أن يبين عدم مجيئه للمعمول وعدم مجيئه من غير الثلاثي المجرد وعدم مجيئه من الالوان والعيوب فبين الثاني بقوله (ولا يجيء) افعل التفضيل (من) الفعل (المزيد فيه) أي من غير الثلاثي المجرد (لعدم امكان محافظة جميع حروفها) لضمير يرجع الى المزيد فيه باعتبار الكلمة التي هو يصدق عليها ولهذا أنث (في) بناء (افعل) لان افعل ثلاثي مزيد في أوله همزة للتفضيل فاستحال محافظة جميع حروف الكلمات الرباعية والخماسية والسداسية في وزن افعل على تقدير عدم حذف حرف أو حروف منها وان حذفت التبس المعنى اذ لو قلت من دحرج مثلا أدحر بحذف الجيم من آخره لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو حذفت الهمزة من أخرج وزيدت في أوله همزة التفضيل وقلت أخرج لم يعلم ان معناه كثير الخروج أو كثير الاخراج وقس عليه ما عداه وكل ما ذكر مبني على انه لا صيغة للتفضيل الا أفعل وانما اقتصروا عليه اختصارا واعلم ان بناء افعل من الزوائد مطلقا غير قياس عند الجمهور وأما عند سيبويه فغير قياس فيما عدا باب الافعال وأما في باب الافعال فمع كونه ذا زيادة قياس عنده واختار المصنف مذهب الجمهور و بين الثالث بقوله (ولا يجيء) (من لون ولا عيب لان فيهما يجيء افعل للصفة المشبهة) كما ذكرنا (فيلزم الالتباس) بين الصفة والتفضيل على تقدير بناء افعل منهما للتفضيل أيضا فانك اذا قلت زيد الاسود ولم يعلم انه بمعنى ذو سواد أو بمعنى الزائد في السواد وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل للصفة يقدم بناؤه على افعل للتفضيل وهو كذلك لان مايدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على مايدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع لماهو بالطبع * واعلم انه أجاز الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظي السواد والبياض خاصة قياسا وقالوا لانهما أصلا الالوان ويحتجون أيضا في البياض بقول الراجز جارية في درعها الفضفاض * أبيض من أخت بني اياض * وقال المبرد ليس البيت الشاذ بحجة على الاصل المجمع عليه وفي السواد بقول الآخر * لانت أسود في عيني من الظلم * والبيتان شاذان عند البصريين واعلم انه يجب على المصنف أن يقول وانه لا يجيء من لون ولا عيب ظاهر لان العيب الباطن يبنى منه افعل التفضيل نحو فلان أبلد من فلان وكذا أرعن وأهوج وأخرق وأعجم وأنوك وأحمق وألد وأشكس وأعين وأجهل وغير ذلك مع ان بعضها يجيء منها افعل للصفة أيضا كما مر فلا يطرد تعليله كما لا يطرد دعواه والحكم بأن كل هذه الأمثلة مع كثرتها شاذ غير معقول وغير واقع في كلامهم بل الواقع الجواز قياسا والجواب عنه بأن المراد من العيب العيب الظاهر ليس بشيء لان قوله فيما سيأتي وأحمق من هبنقة من العيوب شاذ يدل على أن مراده من العيب ماهو عام للظاهر والباطن فافهم والتحقيق فيه ماذكره الفاضل الرضي من انه لا يفعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان يأتي أفعالها على افعل وافعال بتشديد اللام فيهما كابيض واسود واحمر واحمار فحمل ماجاء من الثلاثي عليهما في عدم بناء افعل التفضيل وأما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه بل الغالب الثلاثي لكن بعض المزيد فيه أكثر استعمالا فيه من غيره كاحول وأعور فانهما أكثر استعمالا من حول وعور ولهذا لم تقلب واوهما ألفا فحملا على أحور وأعور ومالم يجيء منه افعل ولا افعال كالعرج والعمى لم يبين منه لكون بعضه مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقي محمولة على القسمين في الامتناع اذا عرفت هذا فاعلم انك اذا قصدت التفضيل من الافعال التي تعذر بناء افعل منها كالرباعيات والمزيدات وكالألوان والعيوب فطريقه أن تبني افعل من فعل يصح بناء افعل منه على حسب غرضك الذي تقصده ثم جئت بمصادر تلك الافعال التي امتنع بناء افعل منها فتنصب على التمييز مثلا اذا قصدت كثرة الفعل قلت أكثر دحرجة واذا قصدت حسنه قلت أحسن انتقاشا واذا قصدت قبحه قلت أقبح عورا واذا قصدت شدته قلت أشد بياضا وقس عليه ماعداه

كذبتما انا لكما بام ولا لأبيكما بامرأة فقالت لهما الصغرى أما تعرفان محياها وتعلقت وخرجت بها فقالت الام عند ذلك صغراها شراها وانما يجيء أفعل التفضيل الفاعل بشرط كونه (من الثلاثي) احترز به عن الرباعي المجرد والمزيد فيه فانه لا يجيء منهما حال كونه (غير مزيد فيه) أي في الثلاثي و بشرط كونه (مما ليس بلون ولا عيب ولا يجيء من المزيد فيه) ولا مما كان في حكمه من الرباعي المجرد والمزيد فيه (لعدم امكان محافظة جميع حروفها في أفعل) اذا لم تحذف منه شيأ وان حذفت الزوائد فقلت هو أخرج من استخرج مثلا يلتبس بافعل من الثلاثي أي لم يعلم أن المراد منه كثير الخروج أو كثير الاستخراج (ولا يجيء) أيضا (من لون ولا عيب) أي لا يجيء من عيب على القياس ظاهرا كان العيب أو باطنا وأما ماجاء من العيوب الباطنة من نحو أجهل وأحمق وأضل فهو على غير قياس فعلى هذا لا يحتاج الى تقييد العيب بالظاهر كيف وقد عد الزمخشري وصاحب اللباب والمصنف وغيرهم أحمق من الشواذ مع انه من العيوب الباطنة (لان) الشأن (فيهما) أي في اللون والعيب (يجيء أفعل للصفة فيلزم الالتباس) اذ لو جاء فيهما أفعل للتفضيل أيضا فقيل أسود مثلا لم يعلم ان المراد ذو سواد أو زائد في السواد وان قصد تفضيل الزائد على الثلاثة وتفضيل اللون والعيب توصل اليه بأشد ونحوه مثل هو أشد منه استخراجا وأحسن منه بياضا وأحسن دحرجة وأقبح عمى

و بين الاول بقوله (ولايجيء) بناء افعل (لتفضيل المفعول) بعد بنائه لتفضيل الفاعل (حتى لايلتبس) تفضيل المفعول (بتفضيل الفاعل فان قيل لم لايجعل الامر على العكس حتى لايلزم الالتباس) بين تفضيل الفاعل و تفضيل المفعول (قلنا جعله) أى التفضيل (للفاعل أولى) من جعله للمفعول يعنى انهم لوجعلوه مشتركا لالتبس أحدهما بالآخر لاطراده فأرادوا جعله لاحدهما دون الآخر لدفع الاشتباه فوجدوا جعله للفاعل أقيس وأولى من المفعول (لان الفاعل مقصود فى الكلام) أى لايفيد الكلام بدونه لكونه مسندا اليه (والمفعول فضلة) فى الكلام لافادته بدونه فان قلت المراد من الفاعل الذى بنى افعل لتفضيله صيغة الفاعل مثل ضارب والفاعل الذى هو مقصود فى الكلام هو الفاعل فى الاعراب وهو ما أسند اليه الفعل مقدما عليه مثل زيد فى قولنا ضرب زيد فكم بين المعنيين فلم يلزم من كون الثانى مقصودا فى الكلام كون الاول كذلك اذ يجوز أن يقال قتلت الضارب بجعل ضارب مفعولا وفضلة فى الكلام وكذا المفعول الذى هو فضلة فى الكلام هو المفعول فى الاعراب لاالمفعول فى الصيغة اذ يجوز أن يقال جاءنى المضروب بجعل المضروب فاعلا قلت المراد ان الفاعل فى الاعراب لما كان مقصودا والفاعل فى الصيغة عليه هو الدال عليه كان مقصودا ايضا وكذا المفعول فى الاعراب لما كان فضلة والمفعول فى الصيغة هو الدال عليه كان فضلة أيضا والضارب فى قولنا قتلت الضارب مفعول بالنسبة الى قتلت فهو مقتول المتكلم وان كان بالنسبة الى الضرب فاعلا والمضروب فى قولنا جاءنى المضروب فاعل بالنسبة الى جاءنى فهو جاء وان كان مفعولا بالنسبة الى الضرب (وأيضا يمكن التعميم فى) قسم (الفاعل) لانه لامفعول الاوله فاعل فى الاغلب وانما قلنا فى الاغلب احترازا عن نحو مجنون ومبهوت (دون) قسم (المفعول) اذ لايقال لافاعل الاوله مفعول لعدم مجيء المفعول من الفعل اللازم فلو

جعل التفضيل للمفعول لبقى الفاعل مع كونه مقصودا فى الكلام وأكثر وأعم من المفعول خاليا عن معنى التفضيل وهو معنى القياس وترك الاولى لاستلزامه أن يبقى كثيرا من الافعال بلا تفضيل كما نقل عن سيبويه ولما بين ان افعل لايجيء من المزيد فيه ولامن عيب ولا لتفضيل المفعول وكان يرد على كل واحد من هذه الاحكام الثلاثة النقض بأمر ينافيه اشار الى الجواب عنه فقال (و) نحو (أشغل من ذات النحيين) حال كونه (لتفضيل المفعول) وكذا أشهر وأعذر وألوم وهذا اشارة الى مايرد على الحكم الثالث ومعنى أشغل من ذات النحيين أشد مشغولية من امرأة ذات النحيين والنحى بالكسر زق السمن قيل هى امرأة من بنى تيم تبيع السمن فأتاها ضراب بن جبير الانصارى يبتاع منها سمنا فلم ير عندها أحدا (و) نحو (هو أعطاهم) الدينار (وأولاهم) للمعروف حال كونهما (من الزوائد) من باب الافعال وكذا أنت أكرم لى من فلان وهذا اشارة الى مايرد على الحكم الاول وانما حكموا بأنهما من الزوائد لعدم بناء الثلاثى منهما اذ لايقال عطى وولى (و) نحو (أحمق من هبنقة) حال كونه (من العيوب) الباطنة وهذا اشارة الى مايرد على الحكم الثانى فان قلت لم حكمت ان احمق ههنا لتفضيل الفاعل فلم لايجوز أن يكون صفة مشبهة قلت استعماله بمن يدل على أنه للتفضيل وهبنقة اسم رجل حكى فى حماقته انه اتخذ لنفسه طوقا من عظام ليعرف به نفسه وفقد وأصبح ذات يوم ورأى ذلك الطوق على أخيه فقال ياأخى أنت أنا فمن أنا (شاذ) أى كل ذلك من الامور الثلاثة خارج عن القياس ففى الكلام لف ونشر غير مرتب فافهم *واعلم ان شرط افعل التفضيل أن يبنى من الثلاثى المجرد الذى جاء من فعل تام غير لازم للنفى متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا جاء منه فعل احتراز عن أيد وأرجل من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم أحنك الشاتين أى آكلهما من الحنك وأول شاذ وقولنا تام احتراز عن الافعال الناقصة ككان وصار فانه لايقال أكون وأصير وقولنا غير لازم للنفى احتراز عن مثل مانبس بكلمة أى ماتكلم فانه لايقال هو أنبس منك لئلا يصير مستعملا فى الاثبات وقولنا متصرف احتراز عن نحو نعم و بئس وليس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فلا يقال الشمس اليوم أغرب منها أمس وهذه الشروط غير ماذكره المصنف وقد ذكرها الفاضل الرضى ولما فرغ من بيان صيغة الفاعل القياسى مع مايتعلق به من الصفة المشبهة وافعل التفضيل شرع فى الفاعل الغير قياسى فقال

ويجيء

(ولايجيء) أفعل (لتفضيل المفعول حتى لايلتبس) تفضيل المفعول (بتفضيل الفاعل) اذ لو قيل اضرب لم يعلم ان المراد أكثر ضاربية أو أكثر مضروبية (فان قيل لم لايجعل على العكس) بأن يجيء أفعل لتفضيل المفعول دون تفضيل الفاعل (حتى لايلزم الالتباس قلنا جعله للفاعل أولى) من عكسه (لان الفاعل مقصود) حيث لم يتم الكلام بدونه (والمفعول فضلة فى الكلام) لان الكلام يتم بدونه فبناؤه للمقصود أولى (وأيضا يمكن التعميم فى الفاعل دون المفعول) اذ لامفعول الاوله فاعل فى الاغلب ولا ينعكس فلو جعلوه حقيقة فى المفعول لبقى اسم الفاعل مع أنه أكثر عاريا عن معنى التفضيل الابالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة ويبقى كثير من الافعال بلا تفضيل لان المفعول لايجيء من اللوازم والفاعل عام (ونحو أشغل) أى أكثر مشغولية (من) امرأة (ذات النحيين) أى الزقين وقصتها معروفة (لتفضيل المفعول وهو) أى فلان (أعطاهم) أى أكثرهم اعطاء للدينار (وأولاهم) أى أكثرهم ايلاء أى اعطاء للمعروف (من الزوائد) لانهما من المعطى والمولى بضم الميم وكسر العين (وأحمق) أى أكثر حماقة (من هبنقة) اسم رجل وقصته معروفة (من العيوب شاذ لايقاس عليه

(ويجيء اسم الفاعل) من الثلاثي المجرد (على) وزن (فعيل) فلا يستوى فيه المذكر والمؤنث سواء ذكر موصوفه أولا بل يفرق بينهما بتاء التأنيث للمؤنث (نحو نصير) ونصيرة عملا بالاصل اذ الاصل التميز وعدم الالتباس (ويستوى فيه) أى فعيل (المذكر والمؤنث) بترك التاء فى المؤنث أيضا (ان كان) فعيل (بمعنى المفعول) لا مطلقا بل عند ذكر موصوفه (نحو) رجل (قتيل وجريح) بمعنى مقتول ومجروح وامرأة قتيل وجريح بمعنى مقتولة ومجروحة وأما اذا لم يذكر الموصوف فيه فالتميز بينهما بالتاء لازم (فرقا بين الفعيل) الذى (بمعنى الفاعل و) بين الذى بمعنى (المفعول) يعنى لو لم يستو بين المذكر والمؤنث بل فرق بينهما بالتاء فقيل مررت بامرأة قتيلة لم يعلم انها بمعنى قاتلة أو بمعنى مقتولة واذا ترك التاء فى فعيل يعنى مفعول فى المؤنث علم انها بمعنى الفاعل واذا قيل بامرأة قتيلة علم انه بمعنى المفعول فلم يلتبس أحدهما بالآخر فان قيل لم لم يعكس الامر أجيب بان

الفاعل أصل بالنسبة الى المفعول والفرق بالتاء أيضا أصل فاعطى الاصل للاصل قوله (الا اذا جعلت الكلمة) التى على وزن فعيل (من عداد الاسماء) استثناء من قوله ويستوى فيه المذكر والمؤنث اذا كان بمعنى فعول والمراد من كون الكلمة من عداد الاسماء أن لا يعتبر وصفيته بل جعل كأنه اسم لشئ كالأسماء الجامدة (نحو) ناقة (ذبيحة) فالذبيح يستعمل كثيرا اسما لما يذبح من الشاة والابل فغلبت الاسمية على الوصفية فصار كأنه اسم لا وصف فلذلك لا يستوى فيه المذكر والمؤنث بل يفرق بالتاء كما لا يستوى فى سائر الاسماء (و) امرأة (لقيطة) واللقيطة اسم أيضا لما يلتقط فى الصحاح اللقيط منبوذ يلتقط والمنبوذ الصبي تلقيه أمه فى الطريق فلما غلبت الاسمية وجب الفرق بالتاء كسائر الاسماء

(وقد شبه) بصيغة المجهول من باب التفعيل (به) أى بالفعيل الذى هو بمعنى مفعول (ما) أى الفعيل الذى (هو بمعنى فاعل) فى الصورة فلم يفرق بين المذكر والمؤنث كما لا يفرق فيه (نحو) قريب فى (قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين) والقياس قريبة لانه مسند الى ضمير الرحمة (ويجيء فعول للمبالغة) سواء كان بمعنى الفاعل أو بمعنى المفعول والمراد بالمبالغة التكثير وتكرير أصل الفعل وفى بعض النسخ ويجيء على فعول اى يجيء اسم الفاعل على وزن فعول وهذا أولى لانه يناسب قوله فيما سبق ويجيء الفاعل على فعيل ويناسب لما سيأتى أيضا من قوله ويجيء للمبالغة (نحو منوع) لكثير المنع وضروب لكثير الضرب (ويستوى فيه) أى فى فعول (المذكر والمؤنث اذا كان) فعول (بمعنى فاعل) بترك التاء فى المؤنث أيضا لكن لا مطلقا بل عند ذكر موصوفه (نحو امرأة صبور) أى صابرة كما يقال رجل صبور أى صابر ولا يستوى فيه المذكر والمؤنث اذا كان بمعنى المفعول سواء ذكر موصوفه أو لم يذكر بل يفرق

ويجيء اسم الفاعل على) وزن (فعيل نحو نصير) بمعنى ناصر (ويستوى فيه) أى فى فعيل (المذكر والمؤنث) فى المفرد والتثنية والجمع فى جميع الاوقات (اذا كان) فعيل (بمعنى المفعول) وذكر الموصوف (نحو) رجل (قتيل) وامرأة قتيل بمعنى مقتول ومقتولة (و) رجل (جريح) وامرأة جريح بمعنى مجروح ومجروحة وأما اذا لم يذكر الموصوف فانهما لا يستويان بل يفرقان بالتاء خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلته اكتفى فى الالتباس بالفاعل بالقرائن اذ الالتباس بالاقرب أشكل (فرقا) أى يستويان فيه حينئذ للفرق (بين) الفعيل بمعنى (الفاعل و) بينه بمعنى (المفعول) مع ان القرينة حاصلة بالموصوف ويعلم من هذا أن فعيلا اذا كان بمعنى الفاعل لا يستوى فيه المذكر والمؤنث سواء أجريا على الموصوف أو لا تقول رجل نصير وامرأة نصير ومررت بنصير زيد أو نصيرة هند هذا هو الاكثر والاقل انه لا يلزمها الهاء ولم يعكس لان الاصل عدم الاستواء فأعطى للفاعل الذى هو الاصل (الا اذا جعلت الكلمة) أعنى فعيلا (من عداد الاسماء) وقبيلتها دون الصفات وحينئذ لا يستوى فى فعيل الذى بمعنى المفعول المذكر والمؤنث بل يفرق بينهما بالتاء ليكون دليلا على النقل من الوصفية الى الاسمية وان كان الموصوف مذكرا نحو كبش ذبيح ونعجة (ذبيحة) وصبي لقيط (و) صبية (لقيطة) فذبيح اسم لحيوان مذبوحه وعلى هذا ونظيره اطلاق أحمر على شخص له حمرة وارادة انه شخص ذو حمرة ويجوز اطلاقه على شخص آخر له حمرة فيكون حينئذ صفة وتسمية شخص له حمرة بالاحمر وارادة ذلك الشخص الاحمر فحينئذ لا يجوز اطلاقه على شخص له حمرة بهذا الوضع فيكون اسما (وقد شبه به) أى بالفعيل الذى بمعنى المفعول (ما) أى الفعيل الذى (هو بمعنى فاعل) فيستوى فيه المذكر والمؤنث لموافقته له فى اللفظ نحو قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا و (نحو قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين) بمعنى قارب والقياس ان يقال قريبة لانه مسند الى ضمير الرحمة وقيل ان قريبا هنا انما ذكر لان رحمة مصدر والمصدر المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر فى معناه فالرحمة بمعنى الترحم أو بمعنى ذو رحمة أولان فى الكلام حذفا أى ان رحمة الله شئ قريب أو أثر رحمة الله قريب هذا على الاكثر وأما على الاقل فلا حاجة الى التأويل (ويجيء) على وزن (فعول للمبالغة) أى لمبالغة الفعل وتكثيره (نحو منوع) بمعنى كثير المنع (ويستوى فيه) أى فى فعول (المذكر والمؤنث اذا كان) فعول (بمعنى فاعل) وذكر الموصوف (نحو امرأة صبور ورجل صبور) بمعنى صابرة ورجل صبور بمعنى صابر

(ويقال فى) فعول الذى يراد به (المفعول ناقة حلوبة) أى محلوبة و بعير حلوب أى محلوب (فاعطى الاستواء) بين المذكر والمؤنث (فى فعيل للمفعول) أى للفعيل الذى بمعنى المفعول (و) أعطى (فى فعول للفاعل) أى للمفعول الذى بمعنى الفاعل (طلبا للعدل) بين الفعيل والفعول فى الاستواء وعدمه وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان فعيلا يقدم بناؤه على فعول وهو كذلك لان فعيلا كما يجىء للمبالغة يجىء لمطلق الاتصاف بالفعل من غير مبالغة وفعولا يدل الا على زيادة اتصاف بالفعل لبنائه على المبالغة والاول مقدم بالطبع على الثانى والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وقدم نظيره فى افعل والتفضيل واعلم انه ذكر كون الفعيل بمعنى المفعول وكون المفعول بمعنى المفعول لمناسبة اشتراك الصفتين بين الفاعل والمفعول والا لما ذكر المفعول فى فصل الفاعل (ويجىء) اسم الفاعل (للمبالغة) سماعا ولهذا لم يذكر له ضابطه بل بادر الى الامثلة فيجىء على وزن فعال بفتح الفاء وتشديد العين (نحو صبار) أى كثير الصبر (و) على وزن مفعل بكسر الميم وفتح العين نحو (سيف مجزم)

من الباب الرابع أى سريع القطع (وهو) أى أن مجذ.(مشترك بين) اسم الآلة) نحو منقب (و بين مبالغة الفاعل و) على وزن فعيل بكسر الفاء وتشديد العين (نحو فسيق) من الباب الخامس أى دائم الفسق (و) على وزن فعال بضم الفاء وتشديد العين نحو (كبار) من الباب الخامس (و) كذا (طوال) من الباب الاول مبالغة الطويل (و) على وزن فعالة بفتح الفاء وتشديد العين نحو (علامة) من الباب الرابع أى عالم جدا (ونسابة) من الباب الثانى أى عالم بالانساب والهاء فى الاول للمبالغة فى العلم وفى الثانى للمبالغة فى المدح أى فى مدح من يعلم الانساب (و) على وزن فاعلة بكسر العين نحو (راوية) من الباب الثانى من روى الحديث والشعر والهاء للمبالغة (و) على وزن فعولة بفتح الفاء نحو (فروقة) من فرق بمعنى خاف والهاء للمبالغة فان قلت مامعنى كون الهاء للمبالغة بكسر فى علامة ونسابة وفروقة مع ان الصيغة فيها بدون الهاء للمبالغة قلت بوجهين أحدهما انه اذا أريد ادخال الهاء للمبالغة جردت الصيغة عن معنى المبالغة فادخل الهاء والثانى ان معنى المبالغة لا يكون له حد معين فاذا كانت الصيغة للمبالغة وجدت فيها أصل المبالغة فاذا أدخل هاء المبالغة عليها زاد المبالغة فيها فيكون الهاء له لزيادة المبالغة وهى منها (و) على وزن فعلة بضم الفاء وفتح العين نحو (ضحكة) اى كثير الضحك (و) على وزن فعلة بضم الفاء وسكون العين نحو (ضحكة) أى رجل يضحك منه (و) على وزن مفعالة بكسر الميم وسكون الفاء نحو (مجذامة) أى كثير القطع والكلام فى هائها كالكلام فى هاء فروقة اذ هذه الصيغة تجىء للمبالغة بغيرها أيضا كما ذكرها بقوله (ومسقام) أى كثير السقم وهذا البناء للآلة أيضا نحو مفتاح ومقراض كما سيجىء (و) على وزن مفعيل بكسر الميم والعين وسكون الفاء (معطير) أى كثير العطر اى الطيب والستة الاخيرة كلها من الباب الرابع

ا كتفاء فى الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف وا كتفاء بالقرائن فى الفرق بين الفاعل والمفعول على قياس ماذكر فى الفعيل وأما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستوى فيه لئلا يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث (ويقال فى فعول بمعنى المفعول نحو ناقة حلوب) وحلوبة بالتاء فى المؤنث وذكر الموصوف أولا فرقا بين المذكر والمؤنث وأما الفرق بين الفاعل والمفعول فموكول الى القرائن كما فى فعول بمعنى الفاعل اذا ذكر الموصوف ولما كان الغرض الفرق بين المذكر والمؤنث بدخول التاء فى المؤنث ا كتفى فى صور عدم الاستواء بذكر أمثلة المؤنث نحو ذبيحة ولقيطة وحلوبة اذ يلزم فيه بقاء المذكر على حاله (فاعطى الاستواء) بين المذكر والمؤنث (فى فعيل) اذا ذكر الموصوف (للمفعول) متعلق باعطى (و) أعطى (فى فعول) اذا ذكر الموصوف (للفاعل طلبا للعدل بينهما) أى لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدم الاستواء للآخر فيهما ولم يعكس لان فى الفعول ثقلا لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه فى الافعال كلها والخفة فيه مطلوبة ولاشك ان الاستواء خفة فاعطى لما هو كثير الاستعمال (ويجىء للمبالغة) فى الفعل من الفاعل قوله (نحو صبار) فاعل يجىء بفتح الصاد وتشديد العين (وسيف مجزم) بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين أو بالجيم والخاء المعجمة والحاء الغير المعجمة و بالذال المعجمة فى الشكل ومعناه واحد وهو القطع (وهو) أى وزن مجزم (مشترك بين الآلة) كالمثقب ولهذا ذكر السيف ليتعين كونه مثالا للمبالغة (و بين مبالغة الفاعل) كمجزم (وفسيق) بكسر الفاء وتشديد العين (وكبار) بضم الفاء وتخفيف العين كعجاب (وطوال) بضم الفاء وتشديد العين وهذا مشترك بين الجمع المذكر المكسر لاسم الفاعل و بين مبالغة الفاعل ولم يذكر اشتراكه بينهما ا كتفاء بارشاده اليه فى المجزم مع اشتهار أمره فى الجميع (وعلامة ونسابة) بفتح الفاء وتشديد العين فيهما واورد مثالين اشارة الى كثرة استعمال هذا الوزن بالنسبة الى اخواتها التى بالتاء ونحو صبار لشهرة كثرة أمره فى كثرة استعماله لم يحتج الى الاشارة اليها (وراوية) بكسر العين (وفروقة) بفتح الفاء وضم العين (وضحكة) بضم الفاء وفتح العين (وضحكة) بضم الفاء وسكون العين لمبالغة اسم المفعول والاولى تأخيره عن أوزان مبالغة اسم الفاعل أجمع الا أنه لما ناسب ضحكة بالفتح أورده عقيبه (ومجذامة ومسقام ومعطير)

(ويستوى المذكر والمؤنث فى التسعة الاخيرة) وهى من قوله علامة الى معطير فيقال رجل علامة ومعطير وامرأة علامة ومعطير فالتاء وعدمه سيان معنى وان كان للتأنيث لفظا وقس عليهما الباقية (لقلتهن) فى الاستعمال * ولما توجه أن يقال ان مسكينا لا يستوى فيه المذكر والمؤنث بل يقال امرأة مسكينة مع انه بوزن معطير أجاب بقوله (وأما قولهم مسكينة فمحمول على فقيرة) الفقير من له أدنى شئ والمسكين من لاشئ له قال يونس قلت لاعرابى أفقير أنت فقال لا والله بل مسكين وقيل هما من لاشئ له يعنى أن فعيلا اذا كان بمعنى الفاعل يفرق بين مذكره ومؤنثه بالتاء كما مر وفقير فعيل بمعنى الفاعل فيكون مؤنثه بالتاء ومسكين وان كان بوزن معطير لكنه نظير الفقير بحسب المعنى فحمل عليه فى الفرق بالتاء فكما يقال امرأة فقيرة يقال امرأة مسكينة وقد يستعمل على القياس المذكور فيقال امرأة مسكين كذا فى مختار الصحاح (كما قالوا هى عدوّة الله) بادخال الهاء (وان لم تدخل الهاء فى فعول الذى للفاعل) كما سبق (حملا على صديقة) يعنى ان صديقة فعيل بمعنى الفاعل وهو حينئذ يفرق مؤنثه بالهاء فحمل عليه عدوة مع انها فعول بمعنى الفاعل وهو

بكسر الميم وسكون الفاء فى الثلاثة (ويستوى المذكر والمؤنث فى التسعة الاخيرة) وهو من علامة الى معطير الا انه فى السبعة الاول بالتاء فى المذكر والمؤنث وفى الاخيرين بدون التاء فيهما (لقلتهن) فى الاستعمال فانها تقتضى ان لا يكون الموصوف بها على الاصل الذى هو عدم الاستواء ويعلم منه ان غيرها على الاصل الذى هو الفرق بالتاء بين المذكر والمؤنث (وأما قولهم مسكينة) بالتاء فى المؤنث مع انه على وزن معطير وهو من التسعة الاخيرة (فمحمول على فقيرة) حمل النظير على النظير لانه بمعناه وهذا (كما) حمل النقيض على النقيض وقالوا (هى عدوة الله) بالتاء (وان لم تدخل الهاء) أى التاء أطلق عليها الهاء لصيرورتها هاء فى الوقف (فى فعول الذى للفاعل حملا على صديقة) بفتح الصاد وتخفيف الدال فانه فعيلة بمعنى الفاعل وقد سبق ان الهاء يدخل عليه وانما حملوه عليه (لانه) أى صديقة (نقيضة) أى عدوة فى المعنى لانه ماليس بعدوّة (وصيغته) أى صيغة اسم الفاعل (من) باب (غير الثلاثى) المجرد أى مما يكون حروفه زائدة على ثلاثة أحرف مطلقا (على صيغة المستقبل) أى مستقبل ذلك الباب كائنة (بميم مضمومة) موضع حرف المضارعة بعد حذفه (وكسر ماقبل الآخر) لفظا (نحو مكرم) أو تقديرا نحو مختار ومحمرّ تبعا لمستقبله فيما اذا كان المستقبل مكسور العين وتبعا لمكسور العين فيما لم يكن المستقبل فيه مكسور العين كمتدحرج ومتضارب ومتكسر (فاختير الميم) للزيادة (لتعذر) زيادة (حروف العلة) التى هى الاولى بالزيادة أما الواو فلانها لاتزاد فى الاول كما مر وأما الياء فلعدم الفائدة فى زيادتها اذ لامعنى لحذف الحرف ثم الاتيان بمثله ولو فعله يلزم الالتباس وأما الالف فللالتباس بالمتكلم (وقرب الميم من الواو فى كونها شفوية وضم الميم) اذ لامجال للكسر لان الحرف الذى أقيم هو مقامه أعنى حرف المضارعة اما مضموم كما فى الرباعيات أو مفتوح كما فى الخماسيات والسداسيات فالوجه أن يضم أو يفتح فاختير الضم دون الفتح (للفرق بينه) أى بين اسم الفاعل (وبين) اسم (الموضع) اذ لو فتح لالتبس باسم المكان من الثلاثى المجرد المكسور العين (ونحو مسهب للفاعل على صيغة المفعول) والقياس مسهب بكسر ماقبل الآخر لانه (من أسهب ويافع) على وزن فاعل والقياس موفع بضم الميم وكسر ماقبل الآخر لانه (من أيفع شاذ) لايقاس عليه (وبنى ماقبل تاء التأنيث على الحركة فى نحو ضاربة) أى اذا اتصل بآخر اسم الفاعل مطلقا تاء

لايفرق (لانه) أى عدوة (نقيضة) أى نقيض صديقة بحسب المعنى فكما يحمل النظير على النظير يحمل النقيض على النقيض (وصيغته) أى صيغة اسم الفاعل (من غير الثلاثى) المجرد يجئ (على صيغة المستقبل) المبنى للفاعل قياسا (بميم مضمومة) فى موضع حرف المضارعة (وكسر ماقبل الآخر) ان لم يكن مكسورا فى الاصل (نحو مكرم) ومدحرج ومتدحرج وربما كسر الميم فى باب الافعال اتباعا للعين أو يضم عينه اتباعا للميم فيقال فى منتن من أنتن منتن بكسر الميم ومنتن بضم التاء (فاختير الميم) موضع حرف المضارعة بعد حذفه مع أن الاولى بالزيادة حروف العلة (لتعذر حرف العلة) أما

الواو فلانها لاتزاد فى أول الكلمة كما مر ولو قلبت تاء لالتبس بالمضارع المخاطب وأما الالف فلانها لو زيدت التبس بالمضارع المتكلم وحده وأما الياء فلانها لو زيدت التبس بالمضارع الغائب (وقرب الميم من الواو) التى هى من حروف العلة (فى كونها شفوية) فكان كانه من حروف العلة (وضم الميم) مع أن الفتح أخف (للفرق بينه وبين) اسم (الموضع) من الثلاثى المجرد المكسور العين نحو مضرب ولم يعكس لان الثلاثى أصل والفتح أيضا أصل فاختير الاصل بالاصل تخفيفا ولم يكسر أيضا مع أن الكسر خفيف بالنسبة الى الضم للفرق بينه وبين اسم الآلة قوله (ونحو مسهب للفاعل بصيغة المفعول من أسهب) الى قوله شاذ جواب سؤال مقدر تقديره ظاهر يعنى المسهب بضم الميم وفتح الهاء فاعل من أسهب والقياس بكسر الهاء فى الصحاح أسهب الرجل أى أكثر الكلام فهو مسهب بفتح الهاء ولا يقال بكسر الهاء وهو نادر فبطل ماقيل مسهب بفتح الميم والقياس بالضم فهو شاذ وكذا محصن بفتح الصاد من أحصن والقياس بالكسر (ويافع من أيفع) بالياء لا بالنون يقال أيفع الغلام أى ارتفع والقياس موفع وكذا عاشب ووارس من أعشب وأورس والقياس معشب ومورس (شاذ) أى كل ماذكرنا خارج عن القياس (ويبنى ماقبل تاء التأنيث على الفتح فى نحو ضاربة) وكذا فى مكرمة ومدحرجة ومستخرجة

(لانه) أى ماقبل تاء التأنيث (صار بمنزلة وسط الكلمة) فكما لايعرب وسط الكلمة كذلك ماهو بمنزلته (كما فى نون التأكيد) أى كما يبنى ماقبل نون التأكيد (وياء النسبة) لصيرورته بمنزلة الوسط (وعلى الفتح للخفة) ولكون البناء عارضا والله أعلم

﴿فصل فى اسم المفعول * وهو اسم مشتق من يفعل﴾ أى المضارع المجهول (لمن وقع عليه الفعل) قوله مشتق يشمل جميع الاسماء المشتقات قوله من يفعل يخرج اسم الفاعل لانه مشتق من المضارع المعلوم وقوله لمن وقع عليه الفعل يخرج اسم المكان والزمان والآلة ولو لم يخرج الفاعل بالقيد الاوّل يخرج به لكنه أسند خروجه اليه لتقدمه وليستقل كل قيد باخراج شئ لايقال لو قال من المضارع المجهول بدل من يفعل لكان أشمل لانا نقول لم يرد بهذا القيد تخصيص اشتقاق اسم المفعول بالثلاثى بل اراد بيان اشتقاقه من المجهول فاتفق هذا اللفظ لخفته واصالته تدبر (وصيغته من الثلاثى) المجرد (على وزن مفعول) غالبا قيل به سمى لكثرة الثلاثى (نحو مضروب) ومحبوب وقد يجيء على وزن فعيل كعظيم وعلى وزن فعول كشكور (وهو) أى مضروب (مشتق من يضرب) بصيغة المجهول لامن يضرب بصيغة المعلوم (لمناسبة بينهما) أى بين المجهول والمفعول فى الحركات والسكنات وعدد الحروف لان أصل مضروب مضرب بضم الميم وفتح الراء ثم غير للالتباس المذكور وقيل من حيث انهما يسندان الى مفعول مالم يسم فاعله قوله (فادخل الميم) شروع فى كيفية اشتقاقه من المضارع المجهول أى زيدت الميم لاسم المفعول (مقام) الحرف (الزائد) بعد حذفه مع ان أولى الحروف بالزيادة حروف العلة (لتعذر) زيادة (حرف العلة) كما ذكرنا فى اسم الفاعل من غير الثلاثى (فصار مضرب) بضم الميم وفتح الراء (ثم فتح الميم حتى لايلتبس) مفعول الثلاثى المجرد (بمفعول باب الافعال) نحو مكرم وقيل حتى لايتوالى ضمتان بعدهما واو (فصاو مضرب) بفتح الميم والراء (ثم ضم الراء حتى لايلتبس المفعول بالموضع) أى من الثلاثى المفتوح العين نحو منصر ولو كسر التبس بالموضع من الثلاثى المكسور العين نحو مضرب ولو أسكن التقى ساكنان فتعين الضم (فصار مضرب) بضم الراء (ثم أشبع الضمة) أى ضمة الراء (لانعدام مفعل) بضم العين (فى كلامهم بغير التاء) كذا قال الفراء وانما قلنا كذلك احترازا عن مثل مكرمة بفتح الميم وضم الراء واحدة المكارم وكذا المسرقة والمقبرة (فصار) اسم المفعول (مضروب) ولما توجه أن يقال لم خص التغيير باسم المفعول من الثلاثى لدفع الالتباس دون مفعول باب الافعال والموضع مع أن الالتباس يدفع بتغييرهما أيضا أجاب بقوله (وغير مفعول الثلاثى) المجرد (دون مفعول سائر الافعال) ولو قال دون مفعول باب الافعال لكان أوفق لقوله ثم فتح الميم حتى لايلتبس بمفعول باب الافعال

التأنيث كضاربة ومكرمة مع أن اسم الفاعل معرب وقوله (لانه) أى ماقبل تاء التأنيث (صار بمنزلة وسط الكلمة) باتصال التاء به والاعراب لايجرى فى الوسط فبنى تعليل للبناء لا للبناء على الحركة (كما) كان آخر الكلمة (فى) اتصال (نون التأكيد به) نحو اضربن (و) اتصال (ياء النسبة) نحو بصرى بمنزلة وسط الكلمة مبنى وانما بنى على الحركة مع أن الاصل فى البناء السكون لعروض البناء (و) بنى (على الفتحة للخفة)

﴿فصل فى اسم المفعول﴾ سمى العلم المفعول مع ان اسم المفعول فى الحقيقة هو المصدر لان المراد المفعول به يقال فعلت به الضرب أى أوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول مالم يسم فاعله (وهو اسم) جنس شامل لغير المقصود (مشتق) فصل يخرج الاسماء الغير المشتقة (من يفعل) أى من المضارع مبنيا للمفعول يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والفاعل وأسماء الزمان والمكان والآلة وانما اشتق من المضارع دون غيره تبعا لاسم الفاعل لمؤاخاة بينهما وقوله (لمن وقع عليه الفعل) أو جرى مجرى الواقع عليه نحو أوجدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم يخرج أسماء التفضيل بمعنى المفعول نحو أعذر وألوم لان اشتقاقه من يفعل مبنيا للمفعول لكن ليس باعتبار وقوع الفعل بل باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير وان كان واقعا عليه أو نقول هذا القيد لتحقق الماهية لا للاحتراز (وصيغته من الثلاثى) المجرد (على وزن مفعول) غالبا انما ترك هذا القيد اعتمادا على ماسبق من أن فعيلا وفعولا يجيء بمعنى مفعول وانما سمى به لانه اسم مافعل به على قياس ماذكرنا فى اسم الفاعل (نحو مضروب وهو مشتق من يضرب) مبنيا للمفعول (لمناسبة بينهما) فى الاسناد الى مفعول مالم يسم فاعله (وأدخل الميم مقام) الحرف (الزائد) للمضارعة بعد حذفه وحرك بحركة لكونه قائما مقامه (لتعذر) ادخال (حرف العلة) لماذكرنا فى اسم الفاعل من غير الثلاثى وقرب الميم من الواو فى المخرج الشفوى (فصار مضرب) بضم الميم فتح الراء (ثم فتح حتى لايلتبس بمفعول باب الافعال) ولم يكسر لئلا يلتبس باسم الآلة (فصار مضرب) بفتح الميم والراء (ثم ضم الراء حتى لايلتبس بالموضع) من يفعل و يفعل بفتح العين وضمها على تقدير فتح الراء و بالموضع من يفعل بكسر العين على تقدير كسرها (فصار مضرب ثم أشبع الضم لانعدام مفعل فى كلامهم بغير التاء) وأما مفعلة بالتاء نحو مكرمة فكثير فى كلامهم فتولد منها الواو (فصار مضروب وغير مفعول الثلاثى دون مفعول سائر الافعال)

(و) دون (الموضع) وان زال الالتباس بتغييرهما أيضا (حتى يصير) اسم المفعول من الثلاثي المجرد (مشابها في التغيير باسم الفاعل) منه أيضا وتحقيق هذا الكلام هو ان القياس في اسم المفعول من الثلاثي المجرد أن يكون على وزن مضارعه كما في اسم الفاعل و يقال من يضرب مضرب بضم الميم وفتح الراء لكنهم لما أداهم حذف الهمزة في باب الافعال الى كون مفعوله مفعل بضم الميم وفتح العين يلزم الالتباس فقصدوا تغيير أحدهما لدفعه فغيروا مفعول الثلاثي لما ثبت التغيير في أخيه وهو اسم الفاعل من الثلاثي أيضا دون مفعول باب الافعال لعدم التغيير في أخته وهو اسم الفاعل من هذا الباب أيضا والتغيير في اسم الفاعل من الثلاثي من وجهين أحدهما انه وان كان كمضارعه في مطلق الحركات والسكنات لكنه ليس الزيادة فيه في موضع الزيادة في المضارع وهو ظاهر بخلاف فاعل باب الافعال والثاني ان الحركات في أكثره ليس كحركة مضارعه كما في مضموم العين نحو ينصر وناصر وكما في المفتوح العين نحو يعلم وعالم بخلاف الفاعل من باب الافعال اذ مكرم بوزن يكرم من غير فرق غير أن الميم أقيم مقام الياء وهذا الوجه الثاني هو معنى قوله (يعني غير الفاعل من يفعل) بفتح العين (و يفعل) بضم العين (الى) وزن (فاعل) بالكسر يعني كسر العين في اسم الفاعل الثلاثي سواء كان مفتوحا في الاصل أو مضموما (القياس) من مفتوح العين (فاعل) بفتح العين (و) من مضموم العين (فاعل) بضم العين (فغير المفعول) من الثلاثي المجرد دون مفعول أفعل (أيضا) أي كالفاعل من الثلاثي (للمؤاخاة بينهما) أي بين الفاعل والمفعول من الثلاثي في انهما مشتقات من المضارع الثلاثي وفي كونهما طرفي الفعل طرف الصدور وطرف الوقوع هذا ما قال في شرح المفصل وانما غير مفعل الى لفظ مفعول لانه لو بقي على مفعل بضم الميم وفتح العين لم يعلم أهو اسم مفعول لافعل أو لفعل فغير وامفعول فعل ليتبين وكان أولى بالتغيير بهذه الزيادة لقلة حروفه في التقدير بخلاف الرباعي فانه أكثر منه تقديرا اذ أصل قولك مكرم مؤكرم باتفاق ولما زادوا واوا فتحوا الميم تخفيفا الى هنا عبارته ولما فرغ من بيان كيفية بناء اسم المفعول من الثلاثي المجرد شرع في كيفية بنائه من غير الثلاثي فقال (وصيغته من غير الثلاثي) المجرد لا يجيء (على صيغة) اسم (الفاعل) من غير الثلاثي أيضا فلا يفرق بينهما (الا بفتح ما قبل الآخر) ما لفظا أو تقديرا ليتناول مثل مختار ومجاب (نحو مستخرج) بفتح الراء وقس عليه ما عداه ونحو مضعوف من أضعفت الشيء أي جعلته مضاعفا شاذ والقياس مضعف

* (فصل في اسمي الزمان والمكان) * (اسم المكان اسم مشتق من يفعل) على صيغة المعلوم

أي باقي الافعال في الالتباس على تقدير ضم الميم أعني مفعول باب الافعال فتدبر (و) دون (الموضع) أي لم يغير الموضع اذ يلتبس به على تقدير فتح الراء وكسره مع أن بتغير أحدهما يزول الالتباس (حتى يصير) مفعول الثلاثي (مشابها في التغيير باسم الفاعل) من الثلاثي (أعني غير الفاعل) من الثلاثي (من يفعل) بفتح العين (ومن يفعل) بضمها (الى فاعل والقياس فاعل) بفتح العين من يفعل بفتح العين (وفاعل) بضم العين من مضموم العين يعني ان اسم الفاعل في الثلاثي وان كان مثل يفعل في مطلق الحركات والسكنات لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا الحركات في أكثرها كحركاته نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد ففيه تغيير وأما اسم الفاعل من باب الافعال فهو كمضارعه في كون الزيادة في موضع الزيادة وفي حركة العين فلا تغيير فيه (فغير المفعول) من الثلاثي (أيضا) كالفاعل (للمؤاخاة بينهما) أي بين الفاعل والمفعول في تعلق الفعل بهما اما من جهة الصدور كما في الفاعل واما من جهة الوقوع كما في المفعول فيكون بين اسميهما أيضا فغير أحدهما كما غير الآخر على ما هو مقتضى المؤاخاة (وصيغته) أي صيغة اسم المفعول (من غير الثلاثي المجرد) مطلقا (على صيغة) اسم (الفاعل) منه متلبسا لانه (بفتح ما قبل الآخر) لفظا أو تقديرا تبعا لعمله (نحو مستخرج) بفتح العين ومختار أصله مختير بفتح العين والمصدر الميمي واسم الزمان والمكان من غير الثلاثي على صيغة اسم المفعول منه لمشابهة الزمان والمكان بالمفعول في كونهما محلا للفعل فجعل اسمهما كاسمه واتحاد المصدر الميمي باسمهما في بعض الثلاثي فجعل صيغته كصيغتهما

﴿ فصل في اسمي الزمان والمكان ﴾ من الثلاثي المجرد ولم يذكر اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي المجرد لان الغرض بيان الابنية وتفصيل أحوالها وأحكامها وكيفية أخذ بعضها من بعض ولما لم يكن لاسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي أحوال وأحكام وتفاصيل بل كان صيغهما منه على صيغة اسم المفعول منه كما ذكرنا لم يحتج الى ذكرهما مع ان ظهور المناسبة بين المفعول والزمان والمكان استدعت حمل اسميهما على اسم المفعول وأغنت عن ذكرهما كما أغنى اتحاد المصدر الميمي في بعض الثلاثي معهما عن ذكر صيغته من غير الثلاثي بسبب استدعاء حمله عليهما (اسم المكان اسم مشتق من يفعل) على صيغة المبني للفاعل من المستقبل لانه لما كان اختلاف صيغته باعتبار اختلاف حركة عين المضارع والاختلاف في عين المضارع انما يكون في المبني للفاعل دون المبني للمفعول لان عينه مفتوح أبدا تعين أن يكون مشتقا من المبني للفاعل ولهذا الوجه اشتق من المضارع دون غيره

(المكان وقع فيه الفعل) قوله اسم يشمل جميع الاسماء مشتقة وغير مشتقة قوله مشتق من يفعل يخرج غير المشتقات واسم المفعول وقوله لمكان وقع فيه الفعل يخرج ماعدا اسم المكان وقوله (فزيدت الميم كما فى المفعول لمناسبة بينهما) اشارة الى كيفية بناء اسم المكان وتحقيقه لما كان الفعل يدل على المكان بالالتزام اشتق له بناء من لفظ الفعل جار عليه فى الحركات والسكنات وعدم الحروف فزادوا ميما فى أوله مع ان حروف العلة اولى بالزيادة لان الاصل فيه الظرف وهو مفعول فيه فاجرى مجرى المفعول به فى الحاق الميم أوله امارة عليه كما لحقت فى المفعول به امارة عليه وانما اشتق من المعلوم دون المجهول كاسم المفعول وان اقتضت المناسبة فى المفعولية ذلك لان اسم المكان لما كان اسم الذات لا اسم المعنى لم يعمل عمل الفعل فيكون وضعه على الاطلاق أى لا من حيث ملاحظة العمل فاشتق مما هو الاصل وهو المعلوم وتعيين اسم الفاعل للمعلوم واسم المفعول للمجهول باعتبار عملهما ولذلك قالوا ان اسم الفاعل يجرى على المعلوم واسم المفعول يجرى على المجهول من المضارع لان ضمة الميم مقدرة والواو ناشئ من الاشباع كذا قيل (ولم يزد الواو) فى اسم المكان كما زيد فى المفعول (حتى لا يلتبس) اسم المكان (به) أى المفعول (وصيغته من باب يفعل) أى مما كان عين مضارعه مفتوحا وهو بابان الثالث والرابع (مفعل) بفتح العين فلا تباين بينه وبين مضارعه الا ان الميم المفتوحة تقوم مقام الياء المفتوحة (كالمذهب) من يذهب بالفتح (الامن المثال فانه) أى اسم المكان (بكسر العين فيه) أى فى المثال

(المكان وقع فيه الفعل) يخرج به غير المحدود وخص تعريف اسم المكان بالذكر وبيان احكامه وأحال تعريف اسم الزمان وهو مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومعرفة أحكامه على المقايسة لكثرة استعمال اسم المكان ولما جاز أن يتوهم لذلك أن هذه الصيغة حقيقة فى المكان ومجاز فى الزمان لمناسبة بينهما جرت عادتهم فى العنوان على تقديم اسم الزمان دفعا لذلك التوهم واشارة الى ان الصيغة مشتركة بينهما (فزيدت الميم) موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما زيدت (فى المفعول لمناسبة بينهما) أى المكان والمفعول فى كون كل واحد منهما محلا لوقوع الفعل (ولم تزد الواو) فى اسم المكان كما زيدت فى المفعول (حتى لا يلتبس) اسم المكان (به) أى باسم المفعول (وصيغته) أى صيغة اسم المكان (من باب يفعل) بفتح العين من الاقسام كلها (مفعل) مفتوح العين للموافقة ومفتوح الميم لقيامه مقام حرف المضارعة التى هى مفتوحة (كالمذهب) بالفتح من يذهب (الامن المثال) الواوى كما يدل عليه منه المثال ولما خص استثناء حكم المثال الواوى بالذكر علم ان حكم المثال اليائى كحكم الصحيح فان كان من يفعل بفتح العين فمفعل بالفتح نحو ميأس وميقظ صرح به صاحب المغرب وان كان من يفعل بالكسر فمفعل بالكسر للموافقة نحو الميسر من اليسر وهو لعب القمار وان كان من يفعل بالضم فمفعل بالفتح نحو الميسر من اليسر وهو السهولة على ماهو قياس تقسيم موضعه كما يجىء ان شاء الله تعالى كان الصحيح كذلك وأما المثال الواوى المضاعف فحكمه حكم المضاعف نحو مود من ود يود صرح به صاحب المغرب أيضا ويدل هذا على ان حكم ٧ دمى كما نقل بعضهم التصريح به عن بعض المتأخرين وفى كلام صاحب المفتاح أيضا ايماء الى ذلك حيث قال اسم الزمان فى الثلاثى المجرد على مفعل بسكون الفاء وفتح الباقى فى المنقوص البتة وبكسر العين منه فى المثال وفى غيره أيضا ان كان من باب يضرب والا فتحت تم كلامه وأراد بباب يضرب الصحيح ولذا لم يقل من يفعل فبقى قوله والا فتحت شاملا للمعتلات بأسرها غير المذكور ومن جملتها المعتل الفاء واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العين منه وفى كلام بعضهم تصريح بأن حكم وقى مثل حكم وعد فى هذا الباب الا ان اعتبارهم بلام الفعل فى أمثال هذا الحكم وان حكم طوى مثل رمى يرجح الاول وأيضا دليل الناقص يقتضى الحمل عليه ويرشدك أيضا مجىء مصدره الميمى على مفعل بالفتح كما صرح به فى الصحاح (فانه) أى اسم المكان (بكسر العين فيه) أى فى المثال الواوى الغير المضاف من جميع الابواب (نحو) الموعد فى مكسور العين ولم يتعرض لمثاله لكثرته ولانه على أصله والموسط فى مضموم العين ولم يتعرض لمثاله لقلته و(الموجل) فى مفتوح العين وانما كسر فى الجميع ولم يفتح (حتى لا يظن ان وزنه فوعل) بفتح الفاء والعين اذ لو فتح لظن ان وزنه فوعل (مثل جورب ولا يظن فى الكسر) ان وزنه فوعل بالكسر (لان فوعلا بالكسر لا يوجد فى كلامهم) وقيل

مطلقا مع ان القياس الفتح (نحو الموجل) بكسر الجيم من يوجل بالفتح وانما كسر العين فى المثال مع انه خلاف القياس (حتى انما لا يظن ان وزنه فوعل) بفتح الفاء والعين زعما ان الميم من نفس بناء الكلمة لا زائد عليه (مثل جورب) وانما لم يجز أن يكون وزن اسم المكان فوعل مثل جورب (لانه) أى جورب (ليس من) قسم (اسم المكان و) لا من (الزمان) فيلتبس المكان بما ليس بمكان (ولا يظن فى الكسر) ان وزنه فوعل بكسر العين (لان فوعلا لا يوجد فى كلامهم) وهذا الدليل ليس بسديد لان المكان من الفعل الصحيح مثل المذهب قد يظن ان وزنه فعلل مثل جعفر وهو ليس بمكان مع انه لم يكسر بل أبقى على حاله والاولى ما ذكره المحققون من انهم كسروا العين فى المعتل الفاء لان الكسر

مع الواو أخف من الفتح معه لان موعدا وموجلا بالكسر أخف من موعد وموجل بالفتح وذلك لما قيل من ان المسافة بين الفتحه والواو منفرجة بخلاف الكسرة مع الواو لا يقال الفتح أخف الحركات والكسر ثقيل فاستعمال الاخف مع الواو أخف من استعمال الثقيل معه لانا نقول جاز أن يكون للثقيل مع الثقيل حالة موافقة يصير التلفظ بهما يسيرا مما ليس بين الخفيف والثقيل لجواز كون حالة انفراد الثقيل مغايرة لحالة اجتماعه يعرفه من له ذوق سليم (و) صيغة اسم المكان (من) باب (يفعل) أى مما كان عين مضارعه مكسورا وهو بابان الثانى والسادس (مفعل) بكسر العين فلا تباين بينه وبين مضارعه الا ان الميم المفتوحة تقوم مقام الياء المفتوحة كالمضرب من يضرب (الامن الناقص فانه) أى اسم المكان (بفتح العين فيه) أى فى الناقص مطلقا مع انه (٧٧) خلاف القياس (نحو المرمى) بفتح الميم من يرمى بكسر الميم وانما فتح مع ان القياس ان يكسر (فرارا عن توالى الكسرات) الثلاث لان توالیها ثقيل (لان الياء كسرتان) لتركبها من كسرتين (والميم) الذى قبلها (مكسور) (فيصير توالى الكسرات) الثلاث ولا يضم العين مع انه لا يلزم توالى الكسرات لثقل الضمة (ولا يبنى) اسم المكان (من يفعل) أى مما كان عين مضارعه مضموما وهو بابان الاول والخامس (مفعل) بضم العين مع ان القياس يقتضيه (لثقل الضمة فقسم موضعه بين مفعل) بالكسر (ومفعل) بالفتح (فاعطى للمفعل) بكسر العين (أحد عشر اسما) لكون الكسرة أخت الضمة كذا قيل (نحو الجزر) لمكان الجزر وهو نحر الابل (والمطلع) لمكان طلوع الشمس (والمشرق) لمكان شروقها (والمغرب) لمكان غروبها (والمنبت) لمكان النبات (والمنسك) لمكان النسك وهو العبادة (والمفرق) لوسط الرأس لانه موضع فرق الشعر (والمسقط) لموضع السقوط يقال هذا مسقط رأسى أى حيث ولدت (والمسكن) لمكان السكون قال الفراء قد روى مسكن ومسكن بكسر العين وفتحها (والمرفق) لموضع الرفق وهو ضد العنف (والمسجد) وهو اسم للبيت المبنى للعبادة سجد فيه أو لم يسجد قال سيبويه أما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير وقال الفراء قد سمعنا المسجد والمسجد والمطلع والمطلع وقال والفتح فى كله جائز وان لم نسمعه و بعضهم عدوا المحشر من هذا القبيل فكان اثنى عشر اسما والاولى ان لا يكون منه لان يحشر و يحشر بالضم والكسر لغتان فالمحشر بالكسر يكون قياسا (والباقى) من هذه الكلمات من مضموم العين أعطى

انما كسر فى الجميع ولم يفتح لان الكسر مع الواو أخف من الفتحة معه اذ موعد بالكسر أخف من موعد بالفتح بالوجدان وسره أن المسافة بين الفتح والواو منفرجة بعيدة بخلاف الواو والكسر فانها قريبة بينهما ولم يضم أيضا حتى لا يكون عديم النظير فى كلامهم لان مفعلا لا يوجد فى كلامهم كما مر (وصيغته من) باب (يفعل) بكسر العين من الاقسام كلها (مفعل) بكسر العين للموافقة (الامن الناقص) اليائى اذ لا واوى من يفعل بالكسر (فانه) أى اسم المكان (بفتح العين فيه) أى فى الناقص اليائى من يفعل بالكسر وان كان الاصل مكسورا للموافقة نحو المرمى (فرارا من توالى الكسرات) لان الياء كسرتان وفى الميم كسرة كما يجىء فى باب الناقص ان شاء الله تعالى احداهما تحقيقية وهى كسرة العين والاخيران تقديريان أعنى الياء كما أنه بفتح العين منه فيه واويا كان أو يائيا من يفعل بالفتح للموافقة كما هو الاصل نحو المرضى والمخشى ومن يفعل بضم العين أيضا لانتفاء مفعل بالضم نحو المغزى وفى الفتح اطراد أو خفة أو للفرار عن توالى الكسرات فيهما أيضا اذ لو كسر العين فى المفتوحة والمضمومة يلزم توالى الكسرات لانقلاب الواو ياء حينئذ لتطرفها وانكسار ما قبلها فقوله فرارا عن توالى الكسرات ليس تعليلا للثلاثة وان كان صالحا له كما ذكرنا بل هو مختص بمكسور العين لان قوله الامن الناقص مستثنى من يفعل مكسور العين ولذلك اقتصر على ايراد المثال منه وانما لم يتعرض لبيان اسم المكان من الناقص من يفعل بالفتح و يفعل بالضم لانه لما بين ان العدول عن الاصل فى يفعل بالكسر من الناقص لمانع علم أن ما لا مانع فيه باق على الاصل فان الاصل فى يفعل مفعل بالفتح فيهما وكذلك فى يفعل بالضم لانه لما انتفى فى كلامهم مفعل بالضم صار حكمه حكم يفعل بالفتح لخفة الفتحة فلا حاجة الى التعرض له (ولا يبنى من يفعل) بضم العين (مفعل) بالضم وان كان هو الاصل للموافقة (لثقل الضمة) ولرفضهم مفعلا فى كلامهم ولم يذكر هذا الدليل لسبق الذكر و يجوز ان يكون هذا بسبب رفضهم مفعلا (فقسم موضعه) أى موضع يفعل بالضم (بين مفعل) بالكسر قدمه لان ما أعطى له محصور مضبوط بخلاف ما أعطى للمفعل بالفتح فانه غير محصور وهذا كما يقدم الاعراب التقديرى على اللفظى كذلك (ومفعل) بالفتح (فأعطى للمفعل) بالكسر (أحد عشر اسما هى نحو المنسك) وانما أقحم لفظة نحو مع ان الظاهر ان يقول هى المنسك أو المنسك على البدل لئلا يتوهم قبل ذكر المعطوفات أن ما اعطى للمفعل هو المنسك فقط أو يتوهم بذلك مخالفة العدد وليكون المخاطب على صدق رجاء بذكر المعدودات أجمع (والجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق والمسقط والمسكن والمرفق والمسجد) وتخصيص هذا العدد وهذه المعدودات انما هو بحكم السماع (و) أعطى (الباقى) من أحد عشر اسما

(للمفعل) بفتح العين (لخفة الفتحة) وحاصل ماذكره المصنف هو ان الفعل الثلاثى لايخلو من ان يكون معتل اللام والفاء أولا يكون كذلك فان لم يكن معتل اللام ولامعتل الفاء فلايخلو من ان يكون عين مضارعه مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً فان كان مفتوحاً أبقى الفتحة فى اسم المكان على حالها وان كان مكسوراً أبقى الكسرة أيضاً على حالها ليكون اسم المكان جارياً على مضارعه الذى اشتق هو منه فى حركة عينه مع انه لامانع يمنع منه وان كان مضموماً مالم يبق الضمة على حالها وان كان القياس ان يبقى لثقلها فوجب تبديل الضمة تخفيفاً وكان تبديلها الى الفتحة أولى لخفتها فابدلوها اليها فكان قياس اسم المكان من مضموم العين. فعل بفتح العين كالمقتل من يقتل الا أحد عشر كلمة فان الضمة فيها تبدل الى الكسرة على خلاف القياس ولهذا صرحوا بانها شاذة ومعتل العين مثل الصحيح فيما ذكرنا هذا اذا لم يكن الفعل معتل اللام ولامعتل الفاء فان كان معتل الفاء فاسم المكان بكسر العين لاغير سواء كان عين مضارعه مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً كالموجل والموعد والموسم لانه لوفتح التبس بمثل جورب وعدم جواز الضم ظاهر لثقله وان كان معتل اللام فالاسم بالفتح لاغير

سواء كان عين مضارعه مفتوحاً أو مسكوراً ومضموماً كالمرمى فراراً عن توالى الكسرات واللفيف كمعتل اللام فيبنى منه اسم المكان على الفتح مطلقاً نحو المطوى والموقى (واسم الزمان مثل المكان) فى كل ماذكرنا من الاحكام لافى تعريفه فيعرف بانه اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل وكل مثال يصلح للمكان يصلح الزمان من غير فرق فى الصحيح ومعتل الفاء واللام وكذا فى اللفيف (نحو مقتل الحسين) وهو يصلح للزمان والمكان وجميع ماذكره فى الثلاثى المجرد وأما ماعدا الثلاثى المجرد فاسم الزمان والمكان وكذا المصدر الميمى كله منها على وزن اسم المفعول كالمخرج من أخرج والمدحرج من دحرج وكذا ماعداه قال فى شرح المفصل متفرع

وما بنى من غير الثلاثى فعلى لفظ اسم المفعول فيكون اسم الزمان والمكان والمصدر واسم المفعول على السواء فى اللفظ فكأنهم قصدوا مضارعته للفعل فى الزنة فاجروه على لفظ المفعول لكونه أخف من لفظ الفاعل لان الفاعل بالكسر وهو بالفتح ولان اسم الزمان والمكان مفعول فى المعنى فكان استعمال لفظ المفعول لهما أقيس الى ههنا عبارته والمصنف لم يذكر المكان والزمان من غير الثلاثى والاولى ذكره

﴿فصل فى اسم الآلة * وهو اسم مشتق من يفعل﴾ على صيغة المعلوم لماذكرنا فى اسم المكان (للآلة) أى ليدل على الآلة اللغوية للفعل وهى مايستعان به فى الفعل كالقلم للكتابة فكأنه قال اسم مشتق من يفعل لما يستعان فى ذلك الفعل فكان تعريف الآلة الاصطلاحية بالآلة اللغوية فلايتوجه ان يقال ان تعريف اسم الآلة بالآلة دورى لتوقف معرفة اسم الآلة على معرفة الآلة حينئذ وقد يطلق اسم الآلة على مايفعل فيه كالمحلب بكسر الميم وهو الاناء الذى يحلب فيه اللبن (وصيغته) المطردة (مفعل) بكسر الميم وفتح العين نحو ضرب ومقتل ومفتح اعلم أن اسم الآلة من لثلاثى الذى

(للمفعل) بالفتح (لخفة الفتحة) فيقاوم خفة الفتحة ثقل الكسرة (واسم الزمان مثل) اسم (المكان) فى جميع الاحكام المذكورة لاسم المكان (نحو مقتل الحسين) رضى الله تعالى عنه لزمان قتله وهو يوم عاشوراء كما يقال مقتل الحسين لمكان قتله أعنى كربلاء

﴿فصل فى اسم الآلة وهو﴾ أى اسم الآلة (اسم مشتق) خرج به نحو القدوم (من يفعل) مبنيا للفاعل خرج اسم المفعول زيدت الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما مر فى اسم المفعول وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لمثل ماذكرنا فى اسم الفاعل وانما قلنا مبنيا للفاعل لان الآلة وان كانت واسطة بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما الا أن تعلقها بالفاعل أقدم وأقوى ولهذا جعلوا الادوات من تتمة الفاعل ليصح انحصار العلة الناقصة الخارجة عن المعلول فى الفاعل والغاية فلا جرم فى كونه مشتقا من المبنى للفاعل وقوله (للآلة) وهى مايعالج به الفاعل المفعول لوصول أثره اليه يخرج ماعدا المعرف فالمعرف هو الاسم المضاف لامن حيث انه مضاف من نحو محلب واضافته الى الآلة لتعيين ذلك الاسم وهو مثل قولك فى تعريف رباح غلام زيد أى رباح هو غلام مملوك لزيد فزيد ليس من المعرفة فى شئ * فالحاصل ان الاضافة والمضاف اليه خارجان عن المعرف ومن سلم دخول الآلة فى المحدود لا يمكن له ان يدفع الدوريات يقول المراد بما فى المحدود الاصطلاحية وبما فى الحد اللغوية لان المراد فى كلا الموضعين بالآلة معنى واحد وهو اللغوى اذ ليس فى الاصطلاح للآلة معنى آخر بل التغاير بالاصطلاح واللغة انما هو فى اسم الآلة فانه لغة أعم منه اصطلاحا فانه لغة يتناول نحو القدوم والابرة والقلم ولا يتناولها اصطلاحا * واعلم أن اسم الآلة مختص بالثلاثى المجرد اذلا يمكن محافظة جميع حروف غيره فى مفعل وان اسم الآلة لايبنى الامن الافعال المتعدية لان الآلة لا تكون الا للافعال المتعدية ولا تكون للافعال اللازمة كما دل عليه تعريفها اذلا مفعول للافعال اللازمة واذا لم تكن الآلة الا للافعال المتعدية لم يجئ اسمها الامن الافعال المتعدية وفى قوله (وصيغته مفعل) بكسر الميم وفتح العين اشارة الى كثرة استعمال هذه الصيغة وانها الاصل وماعداها

فيه علاج وانفعال يأتى على مفعل كمنصر ومفعال كمفتاح ومفعلة كمكسحة فالاولان قياسيان والثالث سماعى والمصنف لم يذكر هذا الوزن السماعى لعدم اطراده وفصل الثانى عن الاوّل لعدم شهرته بالنسبة الى الاوّل فكان صيغة الآلة منحصرة عنده فى مفعل ومن ثم قال (ومن ثم) أى ومن أجل ان صيغة اسم الآلة يأتى على وزن مفعل (قال الصرفيون المفعل) بفتح الميم والعين (للموضع والمفعل) بكسر الميم وفتح العين (للآلة والفعلة) بفتح الفاء وسكون العين (للمرة) أى لبناء المرة (والفعلة) بكسر الفاء وسكون العين (للحالة) أى لبناء النوع وانما عبروا عن النوع بالحالة لان المراد بالنوع الحالة التى عليها الفاعل عند الفعل تقول هو حسن الركبة اذا ركب وكان ركوبه حسنا يعنى أن ذلك عادته فى الركوب وتقول هو حسن الطعمة أى ان ذلك لما كان موجودا منه صار حالة له ومثله العذرة الحالة وقت الاعتذار كذا قيل * اعلم أن معنى قول الصرفيين ان الاوزان الاربعة المذكورة تطلق على هذه المعانى الاربعة المذكورة لان المعانى الاربعة ينحصر أوزانها فى هذه الاربعة اذ قد علمت ان وزن الوضع اما مفعل بالفتح أو مفعل بالكسر وكذا ان وزن الآلة امامفعل بفتح العين أومفعال أومفعلة كما أشرنا اليه وكذا ان وزن المرة اما فعلة بفتح الفاء أو فعلة بكسرها أو فعلة بضمها وذلك ان الفعل الثلاثى الذى يراد بناء المرة منه اما أن يكون فى مصدره تاء كنشدة وكدرة أولا فان كان الثانى فالمرة منه على فعلة بالفتح نحو ضربة وان كان الاول فالمرة منه على مصدره المستعمل بلا فرق فى اللفظ نحو نشدة وكدرة والفارق حينئذ القرائن كنشدة واحدة واذا لم تقيد بمثل الواحدة كان مصدرا مستعملا وشذقولهم أتيته اتيانة ولقيته لقاية لانهما من الثلاثى الذى لا تاء فى مصدره اذ مصدرهما اتيان ولقاء والقياس أتية ولقية بفتح اوّلهما وكذا ان وزن النوع اما فعلة أو فعلة أو فعلة بالحركات الثلاث وذلك أن الفعل الثلاثى الذى يراد به بناء النوع منه اما أن يكون فى مصدره تاء اوّلا فان كان الثانى فالنوع منه على فعلة بالكسر نحو ضربة وان كان الاوّل فالنوع على مصدره المستعمل أيضا كنشدة وكدرة ورحمة والفارق القرائن كنشدة لطيفة هذا اذا كان الفعل ثلاثيا وأما اذا كان غيره فان كان فى مصدره تاء فالمرة والنوع على مصدره المستعمل والفارق والقرائن أيضا نحو استقامة ودحرجة واحدة أو حسنة وان لم يكن فيه التاء فالمرة والنوع على وزن مصدره مزيدا عليه تاء المرة والنوع نحو انطلاقة واحدة وتدحرجة واحدة وحسنة كذا فى شرح كافية التصريف (فكسر الميم فى اسم الآلة (للفرق بينه و بين) اسم (الموضع) ولم يضم لثقله ولئلا يلتبس بمفعول باب الافعال ولم يعكس الامر لان الموضع أكثر استعمالا بالنسبة الى الآلة والفتح أخف والاخف أولى لما كثر استعماله ولان زيادة الميم فى الموضع لمناسبته للمفعول والميم مفتوح فيه فزيد فى الموضع مفتوحا فبقى الكسرة للآلة للفرق (و يجىء) اسم الآلة (على وزن مفعال) بكسر الميم وسكون الفاء (نحو مقراض) من قرض بمعنى قطع من باب ضرب وجمعه مقاريض (ومفتاح) جمعه مفاتيح وان قلت مفتح بالقصر فجمعه مفاتح (و يجىء) اسم الآلة (مضموم الميم والعين معا

متفرع منها بزيادة كما هو المفهوم من كلام القوم ولذلك لم يذكر له مثالا وقال صاحب المفتاح وعندى ان مفعل ٣ لا هو الاصل وماسواه منقوض منه بعوض كمكسحة أو بغير عوض كمثقب لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرغ بالزيادة يشهدان للاوّل ومثاله نحو محلب وهذا فى الحقيقة اسم لما يحلب فيه لكن لما كان يستعان به فى الحلب جاز اطلاق اسم الآلة عليه (ومن ثمة) أى ومن أجل ان صيغته مفعل (قال) العلماء (الصرفيون المفعل) بفتح الميم والعين (للموضع) أى للمكان (والمفعل) بكسر الميم وفتح العين (للآلة والفعلة) بفتح الفاء وسكون العين (للمرة) أى للواحدة من مرات الفعل (والفعلة) بكسر الفاء وسكون العين (للحالة) التى عليها الفاعل عند صدور الفعل منه وهذا القول بيتان مربعان من الرجز سالما الاجزاء والاستشهاد فى قوله والمفعل للآلة الا انه أورد البيت الثانى لبيان بناء المرة و بناء النوع على سبيل الاستطراد تتميما لبيان بناء الآلة ولذلك لم يتعرض لتفاصيلهما فاقتفيا أثره (وكسر الميم فى اسم الآلة) ولم يبق على الاصل الذى هو الفتح لقيامه مقام الحرف المفتوح (للفرق بينه و بين الموضع) من يفعل و يفعل بالفتح والضم ولما لم يكن طلب الحكمة موجها الا فى العدول عن الاصل لم يكن طلبها فى عدم ضم الميم الذى لا وجه لاصالته هنا وجها ولو خرج أحد عن الوجه وطلبها فى عدم الضم قلنا له للالتباس بمفعول باب الافعال (ويجىء) اسم الآلة (على وزن مفعال) بكسر الميم وسكون الفاء والاضافة بيانية (نحو مقراض ومفتاح ويجىء) اسم الآلة عند غير سيبويه حال كونه (مضموم العين و) مضموم (الميم شاذ) أى مخالف للقياس اذ قياسه أن يكون عينه فى الحركات مثل عين ما اشتق هو منه أعنى المضارع المبنى للفاعل كالمضرب بكسر العين والمعلم بفتحه والمنصر بضمه و بفتح الميم فى الكل لقيامه مقام الحرف المفتوح الا أن الميم لما كسرت للفرق بينه و بين الموضع فى مفتوح العين ومكسوره ولانتفاء مفعل فى مضمومه وفتح العين أيضا فى مكسوره ومضمومه للثقل فيما يكثر استعماله كان القياس ان يكون مكسور الميم ومفتوح العين فى الكل

نحو المسعط) وهو الاناء الذى يجعل فيه السعوط والسعوط بالفتح دواء يصب فى الانف (والمنخل) وهو ماينخل به الدقيق وهو الغربال الذى يخرج به النخالة من الدقيق والمنخل بفتح الخاء لغة فيه وكذا المدق لمايدق به (وقال سيبويه وهذان) أى المسعط والمنخل (من عداد الاسماء) لا اسم الآلة الذى اشتق من الفعل (يعنى) أى سيبويه المسعط والمنخل اسم لهذا الوعاء يعنى (المسعط) اسم للاناء الذى يجعل فيه السعوط خاصة (والمنخل اسم) للغربال الذى ينخل به (وليس) شئ منهما (بآلة مشتقة) من الفعل جارية عليه (وكذا اخواته) أى كل مايجىء بضم العين والميم معا كالمدق والمدهن والمحرضة فان قلت ما الفرق بين كون تلك الأشياء أسماء مخصوصة وبين كونها آلة بحسب المعنى قلت ان المدهن مثلا اذا جعل اسما لوعاء الدهن لا يصح اطلاقه الا على وعاء اتخذ فى أصل وضعه للدهن سواء كان فيه دهن أولا فلا يصح اطلاقه على وعاء فيه دهن لكنه متخذ لغير الدهن كأوعية الماء مثلا واذا جعل آلة يصح اطلاقه على كل وعاء فيه دهن سواء اتخذله أولغيره حتى لو كان الدهن فى ملعقة أوجلدة أوكاغدة يصح اطلاقه عليها حينئذ كالمفتاح فانه يصح اطلاقه على كل مايفتح به الباب من حديد أو خشب أوغير ذلك وقس عليه ماعداه مما جاء بضمتين سواء ألحقت فيه تاء أولا كذا قالوا

(الباب الثانى) من الابواب السبعة المذكورة فى صدر الكتاب (فى المضاعف) وانما قدم هذا الباب على المهموز لقربه من الصحيح بالنسبة الى المهموز لان ابدال حروف العلة من أحد حرفى المضاعف قليل وتخفيف الهمزة وتليينها كثير شائع حتى كان المهموز كالمعتل فى التخفيف والتليين ولما كان مقدما على المهموز وهو مقدم على سائر الابواب كان مقدما عليها والمضاعف اسم مفعول من ضاعف ومعناه لغة مازاد عليه شئ فيصير مثليه أو أكثر قال الخليل ان التضعيف أن يزاد على أصل الشئ فيجعل مثلين أو أكثر وكذا الاضعاف والمضاعفة وأما معناه اصطلاحا فقال الزنجانى وسائر الصرفيين وهو من الثلاثى والمزيد فيه منه ما كان عينه ولامه حرفين متماثلين كردوأعد ومن الرباعى المجرد والمزيد فيه منه هو الذى فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وكذا عينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل وتزلزل ولاشك ان تعريفى القسمين يشملان الصحيح والمعتل نحو مدّوحىّ وزلزل وولول ومثل الاول بالصحيح فقالوا المضاعف للثلاثى ماعينه ولامه صحيحان من جنس واحد وللرباعى مافاؤه ولامه الاولى وعينه ولامه الثانية متجانسان وبعضهم خصوا القسم كمدّ وولول فمثل مار بحث تجارتهم لايسمى مضاعفا بل يسمى مدغما وكذا مثل الرحمن ومثل على والى وكذا كل كلمة اجتمع فيها حرفان من جنس واحد ولكن ليس شئ منهما عينا ولا لاما نحو اجلوز وكان أحدهما لاما والآخر لايكون عينا أو بالعكس نحو اجر واجمار واقشعر ونحو قطع واعلم ان المضاعف من الرباعى يسمى مطابقا بفتح الباء أيضا لتطابق بعض حروفه لبعضه لان فاءه مطابق للامه الاولى وعينه مطابقة للامه الثانية ولم يمكن فيه الادغام للفصل بين الاثنين (ويقال له الاصم لشدته) الاصم من به وقر فى الاذن فلا يسمع الصوت الخفى فيحتاج الى شدة الصوت والمضاعف أيضا يحتاج الى شدة الصوت لعدم امكان النطق به عند الصوت الخفى فمعنى قوله لشدته لشدة المضاعف عند النطق به وأيضا الاصم الحجر الصلب المصمت أى الحجر الشديد الذى لاجوف له ولا فرجة فيه بل هو مملوء مشدد جدا والمضاعف لما كان مدغما ومشددا يسمى به هذا الوجه أوفق لقوله لشدته ولا يخفى عليك ان قوله لشدته يقتضى ان لايسمى المضاعف من الرباعى أصم وعذره انه يكفى فى التسمية بهذا الاسم للمضاعف مطلقا تحقق سبب التسمية فى بعض منه

فصار ضم الميم والعين خارجا عن القياس (نحو المسعط) لكل مايجعل فيه السعوط بفتح السين وهو الدواء الذى يصب فى الانف (والمنخل) لكل ماينخل به الدقيق (قال سيبويه هذان من عداد الاسماء) الغير المشتقة (يعنى ان المسعط والمنخل) كل واحد منهما (اسم لهذا الوعاء) المخصوص الذى يجعل فيه السعوط لامن حيث أنه يجعل فيه السعوط فلايجوز اطلاق المسعط لكل اناء يجعل فيه السعوط وكذلك المنخل (وليس بآلة) أى باسم الآلة المصطلح (وكذلك) أى كحكم المسعط والمنخل (اخواته) أى حكم اخوات هذا المذكور من المسعط والمنخل فى أنهما من عداد الاسماء عند سيبويه ومن أسماء الآلة عند غيره على غير القياس وتلك الاخوات هى المدق والمدهن والمكحلة والمحرضة

* (الباب الثانى فى المضاعف *) والمضاعف من ضاعف الشئ اذا زاد عليه فجعله اثنين أو أكثر سمى به لتضاعف الحرفين فيه وانما قدم المضاعف على المهموز لقربه من الصحيح بسبب قلة التغير اذ ابدال الياء من أحد حرفى التضعيف فى مواضع مخصوصة بخلاف تليين الهمزة فانها فى مواضع كثيرة ولذلك جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة وترك تعريفه اعتمادا على انفهامه من تعريف الصحيح أو من اسمه اللغوى وخص بالبحث مضاعف الثلاثى اذ لا بحث ولا أحكام للمضاعف الرباعى لعدم تجاور الحرفين المتجانسين فيه وهو مايكون فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل (ويقال له) أى المضاعف الثلاثى (أصم) وهو فى اللغة من لايسمع الصوت الخفى (لشدته) أى لتحقق الشدة فيه بواسطة الادغام فيحتاج الى الجهر والتكرير كما يحتاج من لايسمع الصوت الخفى اليهما يقول بجر

ومثل ذلك شائع كثير و بما يلتزم بأن المضاعف من الرباعى لا يسمى أصم كما أن المضاعف من الثلاثى لا يسمى مطابقا (ولا يقال له الصحيح) مع ان حروفه الحروف الصحيحة (لصيرورة أحد حرفيه حرف علة) ولهذا قيل المضاعف ملحق بالمعتل (نحو تقضى البازى) أى انقض أصله تقضض فلما اجتمع فيه الضادات قلبت الاخيرة ياء لان محل التغيير آخر الكلمة لا يقال ان حرفى التضعيف باقيان على أصلهما حينئذ اذ الضاد فى تقضى مشددة لانا نقول ان حرفى التضعيف عين الكلمة ولامها والمقلوب ههنا هو لام الكلمة وأما أولى الضادين الباقيين فعين الكلمة والأخرى زائدة وكذلك أمليت بمعنى أملات (وهو) أى المضاعف من الثلاثى (يجيء من ثلاثة أبواب) وهى التى تسمى دعائم الابواب لاختلاف حركاتهن فى الماضى والمستقبل وكثرتهن ودليل الانحصار فى هذه الثلاثة الاستقراء (نحو سر يسر) أصله سرر يسرر بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر (وفر يفر) أصله فرر يفرر بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر معناه هرب يهرب (وعض يعض) أصله عضض يعضض بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر قال ابن السكيت عضضت اللقمة بالكسر فانا أعض بالفتح وقال أبو عبيد عضضت بالفتح لغة (ولا يجيء) المضاعف (من باب فعل يفعل) بضم العين فيهما

(الا قليلا) نادر الا يقاس عليه (نحو حب يحب) حبا يعنى ان أصله حبب يحبب بضم العين فيهما ثم اسكنت وأدغمت والدليل عليه أن يبنى فاعله على فعيل لان فعيلا انما يجيء من مضموم العين فيهما واليه أشار بقوله (فهو حبيب) كذا قيل وفيه ضعف اذ الحبيب ههنا بمعنى المحبوب ولو سلم فلا يختص فعيل بهذا الباب بل يجيء منه غالبا اعلم ان حب يجيء من الباب الثانى ومن الرابع فى الصحاح حبه يحبه بالكسر وحببت بالكسر أى صرت حبيبا ومن الباب الخامس عند الفراء وحينئذ جاز فتح الحاء وضمها فى الماضى فى الصحاح وقولهم حب بفلان قال الفراء معناه

أصم أى صلب (ولا يقال له صحيح) مع ان شيأ من حروفه ليس بحرف علة ولا همزة (لصيرورة أحد حرفيه حرف علة فى) بعض المواضع (نحو تقضى البازى) أصله تقضض قلبت الضاد الاخيرة ياء ويجيء تمامه فى بحث الابدال ان شاء الله تعالى (وهو) أى المضاعف (يجيء من ثلاثة أبواب) سماعا وهن دعائم الابواب من فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر (نحو سر يسر) أصلهما سرر يسرر ولم يراع الترتيب فى ذكر أمثلة الابواب الثلاثة هنا حيث قدم ما عين مضارعه مضموم نظرا الى تقوية باب آخر يشاركه فى ضم عين المضارع وان قل بخلاف أخويه (و) من فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو (فر يفر و) من فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو (عض يعض ولا يجيء) المضاعف (من باب فعل يفعل) بضم العين فيهما مجيئا (الا) مجيئا (قليلا نحو حب فهو حبيب ولب فهو لبيب) ولم يذكر المضارع فى الوزن لعدم دخوله فى التميز عن فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وضم العين فى الغابر وانما ذكره فى الوزن تبعا لسائر الابواب وقوله حبيب ولبيب لاثبات ان حب ولب من فعل بالضم وان حب أصله حبب ولب أصله لبب بضم العين فيهما لان مجيء فعيل من غيره قليل وعلم من سكوته عن فعل يفعل بفتح العين فيهما وعن فعل يفعل بكسر العين فيهما ان المضاعف لا يجيء منهما أصلا (واذا اجتمع فيه حرفان من جنس واحد) فى الذات أو فى الصفة كالجهر والهمس كما يدل عليه قوله فيما سيأتى فيكون من جنس واحد نظرا الى المهموسية وقوله (أو) اجتمع حرفان (متقاربان فى المخرج) عطف على قوله من جنس واحد ميلا الى المعنى اذ المراد من كون الحرفين من جنس واحد كونهما متماثلين وتقدير الكلام واذا اجتمع حرفان متماثلان فى الذات أو فى الصفة أو حرفان متقاربان لانه أقام الحد مقام المحدود قصرا للمسافة (يدغم الاول) من المتماثلين أو المتقاربين (فى) المثل (الثانى) أو المتقارب الثانى بعد جعل أول المتقاربين مثل الثانى (لثقل المكرر) المعلوم بالوجدان وفى

حب بفلان بضم الباء ثم أسكنت وأدغمت فى الثانية وقال ابن السكيت فى قول ساعدة * هجرت غضوب وحب من يتجنب * وعدت عواد دون وليك شعب * أراد حبب بالضم فادغم ونقل الضمة الى الحاء لانه مدح انتهى (ولب يلب) لبا يعنى ان أصله لبب يلبب بضم العين فيهما ثم أسكنت وأدغمت والدليل عليه ان يبنى فاعله على فعيل أيضا وأشار اليه بقوله (فهو لبيب) اعلم ان لب يجيء من الباب الرابع أيضا فحينئذ يجيء مصدره على فعالة بالفتح فى الصحاح وقد لببت يا رجل بالكسر تلب لبابة أى صرت ذا لب وحكى يونس بن حبيب لببت بالضم وهو نادر لا نظير له فى المضاعف انتهى كلامه والمضاعف لا يجيء من الباب الثالث والسادس أصلا ولما كان المضاعف مما يلحقه الادغام ناسب ان يبين كيفية لحوقه وشرطه فقال (واذا اجتمع فيه) أى فى المضاعف (حرفان من جنس واحد أو متقاربان فى المخرج يدغم) الحرف (الاول فى) الحرف (الثانى) ان لم يمنع مانع (لثقل المكرر) وذلك اذا اجتمع فى كلمة واحدة حرفان متجانسان ولم يدغم الاول فى الثانى ينتقل اللسان من مخرج الحرف ثم الى هذا المخرج مرة أخرى نحو قوول ومدد فاستثقلوا أن يزيلوا ألسنتهم عن شيء ثم يعيدوها اليه اذ فى ذلك كلفة فى اللسان ومشقة يشبه مشى المقيد الذى يضع احدى قدميه فى الموضع ويرفع عنه الاخرى وهو شاق لمخالفته اما ألوف فاذا أدغم زال ذلك الثقل فان النطق بالحرفين يكون دفعة واحدة بعد الادغام فانهما يصيران بتداخلهما كحرف واحد فيرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة شديدة

نحو (مدالى آخره) أى مدمدامدوامدت مدتاواذقدعلمت سبب الادغام فى المتجانسين فقس عليه فى المتقاربين اذمخرجهماوان كانامتقاربين فى نفس الامر لكن بعدانتقال اللسان من مخرج أحدهما الى مخرج الآخر كانتقاله من مخرج ثم اليه لقربه منه ومقارنته له نحو اذكر لكن اذا أدغم فلابدمن تماثل بقلب أحدهما الى الآخر والقياس قلب أولهما الاأن يعرض عارض كما سنذكره ان شاء الله تعالى قوله (ونحواخرج شطأه وقالت طائفة) مثالان لادغام الحرفين المتقاربين وأنت تعلم ان الحرفين المتجانسين اذا كانافى كلمتين نحو فمار بحت تجارتهم لا يسمى شئ من الكلمتين ولامجموع الكلمتين مضاعفافضلاعن المتقاربين فى كلمتين فتمثيل المتقاربين فى المخرج بهذين المثالين لايلائم قوله واذا اجتمع فيه حرفان الخ اذالضمير البارز فى فيه راجع الى المضاعف ولما كان اجتماع حرفين بينهما تقارب فى المخرج يوجب الادغام وجب رسم مايعرف به المتقارب من المتباعدوذلك انمايكون بتعريف مخارج الحروف فيقال اذا أردت أن تعرف مخرج حرف سكنه وأدخل عليه همزة الوصل ثم تلفظ به فانظر الى منتهى الصوت فحيث انتهى فثمة مخرجه كذا قيل وهذا القدرمن البيان اجمال لايسمن من جوع وان أردت التفصيل فاستمع لمانتلوا عليك * اعلم ان الحروف الواقعة فى لغة العرب أصولها تسعة وعشرون حرفاوان مخارجها خمسة عشر مخرجاباعتبار التقارب بين المخرجين والافلكل حرف مخرج على حدة والايلزم تماثل الحرفين لان من مخرج الباء بعينه مثلالا يحصل الاالباء ومن مخرج الفاء بعينه لايحصل الاالفاء فلابدوأن يكون لكل حرف مخرج ليحصل الحروف المختلفة الاانهم جعلوامخارج بعض الحروف المتقاربة فى المخرج كمخرج واحد لغاية متقاربتها فحصل خمسة عشر مخرجاومواضع هذه المخارج أربعة الحلق والفم والشفتان الاول فى مخارج الحلق وهى ثلاثة أقصاه ووسطه وآخره وحروفه سبعة فالهمزة والهاء والألف من أقصى الحلق على الترتيب فالهمزة من أقصى الحلق وليس مخرج أدخل منه الى الحلق والهاء أيضامن أقصى الحلق لكن لا بعين مخرج الهمزة بل متأخر من مخرجهامن جانب الفم والالف أيضامن أقصى الحلق لكن متأخر عنهما من جانب الفم ولكن يقرب بعضها بعضا

فعدوها مخرجاواحدا باعتبار المقاربة من جملة خمسة عشر والعين والحاء المهملتان من وسط الحلق على الترتيب أيضا فالاول العين ثم الحاء من جانب الفم والغين والخاء المعجمتان من أدنى الحلق على الترتيب فالاول الغين ثم الخاء فلمجموع الحروف المنسوبة الى الحلق ثلاثة مخارج نظرا الى التقارب وفى الحقيقة سبعة مخارج والثانى فى مخارج الفم وهى عشرة أولها مخرج القاف وهو من أقصى اللسان ومافوقه من الحنك الأعلى وثانيهمامخرج الكاف وهو أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاوممايليه من الحنك الأعلى * وثالثهامخرج الجيم والشين المعجمة والياء بنقطتين من تحت وسط اللسان و بين وسط الحنك الأعلى * ورابعهامخرج الضادالمعجمة أول حافة اللسان ومايليه من الاضراس * وخامسهامخرج اللام ممادون طرف اللسان الى منتهى طرف اللسان ومافوقه من الحنك * وسادسهامخرج الراء المهملة ممادون طرف اللسان وما فوقه من الحنك دون طرفيه لكنه متأخرعن مخرج اللام من جانب خارج الفم * وسابعهامخرج النون من طرف اللسان وممافوقه من الحنك كالراء لكنه متأخرعن مخرج الراء من جانب خارج الفم * وثامنهامخرج الطاء والدال المهملتان والتاء بنقطتين من فوق طرف اللسان وأصول الثنايا * وتاسعهامخرج الصادوالزاى والسين مابين طرف اللسان وفويق الثنايا * وعاشرهامخرج الظاء المعجمة والثاء بثلاث نقط والذال المعجمة بين طرف اللسان وأطراف الثنايافهذه المخارج العشرة من الفم يتلو بعضها بعضا كمابيناه والثالث ممابين الشفة والثنايامخرج الفاء أى باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا والرابع مما بين الشفتين مخرج الباء والواو والميم فجميع هذه المخارج خمسة عشر لاغير كمارتبهاسيبويه ووافقه أبوالحسن عليه واذ قدعرفت مخرج كل حرف عرفت ان أى حرف يقرب من أى حرف فى المخرج هذاهو التقارب فى المخرج وقديتقارب الحرفان فى الصفة مثل الهمس والجهر فيدغم أحدهما فى الآخر بهذا الاعتبار أيضاوان لم يتجانسا لم يتقاربا فى المخرج على ماسيجىء ولماذكرانه اذا اجتمع حرفان متجانسان أو متقاربان بان يدغم الاول فى الثانى وجب عليه أن يبين الادغام فقال (الادغام) وهو فى اللغة ادخال الشئ فى غيره يقال أدغمت اللجام فى فم الفرس اذا أدخلته فيه وفيه لغتان ادغام بالتخفيف وادغام بالتشديدومن عبارات الكوفيين الادغام افعال ومن عبارات البصريين الادغام افتعال وقد قصرأئمة العربية على ادخال الحرف فى مثله أومتقارب به وتعريف صاحب الكشاف بأنه (الباث) اللافظ (الحرف) الواحد اللبث المكث والانتظار (فى مخرجه مقدار الباث الحرفين) فى مخرجهما تعريف باللازم لان المدغم والمدغم فيه حرفان فى اللفظ حقيقة لاحرف واحد قد ألبث فى مخرجه مقدار الباث الحرفين لكن باعتبار أن الحرف اذا

مثل أكرر من التكرار مثال المتماثلين فى الذات (نحومدّ الى آخره) أصله مددومثال المتماثلين فى الصفة يجىء ان شاء الله تعالى فى بحث ادغام تاء الافتعال ولم يورده ههنالاحتياجه الى تفصيل فى بيان كونه مثالا وهذا ليس موضع التفصيل (و) مثال المتقاربين المتحركين (نحوأخرج شطأه) بادغام الجيم فى الشين لتقارب مخرجهما وقدقرأبه أبو عمرو ومثال المتقاربين الساكن أولهما نحو (وقالت طائفة) بادغام التاء فى الطاء بالاتفاق لتقارب مخرجهما وسكون الاول (الادغام) أفعال من عبارات الكوفيين والادغام افتعال من عبارات البصريين (الباث الحرف) الواحد (فى مخرجه مقدار الباث الحرفين) فى مخرجهما

دخل فى مثلة ونطق معه دفعة كان كأنه نطق بحرف واحد لكنه بالباث فى مخرجه مقدار الباث الحرفين وان كان الملفوظ فى الحقيقة حرفين وهذا غاية ما يتكلف فى توجيه هذا التعريف (كذا نقل عن جار الله العلامة) محمود الزمخشرى (وقيل) الادغام (اسكان) الحرف (الاول وادراجه فى الثانى) يقال أدرجت الكتاب أى طويته لا يقال ان قوله اسكان الاول غير شامل لنحو مد مصدر فان أصله مدد بسكون الاول فلا يمكن اسكانه اذ اسكان الساكن محال لانا نقول لما وجب اسكان المتحرك للادغام علم ان ابقاء الساكن بحاله بطريق الاولى فمعنى قوله اسكان الاول اسكانه ان كان متحركا وابقاؤه ان كان ساكنا وانما أسكن الاول ليتصل بالثانى اذ لو حرك لم يتصل به لحلول الفاصل وهو الحركة وأما الثانى فلا يكون الا متحركا لان الساكن كالميت لا يظهر نفسه فكيف يظهر غيره كذا قالوا (المدغم) على صيغة المجهول وهو الحرف الاول وانما سمى به لاغادمك اياه (والمدغم فيه) وهو الحرف الثانى وسمى به لادغامك الاول فيه (حرفان فى اللفظ) فى كلمة كانا أو فى كلمتين هذا ظاهر اذا عرفت الادغام بالتعريف الثانى وأما اذا عرف بالتعريف الاول ففيه تأمل (وحرف واحد فى الكتابة) اذا كانا فى كلمة (نحو مد وحرفان فى اللفظ والكتابة) اذا كانا فى كلمتين (كالرحمن) يعنى كما أن لفظ رحمن خمسة أحرف فى اللفظ وأربعة فى الكتابة لان الالف بعد الميم تلفظ ولا تكتب والغرض من هذا التمثيل ازالة استبعاد لمخالفة الحروف الملفوظة للمكتوبة فى الكلمة قلة وكثرة وانما قلنا اذا كان فى كلمة لانهما اذا كانا فى كلمتين كانا حرفين فى الكتابة أيضا نحو فما ربحت تجارتهم ونحو الرحمن والليل واللفظ والله واللام وأما نحو للفظ ولله وللحم فقد اجتمع فيه امثال أحدها فاء الكلمة وثانيهما لام التعريف وثالثها لام الجارة فادغم لام التعريف فى فاء الكلمة وجعلا حرفا واحدا فى الكتابة وان لم يكونا من كلمة واحدة كراهة اجتماع ثلاث لامات كتابة وتنزيلا للخارج منزلة الداخل بالقياس الى لام الجارة قوله (واجتماع الحرفين) المتجانسين أو المتقاربين (على ثلاثة ضرب) بيان لما أجمله بقوله اذا اجتمع فيه حرفان من جنس واحد أو متقارب فى المخرج يدغم الاول فى الثانى الضرب (الاول أن يكونا متحركين) فى كلمة (يجب فيه) أى فى هذا الضرب الاول (الادغام) والعلة فى وجوبه انك اذا قلت مد ونطقت بالحرفين دفعة واحدة كان أخف من قولك مدد باظهار الحرفين وهذا مما لا يستراب فيه ولان زمان الحركة بحرف مدغم أقل من زمان الحركة بالحرفين المظهرين وما قل زمانه أخف مما طال كذا حققه ابن الحاجب وأما قولهم ضبب البلد اذا كثر ضبابها وقطط شعره اذا اشتد جعودته بفك الادغام فيهما فشاذ جىء به لبيان الاصل (الا فى الالحاقيات) أى فى الكلمة التى زيد فى أحد المثلين الالحاق فانه لا يجوز الادغام فيها فعلا كان أو اسما فالفعل نحو جلبب وشملل الملحقين بدحرج والاسم (نحو قردد) أصله قرد فزيد للالحاق بجعفر دال فصار قردد وانما لم يدغم (حتى لا يبطل الالحاق) يعنى ان الالحاق صناعة لفظية يلزم فيها المساواة بين الملحق والملحق به حروفا وحركات وسكونا فلو أدغم الملحق زالت المساواة المذكورة وبطل الالحاق وانما قلنا انه صناعة لفظية لان الغرض من الالحاق ان يعامل الملحق معاملة الملحق به فى الجمع والتصغير وغير ذلك من التصاريف اللفظية فيقال مثلا قرادد وقريدد كما يقال جعافر وجعيفر ولا شك فى أنه حكم لفظى لا تعلق له بالمعنى فلو أدغم فات موازنته للملحق به فلا يعامل معاملته فيبطل غرض الالحاق قوله

أى قريبا من مقدار الباثهما (كذا نقل عن جار الله العلامة) وهو محمود الزمخشرى صاحب الكشاف لقب به لكثرة مجاورته بيت الله عز وجل رزقنا الله الكريم زيارته وقريب من هذا قول صاحب المغرب الادغام هو رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة (وقيل الادغام اسكان) الحرف (الاول) بنقل حركته ان كان متحركا الى ما قبله ان كان ساكنا أو سلبها ان كان متحركا أو ساكنا هو حرف لين وعلم منه انه اذا كان ساكنا أبقى على حاله بالطريق الاولى وانما وجب سكون الاول ليتصل بالثانى ويحصل التخفيف المطلوب اذ لو كان متحركا لحالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثانى اتصالا يحصل به التخفيف ولا بد أن يكون الثانى متحركا لانه مبين للاول والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره (وادراجه) أى ادخاله (فى الثانى) بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل بل على ان يصير حرفا مغايرا لهما بهيئته وهو الحرف المشدد لان زمانه أطول من زمان الحرف الواحد وأقصر من زمان الحرفين ولهذه المسامحة أخر هذا التعريف وعبر بقيل لانه لا يناسب معناه اللغوى لان معناه فى اللغة ادخال الشئ فى الشئ والالباث والرفع المذكوران لا زمان له (المدغم) أى الحرف الذى أدغم (والمدغم فيه) أى الذى وقع الادغام فيه (حرفان فى اللفظ وحرف واحد فى الكتابة) أى بنقص حرف فى الكتابة اذا كانا فى كلمة واحدة كبر وكر ومد وشد على ما هو مذكور فى علم الخط وذلك للتخفيف والاستغناء بشئ عن شئ اذ مع الادغام يرتفع اللسان ارتفاعة واحدة ونقص حرف من الحروف الملفوظة فى الكتابة ثابت فى عرفهم (كالرحمن) فان الالف بعد الميم ثابت لفظا فى لفظ الرحمن وليس بثابت خطا لكثرة استعماله (واجتماع الحرفين) المتماثلين فى الذات فى كلمة واحدة (على ثلاثة أضرب) الضرب (الاول) منها (أن يكونا) أى الحرفان المجتمعان (متحركين يجب فيه) أى فى الضرب الاول فى جميع صور (الادغام نحو مدّ الا فى) الصور (الالحاقيات نحو قردد) فان الادغام فيه غير واجب بل لا يجوز (حتى لا يبطل الالحاق) فانه على تقدير الادغام يخرج عن كونه

(والاوزان) مجرور معطوف على الالحاقيات أى يجب الادغام فى الكلمة التى اجتمع فيه حرفان متجانسان الافى الاوزان (التى يلزم الالتباس) فيها اذا أدغم فانه لايدغم فيها مع انه اجتمع حرفان متحركان متجانسان (نحو صكك) وهو بفتحتين عيب فى رجل الفرس (وسرر) وهو بضمتين جمع سرور (وطلل) وهو بفتحتين مابقى من آثار الدار (وجدد) وهو بضم الجيم وفتح الدال خط فى ظهر الحمار (حتى لايلتبس بصك) بفتح الصاد وتشديد الكاف وهو كتاب القاضى (وسر) بضم السين وتشديد الراء جمع السرير (وطل) وهو المطر الضعيف (وجد) بوزن سر وهو بئر فى الطريق يعنى لو أدغم مثل سرير وهو جمع سرير لم يعلم انه جمع سرور أو جمع سرير فاذا لم يدغم زال الالتباس وقس عليه غيره ولم يعكس الامر مع انه زال الالتباس به لان القسم الثانى أكثر استعمالا فالخفة أولى به ومما لايدغم عند بعضهم للالتباس نحو اقتتل مع انه اجتمع فيه حرفان متجانسان متحركان اذ لو أدغم التبس بقتل لان حركة التاء الاولى اذا نقلت الى القاف استغنى عن الهمزة فصار عند الادغام قتل فلم يعلم انه ماض من التفعيل أو من الافتعال كما سيجىء لايدغم فى مثل تتباعد وتتنزل مع انه اجتمع فيه حرفان متحركان متجانسان لانهم كرهوا وجوب الادغام فيما لايلزم وقوع تاء أخرى بعدها دائما فصار فى حكم التقاء المثلين فى كلمتين فلهذا لم يلزم الادغام ولذلك احتاجوا الى الحذف اذ الادغام يحصل قدرا من التخفيف فلما كرهوا عدلوا الى تخفيف الكلمة بالحذف تحرزا عن فوات التخفيف بالكلية مع كونه مقصودا فحذفوا احدى التاءين كما مر كذا حققه ابن الحاجب وقيل لم يدغم تتباعد وتتنزل حتى لايلتبس بالماضى لانه لو ادغم واجتلبت الهمزة وقيل اتباعد واتنزل لم يعلم انه ماض وهمزته للاستفهام أو مضارع همزته للوصل ولما كان مظنة ان يقال اذا لم يجز الادغام فى الاوزان التى يلزم الالتباس فيها يجب ان لايدغم مثل رد وفر وعض للالتباس أيضا اذ لم يعلم انه مكسور العين أو مفتوح العين فاجاب بقوله (ولا يلتبس فى مثل رد وفر وعض) أى لايقع الالتباس فى ان كل واحد منها من أى باب هو (لان رد يعلم من يرد) بضم الراء (ان أصله ردد) بالفتح لان مايكون عين مضارعه مضموما لايخلو اما ان يكون عين ماضيه مفتوحا نحو نصر ينصر أو مضموما أيضا نحو حسن يحسن ولايمكن ههنا ان يكون الماضى مضموم العين أيضا (لان المضاعف لايجىء من فعل يفعل) بضم العين فيهما الا حب ولب كما مر فتعين ان عين ماضيه مفتوح فلا يلزم الالتباس بالادغام (وفر ايضا) أى كرد (يعلم من يفر) بكسر الفاء (ان أصله فرر) بالفتح (لان المضاعف لايجىء مافعل يفعل) بكسر العين فيهما فتعين الفتح فى الماضى (وعض أيضا يعلم من يعض) بالفتح (ان أصله عضض) بالكسر (لان المضاعف لايجىء من فعل يفعل) بفتح العين فيهما فتعين الكسر فى الماضى (ولايدغم حيى) بكسر العين (فى بعض اللغات) ويدغم فى بعض لكنه جوازا والقياس وجوب الادغام فيه لاجتماع الحرفين المتجانسين المتحركين (حتى لايقع الضم) الثقيل (على الياء) الضعيف (فى يحيى) يعنى انهم كرهوا وجوب الادغام فيه لانهم لو أدغموا فى الماضى لزمهم ان يدغموا فى المستقبل ايضا طردا للباب واذا ادغموا فى المستقبل لم يكن بد من تحريك الياء بالضم لان الياء المدغم فيها لابد وان تكون متحركة وهو مرفوض عندهم فاستدل بعضهم بهذا الدليل على عدم جواز الادغام فيه كما ذكره المصنف و بعضهم على عدم وجوب الادغام فجوزوا الادغام وتركه وكلا النظرين صحيح تدبر

على وزن جعفر لانه لم يراع المقابلة بين الملحق والملحق به حركة وسكونا (و) الا (فى الاوزان التى تلزم الالتباس) ونحو قوول داخل فى لزوم الالتباس وأما نحو تتباعد وتتنزل فقد ذكر فيما سبق ان الادغام فيه غير ممكن حيث قال وتحذف التاء الثانية فى مثل تتقلد وتتباعد وتتبختر لاجتماع الحرفين من جنس واحد وعدم امكان الادغام أما نحو اقتتل فسيذكر الخلاف فيه فى بحث يخصم فلم يبق شئ غير مذكور وهى (مثل صكك) بفتحتين وهى عيب فى رجل الفرس (وسرر) بضمتين جمع سرير (وجدد) بضم الفاء وفتح العين جمع جدود بالضم وهو الخط الذى فى ظهر الحمار (وطلل) بفتحتين وهو مابقى من آثار الديار (ومدد) بمعنى الزيادة (حتى لايلتبس) الصكك على تقدير الادغام (بصك) بفتح الصاد وهو كتاب القاضى (و) السرر بلفظ (سر) بالضم وهو ماتقطعه القابلة فى سرة الصبى (و) الجدد بلفظ (جد) بالضم وهو البئر فى الطريق (و) طلل بلفظ (طل) بفتح الطاء وتشديد اللام وهو مطر ضعيف القطرة (و) مدد بلفظ (مد) من مد الثوب (ولايلتبس) أى لايقع الالتباس (فى مثل رد) بانه ردد بالفتح أو من ردد بالضم (و) فى مثل (فر) بانه من فرر بالفتح أو من فرر بالكسر (و) فى مثل (عض) بانه من عضض بالكسر أو من عضض بالفتح (لان رد يعلم من يرد) بالضم (ان أصله) ردد بالفتح (لان المضاعف لايجىء من) باب (فعل يفعل) بضم العين فيهما الا نادرا كما مر وان فعل يفعل بالكسر فى الاول والضم فى الثانى مثل فضل يفضل شاذ لا اعتداد به (وفر أيضا) أى كرد (يعلم من يفر) أن أصله فرر بالفتح (لان المضاعف لايجىء) أصلا (من فعل يفعل) بالكسر فيهما (وعض أيضا يعلم من يعض) أن اصله عضض بالكسر (لان المضاعف لايجىء) أصلا (من فعل يفعل) بالفتح فيهما وان فعل يفعل بالضم فى الماضى والفتح فى المضارع ككدت تكاد شاذ لا يعتد به (ولايدغم حتى فى بعض اللغات) مع انه اجتمع المتماثلان المتحركان فيه وانه ليس من صور الاستثناء (حتى لايقع الضم على الياء فى يحيى) أى فى مضارعه فان قياس مايدغم فى

الماضى

(وقيل) انما لايدغم حي فى بعض اللغات لان (الياء الاخيرة غيرلازمة) أى غير ثابتة فى الكلمة دائما (لانها تسقط تارة نحو حيوا) أصله حييوا فاسكنت الياء الثانية بنقل ضمها الى الياء الاولى بعدسلب حركتها فالتقى ساكنان وهما الواو والياء فحذفت الياء لان الواو علامة الجمع فصار حيوا وفيه اعلال آخر وهو انه حذفت ضمة الياء لثقلها على الياء فالتقى ساكنان فحذفت الياء لما ذكرنا ثم ضمت الياء الاولى لاجل الواو كذا قيل (وتقلب) ألفا (تارة) أخرى لتحركها وانفتاح ماقبلها (نحو يحيى) أصله يحيى بضم الياء الثانية وفتح الاولى فلمالم تكن ثابتة فى الكلمة دائما لم تكن مدغما فيها الا فى الماضى ولا فى المضارع (و) الضرب (الثانى) من الضروب الثلاثة (ان يكون) الحرف (الاول ساكنا) والثانى متحركا (يجب فيه الادغام ضرورة) أى اضطرارا لان المثلين اذا اجتمعا وكان الاول منهما ساكنا فيهما عمل واحد وهو الادغام لاغير فيكون الادغام ضروريا ابتداء بخلاف ما اذا كانا متحركين فان فيهما عملين اسكان الاول والادغام واعلم ان ماذكره المصنف ليس على اطلاقه بل هو بناء على الغالب أو بيان بالنسبة الى ذات المثلين مع قطع النظر من مانع خارجى وذلك لان الهمزتين اذا اجتمعتا لايدغم احداهما فى الاخرى وان كان الاولى منهما ساكنة لاستثقالهما فيقال املاناه بفك الادغام الا أن يكونا عينين فانهما يدغمان كسأل ورأس وهذا معنى قول سيبويه الهمزتان ليس فيهما ادغام فى قولك قرأ أبوك وأقرأ اباك لانهما لم يقعا موقع العين وكذا الالف لايدغم فى مثله لانه ساكن ولايدغم ساكن فى ساكن ولو حركت لخرجت عن كونها ألفا وأيضا يمتنع الادغام فى الالف

الماضى أن يدغم فى المضارع ولو أدغم المضارع هنا يقع الضم على الياء الضعيف وهو مرفوض ويدغم فى بعضها نظرا الى اجتماع المثلين فان الميسور لايسقط بالمعسور والى ان ذلك القياس انما يكون اذا تحقق وجب الادغام وفى يحيى لماسبق الاعلال لم يبق موجب الادغام فيقال فى كلتا اللغتين يحيى بلا ادغام (وقيل) الاوجه عدم ادغام حي لان (الياء الاخيرة) فيه (غير لازمة لانها تسقط تارة نحو حيوا) أصله حييوا (وتقلب تارة نحو يحيا) أصله يحيى بضم الياء الاخيرة فلما لم تكن لازمة كان وجودها كعدمها فكأنه لم يجتمع المثلان فكيف يدغم (و) الضرب (الثانى) منها (ان يكون) الحرف (الاول) من الحرفين المجتمعين فى كلمة المتماثلين فى الذات (ساكنا) والثانى باقيا على حركته (يجب فيه الادغام ضرورة) أى من جهة الضرورة والاضطرار وانما قال ضرورة لان الادغام فى هذا الضرب ضرورى أى لامجال لعدم الادغام فيه بسبب من الاسباب ولو فى كلمتين نحو ألم أقل لك ولم يرح حاتم بخلاف الضرب الاول فانه قد لايجب فيه فى بعض الصور بل يمتنع لمانع كالالحاق والالتباس ويجوز فى بعضها بلا وجوب لوقوعها فى كلمتين نحو ضرب بكر ولزوم ضم الياء فى المضارع كما فى بعض اللغات (نحو مد) أصله مدد بسكون الدال الاولى من مد الثوب وانما قال (على وزن فعل) بسكون العين لئلا يتوهم ان أصله مدد بحركة الدال الاولى بمعنى الزيادة فلا يكون من الضرب الثانى اذ العبرة فى الامتياز باللفظ دون الخط والا فلا مجال للخلاص من الالتباس والاشتباه فى النقش فى الاكثر ولذلك لايبالون بالاشتباه فى الخط فيتركون الاعجام كثيرا (و) الضرب الثالث منها (ان يكون) الحرف (الثانى) منهما ساكنا سكونا لازما والاول باقيا على حركته (فالادغام فيه ممتنع لعدم شرط الادغام وهو تحرك) الحرف (الثانى) من

مطلقا اذ لايتصور ان تكون مدغمة فى شئ من الحروف ولا ان يدغم فيها غيرها أما امتناع كونها مدغمة فلوجوب محافظة مافيها من اللين وأما امتناع كونها مدغما فيها فلان المدغم فيه لابد ان يكون متحركا والالف لايكون الاساكنا وكذا لاتدغم فى مثل قوول مجهول قاول مع انه اجتمع فيه حرفان متجانسان أولاهما ساكنة للالتباس لانه لو ادغم وقيل قول لم يعلم هل هو فعل بتشديد العين أو فوعل مجهول فاعل فروعى أصلها وكذا

لايدغم فى نحو قالوا وما وفى يوم وان اجتمع حرفان من جنس واحد أولاهما ساكنة لانهم كرهوا الادغام فيه لما يؤدى اليه من زوال المد الذى هو من صفتها فى هذا المحل لان الواو والياء من حروف المد وابقاء المد تخفيف عندهم كذا قيل فثبت ان ماذكره المصنف ليس على اطلاقه (نحو مد) مصدر اقوله (وهو على وزن فعل) بفتح الفاء وسكون العين اشارة الى أن مد امصدر لافعل ماض لانه لو كان فعلا ماضيا كان الحرفان متحركين فلا يكون من هذا الضرب بل من الضرب الاول بخلاف المصدر فان قلت ان قوله على وزن فعل لايفيد الاشارة الى أن مدا مصدر لافعل بل يحتمل ان يكون العين فيه متحركا وساكنا قلت يعلم بالاعجام ان عينه ساكن لايقال لو طرح قوله على وزن فعل واكتفى بقوله نحو مد يعلم بالاعجام أيضا ان مدا ههنا مصدر وأيضا الاعجام يترك كثيرا فلا اعتداد به لانا نقول لو طرح هذا القول واكتفى بقوله نحو مد لم يلتفت الى تفقد الاعجام زيادة الالتفات فاذا قيل على وزن فعل يلزم تفقد الاعجام لزوما واضحا فيحفظ ولا يترك فيفيد الاشارة المذكورة ومثل ذلك كثير لا يمكن انكاره (و) الضرب (الثالث) من الضروب الثلاثة (ان يكون) الحرف (الثانى ساكنا) سكونا لازما ويكون الاول متحركا نحو مددت وظللت (فالادغام فيه) أى فى هذا الضرب الثالث (ممتنع لعدم شرط صحة الادغام وهو تحرك) الحرف (الثانى) لانه لا يستقيم تحريك الثانى فى مثل مددت (فظللت اذ لا يكون ماقبل الضمير الفاعل المتحرك الاساكنا كمامر وكذا اذا كانا فى كلمتين نحو قولك رسول الحسن فان الاول متحرك والثانى لام التعريف وهى ساكنة فيمتنع الادغام لماذكرنا من عدم شرط الادغام وهو تحرك الثانى

تحرك الثانى (وقيل) انما يمتنع الادغام فيما يكون الثانى ساكنا لانه (لابد) فى الادغام (من تسكين) الحرف (الاول) ليمكن الادغام (فيجتمع) حينئذ حرفان (ساكنان فتفر) أنت (من ورطة) الورطة الهلاك وقال أبوعبيد أصل الورطة أرض مطمئنة لاطريق فيها (وتقع) أنت (فى) ورطة (أخرى) المراد من الورطة الاولى ههنا عدم ادغام المثلين ومن الثانية اجتماع الساكنين (وقيل) انما يمتنع الادغام فيما يكون الثانى ساكنا لان الادغام انما هو للخفة وهى حاصلة بدون الادغام (لوجود الخفة) المطلوبة (بالساكن) الثانى وتحصيل الحاصل محال ولما توجه ان يقال لا نسلم انه يلزم من الادغام فيما ذكر تحصيل الحاصل وانما يكون ذلك ان لو لم يكن خفة الادغام أقوى من خفة السكون وهو ممنوع فأجاب عنه بقوله (مع عدم شرط) صحة (الادغام) وهو تحرك الثانى يعنى ان علة امتناع الادغام فى مثل ماذكر مجموع الامرين المذكورين لا الامر الاول فقط وفيه مافيه (ولكن جوّزوا الحذف) أى حذف أحد المتجانسين تخفيفا (فى بعض المواضع) مع امتناع الادغام ووجود الخفة بالساكن (نظرا الى اجتماع) الحرفين (المتجانسين) مع ان القياس ان لايحذف كما لايدغم (نحوظلت) بفتح الظاء المعجمة وكسرها أصله ظللت يقال ظللت بكسر اللام الاولى ظلولا بالضم اذا عملت بالنهار دون الليل فحذفت اللام الاولى تخفيفا لتعذر الادغام وحذف اللام امامع حركتها فبقى الظاء مفتوحا واما بعد نقل حركتها الى ماقبلها وهى الكسرة فيكون مكسورا وكذا مست أصله مسست فحذفت السين الاولى امامع كسرتها أو بعد نقلها الى ماقبلها فيجوز الفتح والكسر فى الميم أيضا وانما حذفت الاولى دون الثانية لان الادغام فى الصورة حذف الاول فكأنهم انما حذفوا ما كانوا يدغمونه هذا ما اختاره المصنف وبعضهم قالوا حذف الثانى أولى لان الثقل انما حصل منه وكذا أحست أصله أحسست فحذفت احدى السينين (كماجوزوا القلب) بالحذف

أى جوزوا حذف احدى المتماثلين فى بعض المواضع تخفيفا كما جوزوا قلبها تخفيفا (فى نحو تقضى البازى) أصله تقضض كمامر (وعليه) أى على حذف احدى المتماثلين تخفيفا (قراءة) بوزن كتابة (من قرأ وقرن) بكسر القاف وهو أمر لجماعة النساء (فى بيوتكن) قوله (من القرار) حال من قوله وقرن يعنى ان كون هذه القراءة على حذف احدى المتماثلين انما هو على تقدير كون قرن من قرر يقرر اقرارا من الباب الثانى وهو المضاعف لا على تقدير كونه من وقر يقر وقارا من الباب الثانى أيضا لانه مثال لا مضاعف فلا يكون مما نحن فيه (أصله) أى أصل قرن بكسر القاف اذا كان من القرار (اقررن) بوزن اضربن اذ المضارع تقررن بكسر الراء الاولى فحذف حرف المضارعة واجتلبت همزة الوصل كما هو الاصل فى أخذ الامر فصار اقررن (فحذفت الراء الاولى) تخفيفا كما حذف احد المثلين فى مثل ظللت ومسست تخفيفا (فنقلت حركتها) التى هى الكسرة (الى القاف) الحذف قبل نقل الحركة سائغ لكن نقل الحركة قبل الحذف شائع ولهذا قال بعض المحققين و يجوز الحذف قبل النقل و بالعكس اذ لا امتناع فى ذلك فلا يرد ان يقال الفاء فى قوله فنقل يدل على كون النقل بعد الحذف اذ الفاء للتعقيب وهو ظاهر البطلان

المتماثلين لما عرفت ان تحرك الثانى لابد منه فى الادغام لانه مظهر (وقيل) فى وجه امتناع الادغام فى الضرب الثالث (لابد من تسكين) الحرف (الاول فيجتمع فيه ساكنان) اذ الثانى كان ساكنا قبل هذا (فتفر من ورطة) هى فى الاصل طين يقع فيه النعم و يقوم والمراد ههنا المحذور وهو نقل المكرور (فتقع فى) ورطة (أخرى) وهو اجتماع الساكنين (وقيل) انما امتنع الادغام فى الضرب الثالث (لوجود الخفة) التى هى الغرض من الادغام (بالساكن) أى بسكون الساكن الذى هو الحرف الثانى (مع عدم شرط الادغام) وهو تحرك الثانى وقوله (ولكن جوزوا الحذف) أى حذف أحد المثلين فى الضرب الثانى (فى بعض المواضع) سماعا (نظرا الى اجتماع المتجانسين) استدراك من قوله فممتنع يعنى اجتماع المتماثلين ثقيل والتخفيف مطلوب والتخفيف بالادغام متعذر فحذفوا احداهما لان الحذف أيضا سبب للتخفيف اما الاولى كما صرح به فى الصحاح حيث قال فى أحسست حذفوا منه السين الاولى واختاره المصنف حيث قال فى أقررن فحذفت الراء الاولى لانها التى كانوا يدغمونها فينبغى أن تكون هى المحذوفة واما الثانية لان الثقل انما نشأ منها ثم اذا حذفت الاولى مع حركتها بقى الفاء مفتوحا على أصله واذا نقلت حركة العين الى الفاء بعد سلب حركة الفاء وحذفت احداهما صار الفاء مكسورا وعلم من هذا ان حذف الاولى أرجح لما فى حذف الثانية من لزوم العمل الكثير الا أن كون الثانية لام الفعل الذى هو محل التغيير يعارضه و يرجحه قلب الثانية فى مثل تقضى البازى (نحوظلت) ففعل به ما علمته من العمل (كما جوّزوا القلب) أى قلب ثانى المتماثلين (فى نحو تقضى البازى) أصله تقضض قلبت الضاد الاخيرة ياء (وعليه) أى على الحذف (قراءة من قرأ) وهو غير نافع وعاصم (وقرن فى بيوتكن) بكسر القاف مؤخوذا (من القرار) وهو مضاعف (أصله أقررن) بكسر الهمزة والراء الاولى مثل اضربن من فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر (فحذفت الراء الاولى) نظرا الى اجتماع المتجانسين (فنقلت حركتها الى القاف) بعد حذف الراء الذى هو الغرض الاصل ابقاء لاثرها ودفعا لاجتماع الساكنين ولا حجر فى النقل وهذا نظير قوله فى الباب الثالث فى تخفيف الهمزة

بالحذف ثم يحذف لاجتماع الساكنين ثم أعطى حركتها لما قبلها (ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج اليها) بسبب حركة القاف (فصارقرن) بكسر القاف ولما كان كلامه فى قرن مظنة أن يتوهم ان قرن فى قراءة الكسر مثال الحذف أحد المتماثلين البتة دفعه بقوله (وقيل) ان قرن بكسر القاف (من وقر يقروقارا) وهو مثال من باب ضرب أصله اوقرن كاوعدن حذفت الواوطردا للباب واستغنى عن الهمزة لعدم الاحتياج اليها فصار قرن وحينئذ لا يكون مما نحن فيه (واذاقرىء قرن) بفتح القاف كما هو قراءة نافع وعاصم فهو (يكون من أقر بالمكان بفتح القاف) على صيغة المضارع المتكلم من باب علم (وهو لغة فى أقر) بكسر القاف مضارع متكلم من باب ضرب يعنى ان القرار مضاعف مستعمل من باب ضرب ومستعمل أيضا من باب علم واذا كان قراءة الكسر من القرار فهى من باب ضرب كما أنها اذا كانت من الوقار وهو مثال يكون منه أيضا (فيكون أصله) أى أصل قرن بالفتح (اقررن) بفتح الراء الاولى (فنقلت حركة) تلك (الراء الى القاف) بعد حذفها واستغنى عن الهمزة ولم يذكرهما اكتفاء بذكرهما فى قراءة الكسر (فصارقرن) بالفتح (هذا) أى امتناع الادغام عند سكون الحرف الثانى من المتماثلين (اذا كان سكونه) أى سكون الحرف الثانى (لازما) غير عارض (واذا كان عارضا) للوقف فانه غير مانع من وجوب الادغام (يجوز الادغام) نظرا الى أن السكون عارض لا اعتداد به فيتحرك الساكن فيدغم فيه الاوّل وهذه لغة بنى تميم (و) يجوز (عدمه) أى عدم الادغام نظرا الى أن شرط الادغام تحرك الثانى وهو ساكن ههنا مع وجود الخفة فلا يدغم وهو لغة الحجازيين وهو الاقرب الى القياس وفى التنزيل ولا تمنن (نحوامدد) بفك الادغام أمر للمخاطب (ومد) بالادغام أمر له بعد نقل حركة الدال الاولى الى الميم وللاستغناء عن الهمز والاحتياج الى تحريك الثانية لالتقاء الساكنين (بفتح الدال) الثانية (للخفة ومد بالكسر لان الكسر أصل فى تحريك الساكن) لما مر (ومد بالضم للاتباع) أى لاتباع حركة العين وهى الضم والميم مضمومة فى الثلاث لان الحركة المنقولة اليه فى الثلاث هى الضمة (ومن ثمة) اى ومن اجل ان الضم فى مد للاتباع (لايجوز فر بالضم) اى بضم الراء ويجوز غيره من الفك والكسر والفتح لوجود العلل المذكورة فيها (لعدم) مصحح (الاتباع) فى الضم هنا وهو ضم العين

(ثم حذفت الهمزة) المجتلبة (لانعدام الاحتياج اليها) بتحريك القاف بالكسر (فصارقرن وقيل) ان قرن بكسر القاف مأخوذ (من وقر يقروقارا) والوقار الحلم وهو من الباب الثانى لا مضاعف فلا تكون هذه القراءة حينئذ على حذف احد المثلين تخفيفا فيكون ذكره لاستثناء الاحتمال فى قرن حتى يتضح الامر (واذاقرىء قرن بفتح القاف يكون من أقر بالمكان) بفتح القاف (وهو) أى أقر بالفتح (لغة فى أقر) بالكسر على صيغة المتكلم وحده فى الموضعين والقرار فى المكان الاستقرار فيه وحاصله ان قر مضاعف يجىء من الباب الثانى كما مر ومن الباب الرابع أيضا مع اتحاد المعنى فيهما فاذا كان من الباب الثانى فالامر منه اقرور بكسر الراء ثم لما خففت بالحذف والنقل بقى قر بكسر القاف فيكون مشابها للامر من وقر يقر فى اللفظ فاذا قلت قر بكسر القاف احتمل ان يكون من القرار وان يكون من الوقار فلم يتعين كونه من المضاعف الذى نحن فيه واما اذا كان قرر من الباب الرابع فالامر منه قر بفتح القاف بعد التخفيف بالحذف والنقل فيتعين كونه مضاعفا لان وقر لا يجىء من الباب الرابع ولا من الثالث حتى يكون القاف مفتوحا (فيكون أصله) أى أصل قرن بفتح القاف (اقررن) بفتح الراء الاولى (فنقل فتحة الراء الى القاف) فاستغنى عن الهمزة فحذفت وحذفت اللام تخفيفا كما فى ظلت (فصار قرن) بالفتح وجميع ماذكره المصنف من الوجوه الثلاثة فى قرن مذكور فى الصحاح فى وقر (هذا) أى كون الادغام ممتنعا عند كون ثانى المثلين ساكنا (اذا كان سكونه) أى سكون ثانى المثلين (لازما) أى غير منفك عنه مثل ظللت ومددت رردت (واذا كان) سكون الثانى (عارضا) أى ثابتا بحال دون حال (يجوز الادغام وعدمه نحوامدد) أمر للمخاطب بفك الادغام (ومد) أمر أيضا بضم الميم و (بفتح الدال) أصله امدد فنقل ضمة الدال الى الميم للادغام فاستغنى عن الهمزة فحرك الدال الثانية بالفتح (للخفة) أى لخفة الفتح (ومد) بضم الميم و (بكسر الدال لان الكسر أصل فى تحريك الساكن) كما مر (ومد بضم الدال) والميم (للاتباع) أى لاتباع حركة الدال الاخيرة لحركة العين فقد جاز فى مد الحركات الثلاث هذا اذا لم يكن بعده شئ وأما اذا كان بعده ياء أو حرف ساكن فالكسر لازم مثل مدى ومد القوم واذا كان بعده ألف أو هاء المؤنث فالفتح لازم نحو مدا ومدها واذا كان واوا أو هاء المذكر فالضم لازم نحو مدوا ومده وكذا عضه وفره وقد يكسر بهاء المذكر نحو مده كذا قيل (ومن ثم) أى ومن أجل ان الضم فى مد للاتباع (لايجوز فر) بضم الراء (لعدم الاتباع) لان فر من الباب الثانى فيكون عين مضارعه مكسورا فلا يتأتى ضم الراء للاتباع وأما فر بفتح الراء وكسره وكسر الفاء فيهما وافرر بفك الادغام فجائز على قياس ما مر فان قلت يفهم من هذا الكلام ان الامر سكونه عارض وقد مر ان الامر عند البصريين مبنى على السكون الاصلى لعدم مشابهته الاسم الفاعل والاصلى لا يكون عارضا قلت ان بنى تميم يدغمون فى نحو لم يمد لكون سكون ثانى المثلين عارضا و ينزلون الامر منزلته فى الادغام اذ الامر مأخوذ

من المستقبل فكان الامر فرعه والمستقبل أصل له فيكون سكون الامر عارضا كالمجزوم وان كان عند البصريين مبنيا فاجرى لامر مجرى
المستقبل فى الادغام اعتبار الحمل الفرع على الاصل فيقال مد كما يقال لم يمدو يمد كذا ذكره ابن الحاجب (ولايجوز الادغام فى مثل امددن) أى
لايجوز الادغام فى الامر اذا اتصل به نون جماعة النساء وكذا لايجوز الادغام فى الماضى اذا اتصل به الضمير المرفوع البارز المتحرك وهى
تسعة أمثلة نحو مددن مددت مددتما مددتم مددت مددتما مددتن مددت مددنا (لان سكون) المثل (الثانى) فيما ذكره المصنف وفيما
ذكرنا أيضا (لازم) لاعارض فان قلت ما الفرق بين مثل لم يمدد وامددو بين مثل مددت على مذهب بنى تميم مع أن سكون الدال فى مددت
عارض كعروض السكون فى لم يمدوامدد ومع هذا لم يدغم قلت ان السكون فى مددت وان كان عارضا لكن لاينفك مع تاء الضمير فكأنه
لازم وفى لم يمدد قد يزول عند زوال الجوازم وامدد منزل منزلته فان قلت اتصال التاء بمددت كاتصال لم بيمد فكما ان ذلك لازم عنده فكذلك
الاخر قلت التاء منزلة منزلة الجزء من الكلمة لانه فاعل والفاعل كالجزء والجازم كلمة مستقلة فلذلك فرق بينهما بنو تميم فأدغموا فى نحو
لم يمدو فيما ينزل منزلته من الامر ولم يدغم أحد فى مثل مددت وظللت وامددن وغير ذلك مما يتصل به الضمير المرفوع المتحرك الا فى شذوذ
ردى كذا فى شرح كافية التصريف واذا علمت ذلك فاعلم أن تحريك الثانى فى مثل لم يمدد وامدد للادغام نظرا الى عروض سكونه لاينافى
جزمه ولا سكونه لان هذه الحركة

انما هى لاجل الادغام فتكون عارضة كسكونه والحركة العارضة كالسكون فلهذا
لايدغم نحو لن يحيي ولن يحابى فان قلت كيف يجوز أن يكون الحركة والسكون عارضين معا فى شئ واحد فى حالة واحدة قلت جاز ان يكونا عارضين باعتبارين فان السكون فى مثل لم يمد عارض باعتبار ان أصله يمدد بالرفع فأسكن عند دخول الجازم عليه ثم حرك بعد هذا السكون لاجل الادغام اعتبارا بالاصل فكانت حركته بهذا الاعتبار عارضة بالنسبة الى السكون الحاصل له بالجازم

بل الموجود هنا مصحح الاتباع فى الكسر لانه من باب يضرب (ولايجوز الادغام) بالاتفاق (فى) نحو
(امددن) ويمددن وامددن ومددت ونحو ليمددن ولم يمددن أى فيما تصل به الضمير المرفوع (لان
سكون الثانى) فيها (لازم) لانه بسبب لازم وهو الضمير المرفوع المتصل الذى هو كالجزء من الكلمة
بخلاف أمدد وليمدد ولم يمدد فان سكونها عارض لانه بسبب عارض وهو الجازم لان أصل أمدد لتمدد كما مر
وفى نحو امددن وليمددن ولم يمددن اعتبر اللازم فيه لكونه أقوى دون العارض ونظير سكون امدد
وامددن حركة تاء رمتا ولام قولا (وتقول) فى الامر من المضاعف (بالنون الثقيلة مدن مدان) بفتح
الدال (مدن) بضمها ويحذف الواو اكتفاء بالضم (مدن) بكسرها ويحذف الياء اكتفاء بالكسر
(مدان امددنان و) تقول (بالخفيفة مدن) بفتح الدال (مدن) بضمها ويحذف الواو اكتفاء
بالضم (مدن) بكسرها ويحذف الياء (واسم الفاعل منه ماد) أصله مادد أدغمت الدال الاولى بعد
سلب حركتها فى الثانية (و) اسم (المفعول ممدود) ولم يدغم لوجود الفاصل (واسما الزمان والمكان
ممد) بفتح الميم أصله ممددا أدغمت الاولى بعد نقل حركتها الى الميم الثانية (و) اسم (الآلة ممد) بكسر
الميم الاولى أصله ممدد (والمجهول) من الماضى (مد) أصله مدد أدغمت الاولى فى الثانية بعد سلب
حركتها ومن المضارع (يمد) أصله يمدد نقلت حركة الاولى وأدغمت فى الثانية (ويجوز الادغام) جوازا أعم
من الواجب (اذا وقع قبل تاء الافتعال) مايقاربها (من حروف اتثذرسشص ضط ظوى) وانما قلبت

ومعنى اعتبار الاصل فى مثل لم يمدد انه جاز تحريكه بعد السكون لكونه متحركا فى الاصل لان الحركة الاصلية باقية
بعينها ويدغم بها من غير تحريك جديد واذا اتضح الحال عندك فى مثل لم يمدد اتضح الامر فى الامر أيضا اذ قد عرفت انه منزل منزلته مع
هذا واعلم ان سكون الوقف كالحركة أى عارض لااعتداد به فلا ينافى الادغام (وتقول) فى الامر من المضاعف (بالنون الثقيلة) أى اذا
اتصل به نون التأكيد المشددة (مدن مدان) بضم الميم وفتح الدال فيهما (مدن) بضمتين وحذف الواو اكتفاء بالضمة (مدن) بكسر
الدال وحذف الياء اكتفاء بالكسرة (مدان أمددنان و بالخفيفة) أى تقول فى الامر من المضاعف بالنون الخفيفة (مدن) بضم الميم وفتح
الدال و (مدن) بضمتين وحذف الواو و (مدن) بالكسر وحذف الياء (واسم الفاعل) من المضاعف (ماد) أصله مادد بوزن ضارب فأدغمت
الاولى فى الثانية بعد سلب حركتها وكذا مادان مادون مادة مادتان مادات ومواد (و) اسم (المفعول ممدود) الى آخره بفك الادغام لان الواو
يتوسط بين المثلين فيمتنع الادغام (واسم الزمان والمكان ممد) بفتحتين أصله ممدد بفتح الميم والدال الاولين فنقل فتحة الدال الى الميم
وأدغم فصار ممد وكذا ممدان ممدون ممدة ممدتان ممدات (واسم الآلة ممد) بكسر الاول وفتح الثانى أصله ممدد بكسر الاول وسكون الثانى وفتح
الثالث ثم أدغم فصار ممد وكذا ممدان ممدون ممدة ممدتان وممدات (والمجهول) من الماضى (مد) الى آخره بضم الميم وفتح الدال أصله مدد فأدغم
ومن المضارع (يمد) الى آخره بضم الياء وفتح الميم أصله يمدد فأدغم (ويجوز الادغام اذا وقع قبل تاء الافتعال) حرف (من حروف
اتثذرسشص ضط ظوى) أى اذا وقع حرف من هذه الحروف قبل تاء الافتعال جاز ادغامها فى تاء الافتعال اما بجعل

التاء من جنس الفاء نحو إسمع أو بالعكس نحو اتعد وجاز أيضا تركه لكن لا في كلها اذ في بعضها لا يجوز البيان سيما في اتخذ فان الادغام فيه ضروري ويستطاع تفاصيلها في تنصيص المصنف بجواز الادغام من غير تفصيل مسامحة اعتمادا على ما سيجيء من التفصيل ﴿مقدمة﴾ اعلم أنه كما جاز الادغام اذا تقارب حرفان في المخرج نظرا الى هذه المقاربة وان لم يتجانسا فكذا جاز الادغام اذا تقاربا في صفة من الصفات اللازمة لها. انظر الى هذه المقاربة وان لم يتجانسا ولم يتقاربا في المخرج وتلك الصفة مثل الهمس والجهر والشدة والرخوة والاستعلاء والاطباق وغير ذلك والحروف باعتبار الصفات تنقسم الى ثمانية عشر صنفا بعضها مذكورة في الكتاب وبعضها غير مذكورة فيه ونحن نقتصر الكلام بالمذكورة فيه وهذا الانقسام ليس من جهة واحدة بل من جهات مختلفة لكنها تتداخل فيها الحروف حتى ان الحرف الواحد يقع في صنفين منها أو أكثر بحسب ما يعرض فيه من الصفات كالخاء فانه قد يعرض له الهمس فيكون من المهموسة وقد يعرض له الاستعلاء فيكون من المستعلية اذا علمت ذلك فاعلم ان الحروف الاربعة عشر التي ذكرها المصنف بقوله اتثذذزشسص صط ظوى اذا وقع قبل تاء الافتعال يجوز ادغامها في تاء الافتعال لان بعضها متجانس لتاء الافتعال وبعضها متقارب لها في المخرج وبعضها متقارب لها في الصفة ورتب لها أربعة عشر مثالا على ترتيب ذكر هذه الحروف كما ترى قوله (نحو اتخذ) خبر مبتدأ محذوف تقديره مثال ما ذكرناه نحو اتخذ و(شاذ) أيضا خبر مبتدأ محذوف تقديره وهو شاذ يدل عليه عطف قوله نحو اتجر على قوله نحو اتخذ وبيان الشذوذ فيه ان اتخذ بالتاء من الاخذ فيكون أصله ائتخذ بهمزتين فقلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار ايتخذ ثم أبدلت الياء من التاء وأدغم التاء في التاء ولكن لما لم يكن الياء لازمة لصيرورتها همزة اذا جعلته ثلاثيا كان ادغامها في التاء بعد قلبها تاء شاذا اذ من شرط الادغام اللزوم على ما سيجيء هذا اذا كان أصله أخذ ويجوز أن يكون أصله تخذ فحينئذ يكون ادغام تاء الافتعال فيه قياسيا كما في اتجر * واعلم انه يجوز الادغام وتركه على الوجه الاول وأما على الثاني فالادغام واجب في الصحاح يقال ائتخذوا في القتال بهمزتين أي أخذ بعضهم بعضا والاتخاذ افتعال أيضا من الاخذ الا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وابدال التاء ثم لما كثر استعماله على لفظ افتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه افعل يفعل وقالوا تخذ يتخذ وعليه قراءة من قرأ لتخذت عليه أجرا (و) نحو (اتجر) أصله تجر فنقل الى باب الافتعال فاجتمع حرفان متجانسان أولاهما ساكنة وهو تاء الافتعال وثانيتهما متحركة وهي تاء تجر فوجب الادغام ضرورة (و) نحو (اثأر) بنقطتين من فوق (يجوز فيه اثار) بثلاث نقط ﴿ضابطه﴾ ولما تحقق ان الادغام هو النطق بحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة من غير فصل بينهما لضرب من الخفة وجب اذا قصد ادغام المتقارب أن يقلب أحدهما الى الآخر لاستحالة الادغام اذا لم يقلب وترك كما هو اذ حقيقة الادغام ينافي ابقاء الاول على حال يخالف الثاني في الحقيقة والقياس أن يقلب الاول الى الثاني ثم يسكن ان كان متحركا فيحصل الادغام حينئذ بادخال الاول في الثاني وقد يعرض ما يؤدي الى العكس فينقلب الثاني الى الاول وذلك في اذبحتودا في اذبح عتودا فيجري فيه على خلاف الاصل ويقلب العين المتأخرة حاء فيجتمع حاآن ثم أدغم الحاء المتأخرة في الحاء المتقدمة فيقال اذبحتودا فيخرج من الحاء المشددة الى التاء وسقط العين من اللفظ وانما هجروا الاصل وأدغموا الثاني في الاول على خلاف القياس كراهة من الخروج من حرف خفيف الى حرف هو أثقل منه لان العين أثقل من الحاء لان في العين قدرا من التهوع وهي قريبة من الهمزة فلاجل هذا العارض قلب الثاني الى الاول وكذلك في اذبحاذه في اذبح هذه كذا حققه ابن الحاجب اذا علمت ذلك فاعلم أن قلب الثاني الى الاول اما مع جواز قلب الاول الى الثاني أيضا واما مع عدم جوازه فالثاني في مثل اذبح عتودا والاول في مثل اثار يثار اثارا (من الثأر) يقال ثأرت القتيل أي قتلت قاتله فانه يجوز فيه قلب الاول الى الثاني وبالعكس (لان) التاء بنقطتين من فوق (والثاء) بثلاث نقط (من) الحروف (المهموسة) الحروف العربية منقسمة الى مهموسة ومجهورة والمهموسة هي الحروف التي يجري النفس معها ولا يحتبس عند النطق بها والمجهورة بخلافه وانما سميت مهموسة لان الصوت بها ضعيف اذ الهمس هو الصوت الخفي قال الله تعالى لا تسمع الا همسا وهذه الحروف ضعف الاعتماد عليها في موضعها حتى جرى معها النفس

مع هذه الحروف لما بينها وبين ما قلبت هي اليها من مقاربة في المخارج ومساعدة في الصفات فقلبوها الى مقارب لها موافق لصفتها وأورد على ترتيب اللف أمثلتها فقال (نحو اتخذ وهو) أي ادغام اتخذ (شاذ) اذا كان من الاخذ لان أصله حينئذ ائتخذ قلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الياء تاء فأدغمت التاء في التاء على غير القياس لان الياء المبدلة لا تقلب تاء بل الياء التي يجوز أن تقلب تاء قياسا انما هي الياء الاصلية وههنا ليست الياء أصلية وأما اذا كان من تخذ من باب علم بمعنى الاخذ فلا شذوذ فيه (ونحو اتجر) أصله اتتجر لانه من التجر من باب نصر أي عمل التجارة فأدغمت التاء في التاء وجوبا (ونحو اثار) بالثاء المثلثة أصله اثتار لانه من ثار من باب فتح أي قتل القاتل وجب فيه الادغام على التعاكس وهو معنى قوله (ويجوز فيه اثار بالتاء. لان التاء والثاء من المهموسة) وهي ما لا ينحصر

(وحروفها) عشرة وهى الهاء والحاء والخاء والكاف والتاء والصاد والسين والشين والثاء والفاء ويجمعها (ستشحثك خصفة) وأيضا سكت فحثه شخص * والاول أخصر منه غير ان الثانى أحسن لان له معنى مفهوما وهو ظاهر وقيل ان للاول معنى أيضا لان الشحث الالحاح فى المسئلة والشحاث الشحاذ المكدى يقال أكدى الرجل أى قل خيره وخصفة اسم امرأة ومعناه ستكدى عليك هذه المرأة واذا عرفت المهموسة فالبواقى من الحروف المجهورة وهى تسعة عشر حرفا وستعرف معنى الجهر تفصيلا (فيكونان) أى لما كان التاء والثاء من المهموسة يكونان (من جنس واحد نظرا الى المهموسة) وان لم يكونا من جنس واحد نظرا الى ذاته والى مخارجه (فيجوز لك الادغام) فى اثأر (بجعل الثاء) بثلاث نقط (تاء) أى بقلب الاول الى الثانى وهو الاصل (وبالعكس) أى بقلب الثانى الى الاول وهو خلاف الاصل لان التاء والثاء متقاربان فى صفة الهمس فيجوز قلب أحدهما الى الآخر قال بعض المحققين قلب الثانية الى الاولى فصيح لكثرة استعماله فى كلامهم وان كان على خلاف القياس لكن قلب الاولى الى الثانية أفصح لكونه جاريا على الاصل (ونحو ادان لا يجوز فيه غير ادغام الدال فى الدال لانه) أى الشأن (اذا جعلت التاء دالا لبعده من الدال فى المهموسية لقرب الدال من التاء فى المخرج يلزم حينئذ حرفان من جنس واحد فيدغم) ﴿قاعدة﴾ اعلم انه اذا وقعت تاء الافتعال بعد ثلاثة أحرف وهى الدال والذال والزاى تقلب دالا مهملة لان هذه الحروف الثلاثة مجهورة والتاء حرف مهموس وبين المجهور والمهموس تضاد والجمع بين المتضادين ثقيل فأرادوا التجانس بينهما وأبدلوا من مخرج التاء حرفا مجهورا وهو الدال المهملة ولم يعكسوا أى ولم يبدلوا من مخارج هذه الحروف الثلاثة حرفا مهموسا لانها فاء الفعل والتاء زائدة والزائد أولى بالتصرف وصورها ثلاث أولها ما يكون منه فاء الفعل دالا مهملة وثانيها ما يكون منه فاء الفعل ذالا معجمة وثالثها ما يكون منه فاء الفعل زايا معجمة واذا انتقش فى ذهنك هذه القاعدة فنقول ان ادان من الصورة الاولى لان أصله ادتين على زنة افتعل الا أن الياء التى هى عين الفعل لما تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصار ادتان ثم أبدلت التاء دالا لان تاء الافتعال من المهموسة والدال الذى وقع فاء الفعل من المجهورة.

ولا يحتبس جرى النفس مع تحركه (وحروفها ستشحثك خصفة) وما عداها مجهور به وهى ما ينحصر جرى النفس نحو تحركه وحصفة اسم امرأة والشحث الالحاح فى المسئلة ومعناه لحت عليك هذه المرأة (فيكونان) أى التاء والثاء (من جنس واحد نظرا الى المهموسية) مع تقارب مخرجيهما بخلاف استمع وان كان السين والتاء من المهموسية وتقارب مخرجيهما لان تقاربهما فى المخرج ليس بمرتبة تقارب التاء والثاء فى المخرج فان بين مخرجى التاء والثاء مخرجى حرفين هما الدال والطاء و بين مخرجى السين والتاء مخارج ثلاثة أحرف هن الدال والثاء والطاء ولذلك ثقل الجمع بين الثاء والتاء فى التلفظ ولذلك وجب الادغام أينما اجتمعتا والاولى ساكنة بخلاف الجمع بين السين والتاء وان شئت تحقيق ما سمعت فارجع الى وجدانك فى اثتار واستمع وليس أيضا بين السين والتاء اتحاد فى الصورة فلم يكونا كالمتحدين فى الذات فلم يجب فيه الادغام بخلاف التاء والثاء فانهما متحدان فى الصورة فوجب فيه الادغام (فيجوز ذلك الادغام بجعل التاء) بنقطتين (ثاء) بثلاث (والثاء تاء) على العكس والاخير أفصح لان الاول هو الذى يدغم فى الثانى فينبغى أن يبقى الثانى على لفظه الا أنه قدم الاول نظرا الى أنه مثال ظاهر لما هو بصدده * واعلم أن الزمخشرى ذهب الى وجوب الادغام فى هذه الصورة نظرا الى الاتحاد الصورى والاتحاد المهموسى وتقارب المخرج وتبعه المصنف وابن الحاجب وقد نص سيبويه على جواز البيان نظرا الى عدم اتحادهما فى الذات وتبعه شارح الهادى (ونحو ادّان) أصله ادتان لانه من دان من باب ضرب أى أخذ الدين (لا يجوز فيه غير ادغام التاء فى الدال) يريد لا يجوز فيه غير الادغام وتخصيص التاء فى الدال لتعيين طريق الادغام لا للاحتراز عن ادغام التاء فى التاء بقلب الدال تاء فلا يكون التعليل للقيد بل لمطلق وجوب الادغام وعدم جواز البيان كما يدل عليه سوق كلامه وما قاله الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز ان محط الفائدة فى الكلام المقيد فانما هو فيما لم يكن للقيد فائدة غير مفهوم المخالفة وهنا فائدة غيره وهو تعيين طريق الادغام كما ذكرنا وانما وجب الادغام فى ادان (لانه اذا جعلت التاء دالا) أى اذا لم يكن يترك التاء على حالها (لبعده من الدال فى المهموسية) لان التاء مهموس والدال مجهور فبينهما بعد فى الصفة أى المهموسية والبعد بين الحرفين فى الصفة يوجب عسر التلفظ بهما فوجب دفع هذا البعد بقلب أحدهما ليسهل التلفظ وقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله فى الصفة أعنى الدال قصد النفى البعد والتنافر (ولقرب الدال من التاء فى المخرج) بحيث لا واسطة بين مخرجيهما ولذلك قارب المثلين حتى لا يجوز الاظهار اذا اجتمعتا ووجد شرائط الادغام من تحرك الثانى وعدم الالتباس بخلاف استدان لسكون الثانى تقديرا و بخلاف دتر للالتباس والظاهر أن يقول لقرب التاء من الدال لان الدال هو الاصل المقلوب اليه واعتبار القرب فى الفرع المقلوب أعنى التاء الاولى لكن لما كان القرب باعتبار المخرج وكان مخرج التاء مبدأ لمخرج النوع الذى للتاء والدال والطاء جعله أصلا ولم يعكسوا بان قلبوا الدال تاء ترجيحا للاصل على الزائد (يلزم حينئذ حرفان من جنس واحد فيدغم)

فوجب قلب احداهما الى حرف يوافق و بين المجهورة والمهموسة تضاد والجمع بين المتضادين ثقيل وهذا معنى قوله لبعده من الدال فى المهموسية الاخرى طلبا للخفة فأبدلوا التاء حرفا من مخرجه وهو الدال ولم يعكسوا لما ذكرنا فى القاعدة وهذا معنى قوله ولقرب الدال من التاء فى المخرج ثم أدغم الدال الاولى الاصلية فى الدال الثانية المنقلبة من التاء على سبيل الوجوب لانه اجتمع مثلان أولاهما ساكنة فصار ادان بتشديد الدال ومعناه استقرض وهذا معنى قوله يلزم حينئذ حرفان من جنس واحد فيدغم هذا ما فهمته من كلام المحقق ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه موافقا لما ذكره المصنف وقيل لايجوز قلب الدال تاء وادغام التاء فى التاء لانه لو فعل كذلك لم يعلم انه من الدين أم لا * واعلم ان كل كلمة جاز فيه الادغام بقلب الثانى الى الاول على خلاف القياس ولم يجز فيه الادغام بقلب الاول الى الثانى على القياس يكون فيها شذوذان أحدهما قلب الثانى الى الاول والثانى امتناع القياس وهو قلب الاول الى الثانى ولذلك قال بعضهم ان مثل ادان واسمع شاذ على الشاذ (و) من الصورة الثانية (نحو اذكر) بعد النسيان بالذال المعجمة لان أصله اذتكر على زنة افتعل فأبدلوا من التاء دالا لما ذكرنا من ان الذال من المجهورة والتاء من المهموسة و بينهما تضاد فأرادوا التوافق بينهما وأبدلوا من مخرج التاء حرفا مجهورا وهو الدال المهملة فاجتمع مع الذال المعجمة وهما مجهورتان فتوافقا فى الصفة لا فى الذات ولا فى المخرج ولذا جاز الادغام والبيان واليه أشار بقوله (يجوز فيه ادكر) بالدال المهملة بقلب الاول الى الثانى كما يجوز اذكر بالذال المعجمة بقلب الثانى الى الاول على خلاف القياس لكن الاول أقوى وأفصح لكونه على وفق القياس ومجيئه فى التنزيل قال الله تعالى وادّكر بعد أمة (و) يجوز أيضا (اذدكر) بفك الادغام قوله (لان الدال والذال من) الحروف (المجهورة) الى آخره دليل على جواز الوجوه الثلاثة والمجهورة هى الحروف التى لايجرى النفس معها و يحتبس عند النطق بها على خلاف المهموسة وانما سميت مجهورة لارتفاع الصوت بها وسبب ارتفاع الصوت بها كونها حروفا اتسعت وقوى الاعتماد عليها فى موضعها حتى بلغ الصوت ان يجهر معها لان الجهر الصوت المرتفع وانما لم يبين المجهورة كما بين المهموسة بقوله ستشحثك خصفة لانها تعلم من المهموسة لان الحروف تنحصر فى المجهورة والمهموسة وجملة الحروف تسعة وعشرون والمهموسة عشرة فبقى تسعة عشر وهى المجهورة فلا نعيدها لظهورها وانما اختار ذلك ولم يعكس لقلة الحروف المهموسة والجوهرى جمعها فى قولك ظل قور بض اذا غزا جند مطيع (لجعل التاء دالا كما فى ادان) أى لبعده من الدال فى المهموسية ولقرب الدال من التاء فى المخرج وقد عرفت معناه (فيجوز لك الادغام نظرا الى اتحادهما) اتحاد الذال المعجمة والمهملة (فى المجهورية بجعل الدال) المهملة (ذالا) معجمة فيجتمع ذالان ثم أدغم الاولى فى الثانية فصار اذكر بالذال المعجمة المشددة (و) جعل (الذال) المعجمة (دالا) مهملة ثم أدغم فيما بعدها فصار ادكر بالدال المهملة المشددة (و) يجوز لك (البيان) وهو اظهار كل واحد من الدال والذال نحو اذدكر لا بيان كل واحد من التاء والذال اذ قلب التاء دالا واجب كما مر (نظرا الى عدم اتحادهما) أى الدال والذال (فى الذات) ولا فى المخرج وان اتحدا فى الصفة (و) من الصورة الثانية (نحو ازان) بمعنى تزين وأصله ازتين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار ازتان الا ان التاء لما كان من المهموسة والزاى من المجهورة الشديدة وكان بينهما تضاد أبدلوا من التاء دالا طلبا للتوافق بينهما كما مر فى الصورتين الاولين فيكون ازدان (مثل اذكر) فى جواز جميع ماذكر فيه (ولكن لايجوز الادغام) فى ازان (بجعل الزاى دالا) يعنى لما قلبت التاء دالا اجتمع فيه الزاى المعجمة والدال المهملة والقياس حينئذ جواز الوجوه الثلاثة أى الادغام بقلب الاولى الى الثانية و بالعكس والبيان كما فى اذكر ولكن لم يجز الادغام بجعل الزاى دالا مع أن القياس جوازه

أى يدغم أحدهما فى الآخر أو يقع ادغام بينهما وجوبا * والحاصل أن قوله جعلت التاء دالا يدل على معنيين أحدهما لم يبقيا على حالهما والآخر قلب أحدهما من جنس الآخر فقوله لبعده من الدال فى المهموسية علة للمعنى الاوّل وقوله لقرب الدال من التاء فى المخرج علة للمعنى الثانى كما مر نظيره فى كلامه (ونحو اذكر) بالذال المعجمة والادغام أصله اذتكر لانه من ذكر من باب نصر (يجوز فيه ادكر) بالدال الغير المعجمة والادغام (واذدكر) بالفك (لان الذال) المعجمة (من) الحروف (المجهورية) والتاء من المهموسية فبينهما بعد فى الصفة (فجعل التاء دالا) ازالة لذلك البعد مع القرب بينهما فى المخرج ولم يقلب التاء الى الذال من أول الامر لعدم قرب المخرج بينهما (كما) جعلت التاء دالا (فى ادان) للعلة المذكورة (فيجوز لك) الادغام بعد الجعل المذكور (نظرا الى اتحادهما) أى الدال والذال (فى المجهورية) وقوله (بجعل الدال ذالا والذال دالا) على التعاكس متعلق بالادغام (و) يجوز لك (البيان) أى عدم الادغام (نظرا الى عدم اتحادهما فى الذات) اذ الذال غير الدال ذاتا (ونحو ازان) أصله ازتان لانه من زان من الزين (مثل اذكر) فى جواز الادغام بعد قلب التاء للبعد بين الزاى والتاء فى صفة المهموسية وصفة الصفير وفى جواز عدم الادغام أيضا فتقول ازدان كما تقول اذدكر الا أن الادغام فى اذكر قوى فصيح بخلاف الادغام فى ازان فانه ضعيف غير فصيح لعدم قرب المخرج بين الدال والزاى الا انهما متحدان فى صفة الجهر بخلاف التاء فانها مهموسية فلذلك لم تقلب التاء زايا ابتداء (ولكن لايجوز فيه الادغام بجعل الزاى دالا) بل بجعل الدال زايا

(لان الزاى أعظم من الدال فى امتداد الصوت) اعلم انهم قسموا الحروف الى الصفير وغير الصفير والصفير هى الصاد المهملة والزاى المعجمة والسين المهملة وانما سميت حروف الصفير لان المتكلم يصفر عند اعتماده على موضعها ومنهم من ألحق الشين لها وجعل حروف الصفير أربعة وغير الصفير أقسام ستة وان أردت التفصيل فعليك بالمطولات ومن قاعدتهم أنهم لا يدغموا الصفير فى غيره لفوات الصفر منها أى لفوات هذه الصفة منها عند الادغام فى غير الصفير وحفظها مقصود ولان لبعض الصفات فضيلة كالغنة والمدة والخفة وغير ذلك فيجب محافظتها فلو أدغم حرف ذو فضيلة فى حرف ليس فيه تلك الفضيلة فاتت فضيلة الحرف الاول بسبب الادغام وكانت رديئة وأما اذا أدغم فى مثله جاز لعدم فوات الفضيلة حينئذ ولهذا قال الفاضل المحقق ابن الحاجب ولا تدغم حروف ضوى مشفر فيما يقاربها لان لكل واحد منها فضيلة ليست لمقاربها اذ فى الشين تفش وفى الضاد استطالة وفى الفاء قدر من التفشى وفى الياء مدة وفى الراء تكرير وفى الميم غنة وفى الواو مدة والادغام يبطل هذه الفضائل والصفات والمزايا والخاصيات مع كونها مقصودة مطلوبة فامتنع الادغام محافظة عليها وتحرزا من فوتها ولا حروف الصفير فى غيرها لفوات المحافظة على الصفير منها الى هنا عبارته واذا علمت ما تلوناه فاعلم أن الزاى من حروف الصفير وفيها صوت ليس فى غيرها وامتداد الصوت فضيلة يجب محافظتها لانه نوع تخفيف وتحسين والدال ليست من الصفير فلا يكون فيها تلك الفضيلة فاذا أدغم الزاى فيه زالت تلك الفضيلة عنه لانه حينئذ يقلب دالا وليس فيه تلك الفضيلة ولو حفظ الامتداد عند الادغام أيضا (فيصير حينئذ كوضع القصعة الكبيرة فى القصعة الصغيرة) فكما لا يدخل القصعة الكبيرة فى القصعة الصغيرة لامتناع محافظتها اياها كذلك لا يدخل ما فيه امتداد فيما ليس فيه امتداد لامتناع محافظته اياه فان قلت اذا أدغم الزاى فى الدال قلبت أولا دالا فيزول امتداده ثم يدغم فلا يصير حينئذ كوضع القصعة الكبيرة فى الصغيرة قلت ان كلام المصنف مبنى على محافظة الفضيلة فكأنه قال ان للزاى امتدادا مطلوبا فلو أدغم فى الدال يجب محافظته أيضا وان قلبت دالا فيصير حينئذ كوضع القصعة الكبيرة فى الصغيرة بلا ريب قوله (أو لانه) عطف على قوله لان الزاى أعظم أى لا يجوز الادغام بجعل الزاى دالا اما لما ذكرنا من عظم الزاى واما لانه (يوازى) أى يلتبس ازان بالزاى (بادان) بالدال اذ لو أدغم بقلب الزاى دالا لم يعلم ان أصله ازتان من الزينة أو ادتان وهى من الدين (ونحو اسمع) أصله استمع (يجوز فيه الادغام) بجعل التاء سينا نظرا الى اتحادهما فى الصفة (لان السين والتاء من المهموسة و) لكن (لا يجوز) فيه (الادغام بجعل السين تاء) وان كان على وفق القياس (لعظم السين فى امتداد الصوت) لانه حرف الصفير وقد عرفت أن فيه امتدادا والتاء ليس منه فلا يكون فيه امتداد فلو أدغم السين فى التاء يصير كوضع القصعة الكبيرة فى الصغيرة وهو ممتنع فلا يجوز أن يقال اتمع (و يجوز البيان لعدم الجنسية بينهما فى الذات) فاستمع بما نتلو عليك (ونحو اشبه) أصله اشتبه (مثل اسمع) يعنى يجوز الادغام فيه بقلب التاء شينا على خلاف القياس نظرا الى اتحادهما فى المهموسية ولكن لا يجوز الادغام فيه بجعل الشين تاء على وفق القياس لعظم الشين فى امتداد الصوت اذ هو حرف الصفير أيضا على قول كما مر أو لان فى الشين تفشيا فلو أدغم فى التاء زالت عنه هذه الصفة فلا يقال اتبه و يجوز البيان لعدم الجنسية بينهما فى الذات نحو اشتبه (ونحو اصبر) أصله اصتبر (يجوز فيه اصطبر) بقلب التاء طاء واظهارها (لان الصاد من) الحروف (المستعلية المطبقة) بكسر الباء * الحروف تنقسم الى مطبقة ومنفتحة فالمطبقة هى التى ينطبق على مخرجه الحنك أى متى اعتمد اللسان على مخارج هذه الحروف انطبق عليه ما يحاذيه من الحنك الاعلى والتصق ظهر اللسان به وانحصر بينهما الصوت وهى الصاد والضاد والطاء والظاء * وسبب التسمية بها ظاهر والمنفتحة ضد المطبقة أى ينفتح الحنك عند النطق بها عن اللسان فلا ينطبق اللسان بها وهى ما عدا الحروف الاربعة فيكون خمسة وعشرين حرفا وسميت منفتحة لانك لا تطبق بشئ منها لسانك فترفعه الى الحنك وأيضا تنقسم الحروف باعتبار آخر الى مستعلية ومنخفضة والمستعلية ما يرتفع اللسان الى الحنك أطبقت أو لم تطبق وهى الصاد والضاد والطاء والظاء والخاء والغين المعجمتان والقاف وعبر عنها المصنف بقوله (وحروفها صضطظ خغق) فيكون المستعلية أعم من المطبقة فكل مطبقة مستعلية بدون العكس ولذلك قال (الاربعة الاولى) منها

لاتحادهما فى المجهورية (لان الزاى أعظم من الدال فى امتداد الصوت فيصير حينئذ) أى حين جعل الزاى دالا وادغام الدال فى الدال (كوضع القصعة الكبيرة فى الصغيرة) فى عدم رعاية التناسب بين الظرف والمظروف (أو لانه) أى ازان على تقدير ادغام الزاى فى الدال (يوازى) و يلتبس (بادان) من الدين (ونحو اسمع) أصله استمع لانه من سمع (يجوز فيه الادغام) بقلب التاء سينا (لان التاء والسين من المهموسية) مع تقاربهما فى المخرج (و) لكن لا يجوز الادغام بجعل السين تاء) بأن يقال اتمع (لعظم السين فى امتداد الصوت) فتعين أن يكون الادغام فيه بجعل التاء سينا (و يجوز البيان) بأن يقال استمع (لعدم الجنسية فى الذات ونحو اشبه) أصله اشتبه لانه من الشبه (مثل استمع) فى الاحكام المذكورة (ونحو اصبر) أصله اصتبر لانه من صبر من باب ضرب (يجوز فيه اصطبر) بالطاء وقلب التاء اليه دون اصتبر بابقاء التاء على حالها (لان الصاد من المستعلية المطبقة وحروفها) أى الحروف التى هى المستعلية فالاضافة بيانية لا حروف المستعلية المطبقة اذ الثلاثة الاخيرة ليست منها (صطضظ خغق * الاربعة الاولى)

(مستعلية ومطبقة والثلاثة الاخيرة) وهى الخاء والغين والقاف (مستعلية فقط) وانما سميت بذلك لان اللسان يعلو بها الى الحنك والمنخفضة ماعدا هذه السبعة فتكون اثنين وعشرين حرفا ومعنى الانخفاض فيها يفهم مماذكر فى الاستعلاء فهى مالا يرتفع اللسان بها الى الحنك فلا يحصل الانطباق ولذلك سميت بها لان اللسان لا يعلو بهن وقوله (والتاء من المنخفضة) عطف على قوله لان الصاد من المستعلية ﴿ قاعدة ﴾ اذا وقعت تاء الافتعال بعد أحد الحروف الاربعة التى هى الحروف المطبقة المستعلية وهى الصاد والضاد والطاء والظاء تقلب وجوبا طاء مهملة كما تقلب اذا وقعت بعد الدال والذال والزاى دالا مهملة كما مر وذلك لما بين حروف الاطباق و بين التاء من التضاد والتنافر وجمع المتضادين ثقيل فطلبوا حرفا من مخرج التاء يوافق الحروف المطبقة فى الاطباق ليسهل النطق بها وهو الطاء ولم يعكسوا الماس من ان التاء زائدة والزائد أولى بالتصرف وصورها أربع * أحدها ما يكون فاء الفعل صادا * وثانيها ما يكون فاء الفعل ضادا نحو اضرب * وثالثها ما يكون فاء الفعل طاء نحو اطلب * ورابعها ما يكون فاء الفعل ظاء نحو اظلم وسيأتى تفاصيلها واذا تقرر عندك هذه

القاعدة فتقول ان اصطبر من الصورة الاولى لان أصله اصتبر (فجعل التاء طاء لمباعدة بينهما) لان الصاد من المستعلية المطبقة والتاء من المنخفضة و بينهما مباعدة وتضاد والجمع بين المتضادين ثقيل فوجب ابدال التاء الى حرف من مخرجه يوافق الصادفى الاطباق وهو الطاء فجعل التاء طاء واليه أشار بقوله (وقرب التاء من الطاء فى المخرج فصار اصطبر كما فى ست أصله سدس) لان تصغيره سديس (فجعل السين) الاخيرة أوّلا (والدال) أيضا ثانيا (تاء لقرب السين من التاء فى المهموسية) وقيل لما بينهما من التقارب فى المخرج لان السين من المخرج التاسع من مخارج الفم والتاء فى المخرج الثامن منها أيضا كما مر فلا واسطة بينهما (و) قرب (التاء من الدال فى المخرج) فاجتمع حرفان من جنس واحد (ثم أدغم) الاولى فى الثانية (فصارست) بتشديد التاء والتشبيه فى جعل التاء دالا يعنى بجعل التاء فى اصتبر طاء لعلة ذكرناها كما يجعل الدال تاء فى ست لتلك العلة وتفصيله انه لما جعلت السين الاخيرة تاء لقربها من التاء فى المهموسية واجتمع الدال والتاء وهما متضادان لان الدال من المجهورات والتاء من المهموسة و بينهما تضاد فوجب قلب احداهما الى حرف من مخرجه ليوافق الاخرى فقلبوا الدال تاء وأدغموا الاولى فى الثانية فصارست قوله (ثم يجوز لك الادغام) معطوف على قوله فصار اصطبر أى بعد صيرورته اصطبر يجوز لك الادغام فيه (بجعل الطاء صادا) على خلاف القياس (نظرا الى اتحادهما فى) صفة (الاستعلائية) وان لم يتحدا فى الذات ولا فى المخرج (نحو اصبروا) لكن (لايجوز) لك (الادغام) فيه (بجعل الصاد طاء) على وفق القياس (لعظم الصاد) من الطاء فى امتداد الصوت لان الصاد من حروف الصفير والطاء ليس منها وقد مر ان حروف الصفير لا يدغم فى غيرها

وهى الصاد والطاء والضاد والظاء (مستعلية مطبقة) أما استعلاؤها فلارتفاع اللسان بها الى الحنك وأما اطباقها فلانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى فظهر مما ذكرنا ان الاسمين المذكورين مجازان لان المستعلية والمطبقة فى الحقيقة انما هو اللسان فمعناه مستعل عنده اللسان ومثل هذا الافتقار كثير فى اللغة كما قيل للمشترك فيه مشترك (والثلاثة الاخيرة) أى الخاء والغين والقاف (مستعلية فقط) أى بدون الاطباق فلا يلزم من الاستعلاء الاطباق و يلزم من الاطباق الاستعلاء فالمستعلية عام والمطبقة خاص (والتاء) عطف على الصاد (من المنخفضة) وهى مالا يستعلى بها اللسان الى الحنك عند النطق بها وهذا الاسم مجاز أيضا وحروفها ماعدا حروف المستعلية قوله (فجعل التاء طاء) حاصل المعنيين أحدهما لم يبق التاء على حالها وثانيهما قلبت الطاء تاء كما أن قوله يجوز فيه اصطبر حاصل لهما كما أشرنا اليه ثمة فقوله (لمباعدة بينهما) أى بين الصاد والتاء فى صفة الاستعلاء والانخفاض وفى صفة الشدة والرخاوة لان التاء حرف شديد والصاد رخوة فيتم الجمع بينهما فى التلفظ علة للمعنى الاول (وقرب التاء من الطاء فى المخرج) علة للمعنى الثانى وقد عرفت أن البعد بين الحرفين فى صفة يوجب تعسر النطق بهما فقلبوا التاء حرفا يوافق ماقبله فى الصفة وهو الطاء قصدا لازالة تعسر النطق (فصار اصطبر) وانما لم يعد اللام فى المعطوف هناك كما أفاده فى بحث ادان لقرب المعطوف عليه هناك (كما فى ست أصله سدس) بدليل سديس واسداس (فجعل السين والدال تاء لقرب السين من التاء فى المهموسية و) لقرب (التاء من الدال فى المخرج) والشدة هذا تشبيه فى قلب حرف حرفا لمباعدة بين المقلوب ومايقارنه من وجه ولمقاربة بينه و بين المقلوب اليه من وجه آخر فان بين السين والدال مباعدة فى صفة الجهر وفى صفة الشدة فلازالة هذه المباعدة لم تترك السين على حالها وقلبت تاء لمقاربة بينهما فى الهمس ولم يترك الدال أيضا على حاله لمباعدة بينه و بين التاء فى المهموسية ولم يذكر المباعدة فى المشبه به أى سدس اعتمادا على فهم المتعلم مع ان المباعدة بين الدال والتاء قد ذكرت فى بحث ادان وقلبت تاء لمقاربة بينهما فى المخرج (ثم أدغم) التاء فى التاء (فصارست ثم يجوز لك الادغام فى اصطبر بجعل الطاء صادا نظرا الى اتحادهما فى الاستعلائية) أى فى النسبة الى الاستعلاء (نحو اصبر ولا يجوز لك الادغام فيه بجعل الصاد طاء لعظم الصاد) فى امتداد الصوت

(أعنى لايقال اطبر) بتشديد الطاء (و يجوز البيان) فيه نحو اصطبر (لعدم الجنسية فى الذات و) من الصورة الثانية وهو مايكون فاء الفعل فيه ضادا معجمة (نحو اضرب) لان أصله اضترب وهو (مثل اصبر فى) جواز الوجهين وامتناع الوجه الواحد (أعنى يجوز اضرب) لانه يجب قلب التاء طاء أولا لما ذكرنا فى القاعد فاجتمع الضاد والطاء فيجوز قلب الطاء ضادا على خلاف القياس نظرا الى اتحادهما فى الاستعلائية ثم أدغمت الضاد الاولى الاصلية فى الثانية المنقلبة من الطاء فصار اضرب (و) أيضا يجوز (اضطرب) بالبيان بعد قلب التاء طاء نظرا الى عدم اتحادهما فى الذات (و) لكن (لايجوز اطرب) بقلب التاء طاء ثم قلب الضاد طاء أيضا وادغام الاولى فى الثانية وان كان على وفق القياس (لزيادة صفة الضاد) لان الضاد من حروف الصفير وقد مر انها لاتدغم فى غيرها قال بعض المحققين ولايجوز قلب الضاد طاء وتقول اطرب لامتناع ادغام الضاد فى الطاء لانك لو فعلت ذلك لسلبت الضاد نفسها بادغامك اياها فى الطاء (و) من الصورة الثالثة وهو مايكون فاء الفعل طاء (نحو اطلب) لان أصله اطتلب فقلبت التاء طاء فحينئذ (لايجوز فيه) شئ من الوجوه الثلاثة (الا) وجه واحد وهو (الادغام) أى ادغام الاول فى الثانى فقط على وفق القياس (لاجتماع الحرفين من جنس واحد) أحدهما الطاء المهملة الاصلية وثانيهما الطاء المنقلبة من التاء (بعد قلب تاء الافتعال طاء) لمباعدة بينهما فى الصفة لان التاء

من المتخفضة والطاء من المستعلية المطبقة فيكون بينهما تضاد وتنافر فوجب قلب التاء الى حرف من مخرجه ليوافق الطاء الذى قبله فقلبت طاء (لقرب التاء من الطاء فى المخرج) كما بينا فى القاعدة والادغام فيما هذا شانه واجب فلا يجوز اطتلب واططلب بالبيان (و) من الصورة الرابعة وهو مايكون فاء افتعل ظاء معجمة (نحو اظلم) لان أصله اظتلم فقلبت التاء طاء للعلة المذكورة فى القاعدة فصار اظطلم فحينئذ (يجوز فيه الادغام بجعل الظاء) المعجمة (طاء) أى بقلب الاول الى الثانى على وفق القياس قال أبو على هذا قول سيبويه (والطاء ظاء) أى بقلب الثانى الى الاول على خلاف القياس كما قيل فى اصتلح اصلح (لمساواة بينهما فى العظم) و فى الصفة أيضا لانهما من المستعلية المطبقة (و يجوز البيان) أى اظهار كل من الطاء والظاء (لعدم الجنسية) بينهما (فى الذات) وهو اختيار ابن جنى مثال الاول (مثل اطلم) بتشديد الطاء المهملة (و) مثال الثانى (اظلم) بتشديد الظاء المعجمة (و) مثال الثالث (اظطلم) بتقديم المعجمة وعلى هذه الوجوه الثلاثة ينشدون بيت زهير * و يظلم أحيانا فيظطلم * قوله (ونحو اتعد) مبتدأ خبره محذوف وهو أصله وتعد فحذف لدلالة المقام عليه فيكون تقدير الكلام ونحو اتعد أصله اوتعد (فجعل الواو تاء) بنقطتين من فوق وجوبا (لانه ان لم يجعل) الواو (تاء يصير ياء) بنقطتين من تحت (لكثرة ماقبلها) وسكونها (فيلزم حينئذ كون الفعل مرة يائيا) كما فى الماضى (نحو ايتعد ومرة واويا) كما فى المضارع (نحو يوتعد لعدم موجب القلب) أى لعدم موجب قلب الواو ياء فى المضارع وهو انكسار ماقبلها قوله (أو يلزم توالى الكسرات) عطف على قوله فيلزم واو ههنا بمعنى الواو أى لو لم يجعل الواو تاء يصير ياء لما مر فيلزم ما مر و يلزم أيضا توالى الكسرات الثلاث فى الماضى والاربع فى المصدر لان الياء كسرتان فوجب قلبها تاء وادغامها فى تاء الافتعال و يقال اتعد وتعيفت لتاء لانهم قلبوها اياها كثير المؤاخاة بينهما مثل تجاه وتراث وتخمة فى وجاه ووراث ووخمة وماذكره المصنف هو اللغة المشهورة وناس يقولون ائتعد ياتعد فهو موتعد بالهمزة واعرب قوله

أشار

(أعنى لايقال اطبر و يجوز البيان) نحو اصطبر وهو الاكثر (لعدم الجنسية فى الذات) بين الطاء والصاد وان اتحدا فى الاستعلاء والاطباق (ونحو اضرب) أصله اضترب من ضرب الجرح ضربا وهو (مثل اصبر) فى الاحكام وعللها (أعنى يجوز اضرب) بادغام الطاء المقلوبة من التاء فى الضاد (واضطرب) بعدم الادغام (ولايجوز اطرب) بادغام الضاد فى الطاء (ونحو اطلب) أصله اطتلب لانه من طلب من باب نصر (لايجوز فيه غير الادغام لاجتماع الحرفين من جنس واحد بعد قلب تاء الافتعال طاء) لبعد التاء من الطاء فى صفة الهمس والانخفاض و (لقرب التاء من الطاء فى المخرج ونحو اظلم) أصله اظتلم لانه من ظلم من باب ضرب (يجوز فيه الادغام) بعد جعل التاء طاء لمباعدة بين الظاء والتاء فى الصفة ومقاربة بين التاء والطاء فى المخرج (بجعل الطاء ظاء والظاء طاء لمساواة بينهما فى العظم) الصورى (و يجوز البيان) بعد قلب التاء ظاء (لعدم الجنسية) بين الطاء والظاء (فى الذات مثل اظلم) بالمعجمة (واطلم) بالغير المعجمة (واظطلم) بالبيان (ونحو اتعد) أصله اوتعد لانه من وعد من باب ضرب (فجعل الواو تاء) لمناسبة الجوار ولكونه واقعا فى كلامهم كثيرا نحو تراث وأدغم التاء فى التاء وجوبا (لانه) أى الشان (ان لم يجعل) الواو (تاء) بان لم يراع تلك المناسبة (يصير ياء لكثرة ماقبلها فيلزم حينئذ) أى حين صارت ياء (كون الفعل مرة يائيا) فى الماضى (نحو ابتعد ومرة) أخرى (واويا) فى المضارع (نحو يوتعد) وهو غير جائز وأنت خبير بان الاختلاف الذى لايجوز انما هو الاختلاف الاصلى وأما الاختلاف بسبب القلب اذا وجد سببه فغير محظور كقيل و يقول وغزا و يغزو الا أنهم لما أمكن لهم قلب الواو بشئ لايستلزم هذا الاختلاف لم يرضوا باختلاف العارض أيضا قوله (أو يلزم توالى الكسرات) كسرة الهمزة والياء المركب من الكسرتين عطف على قوله فيلزم حينئذ والظاهر ان يقول و يلزم بالواو اذ لا تعاند بين العلتين الا انه

(ونحو اتسر بجعل الياء تاء) كاعراب قوله ونحو اتعد بجعل الواو تاء وحاصل معناه انه اذا وقع قبل تاء الافتعال ياء تقلب تاء ويدغم فى تاء الافتعال كبنائهم الافتعال من اتسروا نما فعلوا ذلك (فرارا عن توالى الكسرات) الثلاث فى الماضى والاربعة فى المصدر لان الياء كسرتان ولما قلبوها تاء أدغموها فى تاء الافتعال لاجتماع الجنسين فقالوا اتسر أى لعب بالقمار ولما توجه أن يقال ان قولكم اذا وقع قبل تاء الافتعال ياء قلبت تاء ويدغم فى تاء الافتعال فرارا عن توالى الكسرات منقوض بمثل ايتكل لان الياء فيه وقع قبل تاء الافتعال ولم يقلب ولم يدغم أجاب بقوله (ولم يدغم) الياء بقلبها تاء وان لزم توالى الكسرات (فى) مثل (ايتكل) أى فى الافتعال الذى بنى من مهموز الفاء نحو ايتمر من الامر وايتكل من الاكل أصله ائتكل بهمزتين فقلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ماقبلها كما فى ايمان (لان الياء ليست بلازمة) أى ثابتة فى جميع تصرفاتها (يعنى تصير) تلك الياء (همزة اذا جعلته) أى ايتكل (ثلاثيا) وقلت أكل أو وصلته وقلت وائتكل ومن شرط الادغام أن يكون الحرفان لازمين (ومن ثم) أى ومن أجل ان شرط الادغام أن يكونا ثابتين (لايدغم حي فى بعض اللغات) مع انه اجتمع حرفان من جنس واحد لانعدام شرط الادغام فيه لان الياء الاخيرة غير لازمة كما مر قوله (وادغام اتخذ شاذ) عطف على قوله ولا يدغم حي عطف الجملة الاسمية على الفعلية وهو جائز لكنه ضعيف لفوات المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه و بيان كونه شاذا ان اتخذ افتعال بنى من مهموز التاء لانه من الاخذ كما بنى ايتمر من الامر وايتكل من الاكل فيكون الياء فيه غير لازمة كما فى ائتكل واو اذا كانت الياء غير لازمة يكون التاء المنقلبة منه غير لازمة أيضا فينعدم شرط الادغام بلا ريب فيكون الادغام فيه شاذا وقد مر تفصيله (ولما فرغ) من بيان الحروف الاربعة عشر التى وقعت قبل تاء الافتعال وكيفية ادغامها فى تاء الافتعال شرع فى بيان الحروف التى وقعت بعد تاء الافتعال وكيفية ادغام تاء الافتعال فيها فقال (و يجوز الادغام) أى ادغام تاء الافتعال فيما بعده (اذا وقع بعد تاء الافتعال) حرف (من حروف تدذ زسصضطظ) أى اذا وقع حرف من هذه الحروف التسعة عين الكلمة و بنيت منها افتعالا يجوز لك ادغام تاء الافتعال فيها بجعل التاء من جنسها والبيان وان اجتمع مثلان (نحو يقتل) من قتل أصله يقتتل وانما مثل بالمستقبل فى هذا الباب ومثل بالماضى فى الباب المتقدم لان الادغام فى الماضى فى هذا الباب غير متفق عليه كما سيجئ بخلاف الباب المتقدم وانما جاز الادغام والبيان فى مثل اقتتل يقتتل وان كان القياس يقتضى وجوب الادغام لاجتماع المتجانسين كما فى مد يمد لان تاء الافتعال غير لازمة بخلاف الدالين فى مد وقد أشار المازنى الى هذا الفرق وقال انما جاز الادغام فى اقتتل ووجب فى شد ومد لان كل واحد من الدالين فى شد ومد لاينفك عن صاحبه بخلاف تاء افتعل فانه يجوز انفكاكها عن التاء الواقع بعدها وذلك فى الصور التى يكون فى موضع العين حرف غير التاء فلا يتلازمان واذا لم يجب الادغام فيما يجتمع فيه المتجانسان كان عدم وجوب الادغام فيما يجتمع فيه المتقارب بطريق الاولى (و يبدر) أصله يبتدر أى يشرع (و يعذر) أصله يعتذر من العذر

أشار الى استقلال كل منها فى التعليل (ونحو اتسر) أصله ايتسر لانه من يسر من باب حسن ان كان من اليسر ومن يسر من باب ضرب ان كان من اليسر (بجعل الياء تاء) لمناسبة الجوار ووقوعه فى كلامهم كما سيجئ ان شاء الله تعالى (فرارا من توالى الكسرات) خصوصا فى المصدر أى الايتسار (ولم يدغم) أى لم يقع الادغام (فى مثل ايتكل) بقلب الياء تاء كما فى ايتسر (لان الياء) فى ايتكل (ليست بلازمة) يعنى لعدم وجود شرط الادغام وهو لزوم المدغم (يعنى تصير) أى تلك الياء (همزة اذا جعلته) أى ايتكل (ثلاثيا نحو أكل) لان أصله وكل لانه من أكل من باب نصر قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ماقبلها (ومن ثمة) أى ومن أجل أن لزوم الحرف المدغم شرط فى الادغام (لايدغم حتى فى بعض اللغات) لان الياء الثانية ليست بلازمة فيه حيث تسقط تارة نحو حيوا وتقلب تارة نحو يحيى كما مر قوله (وادغام اتخذ شاذ) عطف على قوله لايدغم من حيث المعنى أى ومن أجل أن اللزوم شرط فى الادغام شذ ادغام اتخذ اذا كان أصله ائتخذ قلبت الهمزة ياء ثم قلبت الياء والقياس أن لا تقلب اذا الياء غير لازمة لانه يصير همزة اذا جعلته ثلاثيا نحو أخذ وهو جواب عن سؤال مقدر وليس من تتمته ومن ثمة قيل فى توجيهه قلتم ان الياء التى ليست بلازمة لاتدغم والياء فى اتخذ غير لازمة مع انها قد أدغمت فاجاب بانه شاذ فلا تكرار (ويجوز الادغام اذا وقع بعد تاء الافتعال) مايقاربها حرف (من حروف تدذز سصض ظط) بقلب تاء الافتعال الى هذه الحروف لمقاربتها لها فى المخارج ومباعدتها عنها فى الصفات فقلبوها الى مقارب لها موافق لصفتها فأورد على تركيب ذكر الحروف أمثلتها قائلا (نحو يقتل) أصله يقتتل من القتل أدغم أوّل المثلين بعد نقل حركته الى ماقبله فى الآخر وانما لم يجب الادغام فيه مع اجتماع الحرفين المتماثلين المتحركين لان التاء الاولى فى حكم المنفصل من الثانية لان تاء الافتعال لايلزمها وقوع تاء بعدها نحو اقتسم واحترم فهو نظير أنعمت فى عدم لزوم التاء بعده واذا لم يجب فى اقتتل ففى غيره أولى (و يبدل) أصله يبتدل من البدل قلبت التاء دالا وأدغم الدال فى الدال (و يعذر) أصله يعتذر من العذر قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا ثم أدغم الذال فى الذال

(و ينزع) أصله ينتزع (و يبسم) أصله يبتسم (و يقسم) أصله يقتسم (و يخصم) أصله يختصم (و يفضل) أصله يفتضل من الفضل (و ينظر) أصله ينتظر (و يرطم) أصله يرتطم قوله (ولكن لا يجوز فى ادغامهن) استثناء من قوله و يجوز الادغام أى يجوز الادغام وتركه فى هذه الامثلة لكن اذا ادغم لا يجوز فيها (الا الادغام بجعل التاء مثل العين) أى بقلب تاء الافتعال الى ما بعدها للتجانس اذ لم يكن عين الكلمة تاء وانما لم يجز جعل العين مثل التاء (لضعف استدعاء) المقدم الذى هو التاء (المؤخر) الذى هو عين الفعل ومعنى اقتضاء المؤخر أن يقتضى جعله مثل نفسه بقلبه اليه وانما ضعف استدعاء التاء المتقدمة العين المتأخرة لان التاء زائدة والعين أصلية والاصلى قوى والزائد ضعيف فلو جعل العين تاء يصير القوى ضعيفا وهو ضعيف ولو جعل التاء عينا يصير الضعيف قويا وهو قوى وليس جعل الضعيف قويا جعل الخفيف ثقيلا هذا اذا كان الاستدعاء مصدرا معلوما مضافا الى مفعوله

وذكر الفاعل متروك و يجوز أن يكون مصدرا مجهولا مضافا الى ما يقوم مقام الفاعل والمآل واحد فافهم (وعند بعض الصرفيين لا يجوز هذا الادغام) أى ادغام تاء الافتعال فى هذه الحروف (فى الماضى حتى لا يلتبس) ماضى باب الافتعال (بماضى) باب (التفعيل) وذلك (لان) الشان (عندهم) أى عند من لا يجوز الادغام (ينقل حركة التاء) أى تاء الافتعال (الى ما قبلها) على تقدير الادغام (و يحذف) الهمزة (المجتلبة) للاستغناء عنها فيلزم الالتباس مثلا اذا قصد الادغام فى اقتتل نقلت فتحة التاء الى القاف وحذفت الهمزة للاستغناء عنها ثم يدغم التاء الاولى فى الثانية فيصير قتل بفتح القاف وتشديد التاء فلم يعلم انه ماض من التفعيل أو من الافتعال فلهذا الالتباس لم يدغم وقس عليه ما عداه و بعضهم جوز الادغام مع الالتباس اكتفاء بالفرق التقديرى (وعند بعضهم) يجوز فهى الادغام لان طريق الادغام عندهم ليس نقل حركة التاء الى ما قبلها حتى يلزم الالتباس بل ما بينه بقوله (يجىء) أى الماضى (بكسر الفاء نحو خصم) وقتل بكسر الخاء والقاف (لان) الشان (عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين) يعنى اذا قصد الادغام فى الماضى من هذا الباب اسكنت تاء الافتعال فالتقى ساكنان لان فاء الكلمة ساكنة أيضا والاصل فى التقاء الساكنين أن تحرك الاول منهما بالكسر ولا يمكن حذف احدهما لئلا يلزم اجحاف الكلمة فحركت الاولى وحذفت الهمزة للاستغناء عنها مثلا اذا قصد الادغام فى اقتتل أسكنت التاء ليمكن الادغام فاجتمع ساكنان القاف والتاء فحرك بالكسر على الاصل فاستغنى عن الهمزة ثم أدغم التاء فى التاء فصار قتل بكسر القاف وفتح التاء وتشديدها وقس عليه ما عداه (وعند بعضهم يجىء) الماضى (بالهمزة المجتلبة نحو اخصم) بكسر الهمزة وكسر الخاء بالتحريك على الاصل وفتحها بنقل حركة التاء اليها وفتح الصاد وتشديدها ولا التباس فيه أيضا فيجوز الادغام وانما يجىء الماضى بالهمزة (نظرا الى سكون أصله) أى سكون الخاء فى

(و ينزع) أصله ينتزع من النزع قلبت التاء دالا ثم الدال زايا ثم أدغمت الزاى فى الزاى (و يبسم) أصله يبتسم من البسم قلبت التاء سينا ثم أدغم السين فى السين (و يخصم) أصله يختصم من الخصومة قلبت التاء طاء ثم قلبت التاء صادا ثم أدغم الصاد فى الصاد (و ينضل) أصله ينتضل من النضل وهو الرمى قلبت التاء طاء ثم الطاء ضادا ثم أدغم الضاد فى الضاد (و يلطم) أصله يلتطم من اللطم قلبت التاء طاء ثم أدغم الطاء فى الطاء (و ينظر) أصله ينتظر قلبت التاء طاء ثم الطاء ظاء ثم أدغم الظاء فى الظاء (ولكن لا يجوز فى ادغامهن) أى الامثلة المذكورة (الا الادغام بجعل التاء مثل العين) وقوله (لضعف استدعاء المؤخر) مطلقا من اضافة المصدر الى المفعول وترك الفاعل أى لضعف استدعاء المقدم الزائد الذى هو تاء الافتعال واستتباعه المؤخر الاصل الذى هو العين مع ان قياس الادغام ان تقلب الاول حرفا من جنس الثانى لان الاول هو الذى يدغم فى الثانى فينبغى أن تبقى الثانى على لفظه وان الاول ساكن والساكن أولى بالتغيير الا اذا عرض عارض منع عن هذا القياس مثل ما فى تاء الافتعال اذا وقع بعد حروف تشدذ سشبص ضطظ من كونها أصلية أو زائدة فى الصفة (وعند بعض الصرفيين لا يجىء هذا الادغام فى الماضى) أى فى ماضى هذه الامثلة (حتى لا يلتبس بماضى التفعيل لان) الشان (عندهم) أى عند هؤلاء البعض من الصرفيين لو قصد هذا الادغام (تنقل حركة التاء الى ما قبلها وتحذف) الهمزة (المجتلبة) فيصير فى اختصم مثلا خصم فلا يعرف انه من الافتعال أو من التفعيل وعند بعضهم يجىء الادغام فى الماضى أيضا فيقال قتل بفتح القاف اكتفاء فى الفرق بالمضارع وأشار الى هذا بقوله فيما بعد و يجوز فى مستقبله كسر الفاء وفتحها كما فى الماضى (وعند بعضهم يجىء بكسر الفاء نحو خصم أصله اختصم لان) الشان (عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين) بعد حذف حركة التاء من غير نقلها الى ما قبلها وحذف المجتلبة ولا التباس حينئذ (وعند بعضهم يجىء الماضى المدغم (بالمجتلبة نحو خصم) بكسر الخاء (نظرا الى سكون أصله) أى أصل الخاء فى اختصم والى أن الحركة العارضة فى حكم العدم فيحتاج الى المجتلبة لامكان الابتداء ولا التباس أيضا وأما فى خصم بعد فتح الخاء فلم يجىء اخصم بالمجتلبة لان حركة الخاء أعنى الفتحة وان كانت عارضة الا أنها حركة أحد حروف الكلمة فكأنها غير عارضة فلا يحتاج الى المجتلبة بخلاف كسرة الخاء فى خصم فانها من خارج

الاصل فيكون الحركة عارضة ولا اعتبار بالعارض فلم يحذف الهمزة (و) مع اثبات الهمزة (يجوز فى مستقبله) أى مستقبل اخصم وأخواته (كسر الفاء وفتحها) معاً أما الكسر فبتحريكها على الاصل وأما الفتح فبنقل حركة التاء اليها (كما) يجوز كسرها وفتحها معا (فى الماضى نحو يخصم) بكسر الخاء وفتحها أصله يختصم فاسكنت التاء ليمكن الادغام فالتقى ساكنان الخاء والتاء فحركت الخاء بالكسر على الاصل أو نقل فتحة التاء اليها ثم قلبت التاء صادا وأدغم الصاد فى الصاد وقس عليه ماعداه (و) يجوز (فى فاعله) أى فى اسم الفاعل من هذا الباب (ضم الفاء للاتباع) أى لاتباع حركة التاء لحركة الميم (مع جواز فتحها وكسرها) لماذكرنا فى المستقبل (نحو مخصمون) بالحركات الثلاث فى الخاء (ويجىء مصدره) أى مصدر اختصم (خصاما بكسر الخاء) لاغير أصله اختصاما (لالتقاء الساكنين) وتحريك اولهما بالكسر على الاصل يعنى اذا قصد الادغام فى الاختصام اسكنت التاء ليمكن الادغام فالتقى ساكنان الخاء والتاء وحرك الخاء بالكسر على الاصل فاستغنى عن الهمزة ثم ادغم التاء فى الصاد فصار خصاما بكسر الخاء وفتح الصاد وتشديدها هذا هو المذهب الثانى (أو لنقل كسرة التاء الى الخاء) وحذف الهمزة للاستغناء وادغام التاء فى الصاد كما هو المذهب الاول (ويجىء) مصدره (اخصاما) بالهمزة المجتلبة وكسر الخاء (اعتبارا لسكون الاصل) أى لم يحذف الهمزة بتحريك الخاء وان أمكن النطق بها اعتبار السكون الخاء فى الاصل وعروض حركتها ولم يجز فى اخصاما فتح الخاء على كلا المذهبين وهو ظاهر لمن له أدنى دراية (وتدغم تاء تفعل وتفاعل فيما بعدها) جوازا (باجتلاب الهمزة) ليمكن الابتداء بها ادلو أدغم التاء فيما بعدها وجب اسكانها ليمكن الادغام فتعذر الابتداء به فوجب اجتلاب همزة الوصل (كما) مر (فى باب الافتعال) أى كما يجوز ادغام تاء الافتعال فيما بعده اذا كان مابعده حرفا من حروف تدذزسصضطظ بجعل تاء مثل مابعده من العين كذلك يجوز ادغام تاء تفعل وتفاعل فيما بعده اذا كان مابعده تاء أو حرفا من هذه الحروف التسعة سوى الضاد بجعل التاء مثل مابعده من الفاء قال ابن الحاجب وأما تاء تفعل وتفاعل فيدغم فيما يدغم فيه التاء وهى الطاء والدال والظاء والذال والتاء والثاء والصاد والزاى والسين واذا تقرر ذلك فلا يلتفت الى ماذهب اليه الشارحون من انه اذا وقع بعد تاء تفعل وتفاعل حرف من حروف اتشدذرسشصضطظ وهو أحد عشر حرفا هذا وانما أدغموا التاء فى الحروف التسعة للدلالة على المبالغة من غير لبس لعلم السامع بأصله (نحو اطهر) بكسر الهمزة وفتح الطاء وتشديدها (أصله تطهر) بتشديد الهاء فاسكن التاء ثم ادغم التاء بعد قلبه طاء فاجتلبت الهمزة فصار اطهر وكذلك ازين واذكر وادثر واتبع واصبر واظهر واسمع واضرب أصلها تزين وتذكر وتدثر وتتبع وتصبر وتظهر وتسمع وتضرب (واثاقل) بكسر الهمزة وتشديد الثاء (أصله تثاقل) قلبت التاء ثاء وأدغمت واجتلبت همزة الوصل فصار اثاقل وكذلك ايابع واداخر واذاكر وازاين واسامع واصابر واضارب واظاهر أصلها تتابع وتداخر وتذاكر وتزاين وتسامع وتصابر وتضارب وتظاهر

فهى عارضة قطعا وكذلك جازا خصاما بفتح الخاء مع المجتلبة لانها حركة اتباع فهى عارضة (و يجوز فى مستقبله) أى مستقبل اخصم مدغما (كسر الفاء وفتحها كما جاز فى الماضى نحو يخصم) فان من قال فى الماضى خصم بفتح الخاء يقول فى مستقبله يخصم بفتحها أيضا ومن قال خصم أو خصم بكسر الخاء المجتلبة أو بغيرها يقول فى مستقبله يخصم بكسر الخاء أيضا (و) يجوز (فى اسم فاعله ضم الفاء للاتباع) أى لاتباع الميم فى الضم (مع فتحها) عند من فتحها فى الماضى (و) مع (كسرها) عند من كسرها فيه (نحو مخصمون) بحركات الخاء (و يجىء مصدره) أى اخصم مدغما (خصاما) بكسر الخاء أصله اختصاما لالتقاء الساكنين على تقدير سلب حركة التاء (أو لنقل كسر التاء الى الخاء و يجىء) مصدره (خصاما بفتح الخاء اذا اعتبرت حركة الصاد المدغم فيها) أو أتبعت حركة الخاء حركتها وانما قال ان اعتبرت اشارة الى أن الاتباع ههنا ضعيف لوجود الفاصل بخلاف مخصمون (و يجىء) مصدره (اخصاما) بالمجتلبة بكسر الخاء وفتحها (اعتبارا لسكون الاصل) كما ذكرنا فى اخصم هذا على تقدير فتحها للخفة أو للاتباع وعلى تقدير كسرها لالتقاء الساكنين لان الحركة حينئذ عارضة فكانها فى حكم الساكن فيحتاج الى المجتلبة وأما على تقدير ان كسرتها منقولة من التاء فلا احتياج الى المجتلبة كما ذكر فى اخصم (و يدغم تاء تفعل وتفاعل فيما بعدها) جوازا (لاجتلاب الهمزة) اذا كان مابعدها مايقارب بها من حروف تثدذسصضطظ وانما لم يذكر هذا القيد أعنى مايقارب بها لظهور أن تعلم وتقاتل لا يصح ادغامه (كما مر فى باب الافتعال) من ادغام تائه فيما بعدها من حروف تثدذسصضطظ لمقاربتها فى المخارج ومباعدتها ههنا فى الصفات (نحو اطهر) بتشديد الطاء والهاء (أصله تطهر) قلبت التاء طاء وأدغم الطاء فى الطاء ثم اجتلبت الهمزة للابتداء (واثاقل) بتشديد الثاء أصله تثاقل قلبت التاء ثاء ثم أدغم الثاء فى الثاء ثم اجتلبت الهمزة وادارا واظهر وادل واقتل واصدق وازين واسمع واضرع وفى غير الضاد تقلب التاء ابتداء الى مايجاورها امالاتحاد المخرج أو لقرب به وأما فى الضاد فلبعده قلبت التاء طاء اذ لا اتحاد ولا قرب كما سبق

(ولاتدغم) تاء الاستفعال فيما بعده وان كان من ثلث الحروف التسعة التى جاز ادغام التاء فيها الان ما بعد تاء الاستفعال يكون ساكنا أبدا ومن شرط الادغام تحرك الحرف الثانى فيمتنع الادغام فلا يدغم (فى نحو استطعم لسكون الطاء تحقيقا و) لا (فى نحو استدان) لسكون الدال (تقديرا) لان أصله استدين فنقلت فتحة الياء الى الدال وقلبت ألفا ومثله استطال أصله استطول (ولكن يجوز حذف تائه) أى تاء استفعل (فى بعض المواضع) تخفيفا الا فى كلها (نحو اسطاع) أى بكسر الهمزة وانما فسرنا به بقرينة مقابلته بفتح الهمزة (يسطيع) بفتح الياء أصلهما استطاع يستطيع فحذفت التاء (كما مر فى ظلت) أى كما مر جواز حذف المتماثلين للتخفيف عند امتناع الادغام لسكون الثانى لان التاء والطاء وان لم يكونا من جنس واحد الا انهما لما اتحدا فى المخرج كانا كأنهما من جنس واحد فيجوز التخفيف بالحذف وقد يدغم تاء استطاع فى الطاء مع بقاء صوت السين فيقال اسطاع وهو نادر لما فيه من الجمع بين ساكنين كذا قيل (واذا قلت أسطاع بفتح الهمزة يكون السين زائدا) على خلاف القياس (لان أصله) حينئذ (أطاع) فلا يكون من باب الاستفعال (كالهاء) أى كزيادة الهاء على خلاف القياس (فى أهراق) لان أصله اراق هذا مذهب

سيبويه فيكون مضارعه حينئذ يسطيع بضم الياء قال ابن الحاجب ولا اعتداد بالسين عنده اذ ليس يفيد معنى وذكر أبو البقاء انهم زادوا السين ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغيير لان أصلهما أطوع يطوع *وحاصل ما ذكره المصنف انه لو فتح ألف اسطاع تعين كونه من باب الافعال وزيادة السين شاذة كما هو مذهب سيبويه وقال الفراء أصلها استطاع فحذفت التاء وفتحت الهمزة فليس زيادة السين شاذة بل الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع وحذف التاء فضارعه يسطيع بفتح الياء

(ولا تدغم) تاء استفعل فيما بعدها (فى نحو استطعم بسكون التاء تحقيقا) ومن شرائط الادغام تحرك الثانى (و) لا تدغم التاء أيضا فيما بعدها (فى) نحو (استدان) أصله استدين لسكون الدال (تقديرا ولكن يجوز حذف تائه) أى تاء استفعل للتخفيف (فى نحو المواضع نحو اسطاع) بكسر الهمزة أصله استطاع (يسطيع كما مر فى ظلت) من أن احدى اللامين حذفت للتخفيف (واذا قلت أسطاع بفتح الهمزة) يسطيع بضم الياء (يكون السين زائدا) على غير القياس اذ زيادة السين انما أطردت فى استفعل وذكر أبو البقاء أنهم انما زادوا السين فى اطاع يطيع ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغيير لان أصلها أطوع يطوع هذا على قول سيبويه وأما على قول الفراء فالشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع اذ أصله عنده استطاع حذفت التاء استثقالا فضارعه يستطيع بالفتح وانما كان السين زائدا على قول سيبويه (لان أصله أطاع كالهاء) أى كزيادة الهاء (فى اهراق) اذ أصله أراق زيدت الهاء على غير القياس

﴿ الباب الثالث فى المهموز ﴾

لم يعرفه اما لانفهامه من تعريف الصحيح أو لان الاسم اللغوى يغنى عنه وانما قدمه على المعتلات لان الهمزة حرف صحيح لانه لم يجر فيها ما جرى فى حروف العلة فى اطراد اللازم فى كثير من الابواب (ولا يقال له صحيح) مع أن الهمزة حرف صحيح لما مر (لصيرورة همزته) أى همزة المهموز (حرف علة فى التليين) أى فى ازالة شدتها كآمن وأومن وايمانا (وهو يجيء على ثلاثة أضرب مهموز الفاء نحو أخذ) ويسمى القطع أيضا لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها (و) مهموز (العين نحو سأل) ويسمى اللين أيضا لان اللين فى اللغة جعل الكلمة ذات همزة (و) مهموز (اللام نحو قرأ) ويسمى المهموز أيضا وذلك ظاهر (وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح) فى جميع الاحكام (الا) فى حكم (انها قد تخفف) اذا لم يكن مبتدأ بها كما

﴿ الباب الثالث من الابواب السبعة ﴾ (فى) بيان (المهموز) قدمه على المعتلات لان الهمزة حرف صحيح فى ذاته لكنها قد تخفف وتحذف فى غير الاول (ولا يقال له) أى للمهموز (صحيح) وان كان حرفه حرفا صحيحا (لصيرورة همزته حرف علة فى التليين) كآمن وأومن وايمانا ولذلك يقال له الملحق بالمعتل (وهو) أى المهموز (يجيء على ثلاثة أضرب) أحدها (مهموز الفاء نحو أخذ و) الثانى مهموز (العين نحو سأل و) الثالث مهموز (اللام نحو قرأ) هذا حصر عقلى ان اعتبر وجود همزة واحدة فى كلمة ثلاثية والا فبناء على الغالب اذ يجيء من الرباعى ما يكون عينه ولامه الثانية همزتين نحو كأكأ ولألأ (وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح) فى تحمل الحركات (الا انها قد تخفف) لانها حرف ثقيل اذ مخرجها أبعد من مخارج جميع الحروف لانه يخرج من أقصى الحلق فهو شبيه بالتهوع المستكره لكل أحد بالطبع فخففها قوم وهم أكثر أهل الحجاز وخاصة قريش روى عن أمير المؤمنين على رضى الله عنه انه قال نزل القرآن بلسان قوم وليسوا بأصحاب نبى ولولا أن جبرائيل نزل بالهمزة على النبى عليه السلام ما همزتها وخففها آخرون وهم تميم وقيس والتخفيف هو الاصل قياسا على سائر الحروف الصحيحة فتخفف عند الاولين

(بالقلب) حروف اللين (وجعلها بين بين أى بين مخرجها و بين مخرج الحرف الذى منه حركتها) فان كانت الهمزة مفتوحة جعلت بين مخرج الهمزة و بين مخرج الالف وان كانت مكسورة جعلت بين مخرج الهمزة و بين مخرج الياء وان كانت مضمومة جعلت بين مخرج الهمزة و بين مخرج الواو وهذا هو بين بين المشهور (وقد تجعل الهمزة بين مخرجها و بين مخرج الحرف الذى منه حركة ماقبلها) وهو بين بين الغير المشهور ثم همزة بين بين عند الكوفيين سا كنة وعندنا متحركة بحركة ضعيفة ينحى بها نحو السا كن ولذلك لايقع الاحيث يجوز وقوع السا كن غالبا فلا يقع فى أول الكلمة قوله (والحذف) مجرور معطوف على قوله بالقلب أو وجعلها بين بين على اختلاف المذهبين قيل الاصل فى تخفيف الهمزة أن تجعل بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لانه اذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف لانه اذهابها بغير عوض (الاول) وهو القلب (يكون اذا كانت الهمزة سا كنة ومتحركا ماقبلها) سواء كان فى كلمة أو فى كلمتين وحينئذ (تقلب) الهمزة (بشئ) أى بحرف (يوافق) ذلك الشئ (حركة ماقبلها) أى ماقبل الهمزة (للين عريكة السا كن) أى طبيعته (واستدعاء ماقبلها) قلبها فان كانت حركة ماقبل الهمزة فتحة قلبت ألفا (نحو راس) أصله رأس بالهمزة السا كنة ثم قلبت ألفا (و) ان كانت حركة ماقبلها ضمة قلبت واوا نحو (لوم) أصله لؤم بالهمزة السا كنة (و) ان كانت كسرة قلبت ياء نحو (بير) أصله بئر بالهمزة السا كنة وهذه الامثلة للهمزة السا كنة التى فى كلمة واحدة مع تحرك ماقبلها ومثال الهمزة السا كنة التى فى كلمتين مع تحرك ماقبلها نحو الى الهداتنا والذيتمن و يقولوذن لى الاصل فى الاول أن يقال الى الهدى و يقال ايتنا بقلب الهمزة ياء لسكونها وانكسار ماقبلها لان أصله ائتنا بهمزتين لانه أمر من أتى يأتى لكن لما سقطت ألف الوصل فى الدرج اجتمع سا كنان ألف الهدى والهمزة السا كنة التى من فاء الفعل فحذفت الالف لكونه فى آخر الكلمة والتغيير بالآخر أولى وقبلها الدال مفتوحة فصار دأت من الهدى ايتنا بمنزلة رأس فقلبت الهمزة فيه ألفا كما قلبت همزة رأس وأما الذيتمن أصله الذى ائتمن بهمزة سا كنة التى هى فاء أمن بعد همزة الوصل فسقطت همزة الوصل أيضا فى الدرج فالتقى سا كنان ياء الذى والهمزة السا كنة التى هى فاء الفعل فحذفت الياء لوقوعها فى الطرف وقبلها الذال المنكسورة فصار ذئت من الذى ايتمن بمنزلة بئر فقلبت الهمزة فيه ياء كما قلبها فى بئر وأما من يقولوذن لى أصله ائذن لى بهمزة سا كنة بعد همزة الوصل وهى فاء اذن فسقطت همزة الوصل فى الدرج و باشرت لام يقول المضمومة فصارت لوذن من يقول ائذن لى بمنزلة لؤم فقلبت الهمزة واوا كما قلبها فى لؤم كذا حقق وكل ذلك أى قلب الهمزة بشئ يوافق حركة ماقبلها فى كلمة كانت أو فى كلمتين جائز لا واجب اذا كان ماقبل الهمزة غير الهمزة وأما اذا كان ماقبلها همزة أيضا وكانت فى كلمة واحدة يجب قلبها نحو آمن وأومن وايمانا كما سيجىء (والثانى) وهو تخفيف الهمزة بجعلها بين بين المشهور (يكون اذا كانت) الهمزة (متحركة و) كانت (متحركا ماقبلها

يجىء ان شاء الله تعالى (بالقلب وجعلها بين بين أى بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذى منه حركتها) كما تقول سئل بين الهمزة والياء وهذا هو بين بين المشهور فيما بينهم لان العبرة بحركة الهمزة نفسها ولهذا تكتب اذا كانت متحركة على وفق حركة نفسها كما يجىء ان شاء الله تعالى وفسره حتى لا يظن ان المراد منه غير المشهور وهو جعلها بينها و بين حرف حركة ماقبلها كما تقول سئل بين الهمزة والواو ثم ان همزة بين بين سا كنة عند الكوفيين وعند البصريين متحركة بحركة ضعيفة ينحى بها نحو السا كن ولذلك لايقع الاحيث يجوز وقوع السا كن فيه فلا يقع فى أول الكلمة وأما وجه تخفيف الهمزة فلانها حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق فجاز فيها التخفيف لنوع من الاستحسان وهو لغة قريش وأ كثر أهل الحجاز والتحقيق لغة تميم وقيس قياسا لها على سائر الحروف والاصل فى التخفيف بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لانه إذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف لانه اذهابها بغير عوض الا ان المصنف قلب القلب لكون القلب بين بين (والحذف وهو ثلاثة طرق الاول) من طرق التخفيف أعنى القلب (يكون) و يتحقق (اذا كانت) الهمزة (سا كنة ومتحركا ماقبلها) وانما تعين القلب فى هذه الصورة اذا أريد تخفيفها اذ لا يمكن جعلها بين بين المشهور لسكونها ولا غير المشهور لانه لايجوز حيث لايجوز المشهور لانه فرعه ولا يمكن الحذف لانه لايبقى مايدل عليها وقوله (تقلب بشئ يوافق) حركة (ماقبلها) بيان لكيفية القلب عند وجود شرطه يعنى ان كانت حركة ماقبلها فتحة تقلب ألفا لان الالف يوافق الفتحة وان كانت ضمة تقلب واوا وان كانت كسرة تقلب ياء لانهما يوافقانهما (للين عريكة الساكن) أى طبيعته لضعفه (واستدعاء ماقبلها) أى طلب ماقبل الهمزة وهو حركة ماقبلها قلبها الى مايجانسه و يوافقه اذ لاشك ان كل حركة تستدعى أن يكون الحرف الذى بعدها الحرف الذى لو أشبعت لتولد منها ذلك الحرف (نحو راس) بالالف أصله رأس (ولوم) بالواو أصله لؤم (و بير) بالياء أصله بئر (والثانى) من ثلاث الطرق أعنى بين بين (يكون اذا كانت الهمزة متحركة) بأى حركة كانت (ومتحركا ماقبلها) بأى حركة كانت وانما تعين بين بين اذ لامجال للقلب لان

ثم تثبت) الهمزة فى هذه السورة أى لم تحذف ولم تقلب بشئ لانه تثبت كما هى (لقوة عريكتها) أى لقوة طبيعة الهمزة المتحركة مع تحرك ماقبلها وأقسام ذلك تسعة لان الهمزة امامفتوحة أومكسورة أومضمومة وعلى التقادير ماقبلها امامفتوح أومكسور أومضموم والحاصل من ضرب الثلاثة فى الثلاثة تسعة فان كان الهمزة مفتوحة فما قبلها أيضا (نحوسأل) أومكسور نحومائة أومضموم نحو مؤجل (و) ان كانت مضمومة فماقبلها امامضموم نحو (لؤم) أومفتوح نحورؤف أومكسور نحو مستهزؤن وان كانت مكسورة فماقبلها امامكسور أيضا نحو مستهزئين (و) مضموم نحو (مسئل) أومفتوح نحو سئم والقياس فى الصورة التسع كلها أن تجعل بين بين لان فيه تخفيفا للهمزة مع بقية من آثارها ليكون دليلا على ان أصل الكلمة الهمزة لكن فى صورتين منها لا يمكن جعلها بين بين وأشار اليهما بقوله (الا اذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسورا أومضموما) فان الهمزة حينئذ لم تجعل بين بين بل (تجعل واوا) ان كان

ماقبلها مضموما (أو) تجعل (ياء) ان كان ماقبلها مكسورا (نحو مير) بكسر الميم وفتح الياء اصله مئر بفتح الهمزة وهى جمع المئرة وهى العداوة (وجون) بضم الجيم وفتح الواو أصله جؤن بفتح الهمزة وهو جمع جؤنة بالضم وهو سليلة مستديرة مغشاة أوما يكون مع العطارين (وكذلك مائة ومؤجل وذلك (لان الفتحة كالسكون فى اللين) أى فى لين عريكتها (فتقلب) الهمزة بشئ فى حال الفتح (كما) تقلب (فى) حال (السكون فان قيل لم لاتقلب) الهمزة (فى) سأل (ألفاو) الحال أن (همزته مفتوحة ضعيفة) وماقبلها مفتوح أيضا (قلنا فتحتها صارت قوية بفتحة ماقبلها) لان الجنس يتقوى بالجنس فلهذا لم تقلب ألفا * ولما توجه أن يقال ان هذا الجواب منقوض بقول الشاعر لاهناك المرتع لان ماقبل الهمزة المفتوحة لا مفتوحة مع انها تقلب ألفا * أجاب بقوله (ونحو لاهناك المرتع شاذ) أصله لاهنأك بفتح الهمزة فقلبت ألفا على خلاف القياس والمرتع بفتح الميم اسم مكان من رتعت الماشية أى أكلت ماشاءت هذا وقال المحققون انما لم يجعل الهمزة بين بين فى هاتين الصورتين لانهم لوجعلوها بين بين المشهور يقرب من الالف لكون حركتها فتحة وقبلها الضمة أو الكسرة وهما لايقعان قبل الالف فكذا لايقعان قبل ماقرب منها ولما تعذر المشهور تعذر غير المشهور لانه فرعه * واعلم ان ماذكره المصنف من استثناء الصورتين مذهب سيبويه ومختار عند المحققين أيضا * قال ابن الحاجب وحكى عن يونس جعلها بين بين فى الضربين المستثنيين أيضا والحق ماقاله سيبويه (والثالث) وهو تخفيف الهمزة بالحذف (يكون اذا كانت) الهمزة (متحركة و) كان (ساكنا ماقبلها و) حينئذ يحذف الهمزة جوازا (لكن تلين فيه أولا) بجعلها ساكنة (للين عريكتها) فى الجملة قبل ذلك التليين (بمجاورة الساكن أى بسبب مجاورته الساكن (ثم تحذف) الهمزة

الهمزة ليست بساكنة حتى تلين طبيعتها وتطاوع استدعاء حركة ماقبلها ولا للحذف اذ لا يبقى من آثارها وعوارضها مايدل عليها الان ماقبلها متحرك لايقبل نقل حركتها اليه فيتعين بين بين (ثم تثبت) أى بعد تركها وتحرك ماقبلها تثبت الهمزة على تخفيفها بين بين فى كل الاحوال لاتطاوع الحذف والقلب (لقوة عريكتها) أى الهمزة المتحركة بسبب حركتها مع حصول التخفيف فأحوال الهمزة حينئذ مع أحوال ماقبلها تسعة حاصلة من ضرب الثلاثة فى الثلاثة (نحو سأل ولؤم) وسئم ورؤس وجؤن (وسئل) ومستهزئين ومير ومستهزؤن ففى هذه الاحوال كلها تثبت الهمزة بجعلها بين بين (الا اذا كانت مفتوحة وماقبلها مكسورا أومضموما) فانها لاتثبت حينئذ بل (تجعل واوا) ان كان ماقبلها مضموما (أو) تجعل (ياء) ان كان ماقبلها مكسورا (نحو مير) فيما كان ماقبلها مكسورا أصله مئر (وجون) فيما كان ماقبلها مضموما أصله جؤن (لان الفتحة كالسكون فى اللين) والضعف (فتقلب) الهمزة المفتوحة (كما) تقلب (فى) حال (السكون فان قيل لم لاتقلب) الهمزة (ألفا فى سأل وهمزته) أى همزة سأل (مفتوحة ضعيفة) لينة (قلنا فتحته) أى فتحة همزة سأل بحذف المضاف (صارت قوية بفتح ماقبلها) لان الشئ يقوى بجنسه (ونحو لاهناك المرتع) فى لاهناك بقلب الهمزة ألفا مع كونها وكون ماقبلها مفتوحين (شاذ) وهو بعض من بيت صدره

راحت بمسلمة البغال عشية * فارعى فزارة لاهناك المرتع

وهو للفرزدق يهجو عمر الفزارى حين ولى على العراق بدل عبد الملك راحت ذهبت الباء فى بمسلمة للتعدية والبغال فاعل راحت عشية بعد الظهر ظرف راحت فارعى أمر من الرعى لجماعة المخاطبين فزارة منادى حذف حرف النداء اسم قبيلة المرتع فاعل لاهناك وهو دعاء عليهم يريد أن ابن السلطان فر وترك الملك لك فاغتنم به لابورك لك فيه ولاتمتع به (والثالث) من تلك الطرق وهو الحذف (يكون اذا كانت) الهمزة (متحركة وساكنا ماقبلها ولكن) لايقع الحذف ابتداء بل (تلين) الهمزة بسلب حركتها (فيه) أى فيما اذا كانت الهمزة متحركة وساكنا ماقبلها (أولا) أى قبل الحذف ليكون التخفيف على التدريج (للين عريكتها بمجاورة الساكن) فى الجملة قبل ذلك التليين فان الصحبة مؤثرة فتنقاد للتليين والتصرف فيها (ثم تحذف) الهمزة لاجتماع الساكنين أحدهما الهمزة والآخر الساكن الذى قبلها وانما تعين الحذف حينئذ لانه

(لاجتماع الساكنين) ثم أعطى حركتها لما قبلها اذا كان ماقبلها حرفا صحيحا أو واوا أو ياء أصليتين (أو مزيدتين لمعنى) من المعانى أى لا يكونان زائدتين لمجرد المد أو مايشبهه بل زائدتين لمعنى كالالحاق والتأنيث وغيرهما وانما فسرنا به بقرينة مقابلته لقوله واذا كان ياء أو واوا مدتين) أو يشبه المدة كياء التصغير جعلت مثل ماقبلها ثم ادغم فى آخره فهذه أقسام ثلاثة * القسم الاول ما يكون قبل الهمزة المفتوحة حرف صحيح ساكن (نحو مسلة) بفتح السين واللام جميعا (وملك) بفتحتين أيضا (أصله مسئلة) باثبات همزة مفتوحة قبلها سين ساكن فاسكن الهمزة ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركتها الى السين فصار مسلة (وملأك) باثبات همزة مفتوحة قبلها لام ساكنة فاسكنت الهمزة ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركتها الى اللام فصار ملك (من الالوكة وهى الرسالة) قال الكسائى أصل ملك مألك بتقديم الهمزة من الالوكة وهى الرسالة ثم قلبت وقدمت اللام فقيل ملأك ثم تركت همزته لكثرة فصار ملك وقوله (والاحمر) باثبات الهمزة وسكون اللام على الاصل مبدأ وخبره (يجوز فيه لحمر) بفتح اللام وحذف الهمزتين (لان الالف) أى الهمزة الاولى انما جيء (لاجل سكون اللام) وتعذر الابتداء به (وقد انعدم) سكون اللام بنقل حركة الهمزة الثانية اليها وحذفت لالتقاء الساكنين فامكن الابتداء باللام فاستغنى عن الهمزة فبقى لحمر وهو قليل (و يجوز فيه الحمر) باثبات همزة الوصل وان انعدم سكون اللام (لطرو حركة اللام) وعروضها وعدم الاعتبار بالعارض فلم يستغن عن الهمزة وهو الاكثر فعلى هذا الوجه يقال من الحمر بفتح النون وفى الحمر بحذف الياء لالتقاء الساكنين حكما بخلاف الوجه الاول اذ يقال من لحمر باسكان النون وفى لحمر باثبات الياء لعدم التقاء الساكنين اعتبارا بالحركة العارضة * القسم الثانى ما يكون ماقبل الهمزة المفتوحة واوا أو ياء ساكنتين أصليتين وهو على ضربين أحدهما مايكون الهمزة وماقبلها فى كلمة واحدة وثانيهما ما يكون الهمزة فى كلمة وماقبلها فى كلمة أخرى والمصنف لم يذكر للضرب الاول من هذا القسم مثالا ونحن نذكره وهو نحو سو بفتح السين وضم الواو وشى بفتح الشين وضم الياء وأصلهما سوء وشيء باثبات الهمزة وسكون ماقبلها فيهما فاسكنت الهمزة ثم حذفت لالتقاء الساكنين فيهما فنقلت حركة الهمزة الى الواو والياء الاصليتين فصار سو وشى وأخر مثال الضرب الثانى لعلة نذكرها ان شاء الله تعالى * القسم الثالث ما يكون قبل الهمزة المفتوحة واو أو ياء ساكنتان زائدتان لمعنى وهو أيضا ضربان أحدهما ما يكون الهمزة وماقبلها فى كلمة واحدة وثانيهما ما يكون الهمزة فى كلمة وماقبلها فى كلمة أخرى مثال الضرب الاول منه ماذكره بقوله

لا مجال للقلب لعدم حركة ماقبلها حتى تقلب لما يوافقها ولا لبين بين لان الهمزة قريبة من الساكن فيلزم كما قال (لاجتماع الساكنين) فتعين الحذف مع أنه أبلغ فى التخفيف وقد بقى من عوارضها مايدل عليها (ثم أعطى حركتها لما قبلها) ابقاء لاثرها وانما لم يحذفوا الهمزة مع حركتها لانه يؤدى ذلك الى الاخلال باسقاط حرف مع حركته مجانا من غير حاجة تضطر الى ذلك ووجدت فى كلام بعض الادباء بتقديم حذف الهمزة على نقل حركتها كما فعل المصنف وفى كلام بعضهم التصريح بتقديم النقل على الحذف وفيه تعسف لا يخفى فالوجه ماذكره المصنف (اذا كان ماقبلها حرفا صحيحا أو واوا أو ياء أصليتين) فى كلمة الهمزة نحو شى أصله شيء وسو أصله سوء ولم يورد مثالهما اكتفاء بمسلة لان الواو والياء اذا أسكنتا وانفتح ماقبلهما فى حكم الحرف الصحيح أو اكتفاء بجيل وجوبة من حيث ان الواو والياء لما زيدتا لمعنى فكأنهما أصليتان أو اكتفاء بابو يوب ابتغى مرة فانه لما خففت فى كلمتين ففى كلمة أولى وأما الحمر فلما كان فيه طريقان بعد التخفيف خصه بالذكر ولم يكتف بمسلة (أو مزيدتين لمعنى) أى الالحاق فان نظرهم لما كان الى اللفظ كان المعنى المتعلق باللفظ هو المعنى عندهم وهو المتبادر عند الاطلاق وما تعلق بمعنى غير اللفظ كالياء فى خطية فانها للفاعلية والواو فى مقروة فانها للمفعولية والياء فى أقيس فانها للتصغير فليس معنى معتدا به عندهم ولا يتناوله لفظ المعنى عند الاطلاق ولهذا يقولون انها زائدة ولم يعتدوا بكونهما لمعنى مع انها زائدة لمعنى (نحو مسلة أصله مسئلة) لينت الهمزة بسلب حركتها أولا ثم حذفت ثم أعطى حركتها للسين الذى هو حرف صحيح فى كلمة الهمزة (وملك أصله ملأك) مشتق (من الالوكة وهى الرسالة) وانما قال من الألوكة اشارة الى أن أصل ملأك مألك فقدمت اللام فصار ملاك فحذفت الهمزة كما فى مسلة وقيل ملك و يقال فى الجمع ملائك وملائكة والتاء لتأكيد الجمع ولم يكتف فى التمثيل فى الحرف الصحيح فيما اذا كان فى كلمة الهمزة بمسلة اعلاما بان حركة الهمزة وسكون الحرف الصحيح قد يكونان عارضين كما فى ملك (والأحمر) أصله الاحمر اذا خففت همزته على طريق تخفيفها فتحركت لام التعريف اتجه لهم فى الالف واللام طريقان أحدهما انه (يجوز فيه لحمر) بسلب حركة الهمزة وحذفها واعطاء حركتها لما قبلها الذى هو حرف صحيح فى كلمة الهمزة وهذا هو القياس (لان الالف) أى همزة الوصل كانت (لاجل سكون اللام) وقد انعدم سكونه بنقل حركة الهمزة اليه (فانعدم الاحتياج) اليها (و) ثانيهما انه (يجوز ألحمر) بابقاء الهمزة (لطرو حركة اللام) فكان اللام ساكنة اذ لا اعتبار بالعرض كما فى اخصم

(وجيل) بفتح الجيم والياء جميعا والاصل جيأل باثبات همزة مفتوحة بعد ياء ساكنة وهو الضبع والياء ههنا زائدة للالحاق بجعفر لكنه بمنزلة الاصلية فى تحمل الحركة فخففت الهمزة بالاسكان والحذف ونقلت فتحتها الى الياء فيصير جيل لايقال ان الياء المتحركة اذا انفتح ماقبلها قلبت ألفا فلم لم تقلب هذه الياء ألفا مع انها متحركة وماقبلها مفتوح لانا نقول قال أبو على انما امتنعوا من قلب هذه الياء ألفا لان الهمزة وان كانت ملقاة من اللفظ فهى مبقاة فى التقدير وحركة الياء عرضية فى حكم العدوم فلذلك امتنعوا من قلبها ألفا (و) كذلك (حوبة) بفتح الحاء المهملة والواو جميعا والاصل حوأبة باثبات همزة مفتوحة بعد واو ساكنة وهى القربة الواسعة والواو ههنا زائدة للالحاق بجعفر أيضا لكنه بمنزلة الاصلية فى تحمل الحركات فخففت الهمزة بالاسكان والحذف ونقل فتحتها الى الواو فصار حوبة هذا وقوله (وأبو يوب) مثال للضرب الثانى من القسم الثانى أى لما يكون الهمزة فى كلمة وماقبلها فى كلمة أخرى لان أصله أبو أيوب باثبات همزة مفتوحة وماقبلها حرف أصلى وهو الواو الساكنة فخففوا الهمزة بالاسكان والحذف ونقل فتحتها الواو وقالوا أبو يوب بنقل اللسان من الواو المفتوحة الى الياء المشددة المضمومة من غير حاجز بينهما وانما أخر هذا المثال لمناسبة قوله (وابتغى مره) فى أن الهمزة فى كلمة وماقبلها فى كلمة أخرى وهو مثال للضرب الثانى من القسم الثالث ذكر ابن الحاجب ان أصل ابتغى أمره بالعين المهملة من الاتباع وهو أمر المؤنث والاستشهاد فيه ان الهمزة لما تحركت وكانت قبلها الياء مزيدة لمعنى التأنيث خففت بالحذف ونقلت فتحتها الى الياء التى هى ضمير المؤنث وقيل ابتغى مره بنقل اللسان من الياء المفتوحة الى الميم الساكنة أقول جاز أن يكون بالغين المعجمة أمر المؤنث من باب الافتعال من ابتغى يبتغى فيكون أصله حينئذ ابتغى بالياءين بعد الغين أولاهما أصلية والثانية زائدة للمؤنث فأسكنت الياء الاصلية ثم حذفت لاجتماع الساكنين كما سيجىء فى ارمى بالياءين وانما خففوا الهمزة بالحذف فى الاقسام الثلاثة كلها لان حذفها أبلغ فى التخفيف وقد بقى من عوارضها مايدل عليها وهو حركتها المنقولة الى الساكن الذى قبلها وقد جاء فى القسم الاول غير الحذف نحو مراة وكماة بألف خالصة أصلها مرأة وكمأة باثبات همزة مفتوحة فنقلت حركتها الى الساكن الذى قبلها فيكون متحركا و بقيت الهمزة ساكنة فقلبوها ألفا كما فى رأس وهو شاذ عند سيبويه والكسائى والفراء يجوزانه مطردا

(وجيل) أصله جأل فزيدت الياء للالحاق بجعفر فصار جيأل فخففت الهمزة على طريق تخفيفها (وحوبة) أصله حأبة زيدت الواو للالحاق بجعفر فصار حوأبة ثم خففت الهمزة على طريق تخفيفها (وأبو يوب) أصله أبو أيوب فيما كان الواو الاصلى فى غير كلمة الهمزة (وابتغى مره) أصله ابتغى أمره فيما كان الاصلى فى غير كلمة الهمزة فان ياء الضمير كأحد حروف الكلمة لما عرفت ولهذا يقال ابتغى كلمة واحدة فخففت الهمزة على طريق تخفيفها (ويجوز تحميل الحركة على حروف العلة هذه الاشياء) أى الامثلة الاربعة الاخيرة وهذا هو الظاهر أو فى الواو والياء الاصليتين أو المزيدتين لمعنى وهذا هو الاولى لشمولها مثل شى وسو (لقوتها) أى حروف العلة بأن كانت أصلية أو فى حكمها (وطرق الحركة عليها) لانها نقلت اليها من الهمزة فهى كالمعدوم (واذا كان ماقبلها) أى الهمزة المتحركة (حرف لين) أى حرف لين ساكنا كان حال كونه (مزيدا) لغير الالحاق (نظر) الى ذلك الحرف (فان كان ياء أو واوا مدتين

او

(ويجوز تحميل الحركة على حروف العلة فى هذه الاشياء) نحو جيل وحوبة وأبو يوب وابتغى مره (لقوتها) لكونها زائدة لمعنى مقصود فيكون كانها أصلية (ولطرو الحركة عليها) هذا الكلام دفع لما يتوهم من ان حروف العلة لايجوز تحميل الحركة عليها قياسا على ماسيأتى من نحو خطيئة (واذا كان ماقبلها) أى ماقبل الهمزة (حرف لين) حال كونه (زائدا) لمجرد المد نظرا الى ذلك الحرف (فاذا كان ياء أو واوا مدتين) اعلم ان الواو والياء ان كان متحركتين لايسمى شئ منهما حرف المد ولا اللين لانتفائهما عنهما حينئذ وهو ظاهر بل يسمى حرف علة وان كانتا ساكنتين يسمى كل واحد منهما حرف لين أيضا لما فيهما من اللين حينئذ لاتساع مخرجهما لانهما تخرجان فى لين من غير خشونة على اللسان وحينئذ ان كان حركة ماقبلهما من جنسهما بان يكون ماقبل الواو مضموما والياء مكسورا يسمى كل واحد منهما حرف المد أيضا لما فيهما من اللين مع الامتداد نحو يقول و يبيع والا أى وان لم يكن حركة ماقبلهما من جنسهما يسمى حرف اللين لا المد لانتفائه فيهما حينئذ وأما الالف فيكون حرف علة وحرف لين وحرف مد أبدا اذ لايكون الا ساكنا ولايكون ماقبلها الا مفتوحا فباعتبار الاول يسمى حرف لين و بالاعتبار الثانى يسمى حرف مد * والحاصل ان الالف يكون حرف علة ومد ولين أبدا والواو والياء تارة تكونان حرفى علة فقط وتارة حرفى لين ايضا وتارة حرفى مد أيضا فحروف العلة أعم من حروف المد واللين وحروف اللين أعم من حروف المد فكل حرف مد حرف لين بدون العكس اذا علمت ذلك فنقول معنى قوله واذا كان ماقبلها حرف لين مزيدا اذا كان ماقبل الهمزة حرف علة ساكنة زائدة لالمعنى مقصود بل لمجرد المد من غير تعرض الى حركة ماقبلها ومعنى قوله فاذا كان واوا أو ياء مدتين اذا كان ماقبل الهمزة ياء ساكنة زائدة لمجرد المد وماقبلها مكسورا أو واوا ساكنة زائدة لمجرد المد أيضا وماقبلها مضموما

(أومايشبه المدة كياء التصغير) ذكر ابن الحاجب أن ياء التصغير حكمها حكم الحرف الزائد لمجرد المد لانها لزمت السكون لزوم حرف المد فمتى وقعت قبل الهمزة المتحركة قلبت الهمزة اليها وأدغمت قوله (جعلت) جواب اذا أى جعلت الهمزة المتحركة فى الصور الثلاث المذكورة (مثل ماقبلها) فيجتمع مثلان (ثم أدغم) المثل الاول (فى الآخر) أى فى ثانيه الذى هو المنقلب من الهمزة وانما خففوا الهمزة فى هذه الصور بالقلب والادغام ولم يخففوها بالحذف مع نقل حركتها الى ماقبلها (لان نقل الحركة الى هذه الاشياء) يعنى الياء والواو وياء التصغير (يفضى) أى يؤدى (الى تحميل الضعيف) أى الى تحميل الحركة الحرف الضعيف وهو غير جائز وهذا الدليل لايخلو عن ضعف اذا لحرف الضعيف قد يتحمل الحركة العارضة والاولى ماذكره بعض المحققين من أنه اذا كان ماقبل الهمزة المتحركة واوا أو ياء مدتين كان تخفيفها بقلبها حرفا من جنس الساكن الزائد قبلها وادغامه فيها لتعذر القاء حركتها على الياء والواو وحينئذ اذا كانتا مدتين مجردتين لاتقبلان الحركة يريدان مدتها تنافى تحريكهما اذ لو حركت زالت المدة عنهما مع انه استغنى عن تحريكهما بالقلب الذى هو أولى من الحذف لما مر وهذا القلب والادغام بطريق الجواز وانما لم يخففوا الهمزة ههنا بجعلها

بين بين لان فى جعلها بين بين تقريبا من الساكن وهم لايجمعون بين الساكن ومايقاربه كما لم يجمعوا بين الساكنين قوله (فيدغم) فعل مجهول وقوله (نحو خطية) بتشديد الياء المفتوحة قائم مقام فاعله والاصل خطيئة باثبات همزة مفتوحة بعد ياء ساكنة زيدت للمد والوزن فعيلة كصحيفة الا انهم أبدلوا من الهمزة التى هى لام الكلمة الياء فاجتمع ياآن والاول منهما ساكن فادغم فى الثانى وقيل خطيئة (و) كذلك (مقروّة) بالواو المشددة المفتوحة وأصله مقروأة على وزن مفعولة فابدلوا من الهمزة واوا فاجتمع واوان واولهما ساكن فادغم فى الثانى وقيل مقروءة (وافيس) بضم الهمزة وفتح الفاء وكسر الياء وتشديدها تصغير أفؤس بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم الهمزة جمع فأس مثل أكلب جمع كلب والاصل أفيئس باثبات همزة بعد ياء التصغير فقلبت الهمزة ياء فاجتمع ياآن أولهما ساكن فادغم فيما بعده وقيل أفيئس (فان قيل يلزم تحميل الضعيف أيضا) أى كما فى النقل (فى الادغام وهو الياء الثانية) وأنتم لم تجوّزوه (قلنا الياء الثانية أصلية فلا تكون ضعيفة) بخلاف الياء الاول (كياء جيل) أى كما لايكون ياء جيل ضعيفة لانها وان كانت زائدة لكنها لما زيدت لغرض الالحاق كانت كانها أصلية فى تحمل الحركة اذ قد سبق ان الغرض من الالحاق ان يعامل الكلمة الملحقة معاملة الملحق به فى الاحكام اللفظية قوله (وان كان ماقبلها ألفا) عطف على قوله فاذا كان ياء أوواوا أى وان كان ماقبل الهمزة المتحركة الفا زائدا لمجرد المد وقبله فتحة (جعل) الهمزة (بين بين) المشهور لاغير (لان الالف لايحتمل الحركة) اى لايقبلها لكونها مدة فلم يمكن التخفيف بالحذف ونقل الحركة (والادغام) أى الالف لايقبل الادغام أيضا لان الادغام يستلزم تحرك الثانى وذا غير ممكن ههنا فتعين جعلها بين بين فان كانت الهمزة مفتوحة جعلت بين الهمزة والالف نحو قراءة وان كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو نحو تساؤل وان كانت مكسورة جعلت بين الهمزة والياء

أومايشبه المدة كياء التصغير) فان ياء التصغير تشابه المدة لانها فى مقابلة ألف التكسير نحو رجال (جعلت الهمزة مثل ماقبلها) جواز فان كان ماقبلها ياء قلبت ياء وان كان ماقبلها واوا قلبت واوا (ثم أدغم) الاول الذى هو ماقبلها (فى الآخر) أى ثانى ذلك الاوّل والمتأخر عنه الذى هو مقلوب من حرف اللين لاجتماع المتجانسين وانما تعين القلب ولم ينقل حركتها الى ماقبلها كما نقلت فيما لو كان ماقبلها حرفا صحيحا أو واوا أو ياء أصليتين أو مزيدتين لمعنى (لان نقل الحركة عن الهمزة الى هذه الاشياء) التى هى الواو والياء المزيدتان المدتان أومايشبه المدة (يفضى الى تحميل الضعيف) أى ايقاع الحمل الذى هو الحركة وان كانت عارضة (على الضعيف) الذى هو حروف اللين المزيدة لغير الالحاق فلم يمكن التخفيف بالحذف ولم يمكن أيضا بجعلها بين بين لان همزة بين بين قريبة من الساكن بل ساكنة كما مر فيلزم التقاء الساكنين لان ماقبل الهمزة ساكن فتعين القلب ثم فرع على قاعدة جزئياتها فقال (فيدغم نحو خطية) أصله خطيئة لان الياء فيه مدة زائدة (ومقروة) أصلة مقروأة لان الواو فيه مدة زائدة (وأفيس) أصله افيئس تصغير أفؤس جمع فأس لان الياء فيه يشبه المد وكل ما كان هذا شأنه يقلب ويدغم بحكم القاعدة المذكورة فهذه تقلب وتدغم (فان قيل يلزم تحميل الضعيف أيضا) أى كما فى النقل (فى الادغام وهو) أى ذلك الضعيف فى الادغام (الياء الثانية) والواو الثانية ولم يذكرها اكتفاء بذكر الياء الذى هو فى المثالين وفى النقل الياء الاولى والواو الاولى (قلنا الياء الثانية) وكذا الواو الثانية (أصلية) أى مبدلة من حرف أصلى (فلا تكون ضعيفة كياء جيل) أى كما لاتكون ياء جيل ضعيفة بسبب زيادتها لمعنى وكذا جوأبة هذا اذا كان ماقبل الهمزة حرفا صحيحا أو واوا أو ياء (وان كان) ماقبلها (ألفا جعل) الالف الذى هو الهمزة (بين بين) المشهور اذلا مجال لغير المشهور بسبب سكون ماقبل الهمزة وانما تعين بين بين فى هذه الصورة (لان الالف لاتحمل الحركة) حتى تحذف الهمزة بنقل حركتها الى ماقبلها (ولا) تقبل (الادغام) أيضا حتى تقلب ألفا ويدغم الالف فى الالف فتعين بين بين

(نحوسائل وقائل) وانما لم يجز بين بين الغير المشهور لسكون ماقبلها فان قلت فهلا امتنع جعلها بين بين لسكون الالف وقرب همزة بين بين من الساكن وهم لايجمعون بين الساكن وماقرب منه قلت سوغ ذلك أمران أحدها خفاء الالف فكأنه ليس قبلها شئ وثانيهما زيادة المد الذى فيها فانه قائم مقام الحركة كالمدغم كذا ذكره الجاربردى ولما فرغ من بيان الهمزة الواحدة شرع فى بيان الهمزتين المجتمعتين فقال (واذا اجتمع الهمزتان) أى فى كلمة (وكانت الاولى) منهما (مفتوحة والثانية ساكنة تقلت) الهمزة (الثانية ألفا) وجوبا مطردا (كمافى آخذ) بوزن أفعل أصله أأخذ بهمزتين أولاهما همزة التفضيل مفتوحة وثانيهما فاء الكلمة ساكنة فقلبت الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ماقبلها فقيل آخذ (و) كذا (آدم) عليه السلام وهو أبو البشر أصله أءدم بهمزتين الاولى زائدة مفتوحة والثانية فاء الكلمة ساكنة فقلبت الثانية ألفا فقيل آدم ولايجوز أن يقال الاولى فاء الكلمة والثانية زائدة لوجهين الاول أنه يكثر زيادتها أولا وقلت حشوا والحمل على الاكثر أولى الثانى انه لو كان كذلك لكان وزنه فاعلا كشائل فيجب أن يصرف فلما لم يصرف دل على أنه افعل كأحمر ومن هذا علم انه لايجوز أن يكون على فاعل بفتح العين كخاتم بأن تكون الالف زائدة غير منقلبة من الهمزة لانه حينئذ يجب صرفه أيضا (الافى أيمة) بالياء الصريحة المكسورة جمع امام كأزمة جمع زمام والاصل أأممة باثبات همزة ساكنة متوسطة بين الهمزة الاولى و بين الميم فنقلوا أولا كسرة الميم الى الهمزة الساكنة ثم أدغموها فى الميم الثانية فصار أئمة بفتح الهمزة الاولى وكسر الثانية (جعلت همزتها) الثانية (ألفا) نظرا الى سكون أصلها وانفتاح ماقبلها (كمافى آخذ) فاجتمع ساكنان (ثم جعلت تلك الالف المنقلبة من الهمزة (ياء لاجتماع الساكنين) وهما الالف المنقلبة والميم المدغمة ثم حركت من جنسها فصار أيمة هذا مختار البصريين وان كان مخالفا للقياس لان قلب الالف ياء منع ان ماقبلها مفتوح ليس بقياس بل واذا
القياس أن يجعل الهمزة الثانية ياء ابتداء لكونها مكسورة كما هو الواقع فى كتب القوم (وعند الكوفيين لاتقلب) الهمزة الثانية (بالالف حتى لايلزم اجتماع الساكنين) فى غير حده (وقرئ عندهم أئمة الكفر بالهمزتين) و بادغام الميم (فان قيل اجتماع الساكنين فى حده جائز) وهو أن يكون الحرف الاول مدا والثانى مدغما (لم لايجوز) اجتماع الساكنين (فى آمة) مع انه فى حده لان الاول مد والثانى مدغم كمافى دابة (قلنا الالف) المنقلبة من الهمزة (فى آمة ليست بمدة) لان الالف انما يكون مدة اذا كانت حرف علة وانما تكون حرف علة اذا كانت منقلبة من الواو والياء وههنا ليس كذلك لانها منقلبة من الهمزة واذا لم تكن الالف مدة (فكيف يكون) فى آمة (اجتماع الساكنين فى حده) مع فوات شرطه قوله (واذا كانت مكسورة) عطف على قوله وان كانت الاولى مفتوحة يعنى اذا اجتمع الهمزتان وكانت الاولى منهما مكسورة والثانية ساكنة (تقلب) الهمزة الثانية (ياء) وجوبا مطردا لسكونها وانكسار ماقبلها (نحو ايسر) بكسر السين أصله ائسر بهمزتين أمر من أسر يأسر بوزن ضرب يضرب فقلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار ايسر وكذا ايت أمر من أتى يأتى

(نحوسائل فى الهمزة الاصلية (وقائل) فى المبدلة هذا اذا كانت الهمزة واحدة فى كلمة (واذا اجتمع الهمزتان فى كلمة وكانت الاولى مفتوحة والثانية ساكنة تقلب الثانية ألفا) على سبيل الوجوب للمجانسة (نحو آخذ) للتفضيل أصله أأخذ كانصر (وآدم) للصفة المشبهة أصله أأدم كاسمر فالزائدة هى الاولى بدليل النظير وعدم الانصراف ثم استثنى من الحكم السابق هو الذى قلب الهمزة الثانية ألفا وجوبا و بقاء الالف فى لفظ أئمة بقوله (الافى أئمة) فان أصلها أأممة جمع امام كآنية جمع اناء اجتمع الاعلال والادغام فقدم الاعلال بأن (جعلت همزتها) الثانية (ألفا) على مقتضى القياس فصار آممة (كما) جعلت (فى آخذ) و بعد ماتم أمر الاعلال قصد الى الادغام فحذفت حركة الميم الاولى لعدم المحل لنقلها اذ الالف لاتقبلها فأدغمت فى الثانية فاجتمع ساكنان الالف والميم المدغم ولم تحذف الألف للالتباس بامة بضم الميم والتشديد وامة بفتحها والتخفيف (ثم جعلت الالف ياء) متحركة بحركة من جنسها دفعا (لاجتماع الساكنين) ولم يجعل واو الثقله فصار أيمة بالياء و بعضهم قدم الادغام على الاعلال فنقلوا حركة الميم الاولى الى الهمزة ثم قلبوا الهمزة حرفا موافقا لحركاتها وهى الياء تخفيفا ولم يجعلوها بين بين اما العروض حركتها واما لان فى ذلك ملاحظة للهمزة فيلزم منه الجمع بين الهمزتين وهذا هو المشهور عند البصريين الا أن ماذكره المصنف أقرب الى القياس (وعند الكوفيين لاتقلب) همزتها (بالالف حتى يلزم اجتماع الساكنين) بعد الادغام ولايحتاج الى قلبها ياء دفعا له (وقرئ عندهم أئمة الكفر بالهمزتين) المحققتين والادغام (فان قيل اجتماع الساكنين فى حده جائز فلم لايجوز فى آمة) بعد القلب والادغام عند البصريين حتى احتاجوا الى قلب الالف ياء (قلنا الالف فى آمة) بعد القلب (ليست بمدة) لان المدة هى الغير المقلوبة من شئ أو المقلوبة من واو أو ياء والالف فى آمة ليست كذلك (كيف يكون اجتماع الساكنين فى حده) الاستفهام للانكار أى لايوجد اجتماع الساكنين (واذا كانت) أولى الهمزتين المحققتين فى كلمة (مكسورة تقلب الثانية) الساكنة (ياء) لتناسب حركة ماقبلها (نحو ايسر) أصله ائسر من الاسر

(واذا كانت) الهمزة الاولى (مضمومة) والثانيــة ساكنة (قلبت) الثانيــة (واوا) وجوبا مطردا أيضا لتناسب حركة ماقبلها (نحواوثر) مجهول آثر الحديث بالمداى رواه أصله أوثر بهمزتين فقلبت الثانية واوالسكونها وانضمام ماقبلهافصار أوثر وكذلك أومن مجهول آمن وانما لم يجوّزوا الجمع بين همزتين فى كلمة واحدة وأوجبوا التخفيف بقلب ثانيهما لانهم يخففون فى كلامهم الهمزة الواحدة فى الاكثر واذا اجتمعتا لزمت الثانية البدل لان التلفظ بالثانى الساكن عسير كذا قيل فحاصل ماذكره المصنف انه اذا اجتمع همزتان وكانت الثانية ساكنة تقلب الثانية حرفا يوافق حركة الاولى قوله (وأما كل ومر وخذ فشاذ) جواب لايراد مقدر وتوجيهه ظاهر والاصل أن يقال أوكل واومر واوخذ بالواو الساكنة المنقلبة من الهمزة لان ماضيها أكل وأمر وأخذ فاذا أمرت منهما يجتمع همزتان احداهما فاء الكلمة وهى ساكنة والثانية الهمزة المجتلبة وهى مضمومة لان كلها من الباب الاول فكان القياس قلب الثانية واوالسكونها وانضمام ماقبلها لكن لما كثر استعمال هذه الكلمات خالفوا القياس وخففوا الهمزة الثانية بالحذف فبقى مابعد الهمزة المجتلبة متحركا فاستغنى عنها فحذفت أيضا فبقى كل وخذ ومر هذا ماأراده المصنف لكن فيها تفصيل وهو ان مخالفة القياس فى كل وخذ على سبيل الوجوب والالتزام وأمامر فساغ فيه القياس أيضا كقوله تعالى (وأمر أهلك) والسر فيه ان مر لمالم يبلغ مبلغ باب خذ وكل فى

(واذا كانت) أولاهما (مضمومة قلبت) الثانية الساكنة (ووا) للمناسبة (نحو أوثر) أصله أؤثر من الاثر وهو الاختيار (وأما كل وخذ ومر فشاذ) لان أصلها أأكل وأأخذ وأأمر والقياس المذكور يقتضى أن تقلب الهمزة الثانية واواو يقال أوكل وأوخذ وأومر الا أنهم حذفوا الهمزة الاصلية منها لكثرة الاستعمال تخفيفا على غير القياس فاستغنوا عن همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن ثم الحذف فى الاوّلين واجب بخلاف الثالث لعدم بلوغه مبلغ الاوّلين فى كثرة الاستعمال قال الله تعالى وأمر أهلك بالصلاة الا انه نظمها فى سلك واحد نظرا الى اتحادها فى الحذف الغير القياسى عند حذف الهمزة من مر (هذا) أى تخفيف الهمزة الثانية الساكنة بين الهمزتين المحققتين بقلبها بجنس حركة الاولى منهما (اذا كانتا) أى الهمزتان (فى كلمة واحدة) كماذكرنا من الامثلة (وأما اذا كانتا فى كلمتين) والاقسام اثناعشر اذ لامجال لسكون الثانية لوقوعها فى أوّل الكلمة والا فالاقسام العقلية ستة عشر الاربعة من اثنى عشر تكون اذا كانت الثانية مفتوحة وقبلها أربعة أحوال وذلك يتحقق بذكر لفظ أحد بعد جاء ويدرأ ومن تلقاء ولم يدرأ والاربعة منها تكون اذا كانت مكسورة وقبلها الاربعة و يتحقق ذلك بذكر لفظ ابدا بعد الالفاظ الاربعة المذكورة والاربعة الاخرى منها تكون اذا كانت مضمومة وقبلها الاربعة و يتحقق ذلك بذكر أولئك بعد تلك الاربعة والتفصيل فى التحقيق انه (تخفف الثانية عند الخليل) لان الثقل انما يحصل عند الثانية وعند أبى عمرو وتخفف الاولى لان الاستثقال انما حصل من اجتماعهما فعلى أيهما وقع التخفيف جاز لكن قد رأيناهم أبدلوا من أوّل المثلين حرف اللين فى نحو دينار وديوان أصلهما دنار ودوان وكان ذلك للتخفيف فكذا فى الهمزتين و يجوز تخفيفهما لان كون اجتماعهما عارضا هوّن أمر الثقل (نحو فقد جاء أشراطها) تخفيف الثانية بجعلها بين بين

كثرة الاستعمال لم يلزموا حذف الهمزة فيه ولم يقصر فى قلة الاستعمال كما فى باب ايسر حتى أثبتوها فيه أيضا بلا خلاف فجعلوا له حكما متوسطا وهو جواز الامرين اثبات الهمزة جريا على القياس وحذفها على خلاف القياس الا انهم اذا ابتدؤا به كان مر عندهم أفصح من أومر لاستثقال الهمزتين واذا وصلوه أى اذا ابتدؤا بغيره قبله كان أومر على الاصل أفصح من مر لانهم اذا قالوا وأمر فقد استغنوا عن همزة الوصل المضمومة لاجل الدرج وايصال الواو المفتوحة بالهمزة التى هى فاء الفعل فلا يستثقل كذا قالوا (وهذا) أى هذا الذى ذكرناه من انه اذا اجتمع الهمزتان وكانت الثانية ساكنة قلبت الثانية حرفا يوافق حركة الاولى (اذا كانتا) أى الهمزتان (فى كلمة واحدة و) أما (اذا كانتا فى كلمتين) بأن يكون أولاهما فى آخر الكلمة وثانيتهما فى أوّل كلمة أخرى و يكون الاقسام اثنى عشر الثانيــة مفتوحة وقبلها أربعة أحوال يتحقق بذكر لفظ أحد بعد جاء ومن تلقاء و يدرأ ولم يدرأ ومكسورة وقبلها أربعة أحوال يتحقق بذكر لفظ أبد بعدها ومضمومة وقبلها الاربعة يتحقق بذكر لفظ أولئك بعدها ففيهما مذاهب تخفيفهما امابفصل بينهما أو بلا فصل وتخفيف أحدهما ثم اختلفوا فى هذا المذهب الاخير فذهب سيبويه الى ان أى الهمزتين خفف جاز وكفى لحصول التخفيف بهما واختار أبو عمرو وتخفيف الاولى لان الاستثقال انما يحصل من اجتماعهما فعلى أيهما وقع التخفيف جاز لكنهم قد أبدلوا أول المثلين حرف اللين فى مثل دينار وديوان أصلهما دنار ودوان بالنون والواوين وكان ذلك للتخفيف فكذا فى الهمزتين واختار الخليل خلاف ذلك واليه أشار بقوله (تخفيف الثانية عند الخليل) لان الثقل انما يحصل عند الثانية فلا يصار الى التخفيف قبل حصول الاستثقال (نحو فقد جاء أشراطها) ثم أشار الى المذهب الاول بقوله

(وعند أهل الحجاز تخفف) الهمزتان (كلاهما) لانه أوفى بمقصود التخفيف أما تخفيفهما وعدم تخفيفهما بلا فصل بينهما فالعدم لزوم اجتماعهما اذ قد ينفك احدى الكلمتين عن الاخرى ولم يذكره المصنف أما تخفيفهما مع فصل فقد ذكره بقوله (وعند بعض العرب تقحم) أى تدخل على صيغة المجهول (بينهما) أى بين الهمزتين (الالف لتفصل) بين الهمزتين (نحو) قول ذى الرمة * فياظبية الوعساء بين جلاجل * و بين النقا (آأنت ظبية أم أم سالم) الوعساء الارض اللينة وجلاجل بالجيم المفتوحة والحاء المهملة المضمومة اسم موضع ونقا اسم موضع آخر وأم سالم اسم حبيبته قال بعض المحققين انهم درجوا على اثبات الهمزتين فزادوا ألفا بينهما هربا من اجتماعهما ثم قال ولا يجوز اثبات تلك الالف فى الخط كراهة اجتماع ثلاث

ألفات وذكر ابن الحاجب فى شرح المفصل لم يثبت ذلك يعنى الحام الالف الا فى مثل آأنت وشبهه (ولا تخفف الهمزة) بوجه من وجوه التخفيف اذا وقعت (فى أوّل الكلمة) أى اذا ابتدئ بها وأما اذا وقعت الهمزة فى أوّل الكلمة ولكن لم يبدأ بها بل بشئ قبلها جاز تخفيفها ولهذا جوزوا تخفيف الهمزتين معا وثانيتهما فى مثل فقد جاء أشراطها مع أن الثانية وقعت فى أول الكلمة وانما لم تخفف اذا ابتدئ بها (لقوة المتكلم فى الابتداء) ولانه لو خففت وجعلت بين بين يقرب الهمزة المبتدأة من الساكن فكره ان يبتدأ بما يشبه الساكن ولما لم يجز بين بين وهو الاصل فى تخفيف الهمزة كما مر حملوا الباقى عليه ولا يرد عليه نحو خذ واصله أأخذ تخففت الهمزة بالحذف من أوّله لانه حذفت الهمزة الثانية تخفيفا ثم استغنى عن همزة الوصل فحذفت فلم يخفف الهمزة الاولى ولا نحو قل وأصله أقول لانا نمنع ان أصله ذلك لانه (فصار ماخوذ من تقول فحذف حرف المضارعة وسكن اللام للجزم فصار قول فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار قل فلم يوجد سبب وجود الهمزة وهو سكون القاف فلا يتحقق الهمزة ولا تخفيفها أو نقول سلمنا ان أصله أقول لكن اعل بنقل حركة الواو الى القاف وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فاستغنى عن همزة الوصل فحذفت لا على وجه التخفيف بل لعدم الاحتياج اليه كذا ذكره الجار بردى موافقا لما ذكره ابن الحاجب قوله (وتخفيفها) أى الهمزة (بالحذف) من أول الكلمة (فى ناس أصله أناس شاذ) جواب عن سؤال مقدر وارد على قوله ولا تخفف الهمزة فى أول الكلمة والناس جمع لا واحد له من لفظه كالقوم والرهط (وكذلك اله) أى اله كناس فى حذف الهمزة من أوّله على خلاف القياس لانهم خالفوا القياس فيه أيضا (فحذفوا الهمزة) من أوّله تخفيفا لكثرته فى الكلام

(وعند أهل الحجاز تخفف كلاهما) ذكر كلاهما باعتبار الالف لان الثقل انما لزم من اجتماعهما وتخصيص احداهما بالتخفيف تحكم أو فى تخفيفهما جميعا وجهان أحدهما أن تخفف الاولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفها الاجتماعهما فى كلمة ففى جاء أحد تجعل الاولى بين بين والثانية تقلب واوا لان الهمزتين اذا اجتمعتا فى كلمة واحدة ولم تكسر الثانية أو ما قبلها قلبت واوا نحو أوادم أصله أآدم فى جمع آدم وأويدم تصغير آدم أصله أأيدم والثانى أن تخففا معا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت ففى مثل جاء أحد يجعلان بين بين لان المفردة اذا كان ماقبلها ألفا نحو سائل أو كان ما قبلها مفتوحا نحو سأل يجعل بين بين وان لم يكونا متفقين فى الحركة خففت أيهما شئت على حسب ما يقتضيه التخفيف فى كل واحدة منهما لو انفردت ففى نحو جاء ادريس يجعلان بين بين ومثل يدرأ أحد تجعل الاولى بين بين وتقلب الثانية واوا كجون وعلى هذا القياس (وعند بعض العرب مقحم بينهما ألف للفصل نحو آأنت) حرصا منهم على اثبات الهمزة وهربا من اجتماعهما ولا يجوز اثبات تلك الالف فى الخط كراهة اجتماع ألفات ثلاث فلا يعرف الحام الالف بينهما اذا كانت الاولى آخر الكلمة نحو جاء أحمد بل انما يعرف اذا كانت الاولى همزة استفهام (نحو قول الشاعر) ذى الرمة * فياظبية الوعساء بين جلاجل * و بين النقا (آأنت ظبية أم أم سالم) أصله أأنت الوعساء الارض اللينة وجلاجل اسم موضع وكذا النقا ونحو قول الآخر

خرق اذا ما القوم أبدوا فكاهة * تفكر آأياه يعنون أم قردا

أصله أخرق وهو الغيظ القصير الذى يقارب الخطا وأبدوا أظهروا والفكاهة المزاحة يعنى هو قصير غليظ يشبه القرد بحيث لو مازح القوم بذكر القرد لظن ان القوم يعنون به نفسه ثم منهم من يحقق بعد الحام الالف ومنهم من يخفف (ولا تخفف الهمزة فى أوّل الكلمة) اذا لم يتصل بها كلمة أخرى وذلك لان المبتدأ بها لو خففت تجعل بين بين اذ هو الاصل فيه كما مر ولكن همزة بين بين قريبة من الساكن فيمتنع الابتداء بها واذا امتنع ما هو الاصل حملوا الباقى عليه وأيضا ليس قبلها حرف حتى يتصور الحذف أو القلب مع أن الهمزة المبتدأ بها لا تكون مستثقلة (لقوة المتكلم فى الابتداء) وحذف همزة قل للاستغناء لا للتخفيف (وتخفيفها بالحذف فى ناس) اسم جمع للانسان اذ لم يثبت فعال فى أبنية الجموع اذ (أصله أناس) بالهمزة فى الاول يشهد له انسان وانس وأناسى (شاذ) عن القياس المذكور (وكذلك) أى كناس فى تخفيف الهمزة فى الاول على غير القياس (إله) منكرا كما اختاره القاضى البيضاوى (فحذفوا الهمزة) منه حذفا على غير قياس

(فصارلاه ثم ادخلوا) عليه (الالف واللام) ثم أدغم اللام الداخلة فى لام الكلمة (فصار الله) اعلم أن الافعال بمعنى مفعول من اله يأله بالفتح فيهما الهة أى عبد فمعنى اله مألوه معبود كقولنا امام بمعنى مؤتم به فعلى هذا فى الالف واللام مذهبان أحدهما ان يكونا عوضين عن الهمزة المحذوفة ومع هذا يفيد التعريف أيضا وهو مذهب أبى على النحوى واستدل عليه بكون همزته للقطع حالة النداء حيث يقال يا ألله بالقطع وثانيهما ان يكونا للتعريف لا للتعويض وهو مذهب جمهور أئمة اللغة واستدلوا عليه بانه لو كانتا عوضا من الهمزة لما اجتمعتا حينئذ مع المعوّض فى قولهم الاله وقالوا وقعت الهمزة للزومها والمصنف أطلق القول ولم يقيد بكونهما للتعويض أو للتعريف ليشمل المذهبين هذا وقد جوّز سيبويه ان يكون أصل اسم الله تعالى لاه بغير همزة من لاه يليه أى تستر ثم لما أدخلت عليه الالف واللام أجرى مجرى اسم العلم كالحسن والعباس الا أنه يخالف سائر الاعلام من حيث انه كان فى الاصل صفة وقولهم يا ألله بقطع الهمزة انما جاز لانه ينوى به الوقف على حرف النداء تفخيما للاسم كذا فى مختار الصحاح (وقيل أصله) أى أصل اسم الله (الاله فحذفت الهمزة الثانية) المكسورة تخفيفا (فنقل حركتها) أى كسرتها (الى اللام) الساكنة قبلها (فصار اللاه) فاجتمع حرفان متجانسان متحركان فاسكن الاول للادغام (ثم أدغم) فى الثانى قياسا فعلى هذا يكون حذف الهمزة شاذا لان الهمزة اذا تحركت وسكن ما قبلها كان فى تخفيفها ان تحذف الهمزة وأعطى حركتها الى ما قبلها كما فى مثل الاحمر (وكما فى يرى) أى فى مضارع رأى مطلقا دون ماضيه (أصله يرأى فقلبت الياء ألفا) لتحركها و (لفتحة ما قبلها ثم لين الهمزة) بحذف حركتها (فاجتمع ثلاث سواكن) الراء والهمزة والالف المنقلبة من الياء (فحذفت الالف) أى الهمزة (فاعطى حركتها) التى هى الفتحة (للراء) الذى قبلها (فصار يرى وهذا التخفيف واجب فى يرى) حتى لا يجوز استعمال الاصل والرجوع اليه الا فى ضرورة الشعر كقوله

ألم تر ما لاقيت والدهر أعصر * ومن يتمل العيش يرأى و يسمع

(فصار لاه ثم أدخلوا الالف واللام) عوضا عن الهمزة المحذوفة ولذلك قيل فى ندائه يا ألله وانما اختص القطع بالنداء هناك لتمحض الحرف للتعويض ولا يلاحظ معها شائبة تعريف أصلا حذرا من اجتماع أداتين للتعريف وأما فى غير النداء فيجرى الحرف على أصله (ثم أدغم فصار الله وقيل أصله الاله) معرفا كما اختاره صاحب الكشاف وابو البقاء (فحذفت الهمزة الثانية) وعوّض عنها اللام لزوم حرف التعريف فنقل حركة الهمزة الثانية وعوض عنها لزوم حرف زائد للتعريف (ونقلت حركة الهمزة) بعد حذف الهمزة (الى اللام) الاولى (فصار اللاه ثم أدغم) فصار الله وهذا صريح فى أن الحذف على قياس التخفيف بنقل حركة الهمزة الى اللام كما اختاره أبو البقاء اذ الحذف الغير القياسى أن تحذف الهمزة مع حركتها ولم تنقل الى شئ فيكون ذكر هذا القول هنا على سبيل الاستطراد اذ الكلام ههنا فى الهمزة المبتدأ بها من غير أن يتصل بها كلمة أخرى و بعد ذلك فى الحذف على غير القياس وليس الامر كذلك على هذا القول فلزوم الحذف ولزوم التعويض بحرف التعريف ووجوب الادغام ونقل الحركة فى كلمتين فى حرفين غير متجانسين على سبيل اللزوم ولا نظير له ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وذلك يوجب اجتماع المثلين المتحركين وتسكين المنقول اليه الموجب لكون النقل عملا كلا عمل وادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك بمعزل عن القياس لان الهمزة فى تقدير الثبوت كل ذلك من خواص هذا الاسم يمتاز بها عن نظائره امتياز مسماه عن سائر الموجودات بما لا يوجد الا فيه كما كان التفخيم من خواصه وظاهر عبارة صاحب الكشاف يدل على أن الحذف ابتدائى من غير قياس حيث اكتفى على قوله فحذفت الهمزة ولم يتعرض لنقل الحركة وصرح به أبو على حيث قال همزة اله حذفت حذفا من غير القاء النظر الى وجوب الادغام والتعوض فان المحذوف قياسا فى حكم الثابت وما كان فى حكم الثابت يمنع الادغام لعدم اجتماع المثلين حينئذ و يمنع التعويض أيضا للزوم اجتماع العوض والمعوّض عنه * والحاصل أنه اذا كان حذف الهمزة على القياس يكون لزوم الحذف والتعويض ووجوب الادغام على غير القياس وان كان الاول على غير القياس يكون الثانى على القياس فهذا الاسم لا يخلو عن خلاف قياس ففيه توفيق بين الاسم والمسمى حيث كان الحق تعالى خارجا عن دائرة العقل وعن طرق القياس (كما) حذفت الهمزة (فى يرى) تشبيه الجلالة بيرى انما هو فى لزوم يرى حذف الهمزة ونقل حركتها الى ما قبلها الا فى الادغام وقصد بهذا التشبيه ربط بحث يرى بما تقدم (أصله يرأى فقلبت الياء ألفا) لتحركها و (لفتح ما قبلها ثم لين الهمزة) لسلب حركتها (فاجتمع ثلاث سواكن) الراء والهمزة والالف (فحذفت الهمزة وأعطى حركتها الى الراء فصار يرى وهذا التخفيف) أى تخفيف الهمزة بالحذف (واجب فى يرى) الا فى ضرورة الشعر كقوله

ألم تر ما لاقيت والدهر أعصر * ومن يطيل العيش يرأى و يسمع

وتقول أخبرنى ما رأيت من العجائب والغرائب فى الدهر الطويل فان من يتمتع بطول العمر و يعيش زمانا

(دون أخواتها) المراد من اخوان كلمة يرى الكلمات التى فيها الهمزة سواء وجد حرف العلة أولا (لكثرة الاستعمال) فى يرى دون أخواتها (مع اجتماع حرف العلة بالهمزة فى الفعل الثقيل) من الاسم فهذه شروط ثلاثة فمتى اجتمعت هذه الشروط فى كلمة وجب تخفيفها وجوبا بغير قياس كما سيصرح به ومتى انتفى واحد منها لم يجب التخفيف (ومن ثم) أى ومن أجل ان وجوب التخفيف مشروط بهذه الثلاثة (لايجب) ان يخفف ويقال (ينى فى ينأى) أى يبعد بل يجوز بعد قلب الياء ألفا ان تخفف الهمزة بحذفها ونقل حركتها الى النون قبلها ويجوز بقاؤها لفقدان الشرط الاول وهو كثرة الاستعمال (و) لايجب أيضا يسل بحذف الهمزة ونقل حركتها الى السين قبلها (فى يسأل) لفقدان الشرط الثانى وهو اجتماع حرف العلة بالهمزة (و) لا فى (مرى) بفتح الميم والراء والتنوين (فى مرأى) اسم مكان من رأى بل يجوز بعد قلب الياء ألفا ان تخفف الهمزة بحذفها ونقل حركتها الى الراء قبلها وان لم يستعمل كما سيجىء وجاز ابقاؤها لفقدان الشرط الثالث وهو اجتماع حرف علة مع الهمزة فى الفعل وعلى بقائها قول الشاعر حمامة جرعى حومة الجندل اسجعى * فأنت بمرأى من سعاد ومسمع (١٠٨)

(وتقول فى الحاق الضمائر) مستكنة كانت أو بارزة (رأى رأيا رأوا الى آخره واعلال الياء) الذى فى آخر رأى (سيجىء فى باب الناقص) ان شاء الله تعالى فلم نذكره ههنا (المستقبل) من رأى عند الحاق الضمائر (يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترين تريان ترين أرى نرى) وحكم (يرون كحكم يرى) فى التخفيف والاعلال (لكن حذف) على صيغة المجهول (الالف) المنقلبة من الياء (الذى فى يرون لاجتماع الساكنين بواو الجمع) ولم يحذف ذلك الالف فى يرى يعنى ان أصل يرون يرأيون على وزن يعلمون فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها كما فى يرأى فالتقى ساكنان هذا الالف

النون

وواو الجمع بعدها فحذفت الالف لان الواو علامة فبقى يرون ولم يحذف هذا الالف فى يرى لعدم التقاء الساكنين ثم لينت الالف الهمزة فاجتمع ثلاث سواكن الراء والهمزة والواو فحذفت الهمزة وأعطى حركتها التى هى الفتحة للراء الساكنة قبلها كما فى يرى فصار يرون قيل و يجوز ان تلين الهمزة أولا وتحذف ثم تقلب الياء ألفا فتحذف ومن قال معنى كلامه ان حكم يرون فى الاعلال كحكم يرى الا ان حذف الهمزة فى يرون لاجتماع الساكنين بسبب الاتصال بواو الجمع وفى يرى لكثرة الاستعمال فقد غلط لفظا ومعنى ومن ركب متن عمياء فقد خبط خبط عشواء (وحركت الياء فى يريان) وتريان أيضا (لطرو الحركة) أى عروضها يعنى ان هذه الفتحة عارضة لاجل الالف فيهما لان ماقبل الالف لابد وان يكون مفتوحا ولولا الالف لكانت الياء مضمومة كما فى المفرد (ولا تقلب الياء) فى يريان (ألفا) مع وجود علة القلب وهو تحركها وانفتاح ماقبلها (لانه اذا قلبت ألفا يجتمع الساكنان) ألف التثنية والالف المنقلبة من الياء (ثم حذفت فيلتبس بالواحد) أى فيلزم حذف الالف المنقلبة من الياء لان ألف التثنية علامة فبقى يران فيلزم التباس التثنية بالمفرد

كثيرا يرى أشياء عجيبة وغريبة ولا يجوز هذا التخفيف فى رأى لعدم سكون ماقبل الهمزة الا فى ضرورة الشعر كقوله

صاح هل ريت أو سمعت براع * ردفى الضرع ما نوى فى الحلاب

نوى تمكن واستقر الحلاب المحلب يقول الفائت لا يتدارك (دون أخواتها) من الفعل والاسم مما فيه همزة متحركة ماقبلها ساكن (لكثرة استعماله مع اجتماع حرف العلة بالهمزة فى الفعل الثقيل) فى يرى دون أخواتها (ومن ثمة) أى ومن أجل ان وجوب حذف الهمزة فى يرى لاجتماع الشرائط الثلاثة المذكورة (لايجب) أن يقال (ينى) بحذف الهمزة (فى ينأى) لفقدان الشرط الاول (وان يقال (يسل فى يسأل) لفقدان الشرط الثانى (و) ان يقال (مرى فى مرأى) لفقدان الشرط الثالث (وتقول فى الحاق الضمائر) بالماضى (رأى رأيا رأوا الى آخره) أى الى رأيت رأينا (واعلال الياء سيجىء فى باب الناقص) ان شاء الله تعالى وأما ذكر قلب ياء يرى الفا ههنا فلذكره فى التثنية على صورة لفظ يرى (المستقبل) عند الحاق الضمائر به (يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترين تريان ترين أرى نرى) ولما كان فى صيغ المستقبل بحث متعلق بالهمزة أوردها على التمام بخلاف الماضى (وحكم يرون) فى تخفيف الهمزة وقلب الياء (كحكم يرى ولكن حذف الالف الذى فى يرون لاجتماع الساكنين بواو الجمع) لان أصله يرأيون قلبت الياء ألفا كما فى يرى فالتقى ساكنان الالف المقلوبة من الياء وواو الجمع فحذفت الالف المقلوبة فصار يرون ثم حذفت الهمزة كما فى يرى (وحركت الياء فى يريان) بعد عود ألف يرى فى التثنية ياء لالتقاء الساكنين وعدم امكان حذف أحدهما للالتباس مع أن الحركة عليه ثقيلة (لطرو الحركة) فهى كالمعدومة فلم تثقل عليه واختير الفتح لان الالف لابد أن يكون ماقبلها مفتوحا (ولا تقلب الياء ألفا) بعدما تحركت مع انها متحركة وماقبلها مفتوح لانه يلزم الوقوع فى المحذور الذى فروا منه أعنى التقاء الساكنين (لانها اذا قلبت) الياء (ألفا يجتمع الساكنان) ألف التثنية والالف المقلوبة من الياء (ثم تحذف) الالف المقلوبة لدفع اجتماع الساكنين (فيلتبس حينئذ) يريان (بالواحد) فى اللفظ بحذف

(فى مثل لن يرى) اذلايعلم حينئذانه مفردلم يحذف منـه حرف أومثنى حذف منه النون بدخول لن ولهذالم يقلب ألفاوهـذا الالتباس فى التلفظ لافى الكتابة لان ألف التثنية يكتب على سورة الالف لانهاليست بمنقلبة من الياء وألف المفرديكتب على صورة الياءلانقلابه منه قوله (بيرى) بدل من قوله بالواحدفتقدير الكلام هكذافيلتبس يريان بيرى فى مثل لن يرى (وأصل ترين ترئيين على وزن تفعلين فحذفت الهمزة كما) تحذف (فى يرى) أى حذف حركتهافالتقى ساكنان الراءوالهمزة فحذفت الهمزةوأعطى حركتها للراء قبلها (فصار ترين ثم جعلت الياء) الاولى التى هى لام الكلمة (الفا) لتحركهاو (لفتحةماقبلهافصار ترايين) بسكون الالف والياء (ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين) فى غيرحده (فصار ترين) بفتح الراء وسكون الياءو يجوزأن يقلب الياء الاولى التى هى لام الكلمة ألفا أولالتحركها وانفتاح ماقبلها ثم يحذف لاجتماع الساكنين الالف والياء بعدها فصار ترأين ثم تلين الهمزة فيحذف وتعطى حركتها الى الراء قبلها فصار ترين (وسوى بينه و بين جمعه) الضميران يرجعان الى ترين أى لم يفرق لفظا بين الواحدة المخاطبة والجمع المخاطب بعد تخفيف الهمزة واعلال الياء حيث يقال فيهما ترين (واكتفى بالفرق التقديرى كما) اكتفى به (فى ترمين) و بيانه ان الياء فى الواحدة ضميركمافى تضربين والياء التى هى لام الكلمة محذوفة وأمافى الجمع فالياءلام الكلمة وأما الهمزة التى هى عين الفعل فمحذوف فيهمافوزن ترين تفين ان كان واحدة وتفلن ان كان جمعا (وسيجئ) هـذا البحث (فى باب الناقص) ان شاءالله تعالى (واذا أدخلت النون الثقيلة فى الشرط) أى اذا أردت ادخال النون الثقيلة على ترين الذى هو المخاطبة المفردة عندخول الشرط الجازم عليه (كمافى قوله تعالى فاماترين من البشر أحدا) أصل اما بكسر الهمزة ان ما فادغم النون فى الميم بعدقلبها اليها فهوشرط جازم (حذفت) منه (النون) أى نون الاعراب أوّلا (علامة للجزم) فبقى الياء الساكنة ثم أدخلت النون الثقيلة عليه فيجتمع ساكنان الياء والنون الاولى فحركت (وكسرت ياء التأنيث) أما التحريك فلدفع التقاء الساكنين وأما الكسر فلما ذكره المصنف من قوله (حتى يطرد بجميع نونات التأكيد) أى حتى يطرد نون المثقلة الداخلة على ترين بجميع نونات التأكيد الداخلة على غيره من الافعال فى كون ماقبلها مكسورا (كما) حذفت نون الاعراب عندخول النون الثقيلة وكسرت الياء التى قبلها (فى اخشين) الا ان النون فيـه حذفت للوقف لانه أمر الواحـدة المخاطبة وفى مثل اماترين حذفت للجزم بحرف الشرط (ويجىء تمامه) أى تمام الحذف والكسر (فى باب اللفيف) ان شاء الله تعالى (الامر) الحاضر من ترى الخ

النون (فى مثل لن يرى) أى عندخول الناصب قوله (بيرى) بدل من الواحد أى فيلتبس بيرى لان نون التثنية تسقط بالناصب فتقول فى يريان عندخول لن نحو لن يريا فلوقلبت الياء ألفا وحذف الالف لالتقاء الساكنين وقيل لن يرا لم يعلم انه مثنى حذف نونه بالناصب أوواحد من غيرسقوط حرف وانما قيدنا الالتباس بكونه فى اللفظ اذلا التباس فى الخط لان التثنية تكتب بالالف بخلاف ألف المفرد المقلوبة من الياء فانها تكتب بالياء (وأصل ترين) للواحدة المخاطبة (ترأيين على وزن تفعلين فحذفت الهمزة كما) حذفت (فى يرى فصار ترييين ثم جعلت الياء) الاولى (ألفا) لتحركهاو (لفتحةماقبلها فصار ترايين ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار ترين) ولك أن تقول حذفت كسرة الياء بعدحذف الهمزة ثم الياءلاجتماع الساكنين لكن ماذكره المصنف أولى لانه تدريج فى التخفيف (وسوى بينه) أى بين ترين للواحدة المخاطبة فى اللفظ (و بين جمعه اكتفاء بالفرق التقديرى) فوزن الواحدة تفين بحذف العين واللام ووزن الجمع تفلن بحذف العين فقط (كما) اكتفى (فى ترمين) بالفرق التقديرى بين الواحدة المخاطبة و بين جمعها (وسيجىء) ان شاء الله تعالى (فى باب الناقص) أى ترمين مشترك فى اللفظ مع جماعة الاناث وسنذكر الفرق التقديرى بينهما هناك ان شاء الله تعالى (واذا أدخلت النون الثقيلة) على ترين (فى الشرط) حال دخول حرف الشرط عليه (كمافى قوله تعالى فاماترين من البشر أحدا حذفت النون) التى للاعراب (علامة للجزم وكسرت ياء التأنيث) يعنى انه لما ألحق النون الثقيلة بآخر ترين بعد دخول حرف الشرط عليـه أعنى اما وسقوط النون بها وصار اماترين اجتمع ساكنان أحدهما ياء الضمير والثانى أولى نونى الثقيلة فحركت ياء الضمير دفعا لأجل اجتماع الساكنين اذلم يمكن حذف أحدهما أما الضمير فلعدم مايدل عليـه وأما النون المدغمة فلانه يلزم من حذفها ابطال الغرض وخص الكسر (حتى يطرد بجميع نونات التأكيد) فان نونات التأكيد يكون ماقبلها مكسورا فى الواحـدة الحاضرة لاجل ياء الضمير فابقى على الكسر بعدحذف الياء دلالة عليها نحواضربن وفيما لم تحذف الياء تكسر الياء أيضا اطراد اللباب لان الياء تصير قبل نون التأكيد نحواماترين (كما) كسرياء التأنيث (فى اخشين) اصله اخشين فلما ألحق نون التأكيد واجتمع ساكنان كسر الياء ليطرد (ويجىء تمامه فى باب اللفيف الامر) الحاضر من ترأى نحو

(رمر يارواري ريارين) يعنى لماوجب التخفيف فى مضارع رأى كما مر يجيء صيغة الامر الحاضر منه بعد التخفيف على هذا الوزن لانك لوحذفت حرف المضارعة من ترى بقى ما بعده متحركا والياء تسقط من آخره علامة للامر فبقى على حرف واحد مفتوح وهو الراء وقس عليه التثنية والجمع وقد يجيء أمر الحاضر منه على الاصل نحو ارأ كارع لانك لوحذفت حرف المضارعة من ترى بقى ما بعده ساكنا فاجتلبت الهمزة المكسورة والياء تسقط من آخره فصار ارأ ثم بعد ذلك يجوز تصريفه على هذا الاصل كتصريف ارض و يجوز تخفيفه ليكون على حرف واحد كما يجيء وانما جاز ذلك مع عدم جواز الاستعمال على الاصل فى مضارعه بناء على قلة الاستعمال فى الامر بالنسبة الى المضارع لكن التخفيف أفصح ولهذا لم يذكر المصنف مجيئه على الاصل كما ذكره الزنجانى حيث قال واذا أمرت منه قلت على الاصل ارأ كارع وعلى الحذف ر وقس الامر الغائب على ما ذكرناه من جواز الامرين فيجوز لير على التخفيف وليرأ على الاصل (ولاتجعل الياء ألفا فى ريا) مع وجود علته وهو تحرك الياء وانفتاح ماقبلها (تبعا لريان) وقدمر أن ياءه لم تقلب ألفا لئلا يلزم الالتباس بالواحد فى مثل لن يرى فيكون تثنية أمر المخاطب تابعا لتثنية الغائب من المضارع ولوقال تبعا لترين بالتاء المثناة من فوق كما وقع فى بعض النسخ لكان أظهر لان تثنية أمر المخاطب مأخوذ من تثنية المخاطب من المضارع (ويجوز)

استعمال هذا الامر (بهاء الوقف نحوره) يعنى لايجب استعمال هذا الامر على الوقف دائما لكن اذا استعمل على الوقف وجب الحاق هاء السكت فى آخره لئلا يكون الابتداء والوقف على حرف واحد الذى هو غير جائز لان الابتداء لايمكن الا بالمتحرك والوقف يقتضى السكون فلو كان الابتداء والوقف على حرف واحد يلزم ان يكون الحرف الواحد متحركا وساكنا معا وهو غير جائز وأما اذا الحق هاء السكت فلا يلزم ذلك لان المراد بها التوصل الى بقاء الحركة التى قبلها فى الوقف كما زادوا همزة الوصل ليتوصل بها الى بقاء السكون الذى بعدها فى الابتداء قوله (لخذفت همزته) أى همزة ارأى (كما) حذفت (فى يرى ثم حذفت الياء) من آخره (لاجل السكون) بيان لاخذ الامر الذى بخلاف على حرف واحد من ترأى على الاصل يعنى حذفت الهمزة من ارأى ونقلت حركتها الى الراء فاستغنى عن الهمزة فصار ريى ثم حذفت الياء علامة للامر فبقى على حرف واحد (وتقول بالنون الثقيلة) المؤكدة فى الامر الحاضر (رن ريان رون) بضم الواو لمجانسة بينهما (رين) بكسر الياء لما مر (ريان رينان فيجيء بالياء فى رين لانعدام السكون) يعنى ان الامر من الفعل الصحيح مبنى على السكون بسقوط الحركة ومن الناقص بسقوط لام الكلمة منزلة الحركة منه كما مر فاذا أدخل عليه النون المؤكدة يكون الامر من الصحيح مبنيا على الفتح فكان كانه اعيدت الحركة المحذوفة فاعيدت اللام المحذوفة من الناقص لان حذفها انما هو ليكون الامر ساكنا فلما أدخل النون عليه يجب ان يكون ماقبله متحركا فاعيد ماحذف لاجل السكون وهو لام الكلمة فى الناقص منزلة الحركة من الصحيح فقال رين بالياء المفتوحة (كما) يجيء الامر باعادة الياء (فى ارمين) لانعدام سكون ماقبل النون (ولم يحذف واو الجمع فى رون) بضم الواو مع أن القياس الحذف كما فى اضربن وانصرن (لانعدام ضمة ماقبلها) يعنى انما يحذف واو الجمع من الامر عند دخول نون التأكيد اذا كان ماقبلها ضمة تدل على الواو المحذوفة وههنا ينعدم الضمة لان الراء قبلها مفتوح فلوحذفت لم يوجد مايدل عليها فلم تحذف

(رمر يارواري ريارين ولاتجعل الياء ألفا فى ريا) وان لم يلتبس اذا جعلت ألفا وحذفت لاجتماع الالفين (تبعا لريان ويجوز) أى يجب فان الجواز يستعمل فيما يعم الوجوب فى ره (بهاء فى الوقف) اى عند الوقف (نحوره) أصله ارأى (لخذفت همزته) أى العين (كما) حذفت (فى يرى ثم حذفت الياء لاجل السكون) أى لعلامة الوقف ثم استغنى عن همزة الوصل ثم الحق هاء السكت لئلا يلزم الابتداء بالساكن ان اسكن الراء للوقف أو الوقف على المتحرك ان لم يسكن فصار ره (و) تقول فى ر و أخواته (بالنون الثقيلة رين ريان رون رين رينان فيجيء بالياء فى رين) أى أعيدت اللام المحذوفة (لانعدام السكون) الوقفى بسبب اتصال نون التأكيد اذ السكون الوقفى انما يكون حيث يكون السكون الجزمى ولاجزم فى وسط الكلمة اذ لااعراب فى الوسط فلاوقف فيه أيضا فان نون التأكيد لما اختص بالفعل صار كجزء منه و بمنزلة الداخل وامتزج فصارا كانهما كلمة واحدة فاعيد ماحذف لاجل السكون أو نقول الياء فى الناقص بمنزلة الحركة فى الصحيح فاذا ألحق نون التأكيد بآخر الصحيح جيء بالحركة دفعا لالتقاء الساكنين فينعدم السكون فلا يكون الآخر محلا للسكون فكذا اذا ألحقت بآخر الناقص يجيء بما هو بمنزلة الحركة أعنى اللام لانعدام السكون وكون الآخر محلا له (كما) أعيدت الياء (فى ارمين) لذلك (ولم تحذف واو الجمع فى رون لعدم ضم ماقبلها) فلوحذفت لم يبق هو وليس له مايدل عليه أيضا وذلك لايجوز ولايعاد اللام فيه لان حذفه كان لالتقاء الساكنين اذ أصله ريو فاسكنت الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين فبقى روا فلما ألحق به النون التقى ساكنان ولا مجال لحذف شئ منهما كما ذكرنا فى اما ترين فحرك الواو بحركة تناسبه فحركته عارضة فلو أعيدت اللام وقيل ريون اجتمع ساكنان حقيقة فيلزم الوقوع فيما فر منه وكذا رين

(بخلاف اغزن) فان ماقبل النون الثقيلة فيه مضموم وهو الزاى لان أصله اغزووا بضم الزاى والواو والاولى التى هى لام الكلمة فاستثقلت الضمة على الواو فاسقطت ثم حذفت هى لالتقاء الساكنين لان الثانية علامة الجمع فبقى اغزوا بضم الزاى ثم لما أدخل عليه النون اجتمع ساكنان واو الجمع والاولى من النون الثقيلة فحذفت الواو وان كانت علامة لتدل الضمة التى قبلها عليها (و) تقول (ب) النون (الخفيفة رين) باعادة الياء وفتحها (رون) بضم الواو (رين) بكسر الياء (و) اسم (الفاعل) من رأى يرأى (راء) أصله رائى فاستثقلت الضمة على الياء فاسقطت فاجتمع ساكنان الياء والتنوين لان التنوين عبارة عن نون ساكنة فحذفت الياء لان التنوين علامة التمكن فبقى راء (رائيان) على الاصل (الى آخره) أى راؤن رائية رائيتان رائيات ورواء وأصل راؤن رائيون على وزن ضاربون فاستثقلت الضمة على الياء فاسكنت لالتقاء الساكنين الياء والواو ونقلت الضمة على الهمزة بعد سلب حركتها لاجل الواو فصار راؤن واصل رواء روائى على وزن نواصر فاسكنت الياء للثقل ثم حذفت لطول البناء ثم عوض التنوين من الياء أو من حركتها فصار رواء والباقى جار على الاصل (ولا تحذف همزته) أى همزة اسم الفاعل مع أنه مأخوذ من المضارع وقد عرفت انه لايستعمل بالهمزة فناسب ان يحذف همزته أيضا (لما يجىء فى) اسم (المفعول) عن قريب (وقيل) لاتحذف همزته (لان ماقبلها ألف والالف لاتقبل الحركة ولكن يجوز ذلك ان تجعل) همزته (بين بين) المشهور بجعل الهمزة بين مخرجها ومخرج الالف (كما) تجعل (فى سائل وقائل وقس على هذا) أى على يرى (أرى يرى اراءة) يعنى كما يجب التخفيف فى مضارع رأى لكثرة استعماله دون اخواته كذلك يجب التخفيف اذا بنيت الافعال من رأى وقلت أرى يرى فى ماضيه ومضارعه معا لكثرة استعمالهما دون اخواتهما قال ابن الحاجب اذا كان الماضى من الرؤية على زنة أفعل حذفت الهمزة حذفا لازما فى الماضى والمستقبل جميعا وقيل أرى يرى فالتزموا كلهم التخفيف لكثرته فى كلامهم ولهذا لم يلزم فى قولهم أنأى ينىء على وزن أعطى يعطى بل جرى فى جواز التخفيف كغيره لانه لم يكثر تلك الكثرة الى ههنا عبارته موافقا لما فى الجاربردى وأما كيفية التخفيف فى أرى يرى فهو ان أصلهما أرأى يرئى على وزن أعطى يعطى نقلت حركة الهمزة الى الراء الساكن قبلها فيهما ثم حذفت واعلال الياء ظاهر وذكر فى شرح الهادى لاحتمال الحذف ههنا وجها آخر وهو انه اجتمع فى ارأى همزتان بينهما حرف ساكن والساكن حاجز غير حصين فكأنهما قد توالتا فحذفت الثانية على حد حذفها فى أأكرم ثم اتبع سائر اللباب وفتحت الراء المجاورة الالف التى هى لام الفعل فلا يستعمل ههنا على الاصل حتى هجر ورفض واعترض عليه بعض الفضلاء بان هذه العلة توجب الاطراد فى مثل ينىء مضارع نأى وانأى ينىء وقد عرفت انه ليس بواجب وأصل اراءة ارآى على وزن اكرام خففت الهمزة بنقل حركتها الى الراء وحذفها فصار اراى وقلبت الياء همزة لوقوعها فى الطرف بعد ألف زائدة فصار اراء ثم عوض الهاء من الهمزة فصار اراءة هذا هو العمدة فيه وان جاز غيره واذا علمت ماتلوناه كله ظهر بطلان ماذكره بعض الشارحين من ان معنى قوله وقس

(بخلاف اغزن) فان واو الجمع حذفت فيه لان ضمة الزاى تدل على الواو المحذوفة ولم يعد اللام هنا أيضا لانه لو أعيد وقيل اغزون نحوا نصرن لزم اسكان الواو لثقل الضم عليه فيجتمع ساكنان وهو وان كان على حده الا أن الكلمة ثقلت واستطالت بسبب نون التأكيد فيلزم حذفه فتكون الاعادة كلا اعادة وكذا اغزن وكذلك ارمن وارمن (و) تقول فى روا وأخواته (بالنون الخفيفة رين رون رين) وأحكامها كاحكام الثقيلة (الفاعل) من يرى (راء الخ) على وزن فاع فاصله رائى أعل كاعلال رام (ولايحذف همزته) أى همزة راء (لما) أى للوجه الذى (يجىء فى) اسم (المفعول منه (وقيل) لاتحذف همزته (لان ماقبلها ألف والالف لاتقبل الحركة) وطريق تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ماقبلها بالحذف بان تنقل حركتها الى ماقبلها كمامر (ولكن يجوزلك أن تجعل) همزته (بين بين) المشهور (كما) جعلتها بين بين (فى سائل) وقائل كمامر (وقس على هذا) أى على يرى فى تخفيف الهمزة باب الافعال من الرؤية لكون مااستعمل من الرؤية فى هذا الباب كثير الاستعمال ماضيا كان (نحو أرى) أصله أرأى أو مضارعا نحو (يرى) أصله يرئى أو أمرا نحو ار أصله ارأى وفاعلا أو مفعولا نحو مر ومرى أو مصدرا نحو اراءة أصله ارآيا على وزن افعالا قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة فصار اراء لان الواو والياء اذا وقعتا طرفا بعد ألف زائدة تقلبان ألفا اما لعدم اعتدادهم بالالف فصار حرف العلة كأنه ولى الفتحة فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها أو لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة لزيادتها عليها أو انها جوهرها فقلبوا حرف العلة ألفا كما يقلبونها بعد الفتحة فالتقى ألفان فكرهوا حذف احداهما أو تحريك الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا فحركوا الاخيرة لالتقاء الساكنين فصار همزة وأما اذا لم يكونا بعد ألف زائدة بان كانت الالف منقلبة عن حرف أصلى فلا تقلبان ألفا لئلا يتوالى فى الكلمة اعلالان اعلال العين واعلال اللام وذلك نحو روى ونوى من رويت ونويت الا أن عينهما اعلتا وسلمت لاماهما وكان الاصل أن يعتل اللام و يصح العين لكنهما ألحقا فى الشذوذ بالرؤية والغاية ثم نقلت حركة الهمزة التى هى العين الى الراء فى أرى وحذفت كما فى الفصل فصار اراء ثم عوض

على هذا ارى يرى انه يجب التخفيف فى مضارعه دون ماضيه كما يجب فى مضارع رأى دون ماضيه وانما قالوا ذلك لقصور نظرهم عن تحقيقات القوم واستعمالاتهم فلا تكن من القاصرين (و) اسم (المفعول) من رأى يرى (مرئى الى آخره) بسكون الراء وكسر الهمزة وتشديد الياء (أصله مرؤى) على وزن مضروب (فاعل) يقلب الواو ياء لاجتماعهما وسبق احداهما بالسكون وادغام الياء فى الياء وكسر الهمزة للياء (كما) وقع الاعلال هكذا (فى مهدى) أصله مهدوى كما سبق واذا عرفت كيفية الاعلال فى المفرد من اسم المفعول امكنك القياس عليه فى سائر تصاريفه وهو مرئيان مرئيون مرئية مرئيتان ومرائى (ولا يجب) بل يجوز (حذف همزته) أى اسم المفعول (لان وجوب حذف الهمزة فى فعله) الذى هو يرى (غير قياس) بل التزموه لكثرة الاستعمال ولهذا لم يجب فى بنئ كما (كمامر) وكل ماثبت على خلاف القياس لا يستتبع شيأ آخر غيره (فلا يستتبع) ذلك الفعل الذى هو فى يرى (المفعول) الذى هو مرئى (غيره) من اسم الفاعل والمكان والزمان والآلة فى وجوب التخفيف ومعنى فلان يستتبع الشئ يطلب ان يكون ذلك الشئ تابعا له كحذف الهمزة فى أأكرم فانه يجعل حذف الهمزة من يكرم وتكرم وسائر تصاريفه تابعا لنفسه فيحذف منها واذا علمت معنى يستتبع علمت معنى لا يستتبع (وحذفت) الهمزة وجوبا (فى نحو مرى) بضم الميم وفتح الراء وتنوينه وهو اسم مفعول من باب الافعال أصله مرأى بوزن مكرم فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف من التلفظ وأعطى التنوين لماقبلها ثم لينت الهمزة فاجتمع ثلاث سواكن فحذفت الهمزة وأعطى حركتها لما قبلها وانتقل التنوين أيضا فصار مرى هذا تخفيف بعد الاعلال ويجوز بالعكس وقدم نظيره وانما وجب ذلك مع ان وجوب حذف الهمزة فى فعله الذى هو يرى غير قياس بل التزموا لكثرة الاستعمال أيضا (لكثرة مستتبعه) والقليل يتبع الكثير كثيرا (وهو ارى يرى واخواتهما) كاسم الفاعل والزمان والمكان وان كان الحذف فيهما غير قياسى بخلاف مرئى فان مافرض مستتبعا له واحد فقط وهو يرى (و) اسم (الموضع) من يرى الذى هو الثلاثى (مرأى) بفتح الميم وسكون الراء وفتح الهمزة وتنوينها وأصله مرأى على وزن منصر فاستثقلت الضمة على الياء فاسقطت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء من التلفظ وأعطى التنوين لماقبلها فصار مرأى (و) اسم (الآلة مرأى) وهو كالموضع فى اصله واعلاله ووزنه لكن الميم منه مكسور (واذا حذفت الهمزة) أى اذا أردت حذفها تخفيفا (فى هذه الاشياء) وهو اسم الفاعل والمفعول والموضع والآلة من يرى الذى هو الثلاثى (يجوز) لك حذفها (بالقياس الى نظائرها) التى حذفت الهمزة منها تخفيفا نحو مسله وغيرها (الا انه) أى حذفت الهمزة فى هذه الاشياء (غير مستعمل) فى كلامهم (المجهول) من رأى يرى الذى هو الثلاثى (رؤى يرى الى آخرهما) الماضى لا يخفف كما فى المعلوم والمضارع يخفف كما فى المعلوم أيضا فيقال فى الماضى رؤى رؤيا رؤوا رؤيت رؤيتا رؤين رؤيت رؤيتما رؤيتم رؤيت رؤيتما رؤيتن رؤيت رؤينا وفى المضارع يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترين تريان ترين أرى لرى وكيفية تخفيف همزته ظاهر مما سبق وأما اعلال يائه كاعلال ياء رمى يرمى وسيأتى فى باب الناقص (المهموز الفاء يجئ من خمسة أبواب) باستقراء كلامهم وهى ماعدا الباب السادس

تاء التأنيث عن الهمزة المحذوفة كما عوض عن الواو فى اقامة فصارا راءة ويجوز اراء بلاتعويض لان ماحذف منه كان محذوفا من فعله فلم يحتج الى لزوم التعويض بخلاف اقامة ويجوز ارايه بالياء أيضا نظرا الى أنها لم تقع طرفا بسبب التاء على اعتبار تقديم حذف العين والتعويض عنه على قلب الياء أو بسبب أن التاء لازمة كسقاية فان تاء التأنيث يعتدبها حينئذ بخلاف ماإذا كانت عارضة حيث لا يعتدبها نحو بناءة فانه يقال للمذكر بناء ومن قلب نظر الى أن التاء كلمة أخرى فكان الياء متطرفة (المفعول) من يرى (مرئى الخ) مرئيان مرئيون الخ (أصله مرؤى فأعل كما) أى كاعلال الذى وقع (فى مهدى) كما مر فى المضمرات (ولا يجب حذف همزته لان وجوب حذف الهمزة فى فعله) أعنى يرى (غير قياس كما مر) حيث قال وهذا التخفيف واجب فى يرى لكثرة الاستعمال فان كثرة الاستعمال غير موجبة للحذف بل انما يصار اليها اذا لم يوجد قياس موجب الحذف واذا ثبت الحكم فى محل على خلاف القياس لا يتعداه كما تقرر فى موضعه (فلا يستتبع) الفعل (المفعول وغيره) من الفاعل والامر وغيرهما (و) انما (حذف) الهمزة وجوبا (فى نحو مرى) يعنى فى غير الفعل (أصله مرأى) أى اسم مفعول من باب الافعال مع أن وجوب الحذف فى أفعل غير قياس (لكثرة) استعمال (مستتبعه) أى نحو مرى بخلاف مرأى فان مستتبعه قليل وهو المضارع فقط (وهو) ذلك المستتبع الكثير (أرى يرى وأخواتهما) أى الامر والنهى (والموضع) من الثلاثى (مرأى والآلة مرأى واذا حذفت الهمزة فى هذه الاشياء) أى المفعول والموضع والآلة دون الفاعل للوجه الآتى (يجوز) الحذف (بالقياس على نظائرها) من المضارع والامر والنهى (الا أنه) أى حذف الهمزة فى هذه الاشياء المذكورات (غير مستعمل) أى غير واقع فى كلامهم (المجهول رؤى) على الاصل (يرى) على الحذف أصله يرأى (الى آخرها * المهموز الفاء يجئ من خمسة أبواب) من باب نصر

(نحو أخذ يأخذ) بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر (وأدب يأدب) اعلم ان أدب يأدب يجىء من الباب الخامس ومعناه ظاهر والصفة منه أديب ومنه ضربته تأديبا ويجىء من الباب الثانى ومعناه حينئذ دعا القوم الى طعامه والصفة منه آداب والمراد ههنا هو الثانى فافهم (وأهب يأهب) يفتح العين فيهما يقال تأهب الرجل اذا استعد (وأرج يأرج) بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر يقال أرج الطيب اذا فاح (وأسل يأسل) بضم العين فيهما يقال رجل أسيل الخد أى لين الخد طويله وكل مسترسل أسيل (والمهموز العين يجىء من ثلاثة أبواب) بالاستقراء أيضا (نحو رأى يرأى) بفتح العين فى الماضى والغابر (و يئس ييأس) بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر (ولؤم يلؤم) بضم العين فيهما ولا يجىء من غير هذه الثلاثة (المهموز اللام يجىء من أربعة أبواب) بالاستقراء أيضا (نحو هنؤ يهنؤ) بضم العين فيهما وهو المراد ههنا وأيضا يجىء بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر وهنأه الطعام من باب قطع وضرب (وسبأ يسبأ) بفتح العين فيهما أى اشترى الخمر ليشربها (وصدئ يصدأ) بكسر العين فى الماضى وضمها فى الغابر (وجزأ يجزؤ) بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر من جزأت الشئ بالزاى

المعجمة أى قسمته ولا يجىء من الباب السادس ولا من الثانى الا هنأ يهنأ وهو شاذ (ولا يجىء فى المضاعف الا مهموز الفاء) بدلالة استقراء كلامهم (نحو أن يئن) أى فزع يفزع والاصل ان يأنن على حد فر يفر (ولا يقع الهمزة موقع حرف العلة) والا لم يكن المعتل معتلا وهو ظاهر (ومن ثم) أى ومن أجل ان الهمزة لا تقع موقع حرف العلة (لا يجىء من المثال) أى من معتل الفاء (الا مهموز العين واللام نحو وأد يئد) يقال وأد ابنته أى دفنها فى القبر وهى حية (ووجأ يجأ) يقال وجأته بالسكين أى ضربته به يقال وجأه يجأه مثل وضعه يضعه ولا يجىء مهموز الفاء من المثال والا لم يكن المثال مثالا (ولا يجىء (فى الاجوف الا مهموز الفاء واللام نحو آن) أصله اين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها يقال آن أينه أى حان حينه وآن له أن يفعل كذا من باب باع أى حان (وجاء) أصله جيأ فقلبت الياء ألفا ولا يجىء منه مهموز العين والا لم يكن الاجوف أجوفا أيضا (و) لا يجىء (فى الناقص الا مهموز الفاء والعين) والا لم يكن الناقص ناقصا أيضا (نحو أبى يأبى ورأى يرى و) لا يجىء (فى اللفيف المفروق الا مهموز العين نحو وأى) أى وعد (و) لا يجىء (فى) اللفيف (المقرون الا مهموز الفاء نحو اوى) أى رجع والا لم يكن المفروق مفروقا ولا المقرون مقرونا ولما فرغ من الاحكام اللفظية للهمزة شرع فى أحكام كتابتها اذ يحتاج الى بيانها دون سائر الحروف لانه ليس للهمزة صورة مخصوصة تكتب بها دائما كسائر الحروف فقال (وتكتب الهمزة) اذا كانت (فى الاول على صورة الالف) مطلقا أى مفتوحا كان أو مكسورا ومضموما (نحو أب وأم وإبل) وسواء كان للقطع نحو أكرم أو للوصل نحو اضرب وسواء كانت أصلية نحو إبل أو منقلبة من الواو نحو أم واحد (لخفة الالف) فى الكتابة

(نحو أخذ يأخذ و) من باب ضرب نحو (أدب يأدب) من المأدبة بمعنى الضيافة لا من الأديب فانه من باب حسن (و) من باب فتح نحو (أهب يأهب و) من باب (علم نحو أرج يأرج و) من باب حسن نحو (أسل يأسل) ولا يجىء من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما (والمهموز العين يجىء من ثلاثة أبواب) من باب فتح (نحو رأى يرأى و) من باب علم نحو (يئس ييأس و) من باب حسن نحو (لؤم يلؤم) ولا يجىء من غيرها (المهموز اللام يجىء من أربعة أبواب) من باب ضرب (نحو هنأ يهنئ و) من باب فتح نحو (سبأ يسبأ و) من باب علم نحو (صدئ يصدأ و) من باب حسن نحو (جزؤ يجزؤ) ولا يجىء من غيرها تقديم مثال باب فتح على مثال باب علم فى المواضع الثلاث انما هو لفتحة عين ماضيه وأما تقديم مثال باب نصر على مثال باب ضرب فلكثرة استعمال المهموز الفاء من باب نصر بالنسبة الى استعماله من باب ضرب ولكثرة استعمال خصوص المثال أعنى أخذ (ولا يجىء فى المضاعف الا مهموز الفاء) نحو أن يئن) أنينا كل ذلك بالاستقراء والسماع (ولا تقع الهمزة فى موضع حرف العلة) والغرض من هذا الكلام وما تفرع عليه دفع توهم ان المهموز قسم من الاقسام السبعة فلا يجتمع مع قسم آخر منها لئلا يلزم تداخل الاقسام والا فهذا الحكم وما تفرع عليه ضرورى لا يحتاج الى تعليمه (ومن ثمة) أى ومن أجل عدم وقوع الهمزة موضع حرف العلة (لا يجىء فى المثال الا مهموز العين واللام نحو وأد) من باب ضرب (ووجأ) من باب فتح و يسمى باسميهما فيقال المثال المهموز العين والمثال المهموز اللام (و) لا يجىء (فى الاجوف الا مهموز الفاء واللام نحو آن) من باب نصر (وجاء) من باب ضرب و يقال الاجوف المهموز الفاء والاجوف المهموز اللام (و) لا يجىء (فى الناقص الا مهموز الفاء والعين نحو أبى ورأى و) لا يجىء (فى اللفيف المفروق الا مهموز العين نحو وأى) من باب ضرب (و) لا يجىء (فى المقرون الا مهموز الفاء نحو أوى) من باب ضرب (وتكتب الهمزة فى الاول) أى حال كونها فى أول الكلمة (على صورة الالف فى كل الاحوال) أى سواء كانت مفتوحة (نحو أخ و) مضمومة نحو (أم) أو مكسورة نحو (إبل) وسواء كانت أصلية نحو إبل أو منقلبة نحو أحد أصله وحد وسواء كانت همزة قطع نحو أكرم أو همزة وصل نحو اضرب وانصر (لخفة الالف) فان الالف تشارك الهمزة فى المخرج وهو أخف حروف اللين فأبدلوا الهمزة

(وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات) يعني ان الهمزة لم توضع لها صورة مخصوصة بالاصالة كما توضع لسائر الحروف فيكون الاصل فيها أن لا توجد في الكتابة أصلا لعدم صورتها وتوجد في التلفظ عليها واذا لم يكن لها وجود في الكتابة لم يتصور وضع الحركة في الكتابة عليها لكن قد تكتب على صورة حرف من الحروف لعارض فتكتب في الاول على صورة الالف لخفة الالف كتابة وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات عليها وحاصله ان الاصل أن لا تكتب الهمزة ولا حركتها لكنهما تكتبان في الاول للعلة المذكورة (و) تكتب الهمزة (في الوسط اذا كانت ساكنة على وفق حركة ماقبلها) مفتوحا تكتب على صورة الالف وان كان مضموما تكتب على صورة الواو وان كان مكسورا على صورة الياء كما يكون تخفيفها بالقلب كذلك (نحو رأس ولؤم وذئب للمشاكلة) أي ليكون الهمزة مشاكلة لحركة ماقبلها (و) الهمز

في الوسط (اذا كانت متحركة) سواء كان ماقبلها ساكنا أو متحركا أيضا (تكتب على وفق حركة نفسها حتى يعلم) ان (حركتها) من أي نوع هي فان كانت الهمزة الواقعة في الوسط مفتوحة تكتب على صورة الالف وان كانت مكسورة يكتب على صورة الياء وان كانت مضمومة تكتب على صورة الواو ولا اعتبار لحركة ماقبلها حينئذ (نحو سأل ولؤم وسئم) ونحو يسأل ويلؤم ويسئم الا اذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسورا أو مضموما فانها تكتب في الاول على صورة الياء وفي الثاني على صورة الواو نحو مئر وفئة وجؤن ومؤجل كما يكون تخفيفها كذلك لكن المصنف أطلق القول ولم يستثن الصورتين كما استثناه في بيان التخفيف والاولى أن يستثنيهما أو يقول تكتب حينئذ على نحو ماتخفف به ليتم البيان (واذا كانت) الهمزة (متحركة)

الباب

وماقبلها متحركا أيضا وكانت (في آخر الكلمة تكتب) حينئذ (على وفق حركة ماقبلها) فان كان ماقبلها مفتوحا فتكتب على صورة الالف وان كان مكسورا فعلى صورة الياء وان كان مضموما فعلى صورة الواو (لا تكتب (على وفق حركة نفسها) مع ان هذا أولى ليعلم حركتها (لان الحركة المتطرفة) أي الواقعة في الطرف (عارضة) أي غير ثابتة على وجه واحد لان آخر الكلمة محل التغيير فتغير بحسب مايقتضيه العامل (نحو قرأ وطرؤ وفتئ واذا كان ماقبلها ساكنا لا تكتب) الهمزة (على صورة شئ) أي لم تكتب على صورة حرف من الحروف (لطرو حركتها وعدم حركة ماقبلها) فلم يكن لها وجود في الكتابة بل في التلفظ فقط كما هو الاصل فيها على مامر (نحو خبء ودفء وبرء) فاذا قلت رأيت خبأ ودفأ وبرأ لا يكون الالف فيها صورة الهمزة بل هي ألف الوقف عوضا من التنوين كما في رأيت زيدا

ألفا في الخط للتخفيف لان التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة أيضا فهذه الهمزة وان لم يمكن تخفيفها لفظا لما مر من أن الهمزة لا تخفف في الاول لكن أمكن تخفيفها خطا فخففوها لان مالا يدرك كله لا يترك كله (وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات) وان كان على الالف فلا يرد ان الالف لا تقبل الحركة فكيف تكتب الهمزة على صورة الالف في الاول الذي هو محل الحركات (و) تكتب الهمزة (في الوسط اذا كانت ساكنة على وفق حركة ماقبلها نحو رأس ولؤم وذئب للمشاكلة) أي لتوافق صورة الهمزة حركة ماقبلها ولتوافق طريق تخفيفها (واذا كانت) الهمزة المتوسطة (متحركة) سواء كان ماقبلها ساكنا أو متحركا (تكتب على وفق حركة نفسها حتى يعلم حركتها نحو) يسأل ويلؤم ويسئم ونحو (سأل ولؤم وسئم) وانما لم يورد أمثلة المتحركة الساكن ماقبلها لمكان الاختلاف فيها فمنهم من يحذفها ان كان تخفيفها بالنقل نحو يسل ويلم ويسم والادغام كيسل ومنهم من يحذف المفتوحة بعد النقل فقط نحو يسل والاكثر على حذف المفتوحة بعد الالف نحو يسأل ومنهم من يحذفها في الجميع وأشار بالمثال الى ان هذا الحكم اذا كان حركة ماقبلها فتحة فيعلم منه ان كتابة نحو جؤن ومئر على طريق تخفيفها اذ الاصل أن يكون الكتابة على طراز اللفظ ولو قال على طريق تخفيف الهمزة بدل قوله على وفق حركة نفسها كما قاله غيره لشمل نحو جؤن ومئر الا انه عدل عنه الى مافي الكتابة ليشمل الساكن ماقبلها وحكم نحو مئر وجؤن قد علم بطريق آخر كما ذكرنا على أنهما كانا مستثنيين في تخفيف الهمزة من حكم اخواتهما (واذا كانت) الهمزة (متحركة) حال كونها (في آخر الكلمة تكتب على وفق حركة ماقبلها) اذا كان ماقبلها متحركا (لا على وفق حركة نفسها لان الحركة المتطرفة عارضة) والعارض كالمعدوم فصار كأنها لا حركة لها (نحو قرأ وطرؤ وفتئ) ويعلم من هذا ان الهمزة المتطرفة اذا كانت ساكنة ومتحركا ماقبلها نحو لم يقرأ ولم يردئ فالاولى أن تكتب على وفق حركة ماقبلها (واذا كان ماقبلها) أي ماقبل الهمزة المتطرفة (ساكنا لا تكتب) تلك الهمزة (على صورة شئ) لا على حركة نفسها (لطرو حركتها و) لا على حركة ماقبلها لغرض (عدم حركة ماقبلها نحو خبء ودفء وبرء) بل تحذف من الخط فان شكل الهمزة وصورتها الخطية هو شكل أحد حروف اللين وأما المكتوبة في خبء ودفء وبرء فانما هو علامة للهمزة وامارة لها ليعلم ان هناك همزة في الخط فتلفظ وأما كتابة نحو البطؤ والوطئ والخبئ بالواو والياء فليس على قانون علم الخط بل من جهل الكاتب بصورة الخط

(الباب الرابع فى المثال) قدمه على سائر المعتلات لان حرف العلة فى الكلمة اما أن يكون واحدا أو متعددا فان كان واحدا قدم على مايكون فيه متعددا لان الواحد قبل المتعدد ثم ما يكون فيه حرف العلة واحدا على ثلاثة أقسام لان حرف العلة اما أن يكون فاء الكلمة أو عينها او لامها فان كان فاء قدمت عليهما لان الفاء مقدم عليهما (و يقال للمعتل الفاء مثال لان ماضيه مثل الصحيح فى الصحة) أى فى تحمل الحركات (وعدم الاعلال) وعدم الحروف فى الاخبار فيقال وعد و وعدت كما يقال ضرب وضربت وهذا الوجه كما يفيد التسمية يفيد التقديم فافهم (وقيل) يقال للمعتل الفاء مثال (لان أمره مثل أمر الأجوف) فى الوزن (نحو عد) من المثال (وزن) من الاجوف (وهو) انما (يجىء من خمسة أبواب) باستقراء كلامهم (ولا يجىء من فعل) بفتح العين (يفعل) بضم العين (الاوجد يجد) أصله يوجد

(الباب الرابع فى المعتل)

قدم مايكون حرف العلة فيه غير متعدد لكثرة أبحاثه واستعماله ولان الواحد قبل المتعدد وقدم معتل الفاء منه على معتل العين لتقدم الفاء على العين (و يقال للمعتل الفاء) باضافة المعتل الى الفاء اضافة لفظية مثل الحسن الوجه أى الذى اعتل فاؤه (معتل) بدون الاضافة الى الفاء لان حرف العلة لما كان فى أوله كان كأنه هو المعتل لظهور كونه معتلا من أول الامر ولانه لايجب الاطراد فى التسمية (و يقال له مثال أيضا لان ماضيه مثل الصحيح فى الصحة وعدم الاعلال) عطف تفسير للصحة دفعا لتوهم كون المراد منها كون حروفه حروفا صحيحة ليس فيها حرف علة و يلزم كونه مثله فى تحمل الحركات كوعد ووعد (وقيل) انما سمى مثالا (لان أمره) أى الحاضر (مثل أمر الاجوف) فى الوزن (نحو عد) من تعد (وزن) من تزن فزن عد بزن تجده موازياله فى الوزن (وهو) أى المثال يجىء من خمسة أبواب من باب ضرب وعلم وفتح وحسن وحسب نحو وعد يعد ووجل يوجل ووهب يهب ووجه يوجه و ومق يمق (ولا يجىء) المثال (من فعل يفعل) أى من باب نصر بالاستقراء (الاوجد يجد) كائنا (فى لغة بنى عامر) و فى لغة غيرهم من باب ضرب (فحذفت الواو فى يجد) أصله يوجد (فى) قياس (لغتهم لثقل الواو مع ضم مابعدها وقيل هذه) أى يجد بالضم (لغة ضعيفة) لخروجها عن القياس واستعمال الفصحاء (فاتبع ليعد فى الحذف) يعنى أن الحذف فى يجد على طريق الاتباع لا على طريق القياس (وحكم الواو والياء اذا وقعتا فى أول الكلمة كحكم الصحيح) فى الصحة وعدم الاعلال سواء كانتا مفتوحتين أو مضمومتين (نحو وعد ووعد ووقر ووقر) من الوقر وهو ثقل الاذن وهو متعد لا من الوقور بمعنى القعود فى البيت ولا من الوقار وهو الرزانة لانهما لازمان وقوله وقر يدل على انه متعد (و ينع و ينع) ولم يورد من اليائى الامثالا واحدا تنبيها على قلته (ونظائرها) نحو ومق وومق (و يسر و يسر) فلا تعلان فى أول الكلمة (لقوة المتكلم عند الابتداء) فان الاعلال انما هو للتخفيف وتسهيل التكلم على المتكلم وعند الابتداء يقوى المتكلم على التكلم اذ لم يعرض له فتور وعى فى التكلم بعد فلا يحتاج الى التخفيف والتسهيل (وقيل) انما لايعلان فى الاول (لان الاعلال) مصدر المجهول أى كون الحرف معلا (قد يكون بالسكون أو بالقلب) أى بانقلابه (الى حرف العلة أو بالحذف) أى بكونه محذوفا (وثلاثتها لا يمكن) أما السكون فلتعذره لاستلزامه الابتداء بالساكن (وكذلك) أى كالسكون (القلب) متعذر (لان المقلوب) به (غالبا) احتراز عن بعض حروف الابدال (يكون بحرف العلة) يعنى الالف والياء زائدتان فى المنصوب للتأكيد والمقام يقتضيه (بحرف العلة) أى الالف (لا يكون الا ساكنا) فيلزم الابتداء بالساكن

بضم الجيم المشهور كسرها (وهو لغة بنى عامر فحذفت الواو فى يجد) وان لم يقع بين ياء وكسرة كما فى يعد (فى لغتهم لثقل الواو مع ضم مابعدها) فى الصحاح و يجد بالضم لغة عامرية لا نظير لها فى باب المثال (وقيل) حذفت الواو فى يجد بالضم فى لغتهم لان (هذه) أى لغة بنى عامر (لغة ضعيفة) لا يعتد به ولا يعوّل عليه لعدم موافقته لاستعمال الفصحاء (فاتبع) يجد (ليعد فى الحذف) أى فى حذف الواو وان لم يقع بين ياء وكسرة ولما بين انه لا يجىء من الباب الاول بعد ذكر انه يجىء من خمسة أبواب بين الخمسة بناء على ان أصل الابواب ستة معهودة فلم يحتج الى تفصيل تلك الخمسة التى هى ماعدا الباب الاول (وحكم الواو والياء اذا وقعتا فى اول الكلمة كحكم الصحيح) فى عدم الاعلال مفتوحتين كانتا أو مضمومتين أو مكسورتين (نحو وعد) بفتح الواو (و وعد) بضمها (و وقر ووقر) بسلامة الواو عن التغيير فى الكل (و يسر) بفتح الياء (و يسر) بضمها بسلامة الياء فيهما (ونظائرها) نحو يمن و يمن ووضع ووضع (لقوة المتكلم عند الابتداء) وقدرته على تلفظ الحرف الثقيل من غير تغيير (وقيل) لايعل الواو والياء فى الاول لعدم امكان الاعلال فى الاول وذلك لان (الاعلال قد يكون بالسكون أو بالقلب الى حرف علة أو بالحذف) ولا رابع سواها (وثلاثتها) أى كل من هذه الثلاثة (لا يمكن) فى الابتداء فتعين عدم الاعلال فيه (أما) عدم امكان الاعلال (بالسكون فلتعذره) أى لتعذر الابتداء بالساكن (وكذا القلب) أى كما يمتنع الاعلال بالسكون يمتنع الاعلال بالقلب (لان) الحرف (المقلوب به غالبا يكون بحرف العلة وحرف العلة) المقلوب به (لا يكون الا ساكنا) الفا كان أو واوا أو ياء وان أمكن تحريكها فيلزم الابتداء بالساكن فيمتنع الاعلال بالقلب أيضا والباء فى قوله يكون بحرف العلة زائدة فى المنصوب فتقدير الكلام يكون المقلوب به حرف

العلة قال بعض الشارحين ان الحرف المقلوب به لا يكون الا ساكنا ان كان الفاء ولو كان غير الالف أمكن تحريكه ولكن يلزم تحصيل الحاصل وأنت تعلم ان هذا شرح لا يطابق المتن ولا يطابق الواقع أيضا تدبر قوله (وأما بالحذف) عطف على قوله أما بالسكون أي أما عدم امكان الاعلال بالحذف في الاول (فلنقصانه) الضمير يرجع الى الكلمة اما باعتبار اللفظ أو باعتبار المذكور (من القدر الصالح) على تقدير الحذف (في الثلاثي) المجرد وقد مر ان القدر الصالح ان يوجد ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما (ولا تباع الثلاثي في الزوائد) لان الثلاثي أصل والزوائد فرع والفرع تابع للاصل والاضافة اضافة المصدر الى مفعوله الثاني ويجوز أن يكون مصدرا مجهولا مضافا الى ما يقوم مقام الفاعل والمآل واحد فافهم قوله (ولا يعوض بالتاء) جواب دخل مقدر تقديره انا لا نسلم انه يلزم من حذف حرف العلة من الثلاثي النقصان من القدر الصالح لو انما يلزم ذلك اذا لم يعوض المحذوف بحرف وأما اذا عوض فلا وحاصل الجواب انه لو عوض بها لعوض بالتاء اذ هو المشهور فيما بينهم كما في عدة والتعويض بها غير ممكن لانه لو عوض بها العوض (في الاول أو الآخر) اذ لا يكون العوض الا في محل التغيير الذي هو طرفا الكلمة وذا غير جائز لما ذكره بقوله (حتى لا يلتبس بالمستقبل) على تقدير التعويض في الاول (والمصدر) على تقدير التعويض في الآخر (في نفس

الحرف) لا في الصيغة وهذا القدر من الالتباس يمنع جواز التعويض (ومن ثمة) أي ومن أجل ان علة عدم التعويض في الاول لزوم الالتباس (لا يجوز ادخال التاء في الاول) عوضا عن الواو المحذوفة (في مثل عدة للالتباس) بالمستقبل مع ان المحذوفة من الاول لان أصل عدة وعد بكسر الواو وسكون العين فنقلت كسرة الواو الى ما بعدها ثم حذفت ساكنة لئلا يزيد اعلاله على اعلال فعله وهو يعد ثم لزم التاء كالعوض وقيل الاصل وعد بكسر الواو فحذفت الواو لما ذكرنا ثم زيدت التاء عوضا عنها قوله (ويجوز في التكلان لعدم الالتباس) عطف على قوله لا يجوز فيكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه مرتبا على قوله ومن ثم فحاصل معنى كلامه انه ومن الا أجل ان علة عدم التعويض في الاول لزوم الالتباس لا يجوز ادخال التاء في الاول في مثل عدة و يجوز في مثل التكلان للزوم الالتباس في الاول وعدم لزومه في الثاني فلا يرد ان يقال لا طائل تحت قولهم للالتباس وهو ظاهر لمن له ذوق سليم والتكلان بوزن السلطان اسم من التوكل وهو اظهار العجز والاعتماد على الغير وأصله وكلان فحذفت الواو وعوضت التاء في أوله لعدم التباسه بالمستقبل من وكل يكل ومن غيره لا في الصيغة ولا في نفس الحروف اذ لا يجيء على هذا الوزن مستقبل أصلا (وعند سيبويه يجوز حذف التاء) التي هي عوض من الواو المحذوفة من الاول في مثل عدة ومقة ويجوز اثباتها أيضا فلا يكون واجب الثبوت (كما في قول الشاعر وأخلفوك عد الامر الذي وعدوا) أصله عدة الامر فحذفت التاء التي هي عوض من الواو (لان التعويض من الامور الجائزة عنده) لا من الامور الواجبة والا لما حذفها الشاعر وأخلف متعد الى مفعولين الاول الكاف والثاني عد وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو الامر يقال أخلفه ما وعده اذا قال شيأ ولا يفعله في المستقبل وقوله وعدوا صلة الذي وضميره محذوف وتقدير الكلام وأخلفوك عدة الامر الذي وعدوه لك (وعند الفراء لا يجوز الحذف) أي لا يجوز حذف التاء في مثل عدة ومقة (لانها عوض من الحذف) أي من الواو المحذوفة والعوض لا يجوز حذفه لانه لم يبق حينئذ شئ يدل

(وأما) انه لا يمكن (بالحذف فلنقصانه) أي فللزوم نقصانه (من القدر الصالح في الثلاثي ولا تباع الثلاثي في الزوائد) منه وان لم يلزم ذلك النقصان فيها المصدر المضاف الى المفعول (ولا يعوض) أي لا يقع التعويض (بالتاء في الاول و) لا في (الآخر) مع انه لو عوض فيه لا يلزم ذلك النقصان (حتى لا يلتبس) الماضي (بالمستقبل) بالتعويض في الاول نحو تعد (والمصدر) بالتعويض في الآخر نحو وعدة (في نفس الحروف) ان اندفع الالتباس بالحركات (ومن ثمة) أي ومن أجل ان عدم التعويض بالتاء في الاول لئلا يلتبس بالمضارع (لا يجوز ادخال التاء في الاول) عوضا عن الواو المحذوفة (في مثل عدة) بل أدخلت في الآخر لان أصل عدة وعد بكسر الواو ونقلت حركة الواو الى العين لثقلها عليه مع اعلال فعلها وحذفت الواو ثم زيدت التاء عوضا عنها وقيل أصلها وعدة حذفت الواو مثل ما ذكرنا ولزم تاء التأنيث كالعوض من المحذوف فان زال احد الوصفين لا تحذف ولذا لم يحذف من نحو الوعد لعدم الكسرة ولا من الوصال لعدم اعتلال فعله نحو يواصل (للالتباس) أي لئلا يلزم الالتباس بالمستقبل (ويجوز) عطف على قوله ولا يجوز أي ويجوز ادخال التاء في الاول (في التكلان) مصدر من الوكل وهو تفويض الامر الى الغير أصله الوكلان (لعدم الالتباس) بالمستقبل لان المستقبل لا يجيء على صورة التكلان (وعند سيبويه يجوز حذف التاء) التي هي عوض عن الواو في العدة مطلقا (كما في قول الشاعر * واخلفوك عد الامر الذي وعدوا *) بحذف التاء من عد الامر اذ أصله عدة الامر يقول أنت الذي اخلفوك ما وعدوا (لان التعويض من الامور الجائزة عنده) لا من الامور الواجبة فلا يلزم من حذف العوض محذور (وعند الفراء لا يجوز الحذف) أي حذف التاء في حال من الاحوال (لانها عوض من المحذوف) وهو الواو في العدة فلو حذف العوض أيضا لم يبق ما يدل على المحذوف فيلزم الاجحاف

على المحذوف ولانه يلزم النقصان من القدر الصالح (الافى الاضافة) فان الحذف فيها جائز (لان الاضافة) أى المضاف اليه (تقوم مقامها) أى مقام التاء ولذلك حذفها الشاعر فى عدا الامر (وكذلك حكم الاقامة والاستقامة ونحوهما) كالاجابة والاستجابة يعنى كما لايجوز حذف التاء فى عدة الافى الاضافة كذلك لايجوز حذف التاء فى الاقامة والاستقامة ونحوهما الافى الاضافة لان التاء فيهما عوض من الواو كما فى عدة لان أصلهما اقوامة واستقوامة فارادوا أن يعلوا المصدر لاعتلال أقام واستقام فنقلوا الفتحة من الواو الى ماقبلها ولما انفتح ماقبلها وكانت فى الاصل متحركة قلبت الفا فاجتمع ألفان أولاهما منقلبة عن واو وهى عين المصدر وثانيهما زائدة وهى ألف افعالة فحذفت الاولى التى هى العين وبقيت الالف الزائدة فيلزم التاء كالعوض من الواو كما فى العدة وقيل المحذوف الالف الزائدة (ومن ثمة) أى ومن أجل ان حكمها كحكم العدة فى عدم جواز حذف التاء بغير الاضافة وجوازه بالاضافة (حذفت) التاء التى هى عوض من الواو (فى قوله تعالى وأقام الصلاة وايتاء الزكاة) لان اقام مصدر مضاف الى الصلاة (وتقول فى الحاق الضمائر للماضى من المثال وعدوعدا وعدوا الخ) أى وعدت وعدتا وعدن وعدت وعدتما وعدتم وعدت وعدتما وعدتن وعدت وعدنا بسلامة الواو فى الكل كالصحيح (ويجوز فى وعدت) بالحركات الثلاث فى التاء (ادغام الدال فى التاء لقرب مخرجهما) بعد قلب الدال تاء كما قالوا فى أخذت أخت بابدال الذال تاء وادغامها فيها وهو الاكثر كذا فى الصحاح ويحتمل ان يكون المراد بالعكس أى قلب التاء دالا وادغام الدال فى الدال كما هو مذهب بعض العرب قال بعض المحققين ومن العرب من يقلب تاء المتكلم والمخاطب التى هى ضمير الفاعل فى فعلت وفعلت الى ماقبلها اذا كان ماقبلها أحد حروف ثلاثة الطاء المهملة والزاى المعجمة والدال المهملة ثم أدغموا الاولى فى الثانية وانما فعلوا ذلك تشبيها لهذه التاء بتاء الافتعال من حيث اتصلت بماقبلها وماقبلها ساكن كما أسكنت الفاء فى افتعل ولم يمكن فصلها من الفعل فصارت مثل كلمة واحدة فاشبهت بتاء الافتعال فقالوا فى حبطت حبط وفى فزت فزو فى وعدت وعد بقلب التاء دالا كما قلبوها فى ادان وادغام الدال الاولى الاصلية فى الدال الثانية المنقلبة من التاء ثم قال ذلك البعض ان هذا القلب والادغام شاذ ردىء وأسند فقال قال سيبويه أعرب اللغتين وأجودهما ان لاتقلب تاء الضمير لان التاء ههنا علامة اضمار وانما جاءت لمعنى وليست تلزم الفعل ألاترى انك اذا أضمرت غائبا قلت فعل ولم يكن فيه تاء والتاء فى افتعل ليست كذلك ولكنها دخلته زيادة لاتفارقه وتاء الاضمار بمنزلة المنفصل (المستقبل) من وعد عند الحاق الضمائر (يعد الخ) أى يعدان يعدون تعد تعدان يعدن تعد تعدان تعدون تعدين تعدان تعدن أعد نعد (وأصل يعد يوعد فحذفت الواو) التى وقعت بين ياء مفتوحة وعين مكسورة (لانه) أى الشان (يلزم الخروج من الكسرة التقديرية) التى هى الياء الى (الضمة التقديرية) التى هى الواو (من) تلك (الضمة التقديرية الى الكسرة التحقيقية) وهى كسرة العين (ومثل هذا ثقيل) على اللسان وهو ظاهر ولايمكن ازالة هذا الثقل بحذف الياء لانها علامة ولا باسكانه لتعذر الابتداء بالساكن ولابحذف كسرة العين لئلا يلزم التقاء الساكنين ولو حرك بحركة غير الكسرة يلزم تغيير البناء وقيل انما حذفت الواو لان الياء تقارب الكسرة فوقع الفاء فاصلة بين قريبين وكل ذلك فى بناء المعلوم من وعد يعد ولو بنى منه المجهول زالت الكسرة فلم يحذف الواو فيقال يوعد باثبات الواو وفتح العين (ومن ثمة) أى ومن أجل ان مثل هذا الانتقال ثقيل

(الافى) حال (الاضافة) فانه يجوز فيها (لان الاضافة تقوم) بسبب استلزامها المضاف اليه (مقامها) أى مقام التاء فيجوز حذفها * وحاصل هذا الاستثناء جواب عن استدلال سيبويه بقول الشاعر على جواز الحذف مطلقا وبيانه ان حذف التاء فى الشعر انما هو فى حال الاضافة ودعواه مطلق فلم يثبت به فلم يتم التقريب (وكذلك) أى مثل حكم العدة (حكم الاقامة) أصلها اقواما نقلت حركة الواو الى ماقبلها وقلبت ألفا وحذفت احدى الالفين على اختلاف المذهبين لالتقاء الساكنين وعوضت عنها التاء فى الآخر كما فى العدة (و) كذلك حكم (الاستقامة ونحوهما) كالاجابة والاستجابة (ومن ثمة) أى ومن أجل ان حكمها حكم العدة (حذفت التاء فى قوله تعالى واقام الصلاة) أصله اقامة الصلاة للاضافة كما حذفت فى عد الامر (وتقول فى الحاق الضمائر وعد وعدا وعدوا الى آخره ويجوز) أى يجب (فى وعدت ادغام الدال فى التاء لقرب مخرجهما) فكانهما من جنس واحد فيثقل فيجب الادغام (المستقبل يعد الى آخره أصله يوعد) بدليل ان حروف ماضيه هى حروف مضارعه والفاء فى الماضى واو فوجب ان تقدر الواو فى المضارع بعد حرف المضارعة فوجب ان يكون الاصل يوعد (فحذفت الواو لانه يلزم الخروج من الكسرة التقديرية) أعنى الياء (الى الضمة التقديرية) أعنى الواو (ومن الضمة التقديرية الى الكسرة التحقيقية) التى هى كسرة العين (ومثل هذا) الخروج (ثقيل) وليس كذلك يوعد لسهولة النطق به لانضمام ماقبلها فلذلك ثبتت فى احداهما وسقطت فى الاخرى وهذا الثقل وان لزم من اجتماع هذه الامور الثلاثة الا انه لما لم يمكن حذف غير الواو تعين الواو للحذف وان لزم منه أيضا توالى الكسرات الا انه أهون من فساد حذف الآخرين (ومن ثمة) أى ومن أجل ثقل هذا الخروج

(لايجيء لغة على وزن فعل) بكسر الفاء وضم العين (وفُعل) بضم الفاء وكسر العين (الاحبك) على الوزن الاول وهو اسم قبيلة وقيل اسم لكل شيء فيه تكسر كالرملة اذا مرت بها الريح وقد أجيب بانه من تداخل اللغتين لانه يقال حبك بضم الحاء والباء جميعا كعنق و يقال حبك بكسرهما أيضا كابل والمتكلم بحبك بكسر الحاء وضم الباء كأنه قصد الحبك بكسرهما أولا فلما تلفظ بالحاء مكسورة غفل عن ذلك وقصد اللغة الاخرى وهي الحبك بضمتين الان هذا التداخل ليس بشائع لانه في كلمة واحدة (ودئل) على الوزن الثاني وهو دويبة يشبه ابن العرس وقيل هو اسم قبيلة لابي الاسود الدؤلي فيكون من قبيل الاعلام والاعلام لايعول عليها في الابنية لجواز ان تكون منقولة من الفعل كشمر اذا سمي به قيل وأيضا يجوز ان يكون منقولا على تقدير كونه اسما للدويبة (وحذفت) الواو (في تعد) ونعد وأعد وفي صيغة أمره وهي عد (أيضا) أي كما حذف في يعد وان لم يتحقق علة الحذف فيها وهي وقوع الواو بين ياء وكسرة (للمشاكلة) أي لئلا يختلف المضارع في البناء لانهم لو قالوا أنا أوعد وهو يعد لاختلف المضارع فيكون مرة بواو وأخرى بلاواو فحمل مالاعلة فيه على مافيه علة ليكون الامثلة مشاكلة غير مختلفة كما حذفوا الهمزة من يكرم حملا لأكرم للمشاكلة قوله (وحذف في مثل يضع) جواب دخل مقدر وهو ان أصل يضع يوضع بفتح الضاد فوقع الواو بين ياء وفتحة فلم يوجد علة الحذف فيه ولم يحمل على مافيه علة أيضا مع انه حذف وحاصل الجواب ان

الواو حذف في مثل يضع و يسع و يقع و يهب وغيرها مما عينه ولامه حرف حلق وان كان عين الفعل مفتوحا (لان أصله يوضع) بكسر الضاد (فحذفت الواو) لوجود علة الحذف وهو وقوعه بين ياء وكسرة (ثم جعل يضع نظرا الى حرف الحلق) يعني جعل الضاد بعد حذف الواو مفتوحا تخفيفا لان حرف الحلق ثقيل والكسرة أيضا ثقيلة والثقيل على الثقيل وعلى مايقارنه ثقيل لكن بعد هذا التخفيف لم يعيدوا الواو المحذوفة لان الفتح عوض عن حرف الحلق والاصل انما هو الكسر فاعتبروا الاصل وألغوا الفتحة العارضة وانما لم يحذف الواو من يوجل لان فتحته أصلية لاعارضة وقوله

(لايجيء) لغة (على وزن فعل) بكسر الفاء وضم العين اذ فيه الخروج من الكسرة الى الضمة (وفعل) بالعكس اذ فيه الخروج من الضمة الى الكسرة ولهذا جعلوا هذه الصيغة في الفعل المبني للمفعول كما مر (الاحبك) بكسر الفاء وضم العين (ودئل) على العكس فلما استثقل أحدهما وحده فكيف اذا اجتمعا (وحذفت الواو) في تعد واخواتها (أيضا) أي كما في يعد وان لم توجد العلة المذكورة (في يعد) فيها (للمشاكلة) وطرد اللباب (وحذفت) الواو (في) مثل (يضع) و يقع و يدع و يسع (لان أصله يوضع) بكسر العين وكذا أصل امثاله (فحذفت الواو) للعلة المذكورة في يعد (ثم جعل يضع) بفتح العين (نظرا الى حرف الحلق) فان حرف الحلق ثقيل فتكون فتحة العين مقاومة لثقله الا انه يرد عليه انه لم تعد الواو بعد زوال المانع أعني كسرة ما بعدها و يشكل أيضا بمثل يسع فان ماضيه وسع مكسور العين فلم حكم بانه في الاصل يفعل بكسر العين وهو شاذ *والجواب انه وقعت هذه الافعال محذوفة الواو مفتوحة العين فذكروا ذلك التأويل لئلا يلزم منه هدم قاعدتهم والافن لهم بذلك وكذا جميع العلل المذكورة في هذا الفن فانها مناسبات تذكر بعد الوقوع والاصل هو المسموع فاحفظ هذا فانه ينفعك في مواضع كثيرة (ولاتحذف) الواو (في يوعد لان أصله يؤوعد) فلم توجد العلة الموجبة للحذف فلما كانت الهمزة المقدرة مانعة من سقوط الواو مع انها لم تكن مانعة عن قلب الواو ياء في يوسر لانه على تقدير سقوط الواو بقي الثقل بالخروج من الضمة الى الكسرة فلم يترك الاصل ولان الواو تفوت بضمة ما قبلها فقويت على الثبات (والامر عد الى آخره) وانما لم يذكر حذف الواو في الامر لانه فرع المضارع فيعلم حكمه من حكمه أو لانه مأخوذ من تعد بلاواو (الفاعل واعد) بسلامة الواو (المفعول موعود) بسلامتها (والموضع موعد) بسلامة الواو على وزن مفعل بفتح الميم وكسر العين (والآلة ميعد) أصله

(ولاتحذف في يوعد لان أصله يؤوعد) جواب دخل مقدر أيضا تقديره ان الواو في يوعد من أوعد وقع بين ياء وكسرة كما في يعد فوجد فيه علة الحذف أيضا بل هو أثقل من يوعد لان ياءه مضمومة و ياء يعد مفتوحة ومع هذا لم يحذف الواو وتحقيق الجواب انما لم يحذف الواو في يوعد لان أصله يؤوعد لان المضارع هو الماضي مع زيادة حرف المضارعة فلما كان الماضي أوعد كان مضارعه يؤوعد فوقع الواو بين همزة مفتوحة وكسرة لا بين ياء وكسرة ثم لما حذفوا الهمزة لم يجمعوا على الفعل حذف الفاء أيضا فرارا عن كثرة الحذف واعتبار بالاصل وان وقع بين ياء وكسرة ظاهرا بخلاف يعد فانه لم يحذف منه شيء سوى الواو فجاز ذلك كذا حققه ابن الحاجب (و) يجيء (الامر) الحاضر من يعد (عد) عدا عدوا عدي عدا عدن (و) اسم (الفاعل) منه (واعد) واعدان واعدون واعدة واعدتان واعدات واواعد أصله ووا عد الواو الاولى فاء الفعل والثاني منقلب من ألف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بالف التكثير ولم يحذف أحدهما للالتباس ثم أبدلت الواو الاولى همزة لتحركها في أول الكلمة (و) اسم (المفعول موعود) موعودان موعودون موعودة موعودتان موعودات ومواعد (و) اسم (الموضع موعد) بكسر العين (و) اسم (الآلة ميعد) أصله موعد بكسر الميم وسكون الواو وفتح العين

(فقلبت الواو ياء لكسرة ماقبلها) كما فى ميزان أصله موزان (وهم) أى والحال ان الصرفيين (يقلبونها ياء مع الحاجز) أى المانع الغير القوى وهو الحرف الساكن كالنون (فى نحو قنية) أصله قنوة فقلبوا الواو ياء نظرا الى كسرة القاف قوله (و بغير الحاجز) متعلق بقوله (يكونون) والمعنى وهم يكونون بغير الحاجز (أقلب) أى يرون القلب بغير الحاجز أولى من القلب بالحاجز هذا الذى ذكره المصنف هو أحكام المثال الواوى * وأما اليائى فلم يحذف منه الياء وان وقعت بين ياء وكسرة نحو يسر ييسر و ينع يينع لان الياء أخف من الواو بدليل انهم قلبوا الواو ياء فى نحو ميزان وسيد كذا قيل ولعل المصنف لم يذكره لعدم اعتلاله

﴿الباب الخامس فى الاجوف﴾ وجه تقديمه على الناقص واللفيف ظاهر مما ذكرناه فى المثال والمراد من الاجوف ما يكون عينه حرف علة (و يقال له) أى ويسمى الاجوف (أجوف لخلو جوفه) أى وسطه (عن الحرف الصحيح) فكأنه ليس فى وسطه حرف (و يقال له ذو الثلاثة) ايضا (لصيرورته على ثلاثة أحرف فى المتكلم) أى لصيرورة ماضيه عند الاخبار عن نفسك على ثلاثة أحرف اذا كان ثلاثيا (نحو قلت) و بعت وأما الرباعى والمزيدات فمحمول على الثلاثى وهذا القدر كاف فى التسمية وتخصيص المتكلم بالذكر مع ان المخاطب على ثلاثة أحرف أيضا لظهور التلفظ به فان قلت التاء ليست من حروف الماضى بل هو فاعل فبقى الماضى على حرفين فلم يصر على ثلاثة أحرف *قلت انهم عدوا الضمير المرفوع البارز المتصل جزأ من الفعل لشدة اتصاله بالفعل و يجرون عليه أحكام الجزء كما مر تحقيقه فى الباب الاول فان قلت سلمنا انه جزء لكن لا نسلم انه حرف لانه ضمير والضمير اسم فلم يصدق انه على ثلاثة أحرف قلت يطلق لغة انه حرف وان لم يصح اطلاقه اصطلاحا (وهو) أى الاجوف (يجىء من ثلاثة أبواب) وهى الابواب التى سميت دعائم الابواب وقدمر أنه ما يختلف حركة عين ماضيه وحركة مضارعه وهى الباب الاول والثانى والرابع (نحو قال يقول و باع يبيع وخاف يخاف) وسيجىء أصلها واعلالها على التفصيل ولم يجىء من غير هذه الابواب الثلاثة باستقراء كلامهم الا النادر نحو طال يطول من الباب الخامس (قال بعض الصرفيين أصلا) الاصل القانون وهو أمر كلى ينطبق على جميع جزئياته كقول النحاة الفاعل مرفوع فقوله (شاملا) صفة كاشفة له (فى باب الاعلال) أى الاعلال لحرف العلة سواء وقع عين الكلمة أو لامها (يخرج) أى يحصل (جميع المسائل منه) أى من ذلك الاصل الشامل اجمالا يعنى ان من علم هذا الاصل قدر على ان يعل أى كلمة عرضت عليه قدرة تامة فكان كأنه قد حصل له جميع المسائل الاعلالية بالفعل

أصله موعد على وزن مفعل بكسر الميم وفتح العين (فقلبت الواو ياء) لسكونها و (لكسرة ماقبلها وهم) أى الصرفيون (يقلبونها) أى الواو (ياء مع الحاجز) أى المانع (فى نحو قنية) أصله قنوة مصدر من باب نصر بمعنى الحفظ وذلك الحاجز فيها هو النون الساكنة (و بغير الحاجز) فى موعد (يكونون) أى الصرفيون (أقلب) منهم مع الحاجز أى بالطريق الاولى فاعلم ان ابن الحاجب اعتبر الحرف الساكن حاجزا حيث حكم بان قلب واو قنوة ياء شاذ لعدم كسرة ماقبلها و يعضده عدم كتابة همزة خبء بالالف و برء بالواو ودفء بالياء ونقل السيد ركن الدين عن ابن القطاع ان ياء قنية أصلية لانها من قنيت لا من قنوت فان مصدر قنوت قنوة فعلى هذين القولين لا استشهاد فى قنية الا أن الظاهر من كلام الزمخشرى لما كان ياء قنية مقلوبة من الواو وان هذا القلب على القياس تبعه المصنف فى ذلك ولعل ماذهب اليه الزمخشرى والمصنف أظهر اذ يرد على ابن الحاجب جواز الامالة فى شملال وعدم جوازها فى عتيا و يرد على المنقول عن ابن القطاع ان مجىء قنيت قنية لا يمنع من استعمال قنوت قنية بالقلب أيضا

﴿الباب الخامس فى الاجوف﴾

أى معتل العين قدمه على الناقص لتقدم العين على اللام ولانه يصير فى الاخبار على ثلاثة أحرف والناقص يصير فيه على أربعة أحرف والثلاثة متقدمة على الاربعة ولان بعض الاجوف لا يعتل بخلاف الناقص (و يقال له) أى للمسمى بالاسم الاجوف (الاجوف لخلو جوفه) أى ماهو كالجوف له (عن الحرف الصحيح) أو لوقوع حرف العلة فى جوفه (و يقال له ذو الثلاثة لصيرورته على ثلاثة أحرف فى المتكلم) الثلاثى المجرد و يسمى غيره بذى الثلاثة تبعا له ولما كان المتكلم مقدما على غيره كما مر اعتبره فى صيرورته على ثلاثة أحرف وان كان المخاطب أيضا كذلك (نحو قلت) فانه وان كان جملة الا ان الصرفيين يسمونه الفعل الماضى للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل خصوصا المتكلم كأنه حرف من حروفه (وهو) أى الاجوف (يجىء من ثلاثة أبواب) بالاستقراء من باب نصر (نحو قال يقول و) من باب ضرب نحو (باع يبيع و) من باب علم نحو (خاف يخاف) وأما باب حسن فلم يجىء منه الا طال يطول ولذلك لم يعتبره (قال بعض الصرفيين أصلا) ضابطا (شاملا) وقوله (فى باب الاعلال) اما متعلق بقوله شاملا فيكون فى قوة قولنا شاملا لانواع الاعلال واما متعلق بقوله قال فيكون التقدير قال بعض الصرفيين فى حق باب الاعلال أصلا متناولا لجميع أنواع الاعلال فحذف صلة الشمول لدلالة صلة قال عليها واما صفة بعد صفة لاصلا (يخرج) أى يحصل (جميع المسائل) والاحكام المتعلقة بالاعلال (منه) أى من ذلك الاصل

(وهو) أى ذلك الاصل (قولهم ان الاعلال فى حروف العلة) اذا كان (فى غير الفاء يتصور فيه ستة عشر وجها) عقلا وذلك (لانه) أى الشان
(يتصور فى حروف العلة أربعة أوجه الحركات الثلاث والسكون و) يتصور (فيما قبلها أيضا) أى كما يتصور فى حروف العلة (كذلك) أربعة
أوجه الحركات الثلاث والسكون (فاضرب الاربعة) الكائنة فيما قبلها (فى الأربعة) الكائنة فيها (حتى يحصل لك ستة عشر وجها ثم اترك)
اعلال الحروف (الساكنة التى فوقها) أى قبلها حرف (ساكن لتعذر اجتماع الساكنين فبقى لك) بعد اسقاط واحد من ستة عشر (خمسة عشر
وجها الاربعة) منها يتصور فى حرف العلة (اذا كان ماقبلها مفتوحا) وهى اما ساكنة أو مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (نحو قول و بيع
وخوف وطول) قوله (ولا يعل الاولى) شروع فى بيان كيفية اعلال كل واحد من الوجوه الخمسة عشر وجودا وعدما والمراد من الاولى حرف العلة
التى وقعت عين الكلمة ساكنة مفتوحا ماقبلها نحو قول و بيع مصدرين وانما لم يعل حينئذ (لان حرف العلة اذا
أسكنت جعلت من جنس حركة ماقبلها للين عريكة الساكن) أى طبيعته (واستدعاء) حركة (ماقبلها) جعلها من جنس نفسها للتوافق (نحو ميزان أصله موزان) بكسر الميم وسكون الواو فجعلت الواو من جنس كسرة الميم وهو الياء للتوافق فصار ميزان (ويوسر أصله ييسر) بضم الياء الاولى وسكون الثانية فجعلت الثانية من جنس ضمة الاولى وهو الواو فصار يوسر قوله (الا اذا انفتح ماقبلها) استثناء من قوله جعلت من جنس حركة ماقبلها وانما لم تجعل حروف العلة حينئذ من جنس الفتحة وهو الالف (لخفة الفتحة والسكون) اذ منشأ القلب الثقل وهو انما يتحقق بشرطين أحدهما كونها متحركة وثانيهما كون ماقبلها مفتوحا ولما
انتفى الشرط الاول لم يتم الثقل فلم يقلبوها ألفا لعدم موجبه الامن
اجتزأ بأحد الشرطين فانه يقلبها ألفا ويقول فى مثل غيب و بيت و بيع وقول غاب و بات و باع وقال والى هذا أشار بقوله (وعند بعضهم
يجوز القلب نحو قال) مصدرا * ذكر الواحدى فى الوسيط فى تفسير قوله تعالى ان هذان لساحران انه قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما
انه لغة بلحرث بن كعب فى قال مصدرا أجمع النحويون بأن هذه لغة حارثية وذلك ان بلحرث بن كعب وخثعما وزبيدا وقبائل من اليمن
يجعلون ألف التثنية فى الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد يقولون اتانى الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان وذلك انهم يقلبون
كل ياء ساكنة انفتح ماقبلها ألفا فعاملوا ياء التثنية أيضا هذه المعاملة الى هنا كلامه * وأما قول الشاعر تبت اليك فتقبل تابتى * وصمت ربى
فتقبل صامتى أى توبتى وصومى فشاذ عند الاولين وكذا ياجل أصله ييجل قوله (ويعل نحو اغزيت أصله
واو

(وهو) أى ذلك الاصل (قولهم ان الاعلال فى حروف العلة) حال كونه (فى غير الفاء) الذى وقع فى الابتداء فانه ليس قبله شئ حتى يدخل فى ستة عشر وجها وأما الفاء الذى لم يقع فى الأبتداء فهو داخل فيها نحو موسى وميزان (يتصور فيه ستة عشر وجها لانه) أى الشأن (يتصور فى حروف العلة) التى هى غير الفاء الابتدائى (أربعة أوجه الحركات الثلاث والسكون و) يتصور (فيما قبلها أيضا) أى كما يتصور فى حروف العلة (كذلك) أى مثل ما يتصور فى حروف العلة من الحركات والسكون (فاضرب الأربعة) الاولى التى هى أحوال حروف العلة من الحركات الثلاث والسكون (فى الاربعة) الثانية التى هى أحوال ماقبل حروف العلة من الحركات الثلاث والسكون (حتى يحصل لك ستة عشر وجها) ثم اترك حروف العلة (الساكنة التى فوقها) أى ماقبلها فكان ماقبل الحروف فوقها (ساكن لتعذر اجتماع الساكنين فبقى لك خمسة عشر) وجها (الاربعة منها) حاصلة (اذا كان ماقبلها) أى ماقبل حرف العلة (مفتوحا) وحرف العلة مع أحد الأحوال الاربعة (نحو قول) مصدر (وبيع وخوف وطول ولا تعل) الصورة (الاولى) وهى ما كان حرف العلة فيه ساكنا وماقبلها مفتوحا نحو قول (لان حروف العلة اذا سكنت) أى وجدت على صفة السكون (جعلت من جنس حركة ماقبلها) أى فى جميع الاوقات (للين عريكة الساكن واستدعاء ماقبلها) أعنى الحركة فان الحركة بعد الحرف لما ذكر فى علم الكلام ولان الابتداء بالساكن اذا كان مصوتا أعنى حرف مد ممتنع بالاتفاق وأما الابتداء بالساكن الصامت أعنى غير حرف المد فقد جوزه قوم ولاشك أن الحركات أبعاض المصوتات لما ذكر فى ذلك العلم فكما لا يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن الابتداء ببعضه ويمكن الابتداء بالصامت الساكن فيجوز أن يقدم الصامت الساكن على الحركة ولا يجوز أن تقدم الحركة على الحرف والا يلزم الابتداء بالساكن الممتنع اتفاقا (نحو ميزان أصله موزان) قلبت الواو ياء (ويوسر أصله ييسر) قلبت الياء واوا (الا اذا انفتح ماقبلها) أى الا وقت انفتاح ماقبلها فانها لا تجعل من جنس حركة ماقبلها (لخفة الفتح والسكون) يعنى ان القلب انما هو للتخفيف واذا كان حرف العلة ساكنا وماقبله مفتوحا فالخفة حاصلة فلا يحتاج الى القلب (وعند بعضهم يجوز القلب نحو قال) نظرا الى العلة المقتضية وقصدا الى زيادة التخفيف وقد جاء تبت اليك فتقبل تابتى * صمت اليك فتقبل صامتى أى توبتى وصومى ذكر الواحدى فى تفسير قوله تعالى ان هذان لساحران قال ابن عباس رضى الله عنهما هى لغة بلحرث وهى قبيلة من اليمن (ويعل نحو اغزيت أصله) أى الياء

اغزوت بواو ساكن تبعا ليغزى) جواب دخل مقدر تقديره ان قولكم حروف العلة لا تعل اذا كانت ساكنة وماقبلها مفتوحا منقوض باغزيت فان الواو فيه ساكنة وماقبلها مفتوح مع انه يعل بالقلب * وتحقيق الجواب ان الواو لما أعل فى مضارعه الذى هو يغزى بضم الياء وكسر الزاى بقلبها ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها يعل فى ماضيه بقلبها ياء أيضا حملا على المضارع أى حملوا الاعلال فيه على ماله علة وكذلك استغزيت وتغزيت قال سيبويه سئل الخليل عن قولهم أغزيت واستغزيت فقال انما قلبت الواو فى هذه الأفعال الماضية لأجل انكسار ماقبلها فى المضارع فى قولك يغزى بضم الياء وكسر الزاى ويستغزى فحملوا الماضى على مضارعه وأعلوه كما أعلوا مضارعه ليكون العمل من باب واحد لا يقال ان الماضى سابق والمضارع لاحق واتباع السابق على اللاحق فى الاعلال محال لانا نقول انا لا نسلم ان اتباع السابق على اللاحق فى الاعلال محال لانهم أعلوا المصدر تبعا للفعل كما فى عدة وقيام مع ان المصدر سابق على الفعل كما مر وليس اتباع الماضى على المضارع قياسا مطردا حتى يلزم اعلال وعد تبعا ليعد بل هو مسموع مقصور وقيل انما يعل نحو اغزيت لانه لما زاد على ثلاثة أحرف ثقل والياء ضعيف ولم يمنع مانع عن قلبها ياء فكان قلب الواو ياء أحسن ولذلك قالوا فى الثلاثى غزوت

بإثبات الواو وفى الرباعى اغزيت بقلبها ياء قوله (ويعل نحو كينونة) عطف على قوله ويعل نحو اغزيت فيكون جوابا لدخل مقدر مقرر ثمة يعنى يعل نحو كينونة (من السكون) بقلب واوه ياء (مع سكون الواو) فيه (وانفتاح ماقبلها) وهو الكاف (لان أصله كيونونة) بفتح الواو وعلى وزن فيعلولة (عند الخليل) فلم يكن مما نحن فيه بل يعل لوجود علة الاعلال فيه لانه اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء (فأدغمت) الياء الاولى فى الياء المنقلبة من الواو التى هى عين الكلمة فصار كينونة بتشديد

واوا ساكن اذ أصل اغزيت (اغزوت بواو ساكن) قلبت الواو ياء وان كانت ساكنة وماقبلها مفتوحا (تبعا ليغزى) كما يجىء ان شاء الله تعالى وطرد الباب لا يقتضى اصالة المتبوع وفرعية التابع كما مر فى أول الكتاب (ويعل نحو كينونة) اذ أصله كونونة بالواو لانه مأخوذ (من السكون) مصدر كان يكون (مع سكون الواو وانفتاح ماقبلها) وأنتم قلتم اذا كان كذلك لا يعل (لان أصله) أى أصل لفظ كينونة (كيونونة عند الخليل) على وزن فيعلولة اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون وقلبت الواو ياء (فأدغمت) الياء فى الياء فصار كينونة (كما) أدغمت (فى ميت أصله ميوت) على وزن فيعل قلبت الواو ياء لما مر ثم أدغمت الياء فى الياء فصار ميت (ثم خففت) الياء الثانية المتحركة التى هى عين الفعل لانها تغيرت بالقلب من الواو وأغناهم هذا التغيير عن التغيير الثانى بالحذف لان التغيير يؤنسهم بالتغيير (فصارت كينونة كما خففت) تلك الياء (فى ميت) الا انهم التزموا هذا التخفيف فى كينونة لكثرة حروف الكلمة مع التأنيث ولم يلتزموا فى ميت لعدم هذه العلة فيه * والحاصل ان كينونة مغير عن أصله بلا خلاف اذ ليس فى كلامهم فعلولة الا نادرا كصعفوقة فقال البصريون منهم الخليل انه مغير عن كينونة بحذف العين بدليل عوده اليه فى قوله حتى يعود الاصل كينونة ووجود فيعولة كخيقورة وهى كل شئ لا يدوم على حالة واحدة ويضمحل كالسحاب قال الشاعر

كل أنثى وان بدا لك منها * آية الحب حبها خيتعور

(وقيل) أى قال الكوفيون (أصله) أى أصل كينونة (كونونة بضم الكاف) على وزن سرجوجة وهى الطبيعة (ثم فتح) الكاف أى غيرت بابدال الضمة أوله فتحة ثم ابدال الواو ياء كما عند البصريين (حتى لا تصير الياء واوا فى نحو الصيرورة) مصدر صار يصير (والغيبوبة) مصدر غاب يغيب (والقيلولة) مصدر قال يقول اذ لو بقى على صيرورة مثلا بالضم لزم قلب الياء واوا لسكونها وانضمام ماقبلها فيلتبس بالواوى (ثم جعلت الواو) فى الواويات

الياء وفتحها (كما) قلبت الواو ياء وأدغمت الياء (فى) نحو (ميت أصله ميوت) بتقديم الياء الزائدة على الواو التى هى عين الكلمة (ثم خففت) كينونة بحذف الياء الثانية المنقلبة عن الواو (فصارت كينونة كما خففت) الياء المنقلبة بحذفها (فى ميت) وهذا التخفيف فيهما بطريق الجواز لكنه أحسن فى كينونة ذكر ابن الحاجب ويخفف نحو كينونة وقيلولة بحذف العين كما يخفف ميت وسيد الا ان الحذف فى كينونة وقيلولة أكثر منه فى باب سيد وميت لطوله بالزيادة وتاء التأنيث فكان التخفيف فيه أحسن اه والميت صفة مشبهة تقول مات يموت ويمات أيضا فهو ميت ويستوى فى المذكر والمؤنث قال الله تعالى لنحيى به بلدة ميتا ولم يقل ميتة قال الفراء يقال لمن لم يمت انه مائت عن قليل وميت ولا يقولون لمن مات هذا مائت كذا فى الصحاح (وقيل أصلها كونونة بضم الكاف ثم فتحت) الكاف لانه لو لم يفتح يلزم ضم هذا الوزن فى اليائيات أيضا لئلا يختلف حركة فاء الواوى حركة فاء اليائى منه فيلزم قلب الياء واوا فى اليائى لضمة ماقبلها وهو ثقيل مع انه فى البناء الطويل ففتحت الفاء فى الواوى (حتى لا يصير الياء واوا فى) اليائيات (نحو صيرورة) مصدر من صار الشئ يصير (وقيلولة) مصدر قال يقيل من باب باع ومعناه نام فى الظهيرة (وغيبوبة) مصدر غاب يغيب من باب باع تقول غاب غيبة وغيبا وغيابا وغيبوبة وغيوبا ومغيبا (ثم جعلت الواو ياء) أى قلبت بعد فتح الكاف فى كونونة وان لم يوجد فيه علة القلب

(تبعا لليائيات لكثرتها) أى اليائيات وقلة الواويات مع ان جعل الثقيل خفيفا أولى من عكسه (ومن ثم) أى ومن أجل أن اليائيات كثيرة من الواويات (قيل لايجىء من الواويات) مصدر على هذا الوزن (غير الكينونة والديمومة) مصدر من دام الشئ تقول دام يدم ويدام دوما ودواما وديمومة (والسيدودة) مصدر من ساد قومه يقال ساد يسود سيادة وسيدودة وسوددا بضم السين وسودة (والهيعوعة) مصدر من هاع يقال هاع يهوع هواعا بضم الهاء وهيعوعة أى قاء (قال ابن جنى) فى بيان كيفية اعلال (الثلاثة الاخيرة) وهى بيع وخوف وطول (تسكن حروف العلة) أوّلا (فيها) أى فى هذه الثلاثة (للخفة) أى للتخفيف (ثم تقلب ألفا لاستدعاء الفتحة) أى لاستدعاء فتحة ماقبلها موافقة ذلك الحرف لها (ولين عريكة الساكن) فان قلت لو أسكن حروف العلة أوّلا يحصل التخفيف على ماذكرتم فلم يحتج الى القلب والا لوجب القلب فى مثل قول، صدرا

وليس كذلك قلت انما قلبوها ألفا بعد الاسكان لانهم لو اقتصروا على الاسكان لالتبس المتحرك فى الاصل بالساكن فيه ألا يرى انهم لو أعلوا نحو بوب بالتحريك باسكان الواو فقط لم يعلم أن الواو فى الاصل متحرك ثم طرأ عليه الاعلال أم ساكن مثل فاس كيوم فاعلوها بالابدال بعد الاسكان تنبيها على انها متحركة فى الاصل مع أن الالف أخف من الواو والياء الساكنتين كذا حققه ابن الحاجب * ثم ان هذا الاعلال فى هذه الثلاثة مشروط بشروط سبعة ذكرها المصنف الاول ماذكره بقوله (اذا كن) أى حروف العلة (فى فعل)، طلقا أما فى الفعل الثلاثى المجرد فيعل على الوجه المذكور اصالة لوجود الشرائط كلها نحو قال وباع كما يجىء وأما فى المزيد فيه فلا يعل بالاصالة لعدم انفتاح ماقبلها نحو أقام وأباع أصلهما أقوم وأبيع بسكون القاف والباء لكنهم قلبوها ألفا وان لم يوجد فيهما، وجب القلب وهو انفتاح ماقبلها حملا على الثلاثى ثم حملوا الاقامة والاباعة على أقام وأباع كذا قيل (أو فى اسم) كائن (على وزن فعل) والمراد منه اسم ثلاثى على وزن فعل ثلاثى لكن أطلق القول فيهما بناء على ظهور المراد بقرينة الامثلة فافهم والثانى ماذكره بقوله (اذا كانت حركتهن غير عارضة) فلا تعل اذا كانت حركتها عارضة اذ لا اعتبار بالعارض فيكون فى حكم الساكن والثالث ما أشار اليه بقوله (ولا يكون فتحة ماقبلها فى حكم السكون) أى لابد وأن يكون فتحة ماقبلها أصلية لاعارضية والرابع ماذكره بقوله (ولا يكون فى معنى الكلمة اضطراب) والخامس أشار اليه بقوله (ولا يجتمع فيها) أى فى حروف العلة (اعلالان متواليان فى حرفين أصليين فى كلمة واحدة) والسادس ماذكره بقوله (ولا يلزم ضم حروف العلة فى مضارعه) أى فى مضارع الفعل على تقدير الاعلال والسابع ما أشار اليه بقوله (ولا يترك) أى الاعلال (للدلالة على الاصل) أى ليدل على ان أصل المعتلات اما واو أو ياء فتى اجتمعت الشروط

(تبعا لليائيات) ولم يعكس (لكثرتها) أى اليائيات بالنسبة الى الواويات على أن الخفيف أولى من الثقيل وقوله حتى يصير الى آخره وقوله تبعا لليائيات اشارة الى رد ماقيل من الامر فى هذا لو كان كما قال الكوفيون لم يكن لابدال الواو ياء والضمة فتحة وجه قوله (ومن ثمة) اشارة الى ما تضمنه قوله لكثرتها الا اليه ولاجل قلة الواويات (قيل لايجىء من الواويات غير الكينونة والديمومة) مصدر دام يدوم دوما (والسيدودة) مصدر ساد يسود (والهيعوعة) مصدر هاع يهوع بمعنى قاء (قال) الامام (ابن جنى فى الثلاثة الاخيرة) أى فيما كان ماقبل حرف العلة مفتوحا مع الحركات الثلاث فى حرف العلة نحو بيع وخوف وطول (يسكن حرف العلة فيها) أوّلا (للخفة) أى ليحصل الخفة (ثم تقلب ألفا) قوله (لاستدعاء الفتحة) الالف اشارة الى المقتضى وقوله (ولين عريكة الساكن) اشارة الى انتفاء المانع وهذا الاسكان والقلب انما يتحقق بشروط سبعة أشار الى الاول بقوله (اذا كن) أى حروف العلة (فى فعل) لثقله (أو فى اسم على وزن فعل) لشبهه بالثقيل والى الثانى بقوله (اذا كانت حركتهن غير عارضة) اذ العارض كالمعدوم فتحصل الخفة فلا يحتاج الى الاعلال والى الثالث بقوله (ولا يكون فتحة ماقبلها فى حكم السكون) اذ لايبقى فى الفتحة حينئذ قوة لاستدعاء الواو للعطف والجملة الحالية عطف على اذا كان لان الحال فى معنى الظرف فيجوز العطف عليه فيكون تقديره اذا كن فى فعل وقت كون حركتهن غير عارضة وحال عدم كون فتحة ماقبلها فى حكم السكون وحال عدم وجود الاضطراب فى معنى الكلمة التى فيها حرف العلة وحال عدم لزوم ضم حروف العلة فى مضارع فعل أى ماض فيه حرف العلة وحال عدم ترك اعلال حروف العلة للدلالة على الاصل وأشار الى الرابع بقوله (ولا يكون) أى لايوجد (فى معنى الكلمة اضطراب) وتحرك اذ لايبقى فيها على تقدير الاعلال مايدل على اضطراب معناها والى الخامس بقوله (ولا يجتمع فيه) على تقدير الاعلال (اعلالان) اذ هو مخل بالكلمة والى السادس بقوله (ولا يلزم ضم حروف العلة فى مضارعه) أى مضارع الفعل الذى هو الماضى اذ هو مرفوض والى السابع بقوله (ولا يترك) الاعلال (للدلالة على الاصل) اذ يفوت الغرض على تقدير الاعلال وانما كان الاصل فى هذه الشروط هو الشرط الاول اذ هو متعلق بنفس الكلمة وذاتها وباقيها إما متعلق بحركة نفس حرف العلة أو حركة ماقبلها أى اعلالها من حيث ترتب مفسدة أو فوت مصلحة واما متعلق بمعنى الكلمة قدمه وجعل بواقى الشروط قيوداله ظرفا أو حالا ثم قدم الشرط الثانى على الثالث لان الثانى حال حركة نفس حرف العلة التى هى عارضة للاعلال والثالث حال حركة

كلها في كلمة أعلت والافلا (ومن ثم) أى ومن أجل ان الاعلال مشروط بهذه الشروط (يعل نحو قال أصله قول) بفتح الواو فاسكنت وقلبت ألفا فصار قال (ودار) وهو اسم بوزن فعل (أصله دور) بفتح الواو فقلبت ألفا فصار دار (لوجود الشرائط المذكورة) كلها فيهما قوله (و يعل في مثل ديار) الى قوله للمتابعة جواب دخل مقدر تقديره ظاهر أى و يعل حروف العلة في مثل ديار أصله دوار (تبعا لواحده) يعنى قصد قلب الواو اتباعا لواحده لالوجود شرط الاعلال لكن لما كان ماقبلها مكسورا قلبت ياء لا ألفا فيكون ديار تابعا لواحده في مطلق الاعلال (و) كذلك (مثل قيام) أصله قوام فأعل (تبعا لفعله) الذى هو قام (و) كذلك (مثل سياط) أصله سواط فأعل واوه (تبعا لواو واحده) الذى هو سوط بفتح السين وسكون الواو وكذلك ثوب وثياب ولما توجه أن يقال ان واو واحده لا يعل لفقدان شرط الاعلال لسكونها فكيف يعل سياط تبعا له أجاب بقوله (وهى) أى واو واحده (مشابهة بألف دار في كونها ميتة) أى ساكنة فكانت كأنها قد تعل (أعنى تعل هذه الاشياء وان لم تكن فعلا ولا) اسما (على وزن فعل) حتى يتحقق شروط الاعلال للمتابعة باشياء أخر وهى دار وقام وسوط (ولا يعل نحو الحوكة) بفتح الواو جمع حائك الاعلال وعدمه جائزان فيه أما عدم الاعلال فلما ذكره المصنف وأما الاعلال فبالنظر الى تحرك الواو وانفتاح ماقبلها قال في مختار الصحاح حاك الثوب نسجه و بابه قال حوكا وحياكة فهو حائك وقوم حاكة وحوكة أيضا بفتح الواو (والخونة) جمع خائن (وحيدى) بفتحات يقال حمار حيدى أى يحيد عن ظله و يميل عنه لنشاطه (وصورى) بفتحات اسم ماء من مياه العرب (لخروجهن) أى لا تعل حروف العلة فيهن لانعدام الشرط الاوّل لخروجهن (عن وزن الفعل بعلامة التأنيث) وهى التاء في الاولين والالف في الأخريين هذا مختار ابن جنى

حركة ماقبلها وحال نفسها مقدم على حال غيرها وأيضا مفهوم الثانى وجودى لان قوله غير عارضة وان كان العدول بحسب الظاهر الا ان المراد منه التحصيل على ما سنشير اليه ان شاء الله تعالى وقدم الثالث على الرابع لان الثالث حال الكلمة بالنظر الى نفسها والرابع حالها بالنظر الى معناها ولا شك أن الاول مقدم على الثانى وانما قدم الشروط الاربعة الاول على الثلاثة الاخيرة لان الاربعة الاولى متعلقة بقابلية المحل وامكان الاعلال والثلاثة الاخيرة متعلقة بترتب الفساد أو بترتب فوت المصلحة على الاعلال بعد الامكان في ذاته والاول مقدم على الثانى وقدم الخامس على السادس لان الخامس فساد في نفس الكلمة والسادس فساد في غيرها وقدم السادس على السابع لان دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة فافهم وذكر الشرط الثانى بلفظ الماضى حيث قال اذا كان لكونه مناسبا لكون الحركة لازمة غير عارضة وتفنن بالعدول الى المضارع والحال في غير الشرطين الاولين تنبيها على تفاوت الحال بينهما و بين غيرهما بالوجودية والعدمية و بالتعليق بنفس الكلمة و بنفس الحروف التى فرض ورود الاعلال عليها والتعلق بغيرها (ومن ثم) أى ومن أجل ان الثلاثة الاخيرة تعل اذا تحققت جملة الشروط السبعة المذكورة (يعل نحو قال أصله قول ونحو دار أصله دور) أسكنت الواو فيهما ثم قلبت ألفا (لوجود الشرائط المذكورة) فيهما اذ الاول فعل والثانى اسم على وزن فعل ووجود باقى الشرائط فيهما ظاهر والانسب أن يؤخر قوله (و يعل مثل ديار) مع لاحقه الى قوله للمتابعة عن جميع ما يعل فيه حرف العلة لانتفاء شرطه لئلا يقع الفصل بين ما يعل لاجتماع الشرائط و بين مالا يعل لانتفاء شرط الا أنه قدمه اهتماما لدفع السؤال المقدر ورعاية لمناسبة ماتقدم في تحقق الاعلال وأصل ديار دوار أعل (تبعا لواحده) يعنى دارا وهو قد أعل كما مر (و) يعل (نحو قيام) أصله قوام (تبعا لفعله) أعنى قام وهو قد أعل كما ترى (و) يعل (مثل سياط) أصله سواط (تبعا لواو واحده) وهو سوط وانما قال لواو واحده ولم يقل تبعا لواحده كما قال في ديار لان واحده لم يعل بل كان في حكم ما عل بسبب واوه (وهى) أى واو سوط وان لم يعل الا انها (مشابهة بألف دار في كونها ميتة) أى ساكنة والدار قد أعل فكأن سوطا قد أعل لمشابهته بما أعل (أعنى تعل هذه الاشياء) التى هى ديار وقيام وسياط (وان لم تكن أفعالا ولا على وزن أفعال) وحد الوزن نظرا الى المعنى اذ معنى قوله ولا على وزن أفعال ولا على وزن فعل (للمتابعة) لتلك الاشياء التى هى دار وقام وسوط * واعلم ان هذه الاشياء أعلت بالتبعية وان لم تكن من الثلاثة الاخيرة التى اشترط ابن جنى في اعلالها الشرائط المذكورة الا انها لما ناسبتها في كون حرف العلة ماقبلها متحرك ذكرها قوله (ولا يعل) عطف على قوله يعل في قوله ومن ثمة يعل نحو قال أى ومن أجل ان الثلاثة الاخيرة انما تعل اذا وجدت الشرائط المذكورة أجمع لا يعل (نحو الحوكة) جمع الحائك (والخونة) جمع الخائن (وحيدى) وهو الحمار الذى يميل عن ظله لنشاطه (وصورى) اسم ماء بقرب المدينة لانتفاء الشرط الاول فيها وهو أحد الامرين أما انتفاء الامر الاول أعنى كون حروف العلة في افعال فظاهر ولذلك لم يتعرض المصنف له وأما انتفاء الامر الثانى أعنى كونهن في اسم على وزن فعل فتعرض له بقوله (لخروجهن عن وزن الفعل بعلامة التأنيث) وهى التاء في الاولين والالف في

(وقيل) لاتصل حروف العلة فيهن (ليدللن على الاصل) اى على ان أصله واوى أو يائى كما فى القود (و) لا يعل (نحو دعوا القوم) بفتح العين وضم الواو لانتفاء الشرط الثانى (لطرو الحركة) على الواو لسكونها لالتقاء الساكنين الواو ولام التعريف (و) لا يعل (نحو عور) بكسر الواو (واجتور) لفقدان الشرط الثالث وهو أن لا يكون فتحة ماقبلها فى حكم السكون (لان حركة العين) فى عور (و) حركة (التاء) فى اجتور (فى حكم السكون) قوله (أى فى حكم عين أعور وألف تجاور) تفسير يفيد التعليل يعنى ان عين عور فى حكم عين اعور وتاء اجتور فى حكم ألف تجاور لان عور فى معنى أعور واجتور بمعنى تجاور ويمتنع اعلال الواو فى اعور وتجاور لسكون ماقبلها فيمتنع فيما هو فى معناهما كذا ذكره ابن جنى وقال الرضى وأما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه أكثر استعمالا من غيره كاحول واعور فانهما أكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم يقلب واوهما حملا على احول واعور قال بعض المحققين ومنهم من نظر الى الاصل ولم ينظر الى البناء الذى سكن ماقبل الواو فيه بل اعتبر خصوص الفعل الثلاثى وأعله جريا على القياس فقال فى عور عار وفى يعور يعار كخاف يخاف (و) لا يعل (نحو الحيوان) والجولان بفتحات لفقدان الشرط الرابع وهو أن لا يكون فى معنى الكلمة اضطراب وانما لم يعل حينئذ (حتى يدل حركته) أى حركة نحو الحيوان والمراد حركة حرف العلة فى نحو الحيوان (على اضطراب معناه) أى انهم قصدوا ببقاء حركة حرف العلة فيه التنبيه على حركة مدلول اللفظ فلم يعلوه قوله (والموتان) بالفتحات (محمول عليه) جواب دخل مقدر وهو ظاهر يعنى لا يعل الموتان مع انه ليس فى معناه اضطراب حملا على الحيوان وانما حملوه عليه (لانه نقيضه) وهم يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير فى الصحاح الموتان بالتحريك خلاف الحيوان يقال اشتر الموتان ولا

والنقيض

الأخيرين (وقيل) انما لم تعل حروف العلة فى هذه الاشياء (حتى يدللن) هذه الاشياء (على الاصل) أى على ان اصل حيدى ياء واصل غيره واو ولو اعللن لم يعلم أيها واوى وأيها يائى (و) من ثمة لا يعل (نحو دعوا القوم لطرو حركته) بسبب التقاء الساكنين ولم يوجد الشرط الثانى أعنى عدم عروض حركة حرف العلة (و) من ثمة لا يعل (نحو عور واجتور لان حركة العين) فى عور (و) حركة (التاء) فى اجتور (فى حكم السكون) لان العين والتاء فى حكم الساكن (أى) العين فى عور (فى حكم عين اعور) لانه بمعناه (و) التاء فى اجتور فى حكم (ألف تجاور) لانه بمعناه فانتفى الشرط الثالث وهو عدم كون فتحة ماقبلها فى حكم السكون وانما حمل الثلاثى هنا على المزيد لانهم يقولون الاصل فى الالوان والعيوب افعلّ وافعالّ بدليل اختصاصهما بهما والبواقى محذوفات منهما فلا تعل كما لا يعل الاصل وهذا عكس سائر الابواب فان فى سائر الابواب يتبع المزيد المجرد وههنا يتبع المجرد المزيد ومنهم لم يلمح الى عدم اعلال الاصل الذى هو افعلّ وافعالّ فأعل المجرد فقال عار يعار قال قائلهم وسائلة بظهر الغيب عينى * أعارت عنه أم لم تعارا فالهمزة فى اعارت للاستفهام والالف فى تعارا مبدلة من نون التأكيد المخففة اصله تعارن قال فى الاقليد لقوله أعارت وجه عندى وهو أنه أسند الفعل الى العين بخلاف قولهم عور الرجل فالفعل مسند الى الرجل لا الى جزء منه ولا شك ان العيب المضاف اليه الكل أعلى رتبة من العيب المضاف الى الجزء فلما انتقصت رتبة العيب فى البيت ساغ ان لا يلتفت اليه فى كونه عيبا حتى كان عار ليس من افعال العيوب ولذلك أعل وانما لم يعل اعور لعدم موجب الاعلال بسكون ماقبل الواو وشرط قلبها ألفا أن تكون متحركة وماقبلها مفتوحا أو محمولا على ما كان قبلها مفتوحا صرح به ابن الحاجب وهنا ليس كذلك اذ لا شئ يحمل هو عليه اذ هو أصل عور كما ذكرنا فلا مجال للحمل عليه مع انه لم يعل عور الا ان ابن الحاجب ناقض نفسه حيث قال ولم يعل باب أعوار واسواد للبس فالواجب عليه ان يقول لعدم موجب الاعلال وهذا الذى ذكرناه يوافق ما فى الصحاح حيث قال فيه انما صح أعور لسكون ماقبلها اللهم الا ان يقال انه نظر الى ان اعور ثلاثى واعوار سداسى فالثلاثى أصل للسداسى ولم ينظر الى استعمال الالوان والعيوب * والحاصل انه نظر الى جانب اللفظ دون جانب المعنى كما نظر من أعله الى انه كلمة من باب خاف فوجب موجب الاعلال فاعل لحينئذ يكون ماقبل الواو فى اعور فى حكم المفتوح فوجب ان يعل بالنقل والقلب والاستغناء الا انه لم يعل لئلا يلتبس بمضاعف فاعل ولم يعل تجاور لعدم موجب الاعلال بسكون ماقبل الواو ولم يستعمل مايحمل هو عليه اذ لم يجئ جار من الجوار مع أن الالف لاتقبل نقل الحركة اليها ولو اعتبر فتحة الجيم فى تجاور بناء على أن السكون ليس بحاجز ولو قلبت الواو ألفا لزم حذف احدى الالفين لتجاور الساكنين فيلتبس بمضارع باب علم فى الوقف (و) من ثمة لا يعل (نحو الحيوان حتى تدل حركته على اضطراب معناه) لان فى معناه اضطرابا وحركة فلم يوجد الشرط الرابع وهو عدم وجود الاضطراب فى معنى الكلمة ولخروجه عن وزن الفعل بزيادة الالف والنون فلم يوجد الشرط الاول أيضا ولم يذكره المصنف لان مقصوده بيان انتفاء الاعلال لانتفاء شرط واحد من تلك الشرائط السبع (والموتان محمول عليه) أى على الحيوان فى عدم الاعلال وان لم يوجد فى معناه اضطراب (لانه نقيضه)

تشترالحيوان أى اشترالارضين والدور ولاتشترالرقيق والدواب (و) لايعل (نحوطوى) بفتح الواو لفقدالشرط الخامس وهو أن لايجتمع فى الـكلمة اعلالان اعلم ان طوى يجىء من الباب الثانى يقال طواه يطويه طيا ومن الباب الرابع يقال طوى بكسر الواو يطوى طوى ومعناه حينئذ الجوع كذا فى مختار الصحاح والمصنف اعتبر مجيئه من الباب الثانى فقال ولم يعل (حتى لايجتمع فيه اعلالان) يعنى ان طوى أعل ياؤه بقلبه الفا كما فى رمى فلواعل واوه أيضا بقلبها ألفا يجتمع اعلالان متواليان فى حرفين أصليين فيلزم إجحاف الـكلمة وهو غيرجائز وانما اعتبر وا القيد الاوّل ليخرج الاعلال فى نحو يقى أصله يوقى بضم الياء فاعل بالحذف والاسكان وذلك جائز لانهما ليسا بمتواليين بل بينهما وسط وانما جاز اعلالان اذا توسط بينهما حرف لانه لايلزم منه اجحاف مثل اجحاف المتواليين لان العليل سريع النزع عند تخلل فاصل ويتضاعف ضعفه اذا توالى عليه علتان من غيرفاصل وانما اعتبر وا القيد الثانى ليخرج الاعلالان فى نحو قاض أصله قاضى فاعل بالاسكان والحذف وذلك جائز لانهما ليسا فى حرفين بل فى حرف واحد وهو الياء وليخرج به الاعلالات فى نحو اقامة أصله اقوامة فأعل بالنقل والقلب والحذف هذا ولو اعتبر مجيئه من الباب الرابع فهو انما لم يعل حملا على قوى أو حملا على هوى أصله قوو فقلبت الواو الأخيرة ياء لـكسر ماقبلها ولم يقلب الاولى ألفا لئلا يجتمع فيه اعلالان فحمل طوى عليه وان انتفى الاعلالان فيه لانهما من باب واحد لـكنهما من فعل مكسور العين كذا ذكره ابن الحاجب وبيان الثانى ان هوى أصله هوى بفتحات قلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ولم يقلب الواو ألفا لئلا يجتمع اعلالان فحمل عليه طوى وان لم يلزم اعلالان لان الاصل فعل بفتح العين لخفته وكثرته وفعل بالـكسر فرع عليه فحمل الفرع على الاصل كذا حققه الجاربردي وقيل انما لم يعل طوى بالـكسر حتى لايلزم ضم الياء فى مضارعه كما فى حي (وطويا محمول عليه) فلم يقلب الواو فيه ألفا (وان لم يجتمع فيه اعلالان و) لايعل (نحو حي) لفقدان الشرط السادس وهو ان لايلزم ضم حرف العلة فى مضارعه أى لايعل حي بقلب الياء الاولى ألفا (حتى لايلزم ضم الياء فى المضارع يعنى اذا قلت حاى) باعلال الياء بقلبها ألفا (يجىء مستقبله يحاى) بضم الياء لان اعلال الماضى يوجب اعلال المستقبل عندهم والضم على الياء ثقيل مرفوض فى كلامهم (و) لايعل (نحو القود) وهو القصاص لانعدام الشرط السابع وهو ان لايترك الدلالة على الاصل أى لايعل نحو القود بقلب الواو ألفا حتى يدل ابقاء الواو وعدم اعلالها (على الاصل) أى على أصل باقى المعتلات يعنى انهم صححوا القود والصيد تنبيها على أن أصل المعتلات اما واو أو ياء كما أعربوا أيا وأية مع وجود موجب البناء تنبيها على ان الاصل فى اخواتهما الاعراب وفى هذا ضرب من الحكمة فى هذه اللغة العربية فيحفظ ولايقاس فلايقال فى أباع ابيع كذا حققوه (الاربعة) الاخرى من خمسة عشر وجها (اذا كان ماقبلها) أى ماقبل حروف العلة (مضموما) وحروف العلة حينئذ اما ساكنة أو مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة (نحو ميسر وبيع ويغزوو لن يدعو وتجعل فى الاولى) أى يجعل الياء فى الصورة الاولى (واوا للضمة ماقبلها ولين عريكة الساكن فصار موسر) وهو اسم فاعل من أيسر (وفى الثانية تسكن) الياء (للخفة ثم تجعل واوا للضمة ماقبلها ولين عريكة الساكن فصار بوع واذا جعلت حركة ماقبل حرف العلة) وهى الياء ههنا (من جنسها) وهى الـكسرة (يجوز فصار حينئذ بيع) والثانى هو الاصل فى الاعلال هذا فى اليائى وأما الواوى نحو قول على صيغة المجهول

والنقيض يحمل على النقيض ولوذكره فيما انتفى فيه الشرط الاول لـكان له وجه الا انه أراد التنبيه على انه كما أن الاعلال يكون بالتبعية والحمل على ماينا سبه كما فى ديار وغيره ويكون عدم الاعلال ايضا بالتبعية والحمل على ماينا قضه وراعى صنعة الطباق (و) من ثمة لايعل (نحوطوى حتى لايجتمع فيه اعلالان) اذ قد أعل طوى مرة اذ أصله طوى قلبت الياء ألفا فلم تقلب الواو ألفا لانتفاء الشرط الخامس وهو عدم اجتماع الاعلالين بتقدير الاعلال ولم يعكس لان الاعلال بالآخر أولى (و) لم يعل (طويا) لانه (محمول عليه) أى على طوى فى عدم اعلال الواو (وان لم يجتمع) فيه اعلالان (و) لايعل (نحو حي) بقلب الياء الاولى ألفا (حتى لايلزم ضم الياء فى المضارع) أى فى مضارعه يعنى لانتفاء الشرط السادس وهو عدم لزوم ضم حرف العلة فى مضارعه (يعنى اذا قلبت) العين من حي ألفا (وقلت حاى يجىء مستقبله) حينئذ (يحاى) يعنى وجب القلب فى مضارعه أيضا تبعا للماضى كما فى خاف يخاف (و) من ثمة (لا) يعل (نحو القود والصيد حتى يدل على الاصل) يعنى لانتفاء الشرط السابع وهو عدم الترك للدلالة على الاصل يعنى لو قلبت واو القود ألفا وقيل القاد لم يعلم أنه واوى أو يائى وكذا الصيد (الاربعة) الاخرى من تلك الخمسة عشر وجها كائنة (اذا كان ماقبلها) أى ماقبل حرف العلة (مضموما) مع الاحوال الاربعة بحرف العلة (نحو ميسر و بيع و يغزوو لن يدعو و يجعل) الياء أى حرف العلة (فى) الصورة (الاولى) أعنى نحو ميسر (واوا للضمة ماقبلها ولين عريكة الساكن فصار موسر و) حرف العلة (فى) الصورة (الثانية) أعنى نحو بيع (تسكن للخفة) لثقل الـكسرة على الياء خصوصا بعد الضم (ثم تجعل واوا للضمة ماقبلها ولين عريكة الساكن فصار بوع) وهذه لغة (واذا جعلت حركة ماقبل حرف العلة) أى الياء فى الصورة الثانية (من جنسه) وهو الـكسر بعد تسكين حرف العلة كما هو الاصل فى اعلال الياء ولهذا كان بيع أفصح (فصار حينئذ بيع)

فيجوز فيه ابقاء الواو بعد اسكانها ويجوز قلبها ياء بنقل حركتها الى القاف بعد سلب حركتها (و يسكن فى الثالثة) أى تسكن الواو فى الثالثة (للخفة) ثم أبقى لسكون ماقبلها مضموما (فصار يغزو) بسكون الواو (ولا يعل فى الرابعة) أى ولا يعل الواو فى الرابعة وهو لن يدعو (لخفة الفتحة) على حروف العلة (ومن ثمة) أى ومن أجل ان الفتحة خفيفة على حروف العلة (لا يعل غيبة) بضم الغين المعجمة وفتح الياء جمع غائب (ونومة) بوزن غيبة يقال رجل نومة أى كثير النومة (الاربعة) الاخرى من خمسة عشر وجها (اذا كان ماقبلها مكسورا) وحروف العلة حينئذ اما ساكنة أو مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة (نحو موزان وداعوة ورضيوا وترميين وفى الاولى تجعل ياء) أى يجعل الواو فى موزان ياء (لما مر) من ان حروف العلة اذا سكنت جعلت من جنس حركة ماقبلها للين عريكة الساكن واستدعاء ماقبلها (و) الواو (فى الثانية تجعل ياء لاستدعاء ماقبلها ولين

عريكة الفتحة فصار داعية) قوله (ولا يعل مثل دول) جواب دخل مقدر تقديره

وهذه أفصح (و) حرف العلة (يسكن فى) الصورة (الثالثة) أعنى يغزو (للخفة) لثقل الضمة على الواو (فصار يغزو) بسكون الواو (ولا يعل) حرف العلة (فى) الصورة (الرابعة لخفة الفتحة) على الواو اذ المقصود من الاعلال التخفيف وهو حاصل بدونه (ومن ثمة) أى ومن أجل أن الفتحة خفيفة (لا يعل غيبة) بضم الغين المعجمة وفتح الياء مبالغة غائب (ولا نومة) بضم النون وفتح الواو مبالغة نائم كضحكة مبالغة ضاحك كما مر (الاربعة) الاخرى من تلك الوجوه ثابتة (اذا كان ماقبلها) أى ماقبل حرف العلة (مكسورا) مع الاحوال الاربعة بحرف العلة (نحو موزان وداعوة ورضيوا وترميين وفى) الصورة (الاولى) أعنى نحو موزان (تجعل) حرف العلة وهى الواو (ياء كما مر) من أن حروف العلة اذا أسكنت جعلت من جنس حركة ماقبلها (وفى) الصورة (الثانية) وهى نحو داعوة (تجعل) حرف العلة وهى الواو (ياء لاستدعاء ماقبلها ولين عريكة الفتحة) لكونها أخت السكون (فصار داعية ولا يعل مثل دول) مع انه من الصورة الثانية (لان الاسماء التى ليست بمشتقة من الفعل لا تعل بحال لخفتها) لبعدها من الفعل الثقيل (الا اذا كانت على وزن الفعل) فحينئذ يعل نحو دور (وهو) أى الدول (ليس) بمشتق من الفعل (ولا على وزن الفعل) وهو ظاهر (وفى) الصورة (الثالثة) وهى رضيوا (يسكن) حرف العلة (للخفة) لثقل الضمة على الياء (ثم يحذف) حرف العلة (لاجتماع الساكنين) ثم ضم ماقبل واو الجمع لصيانته عن التغيير (فصار رضوا و) الصورة (الرابعة) وهى نحو ترميين (مثلها) أى مثل الصورة الثالثة (فى الاعلال) أى تسكن الياء من ترميين لثقل الكسرة عليها ثم تحذف لاجتماع الساكنين و (الوجوه الثلاثة) من الخمسة عشر وجها ثابتة (اذا كان ماقبلها) أى ماقبل حرف العلة حرفا صحيحا (ساكنا) أو ما هو فى حكمه مع حركات حرف العلة (نحو يخوف و يبيع و يقول تعطى حركاتهن) أى حركات حروف العلة فى هذه الثلاثة (الى ماقبلها لضعف حروف العلة) لانها حروف تتولد من الحركات (وقوة الحرف الصحيح ولكن يجعل) حرف العلة (فى يخوف ألفا لفتحة ماقبلها) بسبب نقل فتحة الواو اليه (ولين عريكة الساكن العارض) بسكونه وانما قال العارض لان الاعلال انما هو للتخفيف كما مر فاذا كان سكونه عارضا لا تحصل الخفة اذ الحركة ثابتة فى التقدير فيجب الاعلال بخلاف ما كان أصليا نحو الخوف فانه لا يحتاج الى الاعلال لحصول الخفة بالفتحة والسكون الاصلى (فصرن يخاف و يبيع و يقول ولا يعل نحو أعين) جمع عين (وأدور) جمع دار وأقوس وأنوب وأنيب مع أنهما من صور الوجوه الثلاثة

ظاهر والدول بكسر الدال وفتح الواو جمع دولة بفتح الدال والدولة فى الحرب ان تدال احدى الفئتين على الاخرى (لان الاسماء التى ليست بمشتقة من الفعل لا تعل لخفتها الا اذا كان) اسم كان يرجع الى الاسماء باعتبار ماذكر أو ماسبق (على وزن الفعل وهو ليس على وزن الفعل) وانما قال ليست بمشتقة لان الاسماء المشتقة فيها نوع ثقل لدلالتها على النسبة فتعل تخفيفا (وفى الثالثة) وهو رضيوا (تسكن الياء (للخفة ثم تحذف لاجتماع الساكنين) هما الياء وواو الجمع ولم يحذف الواو لانها علامة ثم ضم الضاد بعد سلب حركتها للواو اما بضمة الياء المحذوفة أو بضمة من خارج (فصار رضوا) بضم الضاد (والرابعة مثلها فى الاعلال) يعنى يعل ترميين باسكان الياء تخفيفا ثم حذفها لالتقاء الساكنين (الثالثة) الاخرى من خمسة عشر وجها (اذا كان ماقبلها ساكنا) وحروف العلة حينئذ اما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ولا يمكن سكونها كما مر (نحو يخوف و يبيع و يقول يعطى حركتهن) وهى الفتح والكسر والضم (الى ماقبلهن) حتى فى الكل وهو الخاء والباء والقاف) لضعف حروف العلة (وقوة الحرف الصحيح) فى تحمل الحركات (ولكن تجعل فى يخوف ألفا لفتحة ماقبلها ولين عريكة الساكن العارضى بخلاف الخوف) أى لا يعل الواو فى المصدر لكون سكونه أصليا وكذا الياء فى نحو البيع (فصرن يخاف و يبيع و يقول) بمد الواو والياء قوله (ولا يعل نحو أعين وأدور) جواب دخل مقدر وهو أن قولكم اذا كان حروف العلة متحركة وماقبلها ساكنا يعل بنقل حركتها الى ماقبلها منقوض بنحو أعين وأدور لانهما لم تعل فيهما مع انهما متحركة وماقبلها ساكن وتحقيق الجواب انه انما لا يعل أدور وأعين على وزن أفعل بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين

(حتى لا يلتبس بالافعال) لانه لو أعل بنقل حركتها الى ماقبلها فيقلب الياء واوا فى أعين لسكونها وانضمام ماقبلها فيصير أعون وأدور بعد الواو فيهما فيلتبس الاوّل بالمتكلم وحده من مضارع عان والثانى بالمتكلم وحده من مضارع دار والضمير المستتر فى لا يلتبس يرجع الى نحو وانما قال بالافعال دون الفعلين لان لفظ نحو يفهم منه معنى الجمع (و) لا يعل (نحو جدول) وهو النهر الصغير وهو جواب أيضا عن الدخل المذكور (حتى لا يبطل الالحاق) يعنى ان جدول ملحق بجعفر ليعامل معاملته فى الاحكام اللفظية فيقال جدول وجديول وجداول كما يقال جعفر وجعيفر وجعافر فلو أعل فات الغرض من الالحاق (و) لا يعل (نحو قوّم) بتشديد الواو (حتى لا يلزم الاعلال فى الاعلال) يعنى لو أعل لأعل بنقل حركة الواو الثانية الى الواو الاولى وقلبها ألفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ماقبلها وقلبت الاولى ألفا أيضا لتحركها وانفتاح ماقبلها فيلزم اجتماع الاعلالين فى حرفين متواليين وهو باطل لاستلزامه حذف احدى الالفين لالتقاء الساكنين واستلزام الحذف اجحاف الكلمة كذا قيل (و) لا يعل (نحو الرمى) مصدرا بنقل حركة الياء الى الميم الساكن قبلها (حتى لا يلزم) وقوع (الساكن فى آخر) الاسم (المعرب) بالحركة وتحقيقه أنه لو أسكن الياء بنقل حركتها الى ماقبلها يتوارد الاعراب على ماقبل ذلك الساكن حينئذ لان الحركة المنقولة اليه هى التى تختلف بحسب العوامل ويكون الياء الساكنة تابعة لحركة ماقبلها يعنى تصير فى حالة النصب ألفا وفى حالة الرفع واوا فيكون الاعراب فى وسط المعرب وهو غير جائز وهذا انما يلزم من وقوع الحرف الساكن بالطريق المذكور فى آخر المعرب بالحركة فلو وقع حرف ساكن فى آخر المعرب لكن لا على الطريق المذكور صح لعدم لزوم وقوع الاعراب فى وسط المعرب فى نحو العصا والرحى فافهم كذا حققه المحققون (و) لا يعل (نحو تقويم وتبيان ومقوال) بكسر الميم أى كثير القول (ومخياط) مع ان حروف العلة فيها متحركة وماقبلها ساكن (حتى لا يجتمع ساكنان بتقدير الاعلال) أحدهما حرف العلة التى أسكنت ونقلت حركتها الى ماقبلها وثانيهما ما بعدها ولا يجوز حذف أحدهما لئلا يلزم اجحاف الكلمة (ومخيط منقوص من المخياط

(حتى لا يلتبس بالافعال) فنحو أعين جمع أعيان المعنى فاذا قوبل بالافعال وهو جمع أيضا انقسم الآحاد الى الآحاد فيلتبس كل واحد من ذلك النحو بواحد من الافعال مثلا اذا أعل أعين بنقل الحركة وكسر العين صيانة للياء وقيل أعين التبس بمتكلم مضارع عان يعين بمعنى اصابة العين وكذا لو أعل أدور بنقل الحركة وقيل أدور التبس بمتكلم مضارع دار يدور (و) لا يعل (نحو جدول) مع انه من تلك الصور (حتى لا يبطل الالحاق) فانه ملحق بجعفر (و) لا يعل (نحو قوم) مع انه من الوجوه الثلاثة (حتى لا يلزم الاعلال فى الاعلال) اذ أصله قووم فلو نقلت حركة الواو الثانية الى الاولى لكونها فى حكم الحرف الصحيح اذ الجنس بالجنس يتقوّى وان قلبت ألفا يلزم أن تقلب الواو الاولى أيضا ألفا لانفتاح ماقبلها وتحركها بحركة لازمة غير عارضة اذ معنى عروض الحركة أن لا تكون ثابتة مقررة و يكون فى معرض الزوال بعد تحرك الحرف بها كحركة الواو فى دعوا القوم اذ لو قلت دعوا زيدا ووقفت على دعوا وابتدأت القوم لم تثبت بل تزول بخلاف حركة الواو الاولى بعد التحرك بها وتقول انها وان كانت عارضة الا أنها ليست من خارج بل احدى حروف الكلمة فكأنها أصلية غير عارضة ولذلك جاز اخصم بالمجتلبة مع كسرة الخاء ولم يجز اخصم بالمجتلبة مع فتح الخاء كما مر وانما لم يكتف بان يقول حتى لا يلزم اجتماع الاعلالين بل قال حتى لا يلزم الاعلال فى الاعلال لان الاعلال الثانى يلزم من الاعلال الاوّل بخلاف نحو طوى (و) لا يعل (نحو الرمى) مع انه من الوجوه الثلاثة (حتى لا يلزم) الحرف (الساكن فى آخر المعرب) بالحركة من غير ضرورة اذ لو نقلت حركة الياء الى الميم ثم قلبت الياء ألفا فى النصب لفتحة ماقبلها وتحركها فى الاصل وكسر الميم فى الجر لان المنقول هو الكسر حينئذ ولا موجب لتغييره وأبقى الياء على حاله لموافقة حركة ماقبلها اياه وضم الميم فى الرفع وقلب الياء واوا وأبدل ضمته كسرة لصيانة الياء يلزم فى آخره حرف ساكن فى الاحوال كلها بلا ضرورة اذ أصل الخفة حاصل بسبب سكون ماقبله ولهذا احتمل الحركات الثلاث وقوى عليها كما حصل اذا سكن هو نفسه بخلاف العصا فان ماقبله فيه متحرك و بخلاف نحو يخوف اذ لم يلزم من الاعلال محظور (و) لا يعل (نحو تقويم وتبيان ومقوال ومخياط) مع انها من الوجوه الثلاثة (حتى لا يجتمع الساكنان) فيها (بتقدير الاعلال) بالنقل والقلب فان اجتماع الساكنين محظور فى نفسه ومع ذلك يستلزم محظورا آخر وهو الالتباس فى كل واحد منها أما فى تقويم فلانه لو أعل وحذف أحد الساكنين وقيل تقيم يلتبس بمضارع أقام فى الصورة و بمضارع يفعل بالكسر فى الوقف وأما فى تبيان فلانه يلتبس ببناء مالم يسم فاعله من مضارع بان يبين فى الصورة أو ببناء ما يسمى فاعله من مضارع يفعل بالفتح فى الصور وأما مقوال ومخياط فلم يدر أمفعل هو أم فعال وأما مقول (ومخيط) فلم يعلا مع أنهما من الوجوه الثلاثة ولا يجتمع الساكنان فيهما بتقدير الاعلال لانه (منقوص) من المقوال و (من المخياط) اذ أصلهما مقوال ومخياط فقصرا

فلا يعل تبعا له فان قيل لم لا يعل الاقامة) أصله إقوام وقد مر كيفية اعلاله فى هذا الباب (مع حصول اجتماع الساكنين) فيها (اذا أعللت أنت (كاعلال أخواتها) المراد من أخوات الاقامة ما يكون فيه حروف العلة متحركة وما قبلها ساكنا مثل تبيان (قلنا) أعلت الاقامة (تبعا لقام فانه ثلاثى) يعنى يعل أقام تبعا لقام الذى هو ثلاثى (أصيل) ثم أعل الاقامة تبعا لفعله لان المصادر تتبع أفعالها كما فى قام قياما (فى الاعلال) ويعد عدة فيكون الاقامة تابعة لقام بواسطة فعلها وقد مر هاهنا هذا التفصيل والمصنف لم يفصله قصرا للمسافة (فان قيل لم لا يعل التقويم تبعا لقام) كما تعل الاقامة تبعا له (وهو) أى والحال أن قام (ثلاثى أصيل فى الاعلال) بالنسبة الى التقويم كما يكون أصيلا بالنسبة الى الاقامة (قلنا) انما لا يعل التقويم تبعا لقام (لانه أبطل قوله) قوله فاعل أبطل وضميره يرجع الى المتكلم المعهود وقوله (قوم) مقول هذا القول وقوله (استتباع) مفعول ابطل وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو (قام) وذكر مفعوله متروك وهو التقويم فتقدير الكلام أبطل قول القائل قوم استتباع قام التقويم فى الاعلال (وان كان) قام ثلاثيا (أصيلا فى الاعلال) قوله (لقوة قوم فى الاخوة مع التقويم) علة لابطل وتحقيق ابطاله انه قدمر ان قوم لا يعل لئلا يلزم الاعلال فى الاعلال وقد عرفت أن المصدر يتبع فعله فى الاعلال وجودا وعدما وان التقويم مصدر قوم فثبت ان التقويم الذى مصدر قوم لا يعل تبعا له ولم يكن تابعا لقام فى الاعلال وان كان أصيلا فيه لقوة مؤاخاة الفعل مع مصدره لكونه مشتقا منه بالذات وضعف مؤاخاته مع مصدر غيره وان تلاقيا فى الاشتقاق فالمراد من قوله أبطل قوله قوم استتباع قام انه أبطل عدم اعلال قوم استتباع قام التقويم فى الاعلال * وحاصله انه اجتمع فى

التقويم سبب الاعلال وهو قام وسبب عدمه وهو قوم لكن لما كان سبب عدم الاعلال قويا وراجحا على سبب الاعلال ترجح به عدم الاعلال فيه فلم يعل قوله (ولا يصلح أقام أن يكون مقويا لقام) فى الاعلال (لانه ليس من ثلاثى أصيل) جواب دخل مقدر تقديره ان ما ذكرتم من ان سبب عدم الاعلال فى التقويم قوى وراجح على سبب الاعلال انما يكون اذا اعتبر سبب الاعلال قام وحده وهو محال لم لا يجوز أن يكون أقام بسبب اعلاله مقويا ومرجحا لقام فيكون قام بهذا الاعتبار سببا غالبا راجحا على سبب عدم الاعلال فيعل وتحقيق الجواب ونقول انه لا يجوز أن يكون أقام مقويا ومرجحا لقام لانه ليس بثلاثى أصيل فى الاعلال اذ قد مر أن الفعل الثلاثى المجرد أصيل فى الاعلال لوجود موجبه فيه وهو تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها مثل قال وباع وأما المزيد فيه فيعل تبعا للثلاثى لانعدام موجبه نحو أقام وأباع والى هذا التفصيل أشار بقوله ليس من ثلاثى أصيل واذا لم يكن أقام أصيلا فى الاعلال لم يكن مقويا لقام واذا لم يكن مقويا له لم يكن غالبا على سبب عدم الاعلال فلم يكن مستتبعا وهو المطلوب قوله (ولا يعل مثل ما أقوله وأغيلت المرأة واستحوذ حتى يدل للن على الاصل) معطوف على قوله ولا يعل أعين وأدور فيكون جوابا السؤال المقدر ثمة * وحاصله انه لا يعل باب ما أفعله أى فعل التعجب ولا يعل أيضا بعض من اليائيات نحو أغيلت المرأة أى سقت ولدها الغيل يقال أضرت الغيلة بولد فلان اذا أتيت أمه وهى ترضعه والغيل بالفتح اسم ذلك اللبن وأخيلت الناقة وأغيمت السماء وبعض من الواويات نحو استحوذ عليهم الشيطان أى غلب حتى يدل للن على ان أصل المعتلات اما واو أو ياء على قياس ما مر فى نحو القود والصيد يعنى لا يعل نحو القود والصيد ليدل على أصل طائفة من الالفاظ وهى الاسماء ولا يعل مثل أغيلت المرأة ليدل على أصل طائفة أخرى هاهنا وهى الافعال وتخصيص هذه الكلمات بهذه الدلالة محمول على السماع فلا يقاس عليها غيرها وفى هذا نوع مخالفة لما فى الصحاح حيث قال استحوذ عليهم الشيطان أى غلب وهذا جاء بالواو على أصله كما جاء استروح واستصوب وقال أبو زيد هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الاصل تقول العرب استصاب واستصوب واستجاب واستجوب وهو قياس مطرد عندهم

(فلا يعل) مقول تبعا لمقول ولا مخيط (تبعا له) أى لمخياط (فان قيل لم تعل اقامة) بالنقل والقلب وأصله اقوام (مع حصول اجتماع الساكنين اذا أعلت كاعلال أخواتها) من التقويم وغيره (قلنا أعلت تبعا لقام فانه ثلاثى أصيل فى الاعلال) أى اباح ضرورة التبعية محظور اجتماع الساكنين مع عدم الالتباس بحذف أحد الساكنين بسبب تعويض الهاء بخلاف أخواتها (فان قيل لم لا يعل التقويم تبعا لقام وهو ثلاثى أصيل فى الاعلال قلنا) لانه (أبطل قوله) أى القائل وقوله (قوم) مقول القول (استتباع قام) للتقويم أى أبطل قوم أن يطلب و يستدعى قام تبعية التقويم فى الاعلال (وان كان) قام ثلاثيا (أصيلا فى الاعلال لقوة قوم فى الأخوة مع التقويم) لانه فعله وهو مصدره وليس قام فى الاخوة مع التقويم بتلك المرتبة فلم يستتبعه فى الاعلال (ولا يصلح أقام أن يكون مقويا لقام) هذا جواب لمقدر وهو أن يقال لم لا يجوز أن يتقوى قام فى استتباع التقويم بأقام فانه قد أعل مثل قام والجواب ان أقام وان أعل مثل قام الا أنه أعل بتبعية قام ولم يعل بالاصالة والاستقلال فلا اعتبار باعلاله فكان اعلاله هو اعلال قام فلم يكن شيأ آخر غير قام فلا يصلح أن يكون مقويا لقام وهذا معنى قوله (لانه) أى أقام (ليس من ثلاثى أصيل ولا يعل مثل ما أقوله) فعل التعجب (وأغيلت المرأة) أى سقت ولدها الغيل وهو بالفتح اسم لبن المرأة الحامل (واستحوذ) أى غلب مع انها من الوجوه الثلاثة (حتى يدل للن على الاصل) انه واوى أو يائى

انتهى قال ابن الحاجب فى كافية التصريف ولا يعل باب ما أفعله لعدم تصرفه وقال بعض شارحيه وانما لم يعلوا فعل التعجب نحو ما أقول زيدا وأقول به وما أبيعه وأبيع به لانه لو أعل لكان للحمل على قال و باع مثلا لكنه لما لم يتصرف تصرف الافعال لم يحملوه على المتصرف فى الاعلال أو لانهم قصدوا الفرق بين باب التعجب وغيره فى المعتل العين بترك الاعلال فى التعجب وارتكاب الاعلال فى غيره و باب التعجب أولى بالتصحيح لشبهه بالاسم فى عدم التصرف وأنت تعلم أن هذين الدليلين غير ما ذكره المصنف فافهم (وتقول فى الحاق الضمائر) للاجوف الواوى (قال قالا قالوا الخ) أى قالت قالتا قلن قلت قلتما قلتم قلت قلتما قلتن قلت قلنا (وأصل قال قول) بفتح الواو (فجعل الواو ألفا كما مر) وهو اشارة الى ما نقله عن ابن جنى أى يسكن الواو أولا للتخفيف ثم قلبت الفا لاستدعاء الفتحة ولين عريكة الساكن (وأصل قلن) بضم القاف (قولن) بفتح القاف والواو (فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها) وهو القاف فصار قالن (ثم حذفت الالف (لاجتماع الساكنين) الالف المقلوبة واللام (فصار قلن) بفتح القاف (ثم ضم القاف حتى يدل) الضم (على الواو المحذوفة) بعد قلبها ألفا وعلى هذا القياس قلت وقلتما وقلتم وقلت وقلتما وقلتن وقلت وقلنا وقس على ذلك سائر الاجوف الواوى الذى يجىء من باب قال نحو صان وهذا بالحقيقة معنى قولهم اذا اتصل بالاجوف ضمير المتكلم أو المخاطب أو جمع المؤنث الغائبة نقل فعل بفتح العين من الواوى الى فعل بضم العين دلالة عليها (ولا يضم) ما قبل الواو (فى خفن) حتى يدل على الواو المحذوفة كما فى قلن (لان الاصل فى النقل)

(وتقول فى الحاق الضمائر قال قالا قالوا الخ وأصل قال قول) كنصر (فجعل الواو ألفا كما) أى كالجعل الذى (مر) فى الثلاثة الاخيرة من الاربعة الاول من الخمسة عشر وجها وهو أن تسكن الواو ثم تقلب ألفا (وأصل قلن قولن) كنصرن (فقلبت الواو ألفا) كما مر ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار قلن ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة (ولا يضم الفاء) وهو الخاء (فى خفن) لتلك الدلالة (لان الاصل فى النقل) أى فيما يمكن (نقل حركة الواو الى ما قبلها) أى أن يعل ذلك بنقل حركة الواو الى ما قبلها دلالة عليها لا بحذفها والاتيان بحركة أخرى من خارج لتلك الدلالة (لسهولتها) أى سهولة الواو فى النقل اذ لا شك أن نقل موجود أسهل من تحصيل معدوم (ولا يمكن هذا النقل) أى نقل حركة الواو فى قلن (لانه لا يلزم فتح المفتوحة) لان حركة الواو فتحة وما قبلها مفتوح أيضا وهو تحصيل الحاصل وهو محال واذا لم يمكن الاصل فيه أتى بحركة من خارج لتلك الدلالة (ولا يفرق بينه) أى بين قلن فى جمع المؤنث من الماضى (و بين جمع المؤنث فى الامر) وهو قلن أيضا (لانهم لا يعتبرون الاشتراك الضمنى) أى الاشتراك الغير القصدى فان اعتبر الاشتراك لزم من الاعلال بدون القصد الاشتراك بينهما (و يكتفون بالفرق التقديرى) وههنا الفرق التقديرى حاصل اذ أصل قلن ماضيا قولن كما مر وأصله أمرا اقولن (كما) أنهم لم يعتبروا الاشتراك الضمنى (فى بعن وهو مشترك بين المعلوم والمجهول أيضا) أى كاشتراك قلن واكتفوا بالفرق التقديرى بينهما فيه أيضا اذ أصله معلوما بيعن بفتح الباء والياء ومجهولا

أى فى نقل حركة حروف العلة الى ما قبلها فى اعلال الواويات (نقل حركة الواو الى ما قبلها لسهولتها) هذا الضمير يرجع الى نقل حركة الواو وتأنيثه باعتبار المضاف اليه ولو قال لان الاصل فى الاعلال نقل حركة الواو لسهولتها لكان أولى وأظهر فافهم (ولا يمكن هذا) أى نقل حركة الواو الى ما قبلها (فى قلن) كما يمكن فى خفن (لانه يلزم فتحة المفتوحة) لان حركة الواو فتحة أيضا وهو تحصيل الحاصل ولا يلزم فى خفن لان حركة الواو كسرة وحركة الخاء فتحة فحيث أمكن يراعى هذا الاصل وحيث امتنع يراعى اصل آخر وهو ضم ما قبل الواو دلالة عليها (ولا يفرق بينه) أى يسوى لفظا بين جمع المؤنث فى الماضى (و بين جمع المؤنث فى الامر) من الاجوف الواوى حيث يقال فيهما قلن بضم القاف (لانهم لا يعتبرون الاشتراك الضمنى) أى الصورى اللفظى (و يكتفون بالفرق التقديرى) وتحقيق الفرق التقديرى ان أصل قلن على تقدير كونه جمعا من الماضى قولن بفتح القاف والواو وان ضمة القاف للدلالة على الواو المحذوفة كما مر وأما على تقدير كونه جمعا من الامر فأصله اقولن بضم الهمزة والواو وسكون القاف فنقل ضمة لواو الى القاف فاستغنى عن الهمزة ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فيكون ضمة القاف ضمة الواو كما سيجىء (كما) يكتفون بالفرق التقديرى (فى بعن وهو مشترك بين المعلوم والمجهول أيضا) أى كما هو مشترك بين معلوم الامر والماضى فيكون بعن مشتركا بين ثلاثة أحدها جمع المؤنث فى الامر وأصله حينئذ ابيعن بكسر الهمزة والياء وسكون العين فنقلت كسرة الياء الى ما قبلها فاستغنى عن الهمزة فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فيكون كسرة الباء بنقطة وكسرة الياء بنقطتين وثانيها جمع المؤنث من الماضى المعلوم وأصله حينئذ بيعن بفتح الباء والياء معا وسكون العين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الالف المقلوبة والعين فحذفت الالف فصار بعن بفتح الباء ثم كسر الباء حتى يدل على الياء المحذوفة كما ضم القاف فى قلن للدلالة على الواو فصار بعن وثالثها جمع المؤنث من الماضى المجهول وأصله حينئذ بيعن بضم الباء وكسر الياء وسكون العين فنقلت كسرة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركته فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار بعن بكسر الباء أيضا قوله

(أو وقع من غرة الواضع) عطف على قوله لانهم لا يعتبرون الاشتراك فيكون دليلا آخر على عدم الفرق بين الماضى والامر فى مثل قلن أى لم يفرق بينهما لانه وقع الاشتراك من غرة الواضع الغرة بالكسر الغفلة يعنى أن الواضع وضع أولا لفظ قلن لجمع المؤنث فى الماضى ثم غفل عن وضعه هذا فوضع لجمع المؤنث فى الامر أيضا فاتفق الاشتراك من غير قصد وأنت خبير بأن هذا الدليل انما يتم اذا كان واضع الالفاظ الانسان الذى من شأنه النسيان وفيه كلام بين فى موضعه (كما) وقع الاشتراك (فى الاثنين والجماعة من الامر والماضى فى تفعل) حيث يقال فى تثنية الماضى والامر تفعلا وفى جمعهما تفعلوا (وتفاعل) حيث يقال فى تثنيتهما تفاعلا وفى جمعهما تفاعلوا (وتفعلل) حيث يقال فيهما تفعللا وتفعللوا (ولا يفرق بين فعلن) بضم العين (و) بين (فعلن) بالفتح لفظا (فى نحو طلن) بضم الطاء أصله طولن بضم الواو وقلبت الواو ألفا فالتقى ساكنان لحذفت ثم نقلت ضمتها الى ماقبلها على ماهو

الاصل فى الاعلال كما مر فى نقل كسرتها الى ماقبلها فى نحو خف فصار طلن (وقلن) وانما لم يفرق بينهما لفظا اكتفاء بالفرق التقديرى وذلك (لانه) أى الشان (يعلم من الطويل ان أصل طلن) بضم الطاء (طولن) بفتح الطاء وضم الواو (لان الفعيل يجىء من فعل) بضم العين (غالبا) فعلم أن أصله كذلك بناء على هذا الغالب وقدمر أن أصل قلن قولن بفتحتين فافترقا بالفرق التقديرى (كما يعلم الفرق بين خفن و بعن من مستقبلهما) يعنى يعلم من يخاف أن أصل خفن خوفن بكسر الواو (لان باب فعل يفعل) بالفتح فيهما (لايجىء الا من حروف الحلق) أى الا من الكلمات التى فى عينها أو فى لامها حروف الحلق وليس فى يخاف حرف حلق حتى يحتمل كونه من الثالث فتعين أنه من الباب الرابع لانحصار فتح العين فى المضارع فيهما قوله (ويعلم) عطف على قوله يعلم من يخاف أى يعلم (من يبيع ان أصل بعن بيعن) بفتحتين (لان الاجوف لايجىء) الا من الابواب الثلاثة التى سميت دعائم الابواب كما مر فلا يجىء (من باب فعل يفعل) بالكسر فيهما فتعين انه من الباب الثانى لانحصار كسر العين فى المضارع فيهما (لانعدام المستقبل) من الاجوف الواوى (يقول الى آخره) أى يقولان يقولون تقول تقولان يقلن تقول تقولان تقولون تقولين تقولان تقلن أقول نقول (أصله يقول) بضم الواو وسكون القاف (واعلاله مر) فى قوله والثلاثة اذا كان ماقبلها ساكنا نحو يخوف و يبيع و يقول يعطى حركتهن الى ماقبلهن لضعف حروف العلة وقوة الحرف الصحيح (لحذفت الواو) بعد نقل حركتها الى القاف (فى يقلن) أصله يقولن (لاجتماع الساكنين) الواو واللام (والامر) أى أمر الحاضر (قل الخ) أى قولا قولوا قولى قولا قلن (أصله أقول) بضم الهمزة والواو وسكون القاف (فنقلت حركة الواو الى القاف وحذفت) الواو (لاجتماع الساكنين) الواو واللام (ثم حذفت الالف) أى همزة الوصل

يعن بضم الباء وكسر الياء (أو وقع) الاشتراك بين الماضى والامر (فى) مثل (قلن من غرة الواضع) أى من غفلته عن الوضع الاول بان وضع لهذا أولا قصدا ولهذا ثانيا قصدا غافلا عن الوضع الاول فيكون اللفظ مشتركا بالوضع القصدى من غير قصد الاشتراك وهذا انما يكون على تقدير أن كون الواضع غير الله تعالى كما هو مذهب البهشمية فيكون السبب فى وقوع المشترك فى اللغة حينئذ هو الغرة وأما على تقدير أن يكون الواضع هو الله تعالى كما هو مذهب الاشعرى فلا يستقيم وعلى هذا فسبب وقوع الاشتراك الابتداء (كما وقع) الاشتراك بالوضع القصدى من غير قصد الاشتراك من تلك الغرة على ذلك المذهب (فى) فعل (الاثنين والجماعة من الأمر والماضى فى تفعل) تقول تكسرا تكسروا فى الماضى (وتفاعل) نحو تباعدا تباعدوا أمرا وتباعدا تباعدوا ماضيا (وتفعلل) نحو تدحرج تدحرجا تدحرجوا أمرا وماضيا (ولا يفرق) بعد الاعلال (بين فعلن) بضم العين (وفعلن) بفتحها (نحو طلن) أصله طولن (وقلن) أصله قولن (لانه) أى الشان (يعلم من الطويل) ولم يعل لانه ليس على وزن فعل (أن اصل طلن طولن) بضم العين لا طولن بفتحها (لان الفعيل) من الصفة المشبهة (يجىء من فعل) بضم العين (غالبا ومن فعل) بالفتح نادرا كالسخين من باب نصر ولما جاء الصفة المشبهة من طلن على طويل علم انه ليس من طول بالفتح بل من طول بالضم بناء على الغالب (كما يعلم الفرق بين بعن وخفن من مستقبلهما) أعنى يعلم من يخاف أن أصل خفن خوفن بالكسر لان باب فعل يفعل) بفتح العين فيهما (لايجىء الا من حروف الحلق) عينا ولاما وليس فى خفن حرف منها عينا أولاما فلا يظن انه من فعل بالفتح ولم يجئ فعل بالضم يفعل بالفتح فعلم أن أصله خوفن بالكسر (و يعلم من يبيع أن أصل بعن بيعن لان الاجوف لايجىء من باب فعل يفعل) بالكسر فيهما ولم يجئ أيضا فعل بالضم يفعل بالكسر فتعين أن أصله بيعن بفتح الياء (المستقبل) من قال (يقول الى آخره) أى يقولان يقولون تقول تقولان يقلن تقول تقولان تقولون تقولين تقولان تقلن أقول نقول (أصله يقول كينصر وا علاله مر) وهو أن حركة حرف العلة اعطيت الى ماقبلها لحذفت الواو بعد نقل حركتها الى ماقبلها (كما) فى (يقلن) أصله يقولن (لاجتماع الساكنين الامر قل الخ) أى قولا قولوا قولى قولا قلن (أصله أقول) كانصر (فنقلت حركة الواو الى القاف) كما فى يقول (ثم حذفت الواو لاجتماع الساكنين ثم حذفت الالف) أى همزة الوصل

(لانعدام الاحتياج اليها) ولما توجه أن يقال اذا كان موجب حذف الواو أن يجتمع الساكنان فلم لم يعيدوها فى مثل قل الحق بكسر اللام لزوال موجب الحذف فيه أجاب عنه بقوله (و تحذف الواو فى قل الحق وان لم يجتمع فيه ساكنان لان الحركة) أى حركة اللام فيه (انما حصلت بالخارجى) أى بالامر الخارجى وهو لام التعريف فى الحق الذى هو مفعول قل والمفعول لا يلازم الفعل وما حصل بالامر الخارجى الغير اللازم عارض (فتسكون) أى حركة اللام (فى حكم السكون تقديرا بخلاف قولا) يعنى لم يحذف الواو فى قولا وان كانت حركة اللام بسبب ألف التثنية لا بالاصالة اذ الاصل فى الأمر البناء على السكون (و) كذلك فى (قولن) بالحاق نون التأكيد (لان الحركة فيهما حصلت بالداخلين وهما ألف الفاعل) فى الاول وقدمر أن الضمير المرفوع المتصل بمنزلة جزء الكلمة ولهذا أسكنوا ما قبلها (ونون التأكيد) فى الثانى (وهو) أى نون التأكيد (بمنزلة الداخلى) أيضا (ومن ثمة) أى ومن أجل أنه بمنزلة الداخلى (جعلوا معه آخر الفعل مبنيا) مع وجود علة الاعراب (فى نحو هل يفعلن) لتركبه مع الفعل ولا اعراب فى الوسط كما مر فى فصل الامر * ولما توجه أن يقال لو صح ما ذكرتم يلزم أن لا يحذف الالف فى مثل دعتا و يقال دعاتا لحصول حركة التاء بالداخلى وهو ألف التثنية * أجاب بقوله (و يحذف الالف فى دعتا) أصله دعوتا بفتحات قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار دعاتا فحذفت الالف (وان حصلت الحركة) أى حركة التاء (بالف الفاعل لان التاء ليست من نفس الكلمة) لان هذه التاء هو عين التاء فى دعت وقدمر أن هذه التاء حرف التأنيث وليست بجزء من الكلمة ولا فاعل فكانت الحركة التى فيها فى شئ أجنبى من الفعل والفاعل مع انها قد حصلت بسبب الغير الذى هو الف التثنية والشئ الاجنبى منهما لا يلازم الفعل حكما وحركة ما لا يلازم لا يلازم أيضا فثبت ان حركة التاء فى مثل دعتا وردت متعارضة لا اعتبار لها (بخلاف اللام فى) قوله (قولا) فانه يلازم الفعل لكونه جزأ منه فيلازم حركته أيضا وان كانت بسبب الغير كما فى دعتا * وحاصل الفرق بين قولا وقل الحق ودعتا ان اللام فى قولا جزء من الكلمة فحركت بسبب الالف الذى هو جزء من الكلمة فى اللزوم فتكون هذه الحركة كانها أصلية فلذلك لم يحذف فيه الواو وأما اللام فى قل الحق وان كانت جزأ من الكلمة الا أن لام التعريف التى بسببها حركت لام الكلمة ليست بجزء من الكلمة فى اللزوم فيكون حركة اللام عارضة فلهذا حذفت فيه الواو وأما التاء فى دعتا فليست بجزء من الكلمة فالحركة عليها وان كانت حاصلة بسبب ما هو جزء من الكلمة لا تلازم الكلمة فلذلك حذفت الواو فيه أيضا (وتقول) فى أمر الحاضر (بنون التأكيد) أى عند الحاق نون التأكيد المشددة (قولن) بفتح اللام (قولن) بضم اللام (قولن) بكسر اللام

(لانعدام الاحتياج اليها) بحركة ما قبلها قدم حذف الواو على حذف الالف لان سبب حذف الواو أعنى اجتماع الساكنين مقدم على سبب حذف الالف أعنى عدم الاحتياج لان سبب اجتماع الساكنين وهو أخذ حركة الواو مقدم على سبب عدم الاحتياج اليها أعنى اعطاء الحركة الى القاف ضرورة ولو منع التقديم الزمانى فلا مجال بمنع التقديم الذاتى وأيضا دفع بقاء الساكنين أمر ضرورى ولا ضرورة فى حذف الالف (و يحذف الواو فى قل الحق وان لم يجتمع فيه الساكنان) بحسب الظاهر على تقدير ثبوت الواو بان تقول قول الحق (لان الحركة فيه حصلت بالخارجى) وهو لام التعريف فى الحق (فيكون) حركة اللام فى قل الحق (فى حكم السكون) لان العارض كالمعدوم فيتحقق اجتماع الساكنين (تقديرا) فحذف الواو لدفعه (بخلاف قولا وقولن لان الحركة فيهما حصلت بالداخلين) فلم يتحقق اجتماع الساكنين فلم يحذف الواو بمنزلة الداخلين ولذلك قال وهو بمنزلة الداخلى وانما قال الداخلين للمبالغة فى كونهما بتلك المنزلة (وهما ألف الفاعل ونون التأكيد) أما كون ألف الفاعل بمنزلة الداخلى فلما مر من أن الالف جزء من الفعل فلذا لم يذكره وأما كون نون التأكيد بمنزلة الداخلى فتعرض له بقوله (وهو) أى نون التأكيد (بمنزلة الداخلى) لانه به يتحقق معنى الفعلية لان التأكيد فى الحوادث يكون (ومن ثمة) أى ومن أجل أنه بمنزلة الداخلى (جعلوا معه) آخر (المضارع مبنيا نحو هل يفعلن) مع وجود سبب الاعراب وهو حرف المضارعة اذ صار آخره وسطا ولا اعراب فى الوسط ولم يقع الاعراب على النون لانه مشابه بالتنوين فى كونه فى آخر الكلمة والتنوين لا يقع محل الاعراب اذ ليس من الكلمة ولا بمنزلة جزء منها وكذلك لا يقع ما يشابهه محل الاعراب (و يحذف الالف فى دعتا) أصله دعوتا قلبت الواو ألفا فحذفت الالف لاجتماع الساكنين (وان حصلت الحركة) فى تاء دعتا (بالف الفاعل) الذى هو بمنزلة الداخلى (لان التاء ليست من نفس الكلمة) لانها جيء بها لبيان تأنيث الفاعل فلم تعتبر حركتها فاجتمع ساكنان تقديرا وان لم يجتمعا بحسب الظاهر (بخلاف اللام فى قولا) لانها من نفس الكلمة فاعتبرت حركتها فلم يجتمع ساكنان تقديرا يعنى أن الحركة والمتحرك كلاهما عارضان فى دعتا فكانت الحركة فى حكم السكون والحركة وان كانت عارضة فى قولا الا أن المتحرك ليس بعارض بل هو أصلى فتقوى الحركة بمعروضها فلم تكن فى حكم السكون (وتقول فى الامر بنون التأكيد المشددة قولن) بالفتح (قولان قولن) بالضم (قولن) بالكسر

(قولان قلنان و بالخفيفة) أى و بالنون الخفيفة المؤكدة (قولن) بفتح اللام للمفرد المذكر (قولن) بضم اللام (للجمع) المذكر (قولن) بكسر اللام للمفرد المؤنث (اسم الفاعل) من الاجوف (قائل الخ) أى قائلان قائلون قائلة قائلتان قائلات وقوائل (أصله قاول) بكسر الواو (فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها كما فى كساء) بكسر الكاف (أصله كساو) من الكسوة (وجعلوا الواو ألفا) فى كساء (لوقوعها فى الطرف وانفتاح ماقبلها وهو السين) اذلا اعتبار بالالف لانها ليست بحاجزة حصينة فاجتمع ساكنان هما الالفان ولم يمكن حذف احداهما لئلا يلزم التباس البناء ببناء آخر (ثم جعلت) الالف المقلوبة من الواو (همزة) بالتحريك لدفع التقاء الساكنين فصار كساء (ولا اعتبار لالف الفاعل) فى مثل قاول كما فى كساء (لانها ليست بحاجزة حصينة) كما فى قنية (فاجتمع ألفان) ألف الفاعل والالف المقلوبة من الواو (ولا يمكن اسقاط) الالف (الاولى لانه يلتبس) اسم الفاعل حينئذ (بالماضى) فى حقيقة الحروف وهو ظاهر (وكذلك) يلتبس اسم الفاعل بالماضى لو أسقطت الالف (الثانية) فى الصورة لا فى الحقيقة اذ ألف الماضى مقلوبة من عين الكلمة وألف الفاعل على تقدير حذف الثانية هى الالف الزائدة للفاعل ولما لم يمكن حذف احداهما وجب تحريك احداهما ضرورة امتناع الساكنين (فحركت) الالف (الاخيرة) المقلوبة من الواو (فصارت همزة) لان الالف اذا تحركت تهمز وانما حركت الاخيرة لانها جزء من الكلمة ومتحرك فى الاصل دون الاولى لانها زيدت ساكنة فتحريك المتحرك فى الاصل أولى ولان الثانية عين الكلمه وهى متحركة فى نظائرها من الصحيح نحو ناصر وضارب ومما يجب أن يعلم انه اذا أعل فعل أعل فاعله نحو قال وقائل و باع و بائع واذا لم يعل فعل لم يعل فاعله نحو عور وعاور وسود وساود كذا حقق (ويجىء فى البعض بالحذف) أى و يجىء اسم الفاعل فى بعض الاجوف بحذف حرف العلة منه (نحو هاع ولاع الاصل هائع ولائع) على وزن ضارب يعنى قد يحذف الالف المقلوبة من حروف العلة لاجتماع الساكنين وان التبس بالماضى فى الصورة لكن هذا الحذف ليس بقياس مطرد بل مقصور على السماع الهائع يجوز أن يكون واويا من هاع أصله هوع أى قاء و يجوز أن يكون يائيا من هاع أصله هيع أى جبن واللاع واوى من لاعه الحب يلوعه واللاع فؤاده أى احترق من الشوق يقال رجل هاع ولاع أى جبان جزوع (ومنه) ومن البعض لذى جاء بالحذف (قوله تعالى) أم من أسس بنيانه (على شفا جرف هار أى هائر) فحذفت الياء لما مر فوزنه قبل الحذف فاعل و بعده قال وهذا مخالف لما فى الصحاح حيث قال يقال جرف هار خفضوه فى موضع الرفع وأرادوا هائر وهو مقلوب من الثلاثى الى الرباعى كما قلبوا شائك السلاح الى شاك السلاح فيكون هار مما جاء بالقلب لا مما جاء بالحذف ولما فى الكشاف حيث قال وهار

(قولان قلنان و) تقول (بالخفيفة قولن) بالفتح (قولن) بالضم (قولن) بالكسر على قياس الصحيح (الفاعل قائل الخ) قائلان قائلون قوّال قول وقولة قائلة قائلتان قائلات وقوائل (أصله قاول) كناصر (فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها كما) قلبت (فى كساء أصله كساو) من الكسوة (وجعل واوه ألفا لوقوعه فى الطرف) وعدم اعتبارهم بالالف حاجزا فصار كأن الواو ولى الفتحة فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها أو لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة فالتقى ألفان فكرهوا حذف احداهما أو تحريك الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا والمقصور اسم معتل اللام يكون ماقبل آخر نظيره من الصحيح فتحة كعصا ونظيره فرس والممدود اسم معتل اللام يكون ماقبل آخر نظيره من الصحيح ألفا ككساء وهو نظير كتاب فاذا حذف احدى الالفين فى كساء او حركت الاولى لم يعلم أن ماقبل آخره ألف فى الاصل أم لا وهذا معنى عود الممدود مقصورا (ثم) لما لم يمكن حذف احدى الالفين ولا تحريك الاولى (جعل) الالف المقلوبة (همزة) دفعا لالتقاء الساكنين واختص الهمز لقربها من الالف (ولا اعتبار بالف اسم الفاعل فى قائل لانها ليست بحاجزة) مانعة (حصينة) أى قوية فلا يمنع من كون القاف ماقبل الواو والقاف مفتوحة فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (فاجتمع ألفان) وهو التقاء الساكنين (ولا يمكن اسقاط الالف الاولى) لدفعه (لانه) أى اسم الفاعل حينئذ (يلتبس بالماضى) ولا يكفى الاعراب فارقا لانه يزول بالوقف (وكذلك) أى كالالف الاولى الالف (الثانية) فى عدم امكان سقوطها للالتباس بالماضى (فحركت الاخيرة فصارت همزة) ولم تتحرك الاولى لئلا يلزم تغيير العلامة اذ هى علامة اسم الفاعل أو حملا على كساء ونقطت هذه الهمزة كما نقطها الحريرى فى الرسالة الرقطاء وهى التى احدى حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير منقوطة فى نحو قائل خطأ وحكى أن أبا على الفارسى دخل على واحد من المنتمين للعلم فاذا بين يده جزء فيه مكتوب قائل منقوطا بنقطتين من تحت فقال له أبو على هذا خط من قال خطى فالتفت الى صاحبه كالمغضب وقال قد أضعنا خطواتنا فى زيارة مثله وخرج من ساعته (ويجىء) اسم الفاعل (فى البعض) من الاجوف (بالحذف) أى بحذف العين (نحو هاع) من الهوع وهو القىء (ولاع) من اللوع وهو الهم والمصيبة واحراق العشق القلب (والاصل هائع ولائع) حذفت الالف المقلوبة من العين على غير القياس فصار هاع ولاع بوزن قال (ومنه) أى مما يجىء بالحذف (قوله تعالى على شفا جرف هار أى هائر) منهدم فحذفت العين كما مر

وزنه فعل قصر عن فاعل كخلف من خالف ونظيره شاك وصات فى شائك وصائت وألفه ليست بألف فاعل انما هى عينه وأصله هور وشوك وصوت فعلى هذا لا يكون من الحذف ولا من القلب تدبر ولعل اختلاف هذه الاقوال مبنى على اختلاف أئمة اللغة فيه اذ كل من هؤلاء القائلين ممن يعتمد فلا ينسبون الى الخبط والسهو (ويجىء بالقلب) أى ويجىء اسم الفاعل فى بعض الاجوف بالقلب المكانى تخفيفا على خلاف القياس أيضا (نحو شاك أصله شائك) من الشوكة وهى شدة البأس ومنه شاكى السلاح فقلبت الياء كافا أى قدم الكاف التى هى لام الكلمة الى موضع العين وأخر الياء الى موضع اللام فصار شاكى فاعل كاعلال قاض فصار شاك فوزنه قبل القلب فاعل و بعده فالع و بعد الاعلال فال وأنت تعلم أن ما ذكره المصنف غير ما ذكر فى الكشاف من قصر ألف اسم الفاعل فيه واعلم انه قد جوّز ابن الحاجب فى شاك القلب المكانى والحذف أيضا أى حذف الالف المقلوبة من الواو التى هى عين الكلمة لالتقاء الساكنين كما فى هاع (وحاد أصله واحد) فقلبت الكلمة أى أخرت الواو آخر الكلمة فوقع الالف فى الاول فامتنع الابتداء

به فقدم الحاء عليها فصار حادثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فصار حادى فاعل كاعلال قاض فوزنه قبل القلب فاعل و بعده عالف و بعد الاعلال عال وأنت خبير بأن ذكر هذا المثال استطراد لانه ليس اسم الفاعل من الاجوف الذى نحن فيه بل من المثال ولما كان فى القلب المكانى فى اسم الفاعل نوع استبعاد لمخالفته القياس أراد أن يزيل ذلك الاستبعاد بايراد نظائره فقال (ويجوز القلب) المكانى فى كلامهم (نحو قسى) بكسرتين (أصله قووس) بضمتين (فقدم السين) التى هى لام الكلمة على الواو الاولى التى هى عين الكلمة (فصار قسوو نحو عصو) بضمتين على وزن فعلوا (ثم جعل قسى) يعنى قلبت الواو المشددة ياء (لوقوع) هذين (الواوين فى الطرف) وتحقيقه قلبت الواو الاخيرة ياء لوقوعها فى الطرف فاجتمع الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ثم كسر ماقبلها وهو السين لاجل الياء (ثم كسر القاف) أيضا (اتباعا لما بعدها) وهو السين فصار قسى بوزن فلعو بكسرتين (كما) جعل الواو ياء وكسر ماقبلها للياء وماقبل ماقبلها اتباعا (فى عصى) وهى جمع العصا وأصله عصوو بضمتين فقلبت الواو الاخيرة ياء لتطرفها فاجتمع الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وكسر الصاد لاجل الياء ثم كسر العين اتباعا له فصار عصى بكسرتين لكن ضم العين لغة فيه (ومنه) أى ومن البعض الذى جاء بالقلب المكانى (أينق) بضم النون وهو جمع ناقة (أصله أنوق) فاستثقلوا الضمة على الواو (ثم قدم الواو على النون) دفعا لذلك الثقل (فصار أونق) بسكون الواو وضم النون (ثم جعل الواو ياء على غير قياس) فوزنه قبل القلب افعل و بعده اعفل اسم * (المفعول) من الاجوف (مقول الى آخره) أى مقولان مقولون مقولة مقولتان مقولات ومقاول (أصله مقوول) على وزن منصور (فاعل كاعلال يقول) يعنى نقلت ضمة الواو الى القاف (فاجتمع ساكنان هما الواوان ولا يمكن تحريك احداهما لئلا يلزم الثقل أو كون البناء مجهولا فوجب حذف احداهما لامتناع

(ويجىء) اسم الفاعل فى بعض الاجوف (بالقلب) المكانى وهو نقل حرف عار عن عارضه من الحركة والسكون مكان حرف آخر وكل واحد منهما معروض للعارض الآخر (نحو شاك أصله شائك) أى اذا لم يقلب بالمكان كان حقه أن يقال شائك وأصله شاوك من الشوك وهو تمام السلاح من باب علم فوضع العين موضع اللام واللام موضع العين فقيل شاكو فوزنه فالع فاعل اعلال غاز فعلى هذا يقال جاءنى شاك ومررت بشاك ورأيت شاكيا وأما من قال جاءنى شاك بالرفع ورأيت شاكا ومررت بشاك بالجر فقد حذف حرف العلة التى هى العين طلبا للتخفيف وكثر فيه قلب الواو همزة على مقتضى القياس فيقال شائك (وحاد أصله واحد) فنقل الواو الى موضع الدال فتعذر الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار حادو فأعل اعلال غاز فوزنه عالف ولا يختلجن فى قلبك استبعاد القلب المكانى (اذ يجوز) هذا (القلب فى كلامهم نحو القسى) بكسر القاف والسين (أصله قووس) بضمها جمع قوس (فقدم السين) الى موضع الواو الاولى وأخرت هى الى موضع السين فبقى القاف والواو الثانية فى موضعهما (فصار قسوو) بغير الادغام فالاعلال مقدم عليه فوزنه فلوع (مثل عصوو) جمع عصا (ثم جعل قسى) بضم القاف أى قلبت الواوان أعنى واو فعول والواو التى هى اللام ياءين (لوقوع الواوين) المذكورين (فى الطرف) فى الجمع والاولى مدة زائدة فلم يعتدبها حاجزا فصارت الواو التى هى اللام ياء كأنها وليت الضمة فكأنه فى التقدير قسوّ بواو واحدة أو تنزل الواو التى هى مدة منزلة الضمة فقلبت الواو التى هى لام ياء على حد قلبها فى أدل فصار قسوى فاجتمع الواو والياء والسابقة ساكنة فقلبت الواو للياء وأدغمت الياء فى الياء وكسروا ماقبل الياء صيانة لها (ثم كسر القاف اتباعا لما بعدها) فصار قسى (كما) فعلوا هذا الصنيع (فى عصو) بالنقل فصار عصى وزنه فعيل والاصل عدم الاتباع فيهما (ومنه) أى ومن القلب المكانى (اينق) ووزنه أعفل (أصله أنوق) جمع ناقة على وزن أفعل (ثم قدم الواو على النون) ليسكن وليحصل الخفة (فصار أونق ثم جعل الواو ياء على غير القياس) للتخفيف (فصار أينق) * (المفعول مقول الخ أصله مقوول فاعل كاعلال يقول) أى فأعطى حركة الواو الى ماقبلها فصار مقوول (فاجتمع ساكنان

التلفظ بهما ساكنين (فحذفت الواو) الثانية (الزائدة) الحاصلة من اشباع ضمة الواو الاولى (عند سيبويه لان الحذف للزائد أولى) من الحذف للاصلى (و) حذف (الواو الاصلى) أولى (عند) أبى الحسن (الاخفش لان) الواو (الزائدة علامة) للمفعول (والعلامة لاتحذف) وهذا التعليل لايطابق لما نقله ابن الحاجب عن الاخفش أيضا حيث قال وأما حجة الاخفش فى حذف العين دون واو المفعول فهو ان واو المفعول وان كانت زائدة فقد جاء لمعنى وهو المد والعين لم يأت لمعنى و يبقى التنوين الذى جاء لمعنى وابقاء الحرف الذى جاء لمعنى أولى كما تقول مررت بقاض فيحذف الياء لانها لم يأت لمعنى و يبقى التنوين الذى جاء لمعنى الصرف ثم قال وشئ آخر يدل على صحة مذهبه وهو ان هذه العين قد اعتلت فى قال وقيل ولما اعتلت بالاسكان والقلب فى أصل مقول كذلك اعتلت بالحذف واو مفعول الذى هو العين لان اعلال الاسم فرع اعلال الفعل وهكذا نقله السعد التفتازانى عن الاخفش أيضا (قال سيبويه فى جوابه) أى جواب قول الاخفش (العلامة لاتحذف اذا لم يوجد علامة أخرى) وأما اذا وجدت فقد جاء حذفها اكتفاء بالباقية (وفيه) أى والحال ان فى المفعول (يوجد علامة أخرى وهى الميم) دل هذا الكلام على أن الميم علامة والواو علامة أخرى عند سيبويه وهو غير مطابق لما نقله صاحب النجاح عن سيبويه أيضا حيث قال وحجة سيبويه يعنى على أن المحذوف هو الواو الزائدة أن علامة اسم المفعول الميم دون الواو ألا يرى الى استمرار مجىء الميم فى الثلاثيات وغيرها دون الواو لكن الواو نشأت من اشباع ضمة ماقبلها لرفضهم مفعلا فى كلامهم الا مكرما ومعونا والتوفيق بينهما أن هذا الكلام الزامى بناء على أن الميم والواو علامتان عند الاخفش (فيكون وزنه عنده) أى وزن اسم المفعول عند سيبويه (مفعلا) بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين (وعند الاخفش مفولا وكذلك مبيع) أصله مبيوع بوزن منصور (يعنى أعل كاعلال يبيع) يعنى أعل بنقل حركة الباء الى ماقبلها وهو الياء (فصار مبيوع) بضم الباء وسكون الياء والواو جميعا (فاجتمع ساكنان) هما الواو والياء (فحذفت الواو عند سيبويه) لما مر من انه زائد والزائد ولى بالحذف (فصار مبيع) بضم الباء وسكون الياء (ثم كسر الباء) بنقطة (حتى تسلم الياء) بنقطتين عن انقلابها واوا اذ لو لم يكسر لقلب الياء واوا والضمة ماقبلها فيلتبس اليائى بالواوى (وعند الاخفش حذف الياء) لاجتماع الساكنين لما مر من ان الواو علامة والعلامة لاتحذف (فاعطى الكسرة لماقبلها) ليدل على الياء المحذوفة وأيضا لو لم يكسر لالتبس اليائى بالواوى كما فى بعت أصله بيعت بفتحتين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فالتقى ساكنان الالف والعين فحذفت الالف فبقى بعت بفتح الباء ثم كسر ليدل على الياء المحذوفة كما ضم القاف فى قلت ليدل على الواو المحذوفة

فحذفت الواو الزائدة) للمفعول (عند سيبويه لان الحذف بالزائد أولى) لا بغيره (و) حذفت (الواو الاصلى) أى عين الفعل دون واو المفعول (عند) أبى الحسن (الاخفش لان) الواو (الزائد) أى واو المفعول (علامة) للمفعول (والعلامة لاتحذف وقال سيبويه فى جوابه) أى فى جواب الاخفش أى فى جواب دليله لانسلم أن الواو علامة للمفعول بل هى اشباع الضمة لرفضهم مفعلا فى كلامهم كما مر والعلامة انما هى الميم فقط يدل على ذلك كونها علامة المفعول فى المزيد فيه من غير واو وائن سلمنا أن الواو علامة لكن لا نسلم أن العلامة لاتحذف بل انما (لاتحذف العلامة اذا لم يوجد فيه) أى هناك (علامة أخرى) غير المحذوف (وفيه) أى فى مقول (يوجد علامة اخرى) للمفعول (وهى الميم فيكون وزنه) أى وزن مقول (عنده) أى عند سيبويه (مفعل) بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين (وعند الاخفش) يكون وزنه (مفول) بفتح الميم وضم الفاء فان قيل اذا اجتمع الزائد مع الاصلى فالمحذوف هو الاصلى كالياء من غاز مع التنوين واذا التقى ساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما هو فى قل و بع وخف قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثانى من الساكنين حرفا صحيحا وأما ههنا فليس كذلك بل هما حرفا علة (وكذلك) أى كمقول (مبيع) أصله مبيوع (يعنى أعل كاعلال يبيع) أى أعطى حركة الياء الى ماقبلها (فصار مبيوع) بسكون الياء والواو (فاجتمع الساكنان) الياء والواو (فحذفت الواو) لدفعه (عند سيبويه) على أصله (فصار مبيع) بضم الباء وسكون الياء (ثم كسر الباء) المنقوطة بنقطة واحدة (حتى تسلم الياء) المنقوطة بنقطتين من قلبها واوا لضمة ماقبلها و يسلم البناء من الالتباس بالواوى (وعند الاخفش حذف الياء) أعنى العين على أصله لدفع التقاء الساكنين ولم تقلب واوا على ماهو مقتضى القياس لبقاء التقاء الساكنين فصار موع (فاعطى الكسرة لماقبلها) لتدل عليها ولئلا يلتبس بالواوى (كما مر فى بعت) هكذا وقع فى النسخ التى رأيناها والصواب أن لفظ مر وقعت سهوا من الكاتب لان هذه حوالة تغرى أى كما أعطيت الكسرة لماقبلها فى بعت اذ أصله بيعت قلبت الياء ألفا فاجتمع ساكنان فحذفت الالف ثم كسرت الباء لتدل على الياء لئلا يلتبس بالواوى

(فصارع مبوع) بفتح الميم وكسر الباء وسكون الواو (ثم جعل الواو ياء) لسكونها وانكسار ماقبلها كما فى ميزان (فيكون وزنه مفعل) بكسر الفاء وسكون العين (عندسيبويه وعند الاخفش مفيل) لان العين محذوف عنده قال المازنى وكلا القولين حسن وقول الاخفش أقيس اسم (الموضع) من قال يقول (مقال أصله مقول) بسكون القاف وفتح الواو (فأعل) بنقل حركتها الى ماقبلها ثم قلبها ألفا (كما فى يخاف) اصله يخوف بسكون الخاء وفتح الواو (وكذلك مبيع) أصله مبيع بكسر الياء وسكون ماقبلها (فأعل) بنقل كسرتها الى ماقبلها (كما) أعل به (فى يبيع) لما مر فصار مبيع بكسر الباء ومد الياء كما كان كذلك فى اسم المفعول (فاكتفى بالفرق التقديرى بين الموضع و بين اسم المفعول) وان اتحد الفظا بيانه أنه ان كان اسم الموضع كان كسرة ماقبل الياء هى كسرة الياء التى هى عين الكلمة وان كان اسم مفعول كانت كسرته من خارج اذ حركة عين الكلمة حينئذ ضمة محذوفة (وهو) أى الفرق التقديرى (معتبر عندهم كما) اعتبر (فى الفلك) بضم الفاء وسكون اللام وهو واحد وجمع ويذكر ويؤنث (اذا قدرت سكونه) أى سكون اللام فيه (كسكون) السين فى (أسد يكون) فلك (جمعا) لان أسدا بضم الهمزة وسكون السين جمع أسد بفتحتين واسكان السين فيه يكون علامة الجمع فاعتبر السكون فى الفلك أيضا علامة للجمع (نحو قوله تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم) ضمير جرين يرجع الى الفلك ولو لم يكن جمعا لما صح رجوعه اليه (واذا قدرت سكونه كسكون قرب يكون واحدا) لان هذا السكون ليس علامة للجمع (نحو قوله تعالى فى الفلك المشحون) ولو كان جمعا لوجب أن يقال المشحونة أو المشحونات ﴿المجهول﴾ من الماضى (قيل الى آخره) أى قيلا قيلوا قيلت قيلتا قلن قلت قلتما قلتم قلت قلتما قلتن قلت قلنا (أصله قول) بضم القاف وكسر الواو فاستثقلت الكسرة على الواو (فاسكنت الواو للخفة فصار قول) بضم القاف وسكون الواو فابقى على هذا فى بعض اللغة (وهو لغة ضعيفة لثقل الضمة) التى فى القاف (والواو) بعدها (وفى لغة) أخرى (أعطى كسرة الواو لما قبلها) وهو القاف بعد سلب ضمتها (فصار قول) بكسر القاف وسكون الواو (ثم صار الواو ياء لكسرة ماقبلها) فصار قيل وهذا أفصح اللغات الثلاث وهو الاتيان بالياء الخالصة والكسرة الخالصة (وفى لغة تشم حتى يعلم ان أصل ماقبلها مضموم) أى ماقبل الياء مضموم فى الاصل والاشمام تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم ولكن لا يتلفظ به تنبيها على ضمة ماقبل الواو كذا ذكروه وذكر ابن الحاجب فى بيان هذه اللغة

بالواوى (فصار مبوع ثم جعل الواو ياء) لسكونها وانكسار ماقبلها (كما) جعل ياء (فى ميزان) ذلك فصار مبيع (فيكون وزنه مفعل عند سيبويه وعند الاخفش) يكون وزنه (مفيل * الموضع مقال أصله مقول) بفتح الميم والواو (فاعل كما) أى كالاعلال الذى (فى يخاف) أى بنقل حركة الواو الى ماقبلها ثم قلبها ألفا (وكذلك) أى كمقال (مبيع أصله مبيع) بفتح الميم وسكون الباء وكسر الياء (فاعل) أى وقع الاعلال فيه (كما) وقع (فى يبيع واكتفى بالفرق التقديرى) فى مبيع (بين الموضع) أى اسم المكان (و) بين (اسم المفعول) فان تقدير اسم المفعول مبيوع واسم المكان مبيع كما مر وكيف لا يكتفى به (وهو) أى الفرق التقديرى (معتبر عندهم) وذلك (كما) أى كاعتبارهم اياه (فى الفلك) بضم الفاء وسكون اللام فانك (اذا قدرت سكونه) أى سكون عينه وهو اللام (كسكون) عين (أسد) بالضم والسكون جمع أسد بفتحتين (يكون) الفلك جمعا (نحو قوله تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم) فان جرين مسند الى ضمير الفلك فلو لم يكن الفلك جمعا لقيل جرى بالافراد والتذكير على الاصل كما فى الفلك المشحون وفى مثله (و) لذلك قال المصنف اذا قدرت سكونه فى الموضعين بتذكير الضمير الراجع الى الفلك أو جرت لكونه بمعنى السفينة كما فى قوله تعالى والفلك التى تجرى فى البحر بأمره ولا يدل جرين على جرت لثبوت الايام فعلن وانما وجب أن يقال جرى حينئذ لان ضمير الجمع لا يرجع الى المفرد (واذا قدرت سكونه كسكون قرب) بضم القاف وسكون الراء مصدر قرب وهو مفرد (يكون) الفلك (واحدا) نحو قوله تعالى فى الفلك المشحون فان الفلك هنا مفرد اذ لو كان جمعا لوجب أن يقال المشحونة أو المشحونات لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف فى التذكير والتأنيث والآلة مقوال ومقول وقد تقدم انهما لا يعلان ولذلك لم يذكرهما المصنف ﴿المجهول﴾ من قال (قيل الخ أصله قول) كنصر (فأسكنت الواو للخفة) لان الكسرة ثقيلة على الواو خصوصا مع ضم ماقبلها (فصار قول) الى قلنا بالضم فى الكل (وهو لغة ضعيفة لثقل اجتماع الضمة والواو وفى لغة) أخرى (أعطى كسرة الواو) فى قول (الى ماقبلها) بعد حذف حركته وانما لم يذكره لانه لازم من اعطاء الحركة اليه فعلم بالالتزام ولم يعكس لعدم الاستلزام فى العكس (فصار قول) بكسر القاف وسكون الواو (ثم صار الواو ياء لكسرة ماقبلها) وسكونها ولم يذكره اكتفاء بما علم التزاما مما سبق اذا عطاء حركة الواو الى ماقبلها يستلزم سكونها ولم يعكس اكتفاء بما علم مطابقة فيما سبق قصدا الى موافقة ماذكره صريحا (فصار قيل) وهذه أفصح اللغات اذ لا ثقل فيها (وفى لغة) أخرى (تشم) كسرة ماقبل الياء ضمة أو يوقع الاشمام بتذكير يشم وهذه لغة فصيحة لوجود الخفة الا انها غير أفصح لوجود الاشمام (حتى يعلم أن أصل) حركة (ماقبلها مضموم) أى ضمة

الثالثة ومنهم من يشم الفاء الضم لانهم أرادوا البيان وقد كان فى الفاء ضمة فأرادوا أن ينقلوا اليها كسرة العين فلم يمكنهم أن يجمعوا فى الفاء الكسرة والضمة فاشموا الكسرة فصارت الحركة فى الفاء بين الضمة والكسرة بمنزلة الحركة فى كافر وجار لانها بين الكسرة والفتحة فعلى هذا يكون المراد من الاشمام ههنا أن يتلفظ حركة بين حركتين و يتبعه أن يتلفظ حرف بين حرفين فيكون ما بعد القاف بين الواو والياء لان ماذكروه من تهيئة الشفتين من غير تلفظ كما صرح به السعد التفتازانى حيث قال وحقيقة هذا الاشمام يعنى الاشمام فى بيع أن تنحر بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذهى تابعة لحركة ماقبلها وهذا مراد النحاة والقراء لاضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء كسرا خالصا كما فى الوقف ولا الاتيان بضمة خالصة بعدياء ساكنة الى هنا عبارته فظهر من ذلك كله ان ماذكروه غير صحيح (وكذلك بيع) فى جواز اللغات الثلاث أصله بيع بضم الباء وكسر الياء فاسكن الياء للخفة فصار بيع بالضم والسكون ثم صار الياء واوا لسكونها وانضمام ماقبلها فصار بوع وهذه لغة ضعيفة لمامر فى قول وفى لغة أعطيت كسرة الياء الى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها فصار بيع وهذا أفصح اللغات الثلاث وهو الاتيان بالياء الخالصة والكسرة الخالصة وفى لغة يشم ليعلم أن ماقبلها مضموم فى الاصل (واختير)

بضم الهمزة وهو يائى (وانقيد) بالضمة أيضا وهو واوى واعلالهما ظاهر

عمامر وقس عليهما نظائرهما فمن قال قيل و بيع بالياء والكسرة الخالصتين قال اختير وانقيد بالياء والكسرة الخالصتين أيضا ومن أشم فى قيل و بيع أشم فيهما أيضا ومن قال قول و بوع قال اختور وانقود وانما أجرى هذا الباب مجرى الثلاثى لان أصل اختير اختير بضم التاء بنقطتين من فوق وكسر الياء بنقطتين من تحت فلفظ تير من اختير مثل بيع وأصل نقيدا نقود بضم القاف وكسر الواو فلفظ قود من نقود مثل قول و (قلن)

مثل المفتون بمعنى الفتنة أو يريد أن ماقبلها مضموم فى الاصل وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسر فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذهى تابعة لحركة ماقبلها وهذا مراد النحاة والقراء فيما وقع الاشمام فى غير آخر الكلمة لاضم الشفتين فقط بعد الاسكان كما فى الوقف فان الاشمام فى الوقف على آخر الكلمة بعد اسكان الحرف المضموم الموقوف عليه هو أن تضم الشفتين فقط مثلا اذا أردت أن تشم فى وقف نستعين تسكن النون وتضم شفتيك بعد اسكانها من غير حركة (وكذلك بيع) مجهول باع (واختير وانقيد) كذلك (قلن و بعن) أى فيما اتصل به مايسكن لامه وحذف العين للساكنين من نحو اخترن وانقدن له فالكسر فيما اتصل به مايسكن لامه فرع على لغة قيل بالكسر الخالص والضم فيه فرع على لغة قول و بوع بالضم الخالص (يعنى يجوز فيهن) أى بيع واختير وانقيد وقلن و بعن (ثلاث لغات) كسر ماقبلها فى كل المطردة وضمه فى كلها والاشمام فى كلها (ولايجوز الاشمام فى مثل أقيم لانعدام ضمة ماقبل الياء) اذ أصله أقوم واذ لاضمة فلا اشمام (ولايجوز) أن يقال أقوم (بالواو) الساكنة (أيضا) أى كما لايجوز الاشمام (لان جواز الواو) كان (لانضمام ماقبل حرف العلة) فى الاصل (وهو ليس بموجود) فى أقيم لما عرفت أن أصله أقوم بسكون القاف (وسوى فى مثل قلن و بعن بين المعلوم والمجهول) أما فى قلن فعلى لغة قول فى المجهول اذ تقول فى المعلوم قال قالا قالوا قالت قالتا قلن بضم القاف وسكون اللام وفى المجهول على تلك اللغة قول قولا قولوا قولت قولتا قلن بضم القاف وسكون اللام أيضا فوقع التسوية بين المعلوم والمجهول وأما على لغة قيل فى المجهول فلا تسوية بينهما اذ فى المعلوم قلن بضم القاف وفى المجهول تستعمل بكسرها وأما

أصله قولن بضم القاف فاسكنت الواو فالتقى ساكنان الواو واللام فحذفت الواو

فى

فمن قال قيل كسر القاف وقال قلن بكسر القاف ومن قال قول لم يكسر بل ابقى على ضمه فقال قلن بضم القاف (و بعن) أصله بيعن بكسر الياء فاسكنت الياء فالتقى ساكنا فحذفت الياء فبقى بعن بضم الباء فمن قال بيع بكسر الباء قال بعن بكسر الباء ومن قال بوع لم يكسر و يجوز الاشمام فيهما أيضا (يعنى يجوز فيهن ثلاث لغات) الياء والواو والاشمام (ولايجوز الاشمام فى مثل أقيم) واستقيم (لعدم ضم ماقبل الياء) لان أصلهما أقوم واستقوم بسكون القاف وكسر الواو فيهما فنقلت كسرة الواو الى القاف ثم قلبت ياء لانكسار ماقبلها فيهما فصار أقيم واستقيم ولما لم يكن القاف مضموما فى الاصل لم يجز الاشمام لان الاشمام انما هو للدلالة على ضمة ماقبل حرف العلة ولا ضمة ههنا و بهذه العلة أيضا لايجوز أن يتلفظ بالواو و يقال أقوم واستقوم كما يجوز أن يقال قول والى هذا أشار بقوله (ولايجوز بالواو أيضا) أى كما لايجوز بالاشمام (لان جواز الواو) فى قول و بوع انما هو (لانضمام ماقبل حرف العلة) فى الاصل (وهو) أى انضمام ماقبلها (ليس بموجود) فى أقيم اذ قد عرفت ان أصل أقيم أقوم بسكون القاف بخلاف قيل و بيع فان الاصل فيهما ماقبل الاعلال الضم كما عرفته فلذلك حسن الواو والاشمام فيهما دون أقيم واستقيم هذا ولو قال المصنف ولايجوز الاشمام والواو لعدم ضم ماقبل الواو لكان أخصر لكنه فصلهما ولم يلتفت الى اشترا كهما فى الدليل تسهيلا على المبتدى (وسوى فى مثل قلن و بعن بين المعلوم والمجهول

(اكتفاء بالفرق التقديري) وتحقيقه ان أصل قلن اذا كان معلوما قولن بفتحتين كما مر فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فالتقى ساكنان الواو واللام فحذفت الواو فبقى قلن بفتح القاف ثم ضم القاف ليدل على الواو المحذوفة فصار قلن بضم القاف واذا كان مجهولا يكون أصله قولن بضم القاف وكسر الواو فاستثقلت الكسرة على الواو فأسكنت فحذفت لالتقاء الساكنين فبقى قلن بضم القاف فضمة القاف على الاول عارضة لاجل الدلالة المذكورة وعلى الثانى أصلية وقد عرفت ان كسر القاف لغة فى المجهول فلا يلتبس بالمعلوم حينئذ وماذكره المصنف من الاستواء على لغة الضم فافهم (وأصل يقال يقول) بضم الياء وسكون القاف وفتح الواو (فاعل كاعلال يخاف) يعنى نقلت فتحة الواو الى القاف الذى قبلها ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار يقال كما نقلت فتحة الواو الى ماقبلها ثم قلبت ألفا فى يخاف أصله يخوف بسكون الخاء وفتح الواو كما مر وقس عليه يباع وينقاد ويختار * (الباب السادس فى) بيان (الناقص) قيل هو فى استعمال علماء هذا الفن عبارة عما كان فى آخره حرف علة ويرد عليه اللفيف مقرونا كان أو مفروقا مثل طوى ووقى لانه يصح أن يقال ما كان فى آخره حرف علة مع انه لايقال فى استعمالهم انه ناقص فالاولى ان يقال ما كان فى آخره حرف علة (١٣٧) وكان غير لفيف (يقال له) أى لماصدق عليه انه (ناقص لنقصانه فى الآخر) بسقوط حرف العلة من آخره حالة الجزم نحو لم يغزوا ولم يرم ولم يخش وقيل لسقوط الحركة من آخره حالة الرفع نحو يغزو ويرمى ويخشى ولا يبعد أن يقال معنى قوله لنقصانه فى الآخر لنقصانه من الحرف الصحيح فى الآخر كما يقال فى الاجوف يقال له أجوف لخلو جوفه من الحرف الصحيح يعنى انه لما كان لحرف العلة نقصان بالنسبة الى الحرف الصحيح لعدم ثباتها على حالها لانها تارة تعل بالحذف نحو قاض ورام وتارة تحذف بالجزم نحو لم يغزو ولم يرم نزلوا وجودها منزلة عدمها فسموا ما كان فى آخره حرف علة ناقصا سواء ثبتت تلك الحروف أو سقطت فان قيل فعلى ماذكرتم من سبب تسمية الناقص ناقصا يلزم ان يسمى اللفيف ناقصا لنقصانه بسقوط حرف علة من آخره حالة الجزم وبسقوط الحركة حالة الرفع ولذلك يقال حكم لام اللفيف كحكم لام الناقص لنقصانه من الحرف الصحيح فى الآخر أجيب بأن تسمية الشئ بالشئ لايقتضى اختصاصه به وهذا معنى قولهم ان وجه التسمية لايوجب الاطراد وبهذا الجواب يندفع أيضا ماسيورد على قوله (وذوالاربعة لانه يصير على أربعة أحرف فى الاخبار عن نفسك) على صيغة الماضى (نحو رميت) من ان ماذكرتم يقتضى أن يسمى الفعل الصحيح والمضاعف واللفيف بذوات الاربعة لكون ماضيها على أربعة احرف عند الاخبار عن نفسك نحو ضربت ومددت وطويت ووجه التخصيص بالاخبار مامر فى الاجوف (وهو) أى الناقص يجيء من جميع الابواب الا انه (لايجيء من باب فعل يفعل) بكسر العين فيهما باستقراء كلامهم ويجيء من الخمسة الباقية نحو دعا يدعو ورمى يرمى ورعى يرعى ورضى يرضى وسرو يسرو (وتقول فى الحاق الضمائر) أى فى اتصال الضمائر المرفوعة مستكنة كانت أو بارزة (رمى رميا رموا الى آخره) أخرى رمت رمتا رمين رميت رميتما رميتم رميت رميتما رميتن رميت رمينا (أصله رمى) بفتح الياء (فقلبت الياء) فيه (ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها) فصار رمى (كما فى قال) يعنى كما نقلب حرف العلة فى ماضى الاجوف الواوى ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها نحو

فى بعن فعلى لغة بيع فى المجهول تقول فى المعلوم باع باعا باعوا باعت باعتا بعن بكسر الباء وفى المجهول على تلك اللغات بيع بيعا بيعوا بيعت بيعتا بعن فوقعت التسوية بينهما وأما على لغة بوع فى المجهول فلا تسوية اذ تقول على هذه اللغة فى المعلوم بعن بكسر الباء وفى المجهول بعن بالضم (اكتفاء بالفرق التقديرى) فان أصل قلن فى المعلوم قولن بفتح القاف وفى المجهول قولن بضمها وكذلك أصل بعن معلوما بيعن بفتح الباء ومجهولا بيعن بضم الباء فالضم والكسر فى المعلومين عارضان وفى المجهولين أصليان (وأصل يقال) فى مجهول يقول (يقول كينصر فأعل كاعلال يخاف) أى بنقل حركة الواو الى ماقبلها وقلبها ألفا

(الباب السادس فى الناقص) أى معتل للام (ويقال له) أى للمعتل اللام (ناقص لنقصانه فى الآخر) اما من بعض الحركات كما فى حالة الرفع نحو يرمى أو من الحروف كما فى حالة الجزم نحو لم يرم (و) يقال له أيضا (ذوالاربعة لانه يصير على أربعة أحرف فى الاخبار عن نفسك نحو رميت) ولا يلزم تسمية الصحيح بذى الاربعة اذ لايجب الاطراد فى التسمية ووجه اعتبار الاخبار قد مضى فى الاجوف (وهو) أى الناقص (لايجيء) بالاستقراء (من باب فعل يفعل) بكسر العين فيهما وقد علم من تخصيصه بالذكر أنه يجيء من الابواب الباقية نحو رمى يرمى وغزا يغزو ورضى يرضى ورعى يرعى وزكا يزكو (وتقول فى الحاق الضمائر رمى رميا رموا رمت رمتا رمين الى آخره ورمى أصله رمى فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها كما) قلبت الواو ألفا (فى قال) لذلك (وأصل رموا رميوا فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها) وانما قلبت ألفا حينئذ لئلا يلزم أربع حركات متواليات موجبة لزيادة الثقل اثنتان تحقيقيتان حركتها وحركة ماقبلها واثنتان تقديريتان هما الياء لانها مركبة من كسرتين ولم يعتبر واحركة مابعدها اذ لا اعتبار بالحركة الطرفية لسكونها فى محل التغيير وثلاث حركات متواليات ليست فى تلك المرتبة من الثقل ولهذا جوزوا ضرب ولم

قال كذلك تقلب فى الناقص الياء ألفا لتلك العلة (وأصل رموا رميوا) بضم الياء (فقلبت الياء) فيه (ألفا) لتحركها وانفتاح ماقبلها (فاجتمع ساكنان) هما الالف المنقلبة من الياء وواو الجمع (فحذفت الالف) لان الواو علامة الفاعل فحذفها مخل بالمقصود ولانه لو حذفت لم يدل عليها شئ وانما بقى فتحة الميم ولم تبدل الى الضمة مع اقتضاء الواو ضمة ماقبلها لمجانستها اياها لان الميم ليست بما قبلها على الحقيقة كما مر فى أول فصل الماضى ولتدل على الالف المحذوفة (وكذلك رضوا) أصله رضيوا بضم الياء بعد ان قلبت الواو ياء لانه من الواويات فأسكنت الياء تخفيفا لثقل الضمة عليها سيما اذا كان قبلها كسرة فالتقى ساكنان ثم حذفت الياء كما حذفت فى رموا دون الواو لانها علامة فصار رضوا بكسر الضاد ولم تقلب الواو ياء لسكونها وكسر ماقبلها لانها ضمير والضمائر لا تتغير كما لا تحذف (الا انه ضمت الضاد فيه بعد الحذف) أى بعد حذف الياء لالتقاء الساكنين (حتى لا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو) أى من الكسرة التحقيقية الى الضمة التقديرية وعينت الضمة لمجانستها الواو هذا اعلال رضوا على مافهم من عبارة المصنف وفيه اعلال آخر وهو نقل ضمة الياء الى الضاد بعد سلب حركة الضاد ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (وأصل رمت رميت) بفتح الياء (فحذفت الياء) بعد قلبها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها لالتقاء الساكنين (كما) تحذف (فى رموا) بعد قلبها ألفا لالتقاء الساكنين ولما توجه أن يقال لم حذفت الياء فى تثنية رمت بعد قلبها ألفا مع عدم موجب الحذف وهو التقاء الساكنين أجاب بقوله (وتحذف الياء) بعد قلبها ألفا (فى رمتا) أصله رميتا بفتح الياء (وان لم يجتمع) فيه (الساكنان) لفظا لان تاء التأنيث قد حركت بالف الفاعل (لانه يجتمع الساكنان تقديرا) وحكما (وتمامه) أى تمام بحث الحذف وجودا وعدما فالمضاف محذوف (قد مر فى) قل و(قولا) وقولن اكتفاء ودعتا (ولا تعل) ياء مثل (رمين) ورميت الى آخره (لما مر فى القول) من ان حروف العلة اذا سكنت جعلت من جنس حركة ماقبلها الا اذا انفتح ماقبلها لخفة الفتحة والسكون (المستقبل يرمى الخ) أى يرميان يرمون ترمى ترميان يرمين ترمى ترميان ترمون ترمين ترميان ترمين ارمى نرمى (أصله يرمى) بضم الياء (فأسكنت الياء لثقل الضمة عليها) فصار يرمى بسكون الياء (ولا تعل) الياء (فى مثل يرميان) و يرضيان (لان حركته) وهو الفتحة (خفيفة وأصل يرمون يرميون) بضم الياء (فاسكنت الياء) لاستثقالهم الضمة عليها اما باسقاطها واما بنقلها الى ماقبلها فالتقى ساكنان (ثم حذفت) الياء (لاجتماع الساكنين) فصار على الثانى يرمون بضم الميم وعلى الاول يرمون بكسر الميم ثم ضم الميم لما ذكرنا فى رضوا فصار يرمون بضمها (وسوى) ولم يفرق لفظا (بين الرجال والنساء) أى بين لفظ جمع المذكر الغائب وجمع المؤنث الغائبة (فى مثل يعفون) أى فى كل فعل مضارع ناقص واوى على وزن يفعل بضم العين فيقال الرجال يعفون والنساء يعفون

يجوز واضربت وكذلك الواو مع ماقبلها (فصار رماوا فاجتمع ساكنان فحذفت الالف) دفعا لاجتماع الساكنين دون الواو لانه ضمير وهو لا يحذف (فصار رموا) بفتح الميم (وكذلك) أى مثل رموا فى حذف لام الفعل بسبب الاعلال (رضوا الا انهم ضموا الضاد فيه) أى فى رضوا (بعد الحذف) أى حذف لام الفعل (حتى) يصح واو الجمع أو (لا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو) وهو مستثقل فان أصله رضو بدليل الرضوان قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فصار رضيوا فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت فاجتمع ساكنان فحذفت الياء لدفعه دون الواو لانه ضمير فصار رضوا بكسر الضاد وسكون الواو فضم الضاد لتصح واو الجمع اذ لو لم يضم لتقلب ياء لسكونها وانكسار ماقبلها أو لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو فصار رضوا (وأصل رمت رميت فحذفت الياء) بعد قلبها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وحذفت لاجتماع الساكنين (كما) قلبت وحذفت (فى رموا ويحذف الياء) بعد القلب (فى رمتا) أصله رميتا قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار رماتا فحذفت الالف لاجتماع الساكنين فيه صورة (لانه) أى الشان وان لم يجتمع الساكنان حقيقة (يجتمع) فيه (الساكنان تقديرا وتمامه مر فى قولا) حيث قال هناك و يحذف الالف فى ادعتا وان حصلت الحركة بالف الفاعل لان التاء ليست من نفس الكلمة بخلاف اللام فى قولا (ولا يعل) حرف العلة (فى رمين كما مر فى القول) من ان حرف العلة الساكنة انما تعل اذا لم يكن ماقبلها مفتوحا وأما اذا كان ماقبلها مفتوحا فلا تعل لخفة الفتحة والسكون (المستقبل يرمى الخ أصله يرمى) كينصر (فاسكنت الياء لثقل الضمة عليها) فصار يرمى (ولا تعل) الياء باسكانها (فى مثل يرميان لان حركته خفيفة) وهى الفتحة (وأصل يرمون يرميون فاسكنت الياء) بنقل ضمها الى الميم بعد سلب حركته (ثم حذفت لاجتماع الساكنين) فصار يرمون أو نقول لما أسكنت الياء اجتمع ساكنان وحذفت فصار يرمون بكسر الميم وسكون الواو ثم أبدلت كسرة الميم الى الضمة صيانة لواو الجمع وكلام المصنف ههنا ظاهر فى اعلاله الاول اذ لم يتعرض لابدال كسرة الميم الى الضمة الا أنه يحتمل الثانى أيضا بقرينة قوله فى اعلال رامون ثم ضم الميم لاستدعاء الواو الضمة (وسوى) لفظا (بين) جمع (الرجال و) بين جمع (النساء فى مثل يعفون) أى فى الغيبة من الناقص الواوى تقول الرجال يعفون والنساء يعفون

أكتفاء بالفرق التقديرى وهو معتبر عندهم (و) بيان الفرق التقديرى وهو ان (الواو فى) جمع (النساء أصلية لسكونها لام الفعل (والنون) ضمير الجمع و (علامة التأنيث) والفعل مبنى معها فوزنه يفعلن مثل ينصرن وأما الواو فى الرجال فهو ضمير الجمع لان أصل يعفون على ذلك التقدير يعفوون بضم الواو الاولى فاستثقلت الضمة عليها فأسقطت فالتقى ساكنان هما الواوان فحذفت الاولى لانها لام الفعل وهو محل التغيير ولان الثانية علامة الفاعل والنون للاعراب والفعل معرب فوزنه يعفون بسكون الفاء وضم العين (ومن ثم) أى ومن أجل ان النون فى مثل يعفون لجمع المؤنث ضمير الجمع وعلامة التأنيث (لا تسقط) فى جمع ٣ المذكر بدخول ان الناصبة (فى قوله تعالى الا أن يعفون) فان قلت لم لم يبين فى أثناء بحث اليائيات اشتراك لفظى جمع المذكر الغائب وجمع المؤنث الغائبة فى مثل يعفون مع انه من الواويات قلت لمناسبة مثل يعفون لما قبله ولما بعده أما لما قبله فلكونه جمعا للمذكر الغائب مثل يرمون وأما لما بعده فلكونه مشتركا مثل ترمين مع ان المصنف لم يذكر فى باب الناقص بحث الواويات على التفصيل حتى يبين مثل يعفون فيه بل قاس الناقص الواوى على الناقص اليائى وقال وحكم غزا يغزو مثل رمى يرمى فى كل الاحكام (وأصل ترمين ترميين) بكسر الياء الاولى (فأسكنت الياء) بحذف كسرتها تخفيفا فالتقى ساكنان هما اليا آن (ثم حذفت) تلك الياء التى حذفت كسرتها لانها آخر الكلمة وهو محل التغيير ولان الثانية ضمير والضمائر لا تتغير (لاجتماع الساكنين وهو) أى ترمين (مشترك فى اللفظ مع جماعة النساء) يعنى لم يفرق فى اللفظ بين الواحدة المخاطبة و بين جمع المخاطبة اكتفاء بالفرق التقديرى فوزن الواحدة تفعين بحذف اللام ووزن الجمع تفعلن باثبات اللام (واذا أدخلت) على مضارع الناقص اليائى الحرف (الجازم تسقط) منه فى المفرد المذكر والمفرد المؤنث الغائبين والمفرد المخاطب وفى صيغة المتكلم (الياء) وكذا الواو واذا أدخلت الجازم على مضارع الناقص الواوى نحو لم يغز

اكتفاء بالفرق التقديرى (و) تلك (الواو فى) جمع (النساء أصلية) اذ أصله يعفون بضم الفاء وسكون الواو على وزن ينصرن (والنون) فيه (علامة التأنيث) أى علامة المؤنث فوزنه يفعلن وعلم من ذلك أن الواو فى يعفون اذا كان جمعا للرجال زائدة وعلامة لجمع المذكر وان النون للاعراب ولذا سقط فى الجزم والنصب نحو لم يغزو ولن يغزو وأصله يعفوون مثل ينصرون استثقلت الضمة على الواو فاسقطت فاجتمع ساكنان فحذفت لام الفعل فصار يغزون فوزنه يعفون (ومن ثمة) أى ومن أجل أن النون فى جمع النساء علامة (لا تسقط فى قوله تعالى الا أن يعفون) أى المطلقات ولو لم تكن علامة لسقطت حالة النصب كما هو حال نون الاعراب (وأصل ترمين) للواحدة المخاطبة (ترميين) مثل تضربين (فأسكنت الياء) لثقل الكسرة عليها (ثم حذفت) تلك الياء (لاجتماع الساكنين) دون الاخرى لكونها علامة فصار ترمين فوزنه تفعين (وهو) أى ترمين (مشترك فى اللفظ مع جماعة النساء) اكتفاء بالفرق التقديرى فان أصله اذا كان جمع النساء ترمين بكسر الميم وسكون الياء مثل تضربن فوزنه تفعلن (فاذا أدخلت) أنت (الجازم) على ترمى (تسقط) أنت (الياء منه علامة للجزم) تقول لم يرم لان حرف العلة فى الناقص بمنزلة الحركة فى الصحيح (ومن ثمة) أى من أجل ان الياء تسقط علامة للجزم كالحركة فى الصحيح (تسقط الياء) للوقف فى النقص (فى حالة الرفع علامة للوقف فى قوله تعالى والليل اذا يسر) أصله يسرى سقط الياء للوقف فى الناقص سقوط الحركة فى الصحيح نحو ليضرب (وتنصب) أنت الياء (اذا أدخلت) على يرمى (الناصب) تقول لن يرمى (لخفة النصب) استعمل ألقاب الاعراب من الجزم والرفع والنصب لان المضارع معرب كاسم (ولم تنصب) أنت الياء بعد قلبها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (فى مثل لن يخشى لان الالف لا يحتمل الحركة) أى لا يتحمل الحركة كقوله

(علامة) للجزم لان حرف العلة فى الناقص بمنزلة الحركة فى الصحيح وذلك لان حروف العلة أشبهت الحركات من حيث أنها مركبة منها والحركات مأخوذة منها على اختلاف فيه وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة فأجروا تلك الحروف فى الفعل المعتل اللام مجرى الحركة فى أن حذفوها فى حال الجزم وأيضا الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بنفسها فحذفت فى الجزم حذف الحركة كذا قيل وقد وقع فى بعض النسخ واذا أدخلت الجوازم بصيغة الجمع والمراد واحد لان الجمع المحلى باللام قد يراد به المفرد كما ثبت فى موضعه فاندفع ماقيل انه يلزم أن يكون سقوط الياء بدخول جوازم ثلاث وليس كذلك (ومن ثم) أى ومن أجل ان الياء تسقط من الناقص فى حال الجزم علامة له لتنزله منزلة الحركة (تسقط فى حالة الرفع علامة للوقف فى) مثل (قوله تعالى والليل اذا يسر) أصله اذا يسرى لان الاصل فى الوقف اسقاط حركة آخر الكلمة فلما تنزلت حروف العلة منزلة الحركة فى الناقص أسقطت فى حالة الرفع للوقف كما تسقط الحركة فى حالة الرفع للوقف (وتنصب) أى وتفتح حرف العلة فى الفعل الناقص ولم يحذف (اذا أدخلت) عليه الحرف (الناصب لخفة النصب) أى الفتح على حرف العلة نحو لن يرمى ولن يغزو بفتح الياء والواو وقوله (ولن تنصب فى مثل لن يخشى لان الالف لا يتحمل الحركة): جواب دخل مقدر تقديره ان قولكم وتنصب حرف العلة اذا دخل النواصب لخفة النصب منقوض بمثل لن يخشى اذ حرف العلة فيه ساكنة مع الناصب وتحقيق الجواب أن أصله يخشى بفتح الشين وضم الياء فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها والالف لا يحتمل الحركة أصلا حتى تصير مفتوحا فبقيت ساكنة مع الناصب أيضا وكذلك كل فعل

ناقص عين مضارعه مفتوحة نحو ان يرضى (الامر ارم الى آخره) أى ارميا ارموا ارمى ارميا ارمين (أصله ارمى) باثبات الياء المضمومة لانه لو حذف من ترمى حرف المضارعة بقى ما بعده ساكنا فاجتلبت الهمزة مكسورة فصار ارمى (بحذفت الياء علامة للجزم) أى للوقف كما حذفت الحركة من الصحيح فصار رام (وأصل ارموا ارميوا) بكسر الميم وضم الياء (فأسكنت الياء) لثقل الضمة عليها اما باسقاطها عنها واما بنقلها الى ما قبلها بعد سلب حركته (ثم حذفت) الياء (لاجتماع الساكنين) فصار على الثانى ارموا بضم الميم وعلى الاول ارموا بكسر الميم ثم ضم الميم لاجل الواو فصار ارموا بالضم (وأصل ارمى) للواحدة لمخاطبة (ارميى) بياءين أولهما لام الفعل مكسورة وثانيهما ضمير المخاطبة ساكنة (فأسكنت الياء) الاولى (الاصلية) لاستثقال الكسرة عليها فالتقى ساكنان هما ياآن (ثم حذفت) تلك الياء (لالتقاء الساكنين) فصار ارمى (وتقول) فى الامر (بنون التأكيد) المشددة (ارمين) بفتح الياء (ارميان) على قياس اضربن اضربان (ارمن) بضم الميم وحذف الواو (ارمن) بكسر الميم وحذف الياء (ارميان ارمينان و) تقول (بالنون الخفيفة ارمين) بفتح الياء (ارمن) بضم الميم (ارمن) بكسر الميم (و) اسم (الفاعل رام الى آخره) أى راميان رامون رامية راميتان راميات ورُوام (أصله رامى فأسكنت الياء فى حالة الرفع والجر) لاستثقال الضمة والكسرة على الياء فالتقى ساكنان الياء والتنوين (ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين) وأعطى التنوين لما قبلها فصار رام ولم يحذف التنوين لدلالته على التمكن وهو نون ساكنة تتبع حركة حرف توجد فى آخر الكلمة (ولا تسكن) الياء (فى حالة النصب لخفة) النصب أى الفتح فيقال

أصله

جاءنى رام ومررت برام ورأيت راميا (وأصل رامون راميون) بضم الياء فاستثقلت الضمة عليها (فأسكنت الياء) فاجتمع ساكنان الياء والواو (ثم حذفت) الياء (لاجتماع الساكنين) دون الواو لانها علامة فصار رامون بكسر الميم وسكون الواو (ثم ضم الميم لاستدعاء الواو الضمة) يعنى لو لم يضم الميم لزم أن يجعل الياء واوا لسكونها وانكسار ما قبلها وهو غير جائز اذ العلامة لا تتغير كما لا تحذف فوجب ضم ما قبلها ليسلم الواو (واذا أضفت التثنية) أى تثنية اسم الفاعل من الفعل الناقص اليائى (الى نفسك) أى الى ضمير دال على نفسك وهو ياء المتكلم كما فى غلامى (فقلت راميای فى حالة الرفع) لان أصله فى تلك الحالة راميان كما بين فى النحو فلما أضيف الى الياء سقطت النون لانها توزن بتمام الكلمة والاضافة توزن بعدم تمام الكلمة بدون المضاف اليه فيكون بينهما تضاد فاذا قصد الى أحدهما وجب ترك الآخر فصار راميای (وراميى فى حالة النصب والجر

ولا يحسبون الحكم عجزا * لما عدم السنون احتمالى

أى تحملى اذ لو حركت لخرجت عن أصل وضعها وهو السكون ﴿الامر﴾ منه (ارم الى آخره أصله ارمى) بسكون الياء (لحذفت الياء علامة للجزم فبقى ارم) هذا المشاكلة قوله فاذا أدخلت الجازم تسقط الياء علامة للجزم والا فالوجه أن يقول للوقف أو للسكون كما فى بعض النسخ (وأصل ارموا ارميوا) كاضربوا (فأسكنت الياء ثم حذفت لاجتماع الساكنين) كما فى يرموا بلا فرق (وأصل ارمى) بالياء للواحدة المخاطبة (ارميى) كاضربى (فسكنت الياء الاصلية) لاستثقال الكسرة عليها لا حاجة الى هذا القيد اذ يعلم من قوله فأسكنت ان المراد بالياء الياء الاصلية ولذا لم يذكره فى اعلال ترمين الا انه ذكره هنا لئلا يتردد السامع فى الامر من ان اطلاق لفظ الياء أى الياءين هو أى المستكن أو المحذوف (ثم حذفت) تلك الياء (لاجتماع الساكنين) دون الزائدة لانها ضمير (وتقول بنون التأكيد الثقيلة) المشددة (ارمين) بفتح الياء (ارميان ارمن) بضم الميم (ارمن) بكسر الميم (ارميان ارمينان و) تقول (بالخفيفة ارمين بفتح الياء ارمن بضم الميم ارمن بكسر الميم * الفاعل رام الى الخ أصله رامى) على وزن ضارب (فأسكنت الياء فى حالتى الرفع والجر) لاستثقال الضمة والكسرة على الياء (ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين) من الياء والتنوين لانه نون ساكنة تتبع حركة الآخر أى تأتى بعد الحركة لا كنون حسن فانها قبل الحركة فاذا صار الميم آخرا تتبع حركته وتأتى بعدها وليست بعارضة لحرف كالحركة بل هى حرف مستقل زيدت علامة للتمكن والعلامة لا تحذف (ولا تسكن) الياء (فى حالة النصب) بل تحرك بالفتحة على ما هو مقتضى حالة النصب (لخفة النصب) أى الفتحة على الياء وانما قال النصب للمشاكلة وهذا كثير فى كلامهم (وأصل رامون راميون) على وزن ضاربون (فأسكنت الياء) بأن حذف حركتها (ثم حذفت) الياء (لاجتماع الساكنين) دون الواو لانه علامة الرفع (ثم ضم الميم لاستدعاء) صيانة (الواو الضمة واذا أضفت) أنت (التثنية) أى تثنية رام (الى نفسك) أى ياء المتكلم (فقلت) جواب الشرط أى فقد قلت (راميای فى حالة الرفع) أصله راميان فلما أضفته الى ياء المتكلم أسقطت نون التثنية لانها تؤذن بتمام الكلمة والاضافة تؤذن بعدم تمامها بدون المضاف اليه فلو لم يسقط النون حالة الاضافة لاجتمع النقيضان فصار راميای (و) قلت (راميى فى حالتى) الاضافة و (النصب والجر) بثلاث ياآت

بادغام علامة النصب والجر فى ياء الاضافة) لان أصله فى تلك الحالتين رامیین بفتح الياء الاصلية وسكون الياء الثانية التى هى علامة النصب فى النصب والجر فى الجر فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون لما ذكر فى حالة الرفع فصار رامي بثلاث يا آت اولاها مفتوحة وثانيتها ساكنة وثالثها مفتوحة ايضا فوجب ادغام الثانية فى الثالثة لانهما متجانسان اولاهما ساكنة فصار راميا بفتح الياءين وتشديد الثانية * واعلم ان فى قوله واذا أضفت التثنية الى نفسك فقلت حزازة لان جزاء الشرط اذا كان ماضيا بغير قد لم يجز دخول الفاء فيه فحق العبارة ان يقال اذا أضفت قلت فكان هذا سهوا من الكاتب فحينئذ لابد من تقدير قد ليصح وكذلك الحال فيما بعده فى مواضع (واذا أضفت الجمع) من اسم الفاعل من الناقص اليائى (فقلت رامى) بكسر الميم وفتح الياء المشددة (فى جميع الاحوال) أى فى حالة الرفع والنصب والجر (و) ذلك لان (أصله فى حالة الرفع راموى فادغم) الواو فى الياء بعد قلبها ياء (لانه اجتمع الحرفان) اللذان (من جنس واحد فى العلية) أى فى كونها حرفى علة قبل قلب الواو ياء فى الذات بعد قلبها اياها لاجتماعهما وسبق احداهما بالسكون فصار رامى بضم الميم ثم كسرت لاجل الياء فصار رامى وأصله فى حالة النصب والجر رامیین بكسر الميم والياء الاولى الاصلية وسكون الياء الثانية التى هى علامة النصب فى النصب والجر فى الجر فأسكنت الياء لثقل الكسرة عليها فالتقى ساكنان فحذفت الاولى لان الثانية علامة فصار رامين بياء واحدة ساكنة

فلما أضيف الى ياء المتكلم سقطت النون فصار رامي بياءين أولاهما ساكنة وثانيتهما مفتوحة فوجب ادغام الاولى فى الثانية بالضرورة فصار رامىّ اسم (المفعول) من رمى يرمى (مرمى الى آخره) أى مرميان مرميون مرمية مرميتات ومرامى (أصله مرموى فادغم) الواو فى الياء بعد قلبها ياء (كما) أدغم (فى رامى واذا اضفت التثنية) أى تثنية اسم المفعول (الى ياء الاضافة) ولو قال الى ياء المتكلم لكان أظهر (فقلت مرمياى فى حالة الرفع) أصله مرميان فحذفت النون بالاضافة فصار مرمياى (وفى) حالة (النصب والجر مرميي بار بع يا آت) لان أصله مرميين بفتح الياء الاولى وتشديدها وسكون الياء الثانية ففيه ثلاث يا آت فلما أضيف الى ياء المتكلم صارت أربعة وحذفت نون التثنية ثم أدغم ماقبل ياء الاضافة التى هى علامة فى ياء الاضافة فصار مرميي بياءين مفتوحتين مشددتين (واذا أضفت الجمع) من اسم المفعول (الى ياء المتكلم فقلت مرميي أيضا) أى كما فى التثنية (بار بع يا آت فى كل الاحوال) لان أصله فى حالة الرفع مرميون فلما أضيف الى ياء المتكلم حذفت النون فصار مرميوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فصار مرميي بضم الياء الاولى ثم كسرت لاجل الياء الثانية فصار مرميي بكسر الياء الاولى وفتح الثانية المشددتين وأصله فى حالة النصب والجر مرميين بكسر الياء الاولى المشددة وسكون الثانية ثم لما أضيف الى ياء المتكلم حذفت النون فصار مرميي فادغمت الثالثة التى هى علامة فى الرابعة لسكون الاولى وفتح الثانية فصار مرميي بكسر الياء الاولى وفتح الثانية المشددتين فالجمع مثل التثنية فى كون كل منهما بار بع يا آت لا فى الحركات والسكنات اسم (الموضع) من رمى يرمى (مرمى) بفتح الميمين أصله مرمى بضم الياء وتنوينها فاستثقلت الضمة على الياء فاسكنت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء فاتصل التنوين بما قبله فصار مرمى لكنه يكتب بالياء للدلالة على الياء المحذوفة

أصله رامیین فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون فصار رامىي ثم قلت رامى (بادغام علامة النصب والجر) اعنى الياء الثانية (فى ياء الأضافة) وهى الياء الثالثة (واذا اضفت الجمع) أى جمع رام (الى نفسك فقلت رامىّ) بياءين (فى جميع الاحوال) أى حال الرفع والنصب والجر (أصله فى حالة الرفع راموى) أصله رامون سقطت النون بالاضافة فصار راموى (فادغم) أى وقع الادغام فى راموى (لانه) أى الشان (اجتمع الحرفان) هما الواو والياء (من جنس واحد فى العلية) أى فى كونهما حرفى علة وسبقت احداهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة فصار رامىي فادغم الياء الاولى فى الثانية فصار رامى ثم كسر الميم لتصح الياء فصار رامى وأما فى حالتى النصب والجر فاصله رامیین فلما أضيف الى ياء المتكلم سقطت النون فصار رامىي ثم أدغم الياء الاولى فى الثانية فصار رامىّ * (المفعول مرمى الخ أصله مرموى فادغم كما فى رامى) حالة الرفع بلا فرق (واذا أضفت التثنية) أى تثنية مرمى (الى ياء الاضافة فقلت مرمياى فى حالة الرفع) أصله مرميان سقطت النون بالاضافة (و) قلت (فى حالتى النصب والجر مرميي بار بع يا آت) أولها منقلبة عن واو المفعول وثانيها لام الفعل وثالثها علامة النصب والجر ورابعها ياء الاضافة (واذا أضفت الجمع) أى جمع مرمى المذكر السالم (الى ياء الاضافة فقلت مرميي أيضا) أى كالتثنية الا أن لام الكلمة مكسورة هنا ومفتوحة فى التثنية (بار بع يا آت فى كل الاحوال) أى فى حالة الرفع والنصب والجر أما فى حالة الرفع فاصله مرميون فلما أضيف الى ياء المتكلم وسقطت النون صار مرميوى فأعل كما فى راموى فكسرت الياء الاصلية لصيانة الياء المقلوبة وأما فى حالتى النصب والجر فاصله مرميين فصار بعد الاضافة الى ياء المتكلم مرميي فادغمت الثالثة فى الرابعة فصار مرميي بكسر الياء الثانية المدغم فيها * (الموضع مرمى) بفتح الميمين أصله مرمى

(الاصل فيه) أى فى الموضع (ان يأتى على وزن مفعل بكسر العين وذلك لان الموضع مما يكون عين مضارعه مكسورا أن يأتى بالكسر تبعا لعين مضارعه (الا انهم قد فرواعن توالى الكسرات) لان الياء كسرتان ففتحوا العين فى الموضع من الناقص سواء كان عين مضارعه مكسورا أو مفتوحا أو مضموما لذلك وقدمر ذلك فى فصل الموضع اسم (الآلة مرمى) بكسر أوله (المجهول) من الناقص اليائى من الماضى (رمى) ومن المضارع (يرمى الى آخرهما) أى رميا رميوا رميت رميتا رمين رميت رميتما رميتم رميت رميتما رميتن رميت رمينا بضم الراء وكسر الميم فى الكل يرميان يرميون ترمى ترميان يرمين ترمى ترميان ترميون ترمين ترميان ترمين أرمى نرمى بضم حروف المضارعة وفتح الميم فى الجميع (ولم يعل رمى لخفة الفتحة) على الياء مع أن ماقبلها ليست بمفتوحة حتى يقلب ألفا (وأصل يرمى يرمى) بضم الياء (فقلبت الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ماقبلها (كما) قلبت ألفا كذلك (فى رمى) ولما بين احكام الناقص اليائى أحال عليه احكام الناقص الواوى فقال (وحكم غزا يغزو مثل رمى يرمى فى كل الاحكام الا أنهم يبدلون الواو ياء فى نحو اغزيت تبعا ليغزى) كما مر بيانه (مع أن الياء من حروف الابدال) وهو جعل حرف مكان حرف آخر ويحرك بحركته ومعانى القيود ظاهره لمن له عقل سليم ويجرى فى الانواع الثلاثة للفظ أما فى الاسم فنحو تراث أصله وراث وأما فى الفعل فنحو هراق أصله اراق وأما فى الحرف فنحو الافعلت أصله ان لا فعلت وطرق معرفة الابدال خمسة أحدها أن يعرف بامثلة اشتقاقه كالتاء فى تراث والهمزة فى أجوه فان أمثلة اشتقاق الاول ورث ويرث

ووارث وموروث وميراث فاذا وجد التاء فى تراث علم أن التاء أبدلت من الواو أصله وراث فعال اسم للميراث وثانيها انه يعرف بقلة الاستعمال كقولهم الثعالى فى الثعالب والارانى فى الارانب لان الثعالى جاء بمعنى الثعالب واستعماله قليل بالنسبة الى الثعالب فيعلم أن الياء فيه هو الاصل والياء مبدل عنه وكذا الحال فى الارانى والارانب وثالثها انه يعرف بكون البدل فى اسم يكون فرعا عن أصل والحرف زائد فى الفرع كضويرب تصغير ضارب فانا لانشك فى انه تصغير ضارب والمصغر فرع المكبر فضويرب فرع لضارب والالف فيه زائدة فعلم ان الواو فى ضويرب مبدلة من الالف فى ضارب لانه الاصل وضويرب فرعه ورابعها انه يعرف البدل فى اسم يكون فرعا عن أصل وحرف البدل أصل كمويه تصغير ماء فانه فرع عن ماء والهاء فيه أصلى لان أصل ماء ماه بدليل ماه موه فالهمزة مبدلة عن الهاء لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وخامسها انه يعرف بانه لو لم يجعل مبدلة للزم بناء مجهول كاصطبر يحكم بان أصله اصتبر لانه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه افطعل وهو بناء مجهول كذا قرروه (وحروفها) الضمير يرجع الى الابدال فالاولى حروفه بالتذكير قولك (استنجده يوم صال زط) وهى خمسة عشر حرفا يقال استنجده فانجده أى استعان به فاعانه ويقال صال عليه وثب وزط اسم قبيلة وهو فاعل صال ويوم ظرف استنجده ومضاف الى الجملة الفعلية وجعل سيبويه حروف الابدال أحد عشر فقال فى كتابه حروف البدل احد عشر حرفا منها ثمانية أحرف من حروف الزيادة وهى الهمزة والالف والنون والهاء والياء والتاء والميم والواو ومنها ثلاثة من غيرها وهى الطاء والدال والجيم وعند الزمخشرى ثلاثة عشر يجمعها قولك * استنجده يوم طال * وقال ابن الحاجب حروفها أربعة عشر يجمعها قولهم * انصت يوم جد طاء زل * وقال ان ماذهب اليه الزمخشرى وهم منه لانه أسقط الصاد والزاى وهما من حروف الابدال لقولهم صراط فى سراط وزقر فى سقر وزاد السين وليست من حروف الابدال ولا يرد عليه اسمع أصله استمع فابدل السين من التاء لان مثل هذا يعد من باب الادغام لا من باب الابدال فان من قال فى اسمع بابدال السين من التاء ورد عليه بنحو اذكروا ظلم من حروف

قلبت الياء ألفا وحذفت لالتقاء الساكنين الياء والتنوين (الاصل فيه) أى فى مرمى (ان يأتى على وزن مفعل بكسر العين) لانه من يفعل بالكسر (الا أنهم فروا من توالى الكسرات) ففتحوا العين كما مر فى فصل اسم المكان * (الآلة مرمى) بكسر الميم الاولى وفتح الثانية أصله مرمى فأعل مثل مرمى (المجهول رمى يرمى) مثل ضرب يضرب (الخ ولم يعل رمى) بسلب حركة الياء (لخفة الفتحة) عليها كما فى يرميان (وأصل يرمى يرمى) كيضرب (قلبت الياء ألفا كما) قلبت (فى رمى) معلوما (وحكم) الناقص الواوى مثل (غزا يغزو كحكم الناقص اليائى (مثل رمى يرمى فى كل الاحكام) التى ذكرت فى اليائى (الا) فى هذا الحكم وهو (انهم يبدلون الواو ياء فى نحو اغزيت) أصله اغزوت (تبعا ليغزى) أصله يغزو وقلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها كما مر فى أوائل باب الاجوف وانما أخر الواوى عن اليائى مع أن الاصل تقديم الواوى لقوة الواو لان الواوى لا يجىء من أول الدعائم واليائى يجىء منه وليفرع عليه بحث الابدال لمناسبة ابدال الواو ياء ولذلك قال (مع أن الياء من حروف الابدال) الابدال جعل حرف مكان حرف غيره لا للادغام نخرج بقوله مكان حرف تعويض همزة ابن واسم وبقوله غيره ردوا وأب وأخ فى النسبة وبقوله لا للادغام جعل الطاء مكان تاء الافتعال لارادة الادغام (وحروفها) أى حروف الابدال وتأنيث الضمير باعتبار المعنى بقرينة اضافة الحروف اليه اذ المصدر يتناول الكثير ويمكن أن يقرأ الابدال بفتح الهمزة جمع بدل واضافة الحروف اليه بيانية أى الحروف التى هى المبدلات كما فى قوله وحروفها سطضط خفق عند الزمخشرى وعند المصنف خمسة عشر وهى مايجمعه (استنجده يوم صال زط) ومعنى

استنجده

الابدال وليس كذلك لان هذا من باب الادغام والمراد من قولهم حروف الابدال ابدال من غير اذ كل واحد منها باب على حياله وأنت تعلم أن زيادة السين يرد على ماذكره المصنف أيضا وانما سميت بحروف البدل لجعل بعضها فى موضع بعض والعلة فى ابدال بعضها ببعض ارادة التشاكل والتسهيل والحسن فى المسموع والتوسع فى التمثيل والفرق بين حروف الزيادة وحروف البدل أن حروف الزيادة تأتى لمعانى وحروف البدل للالفاظ من تحسين وتسهيل على اللسان قوله (الهمزة أبدلت) شروع فى تفصيل الابدال وبيانه أن أىّ حرف يبدل من أى حرف فالهمزة تبدل (وجوبا مطردا من الالف) اعلم أن ابدالها من حروف اللين وهى الالف والواو والياء على ثلاثة أقسام قسم يجب اطراد ابدالها وقسم يجوز اطراده وقسم يمتنع الاطراد فابتدأ بالقسم الاول ثم الثانى ثم الثالث فقال الهمزة أبدلت من الالف وجوبا (فى نحو صحراء) وذلك لان (همزتها ألف فى الاصل (كالف سكرى) يعنى ان أصل صحراء صحرى بألف التأنيث كسكرى وعطشى الا انه لما زيدت قبلها ألف للبناء والمد (جعلت) ألف التأنيث (همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة) ساكنة فلو لم تجعل همزة لاجتمع ساكنان ولم تجعل الزائدة همزة ولم يمكن حذفها أيضا لفوات غرض المد ولم يمكن حذف الثانية لانها علامة التأنيث (ومن ثم) أى ومن أجل أن همزته ألف فى الاصل (لايجوز جعلها) أى جعل همزة صحراء (همزة فى نحو صحارى) بفتح الراء ويجوز بكسر الراء وتشديد الياء لانهم لما كسروا الراء للجمع قلبت الالف الزائدة ياء لانكسار ماقبلها ثم جعلت الهمزة المتطرفة ألفا ثم جعلت ياء لانكسار ماقبلها أيضا لان الياء الاولى المنقلبة من الالف ليست بحاجزة حصينة أو لان الياء كسرة فاجتمع ياآن فادغمت الاولى فى الثانية فصار صحارى بكسر الراء وفتح الياء المشددة ثم خففت بحذف الياء الاولى ثم أبدلت كسرة الراء فتحة للخفة فجعلت الياء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار صحارى بفتح الراء (يعنى لو كانت) الهمزة

استنجده ستعان به وزط اسم قبيلة وصال أى حمل من الجملة وماقيل ان حروفها عند الزمخشرى ثلاثة عشر وهى ماجمعه استنجده يوم صال خلاف ماصرح به فى المفصل حيث قال فيه وحروفه حروف الزيادة والطاء والدال والجيم والصاد والزاى ويجمعها قولك استنجده يوم صال زط الى هذا عبارته بمتناهى الكتب المصححة الحاضرة معانه ذكر الصاد والزاى فى المفصل أيضا نعم من الناس من يقول انها ثلاثة عشر يجمعها قولك استنجده يوم صال بل منهم من يقول انها أحد عشر ثمانية من حروف الزوائد وهى غير السين واللام وثلاثة من غيرها وهى الجيم والطاء والدال وعند ابن الحاجب أربعة عشر يجمعها قولك انصت يوم جد طاء زل انصت أى اسكت ويوم ظرفه وجد مبتدأ مضاف الى طاء وهو اسم رجل وزل من الزلل خبر مبتدا والظرف مضاف الى الجملة أى اسكت فى هذا اليوم واعترض على من عد السين من حروف الابدال منهم الزمخشرى والمصنف ثم قال والاورد اسمع وردواذكر واظلم يعنى ان المراد مالايكون بالادغام والالورد اذكر واظلم أصلهما اذتكر واظتلم فان الذال والطاء ليستا من حروف الابدال اتفاقا ولعل الزمخشرى والمصنف نظرا الى الوقوع فى الجملة حيث حكى المبرد عن بعض العرب انه يقول استخذ فلان أرضا يريد اتخذ فيبدل من احدى التاءين سينا ولاشك ان هذا الابدال ليس للادغام مع ان المصنف قد ظفر بنص من سيبويه فى استخذ كما يجىء ان شاء الله * ثم شرع فى بيان كون أى حرف من الحروف المذكورة من أى حرف يبدل مراعيا فى ذلك ترتيب الحروف المذكورة فقال (الهمزة) منها (أبدلت وجوبا) أى ابدالا واجبا لايجوز غيره مطردا غير موقوف على السماع فى ايجاده أى قياسا (من الالف فى نحو صحراء) أى فيما فيه الالف الممدودة (لان همزتها ألف فى الاصل كالف سكرى) لان الالف الممدودة عند سيبويه فى الاصل مقصور زيدت قبلها ألف لزيادة المد وذلك لانها للزومها صارت كلام الفعل فجاز زيادة الالف قبلها كما فى كتاب فاجتمع ألفان فلو حذفت احداهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل (ثم جعلت) ألف التأنيث (همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة) دفعا لالتقاء الساكنين دون الزائد لزيادة المدة لتبقى على مدها ولا يعود الممدود مقصورا وانما قلبت همزة ولم تقلب واوا أو ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض أكثر لانه لو قلبت احداهما لاحتيج الى قلبها همزة كما فى كساء ورداء لكون ماقبلها ألفا فيهما فيضيع العمل بقطع المسافة (ومن ثمة) أى من أجل كون همزة صحراء ألفا فى الاصل وليست باصلية (لايجوز جعلها) أى همزة صحراء (همزة) أى ابقاؤها (فى نحو صحارى) بفتح الراء جمع صحراء فاذا أردت ان تجمعها أدخلت بين الحاء والراء ألفا وكسرت الراء كما تكسر ما بعد ألف الجمع فى مثل مصابيح ومساجد وجعافر فتقلب الالف التى بعد الراء ياء للكسرة التى قبلها وتقلب ألف التأنيث ايضا ياء لاستدعاء الياء وتدغم احدى الياءين فى الاخرى فصار صحارى بياء مشددة ثم حذفوا الياء المدغمة للتخفيف كما فى سيد وأبدلوا من الياء الباقية ألفا للتخفيف فى الجمع الثقيل فلزم فتح الراء فصار صحارى (يعنى لو كانت)

(فى الاصل همزة) لا مبدلة من الالف (لجاز صحارئ) على وزن مصابيح (بالهمزة فى صورة مّا) من صور استعمالاته (كما يجوز فى نحو خطيئة) بالهمزة فى خطية بالتشديد ولما لم يجز ذلك علم انها ليست بهمزة فى الاصل بل هى مبدلة من الالف (و) الهمزة أبدلت (من الواو وجوبا مطردا) أيضا سواء وقعت الواو فى أول الكلمة أو فى وسطها أو فى آخرها فالاول (فى نحو أواصل) أصله وواصل على وزن فواعل جمع واصل كنواصر جمع ناصر وانما (٤٤) وجب ابدال الهمزة من الواو ههنا (فرارا عن اجتماع الواوات) المزاد من هذا الجمع مافوق الواحد قال ابن الحاجب واذا اجتمعت واصل قلت و واصل على وزن فواعل فاجتمع الواوان اجتماعا لازما فابدلت الاولى همزة فلو حملناه على حقيقته وجب حملها على حالة العطف لكن الاول أقرب لان واو العطف لا يلزم الكلمة حتى يلزم الابدال لاجلها (و) الثانى (نحو قائل لما مر) من ان الواو فى اسم الفاعل من قال لما قلبت ألفا اجتمع ألفان ولا يمكن إسقاط أحدهما لئلا يلتبس بالماضى فحركت الاخيرة فصارت همزة فابدال الهمزة وان كان من الالف بالذات لكنها مبدلة من الواو باعتبار ان الالف واو فى الاصل فافهم (ونحو ادؤر لثقل الضمة على الواو) فى وجوب الابدال فى مثله نظر فى الصحاح الدار مؤنث وجمع القلة أدؤر بالهمزة وهى مبدلة من واو مضمومة ولك أن لا تهمز وجمع الكثرة ديار مثل جبل وأجبل وجبال وفى مختار الصحاح جمع القلة أدؤر بالهمزة وتركه (و) الثالث (نحو كساء) أصله كساو من الكسوة فأبدلت الهمزة من الواو وجوبا (لوقوع الحركات المختلفة الاعرابية (على الواو) الضعيفة على تقدير عدم ابدالها (و) الهمزة أبدلت (من الياء وجوبا مطردا) أيضا (فى نحو بائع لما مر) من أن الياء فى بايع لما قلبت ألفا اجتمع ألفان فحركت الاخيرة فصارت همزة * ولما فرغ من القسم الاول وهو ما يجب اطرادا إبدال الهمزة من حروف اللين فيه شرع فى القسم الثانى وهو ما يجوز إطرادا إبدال الهمزة فيه فقال (وجوازا

همزة صحراء (فى الاصل همزة لجاز صحارئ بالهمزة) بدل الياء (فى صورة مّا) أى فى أى صورة من الصور من هذا النحو على مثال هجار يع أنه لم يجز (كما يجوز جعل الهمزة) فى (نحو خطية) اذ يجوز خطيئة بالهمزة أيضا فظهر ان همزة صحراء ليست بأصلية (و) أبدلت الهمزة أيضا (من الواو) التى هى الفاء (وجوبا مطردا فى نحو أواصل) أى فيما اجتمع فيه واوان متحركان فى أول الكلمة وأواصل جمع واصلة أصله وواصل الواو الاولى هى الفاء والثانية منقلبة من ألف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بالف التكسير كما فى ضوارب ولم تحذف احداهما للالتباس ولم تقلب ياء لئلا يقع علوى أى الالف بين سفليين أى الياء والكسرة وانما وجب قلب الواو (فرارا من اجتماع الواوات) عند العطف مع ان الواوين اذا تحركتا أحسن لهما من الاستثقال الحاصل بقلب أولاهما همزة (و) من الواو التى هى عين مكسورة قلبت الفاء (فى نحو قائل) أى فى اسم الفاعل من الاجوف الواوى أصله قاول (كما مر) فى باب الاجوف فى بحث اسم الفاعل من ان همزته مبدلة وجوبا من الالف المبدلة من الواو ولعله مرت هناك (و) من الواو التى هى عين مضمومة (فى أدؤر) أى فى جمع القلة من الاسم الثلاثى الاجوف الواوى الذى واحده على وزن الفعل والادؤر جمع قلة للدار أصله أدور قلبت الواو همزة (لثقل الضمة على الواو) فى الجمع الثقيل مع كون واحده على وزن الفعل الثقيل وانما لم يزل هذا الثقل بنقل حركة الواو الى ماقبلها لئلا يلتبس بمتكلم المضارع كما فى أدور جمع دور كما مر وانما قلبت مع كون واحده على وزن الفعل احترازا من نحو أدور جمع دور فانه لم يجز قلبها همزة لان خفة الاسم قاومت ثقل الحركة وأما الذى واحده على وزن الفعل فهو ثقيل بسبب كون واحده على وزن الثقيل الذى هو الفعل فوجب ازالة ثقل الحركة عن الواو والزمخشرى عد أدؤر من الجائز ولعله نظر الى الخفة التى حصلت بسبب سكون ماقبله و بسبب سكون وسط واحده وان كان بعد الاعلال (و) من الواو التى هى لام (فى نحو كساء) أى فى اسم معرب آخره واو وقبله ألف أصله كساو وانما قلبت الواو همزة فى هذا النحو (لوقوع الحركات المختلفة على الواو) على تقدير عدم القلب ثم ان المصنف راعى ترتيب حروف الكلمة حيث قدم أواصل على قائل وقدم قائل على كساء وعكس الزمخشرى وابن الحاجب نظرا الى ان التغيير بالآخر أولى (و) أبدلت الهمزة أيضا (من الياء وجوبا مطردا فى نحو بائع) أى فى اسم الفاعل من الاجوف اليائى (كما) أى كالابدال الذى (مر) فى قائل واعلم ان الهمزة فى قائل و بائع وكساء وان كانت مقلوبة من الالف كما ذكره فى الاجوف الان تلك الالف لما كانت مقلوبة من الواو والياء جعلها مقلوبة منهما هنا قصرا للمسافة كما صرح صاحب المغرب بهذا التعليل حيث قال لان الهمزة انما أبدلت من الالف المبدلة من الواو والياء وأشار الى المذهبين فان بعض النحويين يزعم ان الهمزة منقلبة عن الالف التى هى بدل عن الواو والياء فى قائل و بائع وكساء و بعضهم يزعم ان الهمزة منقلبة عن نفس الواو والياء أوّلا من غير واسطة فاشار هنا الى المذهب الاخير اذ المتبادر من عبارته هنا ابدالها من نفس الواو والياء وأشار فى الاجوف الى المذهب الاوّل حيث قال فقلبت الواو ألفا ثم جعلت همزة (و) أبدلت الهمزة (جوازا) أى ابدالا يصح ان يقع و يصح ان لا يقع و يرتكب بان تبقى الهمزة على أصلها (مطردا

مطردا) أى أبدلت الهمزة بطريق الجواز المطرد (من الواو المضمومة) المفردة الواقعة فى أول الكلمة وانما قلنا المفردة احترازا عن مثل أواصل لوجوب الابدال فيه لتعدد الواو (نحو أجوه لثقل الضمة على الواو) أصله وجوه جمع وجه فان شئت همزت الواو وقلت أجوه وان شئت تركتها على حالها وقلت وجوه وكذلك أورى أصله وورى مجهول وارى فالواو الثانية فى وورى انما هى منقلبة عن ألف وارى فلم يجب همزة الاول لان الثانية غير لازمة ألا ترى انك اذا بنيت الفعل للفاعل الذى هو أصل قلت وارى بخلاف الواو الثانية من وواصل فانها لازمة فكان واو و ورى واوا مفردة مضمومة فى أول الكلمة كما فى أجوه قوله (ومن الواو الغير المضمومة) شروع فى القسم الثالث وهو ما يمتنع اطراد ابدال الهمزة من حروف اللين وانما لم يقيد ههنا بقوله جوازا غير مطرد استغناء بما سيأتى فى آخر الباب من ان الموضع الذى لم يقيد من الصور المذكورة يكون جائزا غير مطرد وقس عليه ما عداه من الصور التى لم تقيد بشئ والواو الغير المضمومة اما مكسورة (نحو اشاح أصله وشاح) بكسر الواو وضمها فابدلت الهمزة منها تخفيفا فصار اشاح بكسر الهمزة وضمها لكن لما كان الكسر أشهر وأفصح اعتبره المصنف قال فى الصحاح الوشاح شئ ينسج من أديم عريضا و يرصع بالجواهر وتشده المرأة بين عاتقيها وكشحيها يقال وشاح واشاح ووشاح واشاح (و) اما مفتوحة (نحو أحد أحد) الذى جاء (فى الحديث) أصله وحد وحد فابدلت الهمزة من الواو تخفيفا

(مطردا من الواو المضمومة نحو أجوه) أصله وجوه جمع وجه (لثقل الضمة على الواو) ولم يجب لعدم كون واحده على وزن الفعل وأبدلت جوازا غير مطرد (ومن الواو الغير المضمومة) من المكسورة (نحو اشاح) لثقل الكسرة على الواو أصله وشاح (و) من المفتوحة (نحو أحد أحد فى الحديث) لثقل الحركة على الواو ولم يذكره اكتفاء بذكره فى الياء أصله وحد وحد روى ان سعد بن أبى وقاص كان يشير باصبعه فقال عليه السلام أحد أحد أى أشر باصبع واحدة (و) أبدلت (من الياء) جوازا غير مطرد (نحو قطع الله أديه) أصله يديه (لثقل الحركة على الياء و) أبدلت (من الهاء) جوازا غير مطرد نحو أل فعلت وألا فعلت أصلهما هل فعلت وهلا فعلت وان كان فى بعض الصور لازم (نحو ماء أصله ماه) الا انه غلب صور الجواز عليه فعده من الجائز حيث سكت عن التقييد ولم يفصله الى جائز ولازم * ونقول المراد من الواجب ما له سبب موجب وبالجائز ما ليس له سبب موجب فليس لقلب الهاء همزة سبب موجب بل هو على خلاف القياس فيكون من الجائز فاللزوم لا ينافى الجواز وهذا شاذ لقلته (ومن ثمة) أى ومن أجل ان أصله ماه (يجئ جمعه مياه) وتصغيره مويه فانهما يردان الشئ الى أصله وانما تعرض لبيان أصله واثباته تنبيها على ان الابدال هنا لازم واخراجا له عن حكم سوابقه لما دخل فى حكم الجواز ولذلك لا يقال ماه على الاصل. (و) أبدلت (من الالف) جوازا غير مطرد (فى نحو قوله هيجت شوق المشتئق) بكسر الهمزة أصله مشتاق اسم فاعل فلما زال المانع من الحركة عاد الى أصله وهى الكسرة وهذا أيضا شاذ لانه يزيد ثقلا صدره

يا دارمىّ بدكاديك البرق * صبرا فقد هيجت شوق المشتئق

والدكاديك جمع دكداك وهى الرمل المتراكم والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهى أرض غليظة فيها

وسبب ورود هذا الحديث أن النبى عليه السلام رأى سعد بن أبى وقاص يشير بأصبعيه فى التشهد فقال عليه السلام أحد أحد أى أشر باصبع واحدة (و) الهمزة أبدلت (من الياء) جوازا غير مطرد نحو قطع الله أديه) للدعاء عليه أصله يديه فابدلت الهمزة من الياء (لثقل الحركة على الياء ومن الهاء) جوازا غير مطرد (نحو ماء أصله ماه) وأصله موه بالتحريك لانه يجمع على أمواه فى القلة وعلى مياه فى الكثرة نحو جمل وجمال واجمال فقلبت الواو ألفا والهاء همزة فصار ماء (ومن ثم) أى ومن أجل ان أصل ماء ماه (يجئ جمعه مياه) بالهاء لا بالهمزة وأصله مواه فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها لان جمع التكسير يرد الاشياء الى أصولها وكذلك التصغير فيقال مويه قال ابن الحاجب ان ابدال الهمزة عن الهاء فى نحو ماء شاذ لقلته ولازم اذ لم يثبت النقل باستعمال الهاء فى ماء (و) الهمزة أبدلت (من الالف) جوازا غير مطرد (فى نحو قوله) أى الشاعر (هيجت شوق المشتئق) بكسر الهمزة أصله مشتوق اذ هو اسم فاعل من اشتاق من الشوق فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مشتاق كمنقاد ومختار ثم أبدلت الهمزة من الالف فصار مشتئق فعلى هذا يكون الابدال باعتبار الاصل من الواو لا من الالف كما فى قائل أو كساء لكن المصنف لم يلتفت الى هذا الاصل بل نظر الى الظاهر أولا ان قلب الواو ألفا ههنا أوجب من قلبها ألفا ثم لان ما قبل الواو وهو التاء ههنا مفتوحة لا حاجز بينهما وما قبل الواو فى قاول ألف ساكنة وما قبل ذلك الالف مفتوح ولما كان قلبها ههنا أوجب كان كأنها ألف فى الاصل بخلاف ألف قاول تدبر وتمام البيت

يا دارمى بدكاديك البرق * صبرا فقد هيجت شوق المشتئق * ومىّ اسم الحبيبة والدكاديك جمع دكداك وهو ما التبد من الرمل بالارض ولم يرتفع والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهى أرض فيها حجارة ورمل وطين مختلط وهيجت معناه حركت واظهرت وفاعله يرجع الى دار ومفعوله شوق المشتئق وأراد بالمشتئق نفسه

(و) فى (نحو قراءة من قرأ ولا الضألين بفتح الهمزة) وهى فى الاصل ألف اسم الفاعل قال فى الكشاف وقرأ أيوب السختيانى ولا الضألين بالهمزة كما قرأ عمرو بن عبيد ولا جأن وهذه لغة من جد فى الهرب من التقاء الساكنين (و) الهمزة أبدلت (من العين) جوازا غير مطرد (نحو أباب بحر ضاحك زهوق) والاصل عباب بالعين المهملة ثم أبدلت منها همزة فصار أباب والعباب بالضم معظم الماء وكثرته وارتفاعه وعباب البحر أى كثر ماؤه وضاحك أى يضحك بالموج يقال ضحك البحر اذا هاج من عظم والزهوق البعيد أى بعيد العقر قوله

(لاتحاد مخرجهن) علة لابدال الهمزة من الهاء وابدالها من الالف وابدالها من العين كلها وضمير مخرجهن يرجع الى الهمزة والهاء والالف والعين جميعا (السين أبدلت من التاء) بنقطتين من فوق جواز غير مطرد (نحو استخذ أصله اتخذ) بتاءين (عند سيبويه) فابدلت السين من التاء الاولى (لقربهما فى المهموسية) ومن أنكر كون السين من حروف الابدال أنكر ان أصله اتخذ فى الصحاح حكى المبرد ان بعض العرب يقول استخذ فلان أرضا يريد اتخذ فيبدل من احدى التاءين سينا كما أبدلوا التاء مكان السين فى قولهم ست ويجوز أن يكون أراد استفعل من اتخذ يتخذ فحذف احدى التاءين تخفيفا كما قالوا اظلت من ظللت انتهى كلامه (التاء أبدلت من الواو) جوازا غير مطرد (نحو تخمة) بضم التاء وفتح الخاء ويجوز اسكانها أصله وخمة فى مختار الصحاح تقول اتخم من الطعام وعن الطعام

والاسم التخمة بفتح الخاء والعامة تسكنها (وأخت) أصله أخو بفتحتين فضمت الهمزة لتدل على الواو ولا الخاء بل أسكنت حتى لوقوعها بين الشديدين بعد القلب وانما قلنا ان أصله أخو بدليل ان جمعه اخوات فأبدلت التاء من الواو فيهما (لقرب مخرجهما) أى مخرج الواو والتاء (و) التاء أبدلت (من الياء) أيضا (نحو ثنتان) بنقطتين من فوق بعد النون (أصله ثنيان) بنقطتين من تحت لانه من ثنى الشئ أى عطفه فاثنان عدد المذكر وثنتان عدد المؤنث (وأستنوا أصله اسنيوا) فأبدلت التاء من الياء فيهما

حجارة ورمل صبرا أى أعطى صبرا هيجت حركت وزادت يريد بالمشتق نفسه (ونحو قراءة من قرأ بالهمزة) وهو أيوب السختيانى (ولا الضألين) وقراءة عمرو بن عبيد ولا جأن بفتح الهمزة فيهما اذ لا مقتضى للعدول عن الفتح الخفيف أصله الضالين بالالف لانه اسم فاعل وانما أخر الابدال من الالف عن الابدال من الهاء مع ان المناسب أن يقدم الابدال من الالف عليه لئلا يقع الفصل بينها و بين أختيها نظرا الى أن الابدال من الهاء فى ماء لازم كما ذكرنا والابدال من الالف فى المشتق غير لازم ولازم الابدال فى بابه مقدم على غيره فان قيل فعلى هذا يلزم أن يقدم الابدال من الهاء على الابدال من الواو والياء اذ الابدال فيهما غير لازم قلنا الابدال فيهما وان كان غير لازم الا أنه ليس بشاذ اذ الحركة مطلقا عليهما ثقيلة بخلاف الابدال من الهاء فانه شاذ كالابدال من الالف فى نحو المشتق اذ لا تخفيف فيهما بل فيهما ثقل وانما جعل ابدال الهمزة من الالف من غير المطرد وان كان أصحاب هذه اللغة طردوه جدا كما طردوه فى الهرب عن التقاء الساكنين وان كونه فى لغة ضعيفة لا ينافى كونه مطردا نظرا الى عدم اطراده فى جميع اللغات (و) ابدلت (من العين) جوازا غير مطرد (نحو أباب بحر ضاحك زهوق) أصله عباب وهذا الابدال أشد لكونه فى غاية لقلة ولذا أخره والعباب ارتفاع الماء ضحك البحر كناية عن امتلائه وتموجه وزهوق أى عميق قوله (لاتحاد مخرجهن) أى الهمزة والهاء والالف والعين وهو الحلق تعليل لابدال الهمزة من الهاء والالف والعين * (السين) منها (أبدلت) جوازا غير مطرد (من التاء نحو استخذ أصله اتخذ عند سيبويه) على ما حكى المبرد عن بعض العرب كما مر أبدلت الاولى سينا ومن أنكر كون السين من حروف الابدال أنكر كون أصله اتخذ بل يقول انه استفعل من استخذ يستخذ كما مر (لقربها فى المهموسية * التاء) منها (أبدلت من الواو) التى هى فاء جوازا غير مطرد (نحو تخمة) بضم التاء وفتح الخاء والميم والعامة تقول تخمة بتسكين الخاء أصله وخمة لانه من الوخامة بمعنى الثقل أبدلت من الواو فصار تخمة (و) من الواو التى هى لام (نحو أخت) أصله أخو بالتحريك كأخ فان أصله أيضا أخو بالتحريك حذفت اللام منهما على غير القياس لكثرة استعمالهما وهو الواو لانك تقول فى التثنية اخوان ولم يعوض عنه للمذكر وعوض للمؤنث فرقا بينهما ولم يعكس لكثرة استعمال المذكر ولان التعويض فرع كالمؤنث وخص التاء للتعويض لمجيئها للتأنيث وضم الهمزة فى أخت دون أخ لاجل التاء التى ثبتت فى الوصل والوقف كالاسم الثلاثى فكأن الضم جعل دليلا على أن التاء عوض عن الواو ولان التاء ثابتة فى الوصل والوقف وأنها بمنزلة الحرف الاصلى وان الاسم بها كالثلاثى قيل فى تثنيته اختان بالتاء دون اخوان بالواو وان كانت التثنية ترد على الاصل وأما الاخ فلما لم يعوض عن الواو فيه شئ فكأنه لم يكن فيه واو من الاصل وانه ثنائى فلم يحتج فيه الى الدليل (لقرب مخرجهما و) أبدلت التاء (من الياء) جوازا غير مطرد (نحو ثنتان أصله ثنيان) فى عدد المؤنثين لانه من ثنيت (وأستنوا) بفتح الهمزة من باب الافعال أى اجدبوا (أصله اسنيوا) بالياء وأصله أسنووا بالواو بدليل سنوان أبدلت الياء من الواو فصار أسنيوا ثم أبدلت التاء من الياء فصار استنوا وانما قلنا التاء أبدلت من الياء دون الواو لان حكم الواو الرابعة قلبها ياء

(حتى لايقع الحركة على الياء) الضعيفة يقال القوم استنوا فى موضع كذا اذا لبثوا فيه سنة (ومن السين) جوازا غير مطرد أيضا (نحوست أصله سدس) كما مر فى المضاعف (و) نحو قول الشاعر قاتل الله بنى العلات (عمرو بن يربوع شرار النات) أصله شرار الناس (ومن الصاد جوازا غير مطرد أيضا نحو لصت) أصله لص وهو السارق وانما أبدلت التاء من السين والصاد فيهما (لقربهن) أى التاء والسين والصاد (فى المهموسية و) التاء أبدلت (من الباء) بنقطة (نحو الذعالت) أصله الذعالب جمع ذعلبة وهى الناقة السريعة السير وقيل هى النعامة وماقيل الذعالب اخلاق من الثياب جمع ذعلوب فهو سهو لان جمع ذعلوب ذعاليب على زنة مفاتيح لاذعالب بوزن مساجد الذى نحن فيه وفى الصحاح الذعالب قطع الخرق واحدها ذعلوب (النون أبدلت من الواو) جوازا غير مطرد (نحو صنعانى) الصنعاء ممدود وهى قصبة اليمن فاذا نسب اليه فالقياس أن يقال صنعاوى بالواو لان الاسم الممدود اذا نسب اليه فقياسها قلب الهمزة واوا كزكراوى وخنفاوى وكذلك بهرانى أصله بهراء بالمد وهى قبيلة من قضاعة فالقياس أن يقال بهراوى لكن النون أبدلت من الواو فيهما فصار صنعانى و بهرانى (لقرب النون من حروف العلة) وقدسبق بيان قربه منها قال ابن الحاجب ابدال النون من الواو فى النسب فى هذين الصورتين فقط (و) النون أبدلت (من اللام) أيضا جوازا غير مطرد (نحو لعن) أصله لعل وهو حرف من الحروف المشبهة بالفعل فأبدلت النون المشددة من اللام المشددة (لقربهما) أى اللام والنون (فى المجهورية) قال بعض المحققين هذا الابدال ضعيف لان لعن لغة فى لعل (الجيم أبدلت من الياء المشددة) جوازا غير مطرد (نحو) قول الشاعر * خالى عويف وهو اسم رجل (أبو علج) أصله أبو على آخر البيت المطعمان الشحم بالعشج أصله بالعشى فأبدلت الجيم المشددة فى الموضعين (حتى لايقع الحركات المختلفة على الياء) الضعيفة (ومن) الياء غير المشددة حملا على المشددة

(حتى لاتقع الحركة) مطلقا (على الياء) الضعيف (و) أبدلت التاء (من السين) جوازا غير مطرد (نحو ست أصله سدس) كما مر فى المضاعف (ونحويا) قاتل الله بنى السعلاة * (عمرو بن يربوع شرار النات) غير اعفاء ولا اكيات النات الاصل الناس والاكيات الاصل الاكياس جمع كيس والمنادى محذوف أى ياقوم السعلاة النساء الضخمات الخبيثات وعمرو بدل من ابن وشرار الناس صفة عمرو وعمرو هنا اسم قبيلة وشرار جمع شرير واعفاء جمع عفيف يريد ياقوم قاتل الله هؤلاء الجماعة فانهم شرار الناس وغير اعفاء وغير اكياس وذكر فى الضرام من حكايات العرب ان عمرو بن يربوع تزوج سعلاة وهى أنثى أخبث الجن وولدت له أولادا ثم بغت ثم تناسل الاولاد فصار عمرو بن يربوع اسم قبيلة فعلى هذا السعالى جمع سعلاة بمعنى الغول (و) أبدلت التاء جوازا غير مطرد (من الصاد نحو لصت) أصله لص بالتشديد (لقربهن) أى التاء والسين والصاد (فى المهموسية و) أبدلت التاء (من الباء) جوازا غير مطرد (نحو الذعالت) أصله الذعالب لكثرة استعماله جمع ذعلبة بكسر الذال وهى الناقة السريعة وأما الذعاليب فجمع ذعلوب بضم الذال وهى قطعة خرقة *(النون) منها (أبدلت من الواو) جوازا غير مطرد (نحو صنعانى) فكأنهم قالوا صنعاوى كصحراوى ثم أبدلوا من الواو والنون وقيل النون أبدلت من الهمزة فى صنعاء والاول هو الاصح اذ لامقاربة بين الهمزة والنون بخلاف الواو والنون وصنعاء ممدودة قصبة باليمن (لقرب النون من حروف العلة و) أبدلت النون (من اللام) على الضعف لمخالفة استعمال الفصحاء (نحو لعن) أصله لعل لكثرة استعماله وقيل انهما لغتان لقلة التصرف فى الحروف و (لقربهما فى المجهورية) وفى المخرج أيضا ولذلك يدغم فيه * (ومنها الجيم أبدلت) جوازا غير مطرد (من الياء المشددة) فى الوقف لاشتراك الجيم والياء فى المخرج لكونهما فى وسط اللسان واشتراكهما فى صفة الجهر قال أبو عمرو قلت لرجل من بنى حطلة ممن أنت فقال فقيمج أصله فقيمى وفقيم اسم قبيلة فقلت من أيهم فقال مرج بتشديد الراء أصله مرى وقد يجرى الوصل مجرى الوقف (نحو ابو علج) أصله أبو على فى قوله

خالى عويف وأبو علج * المطعمان الشحم بالعشج

وبالغداة كتل البرنج * يقلع بالواد و بالصيصج

أصله بالعشى والبرنى أجود التمر والصيصى القرن والكتل بضم الكاف وفتح التاء المجتمع الواد الوالد أدغم التاء فى الدال (حتى لاتقع الحركات المختلفة على الياء) الضعيف (و) أبدلت الجيم جوازا غير مطرد (من الياء الغير مشددة حملا على المشددة) وانما قال حملا على المشددة لان ابدال الجيم من الياء المشددة كثير شائع فى استعمال الفصحاء سواء كانت متطرفة فى الوقف كفقيمج أو فى الوصل كأبى علج أوغيره متطرفة كأجل بمعنى أيل وسواء كان فى النثر كالمثال الاول أو فى الشعر كالمثال الثانى والثالث فى قوله

كأن فى أذنابهن الشول * من عبس الصيف قرون الاجل

الشول جمع شائل وهو المرتفع والعبس ما يتعلق بأذناب الابل من أبوالها وأبعارها فيجف عليها فى الصيف

نحو) قول الشاعر (لاهم ان كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج) الرواية الصحيحة شاحجي (يأتيك بج) لاهم بضم الهاء وفتح الميم المشددة مقصور من اللهم والشحيج البغال والحمار والغراب صوته المراد من الشاحج ههنا البغل المصوت والحمار المصوت وكنى به عن قدرته على السفر فاصل حجتج و بج حجتي وبي فابدلت الجيم المخففة من الياء المخففة حملا على الياء المشددة (الدال أبدلت من التاء) جوازا غير مطرد (نحو فزد) أصله فزت على وزن قلت من فاز يفوز أي ظفر (واجدمعوا) أصله اجتمعوا فابدلت التاء من الدال فيهما (لقرب مخرجهما) أي الدال والتاء (والهاء أبدلت من الهمزة) جوازا غير مطرد (نحو هرقت) من أرقت الماء وأما من قال أهرقت الماء فليس الهاء بدلا حينئذ وانما هي زائدة على خلاف القياس (و) أبدلت (من الالف) أيضا جوازا غير مطرد (نحو حيهله) أصله حيهلا اعلم أن حيهله مركب من حي بمعنى أقبل أو ائت أمرين أولهما يعدى بعلى فيقال حي على الصلاة أي أقبل عليها وثانيهما يعدى بنفسه ومن هلا بمعنى أسرع واستعجل أمر الساكن المركب اما بمعنى أسرع أيضا فيعدى اما بالى أو بالباء أو بمعنى أقبل فيعدى بعلى أو بمعنى ائت فيعدى بنفسه ولك أن تستعملهما مفردين ومركبين وفي المركب لغات ذكروها في المطولات (وانه) أصله أنا وهو ضمير المتكلم فابدلت الهاء من الالف (ومن الياء في هذه أمة الله) أصله هذي (لمناسبتها) أي لمناسبة الهاء (بحروف العلة في الخفاء ومن ثم) أي ومن أجل أن الهاء مناسبة بحروف العلة في الخفاء (لا يمتنع الامالة) وهي في اللغة مصدر قولك أملت الشيء امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي فيها وفي الاصطلاح أن تنحي الفتحة نحو الكسرة أي هو عدول الفتحة عن استوائها الى الكسرة وذلك بان تشرب الفتحة شيأ من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها و بين الكسرة ومن جملة الاسباب المقتضية لامالة الفتحة أن يقع الكسرة قبل الفتحة الممالة إما بلا واسطة حرف نحو عماد أو بواسطة حرف ساكن نحو شملال ولا يجوز بواسطة المتحرك نحو عنبا الا اذا كانت الفتحة الممالة على الهاء نحو أن ينزعها وذلك لان الهاء خفيفة فكأنها معدومة فكأنك قلت أن ينزعا فتميل فتحة العين الى الكسرة لكون ماقبلها مكسورا ومن هذا القسم ماذكره بقوله (في مثل يضربها) بفتح الباء ولو قال لن يضربها لكان أظهر لكنه تسامح بناء على ظهور المراد فجاز امالة فتحة الهاء فيه بناء على أن الهاء كأنها معدومة فكأنك قلت يضربا فوقع الكسرة قبل الفتحة الممالة بلا واسطة (ويمتنع) الامالة (في مثل أكلت عنبا) لتوسط الحرف المتحرك بين كسرة العين وفتحة الباء وانما امتنعت الامالة اذا توسط المتحرك دون الساكن لانهم انما قصدوا بالامالة تناسب الاصوات وتقريب الحروف بعضها من بعض على عادتهم المألوفة في طالب المشاكلة ليحسن الصوت ويخف النطق به واذا توسط بين الكسرة والفتحة الممالة حرف متحرك يمتنع التشاكل لبعده عنها حينئذ بخلاف ما اذا توسط ساكن لان الساكن ضعيف فهو حاجز كلا حاجز اعلم ان الامالة ليست لغة جميع العرب بل لغة بعضهم وأشد حرصا عليها بنو تميم كذا حقق (و) الهاء أبدلت (من التاء وجوبا مطردا) في حالة الوقف في الاسماء المؤنثة بالتاء (نحو طلحه) اسم

والاجل أصله ايل وهو الوعل شبه البعرات المتعلقة بأذناب الابل في الصيف بقرون الابل وأما ابدال الجيم من الياء المخففة فلا يحفظ ذلك الا في الشعر ولذلك قيل ان هذا الابدال حسن بشروط ثلاثة تشديد الياء والوقف والشعر فان اختل أحدها فهو قليل (نحو لاهم ان كنت قبلت حجتج) أي حجتي (فلا يزال شاحج يأتيك بج) * أي بي (اقمر نهات ينزي وفرتج) أي وفرتي لاهم بمعنى اللهم الشاحج الحمار أقمر أبيض نهات صوات ينزي يحرك الوفرة الشعر الى شحمة الاذن فلا يزال دأبه يقول ان قبلت حجتي ووفقتني لاني أتيت بيتك للحج مرارا كثيرة راكبا على حمار ذي قوة يحركني حتى يتحرك شعر رأسي * (الدال أبدلت من التاء جوازا) غير مطرد (نحو فزد) أصله فزت أي ظفرت (واجدمعوا) أصله اجتمعوا (لقرب مخرجيهما * الهاء أبدلت من الهمزة) جوازا غير مطرد (نحو هرقت) لاتحادهما في المخرج أصله أرقت (و) أبدلت (من الالف) جوازا غير مطرد (نحو حيهله) أصله حيهلا بالالف دون الهاء (وأنه) أصله أنا بالالف دون الهاء لانهما انما زيدا للوقف والاكثر في الاستعمال الوقف على حيهلا وأنا بالالف دون الهاء فظهر ان الاصل فيهما الالف (و) أبدلت الهاء (من الياء) جوازا غير مطرد (في هذه أمة الله) أصله هذي لانه ثبت ان الياء للتأنيث في باب تضربين واضربي ولهذا عد كثير من النحاة الياء من علامة التأنيث وأبدلت الهاء من الالف والياء (لمناسبتها) أي الهاء (بحروف العلة في الخفاء ومن ثمة) أي ومن أجل خفاء الهاء (لا تمتنع الامالة) وهي ان تنحو بفتحة ماقبل الالف نحو الكسرة (في مثل يضربها أو تمتنع في أكلت عنبا) واعلم ان سبب جواز الامالة قصد المناسبة لكسرة ماقبل الالف أو بعدها والكسرة انما تؤثر في الامالة اذا تقدمت على الالف بحرف كعماد أو بحرفين أولهما ساكن كشملال وأما اذا تقدمت عليها بحرفين متحركين أو أكثر مثل أكلت عنبا ولا تؤثر وأما قولهم يريد أن ينزعها و يقربها وهو عندها وله درهمان فسوغه وان كان شاذا كون الهاء خفيفة فلا يعتد بها فكأنه لم يفصل بين الالف والكسرة بأكثر من حرف بخلاف أكلت عنبا فان الباء ليست بخفيفة (و) أبدلت الهاء في الوقف (من التاء وجوبا مطردا في مثل طلحة) أي في الاسم المفرد الذي في آخره

امرأه (ورحمه) بالهاء فيهما والاصل طلحة ورحمة بالتاء فيهما فابدلت منها الهاء (للفرق بينهما) الضمير يرجع الى طلحة ورحمة والمراد للفرق حالة الوقف بين التاء التى فى الاسم (و بين التاء التى فى الفعل) نحو ضربت هند والتخفيف لما كثر تأنيثه أولى وقيل أعطى التخفيف بالقلب للاسم وبالتسكين للفعل للتعادل ولم يعكس لئلا يلتبس بالضمير المنصوب (الياء أبدلت من الالف وجوبا مطردا) كما فى التصغير (نحو مفيتيح) فى تصغير مفتاح (ومن الواو) وجوبا مطردا أيضا (نحو ميقات) أصله موقات وكذلك ميزان أصله موزان وانما أبدلت الياء منها (لكسرة ماقبلها) أما فى ميقات فظاهرة وأما فى مفيتيح فلانه لما صغر مفتاح وجب كسر ماقبل الالف فوجب قلبها ياء (و) الياء أبدلت (من الهمزة) أيضا (جوازا مطردا نحو ذيب) بالياء أصله ذئب بالهمزة (ومن احدى حرفى التضعيف) أيضا جوازا غير مطرد (نحو تقضىْ البازى) أصله تقضض (كما مر) فى باب المضاعف (و) الياء أبدلت (من النون) أيضا جوازا غير مطرد (نحو أناسى) بفتح الهمزة وكسر السين وفتح الياء المشددة أصله أناسين لانه جمع انسان كمصباح ومصابيح فلما كسر السين للجمع قلبت الالف ياء لانكسار ماقبلها ثم أبدلت الياء من النون وأدغم الاولى فى الثانية فصار أناسى (ودينار) أصله دنار بتضعيف النون بدليل أن جمعه دنانير فابدلت الياء من النون الاولى (لقرب الياء من النون و) الياء أبدلت (من العين) أيضا جوازا غير مطرد (نحو ضفادى) فى قول الشاعر ومنهل ليس له حوازق * و بضفادى جمة نقانق فابدلت العين فى ضفادع وهو جمع ضفدع ياء وكان ينبغى أن يقول و بضفادع جمة لكن لو قال كذلك لانكسر البيت فابدلت من العين ياء والياء يسكن فى موضع الجر فاستوى فيه وزن الشعر المنهل المورد وهو عين ماء ترده الابل فى المراعى والحوازق بالحاء المهملة والزاى المعجمة جمع حازق والحزق الحبس يعنى ان هذا المنهل ليس له جوانب تمنع الماء أن ينبسط حوله والنقانق بفتح النون جمع نقنقة وهى صوت الضفدع والجمة الكثيرة وانما أبدلت الياء من العين (لثقل العين) بالنسبة الى الياء وكسرة ماقبلها ولا ثقل فى الكسرة مع الياء لتجانسهما

ناء التأنيث لافى الوصل (للفرق بينهما و بين التاء التى فى الفعل) نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربه فى ضربت لالتبس بضمير المفعول * (الياء أبدلت من الالف وجوبا) مطردا (نحو مفيتيح) تصغير مفتاح ومفاتيح جمعا أى فيما وقع الالف بعد كسرة (و) أبدلت الياء (من الواو وجوبا) غير مطرد (نحو ميقات) أى فيما اذا كان الواو ساكنا وماقبلها مكسورا وقوله (لكسرة ماقبلهما) أى الواو والالف وسكونهما واستدعاء المكسرة الياء تعليل لابدال الياء من الالف والواو جميعا (و) أبدلت الياء (من الهمزة جوازا) غير مطرد (نحو ذيب) أصله ذئب أى فيما يكون الهمزة ساكنة وماقبلها مكسورا للين عريكة الساكن واستدعاء ماقبلها وقد مر فى المهموز ولذا لم يذكره (و) أبدلت جوازا غير مطرد (من احد حرفى التضعيف نحو تقضى البازى) فى قول العجاج

اذا الكرام ابتدروا الباع بدر * تقضى البازى اذا البازى كسر

* ابصر خربان فضاء فانكدر *

أصله تقضض فاستثقلوا ثلاث ضادات فابدلوا من احداهن ياء كما مر فى المضاعف قال الجوهرى لم يستعملوا القض من تفعل الامبدلا قوله ابتدروا أى عجلوا الباع قدر مد اليدين وربما يعبر بالباع عن الشرف والكرم وهو المراد هنا بدر أى أسرع وتقضى بكسر الضاد ونصب الياء مصدر من التفعل أصله تقضض أبدلت التاء من الضاد لما ذكر وخصت الاخيرة بالابدال لان الثقل انما نشأ منها وانما خصت الياء لان الاصل فى الابدال حروف العلة لكثرة دورها والواو ثقيل بالنسبة الى الالف والياء وقد يكون ماقبل المبدل منه مكسورا كما فى تصدية فيمن جعلها من صد يصد وقد يكون مضموما كما فى تقضى البازى فلا يصلح الالف للابدال حينئذ فتعين الياء ولانها لام الفعل وهو المحل للتغيير وكسرت الضاد المضمومة لاجل الياء كما فى التمنى والترجى وانتصابه على انه مفعول مطلق لبدر أى أسرع ذلك الممدوح الى الشرف اسراعا مثل اسراع البازى عند نزوله من الهواء على الصيد كاسرا جناحيه قوله أبصر بدل من كسر أو حال بتقدير قد الخربان جمع خرب بفتحتين وهو ذكر البازى ابتدر فى نزوله (و) ابدلت الياء (من النون) جوازا غير مطرد (نحو أناسى) اصله أناسين لانه جمع انسان (ودينار) أصله دنار بالتشديد فأبدلت النون فيهما ياء (لقرب الياء من النون) فى الغنة والمدة وكسر ماقبلها ثم أدغمت الياء فى الياء (و) أبدلت الياء (من العين) جوازا غير مطرد (نحو ضفادى) بسكون الياء لانه حكاية من قوله

ومنهل ليس له حوازق * و بضفادى جمة نقانق

المنهل المورد والمشرب الحوازق جمع حازقة وهى الجانب الجم مااجتمع من ماء البئر النقانق جمع نقنقة وهى صوت الضفدع المعنى رب مشرب ماء ليس له جوانب تمنع الوارد اليه بل كلها سهلة لمن يرده والضفادع ماؤه المجتمع الاصوات باضافة الضفادى الى الجم والجم الى الضمير المنهل أصله ضفادع جمع ضفدع بكسر الدال وسكون الفاء (لثقل العين) لانه من حروف الحلق وهى ثقيلة وكسرة ماقبلها

(و) الياء أبدلت (من التاء) أيضا جوازا غير مطرد (نحو ايتصل) أصله اتصل بالتضعيف فابدلت الياء من احدى التاءين وانما قلنا ان أصله اتصل (لان أصله واو ساكن) وقدمر أن الواو والياء اذا وقعتا قبل تاء الافتعال تقلبان تاء وتدغمان فى تاء الافتعال نحو اتعدوا اتسر فكذلك ههنا أصله اوتصل فقلبت الواو تاء ثم أبدل الياء من تلك التاء فصار ايتصل (و) اليا. أبدلت (من الباء) بنقطة واحدة

جوازا غير مطرد (نحو الثعالى) أصله الثعالب وكذلك الارانى أصله أرانب كما فى قول الشاعر يصف عقابا

لها أشارير من لحم متمرة
من الثعالى ووخز من أرانيها

الاشارير قطع من لحم قديد وتمير اللحم تجفيفها والوخز الشئ لقليل يقول انها تصيد الثعالب والارانب لفرخها (ومن السين) أيضا جوازا غير مطرد (نحو السادى) أصله السادس (ومن الثاء) بنقط ثلاث جوازا غير مطرد (نحو الثالى) أصله ثالث كما فى قول الشاعر

قد مر يومان وهذا الثالى
وأنت بالهجران لاتبالى

وانما أبدلت التاء من هذه الحروف فى هذه الصور (لكسرة ماقبلهن) أى ماقبل الباء والياء والسين والثاء كما ترى (الواو أبدلت من الالف وجوبا مطردا نحو ضوارب) جمع ضارب فلما اجتمع مع ألف الجمع ألفان فابدلت الواو من الالف الاولى الذى هو ألف اسم الفاعل فى ضارب (لقربهما) أى الواو والالف (فى العلية) أى فى كونهما حرفى علة (واجتماع الساكنين) هما الالفان المذكوران (و) الواو أبدلت أيضا (من الياء) وجوبا مطردا (نحو موقن) أصله ميقن فابدلت الواو من الياء (لضمة ماقبلها) وانما لم يذكر قيد الوجوب والاطراد ههنا اكتفاء بما علم مما مر فى باب الاجوف بقوله ان حرف العلة اذا سكنت جعلت من جنس حركة ماقبلها للين عريكة الساكن واستدعاء

المستدعية للياء (و) أبدلت الياء (من التاء جوازا) غير مطرد (نحو ايتصلت) أصله بالواو العاطفة فى قوله

قام بها ينشد كل منشد * وايتصلت بمثل ضوء الفرقد

الفرقد الكوكب (لان أصله) أى أصل الياء فى ايتصلت (واو ساكنة) ماقبلها مكسور اذ أصله اوتصلت من الوصل قلبت الواو تاء على القياس لان فاء الافتعال اذا كان واوا قلبت الواو تاء كما مر فى المضاعف وهذا لغة بنى تميم ثم أبدل الشاعر الياء من التاء وان لم يكن بينهما مناسبة الا أن التاء لما ابدلت من الواو وبين الياء والواو مناسبة فكأن المناسبة حاصلة بين الياء والتاء فابدلها منها وأما أهل الحجاز فيقلبون الواو ياء لانكسار ماقبلها ويتركون الياء على حالها فان زالت كسرة ماقبلها كما فى واو تعدلا يقلبون الواو ياء لعدم علة القلب حينئذ ولهذا حمل الزمخشرى والمصنف قول الشاعر وايتصلت على ان الياء ابدل من التاء فى ايتصلت ولم يجعلاه بدلا من الواو على لغة أهل الحجاز وماوقع فى النسخ من ايتصلت بدون الواو فخطا كأنه وقع من الكاتب اذ لو كان بدون الواو يكون ماقبله مكسورا فيحتمل أن يكون الياء مبدلة من الواو على لغة أهل الحجاز فلا يتعين لان يكون مثالا لابدال الياء من التاء وأما اذا كان مع الواو فحينئذ لا يكون ماقبله مكسورا فلا يحتمل أن يكون الياء مبدلة من الواو على تلك اللغة فتعين أن يكون مثالا لابدال الياء من التاء قال ابن الحاجب انما أبدلت التاء ياء لكونها احدى حرفى التضعيف (و) أبدلت الياء (من الباء) جوازا غير مطرد نحو (نحو الثعالى) فى قوله

كان رحلى على شغواء جادرة * ظمياء قد بل من طل خوافيها
لها أشارير من لحم مشرحة * من الثعالى ووخز من أدانيها

الشغواء العقاب الجادرة المكتنزة الصلبة شبه راحلته فى سرعتها بعقاب وظمياء معناها ماتضرب الى السواد عطشى الى دم الصيد والطل مطر ضعيف والخوافى ريش جناحها واذا بلها الطل أسرعت والضمير فى لها للعقاب أى لها فى وكرها أشارير جمع اشرارة براءين غير معجمتين وهى قطعة من القديد مشرحة مقطعة الوخز الشئ القليل يعنى انها تصيد لفرخها الثعالب والارانب أصل الثعالى والارانى الثعالب والارانب (و) أبدلت الياء (من السين) جوازا غير مطرد (نحو السادى) فى قوله

اذا ماعد أربعة فسال * فزوجك خامس وأبوك سادى

أصله سادس الفسال جمع فسل بفتح الفاء وسكون السين وهو الرجل الخسيس يعنى اذا عد أربعة من أراذل القوم فزوجك خامسها وأبوك سادسها (ومن الثاء) أبدلت جوازا غير مطرد (نحو الثالى) فى قوله

قد مر يومان وهذا الثالى * وأنت بالهجران لاتبالى

أصله الثالث يعنى مضى يومان وهذا اليوم الثالث وأنت لاتبالى ولا تكترث بالفراق (لكسرة ماقبلهن) أى الياء والسين والثاء (الواو أبدلت من الالف وجوبا مطردا نحو ضوارب) أى فيما وقع الالف قبل الالف للتكسير فانه جمع ضارب فلما زيد الالف بعد الالف اسم الفاعل للتكسير اجتمع الالفان فابدلت الواو من الاولى (لقربهما فى العلية واجتماع الساكنين) وعدم امكان حذف أحدهما للالتباس بالواحد كما مر فى أواصل (و) أبدلت الواو (من الياء وجوبا مطردا نحو موقن) أى اذا كانت الياء ساكنة وماقبلها مضموما أصله ميقن (لضمة ماقبلها) واستدعاء الضمة الواو ولم يوجد قوله وجوبا مطردا ههنا فى أكثر النسخ مع وجوب ذكره ولعله سقط سهوا من كاتب فانتشر نسخة ذلك الكاتب (و) أبدلت الواو

ماقبلها نحو ميزان أصله موزان ويوسر أصله ييسر (و) أبدلت (من الهمزة جوازا مطردا نحو لوم) اصله لؤم بالهمزة (كما مر) فى باب المهموز من استدعاء ماقبلها ولين عريكة الساكن (والميم أبدلت من الواو) جوازا غير مطرد (نحو فم) أصله فوه فحذفوا الهاء حذفا غير قياس كما حذفوا حروف العلة لمشابهتها فى خفائها اياها ولم يكن فى كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو فابدلت منها الميم (لاتحاد مخرجهما و) الميم أبدلت (من اللام) أيضا جوازا غير مطرد (نحو قول النبى عليه السلام ليس من امبر امصيام فى امسفر) أى ليس من البر الصيام فى السفر روى ان النمر بن تواب سأل النبى عليه السلام فقال امن امبر امصيام فى امسفر أى أمن البر الصيام فى السفر فاجاب النبى عليه السلام بهذا القول قيل انه لم يروعن النبى عليه السلام غير هذا الحديث ومن

كمال الفصاحة اخراج الجواب على ماوقع فى السؤال البر الطاعة فابدلت الميم من لام التعريف فى الموضعين (لقربهما) أى الميم واللام (فى المجهورية) وابدال الميم من لام التعريف لغة حمير ونفر من طى (و) الميم أبدلت (من النون الساكنة) أيضا جوازا غير مطرد (نحو عمبر) أصله عنبر (ومن المتحركة) أيضا كما فى قول الشاعر

* ياهال ذات المنطق التمتام *

(نحو وكفك المخضب البنام) هال مرخم هالة وهى اسم امرأة والتمتام الذى فيه تمتمة وهو الذى يتردد فى التاء والمخضب مشددة للمبالغة والبنام البنان فابدلت الميم من النون (لقربهما فى المجهورية و) الميم أبدلت (من الباء) بنقطة من تحت جوازا غير مطرد أيضا (نحو مازلت راتما) أصله راتبا فابدلت الميم من الباء (لاتحاد مخرجهما) يقال رتب يرتب رتوبا أى ثبت وانتصب قائما (الصاد أبدلت من السين) جوازا غير مطرد اعلم أن الصاد تبدل من السين التى بعدها غين أوخاء معجمتين أوقاف أوطاء مهملة على سبيل الجواز ولا يمنع توسط حرف أوحرفين بينهما وبين السين وذلك (نحو أصبغ) أصله أسبغ اى أتم فابدل الصاد من السين وصلخ والاصل سلخ تقول سلخت جلد الشاة اذا نزعته ومس صقر وأصله سقر وهو اسم من أسماء النار والنخل باصقات والاصل باسقات أى طوال وصراط أصله سراط والذى سوّغ هذا الابدال شدة استعلاء ماذكرناه فى الحروف الاربعة مع ان السين حرف مهموس بينهما منافرة فابدلت صادا (لقرب مخرجهما) أى مخرج السين والصاد وليوافق ما بعدها من الحروف الاربعة فى الاستعلاء فيتجانس الصوت (الالف أبدلت من أختيها) وهما الواو والياء (وجوبا مطردا) اذا تحركتا وانفتح ماقبلهما كما مر (نحو قال) أصله قول (وباع) أصله بيع فابدل الالف منهما لتحركهما وانفتاح ماقبلهما (و) الالف أبدلت (من الهمزة) أيضا (جوازا مطردا نحو رأس لما مر) فى باب المهموز من ان الهمزة

(من الهمزة جوازا مطردا نحو لوم) أى فيما كان الهمزة ساكنة وماقبلها مضموما أصله لؤم (كما مر) من أن عريكة الساكنة لينة وماقبلها مستدع (والميم أبدلت من الواو) جوازا غير مطرد (نحو فم) أى أبدلت الميم من الواو فى فم وحده اذ لم يقع فى كلامهم مثله فيلحقوه به وليس مثله الاذو ولم يقع الامضافا فاستغنى عن ابدال واوه ميما وأصل فم فوه بدليل أفواه حذفت الهاء منه على غير القياس لخفائها وكثرة استعماله ثم قلبت الواو ميما (لاتحاد مخرجهما) الكلى أولقرب مخرجهما الجزئى فكأنهما متحدان مخرجا جزئيا لانه لولم تقلب ميما وجب ان تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وان يحذف لالتقاء الساكنين التنوين والالف فيلزم ان يصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو غير موجود فى كلامهم وانما عده من الجائز حيث سكت عن التقييد مع انه لازم لان لزوم قلب الواو ميما انما حصل من حذف الهاء وليس لحذفه سبب موجب بل هو على خلاف القياس لكثرة الاستعمال فيكون جائزا لاواجبا (و) الميم أبدلت أيضا (من اللام) جوازا غير مطرد أى من لام التعريف (نحو قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام فى امسفر) بدليل كثرة استعمال اللام فى التعريف أى ليس من البرّ الصيام فى السفر اذا تضرر الصائم (لقربهما) أى لمناسبة الميم واللام (فى المجهورية و) أبدلت الميم (من النون الساكنة) جوازا غير مطرد (نحو عمبر) أصله عنبر وقدمر البحث عنه آخر فصل الماضى (و) أبدلت الميم (من) النون (المتحركة) جوازا غير مطرد (نحو) البنام فى قوله

ياهال ذات المنطق التمتام * وكفك المخضب البنام

اصله البنان هال منادى مرخم أصله هالة اسم امرأة التمتام الذى يكثر التاء فى كلامه والواو فى وكفك للقسم على سبيل الاستعطاف وليس بقسم على الحقيقة المخضب من الخضاب صفة كفك ومضاف الى البنام البنان أطراف الاصابع وقوله (لقربهما) أى ميم والنون (فى المجهورية) تعليل لابدال الميم من النون الساكنة والمتحركة معا (و) أبدلت الميم (من الباء) جوازا غير مطرد (نحو) قولهم (مازلت راتما) على هذا أى راتبا بمعنى ثابتا (لاتحاد مخرجهما) ولاتحادهما فى المجهورية (الصاد أبدلت) جوازا مطردا (من السين نحو أصبغ) أصله أسبغ أى أتم (لقرب مخرجهما) واتحادهما فى الصفير (الالف أبدلت من أختيها) أى الواو والياء (وجوبا مطردا نحو قال وباع) أى فيما اذا تحركتا وانفتح ماقبلهما أصلهما قول وبيع كما مر (و) أبدلت الالف (من الهمزة جوازا مطردا نحو راس) أى فيما اذا كانت الهمزة ساكنة وما قبلها مفتوحا أصله رأس (كما مر) فى المهموز من ان الهمزة اذا كانت ساكنة

اذا كانت ساكنة وماقبلها متحركا تبدل الى حرف يناسب حركة ماقبلها اللين عريكة الساكن واستدعاء ماقبلها (اللام أبدلت من النون) جوازا غير مطرد (نحو أصيلال) أصله أصيلان بوزن فعيلان بضم الفاء وفتح العين فابدلت اللام من النون (ومن الضاد) المعجمة جوازا غير مطرد (نحو الطجع) أصله اضطجع فابدلت اللام من الضاد (لاتحادهن) أى اللام والنون والضاد (فى المجهورية الزاى أبدلت من السين) جوازا غير مطرد (نحو يزدل) أصله يسدل وسدل الثوب ارخاؤه اعلم ان الزاى تبدل من السين والصاد أيضا بشرطين أحدهما أن تكون ساكنة بنفسها والآخر أن يقع بعدها دال مهملة والذى يسوغ ابدال السين زايا عند وجود هذين الشرطين ان الدال حرف مجهور والسين حرف مهموس وبينهما مباينة فقلبوا السين الى الزاى ليوافق السين المخرج والدال فى الجهر فيتجانس الصوت ويسهل الكلمة على اللسان (و) الزاى أبدلت (من الصاد) جوازا غير مطرد (نحو قول الحاتم الطائى) بالحاء المهملة وكسر التاء (هكذا فزدى انه) أصله فصدى أنا فقوله انه تأكيد لياء المتكلم فى فزدى حكى انه كان مشهورا بالكرم فلما أسر وأقام فى الاسر برهة من الزمان فبينما هو ذات ليلة على باب الخباء مقيدا الاطرق صاحب الخباء ضيف فرحب به وأنزله وأمر بعض خدمه أن يأتى حاتما ببعير ليفزه لاجل الضيف فلما أتى حاتم بالبعير نحره فلامه الخدم وقالوا أمرناك بفصده فكيف أقدمت على نحره فقال هكذا فزدى انه فقال الضيف لصاحب الخباء من هذا الاسير فقال هو حاتم الطائى فاستوهبه منه فوهبه اياه ثم أطلقه (الطاء أبدلت من التاء وجوبا مطردا فى باب (الافتعال) كما مر من أن تاء الافتعال اذا وقعت بعد أحد الحروف الاربعة التى هى الحروف المطبقة المستعلية وهى الصاد والضاد والطاء والظاء يقلب وجوبا طاء مهملة لما بين حروف الاطباق وبين التاء من التضاد والتنافر وجمع المتضادين ثقيل فطلبوا حرفا من مخرج التاء ليوافق التاء فى المخرج ويوافق الحروف المطبقة فى الاطباق ليسهل النطق بها وهو الطاء نحو اصطبر أصله اصتبر و(اضطرب) أصله اضترب ونحو طلب أصله اطتلب ونحو ظلم أصله اظتلم (و) كذلك الحال فى (فحصط) أصله فحصت على صيغة المتكلم قوله (لقرب مخرجهما) أى مخرج التاء والطاء اشارة الى ماذكرناه (والموضع الذى لم يقيد) الابدال (فيه) بشئ من الوجوب المطرد او الجواز المطرد (من الصور المذكورة) من أول بحث الابدال الى ههنا (يكون) الابدال فيه (جائزا غير مطرد) أى سماعا لايقاس عليه الامثل موقن فان ابدال الواو من الياء فيه واجب مطرد مع انه لم يقيد به لما ذكرناه ثم فلا يرد أن يقال فى هذا القول خبط لان الابدال فى مثل موقن واجب مطرد مع انه لم يقيده بشئ

الباب

وماقبلها مفتوحا جعلت ألفا للين عريكة الساكن واستدعاء ماقبلها (اللام أبدلت من النون) جوازا غير مطرد (نحو أصيلال) فى قوله

وقفت فيها أصيلالا لا أسائلها * أعيت جوابا ومابالربع من أحد

المعنى وقفت بدار الحبيبة احيانا وسألتها عن الحبيبة فعجزت عن الجواب ومابها أحد يجيبنى أصله أصيلان تصغير أصلان وهو جمع أصيل كبعير وبعران والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب صغر أصلان فقيل أصيلان ثم أبدل من النون لام فقيل أصيلال (وأبدلت من الضاد أيضا) جوازا غير مطرد (نحو الطجع) فى قوله

لما رأى أن لادعة ولاشبع * مال الى ارطاة حقف فالطجع

رأى أى الذئب الدعة سعة العيش الحقف الرمل المجتمع أصله اضطجع (لاتحادهن) أى اللام والنون والضاد (فى المجهورية الزاى أبدلت من السين) جوازا غير مطرد (نحو يزدل) أصله يسدل بضم العين والسدل الارخاء لاتحاد مخرجهما وقربهما فى الهمس ولما كان السين حرفا مهموسا والدال حرفا مجهورا كره الخروج من حرف الى حرف ينافيه قرب أحدهما من الآخر بان أبدلوا من السين زايا لانها من مخرجها وأختها فى الصفير وتوافق الدال فى الجهر فيتجانس الصوتان (و) أبدلت (من الصاد) أيضا جوازا غير مطرد (نحو قول حاتم) الطائى حين أسر فى عنزة فامرته أم المنزل أن يفصد ناقة لها فقام حاتم الى الناقة فنحرها فلامته على ذلك فقال حاتم (هكذا فزدى أنه) أى هكذا فصد الكرام أصله فصدى وانا تاكيد لياء الاضافة والهاء فيه للوقف لقرب مخرجهما وتحادهما فى الصفير ولم يذكره المصنف اكتفاء بماذكره فى ابدال الصاد من السين (الطاء أبدلت من التاء وجوبا مطردا) فى باب افتعل (نحو اصطبر) أصله اصتبر أى فيما كان قبل تاء الافتعال من الحروف المستعلية المطبقة (و) جوازا غير مطرد (فى فحصط) أصله فحصت من باب فتح أى فتشت أى فيما اذا كان قبل تاء الضمير من الحروف المستعلية المطبقة تشبيها لتاء الضمير بتاء الافتعال فى انها كجزء من الفعل ولهذا قال سيبويه وأعرب اللغتين وأجودهما ان لاتقلب لان هذا الضمير لازم كتاء الافتعال فى اللزوم (لقرب مخرجهما والموضع الذى لم يقيد) الابدال (فيه بالوجوب المطرد والجواز المطرد) قوله (من الصور المذكورة) بيان للموضع الذى لم يقيد أى من ابدال حرف بحرف منذ شرع فى بحث الابدال (يكون) الابدال فى ذلك الغير المقيد (جائزا غير مطرد) كما قررنا فى مواضع

﴿الباب السابع﴾ من الابواب السبعة المذكورة فى الخطبة (فى اللفيف) وهو فى اللغة ما اجتمع من الناس من قبائل شتى ومنه قوله تعالى جئنا بكم لفيفا أى مجتمعين مختلطين ثم نقله أرباب هذا الفن الى هذا المعنى وهو ما فيه حرفا علة لاجتماع الحرفين المعتلين فى ثلاثيه وهذا معنى قوله يقال له لفيف للف حرفى العلة فيه وهو) أى اللفيف (على ضربين) أحدهما (مفروق و) الآخر (مقرون) وهذا حصر عقلى لان حرفى العلة فى الكلمة الثلاثية اما أن يتوسط بينهما حرف صحيح أولا فان كان الاول يسمى مفروقا لوجود الفارق بينهما وان كان الثانى يسمى مقرونا (المفروق) قدمه لكونه فائه حرف علة وهو مقدم على العين و بعضهم قدم المقرون نظرا الى كثرة أبحاثه بالنسبة الى المفروق ولكل وجهة والقسمة العقلية تقضى أن يكون للمفروق أربعة أقسام لان حرف العلة اثنان واو وياء وموضعهما اثنان أيضا الفاء واللام والاثنان فى الاثنين أربعة لكن ليس فى كلامهم من هذا النوع ما فاؤه ياء الايديت بمعنى أنعمت فالفاء فيما عداه واو لا غير واللام لا يكون الا ياء لانه ليس فى كلامهم فعل فاؤه واو ولامه واو فانحصر باستقراء كلامهم فى قسم واحد وهو ما فاؤه واو ولامه ياء لا يجىء الا من ثلاثة أبواب باستقراء كلامهم علم يعلم حسب يحسب ضرب يضرب فالاول مثل وجى يوجى والثانى مثل ولى يلى والثالث (مثل وقى يقى وحكم فائهما) أى فاء الماضى والمضارع (كحكم) فاء الماضى والمضارع من (وعد يعد) فكما لا يعل الفاء من المثال الواوى فى الماضى لا يعل فاء اللفيف المفروق فى الماضى أيضا وكما يعل الفاء بالحذف فى المضارع من المثال الواوى اذا كان مكسور العين لوقوعها بين ياء وكسرة يعل الفاء بالحذف أيضا فى المضارع من اللفيف المفروق اذا كان مكسور العين لوقوعها بين ياء وكسرة لان اللفيف المفروق مثال باعتبار الفاء كما يكون ناقصا باعتبار اللام ولهذا قال المصنف (وحكم لامهما) أى لام الماضى والمضارع (كحكم رمى يرمى) أى كما يعل حرف العلة بقلبها ألفا فى الماضى من الناقص اذا كان مفتوح العين لتحركها وانفتاح ما قبلها كذلك يعل حرف العلة بقلبها ألفا فى الماضى من اللفيف اذا كان مفتوح العين لذلك وكما يسكن الياء فى المضارع من الناقص اذا كان مكسور العين لثقل الضمة على الياء كذلك يسكن فى المضارع من اللفيف لثقل الضمة عليها (وكذلك) أى كحكم الماضى والمضارع (حكم اخواتهما) من التثنية والجمع ومن الامر والنهى واسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة (الامر ق) أى الامر من وقى يقى يجىء على حرف واحد للمفرد المذكر وذلك لانك قد عرفت أن اللفيف المفروق كالمثال فاء وكالناقص لاما فحذفت الواو من يوقى كما حذفت من يوعد فبقى يقى ثم حذفت حرف المضارعة للامر فحذفت الياء أيضا علامة للجزم كما تحذف من ارم علامة له فلا جرم يبقى على حرف واحد وهو القاف المكسورة ولذلك يجب الحاق هاء السكت فى آخره عند الوقف لئلا يكون الابتداء والوقف على حرف واحد وقس عليه (قيا قوا قى قياقين وتقول) فى الامر (بنون التاكيد) المثقلة (قين) بفتح الياء (قيان قن) بضم القاف وحذف الواو (قن) بكسر القاف وحذف الياء (قيان قينان و) تقول (بالخفيفة قين قن) بضم القاف (قن) بكسر القاف اسم (الفاعل واق) أصله واقى فاعل كاعلال رام واقيان واقون واقية واقيتان واقيات واواق (و) اسم (المفعول موقى) بكسر القاف وتشديد الياء أصله موقوى فاجتمع الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء فادغمت ثم كسرت القاف لاجل الياء كما فى مرمى موقيان موقيون موقية موقيتان موقيات ومواق (و) اسم (الموضع موقى) بفتح القاف أصله موقى بتنوين الياء فاعل كاعلال مرمى وانما فتحوا العين فى الموضع من اللفيف سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما كما فى الناقص ولم يكسروها كما فى المثال مع ان اللفيف كالمثال فاء كما يكون كالناقص لاما لخفة الفتحة بالنسبة الى الكسرة

﴿الباب السابع اللفيف يقال له اللفيف للف﴾ أى اجتماع (حرفى العلة فيه) يقال للمجتمعين من قبائل شتى لفيف فيفهم تعريفه من وجه تسميته (وهو على ضربين) أحدهما (مفروق) وهو ما فرق فيه بين حرف العلة (و) ثانيهما (مقرون) وهو ما قرن فيه بين حرفى العلة بان لا يدخل بينهما حرف آخر لم يعرفهما لاغناء اسميهما من اللف المعبر عنه وقدم المفروق لتقدم الفاء على العين ولانهما اذا اجتمعا تقوى أحدهما بالآخر فيقلبان على الحرف الصحيح فيكون البعد عن الصحيح بخلاف ما اذا لم يجتمعا فهو أقرب الى الصحيح وما هو أقرب الى الصحيح فهو أحق بالتقديم اللفيف (المفروق فى مثل وقى يقى وحكم فائهما كحكم فاء وعد يعد) أى حكم فاء وقى كحكم فاء وعد وحكم فاء يقى كحكم فاء يعد وحكم فاء وعد يعد قد مر فى المثال (وحكم لامهما كحكم لام رمى يرمى) وحكم لامهما قد مضى فى الناقص أى حكم لام اللفيف المفروق كحكم لام المعتل اللام اذ هو مما يصدق عليه المعتل اللام (وكذلك) أى مثل وقى يقى فاء ولاما (حكم أخواتهما) من الفاعل والمفعول وغيرهما فاء ولاما مثلا حكم فاء واق وموقى فى حكم فاء واعد وموعود وحكم لامهما كحكم لام رام ومرمى وعلى هذا (الامر) منهما (ق) أصله اوقى على وزن اضرب واعلاله كاعلال أخواته وأتقن قواعد بابى المثال والناقص (قيا قوا قى قياقين وتقول بنون التأكيد) الثقيلة (قين قيان قن قن قيان قينان و بالخفيفة قين قن قن الفاعل واق) أصله واقى اعلاله كاعلال رام واعلاله مر (المفعول موقى) حاله فى الاصل والاعلال كحال مرمى (الموضع موقى)

(والآلة ميق) أصله موق بكسر الميم و بتنوين الياء فقلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها كما فى ميزان ثم اعل كاعلال مرمى (والمجهول وقى يوقى)
إلى آخرهما ولما زالت الكسرة من عين المضارع أعيدت الواو المحذوفة كما فى مجهول المثال مثل يوعد* اللفيف (المقرون) وهو الذى لا يتوسط
بين حرفى العلة حرف صحيح بل هما مقرونان ولذلك سمى لفيفا مقرونا والقسمة العقلية تقتضى أن يكون هذا النوع أربعة أقسام لما مر فى
المفروق لكن لم يجئ ما يكون عينه ولامه ياء فبقى ثلاثة أقسام ولا يجىء اللفيف المقرون بالاستقراء الا من علم يعلم نحو قوى يقى وضرب يضرب
(نحو طوى يطوى الخ) لكنهم التزموا فيما يكون الحرفان فيه واوين كسر العين فقلبوا فيه الواو الاخيرة ياء دفعا للثقل نحو قوى أصله قوو
وانما جاء فى هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين واوا لان العبرة فى هذا الباب باللام ولهذا لا يعل العين (وحكمهما) أى حكم طوى
يطوى (كحكم الناقص) فى الاعلال عند وجود موجبه والتصحيح عند انتفائه (ولا يعل عينهما) أى الماضى والمضارع (لما مر فى باب
الاجوف) من انه لا يعل طوى عينه بعد اعلال لامه لكونه محل التغيير حتى لا يجتمع فيه اعلالان (الامر اطو اطو يا اطووا اطوى اطو يا اطوين
وتقول) فى الامر (بنون التأكيد المشددة اطوين) بفتح الياء (اطويان اطون) بضم الواو وحذف واو الضمير (اطون) بكسر الواو
وحذف الياء (اطويان اطوينان‌و) الامر بنون (الخفيفة اطوين) بفتح الياء (اطون) بضم الواو وحذف الضمير

(اطون) بكسر الواو
وحذف الياء (وتقول فى
الامر بنون التأكيد)
المشددة (من روى) الماء
(يروى) روى بوزن رضا
وريا أيضا بكسر الراء
وفتحها وهو من الباب الرابع
واذا بغيت من الباب الثانى
يكون من روى الحديث
يرويه رواية وقد ذكرناه
فى الخطبة (اروين) بفتح
الياء (ارويان اروون)
بضم الواو الثانية وفتح
الاولى (اروين) بكسر
الياء (ارويان اروينان
و بالخفيفة اروين) بفتح
الياء (اروون) بضم الواو
الثانى وفتح الاول (اروين) بكسر الياء (واذا أردت أن تعرف أحكام) ماقبل (نون التأكيد) مشددة كانت أو
الآخر
مخففة من الحذف والاثبات والاعادة ومن الفتح والكسر والضم (فى الناقص) واويا كان أو يائيا (واللفيف) أيضا مفروقا كان
أو مقرونا (فانظر الى حرف العلة) التى قبل نون التأكيد (ان كانت أصلية) بأن كانت لام الكلمة (محذوفة) علامة للجزم (ترد)
ذلك الحرف المحذوف عند اتصال نون التأكيد بها (فى الواحد لان حذفها كان للسكون) أى ليكون آخر الامر ساكنا اذا لحرف
الاخير من الناقص كحركة الحرف الاخير من الصحيح فيكون اسكان الناقص بحذف الحرف الاخير كما يكون اسكان الصحيح
بحذف حركة الحرف الاخير (وهو) أى السكون (انعدم بدخول النون) المؤكدة لوجوب تحرك ماقبل النون فى الصحيح
لئلا يجتمع ساكنان الحرف الاخير وأولى نون التأكيد فتقول اضربن بتحريك الباء فكان كأنه ردت الحركة المحذوفة لاجل السكون
فوجب رد ما حذف لاجل السكون فى الناقص واللفيف أيضا ثم لما ردت تلك المحذوفة وجب تحريكها لئلا يجتمع ساكنان (وتفتح)
تلك الحروف المردودة (لخفة الفتحة نحو اطوين) بفتح الياء المحذوفة للسكون المردودة بدخول النون (واغزون) بفتح الواو أيضا
(واروين) بفتح الياء أيضا (كما) ترد المحذوفة من الواحد وتفتح (فى اطويا واغزوا) وارويا أى فى التثنية هذا اذا كانت حرف العلة التى
قبل نونى التأكيد أصلية

كرمى (والآلة ميق) أصله موق أعل فاؤه كفاء ميعد ولامه كلام مرمى (المجهول وقى يوقى)
كرمى يرمى * اللفيف (المقرون نحو طوى يطوى الى آخره وحكمهما) لاما (كحكم الناقص)
لانهما ناقصان من حيث اللام (ولا يعل عينهما كما مر فى باب الاجوف) من لزوم اجتماع
الاعلالين (الامر اطو اطو يا اطووا اطوى اطو يا اطوين) كارم ارميا ارموا ارمى ارميا ارمين
(وتقول بنون التأكيد) الثقيلة (اطوين اطويان اطون اطون اطويان اطوينان‌و) تقول
(بالخفيفة اطوين اطون اطون وتقول فى الامر من روى يروى) من باب علم من الرى وهو ضد العطش
لا من الرواية من باب ضرب لئلا يتكرر المثال (ارو ارويا ارووا اروى اروي يا اروين الثقيلة اروين
ارويان اروون اروين ارويان اروينان‌و) تقول (بالخفيفة منه اروين اروون اروين واذا أردت
أن تعرف أحكام نون التأكيد فى الناقص واللفيف) وانما خصصهما لكون أحكام اتصال
النونين بغيرهما ظاهرا (فانظر الى حروف العلة) التى فى آخر الكلمة (ان كانت أصلية) أى
من نفس الكلمة (محذوفة فى الواحد ترد) تلك الحروف المحذوفة (لان حذفها كان للسكون
وهو انعدم بدخول النون) لان بدخول النون يبنى على الفتح للتركيب ولا سكون مع البناء على الفتح
(وتفتح) تلك المردودة (لخفة الفتحة) عليها (نحو) الياء فى (اطوين‌و) الواو فى (اغزون
و) الياء فى (اروين كما) ترد المحذوفة وتفتح (فى) التثنية (نحو اطويا واغزوا وارويا) يعنى اذا لم يكن النونان
مع ضمير بارز كانتا كالكلمة المتصلة مثل ألف التثنية فكما أن الفعل المعتل اللام المحذوف لامه لاجل
السكون اذا التقى بكلمة متصلة به كألف التثنية عادت اللام وفتحت لانعدام موجب السقوط وهو كونه فى

(وان كان ضميرا انظر الى ماقبلها) أى ماقبل حرف العلة التى هى ضمير (فان كان ماقبلها مفتوحا تحرك) ذلك الحرف الذى هو الضمير بحركة من جنس نفسها (لطرو حركتها) حينئذ لانها انما هى لاجتماع الساكنين (وخفة) حركة (ماقبلها) وهى الفتحة (نحو ارون) بضم الواو والثانى الذى هو ضمير جماعة الذكور وفتح الواو الاول الذى هو عين الكلمة (وارين) بكسر الياء التى هى ضمير الواحدة وفتح الواو (كما) حركت واو الضمير بحركة من جنسها (فى قوله تعالى ولاتنسوا الفضل بينكم) لطرو الحركة عليها لانها لاجتماع الساكنين وخفة فتحة ماقبلها (وان كان) ماقبلها (غير مفتوح) بان كان مكسورا أو مضموما (تحذف) حرف العلة التى هى الضمير لالتقاء الساكنين ولا تحرك وان كانت الحركة عارضة (لعدم الخفة فيما قبلها) لانه ليس بمفتوح مع ان الحركة التى قبلها يدل عليها كضمة الواو (فى نحو اطون) لجماعة الذكور (و) ككسرة فى (اطون) للواحدة وكضم الميم فى ارمن لجماعة الذكور وكسرته فى ارمين للواحدة المخاطبة (كما فى اغزوا القوم) يعنى يحذف حرف العلة التى هى الضمير بدخول نون التأكيد لالتقاء الساكنين كما يحذف عند الاتصال الى ساكن آخر غير نون التأكيد لالتقاء الساكنين لكن فى اللفظ لا فى الكتابة والفرق مامر من ان نون التأكيد فى حكم داخل الكلمة فيكون الكلمة معها مبنية كالمركب بخلاف المفعول فانه فضلة فى الكلام (و) كذا الحال فى (يامرأة اغزى القوم) لكن المثال الاول نظير اطون بضم الواو والثانى نظير اطون بالكسر اسم (الفاعل) من طوى (طاو) طاويان طاوون طاوية طاويتان طاويات وطواو أصله طواوى فاعل كاعلال رام (ولا يعل واوه) الذى هو عينه (كما) لا يعل الواو (فى طوى) لئلا يجتمع اعلالان (وتقول) فى الصفة المشبهة (من الرى) بالكسر والفتح كما مر وانما قلنا فى الصفة المشبهة ولم نقل فى اسم الفاعل لان الرى من افعال الطبيعة فلم يجئ منه الا الصفة المشبهة التى ليست على زنة فعله ولذلك أفرده بالذكر ولم يكتف بذكر الفاعل من طوى (ريان ريانان رواء) بكسر الراء (ريا ريان رواء أيضا) أى لجمع المذكر يعنى يستوى الجمعان فى اللفظ على وزن عطشان عطشانان عطاش عطشى عطشيان عطاش (ولا يجعل واوهما) أى واو الجمعين وهو رواء (ياء كما) جعل واو الجمع لكسرة ماقبلها ياء (فى سياط حتى لا يجتمع الاعلالان) أحدهما (قلب الواو التى هى عين الفعل ياء) فرضا (و) ثانيهما (قلب الياء التى هى لام الفعل همزة) لوقوعها بعد ألف زائدة للتكسير * فان قلت قدمر ان الاعلال انما لا يجوز اذا لم يتوسط بينهما حرف أما اذا توسط جاز كما فى يقى أصله يوقى فاعل الواو بالحذف والياء بالاسكان لتوسط القاف

الآخر وخفة الفتحة كذلك نونا التأكيد اذا لم يكونا مع ضمير بارز كانتا متصلتين بالفعل اذ لا حاجز حينئذ عن اتصالهما به فيصيران بمنزلة جزئه كألف التثنية فيرد بسببهما مايرد بسبب ألف التثنية (وان كان) حروف العلة (ضميرا فانظر الى ماقبلها فان كان ماقبلها مفتوحا تحرك) تلك الحروف بحركة موافقة لها (لطرو حركتها) بسبب اجتماع الساكنين أحدهما حرف العلة والآخر أولى نونى التأكيد (وخفة حركة ماقبلها) بسبب خفة حركتها وهى الفتحة (نحو ارون) بضم واو الضمير (وارين) بكسر ياء الضمير (كما) حركت واو الضمير بحركة موافقة لها (فى قوله تعالى ولاتنسوا الفضل بينكم) وحركت ياء الضمير بحركة موافقة لها فى قولك ياهند لترى القوم (وان كان) ماقبل حرف العلة (غير مفتوح) سواء كان مضموما أو مكسورا (يحذف) حرف العلة (وان كان) ضميرا (لعدم الخفة فيما قبلها نحو اطون) بضم العين أصله اطوون حذفت واو الجمع لاجتماع الساكنين وضمة ماقبلها (واطون) بكسرها أصله اطوين حذفت ياء الضمير لالتقاء الساكنين مع كسرة ماقبلها (كما) حذفت واو الضمير فى اللفظ دون الخط لئلا يلتبس بالواحد (فى اغزوا القوم) وكذلك (فى يامرأة اغزى القوم) يعنى اذا كان حرف العلة ضميرا يكون النونان كالكلمة المنفصلة فكما أن الفعل المعتل اللام اذا اتصل بالكلمة المنفصلة يتحرك الضمير بحركة مناسبة لذلك الضمير اذا كان ماقبله مفتوحا و يحذف اذا كان ماقبله غير مفتوح فكذلك اذا اتصل بالنونين يعنى اذا كان ماقبل الضمير مفتوحا يتحرك الضمير بحركة مناسبة له واذا كان غير مفتوح يحذف لان تخلل الضمير يمنعهما عن اتصالهما بالفعل (الفاعل) من طوى يطوى (طاو) أصله طاوى أعل كاعلال رام (ولا يعل واوه) أى عينه (كما) لم يعل (فى طوى وتقول) فى اسم الفاعل (من الرى ريان) للمفرد المذكر (ريانان) للتثنية أصله رويانان (رواء) لجمعه أصله رواى قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة (ريا) للمفرد المؤنث (ريبان) لتثنيتها قلبت ألف التأنيث ياء لاجتماع الالفين وعدم امكان حذف احداهما للالتباس بالمفرد (رواء) لجمعها (أيضا) أى لجمع المذكر وا كتفى فى الجمعين بصيغة واحدة لقلة استعماله فلم يبال بالالتباس مع الاكتفاء بالقرائن (ولم يجعل واوهما) أى الجمعين (ياء كما) جعل الواو ياء (فى سياط حتى لا يجتمع الاعلالان أحدهما (قلب الواو التى هى عين الفعل ياء) ثانيهما (قلب الياء التى هى لام الفعل همزة) كما ذكرنا وهذا القلب أيضا اعلال فى اصطلاحهم ألا يرى الى قول الزمخشرى فى المفصل وأما قولهم رواء مع سكونها فى ريان انقلابها فلئلا يجمعوا بين الاعلالين قلب الواو التى هى عين ياء وقلب الياء التى هى لام همزة والى قوله فى موضع آخر منه

واعلال اسم الفاعل من نحو قال وباع أن تقلب عينه همزة والى قول ابن الحاجب وصح رواء جمع ريان كراهة إعلالين وهذا الاطلاق فى كلامهم أكثر من أن يحصى وأما قولهم الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف فلا ينافيه لان فى اجتماع حروف العلة فى روى مع كون الياء عرضة لتوارد الحركات من الثقل المحسوس ماليس فى الهمزة ولهذا أطلقوا الاعلال على قلب الالف همزة فى قاتل مع غاية الخفة فى الالف لان اجتماع الالفين أثقل من الهمزة واعلم ان اجتماع الاعلالين انما لايجوز اذا كانا من جنس واحد وكانا متواليين بحيث لا يكون بينهما فاصل ولم يكونا فى محل واحد فخرج بالقيد الاول نحو يقال و بالثانى نحو قه و بالثالث نحو يدعى أصله يدعو قلبت الواو ياء ثم الياء ألفا واعتمد وافى ترك هذه القيود على لفظ الاجتماع وعلى لفظ الاعلالين فانه حكم ليس بتعريف فلا يكون قولهم اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما من غير روية (وتقول فى تثنية المؤنث فى حالتى النصب والخفض) أى الجر (ريين) بأربع يا آت الاولى منقلبة عن العين التى هى الواو والثانية اللام والثالثة منقلبة عن ألف التأنيث والرابعة علامة النصب والجر وأدغمت الاولى فى الثانية (مثل عطشيين) فى تثنية عطشى (واذا أضفته) أى تثنية المؤنث (فى حالة النصب) أى ريين (الى ياء المتكلم قلت رأيت رييي بخمس يا آت) الياء (الاولى منقلبة عن الواو التى هى عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة عن ألف التأنيث والرابعة علامة النصب والخامسة ياء الاضافة) أى ياء المتكلم أدغمت الاولى فى الثانية المفتوحة الرابعة فى الخامسة المفتوحة والثالثة مخففة مفتوحة (المفعول مطوى) أصله مطووى أعل كاعلال مرمى (الموضع مطوى) أصله مطوى أعل كاعلال مرمى (الآلة مطوى) أصله مطوى أعل كاعلال مرمى (المجهول طوى يطوى الخ) أصله يطوى أعل كاعلال يرمى (وحكم لام هذه الاشياء) أى الفاعل والمفعول والموضع والآلة ومجهول الماضى ومجهول المضارع من اللفيف المقرون (كحكم لام الناقص) كما أشرنا اليه (وحكم عينهن كحكم عين طوى يطوى) فى عدم الاعلال فى الكلمة التى (اجتمع فيها اعلالان بتقدير اعلالها) أى اعلال عين تلك الكلمة كطاو ومطوى و يطوى (و) فى الكلمة (التى لم يجتمع فيها الاعلال يكون حكمها) أى حكم العين (أيضا) كالتى اجتمع فيها اعلالان (حكم عين طوى) فى عدم الاعلال للمتابعة (نحو طويا) فانه لو أعل عين طويا لم يلزم اجتماع الاعلالين الا انه لا يعل تبعا لطوى (وطاويان وطوى) مجهول طوى فانه لو أعل الواو فيهما بقلبها ألفا أو باسكانها لثقل الكسرة عليها ولم يلزم اجتماع الاعلالين الا انه لم يعل حملا على طوى والحمد لله رب العالمين

تم طبع هذين الكتابين بمطبعة (الشيخ مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر) مصححا بمعرفة لجنة التصحيح تحت رئاسة الشيخ ابراهيم بن حسن الانبابى

(فهرست شرحى المراح . أحدهما وهو الذى فى الصلب لسيدى أحمد المعروف بديكقوز . وثانيهما وهو الذى بالهامش لابن كمال باشا)

صحيفة	
٢	خطبة الكتاب
٦	الباب الاول فى بيان بناء الصحيح
٢٤	فصل فى بيان أمثلة الماضى
٣٤	فصل وتدخل المضمرات فى الماضى واخواته
٤٥	فصل فى المستقبل
٥٢	فصل فى الامر والنهى
٦٥	فصل فى اسم الفاعل
٧٤	فصل فى اسم المفعول
٧٥	فصل فى اسمى الزمان والمكان
٧٨	فصل فى اسم الآلة
٨٠	الباب الثانى فى المضاعف
٩٨	الباب الثالث فى المهموز
١١٥	الباب الرابع فى المعتل
١١٩	الباب الخامس فى الاجوف
١٣٧	الباب السادس فى الناقص
١٥٣	الباب السابع فى اللفيف

(تمت)

بينهما قلت الالف واسطة كلا واسطة للزوم سكونها ولانها ليست أصلية والواسطة المعتبرة هى الاصلية (وتقول فى تثنية المؤنث فى حالة النصب والخفض أى الجر (ريين) بأربع يا آت وهو (مثل عطشيين) فى الوزن لانه بياءين (واذا أضفته) فى النصب أو الجر (الى ياء المتكلم فقلت) رأيت (رييي) ومررت برييي (بخمس يا آت الاولى منقلبة عن الواو التى هى عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة عن ألف التأنيث والرابعة علامة النصب) أو الجر وهذه الاربعة هى الاربعة فى ريين بترك الاضافة (والخامسة ياء الاضافة و) اسم (المفعول مطوى) مطويات مطويون مطوية مطويتان مطويات (و) اسم (الموضع مطوى) بالفتح (و) اسم (الآلة مطوى) بالكسر (المجهول طوى يطوى الى آخرهما) (وحكم لام هذه الاشياء كحكم) لام (الناقص) فى الاعلال (وحكم عينهن كحكم) عين (طوى) المعلوم فى عدم الاعلال (فى) الكلمة (التى اجتمع فيها اعلالان بتقدير اعلالها) أى اعلال عينهن (و) أما (فى الكلمة التى لم يجتمع فيها اعلالان) بتقدير اعلال العين (فقد يكون حكمها أيضا) أى كالتى اجتمع فيها اعلالان (كحكم) عين (طوى) فى عدم الاعلال وان لم يجتمع اعلالان بتقدير الاعلال (للمتابعة لطوى) ونظيره انه لا يعل قواما تبعا لقاوم (نحو طويا) المعلوم وطويا المجهول (وطاويان) وكذا رواين والله أعلم

AMMU & KASHMIR UNIVERSI
LIBRARY

297.14

ALLAMA IQBAL LIBRARY
10272

THE UNIVERSITY OF KASHMIR

ALLAMA
IQBAL LIBRARY

UNIVERSITY OF KASHMIR
HELP TO KEEP THIS BOOK
FRESH AND CLEAN